

سر ۱۹۵ / کتب خانہ آصفیہ سرکار عالی حیدرآباد دکن

سبر داخلہ ~~۱۹۵۳~~ ۱۹۵۳

سایج داخلہ از فروردی شمس لقایہ آبان شمس

نام کتاب المروضة المنذرية شرح الدر المنیر

فن کتاب

نمبر کتاب در فن مذکور

5/17  
~~5/17~~



\* (هـ) ترقية مولانا النواب على القدر والجاه حرسه الله وأبقاه \*

هو السيد الامام والعلامة الهمام أبو السبطين الحائز الشرفين السامي على الفرقدين صدر العلماء الاعلام المسنين وعمدة الكرام المحدثين المعتمدين محيي السنة قامع البدعة شريف التجار عظيم المقدار الذي اقضرت به به وبال على جميع الاقطار وانتشرت بوجوده علوم السنة والآثار وصنف في ذلك الاسفار الكبار مولانا ومن بالفضل والاحسان أولانا والاجاه أمير الملك السيد صديق حسن خان بهادر لزال مشرقا بدر كماله الباهر فهو الاحق والاولى بقول القائل

أنته الخلافة منقادة \* اليه تجرأ ذيا لها

فلم تكن تصلح الاله \* ولم يكن يصلح الاله

له النسب العالي على سائر النسب لانه من سلالة سيد العجم والعرب تتصل سلسله نسبه الشريف وعنصره اللطيف الى حضرة سيد السادات وقادة القادات زين العابدين علي بن الحسين السبط ابن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان مولده ضحى يوم الاحد لعله تاسع عشر من جمادى الاولى سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم والتهية ببلدة بريلى موطن جده القريب من جهة الام ثم جاءت به الكريهة من بريلى الى بلدة قنوج موطن آبائه الكرام ذوى العسلا والاحترام ولما طعن في السنة السادسة انتقل والده الشريف الى رجة الله الكريم اللطيف وبقي في حجر أمه يتيما ونشأ على العقاف والطهارة وما زال يجمع النشآت ويحضر المكرامات له قراءة على المشايخ الكرام والاجلاء الاعلام \* منهم الشيخ الامام محمد صدر الدين خان مفتى بلدة دهلى من تلامذة الشيخ الكامل مولانا المرحوم الشيخ عبد العزيز وأخيه رفيع الدين ابني الشيخ التقي الاجل مسند الوقت أحمد بن عبد الرحيم المدعو بشاه ولي الله المحدث الدهلوى رحمه الله \* ومنهم الشيخ التقي الصالح محمد ربيعة قوب المهاجر بمكة المشرفة أخو الشيخ محمد اسحق حفيد الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوى \* ومنهم الشيخ القاضي حسين بن محسن السبعي الانصارى اليمنى الحيدى تلميذ الشريف الامام محمد بن ناصر الحازمى تلميذ الامام الشوكافى ومنهم الشيخ عبد الحق بن فضل الله الهندى تلميذ الامام الشوكافى أيضا وجد واجتهد في اتقان علوم القرآن والسنة وتدوين علومهما واشتغل بالدرس والتأليف وصار رأسا في المقول والمنقول وأحرز جميع المعارف واتفق على تحقيقه الموافق والمخالف وصار مشارا اليه بالبنان والجللى في معرفة غوامض علوم الشريعة عند الرهان له عافاه الله في كل فن يد صالحه وجارحة عاملة وفي الكتابة سرعة عجيبة وفي التأليف مملكة غريبة بحيث يكتب الكراريس العديدة في يوم واحد ويصنف الكتب الضخمة في أيام قليلة وطالع بقرطشوقه وصحيح ذوقه كتب كثيرة ودواوين شتى في العلوم المتعددة والفنون المتنوعة ومر عليها مرور بالغا على اختلاف انحاءها وتباين أنواعها وأتى عليها بصميم همته بأحسن ما يكون حتى حصل منها على فوائد كثيرة وهوائد أثرية أغنته عن الاستفادة عن أبناء الزمان وأقنعتة عن مذاكرة فضلاء الاوان وجمع بعونه تعالى



وحسن توفيقه واطيف تيسيره من نفاثي كتب العلوم والتفسير والحديث ما يعسر  
 عنه ويطول حده وأوحى من ضروب الفضائل العلمية والتحقيقات النفسية ما قصرت  
 عنه أيدي أبناء الزمان ويحجزون بيانه ترجان البراع عن ابراز هذا الشأن ثم انه عافاه الله  
 ألقى عصا التسيار والترحال بحروسه بهم ويال من بلاد مالوة الدكن فنزل بهم انزول المطر  
 على الدمن فاقام بها وتوطن وأخذ الدار والسكن وتمول وتولد واستوزر وتاهب وألف  
 وصنف واشتغل بتدوين علوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة البيضاء وبخليص أحكامها  
 من شوب الآراء ومفاسد الأهواء وهذا ان شاء الله تعالى خاص به في هذا الزمن الأخير  
 فيها أعلام والله يختص برحمته من يشاء وعلما الاقطار الهندية وان بالغ بعضهم في الارشاد  
 الى اتباع السنة وقرر ذلك في مؤلفاته وحرره في مصنفاته على وجه ثبتت به المنه لهم على  
 رقاب أهل الحق وشمر بعضهم عن ساق الجد والاجتهاد في الدعوة الى اعتقاد التوحيد  
 ورد الشرك والتقليد باللسان بل بالسيف والسنان امكن لم يدقن أحد منهم أحكام الكتاب  
 العزيز والسنة المطهرة في العبادة والمعاملة وغيرها خالصة من آراء الرجال نقية عن أقوال  
 العلماء على هذه الكيفية المشاهدة في مؤلفاته المختصرة والمطولة مما طبع واشتهر وشاع  
 وسارت بها الركب الى أقطار العالم من العرب والعجم وذاع منها بالبحار واليمن وماليها  
 ومصر والعراق والقدس وطرابلس وتونس ومدن الهند والسند وبلغار ومليبار  
 وبلاد القرس وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده المؤمنين وكتب علماء الآفاق  
 اليه ومحدثوها ومفسروها رسائل جمة أثنوا فيها على تلك التأليف ودعوا له بخير الدنيا  
 والآخرة تقبل الله ذلك منهم وأحسن اليه واليه وهذه الرسائل موجودة كثرها في أواخر  
 مؤلفات مولانا المترجم له فن أرادها فليراجعها ليتضح له صدق القول فيما حكينا عنهم ثم  
 ان الله سبحانه وتعالى خوله من المال الجما الكثير والحكم الكبير والاولاد السعداء  
 والنسب الحميد والحسب المزيدي ما يقصير عن كشفه لسان البراع ولو كشف عنه الغطاء  
 ما ازداد الواقف عليه الا يقينا وان انكرته بعض الطباع وهو الذي يقول لا خلافه مقتديا  
 بأسلافه بفهم الحال ولسان المقال اعلموا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور وان  
 تعدوا نعمة الله لا تحصوها ان الانسان اظلم كفار وقد طعن الآن في عشر الحسين من  
 العمر المستعار مع ما هو مبتلى به من سياسة الرياسة وفقد الاحبة والانصار وكثرة الأعداء  
 الجاهلين بالقضايا والاقدار والمرجوع من رب العالمين أن يجعله الله تعالى عن قال فيهم  
 وآتينا في الدنيا حسنة وانه في الآخرة لمن الصالحين والحمد لله الذي جعل له محسودا  
 لا حاسدا وصابرا شاكرا ولم يجعل له فظا غليظ القلب معاندا والله در الحسد ما أعد له بدأ  
 بصاحبه فقتله وهذه أسماء كتبه المؤلفة على ترتيب حروف المعجم المطبوعة في مطبعة  
 رياسته بهو بالهمية وغيرها من البلدان العظام ويزيد الله في الخلق ما يشاء وهو المتفضل  
 ذوالانعام

\*(حرف الالف)\*

كتاب

أبجد العلوم \* تحاف النبلاء المتقين بأحياء آثار الفقهاء المحدثين بالافاضة \* الاحتواء



في مسئلة الاستواء \* الادراك في تخريج احاديث رد الاشراك \* الاذاعة لما كان وما يكون  
بين يدي الساعة \* اربعون حديثا في فضائل الحج والعمرة \* افادة الشيوخ في معرفة الاسخ  
والمسوخ فارسي \* الاكسير في أصول التفسير فارسي \* اكايل الكرامة في تبيان مقاصد  
الامامة \* الاتقاد الرجح في شرح الاعتقاد الصحيح  
\* (حرف الباء الموحدة) \*

بغية الراشد في شرح العقائد فارسي \* البلغة في أصول اللغة \* بلوغ السؤل من أفضية  
رسول

\* (حرف التاء الفوقية) \*  
نخبة الصبي في ترجمة الاربعين من احاديث النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم  
\* (حرف التاء المثلثة) \*  
نمار التنكيث في شرح آيات التقييد فارسي  
\* (حرف الجيم) \*

الجنة في الادوة الحسنة بالسنة

\* (حرف الحاء المهملة) \*  
حجج الكرامة في آثار القيامة فارسي \* الحرز المكنون من لفظ المعصوم ~~المكنون~~  
\* حصول المأمول في علم الأصول \* الحطة في ذكر الصحاح الستة \* حل الاسئلة المشككة  
\* (حرف الخاء المعجمة) \*  
خبيثة الاكوان في افتراق الامم على المذاهب والاديان  
\* (حرف الدال المهملة) \*  
دليل الطالب الى أشرف المطالب فارسي  
\* (حرف الذال المعجمة) \*

ذخر الحق في آداب الملقى

\* (حرف الراء المهملة) \*  
رحلة الصديق الى البيت العتيق \* الروضة الندية شرح الدرر البهية \* رياض الجنة في  
تراجم أهل السنة

\* (حرف الزاي) \*  
\* (حرف السين المهملة) \*  
السحاب المركوم في بيان أنواع الفنون وأسماء العلوم وهو القسم الثاني من هذا الكتاب  
\* سلسلة العسجد في ذكر مشايخ السند فارسي  
\* (حرف الشين المعجمة) \*  
شمع النجمن في ذكر شعراء الزمن فارسي  
\* (حرف الصاد المهملة) \*  
\* (حرف الضاد المعجمة) \*



خاتمة أشد كتيب في شرح الظم المسمى بتأسيس الغريب

\*(حرف الطاء المهملة)\*

\*(حرف الظاء المهملة)\*

طفر الأذى بما يجب في القضاء على القاضي

\*(حرف العين المهملة)\*

العلم الخفاق في علم الاشتقاق \* العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة \* عون الباري  
بجل أدلة البخاري أربع مجلدات

\*(حرف الغين المهملة)\*

غصن البان المورق لمحسنات البيان \* غنية القاري في ترجمة ثلاثيات البخاري

\*(حرف الفاء)\*

فتح البيان في مقاصد القرآن في أربع مجلدات \* فتح المغيب بفقهاء الحديث \* الفرع  
النهي من الأصل السامي فارسي

\*(حرف القاف)\*

قصيدة السبيل إلى ذم الكلام والتأويل \* قضاء الأرب في مسئلة النسب \* قطف الثمر في  
عقائد أهل الأثر

\*(حرف الكاف)\*

كشف الانتباس عما وسوس به الخناس في الرد على الشيعة باللسان الهندي

\*(حرف اللام)\*

لف القمط على تصحيح ما استعمله العامة من الأغلاط \* لقطة الجبلان مما تمس إلى معرفته  
حاجة الإنسان

\*(حرف الميم)\*

مشير ساكن الغرام إلى روضات دار السلام \* صرائع الغزلان في تذكار أدباء الزمان \* مسكن  
الختام شرح بلوغ المرام باللسان الفارسي \* منهج الوصول إلى اصطلاح أحاديث الرسول  
باللسان الفارسي

\*(حرف النون)\*

نيل المرام في تفسير آيات الأحكام

\*(حرف الواو)\*

الوثنى المرقوم في بيان أحوال العلوم المنثور منها والمنظوم وهو القسم الأول من هذا  
الكتاب

\*(حرف الهاء)\*

هداية السائل إلى أدلة المسائل بالفارسي

\*(حرف الياء)\*

يقظة أولى الاعتبار فيما ورد في ذكر النار وأصحاب النار هذا ما وقع في الماضي وإلى



الآن في الزيادة والتوجه الى تصنيف كتب شتى وفي الحقيقة ان مثله لا يكون في هذا  
 الاوان مع ما هو فيه من الامتنان وقد آن أن نقبض جواد المصلي عن الطراد في وصف  
 فان الكلام فيه بصر تبار وعباب زخار وفيما ذكرنا كفاية لاولى الالباب والله الموفق  
 لاصابة الصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم حرره الفقير  
 الى رحمة ربه الكريم الباري حسين بن محسن السبيعي الانصاري  
 اليماني الساكن حاليا بدقم وياي حرسها الله عن الزوال  
 وصلى الله على خير خلقه وخاتم رساله محمد وآله  
 وصحبه من بعده وشرف وكرم  
 وسلم بتاريخ ١٢٩٦  
 الاخر سنة

١٢٩٦



## \* (فهرسة الروضة النديه شرح الدرر البهيه) \*

صفحة	صفحة
باب في الماء ٤	١١٢ فصل في مشى الجنائزة
٩ فصل في التماسات	١١٥ فصل في دفن الميت
١٤ فصل في التطهير	١٢٠ كتاب الزكاة
١٧ باب قضاء الحاجة	١٢٢ باب زكاة الحيوان
٢٣ باب الوضوء	١٢٢ فصل في زكاة الابل
٢٩ فصل ويستحب التثليث	١٢٣ فصل في زكاة البقر
٣٠ فصل في نواقض الوضوء	١٢٣ فصل في زكاة الغنم
٣٤ باب الغسل	١٢٣ فصل لا يجمع بين مفترق الخ
٣٥ فصل في الغسل الواجب	١٢٤ باب زكاة الذهب والفضة
٣٦ فصل في غسل الجمعة	١٢٧ باب زكاة النبات
٣٨ باب التيمم	١٣٣ باب مصارف الزكاة
٤٢ باب الحيض	١٤٠ باب صدقة الفطر
٤٤ فصل والنفاس أكثره أربعون يوماً	١٤٢ كتاب الخمس
٤٤ كتاب الصلاة	١٤٤ كتاب الصيام
٥١ باب الاذان	١٤٧ فصل يطل بالاكل والشرب الخ
٥٣ باب ويجب على المصلي تطهير نوبه	١٤٨ فصل يجب على من افطر ان يذبح شرعى
٥٦ باب كيفية الصلاة	أن يقضى
٧١ فصل في مبطلات الصلاة	١٥١ باب صوم التطوع
٧٣ فصل ولا تجب الصلاة على غير مكاف	١٥٤ باب الاعتكاف
٧٤ باب صلاة التطوع	١٥٧ كتاب الحج
٧٧ باب صلاة الجماعة	١٥٩ فصل ويجب تعيين نوع الحج بالنية
٨٤ باب سجود السهو	١٦٤ فصل ولا يلبس المحرم القميص الخ
٨٦ باب القضاء للفوات	١٦٨ فصل وعند قدوم الحاج مكة الخ
٨٨ باب صلاة الجمعة	١٧٢ فصل ويسعى بين الصفا والمروة الخ
٩٣ باب صلاة العيدين	١٧٣ فصل ثم يأتي عرفة صبح يوم عرفة الخ
٩٦ باب صلاة الخوف	١٧٧ فصل والهدى الخ
٩٨ باب صلاة السفر	١٧٩ باب العمرة المفردة
١٠٢ باب صلاة الكسوفين	١٨٠ كتاب النكاح
١٠٣ باب صلاة الاستسقاء	١٨٩ فصل ونكاح المتعة الخ
١٠٥ كتاب الجنائز	٢٠٢ فصل المهر واجب
١٠٦ فصل في غسل الميت	٢٠٨ فصل الولد للفراس
١٠٧ فصل في تكفينه	٢٠٩ كتاب الطلاق
١٠٨ فصل في الصلاة على الميت	٢١٦ فصل ويقع الكفاية مع النية



صفحة	صفحة
٣١٨ كتاب اللباس	٢١٧ باب الخلع
٣٢١ كتاب الاضحية	٣٢١ باب الايلاء
٣٢٤ باب الولاية	٣٢١ باب الظهار
٣٢٦ فصل في العقبة	٣٢٣ باب اللعان
٣٢٧ كتاب الطب	٣٢٤ باب العدة
٣٣٠ كتاب الوكالة	٣٢٧ باب النفقة
٣٣١ كتاب الضمانة	٣٣٤ باب الرضاع
٣٣٢ كتاب الصلح	٣٣٧ باب الحضانة
٣٣٣ كتاب الحوالة	٣٤٠ كتاب البيع
٣٣٤ كتاب المقاس	٣٤٩ باب الربا
٣٣٧ كتاب اللقطة	٣٥٧ باب الخيارات
٣٣٨ كتاب القضاء	٣٦٠ باب السلم
٣٤٦ كتاب المصومة	٣٦٢ باب القرض
٣٥٢ كتاب الحدود	٣٦٢ كتاب الشفعة
٣٥٩ باب السرقة	٣٦٤ كتاب الاجارة
٣٦٢ باب حد القذف	٣٦٨ باب الاحياء والاقطاع
٣٦٣ باب حد الشرب	٣٦٩ كتاب الشركة
٣٦٤ فصل والتعزير في المعاصي التي لا توجب حدا الخ	٣٧٤ كتاب الرهن
٣٦٥ باب حد الحارب	٣٧٥ كتاب الوديعة والعارية
٣٦٧ باب من يستحق القتل حدا	٣٧٦ كتاب الغصب
٣٧٣ كتاب القصاص	٣٧٨ كتاب العتق
٣٧٩ كتاب الديات	٣٨٢ كتاب الوقف
٣٨٣ باب القسامة	٣٨٥ كتاب الهدايا
٣٨٥ كتاب الوصية	٣٨٨ كتاب الهبات
٣٨٨ كتاب المواريث	٣٨٩ كتاب الايمان
٣٩٤ كتاب الجهاد والسير	٣٩٣ كتاب النذر
٤٠٠ فصل في الغنمة وتخييمها	٣٩٧ كتاب الاطعمة
٤٠٥ فصل ويجوز استرقاق العرب	٣٠٠ باب الصيد
٤١١ فصل ويجب قتال البغاة الخ	٣٠٣ باب الذبح
٤١٤ فصل وطاعة الائمة واجبة الخ	٣١٠ باب الضيافة
	٣١١ باب آداب الاكل
	٣١٣ كتاب الاشربة

الروضة الندية شرح الدور البهية للسيد الامام  
السلامة الملك المؤيد من الله الباري  
أبي الطيب صديق بن حسن  
ابن علي الحسيني القنوجي  
النجاري فسخ الله  
في مدته  
آمين



الله الله

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك الله-م أنت الذي علمت الناس في دينهم حكما وفي دنياهم أحكاما وجعلت أمة خاتم  
الرسول المرحومة أكرم الامم كلها منزلا ومقاما وما زلت ألهمت من شئت وتلاههم من تشاء  
منهم في كل قرن استعمال السنن المطهرة على وجهها الهاما ونهيتهم عن التفرق في الدين  
وأوضحت لهم سبيل اليقين فاصبحوا بنعمتك بررة كراما وما انفك عدولهم نقوا عن الدين  
ويتقون عنه اتحال المبطلين وتحريف الغالين وتأويل الجاهلين حتى عاد علم الحق معتدلا  
قواما ونصلي عليك أيها النبي الكريم بك من الله علينا بالايمان وهذا انا اسلاما لطفنا  
بنا ورحمة علينا وبركة فينا واحسانا لنا وكراما فكان ذلك لزاما ولولاك ما اهتدينا  
ولا صلينا ولا علمنا أحكاما فكنت أنت داعيننا الى الله سبحانه وتعالى وهادينا لثا ورفاينا  
وفينا اماما ونسلم عليكم أهل البيت الطاهرين الطيبين أنتم أصيتم من سعادة الدارين سهاما  
وقتم بالحق الحقيق بالاتباع كما يحق قياما ورضى الله عنكم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم بكم انتظم مبعثي الامة الاممية بدأ وختاما ومنكم استتب أمر المسئلة المكرمة  
أصلا وفرعا واهتماما ورحمة الله وبركاته عليكم أهل الحديث أنتم كشفتم للناس عن  
صراح الحق وصراح السنة وفق الشريعة ظلاما وعن وجه الدين القويم والصراط المستقيم  
لثاما وكيف وقد جعلكم الله تعالى للمتقين اماما وبعد فلما جمع الامام الهمام  
عز المسلمين والاسلام سلالة السلف الصالحاء نذكركم العرب العرباء وارث علوم



سيد المرسلين خاتمة المفسرين والمحدثين شيخ شيوخنا الكاملين المجتهد المطلق العلامة  
الرباني قاضي قضاة القطر اليماني محمد بن علي بن محمد اليمني الشوكاني المتوفى سنة خمس  
وخمسين ومائتين وألف الهجرة رضى الله تعالى عنه وأرضاه وجعل الفردوس منزله ومنزله  
ومأواه المختصر الذي سماه الدرر البهية في المسائل الفقهية فاصداً بذلك جمع المسائل  
التي صح دليلها وانضح سبيلها تاركاً ما كان منها من محض الرأي فإنه قالها وقبلها غير  
ملتفت إلى ما اشتهر فالحق أحق بالاتباع وغير جامد على ما ذكر في الزبر فمسلك التحقيق اتساع  
بل محض فيه النصح النصيح ومحض عن زبد الحق الصريح وأنى بتحقيقات جلية تلت  
عنها الدفاتر وأشار إلى تدقيقات نفيسة لم تحوها صحف الأكاابر ونسبة هذا المختصر إلى  
المطولات من الكتب الفقهية نسبة السبيكة الذهبية إلى التربة المعدنية كما يعرف ذلك  
من رسخ في العلوم قدمه وسبح في بحار المعارف ذهنه ولسانه وقلبه سألته جماعة من أهل  
الاتقاد والفهم النافذ العاضين على علوم الاجتهاد بأقوى لحي وأحد ناجذ أن يجلي عليهم  
عروض ذلك المختصر ويرفه اليهم ليعنوا في محاسنه النظر فاستعملهم ريثما يصح منه  
ما يحتاج إلى التصحيح وينقح فيه ما لا يستغنى عن التنقيح ويرجع من مباحثه ما هو مفتقر  
إلى الترجيح ويوضح من غوامضه ما لا بد فيه من التوضيح فشرحه بشرح مختصر من  
معين عيون الأدلة معتصر وسماه الدراري المضية شرح الدرر البهية وفيها قال قائل

ان شئت في شرع النبي \* تقدح بزندقه وارى

فاعكف على الدرر التي \* سلكت بسقط من درارى

وشرحه هذا كان بالقول فجعلته شرحاً مزوجاً وصيرته على منواله منسوجاً مستوعباً للفظه  
ومعناه ومستحسباً للبحاويه ومبناه مضيئاً إليه مذاهب الفقهاء ليظهر ضعفها وأقوتها عند  
تقابل الأدلة وتعارضها بالأراء لا للاختنبها على ما كان بأي حال فإن الرجال تعرف بالحق  
لا الحق بالرجال ثم زدت عليه أشياء من حاشية الماتن على شفاء الأوام التي سماها وبل الغمام  
ومن غيرها عند النظر الثاني في هذا الكتاب فعاد بحمد الله تعالى كما قبل اللبا وابن طاب هذا  
وقد أملت هذا الشرح على طريق الاختجال بالاستجمال ارشاداً إلى طرق من العلم طالما  
تركت وهذا لطبائع جامدة طامركت راجياً من الله تعالى أن أكون ممن تعلم علم رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلمه واذاعه وحفظه على الناس وفيهم روجه وأشأه فدونك  
هذا المشروح والشرح يلقي اليك زمام التفويض في المدح والقدح يا من له في أوج التحقيق  
صعود وعليه من ملابس التدقيق برود كيف وهو يروى غليل طالب في فقه السنة ويشقى  
غليل السائقين إلى مساق الجنة فليسعده به كل طالب الحق الصادق ويضن به كل ذي باطل  
زاهق ولئن رده القاصرون فسيقبله الماهرون وإن ذمه الجهلة فسوف يمدحه الكملة  
وسميت هذا الشرح الانيس بل العلق النفيس (الروضة الندية شرح الدرر البهية)  
والله سبحانه وتعالى أرجوان يعين على التمام ويتقنى به ومن أخلفه وجميع المتبعين  
للسنن في هذه الدار ودار السلام انه ولي الاجابة ويده الهداية والاصابة قال رضى  
الله تعالى عنه



(بسم الله الرحمن الرحيم أجد من أمرنا بالتفقه في الدين وأشكر من أرشدنا إلى اتباع سنن سيد المرسلين وأصلي وأسلم على الرسول الأمين وآله الطاهرين وأصحابه الأكرمين باب) هذا الباب قد اشتمل على مسائل الأولى (الماء طاهر ومطهر) ولا خلاف في ذلك وقد نطق بذلك الكتاب والسنة وكادل الدليل على كونه طاهرا مطهرا وقام على ذلك الإجماع كذلك يدل على ذلك الأصل والظاهر والبراءة فإن أصل عنصر الماء طاهر مطهر بلا نزاع وكذلك الظهور يفي بذلك والبراءة الأصلية عن مخالطة النجاسة له مستحبة (لا يخرج عنه عن الوصفين) أي عن وصف كونه طاهرا وعن وصف كونه مطهرا (الاما غير ريحه أو لونه أو طعمه من النجاسات) هذه المسئلة الثانية من مسائل الباب وهي انه لا يخرج الماء عن الوصفين الا ما غيرا حدا وصافه الثلاثة من النجاسات لا من غيرها وهذا المذهب هو أرجح المذاهب وأقواها والدليل عليه ما أخرجه أحمد وصححه وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه أيضا يحيى بن معين وابن حزم من حديث أبي سعيد قال قيل يا رسول الله اتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الخيض ولحوم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور ولا ينجسه شيء وقد أعله ابن القطان باختلاف الرواة في اسم الراوي له عن أبي سعيد واسم أبيه وليس ذلك بعلة وقد اختلف في أسماء كثير من الصحابة والتابعين على أقوال ولم يكن ذلك موجبا للجهالة على ابن القطان نفسه قال بعد ذلك الاعلال وله طريق أحسن من هذه ثم ساقها عن أبي سعيد وقد قامت الحجة بتصحيح من صححه من أثبت الأئمة وله شواهد منها حديث سهل بن سعد عند الدارقطني ومن حديث ابن عباس عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان ومن حديث عائشة عند الطبراني في الأوسط وأبي يعلى والبخاري وابن السكن كلها بخو حديث أبي سعيد وأخرجه بزيادة الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان بلفظ الماء طهور ولا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه أو طعمه وأخرجه أيضا مع الزيادة ابن ماجه والطبراني من حديث أبي امامة بلفظ ان الماء طهور الا ان تغير ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه وفي اسنادهما من لا يحتج به وقد اتفق أهل الحديث على ضعف هذه الزيادة لكنه قد وقع الإجماع على منعونها كما نقله ابن المنذر وابن الملحق في البدر المنير والمهدي في البحر فخر كان يقول بحجية الإجماع كان الدليل عنده على ما أفادته تلك الزيادة هو الإجماع ومن كان لا يقول بحجية الإجماع كان هذا الإجماع مفيدا لصحة تلك الزيادة لكونها قد صارت مما أجمع على معناها وتلقى بالقبول فالاستدلال بها بالإجماع (وعن الثاني ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من المغيرات الطاهرة) هذه المسئلة الثالثة من مسائل الباب ووجه ذلك ان الماء الذي شرع لنا التطهير به هو الماء المطلق الذي لم يضاف إلى شيء من الأمور التي تخالطه فان خالطه شيء أوجب اضافته اليه كما يقال ماء ورد ونحوه فليس هذا الماء المقيد بنسبته إلى الورد مثلا هو الماء المطلق الموصوف بأنه طهور وفي الكتاب العزيز بقوله سبحانه ماء طهورا وفي السنة المطهرة بقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور ونخرج بذلك عن كونه مطهرا ولم يخرج به عن كونه طاهرا لان الفرض ان الذي خالطه طاهرا واجتماع الطاهرين لا يوجب خروجهما عن الوصف الذي

تأليف



كان مستحقا لكل واحد منهما قبل الاجتماع قال في حجة الله البالغة وأما الموضوع من الماء المقيد الذي لا يطلق عليه اسم الماء بلا قيد فأمر تدفعه الملة بآدي الرأي نعم ازالة الخبث به محتمل بل هو الراجح وقد أطل القوم في فروع موت الحيوان في البر والعشر في العشر والماء الجاري وليس في كل ذلك حديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم البتة وأما الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين كأثر ابن الزبير في الزنجي وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في النارة والنخعي والشعبي في نحو السنور فليست مما يشهد له المحدثون بالصحة ولا بما اتفق عليه جمهور أهل القرون الأولى وعلى تقدير صحتها يمكن أن يكون ذلك تطييبا للقلوب وتنظيما للماء لا من جهة الوجوب الشرعي كما ذكر في كتب المالكية ودون ثنى هذا الاحتمال خطر القناد وبالجملة فليس في هذا الباب شيء يعتد به ويجب العمل عليه وحديث القلتين أثبت من ذلك كله بغير شبهة ومن المحال أن يكون الله تعالى شرع في هذه المسائل لعباده شيئا زيادة على ما لا يتفكرون عنه من الارتفاقات وهي مما يكثر وقوعه وتعم به البلوى ثم لا ينص عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نصا جليا ولا يستفيض في الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه والله أعلم انتهى قلت وقد أطل الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تخريج حديث القلتين والكلام عليه جرحا وتعديلا لفظا ومعنى في كتابه المخلص الحبير في تخريج أخبار الراقي الكبير اطالة حسنة فليرجع اليه (ولا فرق بين قليل وكثير) هذه المسئلة الرابعة من مسائل الباب والمراد بالقلة والكثرة ما وقع من الاختلاف في ذلك بين أهل العلم بعد إجماعهم على أن ما غيرت النجاسة أحد أوصافه الثلاثة ليس بطاهر فقل أن الكثير ما بلغ قلتين والقليل ما كان دونهما ما أخرجه أحمد وأهل السنن والشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم على شرط الشيخين من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب فقال إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي لفظ أحمد لم ينجسه شيء وفي لفظ لابي داود لم ينجس وأخرجه به هذا اللفظ ابن حبان والحاكم وقال ابن منده اسناد حديث القلتين على شرط مسلم انتهى ولكنه حديث قد وقع الاضطراب في اسناده ومسته كما هو مبين في مواطنه وقد أجاب من أجاب عن دعوى الاضطراب وقد دل هذا الحديث على أن الماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث وإذا كان دون القلتين فقد يحمل الخبث ولكنه كما قيد حديث الماء ظهور لا ينجسه شيء بتلك الزيادة التي وقع الإجماع عليها كذلك يقيد حديث القلتين بها فيقال أنه لا يحمل الخبث إذا بلغ قلتين في حال من الأحوال إلا في حال تغيره من أوصافه بالنجاسة فانه حينئذ قد حمل الخبث بالمشاهدة وضرورة الحس فلا منافاة بين حديث القلتين وبين تلك الزيادة المجمع عليها وأما ما كان دون القلتين فهو مظنة لحمل الخبث وليس فيه أنه يحمل الخبث قطعا وباتا ولا أن ما يحمل من الخبث يخرج عن الطهورية لأن الخبث المخرج عن الطهورية هو خبث خاص وهو الموجب لتغير أحد أوصافه أو كلها لا الخبث الذي لم يتغير وحاصله أن ما دل عليه مفهوم حديث القلتين من أن ما دونهما قد يحمل الخبث لا يستفاد



منه الا ان ذلك المقدار اذا وقعت فيه نجاسة قد يحملها واما انه يصير نجسا خارجا عن كونه طاهرا فليس في هذا المفهوم ما يفيد ذلك ولا ملازمة بين حمل الخبث والنجاسة المخرجة عن الطهورية لان الشارع قد نفى النجاسة عن مطلق الماء كما في حديث أبي سعيد المتقدم وما شهد به ونفاها عن الماء المقيسد بالقلتين كما في حديث عبد الله بن عمر المتقدم أيضا وكان النفي بلفظ هو أعم صيغ العام فقال في الاول لا ينجسه شيء وقال في الثاني أيضا كما في تلك الرواية لم ينجسه شيء فافاد ذلك ان كل ماء يوجد على وجه الارض طاهرا الا ما ورد فيه التصريح بما يخصه هذا العام مصرحا بأنه يصير الماء نجسا كما وقع في تلك الزيادة التي وقع الاجماع عليها فانها وردت بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث فكانت من الخصصات المتصلة بالنسبة الى حديث أبي سعيد ومن الخصصات المنفصلة بالنسبة الى حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما على القول الرابع في الاصول وهو انه يبنى العام على الخاص مطلقا فتقرر بهذا انه لا منافاة بين مفهوم حديث القلتين وبين سائر الاحاديث بل يقال فيه ان مادون القلتين ان حمل الخبث جملا استلزم تغيير ريح الماء ولونه أو طعمه فهذا هو الامر الموجب للنجاسة والخروج عن الطهورية وان جملة جملا لا يغير أحد تلك الاوصاف فليس هذا الحمل مستلزما للنجاسة وقد ذهب الى تقدير الماء القليل بمادون القلتين والكثير بهما الشافعي رح وأصحابه رح وذهب الى تقديره القليل بما يظن استعمال النجاسة باستعماله والكثير بما لا يظن استعمال النجاسة باستعماله ابن عمر ومجاهد وقد روى أيضا عن الشافعية رح والحنفية رح وأحمد بن حنبل رح ولا أدري هل تصح هذه الرواية أم لا فذهب هو لامة مدونة في كتب أتباعهم من أراد الوقوف عليها راجعها واحتج أهل هذا المذهب بمثل قوله تعالى والرجز فاهجر ونجبر الاستيقاظ وخبر الولوغ وأحاديث النهي عن البول في الماء الدائم وهي جميعها في الصحيح ولكنها لا تدل على المطالب ولو فرضنا ان شئ منها دلالة بوجه ما كان ما أفادته تلك الدلالة مقيدا بما تقدم لان التعبد انما هو بالظنون الواقعة على الوجه المطابق للشرع على انه لا يبعد أن يقال ان العاقل لا يظن استعمال النجاسة باستعمال الماء الا اذا خالطت الماء بجرمها أو بريحها أو بلونها أو بطعمها مخالطة ظاهرة توجب ذلك الظن ولا شك ولا ريب ان ما كان من الماء على هذه الصفة ينجس لان المخالطة ان كانت بالجرم فالتوضي مستعمل لعين النجاسة وان كانت المخالطة بالريح أو اللون أو الطعم فلا مخالفة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه والحاصل انهم ان أرادوا بقولهم ان ظن استعمال النجاسة باستعماله فهو القليل وان لم يظن فهو الكثير ما هو أعم من عين النجاسة وريحها ولونها وطعمها فلا مخالفة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه الا من جهة ان هؤلاء اعتبروا المظنة واهل المذهب الاول اعتبروا المثنة ولكن لا يخفى أن المظنة اذا كانت هي الصادرة من غير أهل الوسوسة والشكولة فهي لا تكاد تخالف المثنة في مثل هذا الموضع وان أرادوا استعمال العين فقط أو عدم استعمال العين فقط فهو مذهب مستقل غير ذلك المذهب ولكن الظاهر انهم أرادوا المعنى الاول ويدل على ذلك انه قد وقع الاجماع على ان ما غيّر لون الماء أو ريحه أو طعمه من النجاسات أو جوب تحييسه كما تقدم تقريره فاهل هذا المذهب من جملة القائلين بذلك لدخولهم

والله

المثنة العلامة اه



في الاجماع بل هو مصرح لحكاية الاجماع في البحر فتقرر به هذا انهم يريدون المعنى الاول  
 أعنى الاعم من العيين والريح واللون والطعم ثبوتاً واتقاءً وحينئذ فلا مخالفة بين المذهبين  
 لان أهل المذهب الاول لا يخالفون في ان استعمال المطهر لعين النجاسة مع الماء موجب  
 لخروج الماء عن الطهورية بخروج الماء على خروجه عند استعمال ما فيه مجرد الريح  
 أو اللون أو الطعم فتأمل هذا فهو مقيد بل بمجموع ما اشتمل عليه هذا البحث في الجمع بين  
 المذاهب المختلفة في الماء بين الأدلة الدالة عليه على هذه الصورة التي نلخصتها بما لم أقف عليه  
 لاحد من أهل العلم وهذه المسئلة هي من المضائق التي يتعثر في ساحاتها كل محقق ويتبلد عند  
 تشعب طرائقها كل مدقق وقد حررها الماتن في سائر مؤلفاته (١) تحريرات مختلفة لهذه  
 العلة واطال الكلام عليها في طيب التذمر في المسائل العشر وقد استدلل بعض أهل العلم بمثل  
 حديث استفت قلبك وان افتاك المفتون ومثل حديث دع ما يريك الى ما لا يريك ولا يستفاد  
 منهما الا ان التورع عند الظن من الاقدام أولى وأهل هذا المذهب يوجبون العمل بذلك  
 الظن حتماً وجرماً وقد عرفت ان أدلة المذهب الاول على الوجه الذي نلخصناه تدل على المذهب  
 الثاني قابلاً للنجعة الى مثل حديث استفت قلبك ودع ما يريك لبس كما ينبغي فان قيل انه قصد  
 الاستدلال على مجرد العمل بالظن من غير نظر الى هذه المسئلة فيقال أدلة العمل بالظن في  
 الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر وأكثرها أدلة النهي عن العمل به وهكذا التعويل على  
 حديث الولوغ والاستيقاظ ونحو ذلك لا يفيد وقد حكى في تحديد الماء الكثير أقوال منها  
 ان الكثير هو المستبحر وقبل ما اذا حرك طرفه لم يتحرك الطرف الا شرو قبل ما كان مساحة  
 مكانه كذا وقيل غير ذلك وهذه الأقوال لبس عليها آثار من علم بل هي خارجة عن باب الرواية  
 المقبولة والدراية المعقولة (وما فوق القلتين وما دونهما) قدر الشافعي الماء الذي لا ينجس  
 بوقوع النجاسة ما لم يتغير بالقلتين وقد رهما بخمس قرب وفسرها أصحابه بخمس مائة رطل  
 وقدره الحنفية بالغدير الكبير الذي لا يتحرك جانب منه بتحرك الآخر والعشر في الشر  
 كذا في المسمى شرح الموطأ وقال في حجة الله البالغة ومن لم يقل بالقلتين اضطر الى مثلهما  
 في ضبط الماء الكثير كالمالكية أو الرخصة في آبار الفلوات من نحو ابعاد الابل انتهى  
 ويدفع ذلك ما مر من عدم الفرق بين ما دون القلتين وما فوقهما مع الدليل عليه وان شئت  
 زيادة التفصيل فعليك بالفتح الرباني في فتاوى الشوكاني ففيها ما يشفي العليل ويسقي الغليل  
 (ومتحرك وساكن) وجه ذلك ان سكونه وان كان قد ورد النهي عن التطهير به حاله فان ذلك  
 لا يخرج عنه كونه طهوراً لانه يعود الى وصف كونه طهوراً بمجرد تحركه وقد دلت الاحاديث  
 على انه لا يجوز التطهير بالماء الساكن ما اما ما حكى في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عند  
 مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب  
 فقالوا يا أبا هريرة كيف يفعل قال يتناولونه تناولاً وفي لفظ لاجه داود لا يزالن أحدكم في  
 الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة وفي لفظ البخاري لا يولن أحدكم في الماء الدائم الذي  
 لا يجري ثم يغتسل فيه وفي لفظ الترمذي ثم يتوضأ منه وغير هذه الروايات التي يفيد مجموعها  
 النهي عن البول في الماء الدائم على انفراده والنهي عن الاغتسال فيه على انفراده والنهي

(١) كنبل الاوطار ووبل الغمام والنسل الجرار والفتح الرباني اه

في الماء



عن مجموع الامرين ولا يصح أن يقال ان رواية الانفراد مقيدة بان الاجتماع لان البول في الماء على انفراده لا يجوز فأفاده ان الاجتماع في الماء الدائم من دون بول فيه غير جائز فمن لم يجد الماء ساكناً وأراد ان يتطهر منه فعليه أن يحتال قبل ذلك بأن يحركه حتى يخرج عن وصف كونه ساكناً ثم يتوضأ منه وأما أبو هريرة فقد حمل النهي على الانغماس في الماء الدائم ولهذا الماسئل كيف يفعل قال يتناوله تناولاً ولكنه لا يتم ذلك في الوضوء فانه لا انغماس فيه بل هو يتناوله تناولاً من الابتداء فالأولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة ثم يتطهر به وقد ذهب الجمهور الى خلاف ما دل عليه هذه الروايات فلم يفرقوا بين المتحرك والساكناً ومنهم من قال ان هذه الروايات محمولة على الكراهة فقط ولا وجه لذلك وقد قيل ان المستحجر مخصوص من هذا بالاجماع والراجح ان الماء الساكن لا يحل التطهر به مادام ساكناً فاذا تحرك عادله وصفه الاصل وهو كونه مطهراً وهذه هي المسئلة الخامسة من مسائل الباب (ومستعمل وغير مستعمل) هذه المسئلة السادسة من مسائل الباب وقد وقع الاختلاف بين أهل العلم في الماء المستعمل لعبادة من العبادات هل يخرج بذلك عن كونه مطهراً أم لا فحكى عن أحمد بن حنبل والليث والاوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما وأبي حنيفة في رواية عنه ان الماء المستعمل غير مطهر واستدلوا بما تقدم من حديث النهي عن الاغتسال في الماء الدائم ولادلالة له على ذلك لأن علة النهي عن التطهير به ليست كون ذلك الماء مستعملاً بل كونه ساكناً ولأن السكون لا ملازمة بينها وبين الاستعمال واحتجوا أيضاً بما ورد من النهي عن الوضوء بفضل من وضوء المرأة ولا تحصر علة ذلك في الاستعمال كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى فلا يتم الاستدلال بذلك لاحتماله ولو كانت العلة الاستعمال لم يختص النهي بمنع الرجل من الوضوء بفضل المرأة والعكس بل كان النهي سيقع من الشارع لكل أحد عن كل فضل ومن جملة ما استدلو به ان السلف كانوا يكملون الطهارة بالتيمم عند ذلك الماء لاجتماع ساقط منه وهذه حجة ساقطة لا ينبغي التعويل على مثلها في اثبات الاحكام الشرعية فعلى هذا المستدل أن يوضح هل كان هذا التكميل يفعله جميع السلف أو بعضهم والأول باطل والثاني لا يدري من هو قليبين لنا من هو على انه لا حجة الا لاجماع عند من يحتج بالاجماع وقد استدلو بابدلة هي اجنبية عن محل النزاع مثل حديث غسل اليد ثلاثاً بعد الاستيقاظ قبل ادخالها الاناء ونحوه فالحق ان المستعمل طاهر وطاهر ع. لا بالأصل بل وبالدلالة الالهية على ان الماء طهور وقد ذهب الى هذا جماعة من السلف والخلف ونسبه ابن حزم الى عطاء وسفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل الظاهر ونقله غيره عن الحسن البصري والزهري والنخعي ومالك والشافعي وأبي حنيفة في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين والحق ان الماء لا يخرج عن كونه طهوراً بمجرد استعماله للطهارة الا ان يتغير بذلك ريحه أو لونه أو طعمه وقد كان الصحابة يكادون يقتلون على ما تساقط من وضوئه صلى الله عليه وسلم فيما خذونه ويتبركون به والتبرك به يكون بغسل بعض أعضاء الوضوء كما يكون بغير ذلك والخاص بل ان اخرج ما جعده الله طهوراً عن الطهورية لا يكون الا بدليل



\* (فصل والنجاسات) \* جمع نجاسة وهي كل شئ يستقره أهل الطبائع السليمة ويحفظون عنه ويغسلون الثياب اذا أصابها كالعذرة والبول والدم (هي غائط الانسان مطلقا وبوله) بالادلة الصحيحة المقيدة للقطع بذلك بل نجاستهما من باب الضرورة الدينية كما لا يخفى على من له اشتغال بالادلة الشرعية وبما كان عليه الامر في عصر النبوة ولا يقدح في ذلك التخفيف في تطهيرهما في بعض الاحوال أما الغائط فكما في حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا وطئ أحدكم بعله الاذى فان التراب له طهور وفي لفظ اذا وطئ الاذى بخفيه فطهورهما التراب رواهما أبو داود ورح وابن السكن والحاكم والبيهقي وقد اختلف فيه على الاوزاعي واخرج أحمد وأبو داود والحاكم وابن حبان من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعله ولينظر فيه ما فان رأى خبثا فليمسحه بالارض ثم ليصل فيهما وقد اختلف في وصله وارساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول وأخرج أهل السنن عن أم سلمة مرفوعا بلفظ يطهرهما بعده وعن أنس عند البيهقي بسند ضعيف بخبره وكذلك عن امرأة من بني عبد الاشهل عند البيهقي أيضا فان جعل التراب مع المسح مطهرا لذلك لا يخرج عنه كونه نجسا بالضرورة اذا اختلف وجه التطهير لا يخرج النجس عن كونه نجسا وأما التخفيف في تطهير البول فكما ثبت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بأن يراق على بول الاعرابي ذنوبا من ماء وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وأنس رضي الله عنهم - ما وأما ما عدا غائط الاذى وبوله من ابوالوال والازبال فلم يحصل الاتفاق على شئ في شأنها والادلة مختلفة فورد في بعضها ما يدل على طهارته كابوال الابل فانه ثبت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر العربيين بأن يشربوا من ابوال الابل ومن ذلك حديث لا بأس بيول ما يؤكل لجه وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني من حديث جابر رضي الله عنه والبراء رضي الله عنه وفي اسناده عمرو بن الحصين العقيلي وهو ضعيف جدا لا تقوم به الحجة وورد ما يدل على نجاسة الروث ما أخرجه البخاري وغيره انه قال صلى الله عليه وسلم في الروث انهار كس والركس النجس وقد نقل التميمي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ولكنه زاد ابن خزيمة في رواية انهار كس انهار وثة جمار ومعهما ما استدلل به القائلون بالتعميم في النجاسة لا ينطبق على غير الخارج من الاذى وحديث الروث لا يستلزم التعميم وحديث عمار قد اطبق من رواه على انه من الضعف بمكان يسقط به عن درجة الاعتبار لانه من رواية ثابت بن جراح عن علي بن زيد بن جدعان والاقول مجمع على تركه والثاني مجمع على ضعفه فلا ينتهز به حجة على التعميم واحتجوا باذنه صلى الله عليه وسلم بالصلاة في مراءض الغنم وبأذنه بشرب ابوال الابل وهما صحيحان ولا حكم للمعارضة بنهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في معاطن الابل لان النهي معلل بانهار بما تؤذى المصل فلا يسقط ذلك لعدم طهارة اربالها وابوالها كما ان تعليل الصلاة في مراءض الغنم بانها بركة لا يستلزم ان الصلاة انما كانت لاجل كونها بركة فان مثل ذلك لا يستوعب مباشرة ما ليس بطاهر فالحق الحقيقي بالقبول الحكم بنجاسة ما ثبتت نجاسته بالضرورة الدينية وهو بول الاذى وغائطه وأما ما عداهما فان ورد فيه ما يدل على



نجاسته كالموتة وجب الحكم بذلك من دون الحاق وان لم يرد فالبراءة الاصلية كافية في نفي التعبد بكون الشيء نجسا من دون دليل فان الاصل في جميع الاشياء الطهارة والحكم بنجاستها حكم تكليفي تم به البسوى ولا يحل الا بعد قيام الحاجة قال الماتن رحمه الله تعالى ولا يخفى عليك ان الاصل في كل شيء انه طاهر لان القول بنجاسته يسـ متازم تعبد العباد بحكم من الاحكام والاصل عدم ذلك والبراءة قاضية بانه لا تكليف بالتحتمل حتى يثبت ثبوتاً يتقل عن ذلك وليس من أثبت الاحكام المنسوبة الى الشرع بدون دليل بأقل انما من أبطل ما قد ثبت دليله من الاحكام قال كل امام من التقول على الله تعالى بما لم يقـل أو من ابطال ما قد شرعه لعباده بلا حجة (الا الذ كر الرضيع) لحديث يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغـلام أخرجه أبو داود وروحه الله تعالى والنسائي رحمه الله تعالى وابن ماجه والبخاري وابن خزيمة من حديث أبي السمع خادم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم وصححه الحاكم وأخرج احمد والترمذي وحسنه من حديث علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بول الغـلام الرضيع ينضح وبول الجارية يغسل وأخرج ابن ماجه وأبو داود بإسـناد صحيح عن علي موقوفاً وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والطبراني من حديث أم الفضل لبابة بنت الحارث قالت قال الحسين بن علي في حجر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت يا رسول الله أعطني ثوبك والبس ثوباً غيره حتى أغسله فقال انما ينضح من بول الذ كر ويغسل من بول الاثني وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أم قيس بنت محصن انها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فبال على ثوبه فدعا بماء فغسله ولم يغسله وفي صحيح البخاري من حديث عائشة قالت أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بصبي يحنكه فبال عليه فاتبعه الماء وفي صحيح مسلم عنها قالت كان يوثق بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم فأتى بصبي فبال عليه فدعا بماء فاتبعه بوله ولم يغسله فهذا تصريح بانه لم يغسله فيكون اتباعه الماء اما مجرد النضح كما وقع في الحديثين الاخرين أو مجرد صب الماء عليه من دون غسل وبالجملة فالصريح منه صلى الله تعالى عليه وسلم بالقول بما هو الواجب في ذلك هو الاولى بالاتباع لونه كلام مع أمتـه فلا يعارضه ما وقع من فعله على فرض انه مخالف للقول وقد ذهب الى الاكتفاء بالنضح في بول الغلام لا الجارية جماعة منهم علي وأمسلمة والثوري والاوزاعي والنخعي وداود وابن وهب وعطاء والحسن والزهرى وأحمد واسحق ومالك في رواية وهذا هو الحق الذي لا محيص عنه وذهب بعض أهل العلم وقد حكى عن مالك والشافعي والاوزاعي الى انه يكفي النضح فيهما وهذا فيه مخالفة لما وقع في هذا الحديث الصحيحة من التفرقة بين الغلام والجارية وذهب الخنفة رح وسائر الكوفيين الى انه اسواء في وجوب الغسل وهذا المذهب كالذي قبله في مخالفة الادلة وقد استدلل أهل هذا المذهب الثالث بالادلة لو اورد في نجاسة البول على العموم ولا يخفى انه مخصصة بالادلة الخاصة المصروفة بالفرق بين بول الجارية والغلام وأما ما قيل من قياس بول الغلام على بول الجارية فلا يخفى انه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار وقد شد ابن حزم فقال انه يرش من بول الذ كر أي ذكر كان وهو اهـ حال للقصد المذكور



سابقا بلفظ بول الغلام الرضيع ينضح والواجب حمل المطلق على المقيد قال في الحجة قد أخذنا  
 بالحديث أهل المدينة وإبراهيم النخعي وأجمع فيه القول بمجدة لا تغتر بالمشهور بين الناس  
 قلت قال الشافعي رحمه الله تعالى ينضح من بول الغلام ما لم يطعم ويغسل من بول الجارية  
 فسره البغوي أن بول الصبي نجس غير أنه يكتفى فيه بالرش وهو أن ينضح الماء عليه بحيث  
 يصل إلى جميعه فيطهر من غير مر من ولادك وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يغسل منهما  
 سواء ويتجه أن يقال من جانب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المراد بالنضح الغسل الخفيف  
 وبالعسل المر من والدك وأصل المسئلة أن التطهير إنما يكون بإزالة عين النجاسة وأثرها  
 وبول الجارية أغلظ وانت فاحتج فيه إلى زيادة المر كذا في المسوى وأقول أحاديث  
 التخصيص ههنا صريحة لا شك في ذلك ولا ريب فما الذي دعاهم إلى الوقوع في مضيق التأويل  
 المتعسف الذي لا يسوغ إرادة كتاب مثله مع وجود السعة وهذا كلام عادل الجيد عن الفائدة  
 مرة لأن هذا المعنى قد استنفد من العام ثم اهدار لفائدة المغايرة بالمر وحكم على كلام من  
 أوتي جوامع الكام وكان أفصح العرب بما يلحقه بكلام من هو من العي بمنزلة توقعه  
 في الكلام القاصر عن رتبة الفصاحة والبلاغة وقد ذكر في النهاية ما يقيدان النضح بأن  
 بمعنى الغسل قلت قد ورد في مثل ذلك نادرا إذا اقتضاء المقام وههنا وقع مقابلا للغسل  
 فكيف يصح تفسيره وقد أطلق أئمة اللغة أن النضح هو الرش فيجب حمله على ذلك إذا لم تقم  
 قرينة على إرادة غيره فكيف إذا كان الكلام لا يصح إلا بالحمل على ذلك المعنى الأعم  
 الأغلب والألا كان الكلام حشا وان كان استعظام قائل قد قال بوجوب غسل البول  
 فليس أحدا أعظم منزلة ولا أكبر قدرا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقل الأحوال أن  
 يجعل لكلامه منزلة على غيره من علماء أمته فيكون كلامهم مردودا إلى كلامه ولما  
 أن المشغوفين بمحبة مذاهب الأسلاف جعلوا كلامهم ككلامهم فسلكوا فيما بين كلامه  
 وكلامهم طريقة الانصاف ولكنهم في كثير من المواطن يجعلون الخط لاسلافهم فيردون  
 كلامه صلى الله عليه وسلم إلى كلامهم فإن وافقهم فيها ونعمت وإن لم يوافقهم فالقول  
 ما قالت حذام فإن أنكرت هذا فهاهنا ابن أبي مالك الذي اقتضى هذه التأويلات المتعسفة ورد  
 أحاديث التخصيص الصحيحة مع تسليمهم أن الخاص مقدم على العام وأنه يبنى العام على  
 الخاص وهذا مشتهر في الأصول اشتها بالنهار (ولعاب كلب) قد ثبت في الصحيحين وغيرهما  
 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب  
 الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا وثبت أيضا عندهما وغيرهما مثله من حديث عبد الله  
 ابن مغفل فدل ذلك على نجاسة لعاب الكلب وهو المطلوب هنا والكلام في الخلاف بين من  
 عمل بظاهر هذه الأدلة ومن اكتفى بالتشبيه معروف وليس ذلك مما يقدح في كونه نجسا  
 لأن محل الدليل على النجاسة هو إيجاب الغسل وهكذا لا يتعلق بما نحن بصدد زيادة التعليل  
 بالترتيب كما وقع في أحاديث الباب في الصحيحين وغيرهما فإنه ليس المقصود ههنا الإثبات  
 كون اللعاب نجسا لا بيان كيفية تطهيره فلذلك موضع آخر والحاصل أن الحق ما قضى به  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من التسبيح والترتيب وليس من شرط التعبد الاطلاع على



علل الأحكام التي تعبدنا الله بها على ما هو الراجح وقد صرح لنا الأمر منه صلى الله عليه وسلم بالغسل على الصفة المذكورة بالأحاديث الصحيحة ولم نجد عنه ما يدلنا على خلاف هذا الحكم فلا يحل تحويل الشرع المتقرر بأقوال علماء الأمة سواء كان القول المخالف منسوباً إلى جميعهم أو إلى بعضهم وقد حفظ الله هذه السنة بأقوال جماعة من علماء الأمة كما هو معروف في كتب الخلاف والققه وشروح السنة ومن أغرب ما يراه من ألهمة الله رشده وحبب إليه الانصاف ما يقع في كثير من المواطن من جماعة من ذلك عن الشريعة بعزل والميل عن الحكم الثابت بشرع أوضح من الشمس من دون سبب يقتضي ذلك كما فيما نحن بصدده وفيما سلف في بول الصبي وأشباه هذا وتطائره لا تحصى والله المستعان (وروث) الدليل على نجاسته ما تقدمت الإشارة إليه من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الروثة أنه ركنس والركنس في اللغة الجبس فالروثة تجبس وهو المطلوب وقد قدمنا كلام التبعي في تخصيص ذلك بروث الخبيل والبغال والحير (ودم حيض) الدليل على ذلك ما ثبت عند أحمد وأبي داود والترمذي من حديث خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الاثوب واحد وأنا أحيض فيه قال فاذا طهرت فاغسلي موضع الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول الله ان لم يخرج أثره قال يكفيك الماء ولا يضر لك أثره وفي اسناده ابن لهيعة وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت مخضن مرفوعاً بلفظ حكاه بضع واغسلينه بماء وسدر قال ابن القطان اسناده في غاية الصحة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهما قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت احـداً انا يصيب ثوبها من دم حيض فكيف تصنع قال تحته ثم تقرصه بالماء ثم تنفضه ثم تصلي فيه قال امر بغسل دم الحيض وحكه بضع يمينه بثوب نجاسته وان اختلف وجهه تطهيره فذلك لا يخرج منه عن كونه نجساً وأما آثار الدماء فالادلة فيها مختلفة مضطربة والبراهن الاصلية مستعجبة حتى يأتي الدليل الخالص عن المعارضة الراجحة أو المساوية ولو قام الدليل على رجوع الضمير في قوله تعالى فإنه رجس إلى جميع ما تقدم في الآية الكريمة من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير لكان ذلك مفيداً لنجاسة الدم المسفوح والميتة ولكنه لم يرد ما يفيد ذلك بل النزاع كائن في رجوعه إلى الكل أو إلى الأقرب والظاهر رجوعه إلى الأقرب وهو لحم الخنزير لافراد الضمير ولهذا جاز مناهنا بنجاسة لحم الخنزير دون الميتة والدم الذي ليس بدم حيض ولا سيما وقد ورد في الميتة ما يفيد أنه لا يحرم منها إلا أكلها كما ثبت في الصحيح بلفظ انما حرم من الميتة أكلها ومن رام تحقيق الكلام في الخلاف الواقع في مثل هذا الضمير المذكور في الآية فليرجع إلى ما ذكره أهل الأصول في الكلام على قيد الواقع بعد جملة مشتملة على أمور متعددة (ولحم خنزير) الدليل على نجاسته ما قدمنا قريبا من الآية الكريمة (وفيما عدا ذلك خلاف) وأما المنى فاحتجوا على نجاسته بما رواه الأول حديث عمار وقد سلف عدم صلاحيته للاحتجاج والثاني بما ورد عن جماعة من الصحابة وذلك لا تقوم به حجة لأنه لم يمكن إجماعاً ولا مرفوعاً والثالث بما ورد في المذنب من الأمر بغسل الفرج والأتمين ويحجب عنه أنه اثبات لنجاسة المنى بقياس لانها متغايران على أنه يمكن أن يكون



التغليظ في المذي اما لكونه يخرج غالباً مختلطاً بالبول اولاً لانه ليس بأصل للنسل ويلزم انه يطهر بالنضح لما ورد عنه - د أي داود والترمذي وصححه من حديث سهل بن حنيف بلفظ يكفيك ان تأخذ كفاً من ماء فتنضح به حيثما ترى انه أصاب من ثوبك وأما الجواب عن حديث امره صلى الله عليه وسلم لعائشة بفرك المني بأن المراد به الفرك قبل الغسل لا مجرد الفرك فقط فهذا خلاف ما تقتضيه المقابلة للفرك بالغسل وكان أقرب من هذا ان يجاب بأن الفرك لم يكن بأمره صلى الله عليه وسلم انما قالت عائشة كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في كتب الحديث والامر الرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل موضع المني من ثوبه ويجاب عنه بأن هذا فعل لا يصلح لاثبات نجاسة المستلزم لوجوب الازالة مع احتمال ان يكون غسلة تقدر المافية من مخالفة النظافة وأما فرك عائشة لمنه صلى الله عليه وسلم من ثوبه حال صلاته بأنه لم يعلم بذلك فالجواب عنه بأنه لو كان نجس لما أقره الله على ذلك كما ثبت في حديث خلع النعل بعد دخوله في الصلاة لاخبار جبريل له بذلك وقد قدمت ان الحكم يكون الشيء نجساً لا يقبل الابدليل تقوم به الحجة غير معارض بما هو أنقض أو مساو لان الحكم يكون الشيء نجساً يستلزم تعبد العباد بحكم من أحكام الشرع نعم به البلوى وقد أوردت في مسك الختام شرح بلوغ المرام رجب المختلفين ورجحت هناك ما رجحت وظهر لي الآن ان القيام في مقام المنع هو الذي ندين به عند الله وفي سبل السلام والحق ان الاصل الطهارة والدليل على القائل بالنجاسة فحن باقون على الاصل وذهب الحنفية رجعهم الله الى نجاسة المني كغيرهم ولكن قالوا يطهره الغسل أو الفرك أو الازالة بالخرقة أو الاذخرة عملاً بالحديثين وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشي شرح العمدة انتهى (والاصل الطهارة فلا يتقل عنها الا قائل صحيح لم يعارضه ما يساويه أو يقدم عليه) لان كون الاصل الطهارة معلوم من كليات الشريعة المطهرة وجزئياتها ولا ريب ان الحكم بنجاسة شيء يستلزم تكليف العباد بحكم من أحكام الشرع والاصل البراءة من ذلك ولا سيما من الامور التي نعم بها البلوى وقد أرشدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى السكوت عن الامور التي سكوت الله تعالى عنها وانها عفو قال لم يرد فيه شيء من الأدلة الدالة على نجاسته فليس لاحد من عباد الله تعالى أن يحكم بنجاسته بمجرد رأى فاسد أو غلط في الاستدلال كما يدعيه بعض أهل العلم من نجاسة ما حرمه الله تعالى زاعمان النجاسة والتحريم متلازمان وهذا الزعم من أبطل الباطلات فالتحريم للشيء لا يدل على نجاسته بطبيعة ولا تفهم ولا التزام فحريم الخمر والميتة والدم لا يدل على نجاسة ذلك وكان الشارع قد علم وقوع مثل هذا الغلط لبعض أمته فأرشدهم الى ما يدفعه قائلاً انما حرم من الميتة أكلها ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزماً للنجاسة لكان مثل قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الى آخره دليلاً على نجاسة النساء المذكورات في الآية والمسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً كما ثبت ذلك عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح وهكذا يلزم نجاسة أعيان وقع التصريح بتحريمها وهي طاهرة بالاتفاق كالانصاب والازلام وما يسكر من النبات والثمار بأصل الخلقة فان قلت اذا كان التصريح بنجاسة شيء



أورجسيته اوركسية يدل على انه نجس كما قلت في نجاسة الروث ولحم الخنزير فكيف لم تحكم  
بنجاسة الخمر لقوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس قلت لما وقع الخمر ههنا  
مقتربا بالانصاب والازلام كان ذلك قرينة صارفة لمعنى الرجسية الى غير النجاسة الشرعية  
وهكذا قوله تعالى انما المشركون نجس لما جاءت الادلة الصحيحة المقتضية لعدم نجاسة ذوات  
المشركين كما ورد في كل ذياتهم وأطعمتهم والتوضي من آيتهم والا كل فيها وانزالهم  
المسجد كان ذلك دليلا على ان المراد بالنجاسة المذكورة في الآية غير النجاسة الشرعية بل  
قد ورد البيان من الشارع لذلك بما لا يحتاج الى زيادة فقال في وقد ثقف لما أنزلهم المسجد  
ليس على ارض من أنجاس القوم شيء انما أنجاسهم على أنفسهم فهذا يدل على ان تلك  
النجاسة حكمية لاحسية والتعبدا انما هو بالنجاسة الحسية وأما ما ورد فيه ما يدل على نجاسته  
ولكنه قد عورض بما هو أرجح منه فلا شك أنه يتعين العمل بالأرجح فان عورض بما يساويه  
فالاصل عدم التعبد بما يتضمن ذلك الحكم حتى يرد موردا خالصا عن شوب المعارضة أو راجحا  
على ما عارضه وبالجملة فالواجب على المنصف أن يقوم مقام المنع ولا يتزحزح عن هذا المقام  
الابحثة شرعية قال في سبل السلام والحق ان الاصل في الاعيان الطهارة وان التحريم  
لا يلزم النجاسة فان الحشيشة محرمة طاهرة وكل المخدرات والسمومات القاتلة لا دليل على  
نجاستها وأما النجاسة فيلزمها التحريم فكل نجس محرم ولا عكس وذلك لان الحكم  
في النجاسة هو المنع عن ملاستها على كل حال فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها بخلاف  
الحكم بالتحريم فانه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية واجماعا اذا  
عرفت هذا فتحريم الخمر والخمر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستها بل لا بد من دليل  
آخر عليه والابقيا على الاصول المتفق عليها من الطهارة فن ادعى خلافه فالدليل عليه انتهى  
وقد اوضح الماتن في مصنفاته كشرح المنتقى وبل الغمام وحاشية شفاء الاوام هذه  
المباحث المتعلقة بالنجاسة ما لا يحتاج الناظر في ذلك الى النظر في غيره فليراجع

\* (فصل ويظهر ما يتنجس بغسله) \* أي باسالة الماء عليه ثم ان ورد فيه شيء عن الشارع كان  
الواجب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك الوارد من دون مخالفة بزيادة عليه أو نقصان  
كما ورد في ان النعل اذا تلوث بالنجاسة طهر بمسحه وقد تقدم ما يدل على ذلك وتقدم أيضا  
ما ورد في كيفية تطهير ما ينجس بدم الحيض وبلعاب الكلب وبالجملة فكل ما علمنا الشارع  
كيفية تطهيره كان علينا ان يقتصر على تلك الكيفية وأما ما ورد فيه عن الشارع انه نجس  
ولم يرد فيه بيان كيفية تطهيره فالواجب علينا اذ هاب تلك العين (حتى لا يبقى) لها (عين ولا لون  
ولا ريح ولا طعم) لان الشيء الذي يجسد الانسان ريحه أو طعمه قد بقي فيه جزء من العين وان لم  
يبق جرمها ولونها اذا انفصال الرائحة لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الريح  
وكذلك وجود الطعم لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الطعم (والنعل بالمسح)  
وكذلك الخلف لانه جسم صلب لا يتخلل فيه النجاسة والنظ هرانه عام في الرطوبة واليابسة  
فيطهر من النجاسة التي لها جرم بالذلك ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما علم حدوث الشكوك  
في الطهارات فيما يأتي من الزمان وأطلعه الله على ما يأتي به المصابون بالوسوسة من التأويلات

في التطهير



التي ليس لها في الشريعة أساس أوضح هذا المعنى ايضاً حين يهدم عنده كل ما بنوه على قنطرة الشك والخيال فقال اذا جاء أحدكم المسجد فليستظر نعليه فان كان فيهما خبث فليمسحه بالارض ثم ليصل فيهما ولفظ أحمد وأبي داود اذا جاء أحدكم الى المسجد فليقلب نعليه وليستظر فيهما فان رأى خبثاً فليمسحه بالارض ثم ليصل فيهما فانظر هذه العبارة الهادمة لكل شك فانه أول ما بين لهم انهم اذا وجدوا النجاسة في النعلين وجوداً محققاً فاعلوا المسح بالارض ثم أمرهم بالصلاة في النعلين ليعلموا بان هذه هي الطهارة التي تجوز الصلاة بعدها ثم ترى أحدهم يلعب به الشيطان حتى يصير ما هو فيه نوعاً من الجنون فيغسل يده أو وجهه مرة بعد مرة حتى يبلغ العدد الى حد يضيق عنه الحصر مع ذلك شديد وكلفة عظيمة واستغراق للذكر وهو يعلم بان ذلك العضو لم تصبه نجاسة مغلظة ولا مخففة فلا يزال في تعب ونصب ومن اوله لا يشك من رآه انه لم يبق عنده من العقل بقية ثم اذا فرغ من العضو الاول بعد جهده وجهيد شرع في العضو الثاني ثم كذلك وكثير منهم من يدخل محل الطهارة قبل طلوع الفجر ولا يخرج الا بعد طلوع الشمس فما بلغ الشيطان هذا المبلغ من أحد من العصاة لانه عذب نفسه في معصية لانه فيها النفس ولا رفعة للقدر وصار بمجرد مجاوزة الثلاث الغسلات كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن تجاوزها فقد أساء وتعدى وظلم فجمع له صلى الله عليه وسلم بين هذه الثلاثة الأنواع ثم لم يقنع منه بهذا حتى صيره تاركاً للفرصة التي ليس بين العبد وبين الكفر الا تركها كما ثبت في الحديث الصحيح عن جابر بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأخرج أهل السنن وأحمد من حديث بريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر وأخرج الترمذي عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة لانه فانظر كيف صار هذا الموسوس بنصر رسول الله صلى الله عليه وسلم مسيئاً متهماً بما ظالم الكافر ان يبلغ الى الحد الذي ذكرناه فهذا باعتبار ماله عنه دربه واما باعتبار ماله عند الخلق فأقل الاحوال ان يقال مجنون يلعب به الشيطان في مخالفة شريعة الرحمن فحسر الدنيا والآخرة ذلك هو الحسران المبين ومع هذا فهو يعذب نفسه بأشد العذاب وكثيراً ما يقضي به ذلك الى علة كبيرة تكون سبباً لهلاكه فيلقى ربه قاتلاً لنفسه في معصية فلا يراخ رائحة الجنة كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فيمن قتل نفسه وهذه المحنة يقع فيها العالم والجاهل فمن كان جاهلاً اعتذر لنفسه باعدا شيطانية قد استدل به الشيطان بها فثب من يقول لم أتيقن كالالثلاث الغسلات في كل عضو وهو قد غسل ذلك العضو مثبات ومنه من يقول أريد ان أغسل غسل مشروعا لا تبقى شعرة ولا بشرة الا وقد شملها الغسل والدلك فتراه يقلب يديه ورجليه ويدلك كل موضع منه في مقدار الجنة كما قطيعاً فيشرع بالانملة ثم يدلك جزءاً بعد جزء حتى يفرغ من الاصبع ثم يأخذ في الاخرى ثم كذلك فلا يفرغ من غسل يده الا بعد مدة طويلة ثم يلعب به الشيطان فيشككه فيما قد غسله أنه لم يغسله فيعود اليه ثم كذلك فلا يكمل الثلاث الغسلات في زعمه الا بعد ان يبلغ نفسه الى حد يرجعه من رآه ومن كان



عالم اعترف بأن هذا الفعل مخالف للشريعة وانه وسوسة شيطانية وهو أقبح الرجلين فانه  
 ممن أضله الله على علم ونادى على نفسه بأنه منقاد لطاعة شيطانه في مخالفة خالقه مستغرق  
 بعبادة عدو الله ابليس لم يبق فيه بقية تزجره عن معصيته فلم يستحي من الله فيجسم له الحياء  
 على ايثار الرحمن على الشيطان ولم يستحي من الناس فيردعه حياؤه عن التحدث لعباد الله  
 بأنه قد اشتغل عن ربه بطاعته الشيطان وفي مثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا لم تستحي فاصنع ما شئت والحاصل ان هذه المحنة قد عمت وطمت عند كل فرد من أفراد  
 العباد منها جرء من الاجزاء وان قل والكل من طاعة الشيطان ومخالفة الرحمن والناجي من  
 ذلك هو الكبريت الاحمر وعنقاء مغرب والغراب الابقع ومن أنكره ذاق ليحرب نفسه  
 ويعمل بمثل هذا النص الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في مسح الاذى الذي يعلق بالنعل  
 في الارض ثم يصلي فيه وينظر عند ذلك كيف يجرد نفسه مع ان ذلك هو المهييع الذي لا يريح  
 المجتهد سواء ان أنصف من نفسه فليصدق فعله قوله وان كان مقلدا فله بالائمة الاسلاف  
 قدوة وهم الاقل من القائلين بذلك وهيئات ذلك فان الشكوك والخيالات قد جعلها  
 الشيطان ذريعة يقتنص بها من لم يقع في شباك المنصوبة للمتبهكين من العصاة المستهترين  
 بحجبتها لانه وجد قوما لا تطمع أنفسهم الى شرب الخمر وارتكاب الفجور فحفر لهم حفرة جمع  
 لهم فيها بين خزي الدنيا والآخرة فهم أشقى أتباعه اللهم أعذنا من نزغات الشيطان وأجرنا  
 من خزي الدنيا وعذاب الآخرة (والاستحالة طهارة) أي اذا استحال الشيء الى شيء آخر  
 حتى كان ذلك الشيء الآخر مخالفا للشيء الاول لونا وطعما وريحا كاستحالة العذرة  
 رمادا وقد اوضحت ذلك في كتابي دليل الطالب فليراجع وحقيقه الماتن في وبل الغمام  
 والليل الجرار وغيرهما (لعدم وجود الوصف المحكوم عليه) يعني فقد فقد الوصف  
 الذي وقع الحكم من الشارع بالنجاسة عليه وهذا هو الحق والخلاف في ذلك معروف  
 (وما) كان (لا يمكن غسله) من المتنجسات كالارض والبئر (ف) تطهيره (بالصب عليه أو النزع  
 منه حتى لا يبقى) أي لا يوجد (لنجاسة أثر) لانها لو كانت باقية لكان التعبد باذهابها  
 باقيا ولكن هذا انما يكون في منزل النجاسة التي لها جرم ولون وأما مثل البول فقد ورد  
 عن الشارع ان تطهيره بان يصب عليه ذنوب من ماء فاذا وقع ذلك صارت الارض المتنجسة  
 بالبول طاهرة (أقول) البول على الارض يطهره مكاثره الماء عليه وهو ما خوذ مما تقر عند  
 الناس قاطبة ان المطهر الكثير يطهر الارض وان المكاثره تذهب بالرائحة المنتنة وتجعل  
 البول متلاشيا كان لم يكن في المسوى قال الشافعي رح اذا أصاب الارض بول أو غيره من  
 النجاسة المائعة فصب عليها الماء حتى غلبها طهرت والغسالة طاهرة اذا لم يكن فيها تغير  
 ولكنها لا تطهر و فرق بين ورود النجاسة على الماء وورود الماء على النجاسة وعند الحنفية رح  
 الغسالة نجسة والارض لا تطهر بصب الماء حتى تزول عنها الغسالة انتهى (والماء هو  
 الاصل في التطهير فلا يقوم غيره مقامه الا باذن من الشارع) لان كون الاصل في التطهير هو  
 الماء قد وصف بذلك في الكتاب والسنة وصفامطلقا غير مقيّد بل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 الماء طهور يرشد الى ما ذكرنا ارشادا تشهد له قواعده علم المعاني وعلم الاصول فاذا ثبت عن



الشارع ان تطهير شيء من النجاسات يكون بغسل الماء كسح النعل بالارض ونحو ذلك كان الماء غير متعين في تطهير تلك النجاسة بخصوصها بل تقتصر عليه هنالك ويتعين الماء فيما عداها وهذا هو الحق وقد ذهب الجمهور الى ان الماء هو المتعين في تطهير النجاسات وذهب أبو حنيفة رح وأبو يوسف رح الى انه يجوز التطهير بكل مانع طاهر ويرد على الجمهور بما ثبت عن الشارع تطهيره بغسل الماء ان كانوا يقولون ان الماء يتعين في مثل ذلك ويرد على أبي حنيفة رح ومن معه بأن اثبات مطهر لم يرد عن الشارع أو تطهيره على غير الصفة الثابتة عنه مدفوع

### \*(باب قضاء الحاجة)\*

والحاجة كاية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قعد أحدكم لحاجته وعبر عنه الفقهاء بباب الاستطابة لحديث ولا يستطيع بيمينه والمحدثون بباب التخلي مأخوذ من قوله اذا دخل أحدكم الخلاء والتبر من قوله البراز في الموارد والكل من العبارات صحيح (على التخلي الاستتار) فينبغي ان يعدل لا يسمع منه صوت أو يشم منه ريح أو يرى منه عورة ولا يرفع ثوبه (حتى يدنو من الارض) عند قضاء الحاجة ويستتر بمثل حائش تخل مما يوارى أسفل بدنه فن لم يجد الا ان يجمع كتيباً من رمل فليستدبره فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم وذلك لان الشيطان جبل على أفكار فاسدة وأعمال شنيعة كذا في الحجة وذلك لما ورد من الأدلة الدالة على وجوب سترة العورة عموماً وخصوصاً الا عند الضرورة ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف عورته الا عند القعود وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ من أتى الغائط فليستتر (والبعد) لما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه قال سئل عن جنان مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في سفر فكان لا يأتي البراز حتى يغيب فلا يرى ولفظ أبي داود كان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد ورجاله رجال الصحيح الا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي فقيه مقال بسير (أو دخول الكنيف) يعني اذا أراد ان يقضي الحاجة في البنيان وهناك كنيف فليس عليه الا ان يدخله وان قرب من الناس لما سألني من حديث ابن عمر (و) أما ترك الكلام فلحديث لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عورتهم ما يتحدثان فان الله يعقبت على ذلك أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد وأخرج نحوه ابن السكن وصححه من حديث جابر رضي الله تعالى عنه (و) أما ترك (الملازمة له حرمة) فلحديث أنس رضي الله عنه عند أهل السنن وصححه الترمذي والمذوري وابن دقيق العيد بلفظ كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلاء ينزع خاتمه ولم يأت من ضعفه بما تقوم به الحجة في التضعيف (وتجنب الامكنة التي منع عن التخلي فيها شرع) كالتخلي في ظل الناس وطريقهم ومخمدتهم والماء الدائم فقد ورد في ذلك أحاديث منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن مسلم رح وأحمد رح وأبي داود رح قال اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم وأفهم ان الحكمة الاحتراز عن لعنهم وتأذيهم ومنها حديث معاذ بن جبل عن أبي داود وابن ماجه



والحاكم وابن السكن وصحاحه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اتقوا الملاعن  
 الثلاث البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل وقد أعل بانه من رواية أبي سعيد  
 الخدري عن معاذ ولم يسمع منه وفي الباب أحاديث فيها مقال ومن الامكنة التي نهى الشارع  
 عنها الخمر لحديث عبد الله بن مسرج عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يبال  
 في الخمر أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود والحاكم والبيهقي وقد أعل بانه من رواية قتادة عنه  
 ولم يسمع منه ولكنه قد صحح سماعة عنه علي بن المديني وصحح الحديث ابن خزيمة وابن  
 السكن والخمر قد يكون مأوى حية أو مثلها فتخرج وتؤذى ومنها ما أخرجه أحمد رح وأهل  
 السنن من حديث عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يوان أحدكم  
 في مستحمه ثم يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه ومنها ما أخرجه مسلم رح وأحمد رح  
 والنسائي رح وابن ماجه رح عن جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 نهى ان يبال في الماء الراكد (أو عرف) وجهه انهم يتأذون بذلك وما كان ذريعة الى  
 ما لا يحل فهو لا يحل (وعدم الاستقبال والاستدبار للقبلة) قد ورد في ذلك أحاديث منها  
 ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي أيوب باللفظ اذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة  
 ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي  
 الله تعالى عنه ومن حديث سلمان أيضا وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الله بن الحارث  
 ابن برة وأبو داود من حديث عبد الله بن مغفل والدارمي في مسنده من حديث سهل بن  
 حنيف وقد اختلف أهل العلم في ذلك على ثمانية أقوال استوفاهما الماتن في نيل الاوطار  
 وقد استدلل من لم يمنع من ذلك بما أخرجه الجماعة من حديث ابن عمر قال رقيت يوما على  
 بيت حفصة رضي الله تعالى عنها فرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على حاجته مستقبل  
 الشام مستدبر الكعبة وجعلوا هذا الحديث ناسخا لأحاديث النهي ومن جملة ما استدلوا به  
 حديث جابر رضي الله تعالى عنه عند أحمد رح وأبي داود رح والترمذي رح وحسنه  
 وابن ماجه رح والبخاري رح وابن الجارود رح وابن خزيمة رح وابن حبان رح  
 والحاكم رح والدارقطني رح قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان تستقبل القبلة  
 يقول فرأيت قبل ان يقبض بعام يستقبلها وقد نقل الترمذي عن البخاري رح تصحيحه  
 وصححه أيضا ابن السكن وحسنه أيضا البخاري ولا يخفى انه قد قرر في الاصول ان فعله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة فواقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لا يعارض النهي عن الاستقبال والاستدبار للقبلة فان كانت حديث عائشة رضي الله  
 تعالى عنها عند أحمد رح وابن ماجه رح قالت ذكر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ان ناسا يكرهون ان يستقبلوا القبلة بقر وجهم فقال أرفد فعلوها حولوا مقعدتي قبل  
 القبلة قلت لو صح هذا لكان صالحا للتسخ لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعله لقصد  
 التشريع للامة ومخالفة من كان يكره الاستقبال ولكنه لم يصح فان في اسناده مخالفة  
 أبي الصلت قال ابن حزم هو مجهول وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت ان هذا  
 الحديث منكر وقد استدلل من خصص المنع من الاستقبال والاستدبار للقبلة بالفناء



بما أخرجه أبو داود رح والحاكم رح عن مروان الأصغر رضي الله عنه قال رأيت ابن عمر  
 أناخر راحلته مستقبلاً القبلة يبول إليها فقلت يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن ذلك  
 فقال بلى إنما نهى عن هذا في القضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس وقد  
 حسن الحفاظ في الفتح اسناده ولكنه انما يكون هذا دليلاً إذا كان قد سمع من النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم ما يفيد تخصيص ذلك النهي السابق وأما إذا كان مستنده انما هو مجرد  
 فهمه من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيت حفصة رضي الله عنها فلا يكون هذا القهم حجة  
 ومع الاحتمال لا ينقض للاستدلال قال الشافعي رح الاستقبال والاستدبار محرمان في الصحراء  
 لا في البنيان ووجه الجمع عنده تنزيل النهي والاباحة على حالتين وقال أبو حنيفة رح  
 مكروهان فيهما سواء ووجه الجمع عنده ان النهي للتنزيه والفعل لبيان الجواز في الجملة  
 كذا في المأوى قال في سبيل السلام اختلف العلماء في ما على خمسة اقوال اقربها يحرم  
 في الصحاري دون العمران لان احاديث الاباحة وردت في الاباحة فحلت عليه واحاديث  
 النهي عامة وبعد تخصيص العمران باحاديث فعله التي سلمت بقيت الصحراء على التحريم  
 وقد قال ابن عمر انما نهى عن ذلك في القضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس  
 رواه أبو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء احاديث النهي على بابها واحاديث  
 الاباحة كذلك انتهى وروى عن عائشة عند الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل  
 قائماً وروى عن عمر عند الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهاه أن يبول قائماً وروى  
 الحاكم أن بوله صلى الله عليه وسلم قائماً كان لمرضه لكان ضعفه الدارقطني والبيهقي فلم يكن  
 صالحاً لجل بوله على حال الضيورة فالاولى أن يقال ان فعله صلى الله عليه وسلم لبيان  
 الجواز وان البول من قيام مكروه فقط وفعله للمكروه لبيان حكم شرعي جائز ولا ريب ان  
 البول من قيام من الجفاء والغلظة والمخالفة للهيمته المستحسنة مع كونه مظنة لانتضاح  
 البول وترشه على البائل وثيابه فاقول احوال النهي مع هذه الامور أن يكون البول من  
 قيام مكروهاً وهذا على فرض ان فعله صلى الله عليه وسلم لقصد التشريع حتى يكون لبيان  
 الجواز ويكون صارفاً للنهي فان لم يكن كذلك فالنهي باق على حقيقته والبول من قيام  
 من خصائمه وليكن بعد ثبوت النهي من طريق صحيحة أو حسنة وقد أوضح ذلك شيخنا  
 العلامة الشوكاني في شرح المنتقى (وعليه الاستجمار بثلاثة أحجار طاهرة) أي مسحات  
 لانها لا تنقي غالباً باقل من ثلاثة أحجار لما في صحيح مسلم وغيره من حديث سلمان ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم نهى عن الاستجمار باقل من ثلاثة أحجار وعن الاستجمار بجميع أو عظم  
 وأخرج أحمد رح والنسائي رح وأبو داود رح وابن ماجه رح والدارقطني رح وقال اسناده  
 صحيح حسن من حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
 اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فانما تجزئ عنه وأخرج نحوه  
 أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي رح وابن ماجه رح  
 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يأمر بثلاثة أحجار  
 وينهى عن الروثة والرمة وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وأبو عوانة في صحيحه



والشافعي رح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضا بلفظ وليستنج أحدهم بثلاثة أحجار  
وفي الباب أحاديث غير ما ذكرناه واعلم ان هذه الأدلة مطلقة غير مقيدة بكون الأحجار المذكورة  
للقرج الأعلى والأسفل أو لهما جميعا اذ هو يصدق ما في الحديث من قوله وان يستنجي أحدهما  
بأقل من ثلاثة أحجار على من أراد ان يستنجي بعد البول فقط أو بعد الغائط فقط أو بهما  
وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم وكان يأمرنا بثلاثة أحجار يصدق على كل ذاهب الى الغائط  
سواء ذهب الى البول فقط أو الى الغائط فقط أو لهما فان قلت لفظ الحديث اذا أتى أحدكم  
الغائط قلت المراد بالغائط هنا المكان المظلم لانفس الخارج كما صرح به أئمة اللغة وكذلك  
قوله صلى الله عليه وسلم وليستنج أحدهم بثلاثة أحجار شامل لكل قاض للحاجة سواء ذهب الى  
البول فقط أو الغائط فقط أو ذهب اليهما جميعا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم فليذهب  
معه بثلاثة أحجار يستطب بهن فانهم يتجزئ عنه يتناول من بال فقط كما يتناول من تغوط فقط  
وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم فليستنج بثلاثة أحجار يصدق على كل قاض للحاجة كما عرفت  
وكذلك قوله أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يتجزئ بأقل من ثلاثة أحجار وقوله  
واعذوا النبل اذا تقرو هذا علمت انه شرع الاستجمار لمن بال كما شرع لمن تغوط وان يكون  
بثلاثة أحجار ولم يرد ما يخالف هذا من شرع ولا لغة ولا ينافي ذلك حديث اذا بال أحدكم  
فليوتر ذكره ثلاثا كما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث عيسى بن يزيد عن أبيه  
وقد قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال الثوري اتفقوا على انه ضعيف وقال أبو حاتم  
حديثه مرسل لان الحديث وان كان عمالا تقوم به الحجة لكنه يمكن الجمع بينه وبين أحاديث  
الاستجمار اذا الاستجمار انما هو المسح بالجار لما تلوث بالبول أو الغائط من خارج الفرج أو  
الذكر لا استخراج ما كان داخلهما فالنتر والاستجمار مختلفان مفهوما وصداقا وزمانا ومكانا  
وصفة فكيف يجعل أحدهما ماضا للآخر لا سيما وحديث النتر يمكن من الضعف لا تقوم  
به الحجة على فرض انفراد فكيف يؤخذ به وتترك أحاديث الاستجمار المتواترة تواترا معنويا  
عند من له أدنى ممارسة للفن والكلام على هذه المسئلة يطول جدا ان أراد الاستقصاء  
فعليه بالفتح الرباني في فتاوى الشوكاني وبكتاب دليل الطالب على أرجح المطالب ثم اعلم  
انه قال الشيخ أحمد دولي الله المحدث الدهلوي في المسوى شرح الموطأ قال الشافعي رح  
الاستجماء واجب والمراد ثلاث مسحات وقال أبو حنيفة رح سنة والمراد الانقاء وقال  
الشافعي لا يجوز الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار وان حصل الانقاء بما دونها فان لم يحصل  
يجب أن يزيد حتى يحصل فان حصل بعد هابطفع يستحب أن يختم بالوتر وقال أبو حنيفة رح  
بسن الانقاء ولا يستحب الايتار وتأويل الحديث عنده ان المراد باليتار هو التلث كنى به  
عن الانقاء ويستحب الاستجماء بالماء من غير وجوب عن عمر بن الخطاب يتوضأ بالماء لما  
تحت ازاره قلت معنى الوضوء ههنا الغسل والتنظيف وعليه عامة أهل العلم انتهى وورد  
كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس رضي الله عنه جبران للصفتين وحجر للمسربة  
بسن مهيولة ورا مضمومة أو مفتوحة مجرى للحدث من الدبر (أو ما يقوم مقامها) للضرورة  
أي اذا لم توجد الأحجار ما لم يكن ذلك الغير مما ورد الله في عنه كالروثة والرجيع والعظم



فانه لا يجوز ولا يجزى قال في الحجة لانه طعام الجن وكذا سائر ما ينتفع به ويستحب الجمع بين الحجر والماء وأقول لا شك ان الاستنجاء بالماء أفضل من الاستنجاء بالحجارة من دون ماء لانه أقطع للنجاسة فلا تبقى بعده عين النجاسة ولا ريح بخلاف الاستنجاء بالحجارة وهو الاستنجاء فاذا لم يبق جزء من عين النجاسة بقي أثرها واذا لم يبق شيء من الآثار بقيت الريح ومع هذا فهو من السنن كما ثبت في الأحاديث الصحيحة مقررنا بما لا خلاف في مشروعيته انما الشأن في كونه يجب على من قضى الحاجة اذا أراد القيام الى الصلاة ان يستنجي بالماء ولا يكفيه الاستجمار بالأحجار ثم يتوضأ وضوء الصلاة ثم يصلي والاستدلال على الوجوب بحديث أهل قبل لا يخفى ان غاية ما فيه تخصيصهم بالأحجار بذلك دون غيرهم فان سائر الصحابة كانوا اذا نزلوا لا يستنجون بالماء ولهذا خص الله أهل قبل بالنساء ثم لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم أمر غير أهل قبل بذلك وقد ذهب الى أنه يكفي الأحجار ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص والشافعية والحنفية كما حكى ذلك في البحر الزخار عنهم بل حكى أيضا عن عطاء أن غسلا الدبر يحدث وعن سعيد بن المسيب ما يفعله إلا النساء كذا في البحر وروى عنه أنه كان يقول اذن لا يزال في يدي تنين يعني اذا غسل فرجه بالماء ويدل على عدم الوجوب أحاديث الأمر بالاستجمار وما ورد من ان ثلاثة أحجار ينقي المؤمن لم يصح والمأصل أنه لا نزاع في كون الماء أفضل انما النزاع في أنه يتعين ولا يجزى غيره وهذا كله على فرض ثبوت قوله في حديث أهل قبل ذلكموه فعليكموه وليكنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث بل الذي في الجامع عن أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لاهل قبل ان الله قد أحسن الثناء عليكم فماذا قالوا انجمع في الاستجمار بين الأحجار والماء قال في الجامع ذكره زين وفي التلخيص عن البزار في مسنده قال نبأنا عبد الله بن شبيب نبأنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز قال وجدت في كتاب أبي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن العباس قال نزلت هذه الآية في أهل قبل فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين فسألهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا اناتبع الحجارة الماء قال البزار لا تعلم أحدا رواه عن الزهري الا محمد بن عبد العزيز ولا عنه الا ابنه انتهى ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم فقال ليس له ولا خويه عمران وعبيد الله حديث مستقيم وعبد الله بن شبيب أيضا ضعيف وأصل الحديث في سنن أبي داود والترمذي وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة وليس في شيء هذا الجمع بين الأحجار والماء فعمل الاستدلال على وجوب الاستنجاء بالماء وهو قوله لهم فعليكموه اغراهم على الفعل بمعنى الزموا لم يثبت حتى يثبت ما دل عليه واعلم ان الأدلة في هذه المسئلة غير مقيدة بكون الأحجار المذكورة للفرج الأعلى أو الأسفل أو لهما جميعا اذ يصدق قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وان يستنجي أحدهما باقل من ثلاثة أحجار على من أراد ان يستنجي بعد البول فقط أو بعد الغائط فقط أو بعدهما وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان يأمرنا بثلاثة أحجار يصدق على كل ذاهب الى الغائط سواء ذهب الى البول فقط أو الى الغائط فقط أو لهما والمراد بالغائط في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا أتى أحدكم الغائط المكان الماطم لا تنفس الخارج كما صرح به أئمة اللغة وكذلك قوله وليستنج أحدهما بثلاثة أحجار شامل لكل



فاض للعاجية سوا ذهب الى البول فقط أو الغائط فقط أو ذهب اليه - ما جيعا وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فليذهب معه بثلاثة اجار يستطاب بهن فانها تجزى عنه يتناول من بال فقط كما يتناول من تغوط فقط وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فليستنج بثلاثة اجار يصدق على كل فاض للعاجية كما عرفت وكذلك حديث آخر نارسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان لا تجزى باقل من ثلاثة اجار وقوله وأعدوا النبل اذا تقرر هذا علمت انه شرع الاستجمار ان بال كما شرع لمن تغوط وان يكون بثلاثة اجار ولم يرد ما يخالف هذا من شرع ولا لغة ولا اشتقاق والاستجماء هو غسل البدن عن الاذى بالماء ومسحه بالخر كما صرح به صاحب النهاية وصاحب الصحاح والقاموس والاستجمار عندهم استعمال الجمار والمسح بالجار وهي الاجار الصغار وهو استعمال من غير تقييد قال في القاموس استجمر استنجى اتمى وهو كما لا يخفى يصدق على من استنجى به الخارج الاعلى أو الاسفل أو لهما وكذلك تصدق الاستطابة على مسح الذكروا الفرج قال في النهاية الاستطابة والاطابة كتابة عن الاستجماء وسعى به من الطيب لانه يطيب جسمه بازالة ما عليه من الخبث بالاستجماء أى يطهره ومثله ذلك في الصحاح والقاموس ثم قد وردت أحاديث فيها مجرد الامر بثلاثة اجار من غير ذكر استجماء ولا استطابة ولا استجمار ولا نزاع في صدقها على الذهاب الى البول كما تصدق على المذهب الى الغائط وحينئذ تعلم انه شرع لمن بال ان يستجمر بالاجار عقب البول كما شرع لمن تغوط ان يفعل ذلك ولا ينافى ذلك حديث اذا بال أحدكم فليستزكركم ثلاثا كما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث عيسى بن يزيد عن أبيه وقد قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال الثوري اتفقوا على انه ضعيف وقال أبو حاتم حديثه مرسل لان الحديث وان كان مما لا تقوم به الحجة لكنه يمكن الجمع بينه وبين أحاديث الاستجمار اذا الاستجمار اتمها هو المسح بالجار لما تلوث بالبول أو الغائط من خارج الفرج أو الذكر لا استخراج ما كان داخلها فالنتر والاستجمار مختلفان فهو ما وصدها وزمانا ومكانا وصفة فكيف يجعل أحدهما معارضا للآخر لا سيما وحديث النتر يمكن من الضعف لا تقوم به الحجة على فرض انفرادها فكيف يؤخذ به وتترك أحاديث الاستجمار المتواترة واترا معنويا عند من له أدنى ممارسة للفن وقد أوضحت ذلك في دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع (وتندب الاستعاذة عند الشروع) أى الدخول لان الحشوش محضرة يحضرها الشياطين لانهم يحبون النجاسة ووجهه ما أخرجه الجماعة من حديث أنس رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلاء قال اللهم انى أعوذ بك من الخبث والنجاسات وقد روى سعيد بن منصور في سننه انه كان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اللهم انى أعوذ بك من الخبث والنجاسات واسناده على شرط مسلم (والاستغفار والمجد بعد الفراغ) لانه وقت ترك الله تعالى ومخالطة الشياطين والدليل عليه ما أخرجه ابن ماجه رح بإسناد صالح من حديث أنس رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذى أذهب عني الاذى وأخرج نحو النساى رح وابن السنى رح من حديث أبي ذر رضى الله تعالى عنه ورمى السيموطى رح لصحته وأخرج أحمد رح وأبو داود رح



والترمذي رح وابن ماجه رح من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا خرج من الخلعة قال غفرانك وصحبه ابن حبان رح وابن خزيمة رح والحاكم رح

\*(باب الوضوء)\*

في الوضوء

فرض مع الصلاة قبل الهجرة بسنة وهو من خصائص هذه الامة بالنسبة لبقية الامم لانيابهم (يجب على كل مكلف) لمن أراد الصلاة وهو محدث أو جنب (ان يسمى) وجهه وجوب التسمية ما ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أخرجه أحمد رح وأبو داود رح وابن ماجه رح والترمذي رح في العلل والدارقطني رح وابن السكن رح والحاكم رح والبيهقي رح وأبو داود رح والبيهقي رح وأبو داود رح وابن ماجه رح من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه ومن حديث أبي سعيد رضي الله عنه وأخرج آخرون نحوه من حديث عائشة رضي الله عنها وسهل بن سعد رضي الله عنه وأبي سبرة رضي الله عنه وأم سبرة رضي الله عنها وعلي رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه ولا شك ولا ريب انهم اجمعوا تنتمض للاحتجاج بها بل مجرد الحديث الاول ينتهض للاحتجاج لانه حسن فكيف اذا اعتضد به هذه الاحاديث الواردة في معناه ولا حاجة للتطويل في تخريجها قال الكلام عليهم معروف وقد صرح الحديث بنفي وضوء من لم يذكر اسم الله وذلك يفيد الشرطية التي يستلزم عدمها لعدم فضلا عن الوجوب فانه أقل ما يستفاد منه (اذا ذكر) تقييد الوجوب بالذكر لجمع بين هذه الاحاديث وبين حديث من تضاءل ذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع بدنه ومن تضاءل لم يذكر اسم الله عليه كان طهورا لاجزاء وضوئه أخرجه الدارقطني رح والبيهقي رح من حديث ابن عمر رضي الله عنه وفي اسناده متروك ورواه الدارقطني رح والبيهقي رح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفي اسناده أيضا متروك ورواه أيضا الدارقطني رح والبيهقي رح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه ضعفان وهذه الاحاديث لا تنتمض للاستدلال بها وليس فيها أيضا دلالة على المطلوب من ان الوجوب ليس الاعلى الذي لا يمكنه يدل على ذلك أحاديث عدم المؤاخذه على السهو والتسبان وما يفيد ذلك من الكتاب العزيز فقد اندرجت تلك الاحاديث الضعيفة تحت هذه الدلة الكلية ولا يلزم مثل ذلك في الاعضاء القطعية وبعد هذا كله ففي التقييد بالذكر اشكال قال في الحجة البالغة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله هذا الحديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على تخصيصه وعلى تقدير صحته فهو من المواضع التي اختلف فيها طريق التابعي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقد استقر المسلمون يحكون وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعلمون الناس ولا يذكر التسمية حتى ظهر زمان أهل الحديث وهو نص على ان التسمية ركن أو شرط ويمكن ان يجمع بين الوجهين بان المراد هو التذكير بالقلب فان العبادات لا تقبل الا بالنية وحينئذ يكون صبغة لا وضوء على ظاهرها ثم التسمية أدب كسائر الادب لبقوله صلى الله



تعالى عليه وسلم كل أمر ذي بال لم يبدأ باسم الله فهو أبتر وقبيل أسأل على مواضع كثيرة ويحتمل  
 أن يكون المعنى لا يكمل الوضوء لكن لا أرتضى مثل هذا التأويل فإنه من التأويل البعيد  
 الذي يعود بالخالف على القبط انتهى وأقول قد تقرر أن النقي في مثل قوله لا وضوء يتوجه  
 إلى الذات أن أمكن فإن لم يمكن توجهه إلى الأقرب إليها وهو نقي الصحة فإنه أقرب المجازين  
 لا إلى الأبعد وهو نقي الكمال وإذا توجهه إلى الذات أي لا ذات وضوء شرعية أو إلى الصحة  
 دل على وجوب التسمية لأن اتقاء التسمية قد استلزم اتقاء الذات الشرعية أو اتقاء صحتها  
 فكان تحصيل ما يحصل الذات الشرعية أو صحتها واجبا ولا يتوجه إلى نقي الكمال إلا القرينة  
 لأن الواجب الحمل على الحقيقة ثم على أقرب المجازات إليها أن تعذر الحمل على الذات ثم  
 لا يحمل على أبعد المجازات إلا القرينة ويمكن أن يقال إن القرينة ههنا المسوقة للحمل النقي  
 على المجاز لا بعيدى ما أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من توضأ وذ كر اسم الله على وضوئه كان طهورا لجسده ومن توضأ ولم يذكر اسم الله على  
 وضوئه كان طهورا لأعضائه وسنده ضعيف (ويتمضمض ويستنشق) وجهه أنهم ما من جملة  
 الوجه الذي ورد القرآن الكريم بغسله وقد بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما في القرآن  
 بوضوئه المنقول اليها ومن جملة ما نقل إلينا المضمضة والاستنشاق فأفاد ذلك أن الوجه  
 الماء وبغسله من جملة المضمضة والاستنشاق وقد ورد الأمر بذلك كما أخرجه الدارقطني  
 رحمه الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 بالمضمضة والاستنشاق وثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضا أن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم ينفثه ويثبت عند أهل  
 السنن وصححه الترمذي رحمه من حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه بالقول وبالغ في الاستنشاق  
 إلا أن تكون صائغا وأخرج النسائي رحمه من حديث سلمة بن قيس رضي الله عنه إذا توضأت  
 فانتثر وأخرجه الترمذي رحمه أيضا وفي رواية من حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه  
 المذكور إذا توضأت فمضمض أخرجه أبو داود بإسناد صحيح وقد صحح حديث لقيط رضي الله  
 عنه الترمذي رحمه والنووي رحمه وغيرهما ولم يأت من أهل العناية قدح فيه وقد ذهب  
 إلى وجوب المضمضة والاستنشاق أحمد رحمه واسحق رحمه وبه قال ابن أبي ليلى رحمه وسجاد  
 ابن سليمان رحمه وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الاستنشاق واجب في الغسل والوضوء  
 والمضمضة سنة فيهما حكى هذا المذهب النووي رحمه في شرح مسلم عن أبي ثور رحمه وأبي  
 عبيد رحمه وداود الظاهري وابن المنذر رحمه ورواية عن أحمد رحمه وقد روى غيره مثل  
 ذلك عن أبي حنيفة رحمه والثوري رحمه وزيد بن علي رحمه وذهب مالك رحمه والشافعي  
 رحمه والأوزاعي رحمه والليث رحمه والحسن البصري رحمه والزهري رحمه وربيعة رحمه  
 ويحيى بن سعيد رحمه وقتادة رحمه والحكم بن عتيبة رحمه ومحمد بن جرير الطبري رحمه إلى  
 أنهم ما غيروا جمين واستدلوا على عدم الوجوب بحديث عشر من سنن المرسلين وهو  
 حديث صحيح ومن جعلها المضمضة والاستنشاق وردبانه لم يروها فقط عشر من السنن بل  
 بلقط عشر من الفطرة وعلى فرض ورود ذلك اللفظ فالمراد بالسنة الطريقة وهي نعم



الواجب لا ما وقع في اصطلاح اهل الاصول فان ذلك اصطلاح حادث ومرف متجه -  
لا تحمل عليه أقوال الشارع وهكذا يجاب عن استدلالهم بحديث ابن عباس رضي الله عنه  
بلفظ المضمضة والاستنشاق سنة أخرجه الدارقطني رح واستناده ضعيف والمراد بالسنة  
في اصطلاح الشارع وأهل عصره ما يدل عليه دليل من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أوفعه  
أو تقريره ولهذه اجعلت السنة مقالة للقرآن فهذه اللفظة أعم من المدعى فانها تطلق على  
الواجب كما تطلق على المتدوب فيقال مثلاً الدليل على هذا الحكم من السنة ولا يقال ان  
الحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية لان المراد بالسنة كما عرفت في لسان الشارع ليس  
ما اصطلى عليه الفقهاء وأهل الاصول فتأمل (ثم يغسل جميع وجهه) والمراد بالوجه ما يسمى  
وجهه عند أهل الشرع واللغة وجوب غسل الوجه لا خلاف فيه في الجملة وقد قام عليه  
الدليل كتاباً وسنة (ثم يديه مع رقبته) وهونص القرآن الكريم والسنة المطهرة ولا خلاف  
في ذلك وانما وقع الخلاف في وجوب غسل المرفقين معهما ومما يدل على وجوب غسلهما  
جميعاً حديث جابر رضي الله تعالى عنه عند الدارقطني رح والمبيق رح ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم اذا اراد الماء على رقبته ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وفي  
استناده ضعيفان هما عباد بن يعقوب والقاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل ولكن يغني  
عن هذا الضعف ما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه انه توضأ ثم غسل يديه  
حتى شرع في العضد ثم قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ هكذا وفي رواية  
الدارقطني رح من حديث عثمان رضي الله عنه انه غسل وجهه ويديه حتى مس اطراف  
العضدين قال الحافظ واستناده حسن واخرج البزار والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد  
عن أبيه من قواعثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على رقبته وهذا بيان لما في القرآن  
فانادان الغاية داخله فيما قبلها (ثم يمسح رأسه) ولا خلاف فيه في الجملة وانما وقع الخلاف  
هل المتعين مسح الكل أم يكفي البعض وما في الكتاب العزيز قد وقع الخلاف في كونه يدل  
على مسح الكل أم البعض والسنة الصحيحة وردت بالبيان وفيها ما يفيد جواز الاقتصار  
على مسح البعض في بعض الحالات كما في صحيح مسلم وغيره من حديث المغيرة رضي الله عنه  
انه صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ ومسح بناصيته وعلى العمامة وأخرج أبو داود رح من  
حديث أنس رضي الله عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم أدخل يده من تحت العمامة فمسح  
مقدم رأسه ولم ينقض العمامة وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة انه مسح رأسه فأقبل وأدبر  
وهذه هي الهيئة التي استقر عليها صلى الله عليه وسلم فاقضى هذا أفضلية الهيئة التي كان  
صلى الله تعالى عليه وسلم يداوم عليها وهي مسح الرأس مقبلاً ومديراً وأجزاء غيرها في بعض  
الاحوال ولا يخفى ان قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم لا يفيد ايقاع المسح على جميع الرأس كما في  
نظائره من الافعال نحو ضربت رأس زيد وضربت برأسه وضربت زيدا وضربت يدي  
فانه يوجد المعنى اللغوي في جميع ذلك بوجود الضرب على جزء من الأجزاء المذكورة وهكذا  
ما في الآية وليس النزاع في معنى الرأس لغة حتى يقال انه حقيقة في جميعه بل النزاع في  
ايقاع المسح عليه وعلى فرض الاجمال فقد دينه الشارع تارة بمسح الجميع وتارة بمسح



البعض بخلاف الوجه فانه لم يقتصر على غسل بعضه في حال من الاحوال بل غسله جميعا  
وأما اليسدان والرجل لان فقد صرح فيهما بالغاية للمسح والغسل فان قلت ان المسح ليس  
كالضرب الذي مثلت به قلت لا ينكر أحد من أهل اللغة انه يصدق قول من قال مسحت  
الثوب أو بالثوب أو مسحت الحائط أو بالحائط على مسح جزء من أجزاء الثوب أو الحائط  
وانكاره مثل هـ ذامك برة وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء وغيرها  
فليراجع (مع أذنيه) وجهه ما ثبت في الأحاديث الصحيحة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
مسحهما مع مسح رأسه وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بلنظ الاذنان من الرأس  
من طريق قوي بعضها بعضا (ويجزي مسح بعضه) قال الشافعي رح الفرض أدنى ما يطبق  
عليه اسم المسح وقال أبو حنيفة رح مسح ربع الرأس وقال مالك رح مسح جميع  
الرأس في سفر السعادة وكان يمسح جميع رأسه إذا ناول أحيا ناعم على العمامة وأحيانا  
يمسح على الناصية والعمامة ولم يقتصر على مسح بعض الرأس أبدا وكان يمسح الأذان ظاهرا  
وباطنا ولم يثبت في مسح الرقبة حديث انتهى (والمسح على العمامة) أو غيرها مما هو على  
الرأس فقد ثبت ذلك عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث عمرو بن أمية الضمري  
عند البخاري رح وغيره ومن حديث بلال رضي الله عنه عنده لم رحمه الله تعالى وغيره  
ومن حديث المغيرة رضي الله تعالى عنه عنده الترمذي رحمه الله وصححه وإس فيه المسح على  
الناصية بل هو بلفظ ومسح على الخف والعمامة وفي الباب أحاديث غير هذه منها عن  
سلمان رضي الله عنه عنده أحد رح وعن ثوبان رضي الله عنه عنده أبي داود وأحمد رح  
أيضا والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها وعلى الرأس  
والعمامة والكل صحيح ثابت وقد ورد في حديث ثوبان رح ما يشهد بالاذن بالمسح على  
العمامة مع العذر وهو عند أحمد رح وأبي داود رح انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث  
سرية فاصابهم البرد فلما قدموا على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شكروا اليه ما أصابهم  
من البرد فامرهم ان يمسحوا على العصائب والتساخين وفي اسناده راشد بن سعد قال الخلال  
في عله ان أحمد رح قال لا ينبغي أن يكون راشد بن سعد سمع من ثوبان رضي الله عنه لانه  
مات قديما (ثم يغسل رجله) وجهه ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في جميع  
الأحاديث الواردة في حكاية وضوئه فانها جميعها مصرحة بالغسل وليس في شيء منها انه مسح  
الأيروايات لا تقوم بمثلهما الحجة ويؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للماسحين على  
أعقابهم ويل للأعقاب من النار كما ثبت في الصحيحين وغيرهما ومما يؤيد ذلك وقوع الامر  
منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بغسل الرجلين كما في حديث جابر رضي الله عنه عنده عند  
الدارقطني رح ويؤيده أيضا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم فن زاد على هـ أو نقص  
فقد أساء وظلم وهو حديث رواه أهل السنن وصححه ابن خزيمة رح ولا شك ان المسح بالنسبة  
الى الغسل نقص وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة  
الابه وكان في ذلك الوضوء قد غسل رجله وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للاعرابي  
توضأ كما أمرك الله ثم ذكر له صفة الوضوء وفيها غسل الرجلين وهذه أحاديث صحيحة معروفة



وهي تفيد ان قراءة الجمر امامه وخسة أو محمولة على ان الجمر بالجوار وقد ذهب الى هذا  
 الجمهور وقال النووي ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتد به في الاجماع وقال الحافظ رح  
 في الفتح انه لم يثبت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ذلك الا عن علي رضي الله عنه  
 وابن عباس رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه وقد ثبت الرجوع عنهم عن ذلك وروى سعيد  
 ابن منبه وروى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى رح قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم لم يرض الله عنهم على غسل القدمين وقالت الامامية الواجب مسحهما وقال محمد بن  
 جرير والحسن البصري رح واللباقى انه يميز بين الغسل والمسح وقال بعض أهل الظاهر  
 يجب الجمع بين الغسل والمسح ولم يحتج من قال بوجوب المسح الا بقراءة الجمر وهي لا تدل على ان  
 المسح متعين لان القراءة الاخرى ثابتة بلا خلاف بل غاية ما يدل عليه هذه القراءة هو التخيير  
 لولم يرد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يوجب الاقتصار على الغسل (أقول) الحق  
 ان الدليل القرآني قد دل على جواز الغسل والمسح لثبوت قراءة النصب والجريئوت لا يشكر  
 وقد تعسف القائلون بالغسل فحملوا الجمر على الجوار وان له ليس للعطف على مدخول الباء  
 في مسح الرأس بل هو معطوف على الوجوه فلما جاور الجمر ورائجه وتعسف القائلون بالمسح  
 فحملوا قراءة النصب على العطف على محل الجار والجمر وروى قوله برؤسكم كما ان قراءة الجمر  
 عطف على لفظ الجمر وروى كل ذلك فاشئ عن عدم الانصاف عند عروض الاختلاف ولو وجد  
 أحد القائلين بأحد التأويلين اسما مجرورا في رواية ومنصوبا في أخرى مما لا يعلق به  
 الاختلاف ووجدت له منصوبا بالفتا ومجرورا بالماثل ان النصب عطف على المنصوب  
 والجمر عطف على الجمر وروايات قرر هذا كان الدليل القرآني قاضيا بمشروعية كل واحد  
 منهما على انفراده لا على مشروعية الجمع بينهما وان قال به فائل فهو من الضعف **ممكن**  
 لان الجمع بين الأمرين لم يثبت في شيء من الشريعة انظر الأعضاء المتقدمة على هذا العضو  
 من أعضاء الوضوء فان الله سبحانه شرع في الوجه الغسل فقط وكذلك في اليدين وشرع  
 في الرأس المسح فقط ولكن الرسول قد بين للامة ان المفروض عليهم هو غسل الرجلين  
 لا مسحهما فتواترت الاحاديث عن الصحابة في حكاية وضوءه صلى الله تعالى عليه وسلم وكلاهما  
 مصرحة بالغسل ولم يأت في شيء منها المسح الا في مسح الخفين فان كانت الآية مجملة في الرجلين  
 باعتبار احتمالها للغسل والمسح فالواجب الغسل بما وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم لم من  
 البيان المستقر بجميع عمره وان كان ذلك لا يوجب الاجمال فقد ورد في السنة الامر بالغسل  
 ورودا ظاهرا ومنه الامر بتخليل الاصابع فانه يسئلزم الامر بالغسل لان المسح لا يتخليل  
 فيه بل يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ والكلام على ذلك بطول جدا والخاصة ان الحق  
 ما ذهب اليه الجمهور ومن وجوب الغسل وعدم اجزاء المسح قال في النجاة البالغة ولا يبره بقوم  
 تجارت بهم الاهواء فانكروا غسل الرجلين متسكين بظواهر الآية فانه لا فرق عدي بين  
 من قال بهذا القول وبين من أنكر غزوة بدروا أحدهما هو كالشمس في رابعة النهار ثم قال  
 بان الاحتياط الجمع بين الغسل والمسح أو ان ادنى القرض المسح وان كان الغسل مما يلام اشد  
 الملامة على تركه فذلك أمر يمكن ان يتوقف فيه العلماء حتى تنكشف جلية الحال انتهى قلت







لاستباحة الصلاة) حديث انما الاعمال بالنيات وهو في الصحيحين وغيرهما وورد من طرق بالفاظ قال في التلخيص لم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة روح من لم يخرج به سوى مالك روح فانه لم يخرج به في الموطا وان كان ابن دحية روح وهم في ذلك وادعى انه في الموطا قال الهروي كتب هذا الحديث عن سبعين من أصحاب يحيى بن سعيد قلت تتبعته من الكتب والاجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت ان أكمل لسبعين طريقا هـ. اذ ما كنت وفقت عليه ثم ان في المستخرج لابن منده روح عدة طرق فضممتها الى ما عندي فزادت على ثلثمائة طريق انتهى فان كان المقدر عا ما فهو يفيد انه لا يثبت العمل الشرعي الا بها وان كان خاصا فاقرب ما يقدر الصحة وهي تفيد ذلك قال في الفتح وقد اتفق العلماء على ان الفسقة شرط في المقاصد واختلفوا في الوسائل ومن ثم خالفت الحنفية روح في اشتراطها للوضوء ورد ابن القيم روح على الحنفية روح باحد وخمسين وجها في اعلام الموقعين فليرجع اليه وقد نسب القول بفرضية النية الى الشافعي روح ومالك روح والليث روح وربيعه روح وأحمد بن حنبل روح والحق بن راهويه روح

(فصل ويستحب التثليث) \* وجهه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يغسل كل عضو ثلاث مرات وبين ان الواجب مرة واحدة (في غير الرأس) لان الاحاديث الواردة بتثليث سائر الاعضاء وقع التصريح فيها بافرااد مسح الرأس ولا تقوم الحجة بما ورد في تثليثه وأما الترتيب فمن جملة ما استدلل به القائل بوجوب الترتيب أن الآية مجملة باعتبار ان الواو لمطلق الجمع على أي صفة كان فبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للامة ان الواجب من ذلك هيئة مخصوصة هي المروية عنه وهي مرتبة وأيضا الوضوء الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم لم لا يقبل الله الصلاة الا به كان مرتبا والحديث المذكور وان كان في جميع طرقه مقال لكنها يقوى بعضها بعضها ويؤيده ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم مرفوعا عن أبي هريرة اذا توضأت فابدأ بيمينك قال ابن دقيق العيد هو خلق بان يصح وقد حقق الكلام على هـ. اذ شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى (واطالة الغرّة والتعجيل) ثبوته في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل وتقديم السؤال استحبابا وجهه الاحاديث المتواترة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفعله وليس في ذلك خلاف قال في الحجة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولا أن أشق على أمتي لامرتمهم بالسؤال عنه. وكل صلاة معناه لولا خوف الخرج لم تجز السؤالات شرطا للصلاة كالوضوء وقد ورد به هذا الاسلوب أحاديث كثيرة جدا وهي دلائل واضحة على ان الاجتهاد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مدخلا في الحدود الشرعية وانها منوطة بالمقاصد وان رفع الخرج من الاصول التي بنى عليها الشرائع وقول الراوي في صفة تسوكه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اع اع كما يتنوع أقول ينبغي للانسان أن يبلغ بالسؤال أقاصي الفهم فيخرج بلاغه الحلق والصدور والاستقصاء في السؤال يذهب بالقلاع ويصني الصوت ويطيب النكهة انتهى (وغسل اليدين الى الرسغين ثلاثا قبل الشروع في غسل



الأعضاء المتقدمة) الحديث أو من بن أو من الثقي قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم توضأ فاستوكت ثلاثاً أي غسل كفيه أخرجه أحمد رح والنسائي رح وثبت في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه فافرغ على كفيه ثلاث مرات يغسلهما وثبت نحو ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

و  
في فوائده الوضوء

(فصل في مقتضى الوضوء بما خرج من الفرجين بن عيسى أو ربيع) \* فقد وردت الأدلة بذلك مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه الثابت في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد فسره أبو هريرة رضي الله عنه لما قال له رجل ما الحدث قال قساء أو ضراط ومعنى الحدث أعم مما فسره ولكنه نبه بالاختلاف على الاغلط والاختلاف في انتقاض الوضوء بذلك (وبماوجب الغسل) في الجماع والاختلاف في انتقاضه به أيضاً (ونوم المضطجع) وجهه ان الأحاديث الواردة بانتقاض الوضوء بالنوم كحديث من نام فليتوضأ مقيد بما ورد ان النوم الذي ينتقض به الوضوء هو نوم المضطجع وقد روى من طرق متعددة والمقال الذي فيها يجب بكثرة طرقها وبذلك يكون الجمع بين الأدلة المختلفة وفي ذلك ثمانية مذاهب استوفيناها في مسك الختام شرح بلوغ المرام واستوفاهما الماتن في نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار وذكر الأحاديث المختلفة وتخريجها وترجيح ما هو الراجح قال الشافعي رح النوم ينتقض الوضوء الا نوم ممكن مقعده وقال ابو حنيفة رح لو نام قائماً أو قاعداً أو ساجداً لا وضوء عليه حتى ينام مضطجعا أو مستكناً كذا في المسوى (وأكل لحم الابل) وجهه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما قيل له اتوضأ من لحوم الابل قال نعم وهو في الصحيح من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه وقد روى أيضاً من طريق غيره وذهب الاكثرون الى أنه لا ينتقض الوضوء واستدلوا بالأحاديث التي نسخت الأحاديث الواردة في الوضوء مما سمت النار ولا يخفى انه لم يصرح في شيء منها بلحوم الابل حتى يكون الوضوء منها منسوخاً وقد ذهب الى انتقاض الوضوء باكل لحوم الابل أحمد بن حنبل رح وإمام بن راهويه رح ويحيى بن يحيى رح وابن المنذر رح وابن خزيمة رح والبيهقي رح وحكى عن أصحاب الحديث رح وحكى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما قال النووي رح قال البيهقي رح حكى عن بعض أصحابنا عن الشافعي رح انه قال ان صح الحديث في لحوم الابل قلت به قال البيهقي رح قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه وحديث البراء رضي الله عنه قال في الحجة وأما لحم الابل فالامر فيه أشد لم يقل به أحد من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم ولا سبيل الى الحكم بنفسه فلذلك لم يقل به من يغلب عليه التخريج وقال به أحمد رح وإمام بن راهويه رح وعندي انه ينبغي ان يحتاط فيه الانسان والله أعلم وقد أطل ابن القيم رح في اعلام الموقعين في اثبات النقض به أقول الانصاف في هذا أن لحوم الابل ناقضة للوضوء وحديث النقض من الصحة بكان يعرفه من يعرف هذا الشأن أخرجه مسلم وأهل السنن وجمعه جماعة من غيرهم ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم ما يخالف هذا من قول أو فعل أو تقرير والى هذا



التخصيص ذهب جماعة من أهل العلم كما تقدم ومن أراد الاطلاع على مذاهب العلماء وأدلتهم في هذه المسئلة فهي مستوفاة في مؤلفات شيخنا العلامة الشوكاني وأما محل الوضوء على غسل اليد فالواجب علينا حمل ألقاظ الشارع على الحقائق الشرعية ان وجدت وهي ههنا موجودة فإنه في لسان الشارع وأهل عصره لغسل أعضاء الوضوء لا لغسل اليد فقط ولم يصح من أحاديث الغسل قبل الطعام وبعده شيء (والقي) وجهه ما روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال فتوضأ أخرجه أحد رح وأهل السنن رح قال الترمذي هو أصح شيء في الباب وصححه ابن منبته رح وليس فيه ما يقدح في الاحتجاج به ويؤيده أحاديث منها حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أصابه في أوعاف أو قلنس أو مذي فليغتسل أو في أسناده إسماعيل بن عياش وفيه مقال وفي الباب عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم والمجموع ينتهض للاستدلال به وقد ذهب إلى ذلك أبو حنيفة رح وأصحابه رح وذهب الشافعي رح وأصحابه رح إلى أنه غير ناقض وأجابوا عن أحاديث الوضوء من التي بأن المراد بها غسل اليدين ولا يخفى أن الحقيقة الشرعية مقدمة وفي الحجة البالغة قال إبراهيم رح بالوضوء من الدم السائل والتي الكثير والحسن رح بالوضوء من القهقهة في الصلاة ولم يقل بذلك آخرون وفي كل ذلك حديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على تصحيحه والأصح في هذه أن من احتاط فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن لا فلا سبيل عليه في دبراح الشريعة والدم السائل والتي الكثير ما لو كان للبدن مبلدان للنفس والقهقهة في الصلاة خطيئة تحتاج إلى كفارة فلا يجب أن يأمر الشارع بالوضوء من هذه ولا يجب أن يأمر ويرغب فيه من غير عزيمة وفي المستوى قال الشافعي رح خروج النجاسة من غير القربح لا يوجب الوضوء وقال أبو حنيفة رح يوجب بشرطه انتهى (ونحوه) والمراد بنحوه هو القلس والرعاف والخلاف في القلس كان خلافاً في التي قال الخليل هو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقي وفي النهاية القلس ما خرج من الجوف ثم ذكر من كلام الخليل وأما الرعاف فقد ذهب إلى أنه ناقض أبو حنيفة رح وأبو يوسف رح ومحمد رح وأحمد بن حنبل رح واسحق رح وقسده بالسميلان وذهب ابن عباس رضي الله عنه ومالك رح والشافعي رح وروى عن أبي أيوب أو في رضي الله عنه وأبي هريرة رضي الله عنه وجابر بن زيد رضي الله عنه وابن المسيب رح ومكحول رح وربيع رح إلى أنه غير ناقض وأجابوا عن دليل الأولين بما فيه من المقال وبالمعارضة بمثل حديث أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم احتجم فصلي ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محله رواه الدارقطني رح وفي أسناده صالح بن مة قاتل وهو ضعيف ويجاب عن الأول بأنه ينتهض بمجموع طرقه وعن المعارضة بأنها غير صالحة للاحتجاج وبأن دم الرعاف غير دم الجمجمة فلا يبعد أن يكون نكروجه من الأعماق تأثير في النقض في المستوى قال الشافعي رح الرعاف والجمجمة لا ينقضان الوضوء وقال أبو حنيفة رح ينقضان إذا كان الدم سائلاً وقال مالك رح الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رعاف ولا دم ولا من قبح بسبيل من الجسد ولا يتوضأ إلا من حدث يخرج من ذكر أو دبر أو نوم انتهى أقول



قد اختلف أهل العلم في انتقاض الوضوء بخروج الدم وجميع ما هو نص في النقض أو عدمه لم يبلغ إلى رتبة تصلح للاحتجاج بها وقد تقرر أن كون النبي ناقضا للوضوء لا يثبت الا بدليل يصلح للاحتجاج والاوجب البقاء على الاصل لان التمسك بالحكام الشرعية لا يجب الا بايجاب الله أو رسوله والا فليس بشرع ومع هذا فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يباشرون من معارك القتال ومحاولة الابطال في كثير من الاحوال ما هو من الشهرة بمكان اوضح من الشمس فلو كان خروج الدم ناقضا لما تركه صلى الله عليه وسلم يبا - ذلك مع شدة الاحتياج اليه وكثرة الحامل عليه ومثل الدم التي في عدم ورود دليل يدل على أنه ناقض وغاية ما هنالك حديث اسمعيل بن عياش وفيه من المقال ما لا يخفى (ومس الذكر) وقد دل على ذلك حديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ رواه أحمد رح وأهل السنن رح ومالك رح والشافعي رح وابن خزيمة رح وابن حبان رح والخاصكم رح وابن الجارود وصححه أحمد رح والترمذي رح والدارقطني رح ويحيى بن معين رح والبيهقي رح والحايمي رح وابن حبان رح وابن خزيمة رح قال البخاري هو أصح شيء في هذا الباب وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم منهم جابر رضي الله عنه وأبو هريرة رضي الله عنه وأم حبيبة رضي الله عنها وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما وزيد بن خالد رضي الله عنه وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنهما وابن عمر رضي الله عنهما والنعمان ابن بشير رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه وأبي بن كعب ومعاوية بن أبي حنيفة رضي الله عنه وقبيصة رضي الله عنه وأروى بنت أنيس رضي الله عنها وحديث بسرة رضي الله عنها بمجرد أخرج من حديث طلق بن علي رضي الله عنه عندها هل السنن رح مرفوعا بلفظ الرجل يس ذكره أعليه وضوء فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما هو بضعة منك فكيف اذا انضم إلى حديث بسرة رضي الله عنها أحاديث كثيرة كما أشرنا اليه ومن مال إلى ترجيح حديث طلق فلم يأت بطائل وقد تقرر في الاصول ان رواية الاثبات أولى من رواية النفي وان المقتضي للحظر أولى من المقتضي للإباحة وقد ذهب إلى انتقاض الوضوء بمس الذكر جماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم والائمة رح ومالوا إلى العمل بحديث بسرة لتأخر اسلامها وذهب إلى خلاف ذلك جماعة كذلك والحق الانتقاض وقد ورد ما يدل على انه ينتقض الوضوء بمس الفرج وهو أعم من القبل والبرك كما أخرجه ابن ماجه رح من حديث أم حبيبة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه فليتوضأ وصححه أحمد رح وأبو زرعة رح وقال ابن السكن رح لا أعلم له علة واخرج الدارقطني رح من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا اذا مست احدا كن فرجها فليتوضأ وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله العمري وفيه مقال وأخرج أحمد رح والترمذي رح والبيهقي رح من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ايما رجل مس فرجه فليتوضأ وايما امرأة مست فرجها فليتوضأ وفي اسناده بقية بن الوليد ولكنه صرح بالحديث قال في المسوى قال الشافعي رح يجب الوضوء على من مس



الفرج وشرطه ان يمس يطن الكف أو بطون الاصابع وقال أبو حنيفة رح مس  
الفرج لا ينقض واحتج بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل هو الا بضعة منك انتهى  
قالوا ان مس الفرج لما كانت حاجة الناس اليه عامة والبولى به دائمة وجب ان ينقل شرعا  
ثابتا متواترا متقرا أقول قد وقع في الاصول ان الحكم الذي تعم به البلوى لا بد ان ينقل  
نقلا مستقيما والقاتل بذلك بعض الحنفية وخالفهم الجمهور وعموم الادلة الدالة على قبول  
أخبار الاسناد وهذه القاعدة كثيرا ما ترى المشغوفين بمحنة ما ألفوه من مذاهب الاسلاف  
يدفعون بها الحجج الشرعية التي يوردها خصومهم فاذا استدلووا بانفسهم على اثبات حكم  
قد دبووا عليه ودرجوا وصار عندهم من المألوفات المعروفة مالوا عن ذلك ولم يعرجوا عليه  
وهذا استراخ في غير موطن من كتب المذهبين فان كنت ممن لا تنفق عليه التديسات ولا يغره  
سراب التليسات فلا تلعب بك الرجال من حال الى حال بزخارف ما تنقعه من الاقوال

فكن رجلا رجلا في الثرى \* وهامة همته في الثرى

ولا حرج على المجتهد اذا رجع غير ما رجحناه نعم الشأن في التسكك في مواطن الخلاف بما يتبرأ  
منه الانصاف اللهم بصريا بالصواب واجعل بيننا وبين العصبية من لطفك أمتع حجاب  
وفي الحجبة البالغة موجبات الوضوء في شريعتنا على ثلاث درجات احدها ما اجتمع عليه  
جمهور الصحابة رضي الله تعالى عنهم وتطابق فيه الرواية والعمل الشائع وهو البول والغائط  
والريح والمذي والنوم الثقيل وما في معناها الثانية ما اختلف فيه السلف من فقهاء الصحابة  
والتابعين رضي الله عنهم وتعارض فيه الرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم  
كس الذكرا وله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من مس ذكره فليتوضأ قال به عمر وسالم وعروة  
 وغيرهم رضي الله عنهم ورده على وابن مسعود رضي الله عنهم وفقهاء الكوفة ولهم قوله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل هو الا بضعة منك ولم يجزئ النجس بكون احدهما منسوخا  
ولمس المرأة قال به عمر وابن مسعود وابراهيم رضي الله عنهم لقوله تعالى أو لامستم النساء  
ولا يشهد له حديث بل يشهد حديث عائشة رضي الله عنها بخلافه لكن فيه نظر لان  
في اسنادها انقطاعا وعندى ان مثل هذه الالة انما تعتبر في مثل ترجيح أحد الحديثين  
على الآخر ولا تعتبر في ترك حديث من غير تعارض والله تعالى أعلم وبالجملة فجاء الفقهاء  
من بعدهم على هذين على ثلاث طبقات آخذية على ظاهره وتارك له رأسا وفارق بين الشهوة  
وغيرها ولا شبهة ان لمس المرأة مهيج للشهوة مظنة لقضاء شهوة دون شهوة الجماع وان مس  
الذكر فعل شنيع ولذلك جاء النهي عن مس الذكر يمينه في الاستنجاء فاذا كان قبضا عليه  
كان من أفعال الشياطين لا محالة والثالثة ما وجد فيه شبهة من لفظ الحديث وقد أجمع  
الفقهاء من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على تركه كالوضوء مما مست النار فانه ظهر  
عمل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والخلفاء وابن عباس وأبي طلحة وغيرهم رضي الله  
عنهم بخلافه وبين جابر رضي الله عنه أنه منسوخ قلت عامة أهل العلم على أن الوضوء مما  
مسته النار منسوخ وتأول بعضهم على غسل اليد والقدم قال قتادة رضي الله عنه من غسل  
فيه فقد توضأ كذا في المسوى



## \*(باب الغسل)\*

وأصله تعميم البدن بالغسل (يجب بخروج المني بشهوة ولو بتفكير) وقد دلت على ذلك الأدلة الصحيحة كالحديث الماء من الماء وأحاديث في المني الغسل وصدق اسم الجنابة على من كان كذلك وقد قال الله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا والاطهار استيعاب جميع البدن بالغسل كذا في المسوى ولا أعلم في ذلك خلافا وانما وقع الخلاف المشهور بين الصحابة رضي الله عنهم وكذلك بين من بعدهم هل يجب الغسل بالتقاء الختانين من دون خروج مني أم لا يجب الا بخروج المني والحق الأول لحديث اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما رحمهم الله من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وأخرج نحوه مسلم وأحمد والترمذي رحمهم الله من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فهذان الحديثان وما ورد في معناهما أنا سخان لما كان في أول الاسلام من ان الغسل انما يجب بخروج المني ويدل على ذلك حديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال ان الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمرنا بالاعتسال بعدها وأخرج مسلم رحم من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ان رجلا سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل وعائشة رضي الله تعالى عنها جالسة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اني لا فعل ذلك أنا وهذه ثم تغتسل وقال في الحجة البالغة اختلاف أهل الرواية هل يحمل الاكسال أي الجماع من غير انزال على الجماع الكامل في معنى قضاء الشهوة أعني ما يكون معه الانزال والذي صح روايته وعليه جمهور الفقهاء هو ان من جهده فقد وجب عليه ما الغسل وان لم ينزل واختلفوا في كيفية الجمع بين هذا الحديث وحديث انما الماء من الماء فقال ابن عباس رضي الله عنهما لا احتلام وفيه ما فيه لانه يأباه سبب ورود الحديث كما أخرجه مسلم وقال أبي رضي الله عنه كانت رخصة في أول الاسلام تمنى عنها وقد روى عن عثمان وعلي وطهمة والزبير وأبي بن كعب وأبي أيوب رضي الله تعالى عنهم فيمن جامع امرأته ولم ينزل فلو ايتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغتسل ذكره ورفع ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يبعد عندي ان يحمل ذلك على المباشرة الفاحشة فانه قد يطلق الجماع عليها قلت على هذا أكثر أهل العلم ان غسل الجنابة يجب باحد الامرين اما بادخال الحشفة في القرج أو بخروج الماء الدافق من الرجل أو المرأة (بالتقاء الختانين) وعلى هذا أكثر أهل العلم ان من جامع امرأته فغيب الحشفة وجب الغسل عليه ما وان لم ينزل والختان موضع القطع من ذكر الغلام ونواة الجارية (وبانقطاع الحيض والتفاس) ولا خلاف في ذلك وقد دل عليه نص القرآن ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بانقطاع النفاس (و) كذلك وقع الاجماع على وجوبه (بالاحتلام) الا ما يكتفى عن النخعي رحم الله ولكنه انما يجب اذا وجد المحتمل بلا (مع وجوده) كافي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجبد البليل ولا يذكراحتلاما فقال يغتسل وعن



الرجل يرى أن قد احتلم ولا يجد البلل فقال لا غسل عليه أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه رحمهم الله ورجاله رجال الصحيح الا عبد الله بن عمر العمري وفيه مقال خفيف وأخرج نحوه أحمد والشافعي رحمهما الله من حديث خولة بنت حكيم رضي الله تعالى عنها وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما رحمهم الله من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن أم سليم رضي الله عنها قالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة الغسل إذا احتلمت قال نعم إذا رأت الماء وهذه الأحاديث ترد على من اعتبر أن يحصل للمحتلم شهوة ويتيقن ذلك والمراد من البلل المني فإن رأى بالادلم يتيقن أنه مني لم يجب الغسل عندئذ كثر أهل العلم قال في الحجة أدار الحكم على البلل دون الرؤيا لأن الرؤيا تكون تارة حديث نفس ولا تأثير له وتارة تكون قضاء شهوة ولا تكون بغير بال فلا يصلح لإدارة الحكم الا بالبلل وأيضا فإن البلل شيء ظاهر يصلح للأنضباط وأما الرؤيا فأنها كثيرا ما تنسى انتهى (وبالموت) المراد وجوب ذلك على الأحياء إذ لا وجوب بعد الموت من الواجبات المتعلقة بالبدن أي يجب على الأحياء أن يغسلوا من مات وقد حكى المهدى في البحر والنورى رح الإجماع على وجوب غسل الميت وناقش في ذلك بعض المتأخرين مناقشة واهية وسيأتي الكلام على غسل الميت وصفته وتفصيله إن شاء الله تعالى وفي الحجة وأما غسل الميت فلأن الرشاش يتشرب في البدن وجلست عند محضر فرأيت أن الملائكة الموكلة بالقبض لها نكابة عجبية في المتضررين ففهمت أنه لا بد من تغيير الحالة لتنبيه النفس لخالفها (وبالاسلام) وجهه ما أخرجه أحمد والترمذي والشافعي وأبو داود وابن حبان وابن خزيمة رحمهم الله عن قيس بن عاصم رضي الله عنه أنه أسلم فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يغسل بماء وسدر وصمغ ابن السكك رح وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان رحمهم الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن ثمامة رضي الله تعالى عنه أسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أذهبوا به إلى حائط بنى فلان فمروا به أن يغتسل واصله في الصحيحين وأيس فيه ما الأمر بالاعتسال بل فيه ما أنه اغتسل قال في الحجة قال لا آخر ألق عندك شعر الكفر ومعه ان يتمل عنده الخروج من شيء أصرح ما يكون والله تعالى اعلم انتهى وقد ذهب إلى الوجوب أحمد بن حنبل واتباعه رحمهم الله وذهب الشافعي رح إلى عدم الوجوب والحق الأول ويؤيده ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الأمر بالغسل عند الاسلام لو آله بن الاسقع وقتادة الرهاوى رضي الله عنهما كما أخرجه الطبراني رح وأمره أيضا العقيل بن أبي طالب رضي الله عنه كما أخرجه الحاكم رح في تاريخ نيسابور وفي أسانيد هام قال

\*(فصل في الغسل الواجب هو أن يفيض الماء على جميع بدنه أو يغمس فيه) أقول الغسل شرعا واغته هو ما ذكر وقد وقع النزاع في دخول ذلك في معنى الغسل ولكنه لا يفتي أن مجرد بل الثوب أو البدن من دون ذلك لا يسمى غسلا كما يفهم ذلك من الاستعمالات العربية وكما يفيد ذلك ما تقدم في قول الصبي أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتبعه الماء ولم يغسله وهو في صحيح مسلم رح وغيره مع المضمضة والاستنشاق فقد ثبت في الغسل من فعله صلى الله تعالى



عليه وآله وسلم ووجه الوجوب ما قدمناه في الوضوء وفيه ما وفي السؤال إزالة الخسار والخبر  
 (والدليل لما يمكن ذلك ولا يكون شرعاً إلا بالنية لرفع موجب) لما قدمناه في الوضوء (ونذب)  
 لأنه واجب لأنه يصدق الغسل ويوجد مسماهاً بالاقاضة على جميع البدن من غير تقديم (تقديم  
 غسل أعضاء الوضوء إلا القدمين) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما أنه كان صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ بينه على شماله فيغسل فرجه ثم  
 يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يقبض على سائر جسده ثم يغسل رجله وهو من حديث عائشة رضي  
 الله عنها وورد في الصحيحين وغيرهما من حديث ميمونة رضي الله عنها بلفظه صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم أفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثاً ثم أفرغ بينه على شماله فغسل  
 مذاكيره ثم ذلك يده بالأرض ثم مضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثاً  
 ثم أفرغ على جسده ثم تنهى من مقامه فغسل قدميه وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 أنه كان لا يتوضأ بعد الغسل كما أخرجه أحمد وأهل السنن رح وقال الترمذي رح  
 حسن صحيح وأخرجه البيهقي رح أيضاً بأسانيد جيدة وقدرى ابن أبي شيبة رح عن ابن  
 عمر رضي الله عنهما مرفوعاً وموقوفاً أنه قال لما سئل عن الوضوء بعد الغسل وأي وضوء أعم  
 من الغسل وروى عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال أما يكنى أحدكم أن يغتسل من قرنه إلى  
 قدميه حتى يتوضأ وقدرى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم حتى  
 قال أبو بكر بن العربي أنه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل وأن طهارة  
 الجنابة تأتي على طهارة الحدث وهكذا نقل الإجماع ابن بطال رح وتعقب بأنه قد ذهب  
 جماعة منهم أبو تورود وأود وغيرهم أرجحهم الله إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء وأما كون  
 تقديم أعضاء الوضوء غير واجب فلأنه يصدق الغسل ويوجد مسماهاً بالاقاضة على جميع البدن  
 من غير تقديم (ثم التيامن) لثبوته عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قولاً وقد لا هو ما  
 وخصوصاً في العموم ما ثبت في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم كان يحجبه  
 التيمن في تنعله وتزجله وطهوره وفي شأنه كله ومن الخصوص ما ثبت في الصحيحين وغيرهما  
 أنه بدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر في الغسل وقد ثبت من قوله ما يفيد ذلك ولا خلاف  
 في استحباب التيامن

\* (فصل ويشرع) أي الغسل (الصلاة الجمعة) الحديث إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وهو  
 في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وقد تلفت الأمة هذا الحديث بالقبول  
 ورواه عن نافع رح نحو ثلثمائة نفس ورواه من الصحابة غير ابن عمر رضي الله عنهم نحو  
 أربعة وعشرين صحابياً وقد ذهب إلى وجوبه جماعة قال الزوري رح حكى وجوبه عن  
 طائفة من السلف رح حكوه عن بعض الصحابة رضي الله عنهم وبه قال أهل الظاهر  
 وحكام ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار رضي الله عنهما ومالك وحكام الخطابي عن الحسن  
 البصري وحكام ابن حزم عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم وذهب  
 الجمهور إلى أنه مستحب واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عنده لم بلفظه من  
 توضأ فحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام



و بحديث سمرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من توضأ للجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فذلك أفضل اخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي رحمهم الله وفيه مقال مشهور وهو علم سماع الحسن رح من سمرة رح وغير ذلك من الاحاديث قالوا وهي صارفة الامر الى التذلل وليكبه اذا كان ماذكروه صالحا لصرق الامر فهو ولا يصلح لصرف مثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حق على كل مسلم ان يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه رأسه وجسده وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقد استوفى الماتن رح الكلام على **حكم** غسل الجمعة في نيل الاوطار فليرجع اليه ولا يخفى ان تقييد الغسل بالجهر للجمعة يدل على انه للصلاة لا لليوم (وللعبددين) فقد روى من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث الفاكه بن سعد رضي الله عنه انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم الفطر ويوم النحر اخرجه أحمد وابن ماجه والبخاري والبيهقي رحمهم الله وأخرج نحوه ابن ماجه رح من حديث ابن عباس رضي الله عنه وأخرجه البزار رح من حديث أبي رافع رضي الله عنه وفي اسانيدها ضعف ولكنه يقوى بعضها بعضا ويقوى ذلك آثار عن الصحابة رضي الله عنهم جيدة اقول قد روى في ذلك احاديث لم يصح منها شيء ولا يبلغ شيء منها الى رتبة الحسن لذاته ولا غيره وأما اعتبار كون المغتسل يصلي صلاة العيد بذلك الغسل اى من دون ان يتخلل بين الغسل وبين الصلاة شيء من الاحداث فلا احفظ فيه حديثا صحيحا ولا ضعيفا ولا قول صحابي وما أحسن الاقتصار على ما ثبت وارا حقه العباد مما لم يثبت (ولمن غسل ميتا) وجهه ما أخرجه أحمد وأهل السنن رح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا من غسل ميتا لم يغتسل ومن جله فليتوضأ وقد روى من طرق وأعل بالوقف وبان في اسناده صالحا مولى التوأمة رح **ولكنه** قد حسنه الترمذي رح وصححه ابن القطان رح وابن حزم وقد روى من غير طريق قال الحافظ ابن حجر رح هو لكثرة طرقه أسوأ أحواله ان يكون حسنا فانكار النووي رح على الترمذي رح تحسینه معترض وقال الذهبي رح هو أقوى من عدة احاديث احتج بها الفقهاء رح وذكر الماوردي رح ان بعض أصحاب الحديث رح خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا وقد روى نحوه عن علي رضي الله عنه عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن أبي شيبه وأبي يعلى والبزار والبيهقي رحمهم الله وعن حذيفة رضي الله عنه عند البيهقي رح قال ابن أبي حاتم والدارقطني رح لا يثبت وعن عائشة رضي الله تعالى عنهم فعليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند أحمد وأبي داود رح وقد ذهب الى الوجوب على أبو هريرة رضي الله تعالى عنهما والامامية وذهب الجمهور الى انه مستحب فقط قالوا وهذا الامر المذكور في الحديث السابق مصروف عن الوجوب بحديث ان ميتكم يموت طاهرا فحسبكم ان تغسلوا أيديكم أخرجه البيهقي وحسنه ابن حجر رح والحديث كذا تغسل الميت فنامن يغتسل ومنامن لا يغتسل أخرجه الخطيب رح عن ابن عمر رضي الله عنه وصح ابن حجر رح ايضا اسناده وما وقع من التيامن الصحابة رضي الله عنهم لا أسماء بنت عيسى امرأة أبي بكر رضي الله عنهما لما غسلته فقالت اهن ان هذا يوم شديد البرد



وأنما سألته فهل علي من غسل قالوا لا رواء ماله روح في الموطأ (وللأحرام) لحديث زيد ابن ثابت رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تجرد لاهلاله واغتسل أخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي والطبراني وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي رجحهم الله ولعل وجهه التضعيف ككون عبد الله بن يعقوب المدني في أسناده قال ابن الملقن في شرح المنهاج أصل الترمذي روح حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب أي عرف حاله وفي الباب عن عائشة رضي الله تعالى عنها عند أحمد روح وعن أسما رضي الله عنها عند مسلم روح وقد ذهب إلى استحباب غسل الأحرام الجمهور وقال الحسن البصري روح وماله روح أنه محتمل (ولادخول مكة) المكرومة حرمها الله تعالى لما أخرجه مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يدخل مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة ثم يرا ويذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه فعله وأخرج البخاري روح معناه قال في الفتح قال ابن المذر لاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم فدية وقال أكثرهم يجزئ منه الوضوء

\*(باب التيمم)\*

قال الله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه وقد كثرت الاختباط في تفسير هذه الآية والحق أن قبيد عدم الوجود راجع إلى قوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فتكون الأعذار ثلاثة السفر والمرض وعدم الوجود في الحضر وهذا ظاهر على قول من قال إن التيمم إذا وقع بعد جمل متصلة كان قبيدا لآخرها وأما من قال أنه يكون قبيدا للجميع إلا أن يمنع مانع فكذلك أيضا لأنه قد وجد المانع ههنا من قبيد السفر والمرض بعدم الوجود للماء وهو أن كل واحد منهما عذر مستعمل في غير هذا الباب كالصوم ويؤيد هذا أحاديث التيمم الواردة مطلقة ومقيدة بالحضر فإن قلت ما المعتبر في تسوية التيمم للمقيم هل هو عدم الوجود عند إرادة الصلاة كما هو الظاهر من الآية أم عدم الوجود مع طاب مخصوص كما قيل أنه يطالب في كل جهة من الجهات الأربع في ميل أو يقتظر إلى آخر الوقت حتى لا يبقى إلا ما يسع الصلاة بعد التيمم قلت الحق أن المعتبر هو ما يصدق عليه مفهوم عدم الوجود المقيد بالقيام إلى الصلاة فإذا دخل الوقت المضروب للصلاة وأراد المصلّي القيام إليها لم يجز حينئذ ما يتوضأ به أو يغتسل في منزله ومسجده وما يقرب منهما كان ذلك عذرا مسوقا للتيمم وليس المراد بعدم الوجود في ذلك أن لا يجده بعد الكشف والبحث وإحفاء السؤال بل المراد أن لا يكون معه علم أو ظن بوجود شيء منه هنالك ولم يتمكن في تلك الحالة من تحصيله بشرا أو نحوه فهذا يصدق عليه أنه لم يجد الماء عند أهل اللغة والواجب جل كلام الله على ذلك مع عدم وجود عرف شرعي وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم ما يشعر بما ذكرناه فانه تيمم في المدينة من جدار كما ثبت ذلك في الصحيحين من دون أن يسأل ويطلب ولم يصح عنه في الطلب شيء تقوم به الحجة فهذا كما يدل على عدم وجوب الطلب يدل على عدم وجوب انتظار آخر الوقت ويدل على ذلك حديث الرجلين



الذين تيمموا في سفر ثم وجدوا الماء فاعاد أحدهما ولم يعد الآخر فقال صلى الله تعالى عليه وسلم للذي لم يعد أصبت السنة أخرجه أبو داود والحاكم وغيرهما من حديث أبي سعيد فإنه يرد قول من قال بوجوب الانتظار إلى آخر الوقت على التيمم سواء كان مسافرا أو مقبلا إذا تقررت هذه استرحت عن الاشتغال بكثير من التفاريع المحروقة في كتب الفقه فإن هذه هي عمدة الاجتهاد فإى فرق بين من لا يفرق بين الغث والسمين من المجتهدين وبين من هو في عداد المقلدين قال في القاموس والصعيد التراب أو وجه الأرض انتهى والثاني هو الظاهر من لفظ الصعيد لأنه ما صعد أى علا وارتفع على وجه الأرض وهذه الصفة لا تختص بالتراب ويؤيد ذلك حديث جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وهو متفق عليه من حديث جابر وغيره وما ثبت في رواية بالفظ وتربتها طهورا كما أخرجه مسلم من حديث حذيفة فهو غير مستلزم لاختصاص التراب بذلك عند عدم الماء لأن غاية ذلك أن لفظ التراب دل على مفهومه على أن غيره من أجزاء الأرض لا يشارك في الطهورية وهذا مفهوم لقب لا ينتض لخصيص عموم الكتاب والسنة ولهذا لم يعمل به من يعتمد به من أئمة الأصول فيكون ذكر التراب في تلك الرواية من باب التنصيص على بعض أفراد العام وهكذا يكون الجواب عن ذكر التراب في غيره هذا الحديث وجه ذكره أنه الذي يغلب استعماله في هذه الطهارة ويؤيد هذا ما تقدم من تيممه صلى الله تعالى عليه وسلم من جدار وأما الاستدلال بوصف الصعيد بالطيب ودعوى أن الطيب لا يكون إلا ترابا طاهرا منقبا لقوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربه والذي ثبت لا يخرج إلا نكدا فغير مفيد للمطلوب إلا بعد بيان اختصاص الطيب بما ذكر والضرورة تدفعه فإن التراب المختلط بالآزبال أجود انخراجا للنبات قال الماتن في شرح المنتقى ومن الأدلة الدالة على أن المراد خصوص التراب ما ورد في القرآن والسنة من ذكر الصعيد فالأمر بالتيمم منه وهو التراب لكنه قال في القاموس والصعيد التراب أو وجه الأرض وفي المصباح الصعيد وجه الأرض ترابا كان أو غيره قال لزجاج لأعلم اختلاف بين أهل اللغة في ذلك قال الأزهري ومذهب أكثر العلماء أن الصعيد في قوله تعالى صعيدا طيبا هو التراب وفي كتاب فقه اللغة للثعالبي الصعيد تراب وجه الأرض ولم يذكر غيره وفي المصباح أيضا ويقال الصعيد في كلام العرب يطلق على وجهه على التراب الذي على وجه الأرض وعلى وجه الأرض وعلى الطريق ويؤيد حمل الصعيد على العموم تيممه صلى الله تعالى عليه وسلم من الحائط فلا يتم الاستدلال وقد ذهب إلى تخصيص التيمم بالتراب الشافعي وأحمد وداود ومذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء والأوزاعي والثوري إلى أنه يجزئ بالأرض وما عليها قال واستدل القائل بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة مرفوعا بالفظ وجعلت تربتها لنا طهورا وهذا خاص فينبغي أن يحتمل عليه العام وأجيب بأن تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال وردبانه ورد في الحديث المذكور بالفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن وأجيب أيضا عن ذلك الاستدلال بأن تعليق الحكم بالتربة مفهوم لقب ومفهوم اللقب ضعيف عند أرباب الأصول ولم يقل به إلا الدقاق



فلا ينفذ تخصيص المنطوق ورد بان الحديث سيق لظاهر التفسير فلو كان جائزا بغير  
التراب لما اقتصر عليه وأنت خير بانه لم يقتصر على التراب الا في هذه الرواية نعم الافتراق  
في اللفظ حيث حصل التأكيدي في جعلها مسجدا دون الآخر كما سيأتي في حديث مسلم يدل  
على الافتراق في الحكم وأحسن من هذا ان قوله تعالى في آية المائدة منه يدل على ان المراد  
التراب وذلك لان كلمة من للتبعيض كما قال في الكشف انه لا يفهم أحد من العرب من قول  
القاتل مسحت برأسه من الدهن والتراب الا معنى التبعيض انتهى فان قلت سلمنا التبعيض  
فما الدليل على ان ذلك البعض هو التراب قلت التخصيص عليه في الحديث المذكور انتهى  
(يستباح به ما يستباح بالوضوء والغسل لمن لا يجسد الماء) لان حكم التيمم مع العذر المسوغ  
له حكم الوضوء لمن لم يكن جنبا وحكم الغسل لمن كان جنبا يصل به ما يصل المتوضي بوضوئه  
ويستبيح به ما يستبيحه المغتسل بغسله فيصل به الصلوات المتعددة ولا ينتقض بفراغ من صلاة  
ولا بالاستغفار بغيره ولا بخروج وقت على ما هو الحق والخلاف في ذلك معروف والادلة الواردة  
لمشروعية التيمم عند عدم الماء ثابتة كتابا وسنة قال في الحجة ولم اجد في حديث صحيح نصريحا  
بانه يجب ان يتيمم لكل فريضة أو لا يجوز التيمم الا بقى ونحوه وانما ذلك من التضييقات  
وانما لم يفرق بين بدل الغسل والوضوء ولم يشرع القرع لان من حق ما لا يعقل يادى الرأي  
ان يجمل كالمؤثر بالخاصية دون المقدار فانه هو الذي اطمانت نفوسهم به في هذا الباب  
ولان القرع فيه بعض الخرج فلا يصلح رافعا للخرج بالمكينة وفي معنى المرض البرد الضار  
حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه والسفر ليس بغيره انما هو صورة لعدم وجدان الماء  
تعبادرا الى الذهن وانما لم يؤمر بمسح الرجل بالتراب لان الرجل محل الاوساخ وانما يؤمر بما  
ليس حاصل لا يحصل التنبيه به انتهى (أو خشى الضرر من استعماله) لما أخرجه أبو داود  
وابن ماجه والدارقطني رحمهم الله من حديث جابر رضي الله عنه قال خرجنا في سفر  
فاصاب رجل منا حجر فشجبه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه هل تجدون له رخصة في التيمم فقالوا  
ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاعتسل فمات فلما قدمنا على رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم اخبرنا بذلك فقال قتلوه قتلهم الله ألا سألوا اذ لم يعلموا فاعلموا انما هو سؤال  
انما كان يكفيه ان يتيمم ويعصب على جرحه ثم مسح عليه ويغسل سائر جسده وقد تقرر به  
الزبير بن خريق رح و ليس بالقوى وقد صححه ابن السكيت رح وروى من طريق  
أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد ذهب الى مشروعية التيمم بالعذر الجهور وذهب  
أحمد بن حنبل رح وروى عن الشافعي رح في قول له انه لا يجوز التيمم لخشية الضرر  
ولا ادري كيف صحه ذلك عنهما فان هذا الحديث يؤيده قوله تعالى وان كنتم مرضى الآية  
وكذلك حديث المسح على الجباثر المروى عن علي رضي الله عنه وكذلك حديث عمرو بن  
العباس لما بعثه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في غزوة ذات السلاسل فاحتلم في ليلة  
باردة فتيهم وصلى باصحابه فلما قدموا ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
فقال يا عمر وأصليت مع اصحابك وأنت جنب فقال ذكرت قول الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم  
ان الله كان بكم رحيما فتيهت ثم صليت ففعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يقل



شياً رواه أحمد والدارقطني وابن حبان والحاكم وأخرجهم البخاري تعليقا قال في الحجة وكان  
 عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما لا يريان التيمم عن الجنابة وحسبهما الاية على التمس  
 وانه ينقض الوضوء لكن حديث عمران وعمار يشهد بخلاف ذلك (واعضاؤه الوجه ثم الكفان  
 يمسحها) أي الوجه والكفين لما ورد من الاحاديث الصحيحة قولاً وفعلًا وقد أشار بالعطف  
 بتم الى الترتيب بين الوجه والكفين وأما الاقتصار على الكفين فليكون الاحاديث الصحيحة  
 مصدرة بذلك منها حديث عمار بن ياسر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمره بالتيمم  
 للوجه والكفين أخرجه الترمذي وغيره وصححه ومنها ما في الصحيحين من حديث عمار أيضا ان  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له انما كان يكفيك هكذا وضرب النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم بكفيه الارض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه وفي لفظ للدارقطني انما  
 كان يكفيك ان تضرب بكفيك في التراب ثم تنفخ فيهما ثم تمسح بهما وجهك وكفيك الى  
 الرسغين وقد ذهب الى انه يقتصر من اليدين على الكفين عطاء ومكحول والاوزاعي  
 وأحمد وأحق وابن المنذر وعامة أصحاب الحديث هكذا في شرح مسلم وذهب الجمهور  
 الى أن المسح في التيمم الى المرفقين وذهب الزهري الى انه يجب المسح الى الاطمين وقال  
 الخطابي انه لم يختلف أحد من أهل العلم في انه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين والحق ما ذهب اليه  
 الاولون لان الادلة التي استدل بها الجمهور منها ما لا يقتضى للاحتجاج به كحديث ابن عمر  
 عند الدارقطني والحاكم والبيهقي مرفوعا بلفظ التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة  
 لليدين الى المرفقين وفي نسخة على بن ظبيان قال الدارقطني وثقه يحيى بن القطان وهشيم  
 وغيرهما وقال الحافظ هو ضعيف ضعفه ابن القطان وابن معين وغير واحد وأما ما ورد فيه  
 لفظ اليدين كما وقع في بعض روايات من حديث عمار فالمطلق يحتمل على المقيد بالكفين  
 واحتج الزهري بما ورد في رواية من حديث عمار أيضا بلفظ الى الاطمين وقد نسخ ذلك كما  
 قال الشافعي (مرة بضربة واحدة) لان ذلك هو الثابت في الاحاديث الصحيحة ولم يثبت  
 ما يخالف ذلك من وجبه صحيح وقد ذهب الى كون التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين  
 الجمهور وذهب جماعة من الأئمة والفقهاء الى ان الواجب ضربتان ضربة للوجه وضربة  
 لليدين وذهب ابن المسيب وابن سيرين الى ان الواجب ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة  
 للكفين وضربة للذراعين (ناويا مسحيا) لما تقدم في الوضوء لانه يدل عنه وأدلة التيمم  
 شاملة لكل عمل (ونواقضه نواقض الوضوء) لما ذكرنا من البدلية ومن أثبت للتيمم شيئا من  
 النواقض لم يثبت في الوضوء لم يقبل منه ذلك الابدليل ونمجد دليله لا تقوم به الحجة يصلح لذلك  
 فالواجب الاقتصار على نواقض الوضوء وأما وجود الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة  
 بالتيمم فقد صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن لم يعد الصلاة من الرجلين الذين  
 سألاه بعد ان صليهما بالتيمم ثم وجدا الماء ان الذي لم يعد أصاب السنة والحديث معروف وأما  
 قوله للذي أعاد لك من الاجر مرتين فليكون قد كرر العبادة معتقدا وجوب ذلك فكان له  
 الاجر الاخر لذلك وليس المراد ههنا الا الاجز وسقوط الوجوب وقد أفاد ذلك قوله صلى الله



تعالى عليه وآله وسلم أصبت السننة مع ما في أصابة السننة من الخير والبركة والتمريض بان  
ما عد ذلك مخالفاً للسننة كما لا يخفى وأما القول بان من أسباب التيمم تعذر استعمال الماء  
وخوف سبيله ونحو ذلك فلا يخفى ان هذه داخل تحت ما ذكرناه من عدم الماء أو خشية الضرر  
من استعماله فان من تعذر عليه استعمال الماء هو عدم الماء اذ ليس المراد الوجود الذي  
لا ينفع من كان يشاهد ما في قعر بئر تعذر عليه الوصول اليه بوجه من الوجوه فهو عادم  
وهكذا خوف السبيل الذي يسلك الى الماء وهكذا من كان يتجسس ولا محالة اذا استعمله  
وهكذا من كان يحتاجه للشرب فهو عادم له بالنسبة الى الوضوء وأما ما قيل من ان فوات  
الصلاة باستعمال الماء وادراكها بالتيمم سبب من أسباب التيمم فليس على ذلك دليل بل  
الواجب استعمال الماء وهو ان كان تراخيه عن تأدية الصلاة الى ذلك الوقت لعذر مسوغ  
للتأخير كالنوم والسهر ونحوهما فلم يوجب الله تعالى عليه الا تأدية الصلاة في ذلك الوقت  
بالطهور الذي أوجبه الله تعالى وان كان التراخي لا لعذر الى وقت لو استعمل الوضوء فيه  
نخرج الوقت فعليه الوضوء وقد بابه ان المصيبة وأما ما قيل من الطلب الى مقادير محدودة فليس  
على ذلك حجة نيرة

### • (باب الحيض) •

(لم يأت في تقدير أقله وأكثره ما تقوم به الحجة وكذلك الطهر) لان ما ورد في تقدير أقل الحيض  
والطهر وأكثرهما فهو امام موقوف ولا تقوم به الحجة أو مرفوع ولا يصح فلا تعويل على ذلك  
ولار جوع اليه بل الاعتبار لذات العادة المتقررة هو العادة وغير المعتمدة تعمل بالقرائن  
المستفادة من الدم (فذاذات العادة المتقررة تعمل عليها) فقد صح في غير حديث اعتبار الشارع  
للعادة كحديث اذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فاذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي  
أخرج البخاري وغيره من حديث عائشة وأخرج مسلم وغيره من حديثها ونحو ذلك وأخرج  
أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أم سلمة انها استفتت النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم في امرأة تهراق الدم فتسال لتتظر قدر الايام التي كانت تحيض من  
وقدرهن من الشهر فتدع الصلاة وهو حديث صالح للاحتجاج به وكذلك حديث زينب  
بنت جحش ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في المستحاضة تجلس أيام اقراها يخرج  
النسائي والاحاديث في هذا المعنى كثيرة (وغيرها ترجع الى القرائن) المستفادة من الدم  
لحديث فاطمة بنت أبي حبيش انها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم ان كان دم الحيض فانه اسود يعرف فاذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة واذا كان الآخر  
فتوذني وصلي فانما هو عرق أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم وأخرج  
أيضا الدارقطني والبيهقي والحاكم أيضا بن زيادة فانما هو داء عرض أو ركضة من الشيطان  
أو عرق انقطاع (فدم الحيض يتميز عن غيره فتكون حائضا ان رأت دم الحيض) أخرج أبو  
داود والنسائي من حديث فاطمة بنت حبيش انه قال صلى الله تعالى عليه وسلم لم دم الحيض أسود  
يعرف صححه ابن حزم وأخرج النسائي من حديث عائشة مرفوعا نحوه وأخرج الطبراني



والدارقطني من حديث أبي امامة مرفوعا بالفظ دم الحيض لا يكون الا سود فذات هذه  
الاحاديث على انه لا يقال للصفرة والكدر دم حيض ولا يعتد بهما سواء كانت بين دمي حيض  
أو بعد دم الحيض وليس الحيض بين دمي الحيض مع تحلل الصفرة والكدر لاجلهم ما بل  
لكون ما توسط بين دمي الحيض حياء كما لو لم يخرج دم أصلا بين دمي الحيض ولا يعارض  
هذا ما أخرجه في الموطا وعلقه في البخاري ان النساء كن يهتبن الى عائشة بالدرجة فيها  
الصفرة والكدر من دم الحيض ليسألهن عن الصلاة فتقول لهن لا تنجأن حتى ترين القصة  
البيضاء فان هذا مع كونه رأيا منها ليس بمخالف لما تقدم لانهم لم يخبرهن بان الصفرة والكدر  
حيض انما أمرتهن بالانتظار الى حصول دليل يدل على انه قد انقضى الحيض وهو خروج  
القصة فتخرجت لم يخرج بعد هادم حيض ولم تأمرهن بالانتظار مادامت الصفرة والكدر  
وهذا واضح لا يخفى (ومستحاضة) وهي التي يستمر خروج الدم منها (اذا رأت غيره) تعمل  
على العادة المتقررة فتكون فيها حائضا تثبت لها فيه أحكام الحائض وفي غير أيام العادة  
تكون طاهرا لها حكم الطاهر (وهي كالطاهرة) كما أفادت ذلك الأحاديث الصحيحة الواردة  
من غير وجهه فاذا لم تكن لها عادة متقررة كما ابتدأه والمتبسة عليها عاداتها فانها ترجع الى  
القيمين فان دم الحيض أسود يعرف كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم فتكون اذا رأت  
دما كذلك حائضا واذا رأت دما ليس كذلك طاهرا وقد أطال الناس الكلام في هذا  
الباب في غير طائل وكثرت فيه التفريعات والتدقيقات والامراض من ذلك (وتغسل أثر  
الدم) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث عائشة الثابت في الصحيح فاعسلى  
عنه الدم وصلى وقد ورد ما يفيد معنى ذلك من غير وجهه (وتتوضأ لكل صلاة) وذلك  
هو الذي ورد من وجه معتبر واذ اجعت بين الصلاةين فأخرت الاولى الى آخر وقتها وقدمت  
الثانية في أول وقتها كان لهما أن تصليهما بوضوء واحد ولم يأت في شيء من الأحاديث الصحيحة  
ايجاب الغسل لكل صلاة ولا لكل صلاةين ولا في كل يوم بل الذي صح ايجاب الغسل عند  
انقضاء وقت حيضها المعتاد أو عند انقضاء ما يقوم مقام العادة من القيمين بالقرائن كافي  
حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما بالفظ فاذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فاذا أدبرت  
فاعسلى عنك الدم وصلى وامامنا في صحيح مسلم ان أم حبيبة كانت تغتسل لكل صلاة  
ولا حجة في ذلك لانها فعلته من جهة نفسها ولم يأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
بذلك بل قال لهما كني قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي فان ظاهر هذه العبارة  
انها اغتسل بعد الميكت قدر ما كانت تحبسها الحيضة وذلك هو الغسل الكائن عند ادبار  
الحيضة وليس فيه ما يدل على انها تغتسل لكل صلاة وقد ورد الغسل لكل صلاة من  
طريق لا تقوم بمثلها الحجة لاسيما مع معارضة المماثل في الصحيح ومع ما في ذلك من المشقة  
العظيمة على النساء المتأقنات العقول والاديان والشريعة سمحة سهلة وما جعل عليكم في  
الدين من حرج واتقوا الله ما استطعتم (والحائض لا تصلي ولا تصوم) لما ورد في ذلك من  
الدلة الصحيحة كحديث ليس اذا حاضت لم تصلي ولم تصم وهو في الصحيحين وغيرهما من



حديث أبي سعيد وهو يجمع عليه وكان هذا شأن الحائض في زمن النبوة وأيام الصحابة فمن بعدهم أنها تدع الصلاة والصوم أيام حيضتها وتقتضي الصوم لا الصلاة بعد طهرها ولم يخالف في ذلك غير الخوارج ولا ريب أن القضاء أن كان بدليل الأصل كما ذهب إليه البعض فلا وجوب للأصل ههنا ولا دليل عليه في حال الحيض وإن كان بدليل جديد غير دليل المقتضى فلم يتم في الصلاة وقام في الصيام قطا ح القياس وذهب الالتزام (و) أما كونها (لا توطأ حتى تغتسل بعد الطهر) فذلك نص الكتاب العزيز قال الله تعالى ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض والأحاديث في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصنعوا كل شيء إلا النكاح وهو في الصحيح وهو يجمع على تحريم ذلك ليس فيه خلاف وتحريم الصلاة والصوم على الحائض كما تقدم وكذلك توطؤها هو إلى غاية هي الغسل بعد الطهر كما صرح بذلك الأدلة (و) أما كونها (تقتضي الصيام) فحديث عائشة بلفظ فتؤمر بقضاء الصيام ولا تؤمر بقضاء الصلاة وهو في الصحيحين وغيرهما وقد نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما إجماع المسلمين على ذلك وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة ولا يقدح في إجماع الأمة بخلافه هؤلاء الذين هم كلاب النار

\*(فصل — والنفاس أكثر أربعين يوما)\* حديث أم سلمة قالت كانت النساء يجلسن على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربعين يوما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والحاكم وللحديث طرق يقوى بعضها بهضا وإلى ذلك ذهب الجمهور وقد قيل إن أكثرهن يوم ما وقيل سبعون يوما وقيل تسعون وقيل ثمانون والحق الأول وهذا القدر هو الأرجح ما قيل لأن ما عدا مخال عن الدليل (و) أما كونه (لا حذلقه) فلم يأت في ذلك دليل بل مادام الدم ياقيا كانت المرأة نفساء فان انقطع قبل الأربعين انقطع عنها حكم النفاس فان جاوزها الأربعين عاملت نفسها معاملة المستحاضة اذا جاوزت أيام العادة المتقررة (وهو) أي النفاس (كالحيض) في تحريم الوطء وترك الصلاة والصيام ولا خلاف في ذلك وكذلك لا تقتضي النفاس الصلاة وفي رواية لابي داود من حديث أم سلمة قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقضاء صلاة النفاس وقد تقدم إجماع على ذلك في الحائض وهو في النفاس إجماع كذلك ولعل الخوارج يخالفون ههنا كما خالفوا هنالك ولا يعتد بهم

### \*(كتاب الصلاة)\*

قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين والامر بطلق الصلاة انما يفيد الاتيان بها في زمان ومكان من دون تعيين لان مطلق الزمان والمكان من ضروريات الفعل وأما الوقت الخاص الذي شرع الله فيه الصلاة وكذلك كونها على هيئة مخصوصة مع شروط محصورة فهذا الدلالة لا دلالة عليه بمطابقة ولا تضمن ولا التزام ولم يدل على ذلك إلا السنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم قول لا وقع لا وليس في القرآن من ذلك إلا النادر القليل كقوله



تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم فانه في هذه الآية ذكر الوضوء وهو شرط من شروط الصلاة وقيد الامر به بالقيام اليها فكان ذلك مقيدا للوجوب الفعل ولا بد للشرطية من دليل أخص من ذلك وقد ورد في السنة ما يفيد الشرطية وكذلك ورد في القرآن ذكر بعض هيئات الصلاة كالسجود والركوع ولكن بدون ذكر صفة ولا عدد ولا كون ذلك في الموضع الذي بينته السنة المطهرة (اول وقت الظهر) نعين أول الاوقات وآخرها قد ثبت في الاحاديث الصحيحة من تعليم جبرئيل عليه السلام له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن تعليمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سأله وغير ذلك من أقواله وأفعاله (الزوال) أي زوال الشمس وبين ذلك باخضرار الجدار الى جهة الشرق يعرفه كل ذي عينين (وأخره مصير ظل الشيء مثله سوى في الزوال) فان قلت أخرج النسائي وأبو داود من حديث ابن مسعود كان قدر صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصيف ثلاثة أقدام الى خمسة أقدام وفي الشتاء خمسة أقدام الى سبعة أقدام قالت انهم حملوه على الأبراد كما قاله ابن العربي المالكى في القيس وتبعه الحافظ السيوطى وانه حديث قد قدح فيه فانه من رواية عبدة ابن حميد الطيبى الكوفى عن أبي مالك سعيد بن طارق عن كثير بن مدرك عن الأسود وفى عبدة وشيخه سعد بن خفاف في الميزان في ترجمة سعد وثقه أحمد وابن معين وقال اله قبلى لا يتابع على حديثه في القبول وقد ضعف عبدة الحلق حديث تقدمه في صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالأقدام في الشتاء والصيف والمحجب من الحافظ ابن حجر في التلخيص لم يتكلم على لفظ الحديث ولا سنده وذكر كلام ابن العربي وأبطله السيد محمد الامير في اليوافيت نعم أيام الشتاء يحسن التأنى بالطهر حتى يحصل ظن ان الشمس لو كانت في كبد السماء أن قد زالت لانه يدرك بالحس والمشاهدة اذا كانت من جهة الجنوب لان ظلهما يزاد في جهة الشرق زيادة كثيرة لكن لا الى الحد الذي يقدر بالأقدام وغايته ان يتطرق في امارات تحصل الظن بالزوال وأهل الاقدام ليس معهم الا الظن لا غير وايس أحد مخاطب اظن غيره بل بظن نفسه فتأمل (وهو أول وقت العصر) أي مصيرورة ظله مثله قال ابن القيم وانهم كانوا يصلون مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم يذهب أحدهم الى العوالي قدر أربعة أميال والشمس مرتفعة وقال أنس صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العصر فأتاه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله انا تريد ان تخرج جزورا وانا أحب ان تخرجها قال نعم فانطلق وانطلقا معه فوجدوا الجزور له فتخرجت ثم قطعت ثم طبع منها ثم أكلنا منها قبل أن تغيب الشمس ومحال ان يكون هذا بعد المثلين وفي صحيح مسلم عنه وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ولا معارض لهذه السنن في العمة ولا في الصراحة والبيان فردت بالجمل من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومثل أهل الكتاب قبلكم كمثل رجل استاجر اجيرا فقال من يعمل الى نصف النهار على قيراط قيراط الخ وبالله العجب أي دلالة في هذا على انه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثلين بنوع من أنواع الدلالة وانما يدل على أن من صلاة العصر الى غروب الشمس أقصر من نصف النهار الى وقت العصر وهذا لا ريب فيه انتهى (وأخره) أي آخر وقت العصر مصيرورة ظله مثليه قال الشافعى آخر



الوقت المختار للعصر أن يكون ظل كل شيء مثليه وقيل إلى أن تصفر الشمس وأخر وقت الضرورة مغيب الشمس كذا في المسوى وفي الحجة البالغة وكثير من الأحاديث يدل على أن آخر وقت العصر أن تغيب الشمس وهو الذي اطبق عليه الفقهاء ففعل المثليين بيان لا آخر الوقت المختار والذي يستحب فيه أو نقول لعل الشرع نظر أولاً إلى المقصود من اشتقاق العصر أن يكون الفصل بين كل صلاتين نحو ما من ربع النهار فجعل الأمد الآخر بلوغ الظل إلى المثليين ثم ظهر من حوائجهم وأشغالهم ما يوجب الحكم بزيادة الأمد وأيضاً معرفة ذلك الحد يحتاج إلى ضرب من التأمل وحفظ الشيء الأصلي ورصده وانما ينبغي أن يخاطب الناس في مثل ذلك بما هو محسوس ظاهر فنقث الله تعالى في روعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يجعل الأمد تغير قرص الشمس أو ضوءها والله تعالى اعلم (مادامت الشمس بيضاء نقية) فإذا اصفرت خرج وقت العصر لما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ابن عمر و قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور الشفق ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس أخرجه مسلم وأحمد والنسائي وأبو داود ولا يخالف ما وقع في هذا الحديث في آخر وقت العصر والعشاء ما ورد في بعض الأحاديث أن آخر وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه وأخر وقت العشاء ذهاب ثلث الليل فان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير منافية للأصل لأن وقت اصفرار الشمس هو متأخر عن المثليين اذ هي تبقى بيضاء نقية بعد المثليين وكذلك نصف الليل هو متضمن لزيادة غير منافية لما وقع في رواية بلغة ثلث الليل على أن الرواية المتضمنة للزيادة هي أصح من الأخرى (وأول وقت المغرب غروب الشمس) أي سقوط القرص وهو وقت الاختيار الذي يجوز أن يصلي فيه من غير كراهية والعامة فيه حديثان حديث جبرئيل عليه السلام فانه صلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يومين وحديث بريدة فذمه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجاب السائل عنها أي عن الاوقات بأن صلى يومين والمقسم منهما ما قاض على الميم وما اختلف يتبع فيه حديث بريدة لأنه مدني متأخر والأول مكي متقدم وانما يتبع الآخر فالآخر كذا في الحجة (وأخره ذهاب الشفق الأحمر) جميع كتب اللغة مصرحة بهذا وجميع أشعار العرب ومن بعدهم فمن زعم أن الشفق في لسان أهل اللغة أو لسان أهل الشرع يطلق على البياض فعليه الدليل ولادليل ولو فرض وجود ما يدل على ذلك فلا ينكر ندوره كما لا ينكر أن الشائع في لسان العرب وأهل الشرع إطلاقه على الحمرة والحل على الأعم الأغلب هو الواجب ولا يحتمل على النادر فليس ههنا ما يسوغ اختلاف المذاهب قال ابن القيم رحمه الله تعالى امتداد وقت المغرب إلى سقوط الشفق كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر وقد تقدم وفي صحيحه أيضاً عن أبي موسى أن سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المواقيت فذكر الحديث وفيه فامرهم فاقام المغرب حين وجبت الشمس فلما كان اليوم الثاني قال ثم أخر المغرب حتى كان عنده سقوط الشفق ثم قال الوقت ما بين هذين وهذا أخر عن حديث جبرئيل عليه السلام لأنه كان بمكة وهذا قول وذلك فعل



وهذا يدل على الجواز وذلك على الاستحباب وهذا في الصحيح وذلك في السنن وهذا يوافق قوة  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت كل صلاة ما لم يدخل وقت التي بعدها وانما خص منه  
الفجر بالاجماع فاعداها من الصلوات داخل في عمومها والقول انما يدل على الاستحباب فلا  
يعارض العام ولا الخاص (وهو) أي ذهاب الشفق وغروبه (أول العشاء) للاجماع على  
دخوله بالشفق والاجر هو المتبادر منه لان وقت الاستحباب الذي يستحب ان يصلي فيه هو  
أوائل الاوقات الا العشاء (وآخره نصف الليل) فالمستحب الاصل تأخيرها وهو قوله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم ان يؤخروا العشاء ولانه انفع في تصفية  
الباطن من الاشغال المنسية لذكر الله تعالى واقطع لمادة السمر بعد العشاء لكن التأخير  
ربما يقضى الى تقليل الجماعة وتغيير القوم وفيه قلب الموضوع فلهذا كان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم اذا كثرت الناس عجل واذا قلوا أخر كذا في الحجة فهذه علامات وكان المعلم  
لها جبرئيل عليه السلام ثم محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للامة (وأول وقت  
الفجر اذا انشق الفجر) أي ظهور الضوء المنتشر وبينه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اشق  
بيان فقال لهم انه يطلع معترض في الافق وانه ليس الذي يلوح بياضه كذنب السرطان وهذا  
شيء تدركه الابصار وقال تعالى حتى يتبين لكم الخطيط الايض من الخطيط الاسود من الفجر فجاء  
بلغظ الفعل لا فائدة انه لا يكتفى الا التبين الواضح أي يتبين لكم شيئاً فاشيا حتى يتضح فانه لا يتم  
تبينه وظهوره الا بعد كمال ظهوره فانه يطلع أولا بآشياء الضوء ثم ذنب السرطان وهو الفجر  
الكذاب ثم يتضح نور الصباح الذي ابداه بقدرته فالتقوا الاصبح ولذلك قال الشاعر

وأزرق الصبح يدوق قبل أيضه \* وأول الغيث قطر ثم ينسكب

قال ابن القيم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ بالسنتين آية الى المائة ثم  
ينصرف منها والنساء لا يعرفن من الغلس وان صلاته كانت في التغليس حتى توفاه الله تعالى  
وانه انما أسفر بها مرة واحدة وكان بين محوره وصلاته قدر خمسين آية فترددت بمجمل حديث  
رافع بن خديج أسفر واما الفجر فانه أعظم للاجر وهذا بعد ثبوته انما المراد به الاسفار بهادوما  
لا ابتداء فيدخل فيها مغلاسا ويخرج منها سفرا كما كان يفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم فقوله موافق لفعله لا مناقض له وكيف يظن به المواظبة على فعل ما لا اجر الا عظم  
في خلافه انتهى (وآخره طلوع الشمس) وما ينبغي أن يعلم أن الله عز وجل لم يكلف عباده  
في تعريف أوقات الصلوات بما يتق عليهم ويتيسر فالدين يسر والشرعية سهلة بل جعل  
صلى الله عليه وسلم للاوقات علامات حسية يعرفها كل أحد فقال في الفجر طلوع النور الذي  
هو من أوائل اجزاء النهار يعرفه كل أحد وقال في الظهر اذا حدثت الشمس اذا زالت الشمس  
وقال في العصر والشمس بيضاء نقية وقال في المغرب اذا أقبل الليل من ههنا وادبر النهار من  
ههنا وقال في العشاء من قدر وقت صلاته بانه كان يصلي وقت غروب الهلال ليلة ثلاث  
الشهر وورد التقدير بالشفق وورد التقدير بثلاث الليل وينصفه فهذه العلامات لا تلبس  
الا على أكمله والنظر في النجوم وان كنت لا تظن ثبوت ذلك هو النظر الذي يكون في الشمس  
والقمر والاطالة المقترنة بالنجوم والمراد انه يستدل على دخول وقت كذا يكون النجوم



في مكان كذا كما يكون مثل ذلك في الشمس والقمر لانه النظر المقضى الى الاشتغال بعلم النجوم المؤدى الى الوقوع في مضايق عن الشريعة بمعزل فان هذا علم نهي عنه الشارع وحذر عن اتيان صاحبه حتى جعل ذلك كفرا فكيف يجعل طريقا الى امر من امور الشريعة ومهم من مهماتهم ان ظن ان شيئا من علم الشريعة محتاج الى علم النجوم المصطلح عليه فهو اما جاهل لا يدري بالشريعة او مغايط قد مالت نفسه الى مانع نهي عنه الشارع وأراد ان يدفع عن نفسه القسالة فاعتل بأنه لم يتعلق بمعرفة ذلك الا لكونه قد تعلقت به معرفة اوقات الصلوات وكثيرا من نسوهم من المشتغلين بذلك يدلي بهذه الحجة الباطلة فيصدق منه ان لم يثبت قدمه في علم الشريعة المطهرة ومن أعظم المروجات لهذه البلية ما وقع من جماعة من المشتغلين بعلم الفقه من تعداد النجوم وتقسيم المنازل والاستسكان من ذلك بما لا طائل تحته الا تأنيس المنجمين فبالله وانا اليه راجعون وحاصل الكلام أن هذه تكاليف موجهة كانت الله تعالى بها عباده وعين أوقاتها تعيننا يعرفه العالم والجاهل والقروي والبدوي والحر والعبد والذكرو والانثى على حد سواء اشترك فيه كل هؤلاء لا يحتاج معه الى شيء آخر

أمع الصبح للنجوم تجل \* أم مع الشمس للظلام بقاء

قال صاحب سبل السلام التوقيت في الايام والشهور والسنوات بالحساب للمنازل القمرية بدعة باتفاق الامة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا أن يدعي ان ذلك كان في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وانما هو بدعة اهلها ظهرت في عصر المأمون حين أخرج كتب الفلاسفة وعرضها ومنعها المنطق والنجوم فانه علم أولئك الذين قال الله تعالى فيهم فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بجمعهم من العلم فاقول أحوال المقرين على حساب المنازل القمرية أنهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة واعدة عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فانهم في مكة المكرمة لا يعتمدون الا على ذلك ولهم فيه أنواع موافقات مثل الربع الحبيب ونحوه يدرسه ويقرؤه ويعتدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم علم لا ينفع وجهل لا يضر وهو من علم أهل الكتاب فان أعيادهم ونحوها تدور على حساب سيرة الشمس واعلمه دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد ان أنزل الله تعالى عليه اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت علىكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً كان أهل بيته وأصحابه رضي الله تعالى عنهم على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا ما جعل له المتأخرون هو الميزان ولا شيئا من هذه الامور التي صار ذلك التكليف الموقت عليها يدور انتهى (ومن قام عن صلواته أو سها عنها فوقتها حين يذكرها) أي وقت القضاء اذا ذكر وقدرات على ذلك الاحاديث الصحيحة كحديث أنس عن البخاري ومسلم وغيرهم او حديث أبي هريرة عن مسلم وغيره وقد ورد هذا المعنى من غير وجه وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول في كتابه العزيز اقم الصلاة لذكرى ذات وعلى هذا أهل العلم وقاسوا المقوت قصدا على النائم كذا في المسوي (ومن كان معذورا) لان الاوقات للصلوات تدعيها الشارع وحدد أوقاتها وأخرها بعلامات حسية وجعل ما بين الوقتين لكل صلاة هو الوقت لتلك



الصلاة وجعل الصلاة المفوعة في غير هذه الاوقات المعينة صلاة المنافق وصلاة الاشرار الذين  
يميتون الصلاة كقوله في حديث أنس الثابت في الصحيح قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان  
قام فنقـر رها أربعاً لا يذكر الله الا قليلاً وكقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يذر  
كيف انت اذا كان عليك امر ايميتون الصلاة أو يؤخرون الصلاة عن وقتها قلت  
فاتا امرني قال صل الصلاة لوقتها الحديث ونحو ذلك وهكذا أحاديث النهي عن الصلاة بعد  
العصر وبعد الفجر فكان ما ذكرناه دليلاً على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن  
الاوليات المضروبة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر هو خاص بالمعذورين  
مرض مرضاً شديداً لا يستطيع معه تأدية الصلاة ثم شق وامكنه ادراك ركعة وكالماتئض  
اذا طهرت وامكنها ادراك ركعة ونحو ذلك (وادرك من الصلاة ركعة فقد أدركها) اي  
الصلاة لما ورد في ذلك من الاحاديث الصحيحة كحديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم قال من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح  
ومن أدرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر وهو في الصحيحين  
وغیرهما ونحو ذلك حديث عائشة عند مسلم وغيره وقد ثبت من حديث أبي هريرة  
في الصحيحين وغيرهما ما يلفظ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهذا يشمل  
جميع الصلوات لا يخص شيئاً منها قلت هذا الحديث يحتمل وجوهاً أحدها من أدرك ركعة  
من الصلاة في الوقت فالجميع أداء والاقتضاء وهو الاصح عند الشافعية وقال أبو حنيفة  
بذلك في العصر خاصة وثانيها من أدرك من المعذورين من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة  
فقد وجبت عليه تلك الصلاة وهو مذهب أبي حنيفة وقول للشافعي وثالثها ان الجماعة  
تدرك بركة وهو وجه للشافعية وقال أبو حنيفة لو أدرك التشهد كان مدركالجماعة كذا  
في المسوي فمن صلى ركعة في الوقت والباقي خارج الوقت لا يكون عند الشافعي كن صلى  
الكل خارج الوقت وقال أبو حنيفة مثله في صلاة العصر خاصة وقد رد ابن القيم على من قال  
بكونها خلاف الاصول وردّه بالتشابه من تنبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلاة وقت  
طلوع الشمس اتم رد في اعلام الموقعين فليرجع اليه (والتوقيت واجب) لما ورد في ذلك  
من الاوامر الصحيحة بتأدية الصلاة لوقتها والنهي عن فعلها في غير وقتها المضروب لها (والجمع  
لعذر جائز) أي بين الصلاتين ان كان صوراً وهو فعل الاولى في آخر وقتها والاخرى في أول  
وقتها فليس يجمع في الحقيقة لان كل صلاة مفوعة في وقتها المضروب لها وانما هو جمع في  
الصورة ومنه جمعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المدينة المنورة من غير مطر ولا سفر كما في  
الصحيح من حديث ابن عباس وغيره فانه قد وقع التصريح في بعض الروايات بما يفيد ذلك  
بل فسره من رواه بما يفيد انه الجمع الصوري وقد أوضح الماتن ذلك في رسالة مستقلة فالمراد  
بالجمع الجائز لا العذر هو جمع المسافرين والمريض وفي المطر كما وردت بذلك الأدلة الصحيحة وقد  
اختلف في جواز الجمع بين الصلاتين اغبر هذه الاعذار ومع عدم العذر والحق عدم جواز ذلك  
كما حققه المجهد الرباني شيخنا العلامة محمد بن علي الشوكاني في الفتح الرباني وغيره من مؤلفاته



المباركة عليها ولها وفيها (والتيمم وناقص الصلاة) كمن به مرض يمنعه عن استيفاء بعض أركانها (أو الطهارة) كمن في بعض أعضائه وضوئه ما يمنعه من غسله بالماء (يصلون كغيرهم من غير تأخير) وجهه أنهم داخلون في الخطاب المشقة على تعيين الأوقات ويبان أولها وآخرها ولم يأت ما يدل على أنهم خارجون عنها وإن صلاتهم لا تجزئ إلا في آخر الوقت ولم يعول من أوجب التأخير على شيء تقوم به الحجة بل ليس بسدده إلا مجرد الرأي البحت كقوله سمعنا من صلاتهم بدلية ونحو ذلك وهذا لا يفي من الحق شيئا أقول لم يأت ما يدل على وجوب التأخير على من كان ناقص صلاة أو طهارة من كتاب ولا سنة بل التيمم مشروع عند عدم الماء إذا حضر وقت الصلاة وكذلك من كانت به علة لا يتكبر معها من استيفاء الطهارة أو الصلاة جازله أن يصلي إذا حضر وقت الصلاة كيف أمكن وذلك هو المطلوب منه والواجب عليه ولو كان التأخير واجبا على من كان كذلك لبيّن الشارع لاه من الأحكام التي تم بها البلوى ولا فرق بين من كان راجبا للزوال العلة في آخر الوقت ومن كان آيسا من زوالها في الوقت ومن زعم أنه يجب تأخير صلاة من الصلوات على فرد من أفراد العباد لم يقبل منه ذلك إلا بدليل وأما ما يقال من أن الصلاة الناقصة أو الطهارة الناقصة بدل عن الصلاة الكاملة أو الطهارة الكاملة فكلام لا يتفق في موطن الخلاف ولا تقوم بحلها الحجة على أحد على أن البدلية غير مسلمة وعلى فرض تسليمها فلا نسلم أن البدل لا يجزئ إلا عند تعذر المبدل إلى آخر الوقت فانهم يجعلون الظاهر أصلا والجمعة بدلا والجمعة مجزئة في أول وقت الظهر بل لا يجزئ في ذلك الوقت غيرهما لم يكن معذورا ثم لو سلمنا أن البدل لا يجزئ إلا عند تعذر المبدل فوق التعذر هو وقت الصلاة مثلا فإذا دخل أول جزء من أجزاء الوقت والمبدل متعذر كان البدل في ذلك الوقت مجزئا ومن زعم غير هذا جاءنا بحجة (و) أما كون (أوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر حتى تغرب) فلما ثبت في الصحيح عن جماعة من الصحابة من فوعا من النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس وعند الزوال وورد في روايات أخر النهي عن الصلاة في الثلاثة الأوقات وقت الطلوع ووقت الزوال ووقت الغروب قال في الحجة الصلاة خسر موضوع فمن استطاع أن يستكثر منها فليفعل غير أنه نهي عن خمسة أوقات ثلاثة منها أوكد منها عن الباقيين وهي الساعات الثلاث إذا طلعت الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل وحين تضيف للغروب حتى تغرب لأنها أوقات صلاة الجوس وأما الآخران فقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلاة بعد الصبح حتى تبرز الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب ولذلك صلى فيها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تارة وروى استثناء نصف النهار يوم الجمعة واستنبط جوازها في الأوقات الثلاث في المسجد الحرام من حديث يابن عبيد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنعن أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار وعلى هذا فالمر في ذلك أنهم ما وقت ظهور شعائر الدين ومكانه فعارضوا المانع من الصلاة انتهى وأقول الأحاديث في النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر قد صحت بل لا ريب وهي عومات قابلة للتخصيص بما هو أخص منها مطلقا لا بما هو أعم منها من وجه وأخص منها من وجه



وجه كاحاديث الامر بصلاة تحية المسجد فانه من باب تعارض العمومين والواجب المصير الى الترجيح فان أمكن ترجيح أحدهما على الآخر وجب العمل به وان لم يمكن وجب المصير الى الترجيح بامور خارجة فان تعذر من جميع الوجوه فالتخيير أو الاطراح في مادة اذا تقرر هذا فمأثور عنه أحاديث النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين لا يصح للمعارضه أما حديث الرجلين الذين أمرهما صلى الله عليه وسلم بالاعادة فقد اختلفت الرواية ففي بعض الروايات انه قال هذه فريضة وتلك نافلة وفي بعضها عكس ذلك وعلى الرواية الاولى لامعارضه وعلى الثانية غاية ما هنالك ان ذلك يكون مخصوصا لاحاديث النهي بمثل حال الرجلين وهو من دخل مسجد جماعة يصلون فيه فريضة في أحد الوقتين فانه يتنفل معهم وحديث انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد العصر قدسيتين في روايات الحديث الثابتة في الامهات أنه وفد عليه وفد عبد القيس فشغلوه عن ركعتي الظهر فصلاهما بعد العصر وكان هديبه صلى الله عليه وسلم انه اذا فعل شيئا دأوم عليه حتى سألته بعض نسائه وقالت هل نقضيها اذا فاتتنا فقال لا وقد ذكر من روى ذلك وما عليه شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى وأما حديث لا تمنعوا طائفتاهم مع كونه غير صلاة وان كان مشبهًا بفليس المشبه كاشبهه به هو أيضا عام مخصوص باحاديث النهي أو خاص بنوع من أنواع الصلاة وهو الطواف فليعلم

### \*(باب الاذان)\*

اقول هذه العبادة من أعظم شعائر الاسلام واشهر معالم الدين فانها وقعت المواظبة عليها منذ شرعها الله سبحانه وتعالى الى ان مات رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليل ونهار وحضر وسفر ولم يسمع بانه وقع الاختلال بها أو الترخيص في تركها (يشمرع) وقد اختلف في وجوبه والظاهر الوجوب لامر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك في غير حديث والحاصل انه ما ينبغي في مثل هذه العبادة العظيمة أن يترد متردد في وجوبها فانها أشهر من نار على علم وادلتها هي الشمس المنيرة (لاهل كل بلد أن يتخذوا مؤذنا) وأما كون المؤذن مكلفا ذكرنا فهذا هو الظاهر لان الاذان عبادة شرعية لا تجزئ الا من مكلف بها ولم يسمع في أيام النبوة ولا في الصحابة من بعدهم من التابعين وتابعيهم انه وقع التأذين المشرع الذي هو اعلام بدخول الوقت ودعاء الى الصلاة من امرأة قط وأما اذان المرأة لنفسها أول من يحضر عندها من النساء مع عدم رفع الصوت رفعا بالغافلا مانع من ذلك بل الظاهر ان النساء ممن يدخل في الخطاب بالاذان ولم يأت ما تقوم به الحجة لافي كون المؤذن طاهرا من الحدث الا كبر ولا من الحدث الأصغر لان ما هو مرفوع في ذلك لم يصح وما هو موقوف على صحابي أو تابعي لا تقوم به الحجة وان كان الظاهر للمؤذن من الحديث هو الاولى والاحسن فقد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم أن يراد السلام وهو محدث حدثنا أصغر حتى توضحا كما في رواية وتيمم كما في أخرى والاذان أولى بذات من مجرد السلام قال الماتن في حاشية الشفا وظاهر الاحاديث أنه لا يصح اذان غير المتوضئ وقد ورد حديث يدل على اشتراط كون المؤذن متوضئا أخرجه الترمذي بلفظ لا يؤذن الا متوضئ وقد أعمل بالانقطاع والارسال وبشهادة حديث اني كرهت أن أذكر الله الاعلى طه - ر أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان (ينادي بالفاط الاذان المشروعة)



لاعلامهم بواقيت الصلاة وللنفس بشعائر الاسلام فقد كان الغزاة في أيام النبوة وما بعدهما اذا جهلوا حال أهل قرية تتركوا حريمهم حتى يحضر وقت الصلاة فان سمعوا أذاناً كفوا عنهم وان لم يسمعوا قاتلوهم مقاتلة المشركين وأما غير أهل البلاد كالمسافر والمقيم بفلاة من الارض فيؤذن لنفسه ويقيم فان كانوا جماعة أذن لهم أحدهم وأقام وألفاظ الاذان قد ثبتت في أحاديث كثيرة وفي بعضها اختلاف بزيادة ونقص وقد تقرر أن العمل على الزيادة التي لا تنافي المزيد فثبتت من وجه صحيح مما فيه زيادة تعين قبوله كترجيع الاذان وترجيع الشهادتين ولا تطرح الزيادة اذا كانت أدلة الاصل أقوى منها لانه لا تعارض حتى يصار الى الترجيح كما وقع لكثير من أهل العلم في هذا الباب وغيره من الابواب بل الجمع ممكن بضم الزيادة الى الاصل وهو مقدم على الترجيح وقد وقع الاجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية كما تقرر في الاصول وأدلة افراد الاقامة أقوى من أدلة تشفيها ولو لم تكن التشفيع مشتملة على زيادة خارجة من مخرج صالح للاعتبار فكان العمل على أدلة التشفيع متعيناً (عند دخول وقت الصلاة) الا الاذان للفجر قبل دخول وقتها - ما لم يأت في الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال ان بلا لا يؤذن بإبل فسكوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم وفي صحيح مسلم عن مرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغرنكم نداء بلال ولا هذا البياض حتى ينفجر الفجر وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود ولفظه لا يمنع أحدكم أذان بلال من صعوده فانه يؤذن أو ينادي ارجع قائمكم وفيه نائمكم قال مالك لم يزل الصبح ينادي لها قبل الفجر فردت هذه السنة لخالفها الاصول والقياس على سائر الصلوات وبحديث حماد بن سلمة عن أيوب بن نافع عن ابن عمر ان بلا لا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يرجع فينادي الا ان العبد نام الا ان العبد نام فرجع فينادي الا ان العبد نام ولا ترد السنة الصحيحة بمثل ذلك فانها أصل بنفسها وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات لو لم يكن فيه الامتصادمة للسنة لكن في رده فكيف والفرق قد أشار اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو ما في النداء قبل الوقت من المصلحة والحكمة التي لا تكون في غير الفجر واذا اختص وقتها بما لا يكون في سائر الصلوات امتنع الالتحاق وأما حديث حماد عن أيوب فحديث معلول عند أئمة الحديث لا تقوم به حجة كذا في اعلام الموقعين وقد أطال ابن القيم في تعليل هذا الحديث والجواب عنه وعن غيره فليرجع اليه (ويشرع للسامع أن يتابع المؤذن) لما قد ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وفي الباب عن جماعة من الصحابة بنحو هذا وورد مفصلاً مبيهاً من حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قال المؤذن الله أكبر لله أكبر فقال أحدكم الله أكبر لله أكبر ثم قال أشهد أن لا اله الا الله قال أشهد أن لا اله الا الله ثم قال أشهد ان محمداً رسول الله قال أشهد ان محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر قال الله أكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة أخرجه مسلم وغيره وأخرج نحوه البخاري وقد اختار به بعض



اعلموا الجمع عند الخيلتين بين المتابعة للمؤذن والحوقة وهو جمع حسن وان لم يكن متعينا  
(ثم تشرع الإقامة على الصفة الواردة) أقول قد ثبت تشييع الأذان وإيتار الإقامة في  
الصحيحين وغيرهما وروى من وجه صحيح تشييع جميع ألفاظ الإقامة وورد في الإقامة من وجه  
صحيح ما يدل على إيتارها إلا التكبير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة فان ذلك يكون مني  
منفي وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن السكك سنة وأنها فعلها المؤذن والمقيم فقد فعل ما هو  
حق وسنة قال المسائني في شرح المنتقى بعد ما ذكر اختلاف الناس في ذلك وأطال في بيانه إذا  
عرفت هذا تبين لك أن أحاديث تنفية الإقامة صالحة للاحتجاج بها وأحاديث أفراد الإقامة  
وان كانت أصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين سكن أحاديث التثنية مشتملة على  
الزيادة فالمصير إليهم لا يزم لاسيما مع تأخر تاريخ بعضها انتهى ثم اعلم أن هذا الشعر لا يختص  
بصلاة الجماعة بل كل مصلي عليه أن يؤذن ويقيم سكن من كان في جماعة كقيام أذان المؤذن  
لها وإقامته ثم الظاهر أن النساء كالرجال لأنهن شقائقهم والأمر لهن ولم يرد ما ينتهض  
للعجة في عدم الوجوب عليهن فان الوارد في ذلك في أساسه ممتروكون لا يحل الاحتجاج بهم فان  
ورد دليل يصلح لأخراجهن فذلك والافهن كالرجال

### • (باب ويحب على المصلي تطهير ثوبه) •

انص القرآن وثيابك فطهر ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سأله هل يصلي في الثوب  
الذي يأتي فيه أهله فقال نعم الآن يرى فيه شيئا فيغسله أخرجه أحمد وابن ماجه ورجال اسناده  
ثقات ومثله عن معاوية قال قلت لام حبيبة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب  
الذي يجامع فيه قالت نعم اذالم يكن فيه أذى أخرجه أحمد وأبو داود والقساق وابن ماجه  
باسناده رجاله ثقات ومنها حديث خاتمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النعل أخرجه أحمد وأبو  
داود والحاكم وابن خزيمة وابن حبان وله طرق عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضها ومنها  
الأدلة المتقدمة في تعيين النجاسات (وبدنه) لأنه أولى من تطهير الثوب ولما ورد من وجوب  
تطهيره (وكانه من النجاسة) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وثب الذنوب على  
بول الأعرابي ونحو ذلك وقد ذهب الجمهور إلى وجوب تطهير الثلاثة للصلاة وذهب جمع إلى أن  
ذلك شرط لصحة الصلاة وذهب آخرون إلى أنه سنة والحق الوجوب فنصلي ملا بسا النجاسة  
عامدافقد أخل بواجب وصلاته صحيحة والشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط كما قرره  
أهل الأصول لا يصلح للدلالة على ما كان يقيد ذلك مثل نفي القبول أو نفي الصلاة لمن صلى  
في مكان متنجس أو انتهى عن الصلاة في المكان المتنجس لدلالة النهي على الفساد وأما مجرد  
الامر فلا يصلح لإثبات الشرط اللهم الأعلى قول من قال ان الأمر بالشئ نهى عن ضده  
فليكن هذا منك على ذكر فأنك ان تقطعت لرأيت المحجب في كتب الفقه فانهم كثيرا ما يجعلون  
الشئ شرطا ولا يستفاد من دليله غير الوجوب وكثيرا ما يجعلون الشئ واجبا ودليله يدل على  
الشرطية والسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الأصولية والذهول عنها والحاصل  
ان ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو تأثير بطلان المشروط وما دل على الوجوب



لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب ان تاركه يدم وأما انه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك  
الواجب جزم من أجزاءه أو عارض من عوارضه فلا ينحكم على الشيء بالوجوب وجعل عدمه  
موجباً للبطلان أو حكم على الشيء بالشرطية ولم يجعل عدمه موجباً للبطلان فقد غفل عن  
هذين المفهومين وفي المقام أدلة مختلفة ومقالات طويلة ليس هذا محل بسطها (وستر عورته)  
أقوله تعالى يا بني آلم خذوا زينتكم عند كل مسجد قلت الزينة ما وراى عورتك ولو عباءة قاله  
بجاهد والمسجد الصلاة وما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الأمر بسترها في كل  
الأحوال كما في حديث شبيب بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأقي منها  
وما تدر قال احفظ عورتك الأمن زوجتك أو ما لمكت يمينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في  
بعض قال ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها قلت فإذا كان أحدنا خالياً قال الله تبارك  
وتعالى أحق أن يستحيأمنه أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وعلقه البخاري  
وحسنه الترمذي وصححه الحاكم ومن ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعلي  
لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذى ولا ميت أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبخاري  
استاده مقال ولكنهم يعضده حديث محمد بن جحش قال مر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم على معمر ونخذه مكشوفتان فقال يا معمر غط فخذيك فان الفخذين عورة أخرجه أحمد  
والبخاري في صححه تعليقا وأخرجه أيضاً تاريخه والحاكم في المستدرک وروى الترمذي  
وأحمد من حديث ابن عباس مرفوعاً الفخذ عورة وأخرج نحوه مالك في الموطأ وأحمد وأبو داود  
والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وعلقه البخاري وقد عارض أحاديث الفخذ عورة  
أحاديث أخر وليس فيها إلا انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كشف عن فخذيه يوم خيبر وفي  
بيته ولا يصلح ذلك لمعارضته ما تقدم وورد في الركبة ما يفيد انها تستر وما يخالف ذلك وأما المرأة  
فورد حديث لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن  
ماجه وابن نزيمة والحاكم ومن ذلك موقوفاً ومرفوعاً من حديث عائشة ومن  
حديث أبي قتادة ومما يفيد وجوب ستر العورة أحاديث النسي عن الصلاة في الثوب الواحد  
ليس على عاتق المصلي منه شيء وفي بعضها فليخالف بين طرفيه وفي بعضها وان كان ضيقاً فاتزر  
به وكها في الصحيح ولكن ليس فيها ما يستفاد منه الشرطية التي صرح بها جماعة من المصنفين  
وحديث البخاري اذا انتفض للاستدلال به على الشرطية فهو خاص بالمرأة وقد عرفت ما سلف  
ان الذي يستلزم عدمه عدم الصلاة أي بطلانها هو شرط أو الركن لا الواجب فمن زعم ان  
من ظهر شيء من عورته في الصلاة أو صلى بثياب متجسدة كانت صلاته باطلة فهو مطالب  
بالدليل ولا يتقعه مجرد الاوامر بالستر والتطهير فان غاية ما يستفاد منها الوجوب (ولا يشتمل  
الصمام) حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يشتمل  
الصمام وهو في الصميم وفي لفظ فيه ما وأن يشتمل في إزاره اذا ما صلى الا أن يخالف بطرفيه  
على عاتقه وأخرج نحوه الجماعة من حديث أبي سعيد واشتمال الصمام هو أن يجمل جسده  
بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يبق ما يخرج منه يده (ولا يستدل) حديث النسي عن الاستدلال في  
الصلاة وهو عند أحمد وأبي داود والترمذي والحاكم في المستدرک وفي الباب عن



بجماعة من الصحابة والسيدل هو اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه بل يلتحف به ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك (ولا يسبل) لما ورد من الأحاديث الصحيحة من النهي عن إرسال الأزار والمرايا بالأسبال أن يرنخي أزاره حتى يجاوز الكعبين (ولا يكفت) لأنه قد ورد النهي عن أن يكفت الرجل ثوبه أو شعره أما كفت الثوب فكمن يأخذ طرف ثوبه فيغرز في حوزته أو تحو ذلك وأما كفت الشعر فتحوان يأخذ منه خصلة مسترسلة فيكفها في شعر رأسه أو يربطها بخيط اليه أو تحو ذلك (ولا يصلي في ثوب حرير) والأحاديث في ذلك كثيرة وكما يدل على المنع من لبس ثوب الحرير الخالص وأما المشوب فالما ذهب في ذلك معروفة فبعض الأحاديث يدل على أنه انما يحرم الخالص لا المشوب كحديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود قال انما نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من القز قال ابن عباس أما السدي والعلم فلا تروى به بأسا وبعضها يدل على المنع كما ورد في حلة السيرة فإنه غضب لما رأى عليا قد لبسها وقال اني لم أبعث بها اليك لتلبسها انما بعثت بها اليك لتشققها خرا بين النساء وهو في الصحيح والسيرة قد قيل انها الخلوة بالحرير لا الحرير الخالص وقيل انها الحرير الخالص المخطط وقيل غير ذلك ولكنه قد ورد في طريق من طرق هذا الحديث ما يفيد انها غير خالصة فاخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورقي هذا الحديث بلفظ قال علي اهدي الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حلة مسيرة اما سداها واما تحتها فذكر الحديث (ولا ثوب شهرة) لحديث من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي بإسناد درجته ثقات من حديث ابن عمر وهذا الوجه يدل على ان لبسه محرم في كل وقت فوق الصلاة أولى بذلك وأما الثوب المصبوغ بالصفرة والحمر فالادلة في ذلك متعارضة فلهذا لم تذكره وقد أفرد الماتن برسالة مستقلة (ولا مغصوب) لكونه ملك الغير وهو حرام بالاجماع (وعليه استقبال عين الكعبة ان كان مشاهدا لها أو في حكم المشاهد) وجوابه بالانه قد تمكن من اليقين فلا يعدل عنه الى الظن والأحاديث المتواترة مصرحة بوجوب الاستقبال بل هو نص القرآن الكريم قول وجهك شطر المسجد الحرام وعلى ذلك أجمع المسالون وهو قطعي من قطعيات الشريعة (وغير المشاهد) ومن في حكمه (يستقبل الجهة بعد التحري) لان ذلك هو الذي يمكنه ويدخل تحت استطاعته ولم يكلفه الله تعالى ما لا يطيق كما صرح بذلك في كتابه العزيز وقد جعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين المشرق والمغرب قبلة كما في حديث أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه ومثله ذلك ورد عن الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم وقد استقبل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجهة بعد خروجه من مكة المكرمة وشرع للناس ذلك أقول استقبال القبلة هو من ضروريات الدين فمن امكنه استقبال القبلة فحقه فذلك الواجب عليه مثل القاطن حواها المشاهدا لها من دون قطع مسافة ولا تجزئ مشقة ومن لم يكن كذلك فقرضه استقبال الجهة وليس المراد من تلك الجهة الكعبة على الخصوص بل المراد ما أرشد اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كون بين المشرق والمغرب قبلة فمن كان في جهات اليمن وعرف جهة المشرق وجهة المغرب توجه بين الجهتين فان تلك الجهة



هي القبلة وكذلك من كان بجهة الشام يتوجه بين الجهتين من دون انعساب للنفس في تقدير الجهات فان ذلك مما يرد به الشرع ولا كلف به العباد والمحارب المنصوبة في المساجد والمشاهد المعمورة في بلاد المسلمين الذين لهم عناية بامر الدين مغنية عن التكلف وكذلك اخبار العدول المرضيين كافية فان من قال هذه جهة القبلة أو عمر محرراً يأوي اليه الناس لاشك انه قد بلغ من التحري ما يبلغه من أراد تأدية صلاة أو صلوات في مكان من الامكنة لان معرفة الجهة التي عرفناك بها من السير ما تراد معرفته لكون الجهات الاربع معلومة لكل عاقل وقد يعرض اللبس في بعض المواطن على بعض الافراد اما لعدم ظهور ما يمتد به في ظلمة الليل أو حيلولة جبال عالية في أرض عالية لا يعرفها مع تلوّن طرقها التي قد سلكها فهذا فرضه أن يعين النظر في تعريف الجهة فإذا اعوزه الامر توجه حيث شاء هذا في القرائض وأما التوافل فقد خفف الشارع فيها وسوغ تأديتها على ظهر الراحلة إلى جهة القبلة وغير جهة تابل وسوغ تأدية الفريضة في الأرض الندية على ظهر الراحلة كما تجد ذلك في المنتقى وشرحه فهذا خلاصة ما تعبدنا الله به في أمر القبلة وهو يغنيك عن التفرعات الطويلة والتهويلات المهمة في كتب الفقه

\*(باب كيفية الصلاة)\*

وهي على ما تواتر عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتوارثه الامة أن يتطهر ويستعورته ويقوم ويستقبل القبلة بوجهه ويتوجه إلى الله تعالى بقلبه ويخلص له العمل ويقول الله أكبر بلسانه ويقرأ فاتحة الكتاب ويضم معها الا في ثالثة الفرض ورابعته سورة من القرآن ثم يركع ويصفي بحيث يقتدر على ان يسمع ركبته برؤس أصابعه حتى يطمئن راعها ثم يرفع رأسه حتى يطمئن قائماً ثم يسجد على الارباب السبعة اليدين والرجلين والركبتين والوجه ثم يرفع رأسه حتى يستوي جالساً ثم يسجد ثانياً كذلك فهذه ركعة ثم يقعد على رأس كل ركعتين ويتشهد فان كان آخر صلاته صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودعا أحب الدعاء اليه وسلم على من يليه من الملائكة والمسلمين فهذه صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم ينبت أنه ترك شيئاً من ذلك قط عدا من غير عذر في فريضة وصلاة الجماعة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين وهي التي توارثوا انها مسمى الصلاة وهي من ضرورات الملة ثم اختلف الفقهاء في أحرف منها هل هي أركان الصلاة لا يعتد بها بدونها أو واجباتها التي تنقص بتركها أو أبعاض يلام على تركها وتجبر بسجدة السهو كذا في الحجة البالغة (لا تكون شرعية الا بالنية) لقوله تعالى وما أمر إلا بالعبادة والله مخلص له الدين وروى مالك بإسناده في غير رواية يحيى بن يحيى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنيات قلت وعلى وجوب النية في ابتداء الصلاة أهل العلم وعندى ان المقدر في حديث انما الاعمال بالنية ان كان الحصول أو الوجود أو الثبوت أو الصحة أو ما يلاقي هذه الامور في المعنى الذي لا تكون تلك الصلاة شرعية الا بالنية في مثل الصلاة شرط من شروطها لانه قد استلزم عدمها عدم الصلاة وهذه خاصة الشروط وان كان المقدور الكمال أو ما يلاقيه في المعنى الذي تكون الصلاة شرعية بدونه فليست النية بواجبة فضلاً عن أن تكون







الاخذ بركلت لا تقوم الحجة بمثل ذلك ولا يثبت به التكليف العام والتشهاد الاخير وان لم يثبت ذكره في حديث المسي فقد وردت به الاوامر وصرح الصحابة باقتراضه وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء ايضا احسنا فالتراجع (والاستراحة) لكونه لم يأت دليل يفيد وجوبها وذكره في حديث المسي وهم كما صرح بذلك البخاري (ولا يجب من اذكارها) أي الصلاة (الا التكبير) لقوله تعالى وربك فكبر ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث المسي اذا فتحت الصلاة فكبر ولما ورد من ان تحريم الصلاة التكبير أقول تعيين التكبير لدخول في الصلاة محكم صريح لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء موضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر وبما تقدم من النصوص وهي نصوص في غاية الصحة فردت بالمتشابه من قوله تعالى وذكرا اسم ربه صلى قال في الحجة فاذا كبر يرفع يديه الى أذنيه ومنكبسيه وكل ذلك سنة اه أقول ان الأدلة على هذه السنة قد تواترت تواترا لا ينكره من له أدنى المام بعلم الأدلة واختصت باجماع العشرة المبشرة بالجنة على روايتهم ومعهم من الصحابة جماهير ونقل جماعة من الحفاظ انه لم يقع الخلاف في ذلك بين الصحابة بل اتفقوا عليه والحاصل انه قد نقل اليها هذه السنة الذين نقلوا اليها اعداد كعبات الصلاة فاذا لم يثبت بمثل ما ورد فيها مشروعية فليس في الدنيا مشروع لان كثيرا مما وقع الاطباق على مشروعيتها وصار من قطعيات المرويات لم يبلغ الى ما بلغ اليه نقل الرفع وايس في المقام ما يصلح لمعارضة هذه السنة لامن قوله صلى الله عليه وسلم ولا من فعله ولا من أصحابه من أقوالهم ولا من أفعالهم وقد درج عليها خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وأما حديث البراء قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه ثم لم يعد فهو قد تضمن اثبات الرفع عند الافتتاح ولفظ ثم لم يعد قد اتفق الحفاظ على انه مدرج من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه عنه بدونه جماعة من الأئمة منهم شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم ومع هذا فالحديث من أصله قد اطبق الأئمة على تضعيفه وكأثبت الرفع عند الافتتاح ثبت عند الركون وعند الاعتدال منه باحاديث تقارب أحاديث الرفع عند الافتتاح وكذلك ثبت الرفع عند القيام من التشهد الاوسط باحاديث صحيحة كما سيأتي بيانه (والفاتحة في كل ركعة) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث المسي ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي لفظ من حديث المسي لا يداود ثم اقرأ بأبام القرآن وكذلك في لفظ منه لا جد وابن حبان بزيادة ثم اصنع ذلك في كل ركعة بعد قوله ثم اقرأ بأبام القرآن فكان ذلك بيانا لما تيسر وورد ما يفيد وجوب الفاتحة في غير حديث المسي كاحاديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وهي صحيحة ويدل على وجوبها في كل ركعة ما وقع في حديث المسي فانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وصف له ما يفعل في كل ركعة وقد أمره بقراءة الفاتحة فكانت من جملة ما يجب في كل ركعة كما انه يجب فعل ما اقترن بها في كل ركعة بل ورد ما يفيد ذلك من لفظه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فانه قال للمسي ثم افعل ذلك في الصلاة كلها وهو في الصحيح من حديث ابى هريرة قال ذلك بعد ان وصف له ما يفعل في الركعة الواحدة لاني جملة الصلاة فكان ذلك قرينة على ان المراد بالصلاة كل ركعة مماثل لتلك الركعة



من الصلاة قال في الحجة وما ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بافظ الركنية كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وقوله لا يجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود وما سوى الشارع الصلاة به فانه تنبيه بليغ على كونه ركناً في الصلاة انتهى (ولو كان مؤتمراً) فوجوب الفاتحة في كل ركعة على المؤتمراً ورد من الأدلة الدالة على ان المؤتمراً يقرأها خلف الإمام كحديث لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب ونحوه ولدخول المؤتمراً تحت هذه الأدلة المقترضة لوجوب الفاتحة في كل ركعة على كل مصل قال في الحجة البالغة وان كان مأموماً وجب عليه الانصات والاستماع فان جهراً الإمام لم يقرأ الا عند الاسكانة وان خافت فله الخيرة فان قرأ فليقرأ الفاتحة قراءة لا يشوش على الإمام وهذا أولى الأقوال عندى وبه يجمع بين أحاديث الباب انتهى وفي تنوير العينين دلائل الجانين فيه قوية ~~لا~~ يمكن يظهر بعد التأمل في الدلائل ان القراءة أولى من تركها فقد عولنا فيه على قول محمد كما نقل عنه صاحب الهداية وتركا الكلام وقال ابن القيم في الاعلام ردت النصوص المحكمة الصريحة الصحيحة في تعيين قراءة الفاتحة فرضاً بالمتشابهة من قوله تعالى فاقروا ما تيسر منه وليس ذلك في الصلاة وانما يدل على قيام الليل وبقوله للاعرابي ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وهذا يحتمل ان يكون قبل تعيين الفاتحة للصلاة وان يكون الاعرابي لا يحسنها وان يكون لم يسي في قراتها فامرء ان يقرأ معها ما تيسر من القرآن وان يكون أمره بالاكتفاء بما تيسر عنها فهو متشابه يحتمل هذه الوجوه فلا يترك الصريح انتهى وقال في ازالة الخلاف عن خلافة الخلفاء روى البيهقي عن يزيد بن شريك انه سأل عمر عن القراءة خلف الإمام فقال اقرأ بفاتحة الكتاب فقلت وان كنت أنت قال وان كنت أنا قلت وان جهرت قال وان جهرت قلت روى أهل الكوفة عن أصحاب عمر الكوفيين ان المأموم لا يقرأ شيئاً والجمع ان القبيح في الاصل ان ينزع الإمام في القرآن وقراءة المأموم قد تنقض الى ذلك ثم ان اشتغال المأموم بمناجاة ربه مطلوب فتعارضت مصلحة ومفسدة فمن استطاع ان يأتي بالمصلحة بحيث لا يتخذ شيئاً مفسدة فليفعل ومن خاف المفسدة تركه والله تعالى أعلم انتهى أقول الاوجه هو الايمان بفاتحة الكتاب خلف الإمام كما تشهد له أدلة السنة الصريحة من دون تعارض والامر بالانصات في قوله تعالى أنصتوا امام يتناول فاتحة الكتاب وغيرها وكذلك حديث واذا قرأ فأنصتوا وان كان فيه مقال لا يفتن منه للاستدلال وعلى فرض انتهاضه فغاية ما فيه انه اقتضى ان الانصات حال قراءة الإمام يجب على المؤتمراً ولا يقرأ بفاتحة الكتاب ولا غيرها وأما حديث خلطتم على فلا يشك عارف ان خلط المؤتمراً على امامه انما يكون اذا قرأ المؤتمراً جهراً أو أما اذا قرأ سرّاً فلا خلط وكذلك المنازعة لا تكون الا اذا سمع الإمام قراءة المؤتمراً وأما حديث جابر في هذا الباب فهو من قوله ولم يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم كما في الترمذي والموطأ وغيرهما وقول الصحابي لا تقوم به حجة فلم يبق ههنا ما يدل على منع قراءة المؤتمراً خلف الإمام حال قرأته الا آية الكريمة وحديث اذا قرأ فأنصتوا وهما عامان كما عرفت يتناولان فاتحة الكتاب وغيرها والعام معرض للتخصيص والتخصيص ههنا موجود وهو حديث عبادة بن الصامت وهو حديث صحيح وبناء العام على الخاص واجب باتفاق أهل الاصول فلا معذرة عن قراءة فاتحة الكتاب حال قراءة الإمام



ولاسيما وقد دل الدليل على وجوبها على كل مصل في كل ركعة من ركعات صلاته (والشاهد  
 الأخير) واجب لو ورد الأمر به في الأحاديث الصحيحة والفاظه معروفة وقد ورد بالقائض من  
 طريق جماعة من الصحابة وفي كل تشهد الفاضل يخالف التشهد الآخر والحق الذي لا محيص  
 عنه أنه يجزئ للمصلي أن يتشهد بكل واحد من تلك التشهدات الخارجة من مخرج صحيح  
 وأصحها التشهد الذي علمه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن مسعود وهو ثابت في  
 الصحيحين وغيرهما من حديثه بإفظ التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها  
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أنه قد أن لا اله الا الله وأشهد  
 أن محمدا عبده ورسوله وفي بعض ألقاظه اذا قعد أحدكم فليقل قال في الحجة البالغة وجاء في  
 التشهد صيغ أحدها تشهد ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ثم تشهد ابن عباس وعمر رضي  
 الله تعالى عنهم وهي كالحرف القرآن كلها كاف وشاف انتهى قلت اختار أبو حنيفة تشهد  
 ابن مسعود والمشافى تشهد ابن عباس ومالك تشهد عمر واختلافهم في الاختيار لا في الأجزاء  
 كذا في المسوى وأما الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي يفعلها المصلي في  
 التشهد فمرددة بالقائض وكل ما صح منه أجزأ ومن أضح ما ورد ما ثبت في الصحيح بإفظ  
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك مجيد مجيد وبارك  
 على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك مجيد مجيد وزاد في الحجة  
 اللهم صل على محمد وآل محمد وذريته كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وآل محمد  
 وذريته كما باركت على آل إبراهيم انك مجيد مجيد انتهى قال المساتن في حاشية الشفاء وما ينبغي  
 أن يعلم أن التشهد والقائض الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وآله عليهم السلام كلها مجزئة  
 اذا وردت من وجه معتبر وتخصيص بعضها دون بعض كما يفعله بعض الفقهاء قصور باع  
 وتحكم محض وأما اختيار الأصح منها وإشارته مع القول بأجزاء غيره فهو من اختيار الأفاضل  
 من المتفاضلات وهو من صنيع المهرة بعلم الاستدلال والدلة انتهى وقال في موضع آخر  
 التشهدات الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم موجودة في كتب الحديث فعلى من رام التمسك  
 بما صح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أن ينظرها في دواوين الإسلام الموضوعة لجمع ما ورد من السنة  
 ويختار أحدها ويستقر عليه أو يعمل تارة به ذاتا وتارة به ذاتا مثلا يتشهد في بعض الصلوات  
 بتشهد ابن مسعود وفي بعضها بتشهد ابن عباس وفي بعضها بتشهد غيره ما قال بكل واسع  
 والأرجح هو الأصح لكن كونه الأصح لا ينافي إجزاء الصحيح انتهى قلت عامة أهل العلم على  
 أن الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مستحبة في التشهد الأخير غير واجبة  
 وإلى هذا يشير لفظ ابن عمر وعائشة في باب التشهد وان التشهد الأول ليس محلا لها وذهب  
 الشافعي وحده إلى وجوبها في التشهد الأخير فان لم يصل لم تصح صلاته وإلى استحبابها في  
 التشهد الأول وورد ما يفيد وجوب التعوذ من أربع كما أخرجه مسلم وغيره من حديث  
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد  
 الأخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات  
 ومن شر فتنة المسيح الدجال وورد نحو ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما



فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد ثم يتخير المصلي بعد ذلك من الدعاء أعجبه كما أرشد إلى ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الحجة وورد في صيغ الدعاء في التشهد اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم وورد اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت (والتسليم) وهو واجب لكون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعله تحليل الصلاة فلا تحليل لها الا به فاذا ذلك وجوبه وان لم يذكر في حديث المسي قال في الحجة وجب ان لا يكون الخروج من الصلاة الا بكلام هو أحسن كلام الناس أعني السلام وان يوجب ذلك انتهى قال ابن القيم ان السنة الصحيحة الصريحة المحكمة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي رواها خمسة عشر نفسا من الصحابة انه كان يسلم في الصلاة عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله منهم عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وجابر بن سمرة وأبو موسى الأشعري وعمار بن ياسر وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب وائل بن حجر وأبو مالك الأشعري وعدي بن عمرة الضمري وطلحة بن علي وأوس بن أوس وأبو رمنة والاحاديث بذلك تسام بين صحيح وحسن فرد ذلك بخمسة أحاديث مختلف في صحتها واردة في تسليمة واحدة انتهى وقد أطل في الجواب عنها الى خمسة أوراق فليرجع اليه قات وعامة أهل العلم على انه يسلم تسليمتين عن يمينه وعن شماله واحتجوا بحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رواه أبو داود والترمذي وأفظه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يياض خده الايمن السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يياض خده الايسر رواه النسائي وأحمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم وفي الباب عن سهل بن سعد وحذيفة ومغيرة بن شعبة وواثلة بن الاسقع ويعقوب بن الحسين ووقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركانه وهي عند ابن ماجه أيضا وعند أبي داود أيضا في حديث وائل بن حجر قال يجب من ابن الصلاح كيف يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في رواية وائل بن حجر كذا في التلخيص وقال مالك يسلم الامام والمنفرد تسليمة واحدة السلام عليكم لا يزيد على ذلك ويستحب للمأموم ان يسلم ثلاثا عن يمينه وعن شماله وتلقاه وجهه يردعها على امامه كذا في المسوى أقول ورود التسليمة الواحدة فقط لا يعارض الثابت مما فيه زيادة عليها وهي أحاديث التسليمتين لما عرفت قال غير مرة ان الزيادة التي لم تكن منافية يجب قبولها فالقول بتسليمتين أعمال لجميع ما ورد بخلاف القول بتسليمة فانه اهدأ لا كثر الادلة بدون مقتض وأما كون التسليم واجبا أو غير واجب فقد تقرر ان المرجع حديث المسي وأنه لا وجوب لغير ما لم يذكر فيه الا أن يثبت ايجابه بعد تاريخ حديث المسي ايجابا لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه وأما الطمأنينة في حال الركوع والسجودين فلا خلاف في ذلك وأما في حال الاعتدال من الركوع وبين السجدةتين فخالف في ذلك قوم والحق انه من آكد فرائض الصلاة في الوطنين بل المشروع اطالتم ما وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ما يدل على ذلك كما في حديث البراء انه حزر أن كان صلته صلى الله عليه وسلم وعدم من جلستها الاعتدال من الركوع



والاعتدال بين السجدين فوجدنا قريبا من السواء وهذا يدل على انه كان يلبث فيهما كما  
يلبث في الركوع والسجود وثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقف في اعتداله من الركوع  
كاعتداله من السجود حتى يقن من راءه انه قد نسي لاطالته اهما وثبت من ادعية فيه ما يدل  
على طولهما فالخاتمة ان اصل الاطمئنان في الركوع والسجود والاعتدال بينهما كان من  
أركان الصلاة لا يتم بدونه وأما طول اللبث زيادة على الاطمئنان في السنة المؤكدة لانه لم  
يذكر في حديث النبي وقد صارت هذه السنة متروكة في الاعتدال الى غاية بل صار الاطمئنان  
فيه مما يحل وجوده وما أحق من فاعته نفسه الى اتساع الآثار المصطفوية أن يثبت  
معتدلا من ركوعه ومعتدلا من سجوده ويدعو بالادعية المأثورة فيه ما يجعل مقدار اللبث  
كمقدار لبثه في الركوع والسجود فذلك هو السنة التي لا يجهرل ورودها الاجاهل والله  
المستعان (وما عدا ذلك فسنن) لانه لم يرد فيه ما يفيد وجوبها من أمر بالفعل أو نهي عن  
الترك غير مصروفين عن المعنى الحقيقي أو وعيد شديد يفيد الوجوب ولا ذكر شيء منها في  
حديث النبي الأعلى وجه لا تقوم به الحجة أو تقوم به وقد ورد ما يفيد انه غير واجب والحاصل  
ان مرجع واجبات الصلاة كلها هو حديث النبي فما ذكره صلى الله عليه وسلم فيه كان واجبا  
وما لم يذكره فليس بواجب لكن قد تشعبت روايات حديث النبي وثبتت في بعضها ما لم يثبت في  
الجميع الا تفرغ لي من أراد تحقيق الحق ان يجمع طرقه الصحيحة ويحكم بوجوب ما اشتملت  
عليه أو شرطية أو ركنية بحسب ما يقتضيه الدليل وما خرج عنه خرج عن ذلك وقد جمع  
ما صرح من طرقه شيخنا الطائفة الرباني العلامة الشوكاني في شرح المنتقى في موضع واحد  
منه فن رام ذلك فالمرجع اليه (وهي الرفع في الموضع الاربعة) أي عند تكبيرة الاحرام وعند  
الركوع وعند الاعتدال من الركوع هذه الثلاثة الموضع في كل ركعة والموضع الرابع عند  
القيام الى الركعة الثالثة فقد دلل على ذلك الاحاديث الصحيحة أما عند التكبير فقد روى  
ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نحو حسين رجلا من الصحابة منهم العشرة المبشرة  
بالجنة ورواه كثير من الأئمة عن جميع الصحابة من غير استثناء وقال الشافعي روى الرفع جمع من  
الصحابة له لم يرد قط حديث بعدد أكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جزء رفع اليدين روى الرفع تسعة  
عشر نقسا من الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات أسماء من روى الرفع نحو ما من  
ثلاثين صحابيا وقال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
يرفعون أيديهم ولم يستثن أحد منهم كذا في التلخيص وقال النووي في شرح مسلم انها  
أجمعت الأمة على ذلك عند تكبيرة الاحرام وانما اختلفوا فيما عدا ذلك وقد ذهب الى وجوبه  
داود الظاهري وأبو الحسن أحمد بن سيار واليسابوري والاوزاعي والحميدي وابن خزيمة وأما  
الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه فقد رواه زيادة على عشرين رجلا من الصحابة عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال محمد بن نصر المروزي انه اجمع علماء الامصار على ذلك الا أهل  
الكوفة وأما الرفع عند القيام الى الركعة الثالثة فهو ثابت في الصحيح من حديث ابن عمر  
وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه أيضا أحمد بن حنبل



من حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي حجة الله البالغة فإذا أراد أن يركع رفع يديه حد ومنكبیه وكذلك إذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك في السجود وهو من الهيئات التي فعلها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مرة وتر كها أخرى والسكسنة وأخذ بكل واحد جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهذا أحد المواضع التي اختلف فيها الفريقان أهل المدينة وأهل الكوفة ولكل واحد أصل أصيل والحق عندى في مثل ذلك أن الكل سنة وتطهير الوتر بركعة واحدة أو بثلاث والذي يرفع أحب الى من لا يرفع فان أحاديث الرفع أكثر وأثبت غير أنه لا ينبغي لأحد أن يثبت هذه الصورة أن يشترط على نفسه فتنة عوام يبلده وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو أحدثان قومك بالكفر انقضت الكعبة ولا يبعد أن يكون ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ظن أن السنة المتقررة آخر أهو تركه لما تلقن من أن مبنى الصلاة على سكون الأطراف ولم يظهر له أن الرفع فعل تعظيمي ولذلك ابتدئ به في الصلاة أو لما تلقن من أنه فعل ينبئ عن الترك فلا يناسب كونه في أثناء الصلاة ولم يظهر له أن تجديد التنية لترك ما سوى الله تعالى عند كل فعل أصلى من الصلاة مطلوب والله تعالى أعلم قوله لا يفعل ذلك في السجود أقول القومة شرعت فارقة بين الركوع والسجود فالرفع معها رفع للسجود فلا معنى للتكرار انتهى بحروفيه وفي التكميل للشيخ رفيع الدين الدهلوى ولما صاحب الحجة البالغة اختلفوا في سنية رفع اليدين في الصلاة بعد التسمية مع اتفاقهم على أنه لم يصح فيه أمر باستحباب ولا بيان بضملة ولا نهى الصحابة عنه قط وعلى أنه ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله مدة إلا أنه زاد ابن مسعود فقال ألا أصلى بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه إلا في أول مرة وظاهر أنه لم يرد تركه أبدا وإنما أراد تركه آخر كما يشعر به بعض ما ينقل عنه أن آخر الأمرين ترك الرفع ولا يدري مدة الترك فيصير هل أنه تركه في أيام المرض للضعف فظن قوم أن سنيته كانت بمجرد الفعل فبطلت بالترك وقوم أن الترك بعذر وبغيره نهى لا ينفي السنية كترك القيام للقرض بالعدو فهي إذا باقية فلا مناقشة للمجتهدين في أصل سنيته في الجملة ولا في بقاء جوارزه وإن منعه بعض المتعصبين أن ليس مما يخالف أفعال الصلاة لبقائه في الحرمة والقنوت والعمودين فلا نكير على فاعله لأحد بل في بقاء سنيته بناء على الظنين فلا نزاع إلا في المواظبة والرجحان وحيث واظب عليه جمع بلغوا حد الاستفاضة فوق الشهرة ولم يتعرض صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لفعلهم كما تعرض لرفع اليد في السلام حيث قال ما بال أيديكم كأنها أذنان خيل شمس وهو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرى خلفه كما يرى أمامه فثبت بقاء سنيته وتركه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحبا نا كما رواه ابن مسعود والبراه بن عازب وعدم التعرض لتاركه يقضى بسقوط تأكيد كيد ولم يبلغ أباحنيفة رجه الله تعالى خبر هذا الجمع إنما روى له الأوزاعي عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهما فرج عليه أبوا حنيفة جادا عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود بكثرة الفقه لا بكثرة الحفظ فكانه ظن أنه تظن ابن مسعود للنسخ دون ابن عمر حيث لم يرفع إلا في التسمية بناء على أن السكوت في معرض البيان يفيد الحصر وما يذكر عن الشافعي من عدم الرفع عند قبه مشعر بعدم التأكد انتهى وفي تنوير العينين للشيخ محمد اسمعيل الشهيد الدهلوى حفيد صاحب حجة الله



اللغة ان رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والقيام منه والقيام الى الثالثة سنة غير  
 مؤكدة من سنن الهدى في ثواب فاعله بقدر ما فعل ان دائماً بحسبه وان مرة فمثله ولا يلام  
 تاركه وان تركه مدة عمره وأما الطاعن العالم بالحديث أي من ثبت عنده الاحاديث المتعلقة بهذه  
 المسئلة فلا اخاله الا فيمن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويريد بسنة الهدى ههنا فعل  
 غير فرض وغير محتص بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعله هو والخلفاء الراشدون رضي  
 الله تعالى عنهم أو امرؤا به وأقر واعليه قربة ولم ينسخ ولم يترك بالاجماع وبغير المؤكدة ما  
 فعلوه مرة وتركوه أخرى فبقولنا فعل خرج به عدم الرفع فان العدم ليس بفعل نعم اذا كان  
 العدم مستمرا في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدون رضي الله تعالى  
 عنهم فقطعه يكون بدعة وليس في مفهوم البدعة ازالة السنة حتى يلزم كون العدم سنة بل  
 مفهومها فعل لم يفهم في زمنهم وبقولنا غير فرض خرجت الفرائض كلها وبقولنا  
 غير محتص خرجت النوافل المختصة به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالوصال في الصوم  
 وبقولنا لم ينسخ خرجت السنن المنسوخة كالقيام للجنائزة وبقولنا لم يترك بالاجماع خرجت  
 السنن المتروكة به كالرفع بين السجدين انتهى وفيما لا بد منه ان رفع اليدين عند الامام  
 الاعظم ليس بسنة ولكن أكثر الفقهاء والمحدثين يثبتونه انتهى وفي سفر السعادة ان  
 الاخبار والآثار التي رويت في هذا الباب تبلغ الى أربع مائة انتهى قال شارحه الشيخ  
 عبدالحق الدهلوي ان الرفع وعدم الرفع كلاهما سنة انتهى وقد مر الجواب عنه وفي سفر  
 السعادة العربي وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة ولكثرة روايته شابه المتواتر فقد  
 صح في هذا الباب أربع مائة خبر وأثر ورواه العشرة المباشرة ولم يزل على هذه الكيفية حتى  
 رحل عن هذا العالم ولم يثبت غير هذا انتهى بعبارة ونقل ابن الجوزي في نزهة الناظر للمقيم  
 والمسافر عن المزني انه قال سمعت الشافعي يقول لا يحل لاحد مع حديث رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم في رفع اليدين في افتتاح الصلاة وعند الركوع والرفع من الركوع ان يترك  
 الاقتداء بفعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهذا صريح في انه يوجب ذلك انتهى وبالجمل  
 فقد ثبت رفع اليدين في المواضع الاربعة المذكورة بروايات صحيحة ثابتة وآثار مرضية  
 راجحة ومذاهب حقة صادقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن كبار الصحابة  
 وعظماء العلماء والفقهاء والمجتهدين بحيث لا يشوبها نسخ ولا تعارض حتى ادعى بعضهم  
 التواتر ولا أقل من أن تكون مشهورة كذا في التنوير (والضم) لليدين أي اليدين على  
 اليسرى حال القيام اما على الصدر أو تحت السرة أو بينهما بأحاديث تقارب العشرين في العدد  
 ولم يعارض هذه السنن معارض ولا قدح أحد من أهل العلم بالحديث في شيء منها وقد رواه عن  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نحو ثمانية عشر صحابيا حتى قال ابن عبد البر انه لم يأت فيه  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خلاف وفي تنوير العيين ان وضع اليد على الأخرى  
 أولى من الارسال لان الارسال لم يثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا عن أصحابه  
 بل ثبت الوضع بروايات صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن أصحابه رضي  
 الله تعالى عنهم كما روى مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه عن سهل بن سعد قال كان الناس



يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه  
ينبغي ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وروى الترمذي عن قبيصة بن هلب عن أبيه  
قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يؤمنا فمأخذ شماله يمينه قال الترمذي  
وفي الباب عن وائل بن حجر وعطيف بن الحرث وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد قال أبو  
عيسى حديث هلب حديث حسن والاصل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة  
ورأى بعضهم أن يضعهم ما فوق السرة ورأى بعضهم أن يضعهم ما تحت السرة وكل ذلك واسع  
عندهم انتهى وكذلك أخرجه مسلم عن وائل بن حجر وابن مسعود والنسائي عن وائل بن  
مسعود والبخاري والحاكم عن علي وابن أبي شيبة عن عطيف بن الحرث وقبيصة بن هلب عن  
أبيه ووائل بن حجر وعلي وأبي بكر الصديق وأبي الدرداء أنه قال من أخلاق النبيين وضع  
اليمن على الشمال في الصلاة وعن الحسن أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
كأنني أنظر إلى أحبار بني إسرائيل واضعي أيمنهم على شمالهم في الصلاة وهكذا أخرجه عن أبي  
عمر وأبي عثمان النهدي ومجاهد وأبي الحوراء وأما ما روى من الإرسال عن بعض التابعين  
من نحو الحسن وإبراهيم وابن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبير كما أخرجه ابن أبي شيبة فإن  
بلغ عندهم حديث الوضع فمعمول على أنه لم يحسبوه سنة من سنن الهدى بل حسبوه عادة  
من العادات فقالوا إلى الإرسال لصلاته مع جواز الوضع فعملوا بالإرسال بناء على الأصل  
إذا الوضع أمر جديد يحتاج إلى الدليل وإذا لدليل لهم فاضطروا إلى الإرسال لأنه ثبت عندهم  
الإرسال وإلى ذلك يشير قول ابن سيرين حيث سئل عن الرجل يمسك يمينه شماله قال انما فعل  
ذلك من أجل الروم كما أخرجه ابن أبي شيبة وأما ما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن  
إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن لزياد أصلي يرسل يديه فهي رواية شاذة مخالفة  
لما روى الثقات عنه كما أخرجه أبو داود عن زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول  
صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة وإن سلم كونها صحيحة فهذا فعله والفعل لا عموم  
له ورواية الوضع عنه مرفوعة لأنه نسبته إلى السنة وقول الصحابي من السنة في حكم الرفع كما  
حق في كتب أصول الحديث ومع هذا لا يلزم بالوضع من سنن الهدى وفهم الصحابي ليس بحجة  
كأما في لاسيما إذا كان مخالفا لاجل الصحابة كما يرى المؤمنين أبي بكر الصديق وعلي المرتضى  
وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد ونحوهم على أنها مخالفة للإحاديث المرفوعة المشهورة  
وأعمال الصحابة المستقيمة في باب الوضع فينبغي أن لا يعول عليها وتنبه على الاعتبار ولا  
يلفت إليها وأما مالك بن أنس فقد اضطربت الروايات عنه فالمدنيون من أصحابه رَوَوْا عنه  
أمر الوضع مطلقا سواء كان في القرض أو النقل كما يشهد به حديث الموطأ عن سهل بن  
سعد وأثره عن عبد الكريم بن الحارث البصري والمصريون من أصحابه رَوَوْا عنه الإرسال  
في القرض والوضع في النقل وعبد الرحمن بن القاسم روى عنه الإرسال مطلقا وروى أشهب  
عنه إباحة الوضع وتلك الروايات أي روايات المصريين وابن القاسم عنه وإن عمل بها المتأخرون  
من المالكية لكنهم روايات شاذة مخالفة لرواية جمهور أصحابه فلا تخرق الإجماع والاتفاق



ولا تصادم ما ادعينا من الاطباق ولـكونهم اشادة اولها ابن الحاجب في مختصره في الفقه  
بالاعتماد على الارض اذ ارفع رأسه من السجدة ونهض الى القيام ووضع تحت السرة وفوقها  
متساويان لان كلامهم ما روى عن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن خرج أبو داود  
وأحمد وابن أبي شيبة عن علي السني وضع الكف في الصلاة تحت السرة رواه رزين وغيره  
في سفر السعادة وضع الكف تحت الصدر في صحيح ابن خزيمة قال الترمذي رأى بعضهم أن  
يضعه ما فوق السرة ورأى بعضهم أن يضعه ما تحت السرة وكل ذلك واسع عندهم كما ذكرنا  
سابقا وقال الشيخ ابن الهمام ولم يثبت حديث صحيح يوجب العمل في كون الوضع تحت  
الصدر وفي كونه تحت السرة والمعهود من المنفعة هو كونه تحت السرة وعن الشافعية  
تحت الصدر وعند أحمد قولان كالمذهبين والتحقيق المساواة بينهما كما ذكرنا سابقا والله  
تعالى أعلم بأحكامه انتهى وقال ابن القيم في اعلام الموقعين بعد تنزيح الاخبار والاشارة  
في وضع اليمنى على اليسرى ردت هذه الاشارة برواية ابن القاسم عن مالك قال تركه أحب الي  
ولأعلم شيئا ردت به سواء انتهى وفي حاشية الشفاء ومن الغرائب انها صارت في هذه الديار  
وفي هذه الأعصار عند العامة ومن يشابههم ممن يظن انه قد ارتفع عن طبقتهم من أعظم  
المنكرات حتى ان المتسلك بها يصير في اعتقاد كثير في عداد الخارجين عن الدين فترى الاخ يعادي  
أخاه والوالد يفارق ولده اذ آراه يفعل واحدة منها أي من هذه السنن وكأنه صار متسكبا بين  
آخر ومنتهقا لا الى شريعة غير الشريعة التي كان عليها ولورآه يرنى أو يشرب الخمر أو يقتل النفس  
أو يعق أحدا أو يه أو يشهد الزور أو يحلف الفجور لم يجز بينه وبينه من العداوة ما يجزى  
بينه وبينه بسبب التمسك بهذه السنن أو ببعضها لا يجرم هذه علامات آخر الزمان ودلائل  
حضور القيامة وقرب الساعة انتهى والاشارة بقوله هذه السنن الى رفع اليدين في المواضع  
الاربعة وضم اليدين في الصلاة قال وأعجب من فعل العامة الجهلة وأعرب سكوت علماء الدين  
وأئمة المسلمين عن الانكار على من جعل المعروف منكرا والمنكر معروفا وتلاعب بالدين  
وبسنة سيد المرسلين انتهى (والتوجه) فقد وردت فيه أحاديث بالفاظ مختلفة ويجزى  
التوجه بواحد منها اذ اخرج من مخرج صحيح وأصحها الاستفتاح المروي من حديث أبي هريرة  
وهو في الصحيحين وغيرهما بل قد قيل انه نواتر افظا وهو اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت  
بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني  
من خطاياي بالماء والثلج والبرد قال في الحجة وقد صح في ذلك صيغ منها اللهم باعديني الى آخره  
ومنها اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيقا وما أنا من المشركين ان حسلا في  
ونسكى ومحماي ومحماي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ومنها سبحانك  
اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ومنها الله أكبر كبيرا ثلاثا والحمد لله  
كثيرا ثلاثا وسبحان الله بكرة وأصلا ثلاثا والاصل في الاستفتاح حديث علي في الجملة وأبي  
هريرة وعائشة وجبير بن مطعم وابن عمر وغيرهم وحديث عائشة وابن مسعود وأبي هريرة  
وثوبان وكعب بن جعرة في سائر المواضع وغير هؤلاء انتهى لم نصل الى ذهب الشافعي في دعاء  
الافتتاح الى حديث علي رضي الله تعالى عنه اني وجهت وجهي الخ وأبو حنيفة الى حديث



عائشة سبحانك اللهم وبحمدك الخ وقال مالك لا تقول شيئا من ذلك ومعنى قوله عندي انه ليس بسنة لازمة وأشار البغوي الى أن الاختلاف في أذكار الصلاة من دعاء الافتتاح وذكر الركوع والسجود وما بعد التشهدين الاثنية من الاختلاف المباح فذكر كل أصح ما عنده وليس أحاديث شريفة عند الآخر (بعد التكبيرة) لانه لم يأت في ذلك خلاف عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل كل من روى عنه الاستفتاح روى انه بعد التكبيرة ولم يأت في شيء أنه توجه قبلها وقد أوضح ذلك العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء وأما ما يتوجه به فهو الذي قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الصحيح والأصح والوقوف على ذلك ممكن بالتعريف مختصر من مختصرات الحديث وسبحان الله وبحمده ما فعلت هذه المذاهب باهلها (و) أما (التعوذ) فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يفعل بعد الاستفتاح قبل القراءة ولفظه أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه وثقله وثقله كما أخرجه أحمد وأهل السنن من حديث أبي سعيد الخدري قال في النجدة ثم يتعوذ لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وفي التعوذ صيغ منها أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومنها استعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يسأل سرا لما شرع الله تعالى لنا من تقديم التبرك باسم الله تعالى على القراءة ولأن فيه احتياطا إذ قد اختلفت الرواية هل هي آية من الفاتحة أم لا فقد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يفتح الصلاة أي القراءة بحمد الله رب العالمين ولا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم انتهى أقول قد وقع الخلاف في البسالة من جهات الأولى في كونها قرآنية في كل سورة أم لا الثانية في قراءتها في الصلاة أو سرافى السرية وجهها في الجهرية ولا هل العلم في كل طرف من هذه الأطراف خلاف طويل ومنازعات كثيرة والقراءات منهم من يقرؤها في أول كل سورة ومنهم من لا يقرؤها وقد ورد شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى ما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره والحاصل أن الحق ثبوت قراءتها وانما آية من كل سورة وانما تقرأ في الصلاة جهرافى الجهرية وسرافى السرية وأحاديث عدم سماع جهره صلى الله عليه وآله وسلم بها وان كانت صحيحة فالجمع بينهما وبين أحاديث الجهر يمكن بأن يجعل نفي من نفي على أنه عرض له مانع عن سماعها فان وقت قراءة الامام لها وقت اشتغال المؤتم بالدخول في الصلاة والاحرام والتوجه وتكبيرة القائمين الى الصلاة ورواة الاسرار هم مثل أنس وعبد الله بن مغفل وهم اذا ذل من صغار الصحابة قد لا يقدون في الصفوف المتقدمة لانها وقت يكار الصحابة كما ورد الدليل بذلك وعلى كل تقدير فالمثبت مقدم على النافي وأحاديث الجهر وان كانت غير سليمة من المقال فهي قد بلغت في الكثرة الى حد يشهد بعضها البعض مع كونها معتضة بالرسم في المصاحف وهو دليل على كماله العاضد وغيره فقد وافقت سائر الآيات القرآنية في ذلك فالظاهر مع من قال بأن صفتها وصفة سائر الآيات متفقة وأما ما في تنوير العينين من أن ترك الجهر بالتسمية أولى من الجهر بها لان رواية ترك جهرها كثرة وأوضح من جهرها انتهى فقد دفعه ما تقدم آنفا (و) أما (التأمين) فقد ورد به نحو سبعة عشر حديثا وروى ما تفيد أحاديثه الوجوب على المؤتم اذا أمن امامه كما في حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما بلهظ اذا أمن الامام فامتنوا فيكون ما في المتن مقيدا بغير المؤتم



إذا أتى إمامه وقد ذهب إلى مشروعيته جمهور أهل العلم ومما يؤكده مشروعيته أن فيه  
 اغاظة لليهود لما أخرجهم أحمد وابن ماجه والطبراني من حديث عائشة مرفوعاً ما حسدتكم  
 اليهود على شيء ما حسدتكم على قول أمين قال ابن القيم في اعلام الموقعين السنة المحكمة  
 الصعبة الجهر بآمين في الصلاة كقوله في الصحيحين إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق  
 تأمينه تأمين الملائكة غفر له ولولا جهره بالآمين لما أمكن المأموم أن يؤمن معه ويوافق  
 في التأمين وأصرح من هذا حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن جابر بن عنبس عن  
 وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال ولا الضالين قال آمين  
 ورفع به أصوته وفي لفظ وطول بهارواه الترمذي وغيره وإسناده صحيح وقد خالف شعبة وسفيان  
 في هذا الحديث فقال وخفض به أصوته وحكم أئمة الحديث وحفاظه في هذا لسفيان فقال  
 الترمذي سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل في هذا الباب  
 أصح من حديث شعبة وأخطأ شعبة في هذا الحديث في مواضع فقال عن جابر بن عنبس وإنما  
 كتيبه أبو السكن وزاد فيه عن علقمة بن وائل وإنما هو جابر بن عنبس عن وائل بن حجر ليس  
 فيه علقمة وقال وخفض به أصوته والصحيح أنه جهر بها قال الترمذي سألت أبا زرعة عن  
 حديث سفيان وشعبة إذا اختلفا فقال القول قول سفيان إلى قوله فرد هذا كله بقوله تعالى  
 وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا والذي نزلت عليه هذه الآية هو الذي رفع صوته بالتأمين  
 والذين أمروا به رفعوا به أصواتهم ولمعارضة بين هذه الآية والسنة بوجه ما اه ثم أطل  
 ابن القيم في بيان أدلة ترجيح هذه السنة وتقريرها تركها كذا ذكرها مخافة الإطالة وفي تنوير العينين  
 يظهر بعد التعمل في الروايات والتحقيق أن الجهر بالتأمين أولى من خفضه لأن رواية جهره  
 أكثر وأضع من خفضه اه (وقراءة فاتحة الكتاب معها) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من  
 حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم  
 الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخرى بفاتحة الكتاب وورد ما يشعر بوجوب قرآن مع  
 الفاتحة من غير تعيين كحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمره أن يخرج  
 فينادي لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد أخرجهم أحمد وأبو داود وفي إسناده مقال  
 ولكنه قد أخرج مسلم في صحيحه وغيره من حديث عباد بن الصامت بلفظ لا صلاة لمن لم يقرأ  
 بفاتحة الكتاب فصاعداً وقد أعادها البخاري في جزء القراءة وأخرج أبو داود من حديث أبي  
 سعيد بلفظ أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما نيسر قال ابن سيد الناس وإسناده صحيح ورجاله  
 ثقات وقال الحافظ ابن حجر إسناده صحيح وأخرج ابن ماجه من حديث أبي سعيد بلفظ لا صلاة  
 لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة وهو حديث ضعيف وهذه الأحاديث لا تقصر عن إفادة إيجاب  
 قرآن مع الفاتحة من غير تعيين بل مجرد الآية الواحدة يكفي وأما زيادة على ذلك كقراءة سورة  
 مع الفاتحة في كل ركعة من الأولين فليس بواجب فيكون ما في المتن مقيداً بما فوق الآية قال  
 في الحجة البالغة ثم يردل سورة الفاتحة وسورة من القرآن ترتيلاً بعد الحروف ويقف على رؤس  
 الآي يخاف في الظهر والعصر ويجهر الإمام في الفجر والمغرب والعشاء يقرأ في الفجر ستين  
 آية إلى مائة تداركاً لقلته ركعته بطول قراءته وفي العشاء سبع اسم ربك الأعلى والليل إذا يغشى



ومثلهما وجل الظهر على الفجر والعصر على العشاء وفي بعض الروايات الظهر على العشاء  
والعصر على المغرب وفي بعضها وفي المغرب بقصار المقصل لضيق الوقت انتهى (و) أما  
(التشهد الأوسط) فلم يرد فيه القاطن تحصر بل يقول فيه ما يقول في التشهد الآخر ولكنه  
يسرع بذلك وفي حاشية الشفاء للشوكاني رحمه الله وأما ما يقال فيه فهو ما يقال في التشهد  
الآخر سواء بسواء إلا ما ورد تخصيصه بالآخر فيختص به وظاهر الأدلة الواردة في التشهد  
شامل للتشهدين جميعاً إلا أنه ينبغي تحفيقه كما ورد الدليل بذلك وأقل ما يقال فيه تشهد  
ابن مسعود ويضم إليه الصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وسلم بأخصر لفظ فهذا لا ينافي  
التخفيف المشروع انتهى وقد روى أحمد والشافعي من حديث ابن مسعود قال إن محمدًا قال  
إذا قعدت في كل ركعتين فقلوا التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي  
ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً  
عبده ورسوله ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فليدع به ربه عز وجل ورجاله ثقات وأخرجه  
الترمذي بلفظ علمنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قعدنا في الركعتين فالتقميد  
بالقعود في كل ركعتين يفسد ان هذا التشهد هو التشهد الأوسط ولكن ليس فيه ما ينفي زيادة  
الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد شرعها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم في التشهد مقترنة بالسلام على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما ورد بلفظ قد علمنا  
كيف السلام عليك فكيف الصلاة وهو في الصحيحين من حديث كعب بن عجرة وفي رواية من  
حديث ابن مسعود فكيف صلى عليك إذا نحن صلينا في صلاتنا وانما لم يكن التشهد الأوسط  
واجباً ولا قعوده لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تركه هو فصبح الصحابة فلم يعد له بل  
استمروا سجداً لله وفلا وكان واجباً له عند ذهاب السهو بوقوع التنبيه من الصحابة فلا  
يقال إن سجود السهو يكون لجبران الواجب كما يكون لجبران غير الواجب لأننا نقول محل الدليل  
ههنا هو عدم العود لفعله بعد التنبيه على السهو أقول لا ريب أنه صلى الله عليه وسلم لازم  
التشهد الأوسط ولم يثبت في حديث من الأحاديث الحكاية لفعله صلى الله عليه وسلم أنه تركه  
مرة واحدة لكن هذا القدر لا يثبت به الوجوب وإن كان ينافي الجملة واجب وانضم إليه  
حديث صلوا كما رأيتموني أصلي لأن الإقتصار في حديث المسي على بعض ما كان يفعله دون  
بعض يشعر بعدم وجوب ما لم يذكر فيه وأحاديث التشهد الصحيحة التي فيها لفظ قولوا وإن  
كان أصل الأمر للوجوب لكنه مصروف عن حقيقة حديث المسي وبشكل على ذلك  
قول ابن مسعود كأنقول قبل أن يقرض علينا التشهد الحديث فإن هذه العبارة تدل على أن  
التشهد من المفترضات ويمكن أن يقال إن فهم ابن مسعود للمفترضة لا يستلزم أن يكون الأمر  
كذلك لأنه من مجالات الاجتهادات واجتهاده ليس بحجة على أحد وأيضاً بعض التشهد تعليم  
كيفية وتعليم الكيفيات وإن كان بلفظ الأمر لا يدل على وجوبها وإنما نحن بمصدده من ذلك  
فانه وقع في جواب كيف صلى عليك وانما كان كذلك لأن جواب السائل عن الكيفية  
يكون بالأمر وإن كانت غير واجبة إجماعاً تقول كيف أغسل نوبي وأجمل متاعى فيقول  
المسؤول أفعل كذا غير مرید لا يجب ذلك عليك بل لجرد التعليم للهيئة المسؤول عنها بكيفية



فلا بد أن يكون الشيء المسؤل عن كيفية فعله قد وجب بدليل آخر غير تعليم الكيفية وقد وقع في بعض طرق حديث النبي ﷺ ذكر التشهد فراجع في الموطن فان صححت تلك الطرق كانت هي المقيد قلا وجوب وأما حديث إذا أحدث المصلي بعد آخر سجدة فليس مما تقوم به الخجة فليعلم (و) أما (الأذكار الواردة في كل ركن) فكثيرة جدا منها تكبير الركوع والسجود والرفع والخفض كما دل عليه حديث ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود وأخرجه أحمد والنسائي والترمذي وصححه وأخرج نحوه البخاري ومسلم من حديث عمران بن حصين وأخرج نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب أحاديث الاعتدال ارتفاع من الركوع فان الامام والمنفرد يقولان سمع الله من حمده والمؤمن يقول اللهم ربنا ولك الحمد وهو في الصحيح من حديث أبي موسى قال في حاشية الشفاء الظاهر من الأدلة ان الامام والمنفرد يجتمعان بين السجدة والمدة فيقولان سمع الله من حمده اللهم ربنا ولك الحمد كثيرا طيبا مباركا فيه وأما المؤمن فحتمال وقد أوضحت الصواب فيه في شرح المنتقى انتهى قال ابن القيم في الاعلام السنة الصريحة في قول الامام ربنا ولك الحمد كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال سمع الله من حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وفيهما أيضا عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله من حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد وفي صحيح مسلم عن ابن عمران النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله من حمده اللهم ربنا لك الحمد فردت هذه السنن المحكمة بالمتشابه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد انتهى وأما ذكر الركوع فهو سبحانه ربي العظيم وذكر السجود سبحانه ربي الاعلى ويدعو بعد ذلك بما أحب من المأثور وغيره وأقل ما يستحب من التسبيح في الركوع والسجود ثلاث لحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحانه ربي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحانه ربي الاعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وفي أسناده انقطاع وأما ذكر الاعتدال فقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شئ بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم وأما الذكر بين السجدة فيقول الترمذي وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدة اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني أقول قد بين لنا صلى الله عليه وسلم كيفية تسبيح الركوع والسجود بيانا شافيا نقله لنا عنه الذين نقلوا الينا سائر الاحكام الشرعية فقالوا كان يقول في ركوعه سبحانه ربي العظيم وفي سجوده سبحانه ربي الاعلى وكذلك أرشد إليه صلى الله عليه وسلم قولا وأما التقيد بعدد مخصوص فلم يرد ما يدل عليه انما كان العناية بقدر



لبشه في ركوعه ومجوده تقادير مختلفة والتطويل في الصلاة من السنن الثابتة ما لم يكن المصلي اماما لقوم فانه يصلي بهم صلاة أخفهم **كما** أرشد اليه صلى الله عليه وسلم (و) الاحاديث في الاذكار الكاتبة في الصلاة كثيرة جدا فينبغي (الاستكثار من الدعاء) في الصلاة (بجبري الدنيا والآخرة بما ورد وبما لم يرد) والاولى ان يأتيهم هذه الاذكار قبل الرواتب فانه جاء في بعض الاذكار ما يدل على ذلك كقوله من قال قبل أن ينصرف ويثنى رجله من صلاة المغرب والصبح لا اله الا الله الخ وكقول الراوي كان اذا سلم من صلاته يقول بصوته الاعلى لا اله الا الله الخ قال ابن عباس كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتكبير وفي بعضها ما يدل ظاهرا كقوله دبر كل صلاة وأما قول عائشة كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام الخ فيحتمل وجوه اذ كرتها في شرح بلوغ المرام وبالجملة فالادعية كلها بمنزلة أحرف القرآن من قرأ منها شيئا فاز بان شواب الموعود وهذا الباب يحفل البسط وليس المراد هنا الا الإشارة الى ما يحتاج اليه وقد ذكر الماتن هذه المسائل والاذكار في شرح المستقى وأورد كل ما يحتاج اليه على وجه لا يحتاج الناظر فيه الى غيره

**(فصل)** فيما لا يجوز في الصلاة (وتبطل الصلاة بالكلام) تلحديث زيد بن أرقم في الصحيحين وغيره ما قال كنا تكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصحه حتى نزلت وقوموا لله فأتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وهكذا حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما بلفظ ان في الصلاة لشغلا وفي رواية لاجد والنسائي وأبي داود وابن حبان في صحيحهم ان الله يحدث من أمره ما شاء وانه أحدث من أمره أن لا يتكلم في الصلاة ولا خلاف بين أهل العلم ان من تكلم عامدا عالما فسدت صلاته وانما الخلاف في كلام الساهي ومن لم يعلم بأنه ممنوع فأما من لم يعلم فظاهر حديث معاوية بن الحكم السلي الثابت في الصحيح انه لا يعيد وقد كان شأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن لا يخرج على الجاهل ولا يأمره بالقضاء في غالب الاحوال بل يقتصر على تعليمه وعلى اخباره بعد عدم جواز ما وقع منه وقد يأمره بالاعادة كما في حديث المسي وأما كلام الساهي والناسي فظاهر انه لا فرق بينه وبين العامد العالم في ابطال الصلاة قال أبو حنيفة كلام الناسي يبطل الصلاة وحديث أبي هريرة **كان** قبل تحريم الكلام ثم نسخ وفيه بحث لان تحريم الكلام كان بمكة وهذه القصة بالمدينة وقال الشافعي كلام الناسي لا يبطل الصلاة وكلام العامد يبطلها ولو قل وتأويل الحديث عنده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان ناسيا بانيا كلامه على ان الصلاة تمت وهو نسيان وكلام ذي اليدين على توهم قصر الصلاة فكان حكمه حكم الناسي وكلام القوم كان جوابا للرسول واجابة الرسول لا تبطل الصلاة وقال مالك ان كان الكلام العمدي سيرا لاصلاح الصلاة لا يبطل مثل أن يقال لم تكمل فيقول قد أكملت وحديث نهينا عن الكلام ولا تكلموا خص منه هذا النوع من الكلام كذا في المسوى أقول أما فساد صلاة من تكلم ساهيا فلا أعرف دليلا يدل عليه الا عموم حديث النهي عن الكلام وهو محض بمنع حديث تكلمه صلى الله عليه وسلم بعد ان سلم على ركعتين كما في حديث ذي اليدين فانه تكلم في تلك الحال ساهيا عن كونه مصليا وهو المراد بكلام الساهي لان المراد اصدار الكلام من غير قصد فان قيل ان ثم فرقا بين



من تكلم وهو داخل الصلاة لم يخرج منها وبين من تكلم وقد خرج منها ساهيا فان الاول  
أوقع الكلام حال الصلاة والاخر أوقعه خارجها واعتداده بما قد فعله قبل الخروج ساهيا  
لا يوجب كونه بعد الخروج قبل الرجوع في صلاة وأدل دليل على ذلك تكميله للدخول  
بعد الخروج وهو اقبال الادلة الواردة في رفع الخطاب عن الساهي مخصوصة لذلك العموم  
فاقتضى ذلك ان المقصد هو كلام العام لا كلام الساهي وأما عدم أمره لما اوى به بن الحكم  
بالاعادة كما في الحديث فيمكن أن يكون لتزليل كلام الجاهل بالتحريم منزلة كلام الساهي ويمكن  
أن يكون الجاهل عذرا بمجرد (وبالاشتغال بما ليس منها) وذلك مقيد بأن يخرج به المصلي عن  
هيئة الصلاة كمن يشتغل مثلا بخياطة أو نجارة أو مشي كثيرا والتفات طويل أو نحو ذلك  
وسبب بطلانها بذلك ان الهيئة المطلوبة من المصلي قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت  
عليه حتى صار الناظر لصاحبها لا يعد مصليا أقول اختلفت انظار اهل العلم في تعريف  
الفعل الكثير المفسد للصلاة والمبطل لها والذي أراه طريقا الى معرفة الفعل الكثير أن ينظر  
المتكلم في ذلك الى ما صدر منه صلى الله عليه وسلم من الافعال مثل حمله لامامة بنت أبي العاص  
وطأه ونزوله في المنبر وهو في حال الصلاة ونحو ذلك مما وقع منه صلى الله عليه وسلم لا اصلاح  
الصلاة فيحكم بأنه غير كثير وكذلك ما وقع لقصد اصلاح الصلاة مثل خلعه صلى الله عليه وسلم  
للعمل واذنه بمقاتلة الحية وما أشبه ذلك فيبغى الحكم بأنه غير كثير بالاولى وما خرج عن الواقع  
من أفعاله والمسوخ بأقواله فهو فعل غير مشروع ورجع في كونه مفسدا وغير مفسد الى  
الدليل فان ورد ما يدل على أحد الطرفين كان العمل عليه وان لم يرد فالاصل الصحة والفساد  
خلاف الاصل لا يصار اليه الا لقيام دليل يدل على الفساد ولعله اذا صدر من المصلي من  
الافعال التي لجرد العبث ما يخرج به عن هيئة من يؤدي هذه العبادة مثل أن يشتغل بعمل من  
الاعمال التي لا تدخل لها في الصلاة ولا في اصلاحها نحو حمل الاثقال والخياطة والنسخ ونحو  
ذلك فهذا غير مصل فاذا قال قائل بفساد صلاته فهو من حيث انه قد فعل ما ينافي الصلاة وأما  
الاستدلال بحديث اسكتوا في الصلاة فهو مع كونه لا يفيد الا الوجوب والواجب لا يستلزم  
عدمه فساد ما هو واجب فيه مخصوص بجميع ما فعله صلى الله عليه وسلم أو أذن به أو قرره وما  
خرج عن ذلك ففعله غير جائز بل يجب تركه ففقط في تركه كان عذرا ومن فعله كان مذموما  
ومن قال ان الامر بالشئ نهى عن ضده والنهي يقتضي الفساد كما هو مذهب طائفة من أهل  
الاصول فغاية ما هنالك ان ذلك الفعل الذي فعله ولم يتركه كما يجب عليه فاسد وأما كون الصلاة  
التي فعل فيها ذلك الفعل فاسدة فشيء آخر قال محمد الدين الفيروز آبادي في الصراط المستقيم  
ولسمع بكاء الطفل كان يحرق الصلاة واحيانا كان يتعاقب به وهو في الصلاة طفل فيصم له على  
عاتقه واحيانا كان يأتي الحسين وهو في السجود فيركب على ظهره المبارك فيطيل السجود  
لاجله واحيانا كانت عائشة تأتي وهو في الصلاة وقد غاق الباب فيخطو ويفتح الباب لها واحيانا  
كان يسلم عليه وهو في الصلاة فيجيب بالاشارة باسطا يده وقد يومئ برأسه المبارك وكانت عائشة  
نائمة تجاهه فكان عند السجود يضع يده على رجاها لتخلي مكان السجود بضم وجلها  
فيكون قد يصلي الى آية السجدة على المنبر فيبط الى الارض ليسجد ثم يصعد واختصم وليدتان



من بني عبد المطلب فتصارعتا فلما دتما منه أمسكهما بيده وفرق بينهما وكان يسكن في الصلاة كثيرا ويتنحج أحياها الحاجة ويصلي منتعلا وغير منتعل وقال صلوا في نعالكم خلافا لليهود اه قال في النجاة البالغة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم قد فعل أشياء في الصلاة بيانا للمشروع وقتر على أشياء فذلك وما دونه لا يطل الصلاة والحاصل من الاستقراء ان القول اليسير مثل ألعتك بلعة الله ويرحك الله ويأكل أماء وما شأنكم تنظرون الى والبطش اليسير مثل وضع صبيبة من العاتق ورفعها ونحو الرجل ومثل فتح الباب والمشي اليسير كالنزول من درج المنبر الى مكان ليتأني منه السجود في أصل المنبر والتأخر من موضع الامام الى الصف والتقدم الى الباب المقابل ليفتح واليكما مخوفا من الله تعالى والاشارة الملهمة وقتل الحية والعقرب والخطب بينا وشمالا من غير الى العنق لا يفسد وان تعاقى القدر يجسده أو ثوبه اذا لم يكن بفعله او كان لا يعلمه لا يفسد اه قلت اتفقوا على أن العمل اليسير لا يطل الصلاة في العالم كبرية ان حمل صبيبا أو ثوبا على عاتقه لم تفسد صلاته وان حمل شيئا يتكلف في حمله فسدت وفي المنهاج السكينة بالعرف فانخطوتان والضربتان قليل والثلاث ككثير وتبطل بالوثبة الفاحشة لا بالحركات الخفيفة المتوالية كتحريك اصابعه في سبحة أو حرك في الاصح في العالم كبرية لو فتح على غير امامه تفسد الا اذا عني به التلاوة دون التعليم وان فتح على امامه فالصحيح لا تفسد بحال وفي المنهاج لو نطق ينظم القرآن بقصد التفهيم كما يحكي هذا الكتاب ان قصد معه قراءة لم تفسد والابطال كذا في المسوى (وبترك شرط) كالوضوء فلان الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط (او ركن) ليكون ذهابه بوجوب خروج الصلاة عن هيئتها المطلوبة (عدا) واذا ترك الركن فافوقه سهوا فاعله وان كان قد خرج عن الصلاة كما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ذي اليمين فانه سلم على ركنين ثم أخبر بذلك فكبر وفعل الركنين المتروكتين واما ترك ما لم يكن شرطا ولا ركنا من الواجبات فلا تبطل به الصلاة لانه لا يؤثر عدمه في عدمها بل حقيقة الواجب ما عدا ح فاعله ويذم تاركه وكونه يذم لا يستلزم ان صلاته باطلة والحاصل ان الشروط للشيء هي التي تثبت بدليل يدل على انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط نحو أن يقول الشارع من لم يفعل كذا فلا صلاة له او ياتي عن الشارع ما هو تصريح بعدم الصحة أو بعدم القبول والاجرا ويثبت عنه النهي عن الاتيان بالمشروط بدون الشرط لان النهي يدل على الفساد المرادف للبطلان على ما هو الحق واما كون الشيء واجبا فهو يثبت بمجرد طلبه من الشارع وبمجرد الطلب لا يستلزم زيادة على كون الشيء واجبا فتدبر هذا تسلم من الخطب والخلط

\*(فصل ولا تجب) \* الصلاة المكتوبة الخمس (على غير مكاف) لان خطاب التكليف لا يتناول غير مكاف ولا خلاف في ذلك في الواجبات الشرعية وأما ما ورد من تعويد الصبيان وتدريبهم فان خطاب في ذلك للمكلفين والوجوب عليهم لا على الصغار (وتسقط عن الجزع عن الاشارة) لان ايجابها على المريض مع بلوغه الى ذلك الحده ومن تكليف ما لا يطاق ولم يكلف الله تعالى أحدا فوق طاقته (و) كذلك (عن أغنى عليه حتى خرج وقتها) فلا وجوب عليه لانه غير مكاف في الوقت (و) يصلي المريض قائما ثم قاعدا ثم على جنب (حديث عمران بن حصين عند البخاري



وأهل السنن وغيرهم قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلاة فقال صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب وقد نطق بعضهم بذلك القرآن الكريم وإذا عذر على المصلي صفة من صفات صلاة الليل الواردة أنى بالصلاة على صفة أخرى مما ورد ثم يفعل ما قدر عليه ودخل تحت استطاعته فاتقوا الله ما استطعتم وإذا أمرتم بما أمر فأتوا منه ما استطعتم

\*(باب صلاة التطوع)\*

(هي أربع قبل الظهر وأربع بعده وأربع قبل العصر) لما ثبت في ذلك من حديث أم حبيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعده أجره الله على النار رواه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان قال في سفر السعادة وكان يفصل بين هذه الأربع بتسليمتين قال أمير المؤمنين على كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي قبل الظهر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه أحمد والترمذي بحسنه وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة (وركعتان بعد المغرب) قال في سفر السعادة وفي سنة المغرب سنتان أحدهما أن لا يتكلم بينهما وبين التريضة لما في الحديث من صلى ركعتين بعد المغرب قال مكحول يعني قبل أن يتكلم رفعت صلاته في عليين الثانية أن تكون في البيت دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسجد بني الأشهل وصلى المغرب فلما فرغ رأى أهل المسجد اشتغلوا بالصلاة السنة فقال هذه صلاة البيوت وفي لفظ ابن ماجه أركعوا هاتين في بيوتكم حاصله أن عادة حضرة سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان يصلي جميع السنن في بيته إلا أن يكون بسبب وكان يقول أيها الناس صلوا في بيوتكم فإن أفضل صلاة الرجل في بيته إلا المكتوبة اه وقال أيضاً وكان الصحابة يصلون قبل المغرب ركعتين ولم يمنعهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذلك وثبت في الصحيحين أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صلوا قبل المغرب وقال في الثالثة لمن شاء كراهة أن يتخذها الناس سنة فصلاهم مندوبة مستحبة لكن لا تبلغ درجة الرواتب اه (وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة وأخرج نحوه مسلم في صحيحه وأحمد والترمذي وصححه من حديث عبد الله بن شقيق وأخرج نحوه مسلم وأهل السنن من حديث أم حبيبة ولا ينافي هذا ما تقدم من الدليل الدال على مشروعية أربع قبل الظهر وأربع بعده لأن هذه زيادة مقبولة وثبت في الصحيحين من حديث عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر وثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أن ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها وفيهما أحاديث كثيرة قال في سفر السعادة وكان يحافظ على ركعتي الفجر بحيث أنه كان يواظب عليهما في السفر أيضاً ولم يرو أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم



وآله وسلم صلى في السفر شياً من السنن الرواتب الاسنة الفجر وصلاة الوتر وللعلماء في أفضل سنة الفجر وصلاة الوتر قولان قال بعضهم سنة الفجر آكد وقال بعضهم بل الوتر وكان الوتر واجب عند البعض كذا سنة الفجر يجب عند البعض وقال بعض المشايخ سنة الفجر ابتداء العمل والوتر ختم العمل فلا يجرم صرفنا العناية لشأنهما ولهذا السبب شرع فيهما ائمة سورة الاخلاص وسورة قل بالاشتهاء ما على توحيد العلم والعمل وتوحيد المعرفة والارادة وتوحيد الاعتقاد والقصد كما ينه في كتاب حاصل كورة الاخلاص في فضائل سورة الاخلاص اهـ (وصلاة الضحى) والاحاديث فيها متواترة عن جماعة من الصحابة واقلها ركعتان كما في حديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما واكثرها اثنا عشرة ركعة كما دلت على ذلك الادلة وفي الطبعة البالغة وللضحى ثلاث درجات اقلها ركعتان وفيها انما تجزى عن الصدقات الواجبة على كل سلامي ابن آدم وثانيتها اربع ركعات وفيها عن الله تعالى يا ابن آدم اركع لي اربع ركعات من اول النهار كنك آخره وثالثها ما زاد عليها كثمانى ركعات وثنتى عشرة واكمل اوقاته حين يرتحل النهار وترمض الفصال اهـ (وصلاة الليل) والاحاديث فيها صحيحة متواترة لا يتسع المقام لسطها قال تعالى ان ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قبلاً وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوا بالليل والناس نيام وكانت العناية بصلاة التهجد اكثر فبين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فضائلها وضبط آدابها واذكارها قال عليكم بقيام الليل فانه دأب الصالحين قبلكم وهو قربة لكم الى ربكم مكفرة للسيئات منهاة عن الاثم وغير ذلك (واكثرها ثلاث عشرة ركعة) وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلى صلاة الليل على انحاء مختلفة فتارة يصلى ركعتين ركعتين ثم يوتر بركة وتارة يصلى اربعاً اربعاً وتارة يجمع بين زيادة على الاربع وذلك كله سنة ثابتة قال في الحجة البالغة صلاها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على وجوه والكل سنة قال في المنح قالت عائشة ولا اعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح اهـ (يوتر في آخرها بركة) اما منفردة او منضمة الى شفع قبلها قال ابن القيم ووردت السنة الصحيحة الصريحة المحككة في الوتر بخمس متصلة وسبع متصلة كحديث أم سلمة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوتر بسبع وبخمس لا يفصل بسلام ولا كلام رواه أحمد وكقول عائشة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس الا في آخرهن متفق عليه وكحديث عائشة أنه يصلى من الليل تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليماً يسمعنا ثم يصلى ركعتين بهدماً يسلم وهو قاعد فتلك احدى عشرة ركعة فلما أسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخذوا اللعم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل منعه في الاول وفي لفظ عنها فلما أسن واخذوا اللعم أوتر بسبع ركعات لم يجلس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة وفي لفظ صلى سبع ركعات لا يقرأ الا في آخرهن وكلها احاديث صحاح صريحة لا معارض لها فردت بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة الليل مثني مثني وهو حديث صحيح ولكن الذي قاله هو الذي أوتر بالسبع والخمس وسقته كلها حق يصدق بعضها بعضها فالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجاب السائل له عن صلاة الليل بانها مثني مثني وليس له



عن الوتر وأما السبع والخمس والتسع والواحدة فهي صلاة الوتر والوتر اسم للواحدة المنفصلة  
 بمقابها والخمس والسبع والتسع المتصلة كالمغرب اسم لثلاث المتصلة فإن انفصلت الخمس  
 والسبع بسلامين كالأحدى عشرة كان الوتر اسم الركعة المفصلة وحدها كما قال صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي الصبح أوتر بواحدة وتر له ما قد صلى فاتفق  
 فعليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقوله وصدق ببعضه بعضا اهـ والحق أن الوتر سنة هو أوكد  
 السنن بينه على وابن عمر وعبادة بن الصامت واليه ذهب أكثر العلماء إلا بأحنية خاصة فإنه  
 واجب على الصحيح عنده وثلاث ركعات لا يزيد ولا ينقص قال في المسوى وأقل الوتر ركعة  
 في قول أكثرهم وأكثره إحدى عشرة أو ثلاث عشرة وادنى الكمال ثلاث وما زاد فهو أفضل  
 اهـ وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا صلى ثلاثا فليقرأ في الأولى بسم الله ربك  
 الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد والمؤذنين أقول دلت  
 الأخبار على أن وقت الوتر بعد الفراغ من العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر وهذا هو عين ما أفتى  
 به أبو موسى وقتوا هي الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم في صحيحه من  
 حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتروا قبل أن تصبحوا وأخرج ابن  
 حبان عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فاوتروا  
 قبل طلوع الفجر والاحاديث في الباب كثيرة والاحاديث الثابتة في إيتائه صلى الله عليه وسلم  
 بركعة أكثر من أن تحصى فهي صالحة لتخصيص ما هو من العمومات في أعلى طبقة فكيف  
 بما لا صحة له قط وحديث البتيراء لم يصح والذي ينبغي التعويل عليه في دفع الوجوب الأحاديث  
 المصرحة بأن الوتر غير واجب والوتر عبارة عن آخر صلاة الليل وقد ثبت في ذلك صفات متعددة  
 بأحاديث صحيحة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك والحاصل أن صلاة الليل باعتبار وترها ثلاث  
 عشرة ركعة كما ذكر ذلك ابن حزم في المحلى فالقول بأن الوتر ثلاث ركعات فقط لا يجوز أن يكون  
 إلا بتأريخها ضيق عطن وقصور رباع ومثل هذا صار أكثر فقهاء العصر لا يعرفون الوتر إلا بأنها  
 ثلاث ركعات بعد صلاة العشاء حتى أن كثيرا منهم يكون له قيام في الليل وهم جدد فتراه يصلي  
 الركعات المتعددة ويظن أن الوتر شيء قد فعله وأنه لا تعلق له بهذه الصلاة التي يفعلها في الليل  
 وهو لا يدري أن الوتر هو ختام صلاة الليل وأنه لا صلاة بعده إلا الركعتان المعروفتان بسنة  
 الفجر وكثيرا ما يقع الانساق في الابتداء وهو يظن أنه في الاتباع والسبب عدم الشغل  
 بالعلم وسؤال أهل الذكر وأما ما روى عن الحسن البصري أنه قال اجتمع المسلمون على أن الوتر  
 ثلاث لا يسلم إلا في آخره فإن أراد أن الاجماع وقع على هذا القدر وأنه لا يجوز إلا بتأريخه  
 فهو من البطلان فكان لا ينبغي على عارف فهذه الدفاتر الإسلامية الحكيمة لم تذهب الصحابة  
 الذين أدركهم الحسن البصري ولم تذهب التابعين الذين هو واحد منهم قاضية بخلاف هذه  
 الحكاية وهي بين أيدينا وإن أراد أن هذه الصفة هي إحدى صفات الوتر فنحن نقول بموجب  
 ذلك فقد روى الأيتار بثلاث وليكنه روى النهي عن الأيتار بثلاث كما أوضح ذلك الماتن رحمه  
 الله في شرح المنتقى فتعارضت رواية الثلاث ورواية النهي والعالم بكيفية الاستدلال لا ينبغي  
 عليه الصواب وقد تقدم أن حديث البتيراء لا أصل له على أن النسخ لا يتم ادعاؤه إلا بعد معرفة



التاريخ لان النسخ لا يكون الامتأخر ايا جماع المسلمين القاتنين بثبوت أصل النسخ في هذه الشريعة المظهرة فدعوى النسخ بمجرد الاحتمال مجازفة عظيمة ولا سيما اذا كان المدعى لذلك لم يتعب نفسه في علوم السنة المظهرة (وتحسية المسجد) لحديث اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجالس حتى يصلي ركعتين اخرج به الجماعة من حديث ابي قتادة وفي ذلك احاديث كثيرة وقد وقع الاتفاق على مشروعية تحية المسجد وذهب أهل الظاهر الى أنهم ما واجبتان وذلك غير بعيد وقد حقق الماتن المقام في شرح المنتقى وفي رسالة مستقلة (و) صلاة (الاستخارة) وفيها احاديث كثيرة منها حديث جابر عن عبد الجباري وغيره بلفظ كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فلا يركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واسئلك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري وآجله فاقدر لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به قال ويسمى حاجته قال في الحجة البالغة وعندى ان اكثر الاستخارة في الامور ترياقي محروب بتحصيل شبه الملائكة وضبط النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آدابها ودعائها فشرع ركعتين وعلم اللهم اني استخيرك الخ اه (وركعتان بين كل اذان واقامة) لحديث بين كل اذنين صلاة قال ذلك ثلاث مرات ثم قال ان شاء وهو حديث صحيح والمراد بالاذنين الاذان والاقامة تغليباً كالقمرين والعمرين

\*(باب صلاة الجماعة)\*

(هي من آكد السنن) وأعظم الشعائر الاسلامية وأفضل القرب الدينية لما ورد فيها من الترغيبات حتى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صرح بانها تزيد على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة كما في الصحيحين ووقع منه الاخبار بانه قد هم بان يحرق على المتخلفين دورهم قال ابن القيم ولم يكن ليحرق من تكب صغيرة فترك الصلاة في الجماعة هو من الكائراها ولازمها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله تعالى فيه الى ان قبضه الله تعالى اليه ولم يرخص صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تركها لمن مع النداء فانه سأل الرجل الاعمى ان يصلي في بيته فرخص له فلما ولي دعاه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب وكل ما ذكرناه ثابت في الصحيح وثبت في الصحيح ايضا عن ابن مسعود انه قال لقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق قال ابن القيم وهذا فوق الكبيرة اه ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف اقول اما كونها فريضة متعينة فالادلة متعارضة ولكن ههنا طريقة اصولية يجمع بها بين هذه الادلة وهي ان احاديث افضلية الجماعة مشعرة بان صلاة المنفرد مجزئة وهي احاديث كثيرة مثل حديث الذي يقتر الصلاة مع الامام افضل من الذي يصلي وحده ثم ينام وهو في الصحيح ومنه حديث النبي صلى الله المشهور فانه امره بان يعبد الصلاة منفردا ومنه حديث الارجل يتصدق على هذا عند ان رأى رجلا يصلي منفردا ومن



ذلك احاديث التعليم لاركان الاسلام فانه لم يامر من علمه بان لا يصلي الا في جماعة مع انه قال ان  
قال له لا يزيد على ذلك ولا ينقص اقلح وايه ان صدق ونحو ذلك من الادلة فالجميع صالح لصرف  
فلا صلاة له الواقع في الاحاديث الدالة على وجوب الجماعة الى نفي الكمال لا الى نفي الصحة واما  
ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الهم بتحريق المتخلفين فهو وان لم يكن قولاً ولا فعلاً ولا تقريراً  
لكنه لا يكون ما هم به الا جائزاً ولا يجوز التحريق بالنار ان تركه لم يفرض عليه فالجواب عنه  
قد بسطه شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى قال في الحجة البالغة لما كان في شهود الجماعة  
خرج للضعيف والسقيم وذو الحاجة اقتضت الحكمة ان يرخص في تركها عند ذلك ليتحقق  
العدل بين الافراط والتفريط فمن انواع المخرج ليله ذات برد ومطر ويستحب عند ذلك قول  
المؤذن الاصلوا في الرمال ومنها حاجة يعسر التبرص بها كالعشاء اذا حضر فانه ربما يتشوف  
اليه وربما يضيع الطعام وكدافعة الاخيشين فانه بمنزل عن فائدة الصلاة مع ما به من اشتغال  
النفس ولا اختلاف بين حديث لا صلاة بحضرة الطعام وحديث لا تؤخر الصلاة لطعام ولا  
غيره اذ يمكن تنزل كل واحد على صورة او معنى والمراد نفي وجوب الحضور سر الباب التعمق  
وعدم التأخير هو الوظيفة ان آمن سر التعمق وذلك كتنزيل فطر الصائم وعدمه على الحالين  
او التأخير اذا كان تشوف الى الطعام او خوف ضياع وعدمه اذا لم يكن كذلك مأخوذ من حال  
العله ومنها ما اذا كان خوف فتنة كمرأة أصابت بخورا ولا اختلاف بين قوله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم اذا استأذنت امرأة احدكم الى المسجد فلا يجنبها وبين ما حكم به جمهور الصحابة  
من منعهن اذا المنى عنه الغيرة التي تنبعث من الافة دون خوف الفتنة والجائز ما فيه خوف  
الفتنة وذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغيرة غيرتان الحديث وحديث عائشة ان  
النساء احديث الحديث ومنها الخوف والمرض والامر فيهما ظاهر ومعنى قوله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم للائى اسمع النداء الخ ان سؤاله كان في العزيمة فلم يرخص له (وتنقده  
بائين) وليس في ذلك خلاف وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس انه صلى بالليل مع النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وحده وقعد عن يساره فاداره الى يمينه (واذا كثر الجمع كان  
الثواب أكثر) لانه قد ثبت عن ابي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
صلاة الرجل مع الرجل اذكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين اذكى من صلاته مع الرجل  
وما كان أكثر فهو أحب الى الله اخرج احمد وأبو داود والشافعي وابن ماجه وابن حبان  
وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم (وتصح بعد المفضل) لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قد صلى بعد أبي بكر وبعد غيره من الصحابة كافي الصحيح ولعدم وجود دليل يدل على انه يكون  
الامام أفضل والاحاديث التي فيها الا يؤمنكم ذويرة في دينه ونحوها لا تقوم بها الحجة وعلى  
فرض انها تقوم بها الحجة فليس فيها الا المنع من امامة من كان ذابراً في دينه وليس فيها المنع  
من امامة المفضل وقد عورض ذلك باحاديث تتضمن الارشاد الى الصلاة خاف كل بر وقاجر  
وخاف من قال لا اله الا الله وهي ضعيفة وليست باضعف مما عارضها والاصل ان الصلاة عبادة  
نصح ناديت خلف كل مصل اذا قام باركانها واذا كارها على وجه لا تخرج به الصلاة عن الصورة  
المجزئة وان كان الامام غير متجنب للمعاصي ولا متورع عن كثير مما يتورع عنه غيره ولهذا



ان الشارع انما اعتبر حسن القراءة والعلم والسن ولم يعتبر الورع والعدالة فقال يؤثم القوم  
أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدّمهم  
هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدّمهم سنا اخرجهم مسلم وغيره من حديث ابي مسعود وفي  
حديث مالك بن الحويرث وايؤمكم ا كبر كما هو في الصحيحين وغيرهما وقد اختلف النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم ابن ام مكتوم على المدينة مرتين يصلي بهم وهو أعمى والحاصل ان  
الشارع اعتبر الافضلية في القراءة والعلم بالسنة وقدم الهجرة وعلم السن فلا ينبغي للمفضول  
في مثل هذه الامور أن يؤم الفاضل الا باذنه ولا اعتبار بالفضل في غير ذلك (والاولى أن يكون  
الامام من الخيار) حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجعلوا  
أئمتكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم رواه الدارقطني واخرج الحاكم في تriage  
مرئد الغنوي عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان سركم ان تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم  
وفدكم فيما بينكم وبين ربكم قال في منح المنة وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يجيز امامة  
الارقاء وكان سالم مولى أبي حذيفة يصلي بالمهاجرين الاولين لما نزلوا بقباء لكونه اكثرهم قرآنا  
وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول صلوا خلف كل بر وقابر وكانت الصحابة يصلون خلف  
الحجاج وقد أضحى الذين قتلهم من الصحابة والتابعين فباغوا مائة الف وعشرين ألفا اه  
اقول الاحاديث الواردة في الصلاة خلف كل بر وقابر وما قالها من الاحاديث المقتضية للمنع  
من الصلاة خلف القابر ومن كان ذا برأة لم يبلغ منها شيء الى حد يجوز العمل عليه فوجب  
الرجوع الى الاصل واما عدم اعتبار قيد العدالة فلعدم ورود دليل يدل عليه واما كون  
الصلاة خلف كامل العدالة واسع العلم كثير الورع أفضل واجب فلا نزاع في ذلك انما النزاع  
في كون ذلك شرطا من شروط الجماعة مع انه قد ثبت ما يدل على عدم الاعتبار مثل حديث  
يصلون انكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطوا فعلى انفسهم او كما قال وهو حديث صحيح  
والحاصل ان الدين يسر وقد جاءنا صلى الله عليه وسلم بالثريعة السهلة ولم يامرنا  
بالكشف عن الحقائق وسن لنا ان نصلي بعدم من كان بالنسبة الى الواحد منا في الخوض باعتبار  
انزاي الموجهة للفضل فانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد أبي بكر وعتاب بن أسيد وهما بالنسبة اليه  
لا بعد ان شيا ولا ريب ان الذي ينبغي تقديمه مثل هذه العبادة ليكون واقفا المؤمنين به الى الله  
هو من ارشد اليه صلى الله عليه وسلم بقوله يؤثم القوم اقرؤهم الى آخر الحديث انما الشأن فيمن  
يلعب به الشيطان في الوسوسة المقتضية الى اسائة الظن بأئمة الصلاة المتبعين للسنة فيوقع في  
قائه العداوة لكل واحد منهم بمجرد خيالات مختلفة وضلالات مضلة فيقول له هذا العالم لا يصلح  
للامامة لكونه كذا وهذا الفاضل لا يصلح له لكونه كذا ثم ينقله من درجة الى درجة ومن  
واحد الى واحد حتى لا يجد على ظهر البسيطة من يصلح لامامة الصلاة فهذا الخدوع قد لعب به  
الشيطان كيف يشاء حتى احرمه فضيلة الجماعة التي هي من أعظم شعائر الاسلام واجل اسباب  
الاجور ومع هذا فقد اوقعه في ورطة أخرى وهي جعل جميع المسلمين على غير السلامة  
فصار ظالم لكل واحد منهم مظلمة يستوفيهامه بين يدي الجبار وقد ينضم الى هذه المصائب ان  
هذا الذي صار في يد الشيطان يلعب به كيف يشاء قد يعتد بالفضل في نفسه وان الامامة لم



تسكن تصلح الاله ولم يكن يصلح الاله فيجب تنب الجماعة ولا يقتدى بأحد من المسلمين بل يجمع له جماعة يكون امامهم فهو اشقى ممن قبله لانه اعتقده انه لم يبق في أرض الله من عباده الصالحين سواء فلا حياة الله ولا يباه (ويؤم الرجل بالنساء لا العكس) حديث أنس في الصحيحين وغيرهما انه صنف هو واليتيم وراء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والعجوز من وراءهم وقد اخرج الاسماعيلي عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا رجع من المسجد صلى بنا وقد كانت النساء يصلين خلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مسجده وليس في صلاة النساء خلف الرجل مع الرجال نزاع وانما الخلاف في صلاة الرجل بالنساء فقط ومن زعم ان ذلك لا يصح فعليه الدليل وامام عدم صحة امامة المرأة بالرجل فلانها عورة وناقصة عقل ودين والرجال قوامون على النساء وان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة كما ثبت في الصحيح ومن اتهم بالمرأة فقد ولاها أمر صلاته (والمفترض بالمتنفل والعكس) حديث معاذ انه كان يؤم قومه بعد أن يصلي تلك الصلاة بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في الصحيحين وغيرهما وهذا دليل على جواز ذلك لانه كان متنفلا وهم مفترضون لما في بعض الروايات من تصريح معاذ بانه كان يصلي بقومه متنفلا وهذه الزيادة المصروفة بالمطلوب وان كان فيهم مقال معروف لكنهما معتضدة بما عرف من حرص الصحابة على الاوفرا بأجر والاكمل نوابا ولا شك أن الصلاة خلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفضل وأكمل وأتم وأما الجواب عن حديث معاذ بانه حكاية فعل فساقط لانه لا يلزمه لبطلان قسم من أقسام السنة المأثورة وهو قسم الانعمال الذي دارت عليه روى بيانات القرآن وجماهير من أحكام الشريعة مع ان هذا الاعتذار غير نافع ههنا لان الطجة هي تقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بما عايناه من نفسه على ذلك لانفس فعل معاذ حتى يعتذر عنه بذلك وأما الجواب بان فعل أحد الصحابة لا يكون حجة فكلام صحيح ولكن الطجة ليست فعل معاذ بل تقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما عرفت وهذا من الموضوع بمكان لا يخفى والحاصل ان الاصل صحة الاقتداء من كل مصل بكل مصل فمن زعم أن ثم مانعا في بعض الصور فعليه الدليل فان نفض به صحيح ما يقوله وان لم ينفض به بطل وأما صلاة المتنفل بعد المتنفل فكما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صلاة الليل وصلى معه ابن عباس وكذلك صلاته بانس واليتيم والعجوز وغير ذلك والكل ثابت في الصحيح (وتجب المتابعة في غير مبطل) حديث انما جعل الامام ليؤتم به ولا تختلفوا عليه وهو ثابت في الصحيح من حديث أبي هريرة وأنس وجابر وثابت خارج الصحيح عن جماعة من الصحابة وورد الوعيد على المخالفة كحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام ان يحول الله رأسه رأس جارا ويحول صورته صورة جارا أخرجه الجماعة ولا يتابعه في شيء يوجب بطلان صلاته فهو ان يتكلم الامام أو يفعل أفعالا يخرج به عن صورة المصلي ولا خلاف في ذلك قال في المسوى هو كذلك عند الجمهور وأنه يجب اتباع الامام في جميع الحالات وقوله اذا صلى جالسا فاصلا واجلوسا منسوخ ومعنى كان الناس يصلون بصلاة أبي بكر على الصحيح أنه كان مسجعا لمن خلفه في العالم كبرية اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع والسجود قبل الامام فبني ان يعود ولا يصير ركوعين وسجودين فانت عامة أهل العلم على ان هذا الفعل منهي عنه وصلاته مجزئة وأكثرهم



بأمر ونه بان يعود الى السجود (ولا يؤم الرجل قوما هم له كارهون) لحديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من يقدم قوما هم له كارهون ورجل أتى الصلاة ديارا ورجل اعتبد محررة أخرجه أبو داود وابن ماجه وفي اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فريقي وفيه ضعف وأخرج الترمذي من حديث أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الا بقب حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون وقد حسنه الترمذي وضعفه البيهقي قال النووي في الخلاصة والاربع قول الترمذي وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضا أقول ظاهر الأحاديث الواردة في الترهيب عن ذلك انه لا فرق بين كون الكارهين من أهل الفضل أو من غيرهم فيكون مجرد حصول الكراهة عذرا لمن كان يصلح للإمامة في تركها وغالب الكراهات الكائنة بين هذا النوع الانساني خصوصاً في هذه الأزمنة راجعة الى اغراض دنيوية والراجع هنا الى اغراض دينية أقل قليل ومع كونه كذلك فغالبه صادر عن اعتقادات فاسدة وخيالات مختلفة كما يقع بين المتخالفين في المذاهب فان العصبيّة الناشئة بينهم تعمى بصائرهم عن الصواب فلا يقيم أحدهم لآخر وزنا ولا ينظر اليه الا بعين السخط لا بعين الرضا فيرى محاسنه مساوي كائنة ما كانت وقد تقع هذه العداوة بين أهل مذهب واحد باعتبار الاختلاف في كون أحدهم من المشتغلين بالدين والعلم والاخر من الجهلة المتسكبين وكثيرا ما ترى أرباب المعاصي اذا رأوا أرباب الدين والعلم تضيق بهم الارض بطولها والمرض ولا يطيقونهم بغضا فان كان ثمة دليل يدل على تخصيص الكراهة بما كان منها راجعا الى ما هو مختص بالله عز وجل كمن يكره انسانا لكونه مكابا على المعاصي أو متهاونا بما أوجب الله عليه فهذه الكراهة هي الكبريت الاحمر لا توجد حقيقة لها الا عند افراد من العباد وان لم يوجد دليل يخص الكراهة بذلك فالاولى لمن عرف ان جماعة من الناس يكرهونه لاسبب أو لاسبب ديني ان لا يؤمهم وأجره في الترك يفضل أجره في الفعل (ويصلى بهم صلاة أخفهم) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وفي الباب أحاديث صحيحة واردة في التخفيف قال في الحجة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يطول ويخفف على ما يرى من المصلحة الخاصة بالوقت واختار بعض السور في بعض الصلوات لفوائدها من غير حتم ولا طاب مؤكدها اتبع فقد أحسن ومن لا فلا حرج وقصة معاذ في الاطالة مشهورة انتهى حاصله واما ارتفاع الامام عن المأموم فلا يضر قدر القامة ولا فوقها الا في المسجد ولا في غيره من غير فرق بين الارتفاع والانخفاض والبعث والحائل ومن زعم ان شيئا من ذلك تفسد به الصلاة فعليه الدليل ولادليل الا ما روى عن حذيفة انه أم الناس بالمداثن على ذلك الحديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفع رءوسهم ورفع رءوسهم وجه آخر وفيه قال له حذيفة ألم تسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اذا أم الرجل القوم فلا يقيم ارفع من



مقامهم أو نحو ذلك الحديث وفي أسناده الرجل المجهول ورواه البيهقي أيضا في هذين الحديثين دليل على منع الإمام من الارتضاع عن المؤتم ولكن هذا النهي يحمل على التنزيه لحديث صلواته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على المنبر كما في الصحيحين وغيرهما ومن قال أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعل ذلك للتعليم كما وقع في آخر الحديث فلا يقيده ذلك لأنه لا يجوز له في حال التعليم إلا ما هو جائز في غيره ولا يصح إيقول باختصاص ذلك بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد جمع الماتن رحمه الله تعالى في هذا البحث رسالة مستقلة جوابا عن سؤال بعض الأعلام فمن أحب تحقيق المقام فليرجع إليها (ويقدم السلطان ورب المنزل) لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو مرفوعا لا يؤمن الرجل في سلطانه وفي لفظ لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه وورد تقييده جواز ذلك بالأذن وفي لفظ لا ي داود لا يؤم الرجل في بيته وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن مالك بن الحويرث قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من زار قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم (والأقرآنم الأعلم ثم الأسن) لما في حديث أبي مسعود بلفظ يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاعلمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاعلمهم سنا وهو في الصحيح وانما لم يذكر الهجرة في المتن لأنه لا هجرة بعد الفتح كما في الحديث الصحيح (واذا اختلت صلاة الإمام كان ذلك عليه لا على المؤتمين به) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلون بكم فان أصابوا فلكم وإلهم وان أخطوا فلكم وعليهم أخرجه البخاري وغيره وأخرج ابن ماجه من حديث سهل بن سعد نحوه (وموقفهم) أي المؤتمين (خلفه) أي خلف الإمام (إلا الواحد عن يمينه) لحديث جابر بن عبد الله أنه صلى مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجعله عن يمينه ثم جاء آخر فقام عن يسار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأخذ بأيديهما فدفعهما حتى أقامهما خلفه وهو في الصحيح وقد كان هذا فعله وفعل أصحابه في الجماعة يقف الواحد عن يمين الإمام والاثنتان فما زاد خلفه وقد ذهب الجمهور إلى وجوب ذلك وقال سعيد بن المسيب أنه مندوب فقط وروى عن الشعبي أن الواحد يقف خلف الإمام (وامامة النساء وسط الصف) لما روى من فعل عائشة أنها أمت النساء فقامت وسط الصف أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي وابن أبي شيبة والحاكم وروى مثل ذلك عن أم سلمة أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارقطني قال ابن القيم في المسند والسنن من حديث عبد الرحمن بن خالد عن أم ورقة بنت الحرث أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يزورها في بيتها وجعل لها مؤذنا كان يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها قال عبد الرحمن فان رأيت مؤذنها شيخا كبيرا ولولم يكن في المسئلة الأعموم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة لكني وأخرج البيهقي بسنده عن عائشة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا خير في جماعة النساء إلا في صلاة أو جنازة والاعتماد على ما تقدم فرددت هذه السنن بالمتشابه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة رواه البخاري وهذا النما هو في الولاية والامامة العظمى والقضاء وأما الرواية والشهادة والفتيا والامامة فلا تدخل في



هذا من العجب ان من خالف هذه السنة جوز له رآه ان تكون قاضية تلي أمور المسلمين فكيف  
أفعلوا وهي حاكمة عليهم ولم تفلح أخواتهم من النساء اذا امتن انتهى حاصله (وتقدم صفوف  
الرجال ثم الصبيان ثم النساء) حديث أبي مالك الأشعري ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
كان يجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان أخرجه أحمد وأخرج  
بعضه أبو داود وفي اسناده شهر بن حوشب ويؤيده ما في الصحيحين من حديث أنس انه قام هو  
والتيقم خلف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأم سليم خلفهم (و) أما كون (الاحق  
بالصف الاول) هم (أولو الاحلام والنهي) فلهذا حديث أبي مسعود الانصاري الثابت في الصحيح  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا أي منكم أولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم  
الذين يلونهم وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والنسائي قال كان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم يحب أن يليه المهاجرون والانصار ياخذوا عنه قال في الحجة والملايكة على  
أولي الاحلام تقدم من دونهم عليهم انتهى (و) اما كون الامر (على الجماعة ان يسووا  
صفوفهم وان يسدوا الخلل) فلما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم وسطوا الامام وسدوا الخلل وفي الصحيحين من حديث أنس ان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال سووا صفوفكم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة  
وعنه أيضا في الصحيحين كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل علينا بوجهه قبل أن  
يكبر فيقول تراصوا واعتدلوا وثبت في الصحيح من حديث نعمان بن بشير انه قال صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم عباد الله لتسوت صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم قلت وهو قول  
أهل العلم ان تسوية الصفوف سنة (وان يتم الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك) لما ورد في  
الاحاديث الصحيحة من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتمام الصف الاول ثم الذي يليه  
ثم كذلك فالسنة أن لا يقف المؤتم في الصف الثاني وفي الصف الاول سعة ثم لا يقف في الصف  
الثالث وفي الصف اشاني سعة ثم كذلك وورد أيضا ان الوقوف بينة الصف أولى وأفضل وأما  
الاعتداد بالركعة التي لحق الامام فيها ركعة فبها كما فقهه خلاف لجماعة من الائمة والحق عدم  
الاعتداد بها مجرد ادراك الركوعها من دون قراءة الفاتحة ومن أراد الوقوف على الحقيقة  
فليرجع الى شرح المتن وطيب النشر والسيل الجرار وحاشية الشفاء والفتح الرباني ودليل  
الطالب فالمسئلة من المماركة واما جعل ما أدركه مع الامام أول صلاته فهذا هو الحق فالهيئة  
المشروعة في الصلاة لا تتغير بتقديم أو تأخير بل الاصل الاصيل البقاء على الصفة المشروعة  
فيفعل الداخل مع الامام بعد ان فات به بعض الركعات ما يفعله لو كان داخل معه في ابتداء  
أو كان منفردا وحديث فاقضوا وان كان صحيحا فحديث أتموا أصح منه وقد أمكن الجمع بحمل  
معنى القضاء على التمام لانه أحد معانيه ولكن يترك المؤتم مخالفة امامه في الاركان فلا يقعد  
في موضع ليس بموضع قعود للامام وان كان موضع قعوده ولا بدع القعود في موضع قعود  
للامام وان لم يكن موضع قعوده لان الاقتداء والمتابعة لازمان في صلاة الجماعة وتر كهما  
يخرج الصلاة عن كونها صلاة جماعة وقد ورد الامر بالمطابقة في الاركان بيان القوله لا تختلفوا  
على امامكم ولم يرد الامر بذلك في الاذكار

قوله ليلني بكسر اللامين  
وخفة النون من غيرياء  
قبل النون وبإثباتهم  
شدة النون على التأكيد  
اه مناوي على الجامع  
الصغير



## \*(باب سجود السهو)\*

سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيما اذا قصر الانسان في صلاته ان يسجد سجدة  
تدارك لما فرط فقيهه شبه القضاء وشبه الكفارة والمواضع التي ظهر فيها النص أربعة وسبأ  
قال في سفر السعادة من جملة من الحق تعالى ونعمه على الامة المحمدية ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم كان يسجد في الصلاة لتقدي الامة به في التشريع واذا ذلك يقول انما أنا بشر  
أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني وقال انما أنسى أو أنسى لأنى لا أنسى ما شرع  
في جبر ذلك انتهى (هو سجدة قبل التسليم أو بعده) ووجه التخيير ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم صح عنه انه سجد قبل التسليم وصح عنه انه سجد بعده أما ما صح عنه مما يدل على  
انه قبل التسليم فحديث عبد الرحمن بن عوف عنده أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه قال  
سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اذا شك أحدكم فلم يدرك واحدة صلى أم  
ثنتين فليجعلها واحدة واذا لم يدرك ثنتين صلى أم ثلاثاً فليجعلها ثنتين واذا لم يدرك ثلاثاً صلى أم  
أربعاً فليجعلها ثلاثاً ثم يسجد اذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل ان يسلم سجدة وفي الباب  
أحاديث منها ما هو في الصحيح كحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن  
على ما استيقن ثم يسجد سجدة قبل ان يسلم ومنها ما هو في غير الصحيح وأما ما صح عنه  
مما يدل على انه بعد التسليم فكحديث ذى الين الثابت في الصحيحين فان فيه انه صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم سجد بعد ما سلم وحديث ابن مسعود وهو في الصحيحين وغيرهما من فروع  
بلفظ اذا شك أحدكم في صلاته فليطرح الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدة وفي حديث  
المغيرة بن شعبة انه صلى يقوم فترك التشهد الاوسط فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدة  
وسلم وقال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رواه أحمد والترمذي وصححه  
وحديث ابن مسعود الثابت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
صلى الظهر خمساً فقبل له أزيد في الصلاة فقال لا وما ذاك فقال الواصليت خمساً فسجد سجدة  
بعد ما سلم فهذه الأحاديث المصرحة بالسجود تارة قبل التسليم وتارة بعده تدل على انه يجوز  
جميع ذلك ولا كنهه ينبغي في موارد النصوص ان يفعل كما أرشد اليه الشارع فيسجد  
قبل التسليم فيما أرشد الى السجود فيه قبل التسليم ويسجد بعده التسليم فيما أرشد فيه الى  
السجود بعده التسليم وما عدا ذلك فهو بالخيار والكل سنة قال في سفر السعادة وسجد السهو  
قبل السلام في بعض المواضع وبعده في بعض الجفلة الامام الشافعي في كل حال قبل السلام  
والامام أبو حنيفة جعله بعد السلام في كل حال وقال الامام مالك يسجد السهو والنقصان قبل  
السلام وسهو الزيادة في الصلاة بعد السلام وان اجتمع سهواً أحدهما زائد والاخر  
ناقص يسجد لهما قبل السلام وقال الامام أحمد يسجد قبل السلام في المحل الذي سجد فيه  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل السلام وما عداه يسجد السهو بعد السلام وقادأود  
الظاهرى لا يسجد السهو الا في هذه المواطن الخمس التي سجد فيها رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم ولو سجد في غيرها لا يسجد السهو ولم يعرض له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم



الشك في الصلاة لكن قال من شك فليبن على اليقين ولم يعتبر الشك ويسجد السهو قبل السلام وقال الامام ابو حنيفة ان كان له ظن بنى على غالب ظنه وان لم يكن له ظن بنى على اليقين وقال الامام مالك والامام الشافعي والامام احمد بن حنبل على اليقين مطلقا انتهى ولا يشك منصفان الاحاديث الصحيحة مصرحة بأنه كان يسجد في بعض الصلوات قبل السلام وفي بعضها بعد السلام فالجزم بأن محلها بعد السلام فقط طرح لبعض الاحاديث الصحيحة لا مرجح الا بمجرد مخالفتها لما قاله فلان أو فلان كما ان الجزم بأن محلها قبل التسليم فقط طرح لبعض الاحاديث الصحيحة لمثل ذلك والمذاهب في المسئلة منتشرة قد بسطها الماتن في شرح المتنق والحق عندي ان الكل جائز وسنة ثابتة والمصلي مخير بين ان يسجد قبل ان يسلم او بعد ان يسلم وهذا فيما كان من السهو وغيره موافق للسهو الذي سجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل السلام او بعده وأما في السهو الذي سجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فينبغي الاقتداء به في ذلك وايقاع السجود في الموضع الذي أوقعه فيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع الموافقة في السهو وهي مواضع محصورة مشهورة يعرفها من له اشتغال بعلم السنة المطهرة (و) أما كون سجود السهو (بإحرام وتشهد وتحليل) فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كبر وسلم كما في حديث ذي الدين الثابت في الصحيح وفي غيره من الاحاديث وأما التشهد فلحديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بهم فسجدا سجدة ثم تشهد ثم سلم أخرجه ابوداود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وقد روى نحو ذلك من حديث المغيرة وابن مسعود وعائشة (و) أما كونه (يشرع ترك مسنون) فلحديث سجوده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لترك التشهد الاوسط ولحديث لكل سهو سجدة وان والكلام فيه معروف ونحو ذلك اذا كان ذلك المسنون تركه المصلي سهوا لانه قد ثبت ان سجود السهو فيه ترغيم للشيطان كما في حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح ولا يكون الترغيم الامع السهو لانه من قبل الشيطان وامام مع العمد فهو من قبل المصلي وقد فاته ثواب تلك السنة قلت مذهب أبي حنيفة والشافعي ان من سلم من ركعتين ساهيا أتم وسجدة سجدة وهو في مذهب أبي حنيفة خاص بمن سلم على رأس الركعتين على ظن انه ما رابعة فلو سلم على رأسهما على ظن انه ما جمعة أو على انه مسافر فانه يستقبل الصلاة كذا في العالم كبرية في فصل المفصلات واستخرج له الشافعي اهله وهي فعل شيء يبطل الصلاة عمده دون سهوه أقول ما وقع من اصطلاح الفقهاء على تسميته هبة هو لا يخرج به عن كونه مندوبا وتخصيص وجوب السجود للسهو وترك ما كان مسنونا دون ما كان مندوبا لا دليل عليه ولا سيما وهذه الاسماء انما هي اصطلاحات حادثة والافالمسنون والمندوب اليه معناه ما لفته أهم من معناه اصطلاحا وأيضا الفرق بين المسنون والمندوب انما هو اصطلاح لبعض أهل الاصول دون جمهورهم وغاية ما هنالك ان المسنون هو المندوب المؤكد وصدق اسم السهو على ترك المندوب كصدقه على ترك المسنون فيندرج تحت حديث لكل سهو سجدة وان وتحقق الزيادة والنقص حاصل لكل واحد منهما فادعى التفرقة بينهما مطالب بالدليل ولا ريب ان بعض ما عدوه من الهيات لا يتحقق مثل ترك نصب القدم وترك وضع اليد (و) اما كونه



يشرع (لزيادة ولو ركعة سهوا) فلحديث المتقدم ومادون الركعة بالاولى قال في المسوى  
عند الحنفية ان سهوا عن القعدة الاخرة وقام الى الخامسة رجع الى القعدة ما لم يسجد وتشهد  
ثم سجد للسهو وان قيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد الى  
القعدة ما لم يسجد للخامسة وسلم وسجد للسهو وان قيد بها بالسجدة ثم فرضه فيضم اليها ركعة  
اخرى **تكونا تطوعا** فان لم يضم وقطع الصلاة لم يلزمه القضاء لانه انما شرع فلنا وعند  
الشافعية في اية حالة ذكر انما الخامسة قعد وألغى الزائد وراعى ترتيب الصلاة مما قبل الزائد ثم  
سجد للسهو وفي معنى الركعة عنده الركوع والسجود ويتجه على مذهب الحنفية ان يقال  
في حديث ابن مسعود انه حكاه حال فلعله قام بعد القعدة ولم يضم السادسة لبيان انه غير  
واجب انتهى (و) أما (للك في العدد) ففيه الاحاديث المتقدمة المصروفة بأن من شك في  
العدد بنى على اليقين وسجد للسهو وقال في الحجة البالغة وهو الاول من المواضع الاربع التي  
ظهر فيها النص وفي معناه الشك في الركوع والسجود والثاني زيادة الركعة كما سبق وفي  
معناه زيادة الركعة **كن** والثالث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سلم من ركعتين فقبل له في  
ذلك فصلى ما ترك وسجد سجدتين وأيضاً روى انه سلم وقد بقي عليه ركعة بمنزلة وفي معناه ان يفعل  
سهوا ما يبطل عمده الرابع انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قام من الركعتين كما صرو في معناه  
ترك التشهد في القعود وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قام الامام من الركعتين فان  
ذكر قبل ان يستوي قائماً فليجلس وان استوى قائماً فلا يجلس ويسجد سجدتين للسهو  
أقول في الحديث دليل على ان من كان قريب الاستبوا ر بما يستوي فانه لا يجلس خلافا لما  
عليه العامة انتهى وفي المسوى اختلفوا في ذلك فعند الشافعية اذا شك في صلاته بنى على  
اليقين وهو الاقل سواء كان شك في ركعة أو ركن وعند الحنفية ان كان ذلك أقول صراحة  
يستقبل الصلاة وان كان يعرض له كثير بنى على أكبر رأيه لحديث ابن مسعود اذا شك أحدكم  
في صلاته فليتحرك الصواب وقال أحمد بطرح الشك اما بأخذ الاقل واما بالتحري فان اختار  
الاول سجد قبل السلام وان اختار الثاني سجد بعده انتهى (واذا سجد الامام تابعه المؤمن)  
لان ذلك من تمام الصلاة ولانه كان يسجد الصحابة اذا سجد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وقد ورد الامر بمتابعة الامام كما سبق

### \*(باب القضاء للقوائت)\*

(ان كان الترك عمدا لا عذر فدين الله تعالى أحق ان يقضى) وقد اختلف أهل العلم في قضاء  
القوائت المتروكة لا لعذر فذهب الجمهور الى وجوب القضاء وذهب داود الظاهري وابن  
حزم وبعض أصحاب الشافعي الى انه لا قضاء على العامد غير المعذور بل قديماً با ثم ما تركه من  
الصلاة واليه ذهب شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية ولم يأت الجمهور بدليل يدل على ذلك ولم أجد  
أنا دليلاً لهم من كتاب ولا سنة الا ما ورد في حديث الخنعمية حيث قال لها النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم فدين الله أحق ان يقضى وهو حديث صحيح وفيه من العموم الذي يفيد  
المصدر المضاف ما يشمل هذا الباب فهذا الدليل ليس بايدي الموجهين سواء وقد اختلف أهل  
الاصول هل القضاء يكفي فيه دليل وجوب المقضى أم لا بد من دليل جديدي على وجوب



القضاء والحق انه لا بد من دليل جديد لان ايجاب القضاء هو تكليف مستقل غير تكليف الاداء ومحل الخلاف هو الصلاة المتروكة لغرض عذر عدا وأقول **حكمه** ما في الأحاديث الصحيحة أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويحجوا البيت ويصوموا رمضان فمن فعل ذلك فقد عصم دمه وماله لا يجهقه ومن لم يفعل فلا عصمة لدمه وماله بل نحن مأمورون بقتاله كما أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والمقاتلة تستلزم القتل ثم التوبة مقبولة فتارك الصلاة ان تاب وأناب وجب علينا ان نخلي سبيلهم فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة نخلوا سبيلهم فمن علمنا انه ترك صلاة من الصلوات الخمس وجب علينا ان نؤذنه بالتوبة فان فعل فذلك وإن لم يفعل قتلناه حكم الله ومن أحسن من الله حكماً وأما اطلاق اسم الكفر عليه فقد ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة وتأويلها لم يوجب الله علينا ولا اذن لنا فيه ومن غرائب بعض الفقهاء التردد في اطلاق اسم الفسق عليه مع ذلك بأن التفسير لا يجوز الا بدليل قطعي مع انه يرمى بالكفر من خالفه في أدنى معتقده انه الحق لم يأذن الله لنا باعتقادها فاضلاع التكفير بها والله المستعان وأما كيفية القضاء فاقول لا شك ان تقديم المقضية على المؤداة وتقديم الاولى من المقضيات على الاخرى هو الاولى والاحب ولولم يرد في ذلك الا فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في يوم الخندق فكان فيه كفاية وانما الشأن في كون ذلك متحتماً لا يجوز غيره (وان كان) أي الترك (لعذر) من نوم أو سهو أو نسيان أو اشتغال بملاحة القتال مع عدم امكان صلاة الخوف والمسايفة (فليس بقضاء) بل يجب تأدية تلك الصلاة المتروكة عند زوال العذر وذلك وقتها وفعالها فيه أداء كما يفيد ذلك أحاديث من نام عن صلاة أو سها عنها فوقتها حين يذكرها وقد تقدمت في أول كتاب الصلاة وفي ذلك خلاف والحق ان ذلك هو وقت الاداء لا وقت القضاء للتصريح منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان وقت الصلاة المنسية والتي نام عنها المصلي وقت الذكر وأما المتروكة لتغير نوم وسهو كن يترك الصلاة لاشتغاله بالقتال كما سبق فقد شغل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر وما صلاهما الا بعد هوى من الليل كما أخرجه أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد وهو في الصحيحين من حديث جابر وليس فيه ذكر الظهر بل العصر فقط ولذلك قال الماتن (بل أداء في وقت زوال العذر لا صلاة العبد) المتروكة لعذر وهو عدم العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد (ففي ثابته) أي تفعل في اليوم الثاني ولا تفعل في يوم العيد بعد خروج الوقت اذا حصل العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد لحديث عمير بن أنس عن عروة انه غم عليهم الهلال فأصبحوا صياماً فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انهم رأوا الهلال بالأمس فأمر الناس أن يقطروا من يومهم وان يخرجوا لعيدهم من الغد أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في بلوغ المرام أقول وأما الكافر اذا أسلم فلا يجب عليه القضاء على كل حال لان القاتل بأنه غير مخاطب بالشريعة يتقى عنه الوجوب حال الكفر والقاتل انه مخاطب يجعل الخطاب باعتبار الثواب والعقاب لا باعتبار وجوب الاداء والقضاء فالاسلام يجب تماثله بالاخلاف والظاهر ان المرتد حكمه حكم غيره من



الكفار في عدم وجوب القضاء لان الدليل يصدق عليه كما يصدق على غيره من الكفار

\*(باب صلاة الجمعة)\*

(يجب على كل مكلف) لان الجمعة فريضة من فرائض الله تعالى وقد صرح بذلك كتاب الله عز وجل وما صح من السنة المطهرة كحديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هم باسراق من يفتن عتبا وهون الصحيح من حديث ابن مسعود وكحديث أبي هريرة لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو يجتمعت الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين أخرجه مسلم وغيره ومن ذلك حديث حفصة مرفوعا رواح الجمعة واجب على كل محتلم أخرجه النسائي بإسناد صحيح وحديث طارق ابن شهاب الجمعة حق واجب على كل مسلم أخرجه أبو داود وسليمان وقد واظب عليها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله تعالى فيه إلى أن قبضه الله عز وجل وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أنها فرض عين وقال ابن العربي الجمعة فرض باجماع الامة وقال ابن قدامة في المغني أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وانما الخلاف هل هي من فروض الايمان أو من فروض الكفايات ومن نازع في فرضية الجمعة فقد أخطأ ولم يصب قال في المستوى اتفقت الامة على فرضية الجمعة وأكثرهم على أنها من فروض الايمان واتفقوا على انه لا جمعة في العوالي وأنه يشترط لها الجماعة وان الوالي ان حضر فهو الامام ثم اختلفوا في الوالي وشرط الموضع والجماعة قال الشافعي كل قرية اجتمع فيها أربعون رجلا اسراراً مقيمين تجب عليهم الجمعة ولا تنعقد الا بأربعين رجلاً كذلك والوالي ليس بشرط وقال أبو حنيفة لا جمعة الا في مصر جامع أو في فناءه وتنعقد بأربعة والوالي شرط وقال مالك اذا كان جماعة في قرية بيوتها متصلة وفيها سوق ومسجد يجمع فيه وجبت عليهم الجمعة وفي مختصر ابن الحاجب لا تجزئ الا أربعة ولحقوها ولا بد من قوم تتقرب بهم القرية ولا يشترط السلطان على الاصح قال في المسكوية القروى اذا دخل المصر ونوى ان يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت أو بعد دخوله لا جمعة عليه انتهى (الا امرأة والعبد والمسافر والمريض) لحديث الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة عبيد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض أخرجه أبو داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد أخرجه الحاكم من حديث طارق عن أبي موسى قال الحافظ وصححه غير واحد وفي حديث أبي هريرة وحديث جابر ذكر المسافر ون الحديثين مقال معروف والغالب ان المسافر لا يسمع النداء وقد ورد ان الجمعة على من سمع النداء كما في حديث ابن عمر وعند أبي داود قال في المستوى واتفقوا على ان لا جمعة على مريض ولا مسافر ولا امرأة ولا عبد وأنه ان صلاها منهم أحد سقط القرض وعلى انه ان أم مريض أو مسافر جاز وفي المنهاج وتصحح خلاف العبد والصبي والمسافر في الاظهر اذا تم العبد بغيره وفيه أيضا ولا جمعة على معذور مريض في ترك الجماعة وفي المسكوية المسافر التمدد والاختفاء من السلطان الظالم مسقط قال في المنع وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يبرئ من تركه اوتت المطر ولم يتل أسقل النملين وكان يبرئ من السفر يوم الجمعة لاسم الجهاد انتهى (وهي كسائر الصلوات لا تخالفها) لكونه لم يأت ما يدل على انها في غير ذلك وفي هذا الكلام اشارة إلى رد ما قيل انه يشترط في وجوبها الامام



الاعظم والمصر الجامع والعدد المخصوص فان هذه الشروط لم يدل عليها دليل يفيد استحبابها  
 فضلا عن وجوبها فضلا عن كونها شروطا بل اذا صلي رجلا الجمعة في مكان لم يكن فيه غيره مما  
 جماعة فقد فعل ما يجب عليهم ما فان خطب أحدهما فقد عملا بالسنة وان ترك الخطبة فهي  
 سنة فقط ولولا حديث طارق بن شهاب المذكور قرينة من تقييد الوجوب على كل مسلم بكونه  
 في جماعة ومن عدم اقامتها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في زمنه في غير جماعة لكان فعلها  
 فرادى مجزئا كغيرها من الصلوات وامام يروي من أربعة الى الولاية فهذا قد صرح ائمة الشان  
 بأنه ليس من كلام التوبة ولا من كلام من كان في عصرها من الصحابة حتى يحتاج الى بيان  
 معناه أو تأويله وانما هو من كلام الحسن البصري ومن تأمل فيما وقع في هذه العبادة الفاضلة  
 التي اقترضاها الله تعالى عليهم في الاسبوع وجعلها شعارا من شعائر الاسلام وهي صلاة الجمعة  
 من الاقوال الساقطة والمذاهب الزائغة والاجتهادات الداحضة قضى من ذلك العجب فقاتل  
 يقول الخطبة ركعتين وان من فاتته لم تصح جمعة وكأنه لم يبلغه ما ورد عن رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم من طرق متعددة يقوى بعضها ببعض ويشد بعضها عن بعضها بعض  
 ان من فاتته ركعة من ركعتي الجمعة فليضف اليها أخرى وقد تمت صلاته ولا يلغى غير هذا  
 الحديث من الأدلة وقائل يقول لا تنعقد الجمعة الا بثلاثة مع الامام وقائل يقول بأربعة  
 وقائل يقول بسبعة وقائل يقول بتسعة وقائل يقول باثني عشر وقائل يقول بعشرين وقائل  
 يقول بثلاثين وقائل يقول لا تنعقد الا بأربعين وقائل يقول بخمسين وقائل يقول لا تنعقد  
 الا بسبعين وقائل يقول فيما بين ذلك وقائل يقول يجتمع كثير من غير تقييد وقائل يقول ان  
 الجمعة لا تصح الا في مصر جامع وحده بعضهم بأن يكون الساكنون فيه كذا وكذا من آلاف  
 وآخر قال أن يكون فيه جامع وحمام وآخر قال ان يكون فيه كذا وكذا وآخر قال انها لا تجب  
 الا مع الامام الاعظم فان لم يوجد أو كان محتمل العدالة توجه من الوجوه لم تجب الجمعة  
 ولم تشرع ونحو هذه الاقوال التي ليس عليها أثارة من علم ولا يوجد في كتاب الله تعالى ولا في  
 سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرف واحد يدل على ما ادعوه من كون هذه  
 الامور المذكورة شروطا لصحة الجمعة أو فرضا من فرائضها أو ركنا من أركانها فبما الله العجب  
 ما يفعل الرأي بأهله ومن يخرج من رؤسهم من الخزعبيات الشبهة بما يتحدث الناس به  
 في مجامعهم وما يخبرونه في أسفارهم من القصص والاحاديث المافقة وهي عن الشريعة  
 المطهرة بعزل يعرف هذا كل عارف بالكتاب والسنة وكل متصف بصنعة الانصاف وكل  
 من ثبت قدمه ولم يتزلزل عن طريق الحق بالقبيل والقال ومن جاء بالغلط فغلطه رد عليه  
 مضر وبه في وجهه والحكم بين العباد هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم كما قال سبحانه فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول انما كان قول  
 المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا فلا وربك  
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما  
 فهذه الآيات ونحوها تدل ابلغ دلالة وتفيد أعظم فائدة المرجع مع الاختلاف الى حكم  
 الله ورسوله وحكم الله هو كتابه وحكم رسوله بعد ان قبضه الله تعالى هو سنته ليس غير ذلك ولم



يجعل الله تعالى لأحدهم العباد وان بلغ في العلم أعلى مبلغ وجمع منه ما لا يحصى مع غيره أن يقول في هذه الشريعة بشئ لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا مجتهد وان جاءت الرخصة له بالعمل برأيه عند عدم الدليل فلا رخصة لغيره أن يأخذ بذلك الرأي كائنا من كان واني كما علم الله لا أزال أكثر التعجب من وقوع مثل هذا المصنوعين وتصديري في كتب الهداية وأمر العوام والمقصرين باعتقادهم والعمل به وهو على شفا جرف هار ولم يختص هذا المذهب من المذاهب ولا بقطر من الاقطار ولا بعصر من العصور بل تباع فيه الاثر الاول كانه أخذ من أم الكتاب وهو حديث خرافة وقد كثرت التعيينات في هذه العبادة كما سبقت الإشارة اليها بالبرهان ولا قرآن ولا شرع ولا عقل والبحث في هذا يطول جدا قال الماتن رحمه الله وقد جعلت فيه مصنعين مطولا ومختصرا والله الحمد (الافى مشروعية الخطبتين قبلها) لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن في الجمعة خطبتين يجلس بينهما وما صلى بأصحابه الجمعة من الجمع الا وخطب فيها انما دعوى الوجوب ان كانت بمجرد فعله المستقر فهذا لا يناسب ما تقر في الاصول ولا يوافق تصرفات الفقهاء وسائر أهل المذهب المنقول وأما الأمر بالسعي الى ذكر الله فغايته ان السعي واجب واذا كان هذا الأمر مجتليا في ذاته واجب فما كان متضمنا للبيان نفس السعي الى الذكر يكون واجبا فأي وجوب الخطبة فان قيل انه لما وجب السعي اليها كانت واجبة بالاولى فيقال ليس السعي بمجرد الخطبة بل اليها والى الصلاة ومعظم ما وجب السعي لاجله هو الصلاة فلا تتم هذه الاولوية وهذا النزاع في نفس الوجوب وأما في كون الخطبة شرطا للصلاة فعدم وجود دليل يدل عليه لا يخفى على عارف فان شأن الشرطية أن يؤثر عدمها في عدم المشروط فهل من دليل يدل على ان عدم الخطبة يؤثر في عدم الصلاة ثم اعلم ان الخطبة المشروعة هي ما كان يعتاده صلى الله عليه وسلم من ترغيب الناس وترهيبهم فهذا في الحقيقة روح الخطبة الذي لاجله شرعت وأما اشتراط الحمد لله أو الصلاة على رسول الله أو قراءة ثبني من القرآن ففيه خارج عن معظم المقصود من شرعية الخطبة واتفاق مثل ذلك في خطبته صلى الله عليه وسلم لا يدل على أنه مقصود من حيث هو بشرط لازم ولا يشك منصف ان معظم المقصود هو الوعظ دون ما يقع قبله من الحمد والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقد كان عرف العرب المستقر ان أحدهم اذا أراد أن يقوم مقام ما يقول مقالا لشرع بالثناء على الله وعلى رسوله وما أحسن هذا وأولاه ولكن ليس هو المقصود بل المقصود ما بعده ولو قال قائل ان من قام في محفل من المحافل خطيبا ليس له باعث على ذلك الا أن يصدر منه الحمد والصلاة لما كان هذا مقبولا بل كل طبع سليم يحبه ويرده اذا تقرر هذا عرفت ان الوعظ في خطبة الجمعة هو الذي يساق اليه الحديث فاذا فعله الخطيب فذلك فعل الأمر المشروع الا انه اذا قدم الثناء على الله وعلى رسوله أو استبصر في وعظه القوارع القرآنية كان أتم وأحسن (ووقتها وقت الظهر) لكونها بدلا عنه وقد ورد ما يدل على انها تجزئ قبل الزوال كما في حديث أنس انه كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي الجمعة ثم يرجعون الى القائله يقيمون وهو في الصحيح ومثله من حديث سهل بن سعد في الصحيحين وثبت في الصحيح من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى مجالسهم فيريحونها حين تزول الشمس وهذا فيه التصريح بانهم صلوا ما قبل



زوال الشمس وقد ذهب الى ذلك أحمد بن حنبل وهو الحق وذهب الجمهور الى ان أول وقتها أول وقت الظهر (وعلى من حضرها أن لا يتخطى رقاب الناس) الا اذا كان اماما أو كان بين يديه فرجة لا يصلحها الا بتخط كما نقله المحلى عن الروضة لحديث عبد الله بن بسر قال جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم اجلس فقد آذيت أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره وحديث أرقم بن أبي أرقم المخزومي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الامام كالجارقصبة في النار أخرجه أحمد والطبراني في الكبير وفي اسناده مقال وفي الباب أحاديث منها عن معاذ بن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم قال الترمذي حديث غريب والعلم وفي تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين ومنها يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة كذا عده الشيخ شمس الدين بن القيم من الكبار وقد صرح النووي وغيره بأنه حرام انتهى قلت وفي الباب عن عثمان وأنس أيضا (وأن ينصت حال الخطبتين) لحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغوت وهو في الصحيحين وغيرهما وأخرج أحمد وأبو داود بن حديث علي قال من دنا من الامام فلغا ولم يستمع ولم ينصت كان عليه كفل من الوزر ومن قال صه فقد لغا ومن لغا فلا الجمعة له ثم قال هكذا سمعت نبيكم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي اسناده مجهول وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة أقول وحاصل ما يستفاد من الأدلة ان الكلام منهي عنه حال الخطبة نهيا عاما وقد خص هذا النهي بما يقع من الكلام في صلاة التحيمة من قراءة وتسييح وتشهد ودعاء والاحاديث المخصصة لمثل ما ذكر صحبة فلا يحصى لمن دخل المسجد حال الخطبة من صلاة ركعتي التحيمة ان اراد القيام بهذه السنة المؤكدة والوفاء بما دلت عليه الأدلة فانه صلى الله عليه وسلم أمر سلكا الغطفاني لما وصل الى المسجد حال الخطبة فقف ولم يصل التحيمة بأن يقوم فيصلي فدل هذا على كون ذلك من المشروعات المؤكدة بل من الواجبات كما قرره شيخنا العلامة الشوكاني في رسالة مستقلة وبينت أمان في دليل الطالب الى أرجح المطالب وجوب صلاة التحيمة ومن جملة مخصصات صلاة التحيمة حديث اذا جاء أحدكم والامام يخطب فليصل ركعتين وهو حديث صحيح متضمن للنص في محمل النزاع وأماما عدا صلاة التحيمة من الأذكار والادعية والمتابعة للخطيب في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم يأت ما يدل على تخصيصها من ذلك العجم والمتابعة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وان وردت بها أدلة قاضية بمشروعيتها فهي أعم من أحاديث منع الكلام حال الخطبة من وجه وأخص منها من وجه فيتمارض العمومان ويتطرق في الرابع منهما وهذا اذا كان اللغو المذكور في حديث ومن لغا فلا الجمعة له يشمل جميع أنواع الكلام وأما اذا كان محتصا بنوع منه وهو ما لا فائدة فيه فليس فيه ما يدل على منع الذكر والدعاء والمتابعة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وأما حديث اذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام فقد أخرجه



الطبراني في الكبير عن ابن عمر وفي سنده ضعف كما قاله صاحب مجمع الزوائد فلا تقوم به الحجة ولكنه قد روى ما يقويه فأخرج أبو يعلى والبخاري عن جابر قال قال سعد بن أبي وقاص لرجل لا جمعة لك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يأسعد فقال لأنه تكلم وأنت تخطب فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق سعد وفي أسناده مجاهد بن سعيد وهو ضعيف عند الجمهور وأخرج أيضاً ابن أبي شيبة وقد ذكر العلامة الشوكاني في شرح المنتقى أحاديث تفيد معنى هذا الحديث فلما راجع ويقويه ما يقال أن المراد بالغوا المذكور في الحديث التلغظ وإن كان أصلاً مالا فائدة فيه بقرينة أن قول من قال لصاحبه أنصت لا يعدم من الغلو لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم لم يغوا ويمكن أن يقال أن ذلك الذي قال أنصت لم يؤمر في ذلك الوقت بأن يقول هذه المقالة فكان كلامه لغوا حقيقة من هذه الحقيقة (ونذب له التبكيك) الحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وفي الباب أحاديث في مشروعية التبكيك قال في المسوى شرح الموطأ الأصح أن هذه الساعات ساعات لطيفة بعد الزوال لا الساعات التي يدور عليها حساب الليل والنهار انتهى (والتطيب والتجمل) الحديث أبي سعيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال على كل مسلم الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه وإن كان له طيب مس منه أخرج أحمد وأبو داود وهو في الصحيحين بلفظ الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وإن يستن وان عيس طيبان وجد وأخرج أحمد والبخاري وغيرهما من حديث سلمان الفارسي قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر بماء استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو عيس من طيب يبتيه ثم يروح إلى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت للإمام إذا تكلم الاغفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة الأخرى وأخرج أحمد وغيره من حديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده ولبس من أحسن ثيابه ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد فيركع أن يدا له ولم يؤذ أحد ثم انصت إذا خرج إمامه حتى يصلي كان كفارة لما بيننا وبين الجمعة الأخرى ورجال أسناده ثقات وفي الباب أحاديث (والدنو من الإمام) الحديث سمرة عند أحمد وأبي داود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال احضروا الذكر وادنو من الإمام فإن الرجل لا يزال يتبعه حتى يؤخر في الجنة وإن دخلها وفي أسناده أضعاف وفي الباب أحاديث ومن جله ما يشرع يوم الجمعة الغسل وقد تقدم الكلام عليه في باب الغسل (ومن أدرك ركعة منها فقد أدركها) الحديث من أدرك ركعة من صلاة الجمعة فليضف إليها أخرى وقد تمت صلاته فهذا وإن كان فيه مقال غاية الأعلال بالارسال فقد ثبت رفعه من طريق جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة فإنه روى عنه من ثلاث عشرة طريقاً ومن ثلاث طرق عن ابن عمر وبعضها يؤيد بعضها فهي لا تقصر عن رتبة الحسن



لغيره وقد أخرجهم الحاكيم من ثلاث طرق عن أبي هريرة وقال فيها على شرط الشيخين فالمعجب من أن يؤثر على هذا كله قول عمر بن الخطاب ويدعم تلك العصا التي لا يأخذها إلا الزمان أو من ضاقت عليه المسالك فيه قال ولم يرد خلافه عن أحمد من الصحابة والخالف أن أول المخالفين له رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدم قوله وخصوصه والحاصل أن الحديث له طرق كثيرة يصيرهم أحسننا غيره وقد قدمنا أنها كسائر الصلوات وليست الخطبة شرطاً من شروط الجمعة حتى يتوقف أدراك الصلاة على أدراك الخطبة فنزعم أن صلاة الجمعة تختص بحكم يخالف سائر الصلوات فعليه الدليل وقد أوضح الماتن المقال في ابجاث مطولة وقعت مع بعض الاعلام مشتملة على ما يحتاج اليه في هذا البحث فليرجع الى ذلك فهو مفيد جداً (وهي في يوم العيد رخصة) لحديث زيد بن أرقم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى العيد في يوم الجمعة ثم رخص في الجمعة فقال من شاء أن يجمع فليجمع أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه على بن المديني وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وأنا أجمعون وقد أعل بالارسال وفي اسناده أيضاً بقية بن الوائلي وفي الباب أحاديث عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما وظاهر أحاديث الترخيص يشمل من صلى العيد ومن لم يصل بل روى النسائي وأبو داود أن ابن الزبير في أيام خلافته لم يصل بالناس الجمعة بعد صلاة العيد فقال ابن عباس لما بلغه ذلك أصاب السنة وفي اسناده مقال أقول الظاهر أن الرخصة عامة للأمام وسائر الناس كما يدل على ذلك ما ورد من الأدلة وأما قوله صلى الله عليه وسلم ونحن نجمعون فغاية ما فيه أنه أخبرهم بأنه سيبأخذ بالعزيمة وأخذهم باليدل على أن لا رخصة في حقه وحق من تقوم به - الجمعة وقد تركها ابن الزبير في أيام خلافته كما تقدم ولم ينكر عليه الصحابة ذلك

\*(باب صلاة العيدين)\*

قد اختلف أهل العلم هل صلاة العيد واجبة أم لا والحق الوجوب لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع ملازمته لها قد أمرنا بالخروج اليها كما في حديث أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للناس أن يغدوا الى صلاتهم بعد أن أخبره الركب برؤية الهلال وهو حديث صحيح وثبت في الصحيح من حديث أم عطية قالت أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن نخرج في الفطر والاضحى العواتق والحيض وذوات الخدود وقاما الحيض فيعتزلن الصلاة ويشمدن الخدود ودعوة المسلمين فالامر بالخروج يقتضي الامر بالصلاة لمن لا عذر لها بفحوى الخطاب والرجال أولى من النساء بذلك لأن الخروج وسيلة اليها ووجوب الوسيلة يستلزم وجوب المتوصل اليه بل ثبت الامر بالقرآن بصلاة العيد كما ذكره آئمة التفسير في قوله تعالى فصل لربك وانحر فانهم قالوا المراد صلاة العيد ومن الأدلة على وجوبها أنها مسقط للجمعة إذا اتفقت في يوم واحد وما ليس بواجب لا يسقط ما كان واجباً (هي ركعتان) يجهر فيها بالقراءة يقرأ عند ارادة التخفيف سبع اسم ربك الأعلى وهل أتاك النوع عند الانتماء في واقتربت الساعة وعند الشافعي تشرع صلاة العيد جماعة وللمنقردين العبد والمرأة والمسافر ولا يخطب



المفرد ويخطب امام المسافرين وعند أبي حنيفة تجب صلاة العيدين على كل من تجب عليه صلاة الجمعة ويشترط لصلاة العيد ما يشترط لصلاة الجمعة كذا في المسوي وغيره (في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الثانية خمس كذلك) الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في عيد ثلثي عشرة تكبيرة سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية أخرجه أحمد وابن ماجه وقال أحمد أنا أذهب الى هذه قال العراقي اسناده صالح ونقل الترمذي في العلل المقررة عن البخاري أنه قال انه حديث صحيح وفي رواية لابي داود والدارقطني التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الأخيرة والقراءة بعدهما كلهم ما واسناده الحديث صالح وقد صححه البخاري وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن عوف المزني ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة وقد حسنه الترمذي وأنكر عليه تحسينه لان في اسناده كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وهو متروك قال النووي لعله اعتضد بشواهد وغيرها انتهى قال العراقي ان الترمذي انما تبع في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العلل المفرد سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى وقد أخرجه ابن ماجه بدور ذكر القراءة وأخرجه الدارقطني وابن عدي والبيهقي وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال الشافعي وأبو داود انه ركن من أركان الكذب وقال ابن حبان له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه من حديث سعد الفرط المؤذن ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الأخيرة خمساً قبل القراءة قال العراقي واسناده ضعيف وفي الباب أحاديث تشهد لذلك والجميع يصلح للاحتجاج به وفي المسئلة عشرة مذاهب هذا أرجحها قال في الطحطاوي يكبر في الأولى سبعاً قبل القراءة والثانية خمساً قبل القراءة وعمل الكوفيين أن يكبر أربعاً كتكبير الجنائز في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعد هاوهم ما سفتان وعمل الحرمين أرجح انتهى أقول الذي دلت عليه الأدلة أن يكون التكبير مقدماً على القراءة في الركعتين كما ثبت ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم في حديث عمرو بن عوف المزني المتقدم ولم يأت من قال بعشرونية تقديم القراءة في الركعتين أو تأخيرها في الأولى وتقديمها في الثانية بحجة قط ثم اعلم ان الحافظ قال في التلخيص قوله ويقف بين كل تكبيرتين بقدر آية لا طويلة ولا قصيرة روى مثل ذلك عن ابن مسعود ولا وفعلات رواه الطبراني والبيهقي موقوفاً وسنده قوى وفيه عن حذيفة وأبي موسى مثله وعن عمر أنه كان يرفع يديه في التكبيرات رواه البيهقي وفيه ابن لهيعة واحتج ابن المنذر والبيهقي بحديث روياه من طريق بقية عن الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه في الرفع عند الأهرام والركوع والرفع منه وفي آخره يرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع انتهى قال في شرح المنتقى والظاهر عدم وجوب التكبير كما ذهب إليه الجمهور لعدم وجدان دليل يدل عليه انتهى والحاصل انه سنة لا تبطل الصلاة بتركه عمداً ولا سهواً قال ابن قدامة ولا أعلم فيه خلافاً قالوا وان تركه لا يسجد للسهو وروى عن مالك وأبي حنيفة انه يسجد للسهو والحق الأول (ويخطب بعدها) يا أيها التقوى الله تعالى ويذكر ويحفظ



لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر والأضحي إلى المصلى وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم وإن كان يريد أن يقطع بعثاً أو يأمر بشئ أمر به ثم ينصرف وفي الباب من حديث جابر عنده وسلم وغيره وأول من خطب قبل الصلاة في العيد مروان وأنكر عليه ذلك وأخرج النسائي وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله بن السائب قال شهدت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال أنا زيدا أن تخطب فإن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب (ويستحب) في العيد (التجمل) بالشباب فقد ثبت في الصحيحين أن عمر وجد حله في السوق من استبرق تساع فأخذها فأتى بها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اتبع هذه فتجسمل بها العيد والوفد فقال إنما هذه لباس من لا خلاق له وأخرج الشافعي عن شيخه إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يلبس برد حبرة في كل عيد وشيخ الشافعي ضعيف ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن ابن عباس بمثله أخرجه الطبراني وأخرج ابن خزيمة عن جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يلبس البرد الأحمر في العيدين وفي الجمعة (والخروج إلى خارج البلد) لمواظبته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ذلك وصلى بهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد لمطر وقع كما في حديث أبي هريرة عن أبي داود وابن ماجه والحاكم وفي أسناده مجهول (ومخالفة الطريق) لحديث أبي هريرة عند البخاري وغيره قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا كان يوم العيد خالف الطريق وأخرج أبو داود وابن ماجه نحوه من حديث ابن عمر وفي الباب أحاديث غير ما ذكر (والا كل قبل الخروج في الفطر دون الأضحي) لما ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث بريدة قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الأضحي حتى يرجع زاد أحمد فياً كل من أضحيته وفي الباب أحاديث (ووقتها بعد ارتفاع الشمس قدر رمح إلى الزوال) لما أخرجه أحمد بن الحسن البنا في كتاب الأضاحي من حديث جندب قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رمحين والأضحي على قيد رمح وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه خرج مع الناس يوم عيد فطرا وأضحي فأنكر إبطاء الإمام وقال أنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين التسميع أي حين وقت صلاة العيد وأخرج الشافعي مرسل أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كتب إلى عمرو بن حزم وهو بنجران أن يعمل الأضحي ولئن الفطر وفي أسناده إبراهيم بن محمد شيخ الشافعي وهو ضعيف وقد وقع الإجماع على ما أفادته الأحاديث وإن كانت لا تقوم بمناهاها الطلحة وأما آخر وقت صلاة العيد من زوال الشمس وإذا كان الغدو من بعد طلوع الشمس إلى الزوال كما قال بعض أهل العلم فحديث أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم



وآله وسلم للركب أن يغدوا إلى مصلاهم يدل على ذلك قال في البحر وهي من بعد انبساط الشمس إلى الزوال ولا أعرف فيه خلافاً (ولا أذان فيها ولا إقامة) لما ثبت في الصحيح من حديث جابر بن سمرة قال صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة وثبت في الصحيحين عن ابن عباس أنه قال لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحي وفي الباب أحاديث \* وأما تكبير أيام التشريق فلا شك في مشروع عيسه مطلق التكبير في الأيام المذكورة ولم يثبت تعيين لفظ مخصوص ولا وقت مخصوص ولا عدد مخصوص بل المشروع الاستكثار منه ببر الصلوات وسائر الاوقات فهاجرت عليه عادة الناس اليوم استناداً إلى بعض الكتب الفقهية من جعله عقب كل صلاة فريضة ثلاث مرات وعقب كل صلاة نافلة مرة واحدة وقصر المشروع عيسه على ذلك فحسب ليس عليه آثار من علم فيما أعلم وأصح ما ورد فيه عن الصحابة أنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى وأما صفة التكبير فأصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله أكبر الله أكبر الله أكبر قال في شرح المنتقى نقلاً عن القح وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لأصل لها انتهى قال الشوكاني والظاهر أن تكبير التشريق لا يختص استحبابه بعقب الصلوات بل هو مستحب في كل وقت من تلك الأيام كما تدل على ذلك الآثار انتهى

\*(باب صلاة الخوف)\*

(قد صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفات مختلفة) قيل على ستة عشر وقيل سبعة عشر وقيل ثمانية عشر وقيل أقل من ذلك وقد صح منها أنواع فنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بكل طائفة ركعتين فكان للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربع وللقوم ركعتان وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث جابر ومنها أنه صلى بكل طائفة ركعة فكان له ركعتان وللقوم ركعة وهذه الصفة أخرجهما النسائي بإسناد رجاله ثقات ومنها أنه صلى بهم جميعاً فكبروا وكبروا وركعوا ورفعوا ورفعوا ثم سجدوا وسجدوا مع الصف الذي يليه وقام الصف المؤخر في فخر العدو فلما قضى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم وفعلاوا كالركعة الأولى ولكنه قد صار الصف المؤخر مقدماً والمقدم مؤخراً ثم سلم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسأوا جميعاً وهذه الصفة ثابتة في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر ومن حديث أبي عبيد الله الزبني عند أحمد وأبي داود والنسائي ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بأحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو وجاء أولئك ثم صلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث ابن عمر ومنها أنها قامت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو وظهورهم إلى القبلة فكبر فكبروا جميعاً الذين معه والذين مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجد فسجدت التي تليهم والآخرين قيام مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا إلى العدو فقابلوهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا



ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجدوا وسجدوا معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فسلم وسلموا جميعا فكان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتان وللقوم لكل طائفة ركعتان وهذه الصفة أخرجهما أحمد والنسائي وأبو داود ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بطائفة ركعة وطائفة وجاء العدو ثم ثبت قائما فأقروا لانفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته فأقروا لانفسهم فسلم بهم وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث سهل بن أبي حنمة وإنما اختلفت صلاته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الخوف لأنه كان في كل موطن يتحرى ما دوا أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة (وكلاهما مجزئة) لأنها وردت على ثمانية كثيرة وكل نحو روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو جائز يفعل الإنسان ما هو أخف عليه وأوفق بالمصلحة حالته كذا في الحجة أقول ومن زعم من أهل العلم أن المشروع من صلاة الخوف ليس إلا صفة من الصفات الثابتة دون ما عداها فقد أهدر شريعة ثابتة وأبطل سنة قائمة بلا حجة نيرة وغالب ما يدعو إلى ذلك ويقع فيه قصور الباع وعدم الاعتناء بكتب السنة المطهرة فالحق الحقيقي بالقبول جواز جميع ما ثبت من الصفات وقد ذكرهنا صاحب المنتقى أنواعا هي حاصل ما ذكره المحدثون مما بلغ إلى رتبة الصحيح وثم صفات أخر ليست بها لغة إلى تلك الرتبة فإن قلت ما الحكمة في وقوع هذه الصلاة على أنواع مختلفة قلت أمران الأول اقتضاء الحادثة لذلك والمقتضيات مختلفة ففي بعض المواطن تكون بعض الصفات أنسب من بعض لما يكون فيها من أخذ الحذر والعمل بالحزم ما يناسب الخوف العارض فقد يكون الخوف في بعض المواطن شديدا والعدو متصلا أو قريبا وفي بعض المواطن قد يكون الخوف خفيفا والعدو بعيدا فتكون هذه الصفة أولى بهذا الوطن وهذه أولى بهذا الوطن الأمر الثاني أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعلها متنوعة إلى تلك الأنواع لقصد التشريع وإرادة البيان للناس وأما صلاة المغرب فقد وقع الاجماع على أنه لا يدخلها القصر ووقع الخلاف هل الأولى أن يصلى الإمام بالطائفة الأولى ركعتين والثانية ركعة أو العكس ولم يثبت في ذلك شيء عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روى أن عليا رضي الله تعالى عنه صلاها ليلة الهرب واختلاف الرواية في حكاية فعله كما اختلفت الأقوال والظاهر أن الكل جائز وإن صلى لكل طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات وللقوم ثلاث ركعات فهو صواب قياسا على فعله في غيرها وقد تقرر صحة امامة المتنقل بالمقتضى كما سبق (وإذا اشتد الخوف والتحم القتال صلاها الرجل والراكب ولو إلى غير القبلة ولو بالإيماء) ويقال لصلاة الخوف عند التحام القتال صلاة المسايغ أخرج البخاري عن ابن عمر في تفسير سورة البقرة بلفظ فان كان خوف أشد من ذلك صلاها رجالا قياما على أقدامهم أو ركبا ناما مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال مالك قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك وقد رواه ابن ماجه عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم وصف صلاة الخوف وقال فان كان خوف أشد من ذلك فركبوا أو ركبا وأخرج أحمد



وأبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن أنيس قال بعثني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو عرنة وعرفات فقال اذهب فاقتله قال فرأيت أنه وقد حضرت صلاة العصر فقلت اني لاخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطقت أمشي وأنا أصلي أومئ أيماء نحوه فلما دنوت منه الحديث ومن البعيد أن لا يخبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك ولو أنكره لذكر ذلك

\*(باب صلاة السفر)\*

(يجب القصر) حديث عائشة الثابت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر فهذا يشعر بأن صلاة السفر باقية على الأصل فمن أتم فكانه صلى في الحضر الثنائية أربعاً والرابعة ثمانية كما ثبت أيضاً في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقتصر في جميع أسفاره على القصر قلت اتفقت الأمة على جواز القصر في السفر واختلاف المفسرون في قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أنزلت في السفر وقيد الخوف اتفقي أو في الخوف وقيد السفر اتفقي والمراد من القصر الإيماء في الركوع والسجود فذهب إلى الأول جماعة من المفسرين وإلى الثاني يرقول ابن عمر ويدل عليه بناء قوله تعالى وإذا كنت فيهم سم على آية القصر من غير ذكر الخوف فانيا ثم مذهب الأكثرين ان القصر واجب وقال الشافعي ان شاء أتم وان شاء قصر والقصر أفضل كذا في المسوى أقول الحق وجوب القصر والاحاديث مصرحة بما يقتضي ذلك وأما ما يروى عن عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقصر في الصلاة ويتم ويفطر ويصوم فلم يثبت كما صرح به جماعة من الحفاظ وكذلك ما روى عنها انهم أفاضت ذلك ولم ينكر عليها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة بما تسقط به حجته وكذلك ما روى من أن عثمان أتم الصلاة يعني فلا حجة في ذلك وقد صح انكار بعض الصحابة عليه واعتذاره عن ذلك فلم يبق في المقام ما يوجب التردد والظاهر من الأدلة في القصر والافطار عدم الفرق بين من سفره في طاعة ومن سفره في معصية لاسيما القصر لان صلاة المسافر شرعها الله كذلك فكما ان الله شرع للمقيم صلاة التمام من غير فرق بين من كان مطيعاً ومن كان عاصياً بخلاف ذلك شرع للمسافر ركعتين من غير فرق وأدلة القصر متناولة للعاصي تناولاً زائداً على تناول أدلة الافطار لانه القصر عزعة وهي لم تشرع للمطيع دون العاصي بل مشروعة لهما جميعاً بخلاف الافطار فانه رخصة للمسافر والرخصة تكون لهذا دون هذا في الأصل وان كانت هناك عامة وانما المراد بطلان القياس والركعتان في السفر تمام غير قصر ومعناه عند الحنفية انه لا يكون فرض المسافر غير ركعتين وان صلى أربعاً ولم يقعد للتشهد بطأت صلاته وان قعد أتمها أربعاً والأخريان نقل وعنده الشافعية ان المسافر اذا قصر في السفر فليس عليه ما تركه اذا صار مقيماً بخلاف الصوم فانه يعيد ما أفطر اذا صار مقيماً وايجاب القصر (على من خرج من يده فأصعد السفر وان كان دون برية) وجهه أن الله تعالى قال وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة والضرب



والارض يصدق على كل ضرب لكنته خرج الضرب أي المثنى لغیر السفر لما كان يقع منه  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخروج الى بقیع الغرقد ونحوه ولا يقصر ولم يأت في تعيين  
قدر السفر الذي يقصر فيه المسافر شيء فوجب الرجوع الى ما يسمى سفر الغنة ونحوها ومن  
خرج من بلدة قاصدا الى محل يعد في مسيره اليه مسافر اقصر الصلاة وان كان ذلك المحل دون  
البريد ولم يأت من اعتبار البريد واليوم واليومين والثلاث وما زاد على ذلك بحجة نيرة وغاية  
ما جاؤ به حديث لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام بغیر ذي محرم وفي  
رواية يوما وليلة وفي رواية يريد اولى في هذا الحديث ذكر القصر ولا هو في سياقه والاحتجاج  
به بحديثين وأحسن ما ورد في التقدير ما رواه شعبة عن يحيى بن زيد الهناني قال سألت  
أنس عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة  
أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين والشك من شعبة أخرجه مسلم وغيره فان قلت محل الدليل  
في نهي المرأة عن السفر تلك المسافة بدون محرم هو كونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سمي ذلك  
سفر اقلت تسميته سفر الاتفا في تسميته ما دونه سفر اقدم سمي النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم مسافة الثلاث سفرا كما سمي مسافة البريد سفر في ذلك الحديث باعتبار اختلاف الرواية  
وتسمية البريد سفر الاتفا في تسمية ما دونه سفرا فان قلت أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني  
من حديث ابن عباس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من  
أربعة برد من مكة الى عسفان قلت هو ضعيف لا تقوم به الحجة فان في اسناده عبد الوهاب بن  
مجاهد بن جبر وهو متروك قال الماتن وفي المسئلة مذاهب هذا أربعها الذي وقال أبو حنيفة  
مسيرة ثلاثة أيام وفي العالم كبرية الصحيح انه لا يشترط سير كل اليوم الى الليل فلو بكر في كل يوم  
ومشي الى الزوال ثم نزل يصير مسافرا وقال الشافعي أربعة برد وقال مالك وذلك أحب ما سمعت  
يقصر فيه الصلاة الى وتفسيرها ستة عشر فرسخا ويجه على هذا ان قوله ما متقاد بان قال  
الاوزاعي عامة الفقهاء يقولون مسيرة يوم تام وانما يحل القصر اذا خرج من بيوت القرية  
قال العلماء اذا جاوز عمران المصر قصر أقول مسئلة أقل السرة قد اضطربت فيها الأقوال  
وطال فيها النزاع وتشعبت فيها المذاهب وليس في ذلك شيء يستند اليه الا مجرد قول الرواة قصر  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في كذا من دون بيان لمقدار يرجع اليه وأصرح ما في ذلك ما قاله  
بعض الرواة انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقصر اذا سافر ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ هكذا على  
الشلح مع انه لم يبين مقدار المسافة التي هي انتهاء سفره وغاية ما وقع التعويل عليه أحاديث  
لا يحل لامرأة كما تقدمت والمعمول عليه ههنا رواية البريد لان ما فوقها يعتبر فيه ذلك بفحوى  
الخطاب لکن لا ملازمة بين اعتبار المحرم للمرأة وبين وجوب القصر على غيرها من المسافرين  
لان على مشروعية المحرم غير على مشروعية القصر فلم يبق في المسئلة ما يصلح للاستناد اليه  
فوجب الرجوع الى ما يصدق عليه سمي الضرب في الارض على وجه يخالف ما يفعله المقيم  
من ذلك وهو يصدق على من أراد سفرا زائدا على الميل لا ما كان ميلا فسادون فقد يتردد المقيم في  
الجوانب المقاربة لبلد اقامته وقد كان صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج الى بقیع لزيارة الاموات  
ولا يقصر وان كان هذا لا يتم الاحتجاج به الا بعد تسليم انه خرج الى هنالك وحضر وقت



الصلاة فصلي تمام وهو ممنوع فالتعويل في استثناء المسافر هو ما قدمنا وفيه ما فيه لولا انه  
أوجب الرجوع اليه البقاء على الأصل والقرار من التحكيمات التي لا ترجع الى شيء كما يقوله  
بعض أهل العلم ان مسافة القصر ما بين الشام والعراق ونحو ذلك فالخاص ان الواجب  
الرجوع الى ما يصدق عليه اسم السفر شرعا أو لغة أو عرفا لأهل الشرع فما كان ضربا في  
الأرض يصدق عليه انه سفر وجب فيه القصر وأما ما رواه سعيد بن منصور انه كان صلى الله  
عليه وسلم اذا سافر فرسخا يقصر الصلاة فهو أيضا لا ينقي السفر فيما دون ذلك (واذا أقام يلد  
متردد اقصر الى عشرين يوما) ثم يتم وجهه ان من حط رحله بدار إقامة فقد ذهب عنه حكم  
السفر وفارقت له المشقة فلولان الشارع سمى من أقام كذلك مسافرا فقال اتعوا يا أهل مكة  
فانا قوم سفر لما كان حكم السفر ثابتا له فالواجب الاقتصار في القصر مع الإقامة على المقدار  
الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فلا مسافر حكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لانه مقيم  
لا مسافر وقد أقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة في غزوة الفتح قبل ثمانى عشرة ليلة  
وقبل تسع عشرة ليلة وقبل أقل من ذلك وفي صحيح البخارى وغيره تسع عشرة ليلة وأخرج  
أحمد وأبو داود من حديث جابر قال أقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتبوك عشرين  
ليلة يقصر الصلاة وأخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووى فوجب علينا  
أن نقتصر على هذا المقدار ونتم بعد ذلك والله در الخبر ابن عباس ما أفقهه وما أفهمه لالمقاصد  
الشرعية فانه قال فيما رواه عنه البخارى وغيره لما فتح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
مكة أقام فيها تسع عشرة يصلى ركعتين قال فمن اذا سافر ناقا فقام تسع عشرة قصرنا وان زدنا  
أتمنا وأقول هذا هو الفقه الدقيق والنظر المبني على ابلغ تحقيق ولو قال له جابر انما مع  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتبوك عشرين ليلة تقصر الصلاة لقال بوجوب ذلك  
قال الماتن وفي المسئلة مذاهب هذا أرى بها الذي انتهى أقول الظاهر فيمن أقام يلد وحط  
الرحل يوما بعد يوم وليلة بعد ليلة انه لا يقصر الصلاة لانه غير مسافر فلولم يرد الدليل الدال على  
أن من أقام عازما على السفر كان له حكم المسافر لم يثبت القصر في حقه فينبغي أن يقتصر على  
ما ورد ولا يجاوز ما مع التردد وعدم العزم على إقامة أيام معينة فلا يزال يقصر المسافر حتى  
يبلغ مدةقامته مقدار المدة التي أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة بعد الفتح وأكثر  
ما قيل عشرون ليلة وقد روى انه أقام في غزوة تبوك بمكان نحو ذلك وروى أكثر فان قيل ان  
الاقتصار على مقدار اقامته صلى الله عليه وسلم وعدم تجويز القصر فيما زاد عليها لا يصلح  
للتمسك به لانه مجرد فعل لا دلالة فيه على قصر الجواز على تلك المدة ومن أين لنا انه لو عرض له  
ما يوجب اقامته فوق تلك المدة لما قصر الصلاة بل كان يتمها فيقال هذا صحيح ولم نقل ان هذا  
الفعل يدل بمجرد فعل ذلك بل قلنا ان من حط رحله بعمل فالظاهر انه في ذلك الوقت غير مسافر  
فيما كان من الإقامة زائدا على ما يعتاده المسافرون من الراحة لانفسهم ودوابهم يوما أو  
بعض يوم وليلة أو بعض ليلة فاذا سمى بعد اقامته أياما مسافرا فهذه التسمية غير مناسبة لما  
هو الظاهر فوجب الاقتصار على مقدار المدة التي أقامها الشارع وقصر الصلاة فيها وقال انا  
قوم سفر ومن زعم جواز القصر فيما زاد عليها فعليه الدليل وأما اذا نوى إقامة أيام معينة فقد



وقع الاضطراب في ذلك فقبل أربعة أيام فان نوى إقامة أكثر منها قصر واستدل هذا القائل  
 بإقامته صلى الله عليه وسلم في مكة في حجة الوداع أربعة أيام يقصر الصلاة ووجه الاستدلال  
 به - إذا كالجوه الذي ذكرناه مع التردد سواء بسواء وهو أشق ما قبل وغاية ما تمسك به أهل  
 الأقوال الآخرة ما روى عن جماعة من الصحابة من الاجتهادات المختلفة ولا يجتمع في ذلك وما  
 يقال من أنهم بمنزلة المرفوع لا يكونها ليست من مسارح الاجتهاد فردود على أن التقدير  
 بالأربع مع كونه أشق ما قبل كما ذكرنا يمكن أن يقال عليه انما يتم الاستدلال به بعد ثبوت أنه  
 صلى الله عليه وسلم عزم على إقامة الأربع ولم ينقل ذلك ويمكن أن يجاب بأن أعمال الحج  
 لا يمكن الاتيان بها في دون تلك المدة فالعزم على الإقامة قدرها لا بد منه وأما ما روى عن أنس  
 أنه قال أقام مع النبي صلى الله عليه وسلم عشرة فهو محمول على جميع أيام الإقامة بمكة ونواحيها  
 وأما نقص الإقامة بمكة فليست إلا أربعة أيام فليعلم (وإذا عزم على إقامة أربع أتم بعدها)  
 وجهه ما عرفناك من أن المقيم لا يعامل معاملة المسافر الأعلى الحمد الذي ثبت عن الشارع  
 ويجب الاقتصار عليه وقد ثبت عنه مع التردد ما قدمنا ذكره وأما مع عدم التردد بل العزم على  
 إقامة أيام معينة فالواجب الاقتصار على ما اقتصر عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع عزمه  
 على الإقامة في أيام الحج فانه ثبت في الصحيحين أنه قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة فأقام  
 بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج إلى منى فلما  
 أقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة مع كونه لا يفعل ذلك  
 إلا عازما على الإقامة إلى أن يعمل أعمال الحج كان ذلك دليلا على أن العازم على إقامة مدة  
 معينة يقصر إلى تمام أربعة أيام ثم يتم وليس ذلك لاجل كون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم لو أقام زيادة على الأربع لآتم فإنا لا نعلم ذلك ولكن وجهه ما قدمنا من أن المقيم العازم  
 على إقامة مدة معينة لا يقصر إلا باذن كما أن المتردد كذلك ولم يأت الاذن بزيادة على ذلك ولا  
 ثبت عن الشارع غيره قال الشافعي لو نوى إقامة أربعة أيام بموضع انقطع سفره بوضوئه قال  
 في المنهاج ولا يحسب منها يوما دخوله وخروجه على الصحيح وقال أبو حنيفة لا يزال على حكم  
 السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوما وقول أكثر أهل العلم أنه يقصر أبدا  
 ما لم يجمع أقامته واختلف أصحاب الشافعي في حكاية مذهبه وحكاية البغوي أنه إذا لم يجمع  
 الإقامة فزاد مكثه على أربعة أيام وهو عازم على الخروج أتم إلا أن يكون في خوف أو حرب  
 فيقصر وقد قصر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عام الفتح بحرب هو أزن تسعة عشر  
 أو ثمانية عشر يوما وله قول آخر موافق للجمهور قال المسائني وأعلم أن هذه الثلاثة الابحاث  
 المذكورة في هذا الباب هي من المعارك التي تتبلد عندها الأذهان وقد اضطربت فيها المذاهب  
 اضطرابا شديدا وتباينت فيها الاقطار تباينا رائدا انتهى (وله الجمع تقديمها وتأخيرها) وجهه  
 ما ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا رحل قبل  
 أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان راغت قبل أن يرتحل صلى  
 الظهر ثم ركب وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه  
 الترمذي من حديث معاذ بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان في غزوة تبوك إذا ارتحل



قبل ان تزيغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصلحها جميعا واذا ارتحل بعد زنيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار واخرج احمد من حديث ابن عباس نحوه وزاد المغرب والعشاء واخرجه ايضا البيهقي والدارقطني وصححه اسناداه ابن العربي وتعقب بان في اسناده من لا يجمع بحدِيثه وللحديثين طرق يقوى بعضها بعضا وليس فيها من المقال ما يبطل الاحتجاج بجموعها ومن الجمع بين المغرب والعشاء حديث ابن عمر الثابت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا جد به السير اخر المغرب حتى يغيب الشفق ثم يجمع بينهما وبين العشاء قال ابن القيم وكل هذه سنن في غاية الصحة والصراحة ولا معارض لها فردت بانها اخبار آحاد واوقات الصلوات ثابتة بالتواتر كحديث امامة جبريل عليه السلام للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقوله للسائل عن المواقيت وهذه احاديث محكمة صحيحة صريحة في تفصيل الاوقات يجمع عليها بين الامة واحاديث الجمع غير صحيحة لجواز ان يكون المراد بها الجمع في الفعل وفي الوقت فكيف يترك المبين للجملة والجواب ان يقال الجمع حق والذي وقت هذه المواقيت وينها بفعله وقوله هو الذي شرع الجمع بقوله وفعله فلا يؤخذ ببعض السنة ويترك بعضها فاحاديث الجمع مع احاديث الافراد بمنزلة احاديث الاعذار والضرورات مع احاديث الشروط والواجبات فالسنة يبين بعضها بعضا لا يرد بعضها ببعض ومن تأمل احاديث الجمع وجدها كلها صريحة في جمع الوقت لا في جمع الفعل والفاظ السنة الصريحة ترده كذا في اعلام الموقعين قال في المستوى أكثر أهل العلم على جواز الجمع في السفر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت احدهما وقالت الحنفية لا يجوز ومعنى الحديث عندهم أن يؤخر احدي الصلاتين الى آخر وقتها ويعمل الاخرى في أول وقتها فيحصل الجمع صورة روى ذلك عن علي وسعد بن أبي وقاص وأما الجمع للمباح فتتفق عليه انتهى (بإذان واقامتين) لثبوت ذلك في الصحيحين في جمع من دلفة

\*(باب صلاة الكسوفين)\*

وهي صلاة الآيات (وهي سنة) قال الماتن في شرحه أي لعدم ورود ما يفيد الوجوب ومجرد الفعل لا يفيد زيادة على كون المفعول مستونا انتهى وزاد في السيل الجرار اعلم انه قد اجتمع ههنا في صلاة الكسوف العمل والقول ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتوهما كذا فافزعوا الى المساجد وفي رواية فصلوا وادعوا والظاهر الوجوب فان صح ما قيل من وقوع الاجماع على عدم الوجوب كان صارفا والا فلا انتهى قال في الحجة البالغة قد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه صلاها جماعة وأمر أن ينادى بها ان الصلاة جامعة ويجهر بالقراءة من اتبع فقد أحسن ومن صلى صلاة معتدأ بها في الشرع فقد عمل بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا انتهى ورجح ابن القيم الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف لحديث عائشة في صحيح البخاري ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرأ قراءة طويلة يجهر بها في صلاة الكسوف وأما قول مرة صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كسوف ولم نسمع له صوتا فقال البخاري حديث عائشة في الجهر



أصح من حديث سمرة (وأصح ما ورد في صفتها ركعتان في كل ركعة ركوعان) لثبوت ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس (وورد ثلاثة) ركوعات في ركعة ثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم وغيره ومن حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند أحمد والنسائي (و) ورد (أربعة) في كل ركعة لما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن عباس (و) ورد (خمس) ركوعات في كل ركعة أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث أبي بن كعب قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة المحككة في صلاة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة حديث عائشة وابن عباس وجابر وأبي بن كعب وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري كلهم روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة والذين روى تكرار الركوع أكثر عددا وأجل وأخص برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الذين لم يذكروه انتهى (يقرب بين كل ركوعين وورد في كل ركعة ركوع) فقط في صحيح مسلم من حديث سمرة وأخرجه أبو داود وأحمد والنسائي والحاكم وصححه ابن عبد البر والحاكم من حديث النعمان بن بشير وأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من حديث قبيصة قلت وأجاب ابن القيم عن هذه الروايات من ثلاثة أوجه أحدها أن أحاديث تكرار الركوع أصح أسنادا وأسلم من العلة والاضطراب ولا سيما حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيحين وهذا أصح وأصرح من حديث كل ركعة بركوع فلم يبق الأحاديث سمرة ونعمان وليس منهما شيء في الصحيح والثاني أن رواتهما من الصحابة أكبر وأكبر وأحفظ وأجل من سمرة ونعمان بن بشير فلا تزدروا روايتهم بها الثالث أنها متضمنة لزيادة صحح الأخذ بها انتهى وأقول قد رويت هذه الصلاة من فعله صلى الله عليه وسلم على أنواع ركعتين كسائر الصلوات في كل ركعة ركوع واحد وركوعين في كل ركعة وثلاثة وأربعة وخمسة كما تقدم والكل سنة أيها فعل المكاف فقد فعل ما شرع له واختيار الأصح منها على الصحيح هو دأب الراغبين في الفضائل العارفين بكيفية الدلائل وقد أورد على هذه الروايات المنسوبة إلى فعله صلى الله عليه وسلم أشكال هو أنه لم يصلها صلى الله عليه وسلم غير مرة واحدة فكيف تشعبت الروايات إلى هذه الصفات وقد أجيب عن ذلك بإجوبة ذكرها الماتن رحمه الله في شرح المنتقى وقد ثبت الجهر بالقراءة وثبت الأسرار والجهر أصح والقيام بهذه السنة جماعة أفضل وليست الجماعة شرطاً فيها لما في الأحاديث الصحيحة بلفظ فصلوا ولما في حديث قبيصة الهالكي برفعه أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيتم ذلك فصلوها كأن حدث صلاة صليتموها من المكتوبة أخرجه أحمد والنسائي (ونب الدعاء والتكبير والتصدق والاستغفار) لحديث أسماء فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا وصلوا وهو في الصحيحين وفي حديث أبي موسى بلفظ فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره وهو في الصحيحين أيضاً وفي حديث المغيرة فإذا رأيتموهما فادعوا الله وصلوا حتى تنجلي وهو أيضاً في الصحيحين

\*(باب صلاة الاستسقاء)\*

قال في الحجة وقد استسقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لامته مرات على الشواء كثيرة لكن الوجه الذي منه لامته أن يخرج بالناس إلى المصلى متبذلاً متواضعاً متضجعاً متضرعاً فصل



لهم ركعتين جهرا بهم قهرا بالقراءة ثم خطب واستقبل فيها القبلة يدعوه ورفع يديه وحول رداءه  
انتهى وهذه الصلاة مستنونة (تسن عند الجذب) لعدم ورود ما يدل على الوجوب (ركعتان  
ابعدهما خطبة) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرج حين بدأ حاجب الشمس فقعده على  
المنبر الحديث بطوله وفيه الدعاء وتحويل الرداء وهو في سنن أبي داود وأخرجه أبو عوانة وابن  
حبان والحاكم وصححه ابن السكن وأخرج أحمد وابن ماجه وغيرهما من حديث أبي هريرة  
قال خرج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوما يستسقي فصلى بركعتين بلا أذان ولا إقامة  
ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة ورفع يديه ثم قلب رداءه فجعل اليمين على  
اليسر واليسر على اليمين وفي الباب أحاديث بمعنى ما ذكر وهي متضمنة للدعاء برفع الجذب  
وبنزول المطر وتحويل الأردية من الإمام وغيره وروى سعيد بن منصور في سننه أن عمر استسقى  
فلم يرد على الاستسقاء قال أبو حنيفة لا تسن الصلاة في الاستسقاء وقال الشافعي ثبت من حديث  
عبد الله بن زيد وابن عباس أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى وروى ذلك من حديث جعفر  
ابن محمد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر قال في إزالة الخفاء عن خلافة  
الخلفاء الأوجه عندي أن من دعا ولم يصل فقد أصاب أصل الاستسقاء وقد فعل ذلك النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر ومن صلى ودعا فقد أصاب الأكل الأفضل فإن الدعاء أرجى  
في حرمة الصلاة وقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر انتهى وقد كان صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه وكان الصحابة ممن بعدهم  
يستسقون بأهل الصلاح ولا سيما من كان من قرابة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما فعل  
عمر فإنه استسقى بالعباس رضي الله تعالى عنهم (تضمن الذكر والترغيب في الطاعة والزجر  
عن المعصية ويستكثر الإمام ومن معه من الاستسقاء والدعاء برفع الجذب) لأن روح هذه  
الصلاة وأساسها وعمادها الذي لا تقوم بدونه هو الاستكثار من الاستسقاء قبلها وتبعتها  
وإخلاص التوبة من الذنوب التي يقارفها الإنسان والخروج من التبعات والظلمات في الدماء  
والأموال والأعراض وذلك غير مختص بفرد من الأفراد بل يفعله كل أحد ويشعر بالإمام  
أو من يقوم مقامه أن يخطب الناس ويذكرهم بما يفعلونه من الأسباب الموجبة للرجة وقد  
روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه خطب قبل الصلاة وخطب بعدها قال كل سنة ومن جله أدعيته  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم أغثنا اللهم أغثنا كما في الصحيحين من حديث أنس ومن  
أدعيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اسقنا غيثا غيثا هريثا مريعا طيبا غدا عاجلا  
غير راث وهذا القبط ابن ماجه من حديث ابن عباس وهذه اللفاظ ثابتة من رواية غيره من  
الصحابة في غير سنن ابن ماجه ومنها اللهم أنت الله لا إله إلا أنت أنت الغني ونحن الفقراء أنزل  
عليك الغيث واجعل ما أتراتنا قوة وبلاغا إلى حين وهو في سنن أبي داود بإسناد صحيح من  
حديث عائشة ومن دعائه اللهم اسق عبادك وبهجتك وانشر رجلك وأحي بلادك الميت إلى غير  
ذلك (ويحولون جميعا أرويتهم) لما روي في ذلك ما تقدم من جعل اليمين اليسر واليسر اليمين  
وروى أنه قلبه ظهرا ابطن وحول الناس معه أخرجه أحمد من حديث عبد الله بن زيد  
وأصله في الصحيح



## \* (كتاب الجنائز) \*

(من السنة عيادة المريض) لان الاحاديث في مشروعية التوازة وقد جعلها الشارع من حقوق المسلم على المسلم ففي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العاطس وزاد مسلم النصيحة وزاد البخاري من حديث البراء انصر المظلوم وابرار القسم (وتلقوا المحتضر) وهو في آخر يوم من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة (الشهادتين) فوجب ان يبحث على الذكر والتوجه الى الله تعالى لتفارق نفسه وهي في غاشية من الايمان فيجدهم في ما فيه ودليله حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله وفي الباب احاديث (وتوجهه) الى القبلة لحديث عبيد بن عمير عن أبيه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وقد سألته رجل عن الكفار فقال هن تسع الشرك والسحر وقتل النفس وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات وعقوق الوالدين واستحلال البيوت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وقد أخرج البيهقي في البعثيات من حديث ابن عمر نحوه وفي اسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد استدلل بهذا على مشروعية توجيه المريض الى القبلة ليحوت اليه القوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبلتكم أحياء وأمواتا وفيه نظر لان المراد بقوله أحياء عند الصلاة وبقوله أمواتا في الجسد والمحتضر حتى غير متصل فلا يتناول الحديث والالزام وجوب التوجه الى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بحال الصلاة وهو خلاف الاجماع والاولى الاستدلال بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة ان البراء بن معرور أوصى أن توجه الى القبلة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صاب الفطرة وقد اختلف في الصفة التي يكون التوجه الى القبلة عليها ف قيل يكون مستلقيا لوجه القبلة بكل وجهه وقيل على جنبه الايمن وهو الذي أقول وهو الصفة التي توجه عليها في قبره والصفة التي أمر صلى الله عليه وسلم النائم أن ينام عليها ومن ذلك قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا وجه لاختيار الاستلقاء الا وهم أنه أكل (ونعمه اذامات) لحديث شداد بن أوس عن ابي حمزة عن ابي ماجة والحاكم والطبراني والبراء قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا حضرتم موتاكم فأنغمضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فإنه يؤمن على ما قال اهل الميت وأخرج مسلم في صحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة وقد شق بصره ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر (وقراءة يس عليه) لحديث اقرؤا على موتاكم يس اخرج ابو داود والنسائي وابن حبان وصححه من حديث معقل بن يسار مرفوعا وقد أعلل وقد اخرج نحوه صاحب مسند الفردوس من حديث أبي الدرداء عن أبي ذر وأخرج نحوه ايضا ابو الشيخ في فضل القرآن من حديث أبي ذر وحده قال ابن حبان في صحيحه المراد بقوله اقرؤا على موتاكم يس من حضرته انية لا الميت وكذلك لقنوا موتاكم لا اله الا الله (والمبادرة بجهنم) لما اخرج ابو داود من حديث الحصين بن دحوح ان طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعود فقل اني لا أرى طلحة الا قد صدقته بالموت



فأذنوني به واجعلوا فانه لا ينبغي لحيفة مسلم ان يحبس بين ظهري اهله واخرج احمد والترمذي من حديث علي مرفوعا بلفظ ثلاث لا يؤخرن الصلاة اذا اتت والحنساة اذا حضرت والايم اذا وجدت كفوا واما اذا كان يظن انه لم يمت فلا يحل دفنه حتى يقع القطع بالموت كصاحب البرسام وغيره (والقضاء له) حديث امتناعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الصلاة على الميت الذي عليه دين حتى التزم بذلك بعض الصحابة والحديث معروف وحديث نفس المؤمن عاقبة يدينه حتى يقضى عنه اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث ابي هريرة (وتسويته) لما وقع من الصحابة من تسجية رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند موته ببردية وهو في الصحبة من حديث عائشة وذلك لا يكون الا يجري العادة بذلك في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (وبجوزة قبيله) لتقبيله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعثمان بن مظعون وهو ميت كما في حديث عائشة عند احمد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي الصحيح من حديثها وحديث ابن عباس ان ابا بكر قبل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد موته (وعلى المريض ان يحسن الظن بربه) والاحاديث في ذلك كثيرة ولولم يكن منها الاحاديث النهي عن ان يموت الميت الا وهو حسن الظن بربه وحديث المريض الذي زاره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال كيف تجدك فقال ارجو الله واخاف ذنوبي فقال ما اجمعه في قلب امرئ في مثل هذا الموطن الادخل الجنة او كما قال (ويتوب اليه) والآيات القرآنية والاحاديث الصحيحة في ذلك لا يتسع المقام لبسطها وفي الصحيحين ان الله يفرح بتوبة عبده وان باب التوبة مفتوح لا يغلق (ويخلص عن كل ما عليه) وجوب ذلك معلوم واذا أمكن بارجاع كل شيء لمن هو له من دين أو ودعة أو غصب أو غير ذلك فهو الواجب وان لم يمكن في المال فالوصية المفصلة هي اقل ما يجب وورد الامر بالوصية وانه لا يصل لاحد ان يبيت الا ووصيته عند رأسه كما في الاساديث الصحيحة

(فصل في وجوب غسل الميت المسلم على الاحياء) وهو مجمع عليه كما حكى ذلك النووي والمهدي في البحر ومستند هذا الاجماع احاديث الامر بالغسل والترغيب فيه كالا مرفعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بغسل الذي وقصته ناقته وبغسل ابنته زينب وهما في الصحيح (والقريب أولى بالقريب اذا كان من جنسه) حديث ابيه اقر بكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فن ترون عنده حظا من ورع وأمانة اخرجه احمد والطبراني وفي اسناده جابر الجعفي والحدديث وان كان لا يصلح للاحتجاج به ولكن لا قرابة مزينة وزيادة حنو وشفقة توجب كمال العناية ولا شك انها اوجه مرجع مع علم القريب بما يحتاج اليه في الغسل (وأحد الزوجين بالآخر) أولى لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعائشة ما ضرك لو مت قبلي فغسلتك وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك اخرجه احمد وابن ماجه والدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي اسناده محمد بن اسحق ولم يتفرده فقد تابعه عليه صالح بن كيسان وأصل الحديث في البخاري بلفظ ذلك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعوك وقالت عائشة لو استقبلت من أمري ما استقبلت ما غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الانساؤه اخرجه احمد وابن ماجه وأبو داود وقد غفل المتدين زوجته أسماء كما تقدم في الغسل لمن غسل ميتا



وكان ذلك بحضور من العصاية ولم ينكروه وغسل على فاطمة كما رواه الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي بإسناد حسن وقد ذهب إلى ذلك الجمهور قال في المسوى اتفقوا على جواز غسل المرأة زوجها واختلفوا في غسل الزوج امرأته قالت الخنفة لا يجوز فإن لم يكن الزوج معها وقال الشافعي يجوز لها (ويكون الغسل ثلاثاً أو نجساً أو أكثر بما وسدر) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تنسو الغاسلات لا بنته زينب اغسلتها ثلاثاً أو نجساً أو أكثر من ذلك إن رأيتموها وسدر واجعلن في الأخيرة كافوراً وهو في الصحيحين من حديث أم عطية وفي لفظ لهما أيضاً اغسلنها وثر ثلاثاً أو نجساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتم وفيه دليل على تفويض عدد الغسالات إلى الغاسل قال في الحجة انما أمر بالسدر وزيادة الغسالات لأن المريض مظنة الاوساخ والرياح المنتنة اه (وفي الآخرة كافور) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واجعلن في الآخرة كافوراً كما سبق وانما أمر بالكافور في الآخرة لأن من خاصيته ان لا يسرع التغير فيما استعمل ويقال من فوائده انه لا يقرب منه حيوان مؤذ (وتقدم الميامن) ليكون غسل الموتى بمنزلة غسل الاحياء وليحصل اكرام هذه الاعضاء ودليله قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم في حديث أم عطية هذا ابدان بياضها ومواضع الوضوء منها قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة في منقر رأس الميت ثلاث ضغائر كقوله في الصحيحين في غسل ابنته اجعلوا رأسها ثلاثة قرون قالت أم عطية ضفرنارأسها وناصيتها وقرنيها ثلاثة قرون والقيناء من خلقها فرد ذلك بانه يشبهه زينة الدنيا وانما يرسل شعرها شقين على نديها وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم أحق بالاتباع اه (ولا يغسل الشهيد) بل يدفن في ثيابه ودمائه تنويهاً بما فعله وليتمثل صورة بقاء عمله بادي الرأي وهذا هو الحق لما ثبت في شهادته أحد انه صلى الله عليه وسلم لم أصربدهنهم في دماهم ولم يغسلوا وهو في الصحيح وما قيل بأن الترك انما كان لكثرة القتل وضيق الحال فردود جماعة أحد في هذا الحديث عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في قتلى أحد لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفرح مسكا يوم القيامة وأخرج أبو داود عن جابر قال رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فأتى فادرج في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسناده على شرط مسلم وعن ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم وفي إسناده على بن عاصم الواسطي وقد تكلم فيه جماعة وفيه أيضاً عطاء ابن السائب وفيه مقال وفي الباب أحاديث وبالجمله فقد جرت السنة في الشهيد أن لا يغسل ولم يرو انه غسل شهيداً وبه قال الجمهور وأما من أطلق عليه اسم الشهيد كالطعون والمبطون والنفساء ونحوهم فقد حكى في البحر الاجماع على انهم يغسلون

(فصل في تكفينه) الاصل في التكفين التشبه بحال النائم المسجي بشوبه أكلاه في الرجل ازار وقص وملففة أو حلة وفي المرأة هذه مع زيادة ما لانها يناسبها زيادة السترة (بما يستره) لا أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإحسان الكفن كما في حديث اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة والكفن الذي لا يستر ليس بهسن (ولو لم يعلك غيره) أي الكفن لا أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتكفين مصعب بن



غير في الثمرة التي لم يترك غيرها كما في الصحيحين وغيرهما من حديث خباب بن الارت (ولا بأس بالزيادة مع التمكن من غير مغالاة) لما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كفن ابنته فانه كان يناول النساء ثوبا ثوبا وهو عند الباب فنادوا من الخفوف ثم الدرع ثم الخمار ثم المطفأة ثم ادرجت بعد ذلك في الثوب الا آخر أخرجه أحمد وأبو داود من حديث أبي بنت قاتف الثقفية وقد كفن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ثلاثة أبواب سهولية جدد عمانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها ادراجا وهو في الصحيحين وأخرج أبو داود من حديث علي لا تغالو في الكفن فانه يسلب سريعا أقول أراد العبدل بين الإفراط والتفريط وان لا يتصلوا عادة الجاهلية في المغالاة والحاصل انه لا ريب في مشروعية الكفن للميت ولا شك في عدم وجوب زيادة على الواحد ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم كون الكفن على صفة من الصفات أو عدد من الأعداد الا ما كان منه صلى الله عليه وسلم في تكفين ابنته أم كلثوم وهذا الحديث وان كان فيه مقال لكنه لا يخرج به عن حد الاعتبار فغاية ما يقال انه يستحب أن يكون كفن المرأة على هذه الصفة وأما كفن الرجل لم يثبت عنه الا الأمر بالتكفين في الثوب الواحد كما في قتلي أحد وفي الثوبين كما في المحرم الذي وقصته ناقته وليس تكثير الا كفان والمغالاة في اثمنها محمود فانه لو لا ورود الشرع به لكان من اضاعة المال لانه لا ينتفع به الميت ولا يعود نفعه على الحي ورحم الله أبابكر الصديق حيث قال ان الحي أحق بالجديد لما قبل له عند تعيينه لثوب من أثوابه في كفنه ان هذا خلق والاولى أن يكون الكفن من الابيض لحديث اليسوا من ثيابكم البياض فانهم من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه والشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي معناه أحاديث أخر عن عمران وسمرة وأنس وابن عمرو وأبي الدرداء (ويكفن الشهيد في ثيابه التي قتل فيها) فتد كان ذلك صنعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الشهداء المقتولين معه وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء ان ينزع عنهم الحديد والجلود وقال ادفنوههم بدمائهم وثيابهم وأخرج أحمد من حديث عبد الله بن ثعلبة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم أحد زملوهم في ثيابهم (ونذب تطيب بدن الميت وكفنه) لحديث جابر عند أحمد والبيهقي وابزار باسناد رجاله رجال الصحيح قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أجزتم الميت فأجروه ثلاثا وقلوه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث المحرم الذي وقصته ناقته ولا تنسوه بطيب وهو في الصحيح من حديث ابن عباس فان ذلك يشعر أن غير محرم بطيب لاسيما مع تعليله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله فانه يبعث ملبيا قال في الحجة فوجب المصير اليه والى هذه النكتة أشار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها وأما ما قيل تتبع بالطيب مساجده فلعل وجه ما قاله ابن مسعود ومن بعده من كرم هذه الأعضاء لكون الاعتماد عليها في أشرف طاعات الله وهي الصلاة ولم يرد في ذلك من المروغ شيء ولكنه يحسن استمراره ليعلم يظهر من روايح الميت التي يتأذى بها المتولون تجهيزه

\*(فصل وتجب الصلاة على الميت) لان اجتماع أمة من المؤمنين شافعين للميت له تأثير بليغ



في نزول الرحمة عليه والصلاة على الاموات ثابتة بثبوت نضر ورياس من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفعل الصحابة وليكن من واجبات الصلاة لانهم قد كانوا يصلون على الاموات في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يؤذونه كما في حديث السوداء التي كانت تقف المسجد فانه لم يعلم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا بعد فتم افعالهم الا آذنتوني وهو في الصحيح وامتنع من الصلاة على من عليه دين وأمرهم بأن يصلوا عليه (ويقوم الامام حذا رأس الرجل ووسط المرأة) لحديث أنس بن مالك انه صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رفعت أتت بجنازة امرأة فصلى عليها فقام ووسطها فستل عن ذلك وقيل له هكذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث قف ومن المرأة حيث قفت قال نعم أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه وللفظ أبي داود هكذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي على الجنازة كصلاتك يكبر عليها أربعة أو يقوم عند رأس الرجل وبجيرة المرأة قال نعم وفي الصحيحين من حديث سمرة قال صليت وراء رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصلاة ووسطها والخلاف في المسئلة معروف وهذا هو الحق أقول الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقف مقابل رأس الرجل ولم يثبت عنه غير ذلك وأما المرأة فروى انه كان يقيم مقابلها لوسطها وروى انه كان يقوم مقابلها لبعيرتها ولا مسافة بين الروايتين فالجيرة يصدق عليها انها وسطها واثبت ما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عند أئمة الفقه الذين هم المرجع لغيرهم واجب ولم يقل أحد من أهل العلم بترجيح قول أحد من الصحابة أو من غيرهم على قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفعله وهذا لا ينبغي أن يخفى (وبكبر أربعاً وخمساً) لورود الأدلة بذلك اما الاربع فثبتت بثبوت امتوا من طريق جماعة من الصحابة أبي هريرة وابن عباس وجابر وعقبة ابن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وابن مسعود وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وأما الخمس فثبتت في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة أربعا وأنه كبر على جنازة خمساً فسأله فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبرها أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن وأخرج أحمد عن حذيفة انه صلى على جنازة فكبر خمساً ثم التفت فقال ما نسيت ولا وهمت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى على جنازة فكبر خمساً وفي اسناده يحيى بن عبد الله الجابري وهو ضعيف وقد اختلفت الصحابة فمن بعدهم في عدد تكبير صلاة الجنازة فذهب الجمهور الى انه أربع وذهب جماعة من الصحابة فمن بعدهم الى انه خمس وقال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذات من ثلاث تكبيرات الى تسع قال ابن عبد البر وانما هذا الاجماع بعد ذلك على أربع وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم فشدوا ولا يلتفت اليه اه وهذه الدعوى مردودة فالخلاف في ذلك معروف بين الصحابة والى الآن ولا وجه لعدم العمل بالخمس بعد خروجها من مخرج صحيح مع كونها زيادة غير منافية الا ان يصح ما رواه ابن عبد البر في الاستذكار من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة عن أبيه كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر على الجنازة أربعاً وخمساً وسبعاً وعشراً حتى جاع صوت النجاشي فخرج فكبر أربعاً



ثم ثبت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله تعالى على أن استمراره على الأربع لا ينسخ ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخمس مالم يقل قولاً يقيد ذلك وقد أخرج الطبراني في الأوسط عن جابر مرفوعاً صلو على موتاكم بالليل والنهار والصغير والكبير والذمي والامير أربعاً وفي أسناده عمرو بن هشام البيروني تفرد به عن ابن لهيعة وما أحق هذا بأن لا يصح ولا يثبت وقد روى البخاري عن علي أنه كبر على سهل بن حنيف ستما وقال أنه شهد بدراً وروى سعيد بن منصور عن الحكم بن عتيبة أنه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمسا وستا وسبعاً (ويقرباً بعد التكبيرة الأولى الفاتحة وسورة) لحديث ابن عباس عند البخاري وأهل السنن أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا أنه من السنة ولفظ النسائي فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهه فلما فرغ قال سنة وحق وروى الشافعي في مسنده عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سراً في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء الجنازة في التكبيرات ولا يقرأ في شيء ممن ثم يسلم سراً في نفسه قال في الفتح وأسناده صحيح وقد أخرجه عبد الرزاق والنسائي بدون قوله بعد التكبيرة ولا قوله ثم يسلم سراً في نفسه قال في الحجة ومن السنة قراءة الفاتحة لأنها خير الادعية وأجمعها اللهم الله تعالى عبادته في محكم كتابه اه والاصل ان الموطن موطن دعاء لا موطن قراءة قرآن فيسوجه الاقتصار على ما ورد وهو الفاتحة وسورة ويكون ذلك بعد التكبيرة الأولى ويستغل فيما بعدها بمحض الدعاء (ويدعو بين التكبيرات بالادعية المأثورة) منها ما أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداً وناعيتنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنتنا اللهم من أحبيته منا فاحبه علي الاسلام ومن توفيته منا فتوفه علي الايمان زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتلنا بعده وأخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم قال وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بمكرمة بن عمار وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجة وقته فتنة القبر وعذاب النار وقد وردت أدعية متنوعة في أحاديث صحيحة هي أولى من الاستحسانات التي ذكرها الفقهاء في كتبهم من عند أنفسهم فانهم لم يقصدوا إتيان أولى من الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن في الرواية هم عنه بعزل نضائق عليهم المسالك وهي واسعة قال في الحجة البالغة ومن دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الميت اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه من قنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحق اللهم اغفر له وارحمه أنت الغفور الرحيم وأما الصلاة على الجنازة في المساجد فغاية ما استدل به من قال بالكراهة ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه



عليه وأخرجه ابن ماجه بلفظ ليس له شيء وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث باجوبة منها أنه ضعيف كما قاله جماعة من الحفاظ فان في اسناده صالحا ولى التوأمة ومنها ان الذي في النسخ المشهورة الصحيحة من سنن أبي داود بلفظ فلا شيء عليه كما تقدم وعلى فرض ثبوت الرواية باللفظ لا تحريف تأويلها لما ثبت من صلواته صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد بل أخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة ان الصحابة صلوا على أبي بكر وعمر في المسجد وأما انكار من أنكروا على عائشة فلا حجة فيه ولا سيما وقد انقطع عند أن قامت عليه الحجة وأما الصلاة على الجنائز فرادى فأقول الاستدلال عن قال باشتراط التجميع فيه بأنه صلى الله عليه وسلم ما صلى على جنازة الا في جماعة لا تتم به الحجة لان الاصل في كل صلاة مشروعة أن تكون كالصلوات الخمس في اجزائها فرادى كما تجزئ جماعة ومن زعم غير ذلك فعليه الدليل ولو كان فعلها منه صلى الله عليه وسلم في جماعة تقوم به الحجة لزم في صلاة الفرائض الخمس أن لا تصح الاجماع لانه صلى الله عليه وسلم لم يؤدها الا في جماعة اذا تقرر هذا فالافتقار في الاستدلال لصحة صلاة الجنائز فرادى على ما ذكرناه من غير ما ذكرناه فان تحقيق اجماع الصحابة على تجويز الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند موته فرادى ممنوع لانهم قد تفرقوا ببعض تفرق في تلك الحال وان كان الباقيون في المدينة بجهورهم وأكابرهم ثم لو فرض الاجماع على ذلك فهو اجماع مكفوف وانتهاضه للاحتجاج فيه ما لا يخفى على عارف بالاصول ثم هذا مبني على صدور ذلك ولم يرد الا باسناد ضعيف انهم فعلوا ذلك وأما ما يقال انه صلى الله عليه وسلم أوصاهم بأن يصلوا عليه فرادى ففي اسناده عبد المنعم بن ادريس وهو كاذب وصرح بعض الحفاظ بان الحديث موضوع (ولا يصل على الغال) لامتناعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في غزاة خيبر من الصلاة على الغال كما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه (وقاتل نفسه) الحديث جابر بن سمرة عنده وسلم وأهل السفن ان رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (والكافر) وذلك هو المعلوم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فانه لم ينقل عنه انه صلى على كافر وقد صرح بذلك القرآن الكريم قال الله عز وجل ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره (والشهيد) وقد اختلفت الروايات في ذلك وقد ثبت في صحيح البخاري من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصل على شهداء أحد وأخرجه أيضا أهل السنن وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم من حديث أنس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصل عليهم أقول لا يشك من له ادنى الملمح من الحديث ان أحاديث الترتل أصح اسنادا وأقوى متناهي قال بعض الأئمة انه كان ينبغي لمن عارض أحاديث التقي بأحاديث الاثبات ان يستحي على نفسه لكن الجهة التي جعلها الجهوزون وجه ترجيح وهي الاثبات لا ريب أنهم امن المبرجات الاصولية انما الشأن في صلاحية أحاديث الاثبات لمعارضه أحاديث التقي لان الترجيح فرع المعارضة والحاصل ان أحاديث الاثبات هيروية من طرق متعددة لكنها جميعا متكلم عليها وقد أطال المساتن الكلام على هذا في شرح المتقي وسرد الروايات المختلفة واختلاف أهل العلم في ذلك فليرجع اليه فان هذا المقام من المعارك (ويصل على القبر وعلى الغائب) الحديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى الى قبر وطب



فصلي عليه وصفاً خلفه وكبراً ريعاً وهو في الصحيحين من حديث ابن عباس وكذلك صلته على قبر السوداء التي كانت تقف المسجد وهو أيضاً في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وصلى على قبر أم سعد وقد مضى لذلك شهر أخرجه الترمذي وصلى على النجاشي هو وأصحابه كما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر وأبي هريرة وهو مات في دياره بالحبيشة فصلي عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمدينة والخلاف في الصلاة على القبر والغائب معروف ولم يأت المانع بشئ يعتد به أقول الأدلة ثابتة في الصلاة على القبر بثبوتها لا يقابله أهل العلم بغير القبول ما فمين لم يصل عليه فالأمر أوضح من أن يخفى ولا تزال الصلاة مشروعة عليه ما علم الناس أنه لم يصل عليه أحد وما فمين قد صلى عليه فمثل حديث السوداء المتقدم ومعلوم أن الميت لا يدفن في عصره صلى الله عليه وسلم بدون صلاة عليه وأما المانعون من الصلاة على القبر مطاقاً فاشف ما استدلو به ما روى عنه صلى الله عليه وسلم في حديث السوداء المذكور أنه قال إن هذه القبور عملاؤة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها بصلاتي عليهم قالوا فهذا يدل على اختصاصه صلى الله عليه وسلم بذلك وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يشكر على من صلى معه على القبور ولو كان خاصاً به لانكر عليهم وأجيب عن هذا التعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا يصلح للاستدلال به على الفعل أصالة وأحسن ما يجاب به عن هذه الزيادة بأنهم ادرجة في هذا الحديث كما بين ذلك جماعة من أصحاب حماد بن زيد على أنه يمكن الجواب بأن كون الله ينور القبور بصلاته رسولاً صلى الله عليه وسلم عليهم لا يتقى مشروعية الصلاة من غير تأسيسه لاسيما بعد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي قال ابن القيم في أعلام الموقعين ردت هذه السنن المحسكة بالمتشابهة من قوله لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها وهذا حديث صحيح والذي قاله هو الذي صلى على القبر فهذا قوله وهذا فعله ولا يناقض أحدهما الآخر فإن الصلاة المنهي عنها إلى القبر غير الصلاة التي على القبر فهذه صلاة الجنائز على الميت التي لا تختص بمكان بل فعلها في غير المسجد أفضل من فعلها فيه فالصلاة عليه على قبره من جنس الصلاة عليه على نعشه فإنه المقصود بالصلاة في الموضعين ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الأرض وبين كونه في بطنها بخلاف سائر الصلوات فأنهم لم تشرع في القبور ولا إليها لانهم اذ ربيعة إلى اتخاذها مساجد وقد لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فعل ذلك فأين ما لعن فاعله وحذر منه وأخبر أن أهله شرار الخلق كما قال ابن جرير الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد إلى ما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شرار منكررة وبالله التوفيق

\*(فصل ويكون المشي بالجنائز قسرياً)\* لحديث أبي بكر عنة داود والنسائي وأبي داود والحاكم قال أقدر أيتنامع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأنا لنسكاذنرميل بالجنائز رملاً وأخرج البخاري في تاريخه قال أسيرع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى تقطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسرعوا بالجنائز فإن كانت صالحة فربقرها إلى الخير وإن كان غير ذلك فشرترضونه عن رقابكم وقد ذهب الجمهور إلى أن الإسراع مستحب



قال ابن حزم بوجوبه وذهب بعض أهل العلم إلى أن المستحب التوسط لحديث أبي موسى قال  
 حُرِّتْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَنَازَةٌ تَمُضُ مَخْضُ الرِّقِّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
 اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَيْكُمْ الْقَصْدُ أَنْ تَرْجِعَهُ أَحَدُكُمْ وَابْنَ مَاجَةَ وَالْبَيْهَقِيُّ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ  
 وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُودَاوُدُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ  
 وَآلَهُ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَشْيِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ فَقَالَ مَادُونَ الْخَلْبِ فَإِنْ كَانَ خَيْرًا مِمَّا يَخْلُقُوهُ وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَلَا  
 يَبْعُدُ الْأَهْلُ النَّارَ وَفِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولٌ وَلَا يَحْتَقِلُ أَنْ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى لَا يَصْلُحُ لِلإِجْتِهَادِ بِهِ  
 عَلَى فَرْضِ عَدَمِ وَجُودِ مَا يَعَارِضُهُ فَكَيْفَ وَقَدْ عَارِضُهُ مَا هُوَ فِي الْعَصِيْبَيْنِ بِلَفْظِ الْأَمْرِ وَأَمَّا  
 حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَلَا يَنَالُ فِي الْأَسْرَاعِ لِأَنَّ الْخَلْبَ هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْعُدُوِّ وَمَادُونُهُ اسْرَاعٌ أَقُولُ  
 وَالْحَقُّ هُوَ الْقَصْدُ فِي الْمَشْيِ فَلَا حَدِيثَ الْمَصْرُوحَةَ بِمَشْرُوعِيَةِ الْأَسْرَاعِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْإِفْرَاطُ  
 فِي الْمَشْيِ الْخَارِجُ عَنْ حُدُودِ الْعَدَالَةِ وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا الْإِرْشَادُ إِلَى الْقَصْدِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ  
 الْإِفْرَاطُ فِي الْبَطْءِ فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِسُلُوكِ طَرِيقَةٍ وَسُطْحِي بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَالتَّقْرِيبِ يَصْدُقُ  
 عَلَيْهَا أَنَّهُ اسْرَاعٌ بِالسَّبَبَةِ إِلَى الْإِفْرَاطِ فِي الْبَطْءِ وَأَنَّهُ قَصْدٌ بِالسَّبَبَةِ إِلَى الْإِفْرَاطِ فِي الْأَسْرَاعِ  
 فَيَكُونُ الْمَشْرُوعُ دُونَ الْخَلْبِ وَفَوْقَ الْمَشْيِ الَّذِي يَفْعَلُهُ مَنْ يَمْشِي فِي غَيْرِ مَهْمٍ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ  
 مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُودَاوُدُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَشْيِ  
 خَلْفَ الْجَنَازَةِ فَقَالَ مَادُونَ الْخَلْبِ وَقَدْ ضَعُفَتْ جَمَاعَةٌ بِأَبِي مَاجَةَ الْمَذْكُورِ فِي إِسْنَادِهِ قَبِيلُ أَنَّهُ  
 مَجْهُولٌ وَقِيلَ مَنْكَرُ الْحَدِيثِ وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ بِحَبِي الْجَابِرِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالتَّنَاسُقُ  
 وَالْحَاكِمُ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ لَقَدْ بَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا لَنُكَادُ نَرْمِلُ بِالْجَنَازَةِ  
 رَمْلًا نَعْنِي نُكَادُ نَرْمِلُ أَيْ نَقَارِبُ الرَّمْلَ (وَالْمَشْيُ مَعَهَا) سُنَّةٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ  
 وَآلَهُ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْشِي مَعَ الْجَنَازَةِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ كَمَا يَفِيدُ ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي صِفَةِ الْمَشْيِ  
 وَالْأَحَادِيثُ الْآتِيَّةُ فِي التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَلَحْدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الثَّابِتُ فِي الصَّحِيحِ مِنْ  
 اتِّبَاعِ جَنَازَةِ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا بِالْحَدِيثِ (وَالْحُلُّ لَهَا سُنَّةٌ) حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ مَنْ اتَّبَعَ  
 جَنَازَةً فَلْيَصِلْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ كُلِّهَا فَإِنَّهُ مِنَ السَّنَةِ ثُمَّ إِنْ شَاءَ فَلْيَتَطَوَّعْ وَإِنْ شَاءَ فَلْيَدْعُ أَنْ يَرْجِعَهُ  
 ابْنُ مَاجَةَ وَأَبُودَاوُدُ الطَّبَايَسِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْهُ وَفِي  
 الْبَابِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعَصَابَةِ وَالْأَحَادِيثُ يَقْوَى بِبَعْضِهَا بَعْضًا وَلَا تَقْصُرُ عَنْ إِفَادَةِ مَشْرُوعِيَةِ  
 الْحُلِّ (وَالْتَّقَدُّمُ عَلَيْهِمُ أَوْ التَّأَخُّرُ عَنْهُمْ إِسْوَاءٌ) لِمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْعَصَابَةَ كَانُوا يَمْشُونَ  
 حَوْلَ جَنَازَةِ ابْنِ الدُّحْدَاحِ وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَبُودَاوُدُ وَالتَّنَاسُقُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحِيحُهُ وَابْنُ حِبَّانَ  
 وَصَحِيحُهُ أَيُّهَا الْحَاكِمُ وَقَالَ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ  
 وَآلَهُ وَسَلَّمَ قَالَ الرَّاحِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي أَمَامَهَا قَرِيبًا مِنْهَا عَنْ يَمِينِهَا أَوْ عَنْ يَسَارِهَا  
 وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ وَالْمَاشِي يَمْشِي خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا عَنْ يَمِينِهَا أَوْ عَنْ يَسَارِهَا قَرِيبًا مِنْهَا وَفِي لَفْظِ أَحْمَدَ  
 وَالتَّنَاسُقِ وَالتِّرْمِذِيِّ الرَّاحِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ  
 وَالدَّارِقُطِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَصَحِيحُهُمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَأْيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ  
 وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْمَشْيَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ  
 أَفْضَلُ وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَشْيَ خَلْفَهَا أَفْضَلُ أَقُولُ فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ فَأَقُلُّ



الاحوال أن يكون مساويا للمشى خلفها في الفضيلة ولم يأت حديث صحيح ولا حسن أن المشى  
خلف الجنائز أفضل وأقوال الصحابة مختلفة فالحق أن ذلك سواء ولا ينافيه رواية من روى  
أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مشى أمامها وأخلفها فذلك سواء لأن المشى مع الجنائز إنما  
يكون أمامها أو خلفها أو في جوانبها وقد ارشاد إلى ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
كما تقدم فكل مكان من الامكنة المذكورة هو من جملة ما ارشاد إليه قال في النجدة وهل يمشى  
أمام الجنائز أو خلفها وهل يحملها أربعة أو اثنان وهل يسلم من قبل رجله أو من القبلة  
المختار أن الكل واسع وأنه قد صح في الكل حديث أو أثر اهـ (ويكره الركوب) لحديث ثوبان  
قال خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرأى ناسا ركبنا فقال ألا تستحيون  
أن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب أخرجه ابن ماجه والترمذي وأخرج  
أبو داود من حديث ثوبان أيضا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع  
جنائز فأتى أن يركبها فلما انصرف أتى بدابة فركب فقيل له فقال ان الملائكة كانت تمشي فلم  
أكن لأركب وهم يمشون فلما ذهبوا ركبته وقد خرج صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع جنائز  
ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس كما في حديث جابر بن سمرة عند الترمذي وقال صحيح  
ولا يعارض الكراهة ما تقدم من قوله الراكب خلف الجنائز لأنه يمكن أن يكون ذلك لبيان  
الجواز مع الكراهة أو المراد بان كون الراكب خلفها أن يكون بعيدا على وجهه لا يكون  
في صورة من يمشي مع الجنائز (ويحرم النهي) لحديث حذيفة عند أحمد وابن ماجه والترمذي  
وصححه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن النعي وحديث ابن مسعود عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اياكم والنهي فان النعي عمل الجاهلية أخرجه الترمذي وفي اسناده  
أبو حمزة ميمون الأعور وليس بالقوي وفي الباب أحاديث والذي في الصحيح والقاموس والنهاية  
وغيرها من كتب اللغة أن النعي الاخبار بموت الميت فظاهره تحريم ذلك وإن لم يصحبه  
ما يستنكر كما كانت تفعله الجاهلية من ارسال من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور  
والاسواق واسكنه قد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى النجاشي للناس في اليوم الذي مات فيه أي  
أخبرهم وأخبر بقتلي مؤتة وقال في السوداء التي كانت تقف المسجد ألا أخبروني بموتهم أفدلت  
هذه الأحاديث على جواز الاعلام بمجرد الموت لمن يحضر الغسل والتكفين والصلاة والمنع  
منه لغير ذلك (والنياحة) حديث من نوح عليه يعذب بما نوح عليه وهو في الصحيحين  
وغيرهما من حديث المغيرة وعلى النياحة تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن البكاء  
وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم قال الميت يعذب في قبره بما نوح عليه وأخرج أحمد ومسلم من حديث أبي مالك  
الاشعري الناحية إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من  
جرب وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث أبي موسى بلفظ أنا يرى مما يرى منه رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرى من الصالحة  
والخالقة والشاقة أقول الأحاديث في هذا الباب قد اختلفت فتما فيه الأذن بطلاق البكاء  
ومنها ما فيه النهي عن مطلق البكاء ووردت أحاديث مصرحة بالنهي عن النوح كما تقدم



بعض ذلك ولم يأت ما يدل على جوازه واختلف الناس في الجمع بين الأحاديث فالذي يترجح  
 الجزم بتحريم نفس النوح لانه أمر زائد على البكاء وأما ما لا يستطاع دفعه من دمع العين  
 وما يجز الطبع عن كفه من الصوت فلا مانع منه وعليه تعمل أحاديث الاذن بالبكاء وفيها  
 ما يرشد الى هذا فليعلم (واتباعها بنار وشتق الجيب والدعاء بالويل والثبور) لحديث أبي بردة  
 قال أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعوني بعجمر قالوا أو سمعت فيه شيئا قال نعم  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه ابن ماجه وفي إسناده مجهول وقد كان هذا الفعل  
 من أفعال الجاهلية وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم قال ليس منّا من ضرب الخدود وشتق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية (ولا يقعد  
 المتبّع لها حتى توضع) لحديث إذا رأيتم الجنائزة تقوموا لها فن اتبع فلا يجلس حتى توضع  
 وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة نحوه  
 وقد وردت أحاديث صحيحة في القيام للجنائزة إذا مرت بمن كان قاعدا كحديث إذا رأيتم الجنائزة  
 تقوموا لها حتى تخافكم أو توضع وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وغيره وأخرج  
 مسلم من حديث علي قال قام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعني في الجنائزة ثم قعد  
 وفي رواية من حديثه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرا بالقيام في الجنائزة  
 ثم جلس بعد ذلك وأمر نأب الجلاس رواء أجدوا بن ماجه وأبو داود وابن حبان وأخرج أبو داود  
 والترمذي وابن ماجه والبخاري من حديث عبادة بن الصامت أن يهوديا قال لما كان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقوم للجنائزة هكذا فعل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اجلسوا وخافوهم وفي إسناده بشر بن أبي رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي وقال البخاري  
 تفرد به بشروهولين فأفاد ما ذكرناه (أن القيام لها) إذا مرت (منسوخ) وأما قيام المائتي  
 خافها حتى توضع على الأرض فحكم لم ينسخ قال القاضي عياض ذهب جمع من السلف الى أن  
 الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا أقول وهذا الحديث بلفظ ثم قعد لا يصلح لنسخ  
 الأحاديث الصحيحة المصروفة بأمره صلى الله عليه وسلم لما بالقيام وعلى ذلك بان الموت فزع  
 وقام للجنائزة فقيس لانهما جنازة يهودي فقال أليست نفسا غاية ما يدل عليه فهو دمه من بعد  
 هو أن القيام ليس بواجب عليه وقد تقر في الأصول انه إذا فعل فعلا لم يظهر منه التماسي به فيه  
 وكان ذلك مخالفا لما قد أمر به الأمة وأنها عنه فانه يكون مختصا به ويبقى حكم الأمر  
 أو انتهى للأمة على حاله واقتض الأمر نأب الجلاس ان بلغ الى حد الاعتبار صلح للنسخ ويؤيده  
 حديث عبادة بن الصامت المتقدم وفيه ما تقدم والمقام عندي من المضائق

\*(فصل ويجب دفن الميت)\* أي موارد حقيقته (في حفرة) قبر بحيث لا تنبثه السباع  
 و(تمنع من السباع) ولا تخرجه السيول المعتادة ولا خلاف في ذلك وهو ثابت في الشريعة  
 نبوتنا ضروريا وقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احفروا وأعقبوا وأحسنوا أخرجه  
 الترمذي والترمذي وصححه (ولا بأس بالضرع واللحد أولى) لان اللحد أقرب من أكرام الميت  
 وإهالة التراب على وجهه من غير ضرورة سوى أدب ودليله حديث ان أبا عبيدة بن الجراح كان  
 يضرع وأن أبا طلحة كان يلحد وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف



وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث أنس قال لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان رجل يلحد وآخر يضرح فقالوا استخبرونا ونبعث اليهم ما قام ما سبق تركناه فأرسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلحد وآله واسناده حسن فمقرر به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للرجلين في حياته هذا يلحد وهذا يضرح يدل على أن السكلي جائز وأما أولوية اللحد فلحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا أخرجه أحمد وأهل السنن وقد حسنه الترمذي وصححه ابن السكيت مع أن في اسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف وأخرج أحمد والبخاري وابن ماجه من حديث جرير بن نحو وفيه عثمان بن عمرو وهو ضعيف وقد ذهب إلى ذلك الأكثر وحكى النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على جواز اللحد والشق وعلى كل حال اللحد أولى للخروج من الرخصة وإن كان المقام مقام احتمال (ويدخل الميت من مؤخر القبر) لحديث عبد الله بن زيد أنه أدخل ميتا من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة أخرجه أبو داود وأخرج ابن ماجه من حديث أبي رافع قال سل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سعد بن معاذ سلا وقد روى الشافعي من حديث ابن عباس وأبو بكر التيمي من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سل من قبل رأسه سلا وقد روى البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم أدخلوا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من جهة القبلة وقد ضعفها البيهقي ولا يعارض السنة ما وقع من بعض الصحابة عند دفنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ويوضع على جنبه اليمين مستقبلا) وهو مما لا أعلم فيه خلافا (ويستحب حشو التراب من كل من حضر ثلاث حشيات) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحشي عليه من قبل رأسه ثلاثا أخرجه ابن ماجه وأبو داود واسناده صحيح لا كما قال أبو حاتم وأخرج البخاري وابن ماجه من حديث عامر بن ربيعة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حشي على قبر عثمان بن مظعون ثلاثا وفي الباب غير ذلك (ولا يرفع القبر زيادة على شبر) لحديث علي بن عبد الله وأحمد وأهل السنن أنه بعثه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن لا يدع تمثالا الاطمسه ولا قبراً مشرقاً الا سواه وفي مسلم أيضاً وغيره من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يبنى على القبر وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رش على قبر إبراهيم ووضع عليه حصيا ورفع شبرا أقول الأحاديث الصحيحة وردت بالنهي عن رفع القبور وقد ثبت من حديث أبي الهياج ما تقدم فبا صدق عليه أنه قبر مرفوع أو مشرف لغة فهو من منكرات الشريعة التي يجب على المسلمين انكارها وتسويتها من غير فرق بين نبي وغير نبي وصالح وطالح فقدمت جماعة من أكابر الصحابة في عصره صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يرفع قبورهم بل أمر علياً بتسوية المشرف منها ومات صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يرفع قبراً مصحبه وكان من آخر قوله لعن الله اليهود اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد ونهى أن يتخذوا قبورهم وثناً فحاشا حق الصالح والعلماء أن يكون شعارهم هو الشعائر التي أرشدهم اليه صلى الله تعالى عليه وسلم وتخصيصهم بهذه البدعة المنهية عنها تخصيص لهم بما لا يناسب العلم والفضل فانهم لو تكلموا الضجوا من اتخاذ الأبنية على قبورهم وزخرفتها لانهم لا يرضون



بان يكون لهم شعار من مبتدعات الدين ومنهياته فان رضوا بذلك في الحياة كن يوصى من بعده  
 أن يجعل على قبره نبلاً ويرتفعه فهو غير فاضل والعالم يزجره عنه أن يكون على قبره ما هو  
 مخالف لهدى نبيه صلى الله عليه وسلم فمما أقيح ما ابتدعه جهلة المسلمين من زخرفة القبور  
 وتشيدوها وما أسرع ما خالفوا وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موتهم فجعلوا قبورهم على  
 هذه الصفة التي هو عليها الآن وقد شد من عضده هذه البدعة ما وقع من بعض الفقهاء من  
 تسويغها لأهل الفضل حتى دونوها في كتب الهداية والله المستعان ومثل هذا التسويغ  
 الكتب على القبور بعد دور ودصر يح النهي عن ذلك في الأحاديث الصحيحة كأنه لم يكف  
 الناس ابتداعهم في مطعمهم ومشربهم وملبوسهم وسائر أمور دنياهم فجعلوا على قبورهم  
 شيئا من هذه البدع لتنادي عليهم بما كانوا عليه حال الحياة وتغالوا في ذلك حتى جعلوه مختصا  
 بأهل العلم والفضل اللهم غفر أو ما جعلوه وجه الرفع القبور وهو تمييزها لأجل الزيارة فهذا  
 ممكن بوضع حجر على القبر أو بوضع قضيب أو نحو ذلك لا بتشيد الأبنية ورفع الحيطان والقبب  
 وتزويق الظاهر والباطن (والزيارة لله وفي مشروعة) أي زيارة القبور لحديث كنت نهيتكم  
 عن زيارة القبور فقد أذن لخدمتي في زيارة قبرة أمه فزوروها فانها تذكركم بالآخرة أخرجه الترمذي  
 وصححه وهو في صحيح مسلم وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة بنحو ذلك وفي الباب أحاديث  
 وقد قيل باختصاص ذلك بالرجال لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن  
 زوارات القبور أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وابن حبان في صحيحه وفي الباب عن  
 حسان بن ثابت عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد وأهل السنن والحاكم  
 والبخاري بأسناد فيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد وردت أحاديث في نهى النساء عن  
 اتباع الجنائز وهي تقوى المنع من الزيارة وروى الأثرم في سننه والحاكم من حديث عائشة  
 أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يرخص لهن في زيارة القبور وأخرج ابن ماجه عنها  
 مختصرا أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص في زيارة القبور فميككن أنها أرادت  
 الترخيص الواقع في قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فزوروها كما سبق فلا يكون في ذلك حجة  
 لأن الترخيص العام لا يعارض النهي الخاص لكنه يؤيد ما روت عائشة ما في صحيح مسلم عنها  
 أنها قالت يا رسول الله كيف أقول إذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل الديار من  
 المؤمنين الحديث وروى الحاكم أن فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت تزور قبر عمها حمزة كل  
 جمعة ويجمع بين الأدلة بان المنع لمن كانت تفعل في الزيارة ما لا يجوز من نوح ونحوه والاذن لمن لم  
 تفعل ذلك أقول استدلو بالجواز بأحاديث الاذن العام بالزيارة وغير خاف على عارف بالاصول  
 أن الأحاديث الواردة في النهي للنساء عن الزيارة والتشديد في ذلك حتى لعن صلى الله عليه وسلم  
 من فعلت ذلك بل وردت أحاديث صحيحة في نهين عن اتباع الجنائز فزيارة القبور بمنوعة ممنهين  
 بالاولى وشدد في ذلك حتى قال للبسول رضي الله عنهم أجمعين بلغتهم معهم يعني أهل الميت المكدي  
 ما رأيت الجنة حتى يراها جديك فهذه الأحاديث مخصوصة لأحاديث الاذن العام بالزيارة  
 لكنه يشكل على ذلك أحاديث أخر منها حديث عائشة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليها كيف تقول إذا زارت القبور ومنها ما أخرجه البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم



مر بأمرأة تبكي على قبر ولم يتكلم عليها الزيارة قال القرطبي اللعن المذكور في الحديث انما هو للمكثرات من الزيارة لما تقتضيه الصيغة من المبالغة يعني لفظ زيارات قال ولعل السبب ما يفيض اليه ذلك من تضييع حق الزوج (ويقف الزائر مستقبلاً للقبلة) لحديث أنه جلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مستقبلاً للقبلة لما خرج الى المقبرة أخرجه أبو داود من حديث البراء وهو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرج في هذا الحديث مع جنازة فافاد مشروعية قعود من خرج من الجنازة مستقبلاً حتى يدفن وكذلك مشروعية الاستقبال للزائر اسكونه قد خرج الى المقبرة كما يخرج من معه جنازة وقعد كما يقعد وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول عند الزيارة السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العاقبة فينبغي للزائر أن يقول كذلك وقال في الحجة وفي رواية السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا واكم وأنتم سلفنا ونحن بالانث والله تعالى أعلم (ويحرم اتخاذ القبور مساجد) الاحاديث في ذلك كثيرة ثابتة في الصحيحين وغيرهما ولهذا الفاظ منها لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وفي لفظ قائل الله اليهم ودا الحديث وفي لفظ لا اتخذوا قبوري مسجد او في آخر لا اتخذوا قبوري وثنا واتخذوا القبور مساجد اعم من أن يكون بمعنى الصلاة اليها أو بمعنى الصلاة عليها وفي مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها ولا عليها قال البيضاوي وأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لالتعظيم له ولا توجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد انتهى وتعقبه في سبل السلام وقال قوله لالتعظيم له يقال اتخذوا المسجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له ثم أحاديث النهي مطلقة ولا دليل على التحليل بما ذكر والظاهر أن العلة سد الذريعة والبعد عن التشبه بعبدة الاوثان التي تعظم الجادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ولما في اتفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية ولانه سبب لا يقاد السرج عليها الملعون فاعله ومقاسمه ما بقى على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج وقد حققنا ذلك في رسالة مستقلة انتهى (وزخرقتها) حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أمرت بتشيد المساجد أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان قال ابن عباس لتزخرقتها كما زخرقت اليهود والنصارى والتشيد رفع البناء وتزيينه بالشيد وهو الجص والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم لقول ابن عباس كما زخرقت اليهود والنصارى فان التشبه بهم محرم وذلك انه ليس المقصود من بناء المساجد الا أن تسكن الناس من الحر والبرد وتزيينه يشغل القلوب عن الاقبال على الطاعة ويذهب الخشوع الذي هو روح جسم العباداة والقول بانه يجوز تزيين المحراب باطل قال المهدي في البحر ان تزيين الحرم لم يكن برأى ذي حل وعقد ولا سكوت رضا أي من العلماء وانما فعله أهل الدول الجبارة من غير موافقة لاحد من أهل الفضل ومكت المسلمون والعلماء من غير رضا وهو كلام حسن وفي قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أمرت اشعار بانه لا يحسن فانه لو كان حسناً لأمره الله تعالى به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج البخاري من حديث ابن عمر أن



مسجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان على عهد بني بالبن وسقفه الجريد وعده خشب  
 النخل فلم يرد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمرو بن عبد الله بن أبي بكر شيئا وزاد فيه  
 وآله وسلم بالبن والجريد وأعاد عده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبني جدراته  
 بالأحجار المنقشة والقصة وجعل عده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج قال ابن بطال وهذا  
 يدل على أن السنة في بنية المساجد القصد وترك الغلو في تحسينه فقد كان عمر رضي الله تعالى  
 عنه مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المساجد عما كان عليه وإنما احتاج  
 إلى تجديد لان جريد النخل كان قد تحترق في أيامه ثم قال عند عمارته أكن الناس من المطرواياك  
 أن تحمر أو تصفر ففتن الناس ثم كان عثمان المال في زمنه أكثر فحسنه بما لا يقتضي الزخرفة  
 ومع ذلك أنكروا بعض الصحابة عليه وأول من زحف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك في  
 أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفاً من الفتنة فتأمل  
 (وتسريحها) حديث ابن أبي شيبة عن القبر والتمهيد في علمها المساجد والسرج أخرجه  
 أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه وفي أسناده أبو صالح بإسناد وفيه مقال وأخرج  
 أحمد ومسلم وأهل السنن عن جابر قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يخصص  
 القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه وزاد الترمذي وأن يكتب عليه وأن يوطأ وجهه وأخرج  
 النهي عن الكتابة أيضاً النسائي وقال الحاكم إن الكتابة وإن لم يخرجها مسلم فهي على شرطه  
 (والقعود عليها) لما أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن من حديث أبي هريرة قال لا يجلس  
 أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلد خيله من أن يجلس على قبر وأخرج أحمد بإسناد  
 صحيح عن عمرو بن حزم قال رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متكئاً على قبر فقال  
 لا تؤذ صاحب هذا القبر قال في الجنة البالغة ومعنى أن لا يقعد عليه قيل أن يلزمه المزورون  
 وقيل أن يوطأ القبر وعلى هذا فالعنى إكرام الميت فالحق التوسط بين التعظيم الذي يقارب  
 الشره وبين الإهانة وترك الموالاته (وسب الاموات) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 لا تسبوا الاموات فانهم قد أفضوا إلى ما قدموا أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة  
 وأخرج أحمد والنسائي من حديث ابن عباس لا تسبوا الاموات فتؤذوا احياءنا وفي أسناده  
 صالح بن نهان وهو ضعيف ولكنه يشهد له ما ورد به عنهما من حديث سهل بن سعد وغيره  
 أقول أما السباب للاموات من الشافعيين لهم القائلين بالصلاة عليهم قال هذا محل الخلاف  
 الجنازة اليهم فإذا كان لا يستجيز الدعاء للميت كمن يكون مثلاً معلوماً المتفق فيه والمصلحة  
 لنفسه وللسائر المسلمين إذا ألجأته الضرورة إلى الصلاة عليه ومن حسن إسلام المرتك ما لا يعنيه  
 دع ما يريك إلى ما لا يريك طوبى لمن شغلته عيوبه عن عيوب الناس قال بعض المقصرين  
 لرجل من أهل العلم ألا تلعن فلانا قال وهل تعبداً لله بذلك قال نعم قال فحق عهدك بلعن  
 الشيطان وفرعون فانهم ما من رؤس هذه الطائفة التي زعمت أن الله تعبدك بلعنهم قال لا أدري  
 قال لقد فرطت فيما تعبدك الله به وتركت ما هو أحق بما تفعل فعرف ذلك المقصر خطاه  
 (والتعزية مشروعة) حديث من عزي مصاباً فله مثل أجره أخرجه ابن ماجه والترمذي  
 والحاكم من حديث ابن مسعود وقد أنكر هذا الحديث علي بن عاصم وأخرج ابن ماجه



من حديث عمرو بن حزم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبته الا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة ورجال اسناده ثقات وأخرج الشافعي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجاءت التعزية سمعوا قائلين يقول ان في الله عزاً من كل مصيبة وخلفاً من كل هالك ودركاً من كل فائت فبالحق فثقوا وايام فارجوا فان المصاب من حرم الثواب وفي اسناده القاسم بن عبيد الله بن عمرو وهو متروك وأخرج البخاري ومسلم من حديث اسامة بن زيد قال كنا عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فارسلت اليه احدي بناته تدعوه وتخبره ان صبياتها أو ابنا لها في الموت فقال للرسول ارجع اليها فأخبرها ان الله ما أخذ وثقه ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فترها فلتصبر ولتحتسب فينبغي التعزية بهذه الالفاظ الثابتة في الصحيح ولا يعدل عنها الى غيرها (وكذلك اهداء الطعام لاهل الميت) لحديث عبد الله بن جعفر قال لما جاء نبي جعفر حين قتل قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد اتاهم ما يشغلهم أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وعصمه ابن السكن وحسنه الترمذي وأخرج نحوه أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث اسماء بنت عميس أم عبد الله بن جعفر وأخرج أحمد وابن ماجه باسناد صحيح من حديث جرير قال كنا عند الاجتماع الى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة ولا يعارض هذا ما قد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وشرف وكرم

### \*( كتاب الزكاة )\*

وهي فريضة من فرائض الدين وركن من أركانه وضروري من ضرورياته ولكنها لا تجب الا فيما أوجب فيه الشارع الزكاة من الاموال وينه للناس فان ذلك هو بيان لمثل قوله خذ من أموالهم صدقة وآتوا الزكاة كما بين للناس قوله تعالى اقيموا الصلاة ما شرعه الله تعالى من الصلوات التي بينها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للناس قال الماتن وقد توسع كثير من أهل العلم في ايجاب الزكاة في أموال لم يوجب الله الزكاة فيها بل صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في بعض الاموال بعدم الوجوب كقوله ليس على المرء في عبده ولا فرسه صدقة وقد كان للعصابة أموال وجواهر وتجارات وخضراوات ولم يأمرهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتزكية ذلك ولا طلبها منهم ولو كانت واجبة في شيء من ذلك لبين للناس ما نزل اليهم فقد أوردنا في هذا المختصر ما تجب فيه واشترنا الى أشياء من الاموال التي لازكاتها مما قد جعله بعض أهل العلم من الاموال التي تجب فيها الزكاة كما ستسمع ذلك اهـ (تجب في الاموال التي ستأتي) ببيانها عن قريب واجتعت الامة على أن منع الزكاة كبيرة قال في العالم الكبيرية هي فريضة محكمة يكفر جاحدها ويقتل مانعها قال مالك الامر عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها كان حقاً عليهم جهادهم حتى يأخذوها منه وبلغه ان ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليه كذا في المسوى (اذا كان المالك مكلفاً) اعلم ان هذه المقالة قد نبه عنها ذهن من يسمعها فاذا راجع الانصاف ووقف حيث أوقفه الحق علم أن هذا هو الحق وبيانه ان الزكاة هي أحد أركان الاسلام



ودعائه وقوائمه ولا خلاف انه لا يجب شيء من الاربعة الاركان التي الزكاة خامستها على غير  
مكلف فايجاب الزكاة عليه ان كان بدليل فها هو فاجاه عن الشارع في هذا شيء مما تقوم به الحجة  
كما يروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه أمر بالاعتجار في أموال اليتام لتلا تأكلها  
الزكاة فلم يصح ذلك في شيء مرفوعا الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليس مما تقوم به الحجة  
وأما ما روى عن بعض الصحابة فلا حجة فيه أيضا وقد عورض عنه كما روى البيهقي عن ابن  
مسعود قال من ولي مال يقيم فليخص عليه السنين فاذا دفع اليه ماله اخبره بما فيه من الزكاة  
فان شاء تركه وان شاء تركه وروى نحو ذلك عن ابن عباس وان قال قائل ان الخطاب في الزكاة  
عام كقوله خذ من أموالهم ونحوه فذلك ممنوع وليس الخطاب في ذلك الا لمن يصلح له الخطاب  
وهم المكلفون وأيضا بقية الاركان بل وسائر التكليف التي وقع الاتفاق على عدم وجوبها  
على من ليس بمكلف الخطابات بها عامة للناس والصبي من جملة الناس فلو كان عموم الخطاب  
في الزكاة مسوغا لايجاب على غير المكلفين لكان العموم في غيرها كذلك وانه باطل بالاجماع  
وما استلزم الباطل باطل مع ان تمام الآية أعني قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة يدل على  
عدم وجوبها على الصبي وهو قوله تطهرهم وترزقهم بها فانه لا معنى لتطهير الصبي والمجنون ولا  
لترزقته فاجابه عن محصا غير المكلفين في سائر الاركان الاربعة لزمهم ان يجعلوا مخصصا في  
الركن الخامس وهو الزكاة وبالجملة فاموال العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة لا يصلحها  
الا التراضي وطبقة النفس أو ورود الشرع كالزكاة والدية والارث والشفعة ونحو ذلك فمن  
زعم انه يحل مال أحد من عباد الله سيما من كان قلم التكليف عنه مرفوعا فعليه البرهان  
والواجب على النصف ان يقف موقف المنع حتى يزحزحه عنه الدليل ولم يوجب الله تعالى على  
ولي اليتيم والمجنون أن يخرج الزكاة من مالهما ولا أمر بذلك ولا سوغه له بل وردت في أموال  
اليتامى تلك القوارع التي تصدع لها القلوب وترجف لها الانثدة أقول وأما اشتراط الاسلام  
فأراجع ان الكفار مخاطبون بجميع الشرعيات لئلا يمتنع صحتها منهم مانع الكفر فليس  
الاسلام شرطاً في الوجوب بل الكفر مانع عن الصحة والمكلف مخاطب برفع الموانع التي  
لا يجزئ عنه ما وجب عليه مع وجودها فغده هذه قاعدة كلية في كل باب من الابواب التي  
يجعلون الاسلام فيها شرطاً للوجوب وأما اشتراط الحرية فلا ريب ان هذا الاشتراط انما يتم  
على قول من قال ان العبد لا يملك وهي مسألة قد تعارضت فيها الأدلة بما لا يتسع المقام بسطه  
وهذه شرطية حقيقة عند القائل بعدم تملك العبد لانه لا يجب على العبد أن يسعى في تحرير  
نفسه ليجب عليه الزكاة لئلا يقرر ان تحصيل شرط الواجب ليس واجب فلا وجوب على العبد  
حال العبودية بخلاف الكافر فان الوجوب ثابت عليه في حال كفره ولئلا يمتنع تأدية  
الواجب الا بإزالة المانع وهو الكفر وما لا يتم الواجب الا به يجب كوجوبه ومن ههنا يتبين  
لك الفرق بين هاتين القاعدتين فالاولى تستعمل قبل وجوب ذلك الواجب على الشخص  
والثانية بعد وجوبه عليه مع مانع يمنعه عنه وبما ينبغي أن يجعل شرطاً في وجوب الزكاة  
التكليف كما فعل الماتن رحمه الله مع انهم مشروعة للتطهرة والتركية كما نطق بذلك القرآن  
وهو ما لا يكونان غير المكلفين فمن أوجب على الصبي زكاة في ماله تمسكاً بالعمومات فليوجب



عليه بقية الاركان الاربعة تمسك بالعمومات وبالمجسلة فالاصل في أموال العباد الحرمه لانما كلوا أموالكم فيكم بالباطل لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه ولا سيما أموال النماهي فان القوارع القرآنية والزواجر الحديثية فيها أظهر من أن تذكر وأكثروا أن تقتصر فلا يأمروا باليتيم اذا أخذوا زكاة من ماله من التبعة لانه أخذ شيئا لم يوجبه الله على المالك ولا على الولي ولا على المال أما الاول فلان المفروض انه صبي لم يحصل له ما هو مناط التكليف الشرعية وهو البلوغ وأما الثاني فلانه غير مالك للمال والزكاة لا تجب على غير مالك وأما الثالث فلان التكليف الشرعي مختص بهما هذا النوع الانساني لا تجب على دابة ولا جاد والله أعلم

\*(باب زكاة الحيوان)\*

(انما تجب منه في النعم) أي الماشية وهي في أكثر البلدان الابل والبقر والغنم ويحجمها اسم الانعام وأما الخيل فلا تكثر صرمةا ولا تناسل نسلا وافر الا في أقطار يسيرة كتركستان كذا في النجدة (وهي الابل والبقر والغنم) فتؤخذ من كل صرمة من الابل ناقة ومن كل قطيع من البقر بقرة ومن كل ثلثة من الغنم شاة مثلا ثم يعرف كل واحد من هذه بالمثل والقسمة والاستقراء ليتخذ ذلك ذريعة الى معرفة الحدود الجامعة المانعة كذا في النجدة وكونها لا تجب في غير الثلاثة الانواع من الحيوانات فلان الذي بين الناس ما نزل اليهم لم يوجبها عليهم في غيرها وأما ما ورد من ذكر حق الله تعالى في الخيل فالمراد به الجهاد

\*(فصل اذا بلغت الابل خمس اشاة ثم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمس وعشرين ففيها ابنة مخاض أو ابن لبون وفي ست وثلاثين ابنة لبون وفي ست وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فاذا زادت في كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة) هذا التفصيل في فرائض الصدقة هو الثابت في حديث انس أن أبا بكر كتب لهم ان هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على المسلمين ثم ذكر فيه ما يجب في كل عدد كما في هذا المختصر ثم قال فيه فاذا تيسر اسنان الابل في فرائض الصدقات فن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الا جذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده الا حقة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض وليس عنده الا ابن لبون ذكر فانه يقبل منه وليس معه شيء ومن لم تكن معه الا أربع من الابل فليس فيها شيء الا أن يشاء ربه او قد أخرج هذا الحديث أحمد والنسائي وأبو داود وأخرجه أيضا البخاري ومفرقاني صحيحه قال ابن حزم هذا كتاب في نهاية الصحة عمل به الصديق بحضرة العلماء ولم يخالفه أحد وصححه ابن حبان



فصل في زكاة البقر فصل في زكاة الغنم (١٢٣) فصل لا يجمع بين مفترق الخ

وغيره وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والدارقطني والحاكم والبيهقي نحو ما شتمل عليه المختصر من حديث الزهري عن سالم عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي فأنجزها أبو بكر فعمل بها حتى توفي ثم أنجزها عمر من بعده فعمل بها قال فلا تسد هلك عمر يوم هلك وان ذلك لما قرؤن بوصيته ثم ذكر الحديث قال في الحجة وقد استفاض ذلك من رواية أبي بكر وعمر وابن مسعود وعمر بن حزم وغيرهم بل صار متواترا بين المسلمين انتهى

\*(فصل ويجب في ثلاثين من البقر تباع أو تبعة وفي أربعين مسنة ثم كذلك) يدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأهل السنة وابن حبان والحاكم وصححه من حديث معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبعة أو تبعة ومن كل أربعين مسنة فإذا زادت على الأربعين فلا شيء في الزائد حتى يبلغ سبعين وفيها تبعة ومسنة إلى ثمانين وفيها مسنتان ثم كذلك قال ابن عبد البر في الاستمذكار لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه

\*(فصل ويجب في أربعين من الغنم شاة إلى مائة وأحدى وعشرين وفيها شاتان إلى مائتين وواحدة وفيها ثلاث شياه إلى ثلثمائة وواحدة وفيها أربع ثم في كل مائة شاة) هذا التفصيل هو الثابت في حديث أنس وحديث ابن عمر اللذين تقدم تخريجهما في باب زكاة الإبل وقد وقع الإجماع على ذلك

\*(فصل ولا يجمع بين مفترق من الأنعام ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة) انتهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كما في كتاب أبي بكر المحكي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقدمت الإشارة إليه وكذلك في حديث ابن عمر كما في كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي ذلك كما سبقت الإشارة إليه وكذلك وقع التصريح بالنهي عن ذلك في غير الحديثين المذكورين فإن فيه النهي كذلك ومعنى التفريق بين مجتمع أن يكون لثلاثة أنفار لكل واحد أربعون شاة فإذا لم يجمعوها كان على كل واحد شاة وإذا جمعوها لم يجب فيها الشاة وصورة الجمع بين مفترق أن يكون لرجلين مائتا شاة وشاة فيكون على ما فيها ثلاث شياه فيفرضونها حتى لا يكون على كل واحد منهما الشاة واحدة ونحو ذلك من الصور وهذا على اعتبار المسرح والمراح والخلطة وإن اختلف المالكون كما دلت على ذلك الأدلة (ولاشئ فيما دون الفريضة) ولا خلاف في ذلك (ولا في الأوقاص) وهي ما بين الفريضةين فلا خلاف في ذلك أيضا إلا في رواية عن أبي حنيفة وفي حديث معاذ عند أحمد وغيره أن الأوقاص لا فريضة فيها (وما كان من خليطين فيتراجعان بالسوية) لما وقع في الكتابين المذكورين من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بالسوية والمراد انهما إذا خلطا ما يملكانه من المواشي فبلغت النصاب أخرج زكاة تلك الماشية المخلوطة وكان على كل واحد بحسب ما شئته وصورة ذلك أن يكون لكل واحد من عشرة شاة فبأخذ المصدق من الأربعين شاة من ملك أحدهما فيرجع على صاحبه بنصف قيمتها وهذا على أن مجرد خلط الشريكين بملكهما يصيرهما بمنزلة الماشية المملوكة لرجل واحد وهو الحق كما دلت على ذلك



الادلة (ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار ولا عيب ولا صغيرة ولا كولة ولا ربي ولا ما خض ولا غنم) لما في كتاب أبي بكر يلفظ ولا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس وفي كتاب عمر المحكي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب وفي حديث عبد الله بن معاوية الغاضري مرفوعاً بلفظ ولا تعطى الهرمة ولا الدرة ولا المريضة ولا الشرطة القيمة ولكن من أوسط أموالكم أخرجه أبو داود والطبراني بإسناد جيد وأخرج مالك في الموطأ والشافعي عن سفيان بن عبد الله الثقفي أن عمر بن الخطاب نهى المصدق أن يأخذ إلا كولة والربي وما خض وغنم وقد روى ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن أبي شيبة في مسنده والهرمة الكبيرة التي قد سقطت أسنانها وذات العوار بفتح العين المهملة وضمها قيل هي العوراء وقيل هي المعيبة وقد شمل قوله ولا عيب كل ما فيه عيب يعد عند العارفين بالمواسي نقصاً فإنه لا يخرج في الصدقة فتدخل في ذلك الدرة بفتح الدال المهملة مشددة بعد هاء مكسورة ثم نون وهي الجرباء والشرطة القيمة هي صغار المال وشراؤه والقيمة الجذيلة بالبن وغيرها وأما كولة فهي بفتح الهـ حمزة وضم الكاف العاقر من الشاة والربي بضم الراء وتشديد الباء الموحدة الشاة التي تربي في البيت للبنها وما خض الحامل وغنم هو الذي ينزوع عليه إلا أن المالك يحتاج إليه وإن لم يكن من الخيار

\*(باب زكاة الذهب والفضة)\*

لا خلاف في وجوب الزكاة في الذهب والفضة مع النصاب والحول ولهذا قال الماتن رحمه الله (إذا حال على أحدهما الحول ربع العشر) وذلك لأن الكنوز أنفس المال يتضررون بانقواق المقدار الكثير منها فنحوز كأنه أن يكون أخف الزكوات والذهب محمول على الفضة (ونصاب الذهب عشرون ديناراً ونصاب الفضة مائتا درهم) الحديث على قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهماً درهم أوليس في تسعين ومائة شيء فإذا بلغت مائتين ففيهما خمسة دراهم أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والشافعي وفي لفظ وأيس فيما دون المائتين زكاة وفي إسناده مقال وقد حسنه ابن حجر ونقل الترمذي عن البخاري صحيحه وأخرج أحمد ومسلم من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة وأخرجه أحمد والبخاري من حديث أبي سعيد وأخرج أبو داود من حديث علي قال إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وأيس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار وفي إسناده مقال ولكنه حسنه الحافظ ابن حجر ونقل الترمذي عن البخاري صحيحه كالحديث الأول وقد وقع الإجماع على أن نصاب الفضة مائتا درهم ولم يخالف في ذلك إلا ابن حبيب الأندلسي والخمس الأواق المذكورة في الحديث هي مائتا درهم لأن وزن كل أوقية أربعون درهماً وذهب إلى أن نصاب الذهب عشرون ديناراً الجمهور وقد روى عن الحسن وطاوس ما يخالف



ذلك وهو مردود وذهب الى اعتبار الحول الا كثرو ذهب ابن عباس وابن مسعود وداود الى انه يجب على المالك اذا استقام نصاباً أن يزكيه في الحال تمسكاً بما دل على مطلق الوجوب وهو اهمال للقييد (ولا شيء فيما دون ذلك) قال في الطهة وهل في الحلّي زكاة الاحاديث فيه متعارضة واطلاق الكثرة عليه بعيد ومعه في الكثرة حاصل والخروج من الاختلاط أحوط وفي الموطأ كانت عائشة تلي بنات أخيه أيتام في حجرها هن الحلّي فلا تخرج من حلّهن الزكاة قال مالك من كان عنده تبرأ وحلّي من ذهب أو فضة لا ينتفع به للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيه وخذ ربع عشره الا أن ينقص من وزن عشرين ديناراً حينئذ أو ما تقي درهم فان نقص من ذلك فليس فيه زكاة وانما تكون الزكاة اذا كان انما يسكه لغير اللبس فأما التبر والحلّي المكسور الذي يريد أهله صلاحه ولبسه فائتمامه بمنزلة المتاع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة قلت قال به الشافعي في أظهر قولييه وخصه بالمباح وأما المحظور كالإواني وكالسوار والخمائل للرجل فتجب فيه الزكاة بكل حال وعند الحنفية تجب في الحلّي اذا كان من ذهب أو فضة دون اللؤلؤ ونحوه (ولا زكاة في غيرهما من الجواهر) كالدر والياقوت والزمرد والالماس واللؤلؤ والمرجان ونحوها لعدم وجود دليل يدل على ذلك والبراءة الأصلية مستحبة وقد تقدم في أول كتاب الزكاة ما يفيد هذا أقول ليس من الورع ولا من الفقه أن يوجب الإنسان على العباد ما لم يوجبه الله عليهم بل ذلك من الغلو والمض والاستدلال بمثل خذ من أموالهم صدقة يستلزم وجوب الزكاة في كل جنس من أجناس ما يصدق عليه اسم المال ومنه الحديد والتماس والرصاص والذهب والفضة والبرص وكل ما يقال له مال على فرض أنه ليس من أموال التجارة ولم يقل بذلك أحد من المسلمين وليس ذلك لو روي أدلة تخصص الأموال المذكورة من عموم خذ من أموالهم حتى يقول قائل انها تجب زكاة ما لم يخصه دليل لبقائه تحت العموم بل الذي شرع الله فيه الزكاة من أموال عباده هو أموال مخصوصة واجتناس معلومة ولم يوجب عليهم الزكاة في غيرها قالوا يجب حمل الاضافة في الآية الكريمة على العهد لما تقر في علم الأصول والنحو والبيان ان الاضافة تنقسم الى الاقسام التي تنقسم اليها اللام ومن جملة أقسام اللام العهد بل قال المحقق الرضائي انه الأصل في اللام اذا تقر هذا الجواهر والآلات والدر والياقوت والزمرد والعقيق واليسر وسائر ما له نقاسة وارتفاع قيمة لا وجبه لايجاب الزكاة فيه والتعليل للوجوب بمجرد النقاسة ليس عليه أنارة من علم ولو كان ذلك محصياً لكان في المصنوعات من الحديد كالسيوف والبنادق ونحوها ما هو أنقى وأعلى ثناءً يلحق بذلك الصين والبلور واليشم وما يتعسر الاطاطة به من الأشياء التي فيها نقاسة والناس اليها رغبة فمأخوذ الانصاف والوقوف على الحد الذي رسمه الشارع وراحة الناس من هذه التكاليف التي ما أنزل الله بها من سلطان على ان الآية التي أوقعت كثيراً من الناس في إيجاب الزكاة فيما لم يوجبه الله وهي خذ من أموالهم قد ذكر أئمة التفسير انها في صدقة النقل وليست في صدقة القرص التي نحن بصدد هنا (وأموال التجارة) لما قدمنا من عدم قيام دليل يدل على ذلك وقد كانت التجارة في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قائمة في أنواع مما يتجر به



ولم ينقل عنه ما يقيد ذلك وأما ما أخرجه أبو داود والدارقطني والبخاري من حديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمرنا بأن نتخرج الزكاة فيما نعد فقال ابن حجر في التلخيص ان في اسناده جهالة وأما ما رواه الحاكم والدارقطني عن عمران مرفوعا بلفظ في الابل صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقته بالراء المعجمة فقد ضعف الحافظ في الفتح جميع طرقه وقال في واحدة منها هذا السناد لا بأس به ولا يخفى ان مثل هذا لا تقوم به الحجة لاسيما في التكاليف التي تعم بها البلوى على انه قد قال ابن دقيق العيد ان الذي رآه في المستدرک في هذا الحديث البر بضم الباء الموحدة وبالراء المهملة قال والدارقطني رواه بالراء اسكن من طريق ضعيفة وهذا مما يوجب الاحتمال فلا يتم الاستدلال فلو فرضنا ان الحاكم قد صحح اسناده هذا الحديث كما قال الهلي في شرح المنهاج لكان مجرد الاحتمال مسقطا للاستدلال فكيف اذا قد عورض ذلك التصحيح بتضعيف الحافظ لما صححه الحاكم مع تأخر عصرهم عنه واستدراكمهم عليه ويؤيد عدم الوجوب ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه وظاهر ذلك عدم وجوب الزكاة في جميع الاحوال وقد نقل ابن المنذر الاجماع على زكاة التجارة وهذا النقل ليس بصحيح فأقول من يخالف في ذلك الظاهرية وهم فرقة من فرق الاسلام أقول وأما الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم وأما خالفه فقد حبس ادركه واعتده في سبيل الله فلا تقوم به الحجة الا اذا كانت المطالبة له بزكاة ذلك الذي حبسه مع كونه للتجارة فعرفهم النبي صلى الله عليه وسلم انها قد صارت محبسة وانه لازكاة فيها بعد التحبيس وليس الامر كذلك بل الظاهر انهم لما أخبروا النبي صلى الله عليه وسلم بان خالف الامتنع من الزكاة رد عليهم بذلك والمراد ان من بلغ في التقرب الى الله الى هذا الحد وهو تحبيس ادركه واعتده يبعد كل البعد أن يمتنع من تأدية ما أوجبه الله عليه من الزكاة مع كونه قد تقرب بما لا يجب عليه فلا يكون في ذلك دليل على وجوب زكاة التجارة وأما الاستدلال بقول عمر فهو عن لا يقول بحجبة قول الصحابي ولكنه اذا وافق قول الصحابي ما يعتقده ضم اليه دعوى الاجماع السكوني مجازفة اذا تقررت هذا علمت انه لا دليل يدل على وجوب زكاة التجارة والبرائة الاصلية مستحبة حتى يقوم دليل ينقل عنها وأما ما حكاه ابن المنذر من الاجماع على زكاة التجارة فلا أدري كيف تجاسر على هذا ولو سلمنا ما قامت به حجة الاعلى من يقول بحجبة الاجماع وقد عرفت ما هو الصواب في هذا الباب في كتابنا حصول المأمول من علم الاصول وقد حقق الماتن رحمه الله المقام في كتابه ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول فليراجع (والمستغلات) كالدور التي يكرها مالكمها وكذلك الدواب ونحوها لعدم الدليل كما قدمنا وأيضا حديث ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه يتناول هذه الحالة أعني حالة استغلالهم بالسكران لهما وان كان لا حاجة الى الاستدلال بل القيام مقام المنع يكفي أقول هذه المسئلة من غرائب العلماء التي ينبغي أن تكون مغفورة باعتبار ما لهم من المناقب فان ايجاب الزكاة فيما ليس من الاموال التي تجب فيها الزكاة بالاتفاق كالدور والعقار والدواب ونحوها مجرد تأجيرها بأجرة من دون تجارة في أعيانها مما لم يسمع به في الصدر الاول الذين هم خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فضلا أن يسمع فيه بدليل من كتاب أو



سنة وقد كانوا يستأجرون ويؤجرون ويقبضون الاجرة من دورهم وضربا عنهم ودوابهم ولم  
يخطر ببال أحدهم انه يخرج في راس الحول ربع عشر قيمة داره أو عقاره أو دوابه واتقروا  
وهم في راحة من هذا التكليف الشاق حتى كان آخر القرن الثالث من أهل المائة الثالثة  
فقال بذلك من قال بدون دليل لا مجرد القياس على أموال التجارة وقد عرفت الكلام  
في الاصل فكيف يقوم الظل والعود أعوج مع ان هذا القياس في نفسه محتمل بوجودها  
وجود الفارق بين الاصل والفرع فان الاتساع بالمنفعة ليس كالاستساق بالعين واما العمومات  
التي أوردوها فهي عن الدلالة على المطلوب بما رحل والامر أوضح من أن تستغرق الاوقات في  
ابطاله ودفعه وأما ما زعموه من ان الموجب أولى من المسقط فذلك على عدم تسليمه انما هو بعد  
الاتفاق على ان الموجب والمسقط اجتمع في امر قد قضى الشرع بالوجوب في أصله والامر  
ههنا بالعكس فان الشرع لم يوجب في أعيان الدور والعقار التي هي أصل الاستغلال شيئا من أين  
هذا الموجب وما هو

### \*(باب زكاة الثبات)\*

(يجب العشر في الحنطة والشعير والذرة والتمر والزبيب) وجوب الزكاة من هذه الاجناس  
اشمول الادلة الصحيحة لها والتنصيص على ان حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان الناس امر دينهم فقال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه  
الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني قال البيهقي رواه  
ثقات وهو متصل وأخرج الطبراني عن عمر قال انما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم الزكاة في هذه الاربعة فذكرها وأخرج ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده بافظ انما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزكاة في الحنطة  
والشعير والتمر والزبيب زاد ابن ماجه والذرة وفي اسناده محمد بن عبيد الله العزمي وهو متروك  
وأخرج البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
الا في خمسة فذكرها وأخرج أيضا من طريق الحسن فقال لم يقرض الصدقة النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم الا في عشرة فذكر الخمسة المذكورة والابل والبقر والغنم والذهب والفضة  
وأخرج أيضا عن الشعبي انه قال كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى أهل اليمن  
انما الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي  
بؤ كد بعضها بعضها حديث أبي موسى ومعها قول عمرو بن شعيب وعائشة ليس في الخضراوات  
زكاة انتهى (وما كان يسقى بالمسقى منها ففيه نصف العشر) وجهه حديث جابر عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فيما سقت الانهار والقيم عشر وفيما سقى بالسانية نصف  
العشر رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود قال الانهار والعيون وأخرج البخاري وأحمد  
وأهل السنن من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء  
والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر فان الذي هو أقل تعانيا أو أكثر ريعا  
أحق بزيادة الضريبة والذي هو أكثر تعانيا أو أقل ريعا أحق بتخفيفها والعشري بفتح العين  
المهمله والمثلثة وكسر الراء المهمله هو الذي يشرب بعروقه وقيل الذي في سواقي العيون



وتجوزها والحق وجوب الزكاة من العيين ولا يسوغ اخراج القيمة الا لغير مسوغ لحديث خذ  
الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الابل والبقرة من البقر اخرج به أبو داود والحاكم  
وصححه على شرط الشيخين وأما قول معاذ فهو فعل صحابي لا حجة فيه على انه منقطع كما صرح  
بذلك الحفاظ وأما الاعتذار عن الحديث بأنه لا ظاهر له فهذا إحدى العصى التي يتوكل عليها  
المقلدة (ونصاب خمسة أوسق) الحديث أبي سعيد في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وفي رواية لأحمد وابن ماجه ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعا وفي رواية لأحمد وأبي داود الوسق ستون محتوما  
قال في الحجة البالغة وانما قدر من الحب والقر خمسة أوسق لانما اتكفى أهل بيت الى سنة وذلك  
لان أقل البيت الزوج والزوجة وثالث خادم أو ولد بينهما وما يضاها ذلك من أقل البيوت  
وغالب قوت الانسان رطل أو مد من الطعام فاذا كل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كفاهم  
لسنة وبقيت بقية لنوائيمهم أو ادامهم انتهى قال ابن القيم وقد ردت السنة الصحيحة الصريحة  
المحكمية في تقدير نصاب المعشرات بخمسة أوسق بالمتشابه من قوله فيما سقت السماء العشر وما  
سقى بنضح أو غرب فنصف العشر قالوا وهذا يعم القليل والكثير وقد عارضه الخصاص ودلالة  
العام قطعية كالتخاص وإذا تعارض أقدم الاحوط وهو الوجوب فيقال يجب العمل بكلا  
الحديثين ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر والغناء أحدهما بالكفاية فان طاعة الرسول فرض  
في هذا وفي هذا ولا تعارض بينهما بحمد الله تعالى بوجه من الوجوه فان قوله فيما سقت السماء  
العشر انما يريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين مفرقا بينهما  
في مقدار الواجب وأما مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث ليدل منه نصافي الحديث  
الآخر فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح الصريح المحكم الذي لا يحقل غير ما أول عليه  
الجنة الى الحمل المتشابه الذي غايته أن يتعلق فيه بعموم لم يقصدوا بيان الخصاص المحكم المبين  
كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص انتهى أقول الأحاديث القاضية بإيجاب  
العشر ونصف العشر تقتضي التسوية بين القليل والكثير وأحاديث لازكاة فيما دون خمسة  
أوسق تقتضي اختصاص الوجوب بمقدار معلوم هو الخمسة أوسق وعدم الوجوب فيما دونها  
فالأحاديث الأولية عامة لقليل ما أخرجت الارض من الأنواع المخصوصة والكثيرة والأحاديث  
الثانية خاصة ببعض ذلك الخارج دون بعض مصرحة بنفي الوجوب عن دون الخمسة أوسق  
بمنطوقها مثبتة لوجوبها في الخمسة فصاعدا بعمومها وهي أحاديث صحيحة فاهما لها مع كونها  
خاصة والرجوع الى العامة خارج عن سنن الانصاف ولم يكن يبد من أهم لها شيء يدفعها الا  
بجرد تكليف العباد بما هو أشق الشكوك كشكوك الموسوسين في الطهارة وهذا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة ولا  
فيما دون خمس ذود صدقة ثبت هذا عنه في حديث واحد فكان على من أوجب الزكاة فيها  
دون خمسة أوسق ان يوجبها فيما دون خمس أواق وخمس ذود بل يوجبها فيما دون الأربعين من  
الغنم والثلاثين من البقر تمسكا بالعمومات القاضية بوجوب أصل الزكاة في الاموال فانه  
لا فرق بينها وبين حديث فيما أخرجت الارض العشر وايدست المكبلات بالشك أولى من



غيره والله المستعان وقد حكى ابن المذر والابحار على ان الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الارض والمقام وان كان حقيقة بأن يقع الإجماع عليه لكن الخلاف للجاعة من العلماء أشهر من ناز على علم وكيف ينبغي على ابن المذر مذهب أبي حنيفة رجه الله وهو متداول عند جميع أهل المذاهب حتى قال ابن العربي لما الشيء ان أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين مذهب أبي حنيفة وهو القسك بالعموم انتهى وهذه عقلة من مثل هذا الحافظ ناشئة عن الوسوسة التي قد منالك ذكرها فان الشارع أشفق بفقره أمتة من كل أحد وأي قوة وأحوطية في شيء يخالف لنصه الصريح وكيف ينبغي على عالم ان هذه الشفقة التي هي المستندة لهذه المقالة مستلزمة لظلم الاغنياء وأخذ أموالهم بدون طيبة من أمتهم وأكلها بالباطل وسيوف السلاطين تابعة لأقلام العلماء فاذا أجبروا أهل الأموال على تسليم زكادون الخمسة الأوسق استنادا إلى قول من قال بذلك بمجرد الشك والشفقة على الفقراء لا لما يقتضيه الاجتهاد فهم شركاء في هذه المظلة التي هي محض أكل أموال الناس بالباطل وما أحسن الوقوف على الحدود الشرعية والمشى على الطريقة النبوية فذلك هو الورع الخالص وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم (ولا شيء في ما عد ذلك) قال الجهد في الصراط المستقيم ولم يكن من العادة النبوية أخذ الزكاة من الخيل والرقيق والبغال والجر والبقول والبطيخ والخيار والعسل والقواكه التي لا تدخل الديكال ولا تصلح للأدخار إلا الرطب والعنب فإنه كان يأخذ الزكاة منهما لا يفرق بين الرطب واليابس انتهى (كالخضراوات وغيرها) حديث الخضر اوات أخرجه الدارقطني والحاكم والاثرم في سننه ان عطاء بن السائب قال أراد عبد الله بن المغيرة أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة من الخضر اوات فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة وهو من قوى وقد أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن عمار بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بلفظ وأما القناء والبطيخ والرمان والقصب فمعه وعفا عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذي بعضه من حديث موسى بن طلحة عن معاذ ورواه ابن عسدي من وجه آخر عن أنس والدارقطني من حديث علي ومن حديث محمد بن يحيى ومن حديث عائشة ورواه أيضا البيهقي عن علي وعمر موقوف في طرق حديث الخضر اوات مقال لكنه روى من طرق كثيرة يشهد بعضهم البعض بمنتهى للاحتجاج به واذا انضم الى ما تقدم في وجوب الزكاة في تلك الاجناس الاربعة أو الخمسة انتهت الجميع للاحتجاج بلا شك ولا شبهة وقد رويت تلك الروايات بلفظ الحصر على تلك الاجناس كما سبق وكان ذلك هو البين ان منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما أنزله الله تعالى فلا تجب في غير ذلك من النباتات وقد ذهب الى ذلك الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي وأيضا يمكن الجمع بطريق أخرى وهي ان هذه الأدلة المذكورة هنا مخصصة لعمومات القرآن والسنة وذلك واضح ولا يصح جعل ذلك من باب التخصيص على بعض افراد العام لما في ذلك من الحصر تارة والنفي لماء ذكرا أخرى أقول العمومات الشاملة للخضر اوات كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله خذ من أموالهم صدقة وقوله صلى



الله عليه وسلم في مائة السماء العشر قد خصت بمخصصات كثيرة منها حديث الاوساق  
ومنها الاحاديث القاضية بأن الزكاة لا تجب الا في الاربعة الانواع الشعير والحنطة والقر  
والزبيب هذا في الاشياء التي تنبت على وجه الارض وفيما عداها السواثم الثلاث  
والذهب والفضة والواجب بناء العام على الخاص كما هو اجماع من يعتمد به من أهل العلم فلا  
وجوب فيما عدا هذه الثلاثة الامور سواء كان من الخضر او من غيرها بل قد ورد  
في الخضر او من غيرها ما يدل على عدم وجوب الزكاة فيها من طرق يشهد بعضها البعض  
كما أوضح ذلك الماتن في شرح المتن فليكن هذا البحث منسكاً على ذكر فان الاحتجاج  
بمثل هذه العمومات قد كثرت في أهل العلم مع عدم الالتفات الى الادلة الخاصة والذهول عن  
وجوب بناء العام على الخاص \* والحاصل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قد بين للناس ما نزل اليهم ففرض على الامة فرائض في بعض املاكهم ولم يفرض عليهم في  
البعض الاخر ومات على ذلك وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقر في الاصول  
فنزعم انها تجب الزكاة في غير ما بينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متمسكاً بالعمومات  
القرآنية كان محجوجاً بما ذكرناه هذا على فرض انه لم يثبت عنه الا مجرد البيان  
من دون ما يفيد عدم الوجوب في البعض المسكوت عنه فكيف وقد ثبت عنه ما يفيد ذلك  
كحديث أبي موسى ومعاذ عند الحارث والبيهقي والطبراني ان رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم لما بعثهم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم قال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه  
الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وأخرج  
الطبراني عن عمر قال انما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الاربعة  
فذكرها ونحوه عن جماعة من الصحابة وفي بعضها ذكر الذرة ولكن من طريق لا تقوم بمثلها  
الحجة (ويجب في العسل العشر) وجهه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه أخذ من العسل العشر أخرجه ابن ماجه وقال الدارقطني  
يروي عن عبد الرحمن بن الحارث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب ورواه يحيى بن سعيد الانصاري  
عن عمرو بن شعيب ومثله حديث أبي سيابة عند أحمد وابن ماجه وأبي داود والبيهقي قال قلت  
يا رسول الله ان لي نخلاً قال فاذا العشر وهو منقطع وأخرج الترمذي عن ابن عمر ان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة أزقاق زق وفي اسناده صدقة  
السمين وهو ضعيف الحفظ وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ أدوا  
العشر في العسل وفي اسناده منير بن عبد الله وهو ضعيف والجميع لا يصرعن الصلاحية  
للاحتجاج به وفي العسل احاديث أخرى لم يمتضئ منها الاحتجاج به وقد جمعها الماتن في  
شرح المتن فليراجع (ويجوز تحجيل الزكاة) الحديث على ان العباس بن عبد المطلب سأل  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تحجيل صدقته قبل ان يحل فرخص له في ذلك أخرجه  
أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والدارقطني والبيهقي وقد قيل انه مرسل وقد  
روى عن علي بلفظ آخر من طريق أخرى أخرجهما البيهقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم قال انا كنا احببنا فاسلفنا العباس صدقة عامين ورجاله ثقات الا ان فيه انقطاعاً وفي



الصحيح من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زكاة العباس هي على ومثلها معهما الما قبل أنه منع من الصدقة وقد قيل أنه كان تسلف منه صدقة عامين فدل على أنه يجزى عن المجمل أى يسقط الوجوب عند الاتصاف به ولا شك أن التجمل لا يكون تعجيلا إلا إذا كان قبل الوجوب (وعلى الامام أن يرد صدقات أغنياء كل محل في فقراتهم) وجهه حديث أبي بصير قال قدم علينا مصدق رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا فكانت غلاما يتيمنا فأعطاني منها قلو صا أخرجه الترمذي وحسنه وحديث عمران بن حصين أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين المال فقال وللمال أرساني أخذناه من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه أخرجه أبو داود وابن ماجه وعن طاووس قال كان في كتاب معاذ من خرج من مخلاف إلى مخلاف فإن صدقته وعشره في مخلاف عشيرته أخرجه الأثرم وسعيد بن منصور بإسناد صحيح وفي الصحيحين عن معاذ أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في فقراتهم (ويبرأ رب المال بدفعها إلى السلطان وإن كان جائرا) حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إنهم استكون بعدى أثره وأمور تشكرونها قالوا يا رسول الله فما تأمرنا قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم وأخرج مسلم والترمذي وصححه من حديث وائل بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال أ رأيت أن كان علينا امرأ يمنعونا حقنا ويسألونا حقهم فقال اسمعوا وأطيعوا فاعلموا عليهم ما جأوا وعليكم ما جئتم وأخرج أبو داود من حديث جابر بن عبد الله عن عابدة بنت سيار بن ركب مبعوضون فإذا أتوكم فرحبوا بهم وخالوا بينهم وبين ما يتغنون فإن عدلوا فلا تفسهم وإن ظلموا فاعلموا وأرضوهم فإن غلبكم رضاهم وأخرج الطبراني عن سعد بن أبي وقاص مرفوعا ادفعوا إليهم ما صلوا الخس وفي الباب آثار عن الصحابة حتى أخرج البيهقي عن عمر أنه قال ادفعوها إليهم وإن شربوا الخمر واسناده صحيح وأخرج أحمد من حديث أنس أن رجلا قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أدبت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله فقال نعم إذا أدبتها إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله ذلك أجروا وأنها على من بداها وأخرج البيهقي من حديث أبي هريرة إذا أتاك المصدق فأعطه صدقتك فإن اعتدى عليك فوله ظهرك ولا تلغنه وقل اللهم انى احتسب عنك ما أخذتني وقد ذهب إلى ما دلت عليه هذه الأدلة الجهور وان الدفع إلى السلطان أو بأمره يجزى المالك وإن صرفها في غير مصرفها سواء كان عادلا أو جائرا أقول لا ريب أن مجموع الأدلة يقتضى أن أمر الزكاة إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإن قوله تعالى خذ من أموالهم خطاب له إن سلم أنه في صدقة القرض وقد تقدم ما فيه وأنص من الآية على المطلوب حديث أخرت أن أخذها من أغنيائكم وأحاديث بعثه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للسعاة وأمرهم بأخذ الصدقات ومن ذلك الأدلة الواردة في الاعتماد بما أخذ سلاطين الجور فانها متضمنة لوجوب الدفع إليهم والاجتزاء بما دفع إليهم ومن ذلك حديث من أعطاهم مؤتجرا فله أجره ومن منعها فإنا نأخذها



وشطر ماله ومنها الادلة من الكتاب والسنة الدالة على وجوب طاعة أولى الامر ولكن لا يخفى ان مجموع هذه الادلة وان اُفيد ان الاثمة والاسلاطين المطالبة بالزكاة وقيضهم او وجوب الدفع اليهم عند طلبهم لها فليس فيها ما يدل على ان رب المال اذا صرفها في مصرفها قبل ان يطالبه الامام بتسليمها لا تجزئه ولا يجوز له ذلك لان الوجوب على ارباب الاموال والوعيد الشديد لهم والترغيب تارة والترهيب أخرى لمن عليه الزكاة اذا لم يخرجها يستفاد من مجموعها ان لهم ولاية الصرف امامهم عدم الامام فظاهر وامامهم وجوده من غير طلب منه فكذلك أيضا ويؤيد ذلك حديث اما خالد قد حبس ادرعه واعتمده في سبيل الله فانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجاب بذلك على من قال له ان خالد اذ منع من تسليم الزكاة وامامهم المطالبة من الامام فالظاهر انه لا يجوز لرب المال الصرف لانه عصيان لمن أمر الله بطاعته ولكن هل يجزئه ذلك أم لا الظاهر الاجزاء لانه لا ملازمة بين كونه عاصيا لامر الامام وبين عدم الاجزاء ومن زعم ذلك طواب بالدليل فان قيل الدليل ما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن منعها فاننا نأخذها وشطر ماله فيقال الحديث على ما فيه من المقال لا يصلح للاستدلال به على هذا لان المراد انه منع الزكاة ولم يسلمها الى الامام ولا صرفها في مصارفها كما هو مدلول المنع الواقع على ضمير الزكاة في الحديث كما في أحاديث الوعيد للمانع الزكاة فان المراد به المانع لها عن الانخراج مطلقا وما يؤيد ثبوت الولاية لرب المال قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعسها هي وان تحفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ففي هذه الآية أعظم متمسك وأوضح مستند ومن زعم انها في صدقة النفل بدليل السياق فلم يصب لان الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما نقرر في الاصول نعم تطبيق الادلة الواردة منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على من بعده من الاثمة والاسلاطين حتى يكون اهم مثل الذي له في أمر الزكاة يحتاج الى فضل نظر ولا يقنع الناظر بمجرد الاجماع السكوتي الواقع من الناس بعد عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأما قتال العصاة لما نهي الزكاة فلا يكونهم ارتدوا بذلك وصمموا على منع انخراجها وقد أمر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمته بقتال الناس حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويقيموا سائر أركان الاسلام واعظم ما يستأنس به ما ورد في طاعة الاسلاطين وان ظلموا وان دفعها اليهم من الطاعة لهم كما في حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انهم استكون بعدى أثره وأمرت تنكرونها قالوا يا رسول الله فماتنا من نا قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم أخرجه الشيخان وغيرهما ومن واثل بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال أ رأيت ان كان علينا امر اعينهم وناحقنا ويسألوننا حقهم قال اسمعوا وأطيعوا فانما عليهم ما حلووا وعليكم ما حاتم أخرجه مسلم وغيره وفي الباب أحاديث كثيرة وهي تفيد وجوب طاعتهم فيما طلبوا اذا كان في معروف غير معصية وطلبهم للزكاة من المعروف اذا كانوا يجعلونها في أمر غير معصية الله والامر بالطاعة فرع ثبوت الولاية وثبوتها يستلزم الاجزاء وقد ذهب الى هذا الجمهور من العصاة فمن بعدهم ويؤيد ذلك حديث جابر بن عتيك عند أبي داود عن قنوعا بلفظ سيأتكم ركب مبغضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم واخلوا بينهم وبين ما يتغنون فان عدلوا فلا تفهم وان ظلموا فعليها



وأرضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم وأخرج الطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص  
مرقوعا دفعوا اليهم ما صلاوا الخمس ويغنى عن جميع هذا التكليف بطاعة سلاطين الجور  
ما أقاموا الصلاة وفي بعض الأحاديث الأمر بالطاعة لظلمة ما لم يظهر واكفرا عن طلب الزكاة  
منهم لم تتم الطاعة له اتى كلنا الله بما ابالدفع اليه والله أعلم ان يجمع على رب المال في ماله  
زكاة فيزكاة للظالم المأمور بطاعته وزكاة أخرى تصرف الى غيره

\*(باب مصارف الزكاة)\*

(هي ثمانية كما في الآية) الكريمة انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة  
قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم فانها  
تضمنت الثمانية الانواع الذين هم مصارف الزكاة وقد أخرج أبو داود عن زياد بن الحارث  
الصدائي قال أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبايعته فأتى رجل فقال أعطني  
من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله لم ير ض يحكم نبي ولا غيره  
في الصدقات حتى يحكم فيها هو فجزأ ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء أعطيتك وفي  
اسناده عبد الرحمن بن زياد بن انعم الاقريقي وفيه مقال قال في المسوي الفقير هو عند الشافعي  
من لا مال له ولا حرفة يقع منه موقعا وعند أبي حنيفة من له أدنى شيء وهو ما دون النصاب  
أو قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة والمساكين هو عند الشافعي من له مال أو حرفة يقع  
منه موقعا ولا يغنيه وعند أبي حنيفة من لا شيء له فيحتاج الى المساعدة لقوته أو ما يوارى بدنه  
والعامل له مثل عمله سواء كان فقيرا أو غنيا وعليه أهل العلم والمؤلفة قلوبهم قسمان من أسلم  
وبينه حقيقة أوله شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره فيعطون من الزكاة على الاصح من مذهب  
الشافعي وقال أبو حنيفة سقط منهم لغلبة الاسلام والرقاب هم المكاتبون عند الشافعية  
والمنقبة والغارم هو عند أبي حنيفة من لزمه دين ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه أو كان له مال  
على الناس لا يمكنه أخذه وعند الشافعي قسمان من استدان لنفسه في غير عسيرة والظاهر  
اشتراط الحاجة أو استدان لاصلاح الدين ويعطى مع الغنى وسبيل الله غزاة لاني لهم  
ويشترط فقرهم عند أبي حنيفة وعند الشافعي يعطون مع الغنى وابن السبيل هو الغريب  
المنقطع عن ماله عند المنقبة أو من شئ سقرا أو محجة ازاله حاجة عند الشافعية وشروط هؤلاء  
لاصناف الاسلام عند أهل العلم وعند الشافعي يجب استيعاب الاصناف الثمانية ان كان  
هناك عامل والا فاستيعاب السبعة ونجيب التسوية بين الاصناف لابين آحاد الصنف وعند  
أبي حنيفة لو صرف الكل الى صنف واحد أو شخص واحد يجوز قال مالك الأمر عندنا في  
قسم الصدقات أن ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من الوالى فأى الاصناف كانت الحاجة  
فيه والعدد أو ثل ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالى وعسى ان ينتقل ذلك الى الصنف الآخر بعد  
عام أو عامين أو اوعوام فيؤثر أهل الحاجة والعدد حينما كان ذلك وعلى هذا أدركت من  
ارضى من أهل العلم انتهى قال الماتن وقد أطلأ ثمة التفسير والحديث والفقه الكلام  
على الاصناف الثمانية وما يعتبر في كل صنف والحق ان المعبر صدق الوصف شرعا أو لغة من  
صدق عليه انه فقير كان مصرفا وكذلك سائر الاوصاف واذا لم يكن للوصف حقيقة شرعية



وجب الرجوع الى مدلوله اللغوي وتفسيره بما وقع من الشروط والاعتبارات المذكورة  
 لاهل العلم ان كانت داخله في مدلول الوصف لغة أو شرعاً والدليل يدل على ذلك كانت معتبرة  
 والا فلا اعتبار لشيء منها انتهى أقول الواجب الجزم بأن الفقير من ليس بغني والغني قد ثبت  
 في الشريعة المطهرة تعريفاً كما أخرجه أهل السنن من حديث ابن مسعود مرفوعاً أنه قيل  
 يا رسول الله وما الغني قال خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب فمن لم يملك هذا المقدار فهو فقير  
 لأنه إذا ارتفع عنه اسم الغني ثبت له الفقر إذا النقيضان لا يرتفعان كما لا يجتمعان ولا بد من  
 كونه يملك معها ما لا بد منه من ملابس وفرش ومسكن حاصله ما تدعو الضرورة اليه لأن من  
 المعلوم أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يرد بذلك المقدار قيمة ما يلبسه ويسكنه ويلحق بذلك  
 ما لا يتم له القيام بالأمور الدينية أو الدنيوية بدونه كآلة الجهاد لا مجاهد وكتب العلم للعالم وآلة  
 الصناعة للصانع فمن ملك مما هو خارج عن هذه الأمور ما يساوي خمسين درهماً كان كمن  
 ملك الخمسين أو قيمتها من الذهب فيكون غنياً ومن لم يملك ذلك المقدار فهو فقير تحل له الزكاة  
 والمصير الى ما قررناه متحقق والحق أن الفقير والمسكين متحدان يصح اطلاق كل واحد من  
 الاسمين على من لم يجد فوق ما تدعو الضرورة اليه خمسين درهماً وليس في قوله تعالى **كانت**  
**لمساكين** ما ينافي هذا لأن ملكهم إلهام لا يخرجهم عن صدق اسم الفقر والمسكنة عليهم لما  
 عرفت من أن آلات ما تقوم به المعيشة مستثناة والسفينة للملاح كدابة السفر لمن يعمر  
 بالسكرارة والضرب في الأرض وليس في الآية الكريمة ما يدل على أن صدقة كل إنسان تصرف  
 في كل صنف من الاصناف الثمانية بحيث يحصل لكل صنف مقدار معين وهذا أوضح ثم أقول  
 كتاب الله وسنة رسوله مصرحان بأن الفقير يعطى من الزكاة وليس فيه ما التقييد بمقدار  
 معين وليس المعتبر الا انصاف المصروف وهو الفقير والمسكين ومن كان الفقر شرطاً للمصرف  
 فيه بصفة الفقر والمسكنة فمن صرف اليه في تلك الحال فقد صرف الى مصرف شرعي وإن  
 أعطاه ما لا يحل له من نصيباً متعددة فهو انما انصف بصفة الغني بعد الصرف اليه وذلك غير ضار  
 للمضارف ولا مانع من الاجزاء ومن زعم أنه لا يجوز الادون النصاب فعليه الدليل الصالح  
 لتقييد ما كان مطلقاً من الأدلة وتخصيص ما كان عاماً وليس هنالك الا مجرد تخيلات فاسدة  
 لم تبين على أساس صحيح وأما الغارم فظاهر اطلاق الآية يشمل من عليه دين سواء كان غنياً  
 أو فقيراً مؤمناً أو فاسقاً في طاعة أو معصية أما عدم الفرق بين الغني والفقير فليس فيه اشكال  
 لدخولهما تحت الآية ولا مستثناء الغارم من حديث لا تحل الصدقة لغني وما سلكه صاحب  
 المنار من التخصيص والتعميم فهو منشؤه تجريد النظر الى لفظ غني من غير نظر الى تمام  
 الحديث المشتمل على استثناء خمسة أحمدهم الغارم وأما عدم الفرق بين المؤمن والفاسق  
 فلا طلاق الآية لاسيما إذا كان ما استدانه الفاسق في غير مصرف ولا معصية فلا معنى لاشتراط  
 الايمان وأما عدم الفرق بين الدين في طاعة أو معصية فلمتناول الاطلاق له وإذا ورد ما يقتضي  
 التقييد بما لم يرد في طاعة فلا حكمه نعم إذا كانت الاعانة له تستلزم اغراءه على المعاصي ووقوعه  
 فيما يحرم عليه فلا ريب أنه ممنوع لادلة أخرى وأما إذا ألزمه الدين في السرف والمعصية ثم تاب  
 وأقلع وطلب ان يعان من الزكاة على القضاء فالظاهر عدم المنع وأما سبيل الله فالمراد هنا



الطريق اليه عز وجل والجهاد وان كان أعظم الطرق الى الله عز وجل لكن لا دليل على اختصاص هذا السهم به بل يصح صرف ذلك في كل ما كان طريقا الى الله عز وجل هذا معنى الآية لغة والواجب الوقوف على المعاني اللغوية حيث لم يصح النقل هنا شرعا وأما اشتراط الفقر في الجهاد ففي غاية البعد بل الظاهر اعطاؤه نصيبا وان كان غنيا وقد كان الصحابة رزقوا الله عنهم يأخذون من أموال الله عز وجل التي من جملة الزكاة في كل عام ويسمون ذلك عطاء وفيهم الاغنياء والفقراء وكان عطاء الواحد منهم يبلغ الى ألوف متعددة ولم يسمع من أحد منهم انه لا نصيب للاغنياء في العطاء ومن زعم ذلك فعليه الدليل فان قال الدليل حديث ان الصدقة لا تحمل لغنى قلنا أصناف مصارف الزكاة ثمانية أحدها الفقير فمن لم يكن فيه الا كونه فقيرا بدون اتصافه بوصف آخر من أوصاف أصناف مصارف الزكاة فلا ريب انه اذا صار غنيا لم تحمل له وأما من أخذها بسوء آخر غير الفقر وهو كونه مجاهدا أو غارما أو نحوهما فهو لم يأخذها لكونه فقيرا حتى يكون الغنى مانعا بل أخذها لكونه مجاهدا أو غارما أو نحوهما فتدبر هذا فهو مفيد ومن جملة سبيل الله الصرف في العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية فان لهم في مال الله نصيبا سواء كانوا أغنياء أو فقراء بل الصرف في هذه الجهة من أهم الامور لان العلماء ورثة الانبياء ووجه الدين وبهم تحفظ بيضة الاسلام وشرعية سبيل الانام وقد كان علماء الصحابة يأخذون من العطاء ما يقوم بما يحتاجون اليه مع زيادات كثيرة فيقوضون بها في قضاء حوائجهم من رد عليهم من الفقراء وغيرهم والامر في ذلك مشهور ومنهم من كان يأخذ زيادة على مائة ألف درهم ومن جملة هذه الاموال التي كانت تفرق بين المسلمين على هذه الصفة الزكاة وقد قال صلى الله عليه وسلم لعمر لما قال له يعطى من هو أحوج منه ما تأكل من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك كما في الصحيح والامر ظاهر وأما ابن السبيل فاذا كان فقيرا لا يملك شيئا في وطنه ولا في غيره فلا نزاع في أنه يعان على سفره بنصيب غير النصيب الذي يأخذه لاجل فقره وان كان غنيا في وطنه وفي المحل الذي يريد السفر منه فلا نزاع انه لا يأخذ شيئا لكونه ابن سبيل وان كان غنيا في وطنه ولم يتمكن من ماله في المحل الذي يريد السفر منه فان كان لا يمكنه القرض فلا ريب انه يعان على سفره لانه كالفقر لعدم امكان انتفاعه بماله بوجه من الوجوه وان كان يمكنه القرض فهذا المحل النزاع وأما صرف الزكاة كلها في صنف واحد فهذا المقام خلاف تحقيق الكلام والماضي ان الله سبحانه جعل الصدقة مختصة بالاصناف الثمانية غير سائغة غيرهم واختصاصهم لا يستلزم أن تكون موزعة بينهم على السوية ولا أن يسط كل ما حصل من قليل أو كثير عليهم بل المعنى ان جنس الصدقات بخس هذه الاصناف فمن وجب عليه شيء من جنس الصدقة ووضع في جنس الاصناف فقد فعل ما أمره الله به وسقط عنه ما أوجبه الله عليه ولو قبل انه يجب على المالك اذا حصل له شيء تجب فيه الزكاة تسطيه على جميع الاصناف الثمانية على فرض وجودهم جميعا لكان ذلك مع ما فيه من المخرج والمشقة مخالفا لما فعله المسلمون سلفهم وخلفهم وقد يكون الحاصل شأنا حقيقا لو قسط على جميع الاصناف لما انتفع كل صنف بما حصل له ولو كان نوعا واحدا فضلا لأن يكون عددا اذا تقرر ذلك هذا لاحكام عدم



صلاحية ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الدفع الى سلمة بن صخر من الصدقات ولم يرد ما يقتضي ايجاب توزيع كل صدقة صدقة على جميع الاصناف وكذلك لا يصلح للاحتجاج بحديث امره صلى الله عليه وسلم لما اذا أن يأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن ويردها في فقرائهم لان تلك ايضا صدقة جماعة من المساكين وقد صرفت في جنس الاصناف وكذلك حديث زياد بن الحارث الصدائي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فبايعته فاني رجل فقال أعطني من هذه الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يرض بحكمي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيهما هو فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك لان في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فريقي وقد تكلم فيه غير واحد وعلى فرض صلاحية الاحتجاج فالمراد بجزئة الصدقة تجزئة مصارفها كما هو ظاهر الآية التي قصدتها صلى الله عليه وسلم ولو كان المراد بجزئة الصدقة انفسها وأن كل جزء لا يجوز صرفه في غير المنصف المقابل له لما جاز صرف نصيب ما هو معدوم من الاصناف الى غيره وهو خلاف الاجماع من المساكين وايضا لو سلم ذلك لمكان باعتبار مجموع الصدقات التي تجتمع عند الامام لا باعتبار صدقة كل فرد فلم يبق ما يدل على وجوب التقسيم بل يجوز اعطاء بعض المستحقين بعض الصدقات واعطاء بعضهم بعضا آخر نعم اذا جمع الامام جميع صدقات أهل قطر من الاقطار وحضر عنده جميع الاصناف الثمانية كان لكل صنف حق في مطالبته بما فرضه الله له وليس عليه تقسيم ذلك بينهم بالسوية ولا تعميمهم بالعطاء بل له أن يعطي بعض الاصناف أكثر من البعض الآخر وله أن يعطي بعضهم دون بعض اذا رأى في ذلك صلاحا عائدا الى الاسلام وأهله مثلا اذا اجعت لديه الصدقات وحضر الجهاد وحقت المداخلة عن حوزة الاسلام من الكفار والابغاة فان له ان يثار صنف المجاهدين بالمصرف اليهم وان اسست غرق جميع الماصل من الصدقات وهكذا اذا اقتضت المصلحة ايثار غير المجاهدين (وتحرم على بني هاشم) وبني عبد المطالب مثلهم أقول الاحاديث القاضية بتحريم ذلك عليهم قد تواترت تواترا عنويا ولم يأت من خادع نفسه بتسويغها بشئ ينبغى الالتفات اليه بل مجرد هذيان هو عن الحق بعزل واحتج بعدم التحريم بحديث ان لكم في خمس النخس ما يغنيكم قال فاذا منعو ذلك حلت لهم الزكاة وفي اسناده حسين بن قيس الرضي الملقب بجنش قال الهيثمي وفيه كلام كثير وقد وثقه أبو محسن وقال في خلاصة البدر المنير ضعفه وليس في هذا مع كونه أشرف ما جاء به هو وغيره ممن ترخص في هذا الامر ما يدل على الحل لانهم اذا منعوا ما يحل لهم لم يحل لهم ما حرم عليهم فما وزان هذا الاوزان قول القائل لا يحل الزنا لان في النكاح ما يغني عنه فهل يقول من له أدنى تمسك بالعلم انه اذا لم يقدر على النكاح حل له الزنا وأما التعديل للتحريم بالتمسك به صلى الله عليه وسلم وقد زالت بموته فحلت لقرايته كما رواه عن أبي حنيفة رحمه الله فجرد تخمين المستند له وتخييل الامر شد اليه ولو كان الامر كذلك لكانت التهمة في النخس وصفي الغنيمة أدخل وأشد والله المستعان (ومواليهم) حديث أبي هريرة مرفوعا وفيه اننا لنا كل الصدقة وفي لفظ اننا لا نحل لنا الصدقة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي حديث أبي رافع ان الصدقة لا تحل لنا وان موالى القوم من انفسهم أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه وابن حبان



وابن خزيمة وصحبه أيضا وفي رواية لأحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي لا تحل لآل محمد الصدقة وفي حديث المطلب بن ربيعة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد إنما هي أوساخ الناس وهو في صحيح مسلم وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة أنه كانت أوساخا لنها تكفر الخطايا وتدفع البليات وتقع فداء عن العبد في ذلك فيمثل في مدارك الملا الأعلى إنما هي فتدرك بعض النفوس العالسة أن فيها ظلمة وقد يشاهد أهل المكاشفة تلك الظلمة وكان سيدي الوالد قدس سره يحكي ذلك من نفسه وأيضا المال الذي يأخذه الإنسان من غير مبادلة عين أو تقع ولا يراد به احترام وجهه فيه ذلة ومهانة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنه وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى فلا يجرم أن التكسب بهذا النوع شروجه المكاسب لا يلبق بالمطهرين المؤمنين في الملة اه قال ابن قدامة لأنه لم خلاف في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة وكذا حكي الإجماع ابن رسلان في شرح السنن وقد وقع الخلاف في الآل الذين تحرم عليهم الصدقة على أقوال أظهرها أنهم بنو هاشم وحكم مواليهم حكمهم في ذلك أقول الحق تحريم الزكاة أجمع على بني هاشم سواء كانت الزكاة منهم أو من غيرهم وما استروح إليه من قال يجوز صدقة بعضهم لبعض من حديث العباس بن عبد المطلب أنه قال قلت يا رسول الله إنك حرمت علينا صدقات الناس هل تحل لنا صدقات بعضنا لبعض قال نعم أخرجكم الحاكم ليس بصالح للاحتجاج به لما فيه من المقال حتى قيل أنه اتهم ببعض روايته كالحققة صاحب الميزان وقد عرفت عموم أحاديث التحريم فلا يجوز تخصيصها بمخصص غير ناهض (و) تحريم (على الأغنياء والأقوياء المكسبين) وجهه ما في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن جماعة أن لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى وفي إلفظ لأحمد وأهل السنن من حديث عبيد الله بن عدي بن اختيار مرفوعا ولا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب وفي بعض الأخبار ولا لذي مرة قوى والمرة بكسر الميم وتشديد الراء القوة وشدة العقل كذا قال الجوهري قال في الحجة البالغة وجاء في تفدير الغنية المأخوذة من السؤال أنها أوقية أو خمسون درهما وجاء أيضا أنها ما يغديه أو يعشيه وهذه الأحاديث ليست متخالفة عندنا لأن الناس على منازل شتى ولكل واحد كسب لا يمكن أن يتحول عنه فمن كان كاسبا بالحرفة فهو معذور حتى يجسد آلات الحرفة ومن كان زارعا حتى يجسد آلات الزرع ومن كان تاجرا حتى يجسد البضاعة ومن كان على الجهاد مستزقا بما يروح ويغدو من الغنائم كما كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فالضابط فيه أوقية أو خمسون درهما ومن كان كاسبا يحمل الأثقال في الأسواق أو احتطاب الخطب ويبيعه وأما ذلك فالضابط فيه ما يغديه ويعشيه اه في الموطأ عن حديث عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحل الصدقة لغني إلا نجسة لغاز في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فاهدى المسكين للغني قال في المسوى لاختلاف في صورة تبديل الأيدي وكذا في العامل وابن السبيل وأما الغارم والغارز فحصل الصدقة لهم ما ون كالأغنيين عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا تحل إلا إذا كانا فقيرين وظاهر الآية مع الشافعي لأن الله تعالى جعلها مقسمة للفقير والمسكين وعند الحنفية تحل الصدقة



ان ليس عنده نصاب غير مستغرق في حاجته فلو ملك نصابا غير تام ولكنه غير مستغرق لم يحل له ولولاك نصيبا كثيرة الا انها مستغرقة حلت له ولا يحل السؤال الا لمن لا يملك قوت يومه بعد تبرئته كذا في العالم كبرية قال في شرح السنة اذا رأى الامام السائل جادا قويا وشك في أمره أنذره وأخبره بالامر فان زعم انه لا كسب له أو له عيال لا يقوم كسبه بكفايتهم قبل منه وأعطاه أقول يمكن أن يطبق بين الاحاديث باختلاف الاحوال والاصل اعتبار معنى الحاجة والاستغناء بالكسب المتيسر فالأوقية تمنع السؤال لمن كان حاله مثل حال المهاجر في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كانوا امر تزيين من النبي دفعه بعد دفعة وفي النبي قلة والاحتطاب يمنع من السؤال لمن كان قويا حادقا في الاحتطاب أو أراد أن يسأل غير الامام وعلى هذا القياس غيرهما اه أقول قد قدمنا ما هو الحق في تفسير الغنى المانع من أخذ الزكاة وقد مرنا أيضا ما هو الحق في بعض الاصناف الثمانية من عدم اشتراط الفقر كالمجاهد ونحوه ثم اعلم ان لادلة طائفة بان الصرف في ذوى الارحام أفضل من غير فرق بين الصدقة الواجبة والمنسوبة كما يدل على ذلك ترك الاستفصال في مقام الاحتمال فانه ينزل منزلة اعموم على انه قد ورد التصريح في حديث أبي سعيد عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لامرأة زوجها وولدت أحق من تصدقت عليهم وثبت عند البخاري وأحمد عن معن بن يزيد قال أخرج أبي دناير تصدق بهما عند رجل في المسجد فحنت فأخذتهما فقال والله ما أباك أردت فخاصمته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك مانويت يا يزيد ولك ما أخذت يا معن وهذه الادلة انما هي تبرع من القائل بالجواز والاجزاء والافهوقا ثم مقام المنع من كون القرابة أو وجوب النفقة مانعين ولم يأت القائل بذلك بدليل ينفق في محل النزاع على فرض أنه لم يكن بيد القائل الجواز الا التمسك بالاصل فكيف والادلة عموما وخاصة ناطقة بما ذهبوا اليه وما أهل الزمة فالذي ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرعه هو أخذ الجزية من أهل الزمة بدلا عن دمايتهم وصالح بعض أهل الزمة على شيء معلوم يسلمونه في كل سنة وهو الجزية أيضا فقد تكون الجزية مضرورة على كل فرد من أفراد أهل الزمة كذا وقد تكون مضرورة على الجميع بقدار معين واما الاستثناس لقول عمر رضي الله عنه بكونه بمشاوره الصحابة فليس ذلك مستلزما لكونه أجماعا وليس الحجة الاجماعهم واما فيه حجة على ثبوت مثل هذا التكليف الشاق على أهل الملة ولم يثبت هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما حديث ليس على المسلمين عشور انما العشور على اليهود والنصارى فهذا الحديث هو أشرف ما يستدل به على المطلوب وقد اخرج ابو داود من طرق في بعضها مقال واخرجه أحمد والبخاري في التاريخ وساق الاضطراب في سنده وقال لا يتابع عليه والراوى له عن النبي صلى الله عليه وسلم رجل كرى وهو مجهول ولكن جهالة الصحابي غير قاذحة كما قررره شيخنا العلامة الشوكاني في الرسالة التي سماها القول المقبول في رد رواية المجهول من غير صحابة الرسول وفي بعض الفاظ هذا الحديث عند أبي داود انطراج مكان لعشور ولكن انما يتم الاستدلال بهذا الحديث على المطلوب لو كان المراد به هو نصف عشر ما يتجهرون به كازعموه وليس كذلك بل فيه خلاف فقال في القاموس عشرهم بعشرهم عشرا وعشورا أخذ عشر أموالهم اه وقال في النهاية



العشور جمع عشر يعني ما كان من أموالهم لتجارات دون الصدقات والذي يلزمهم من ذلك عند الشافعي ما صولوا عليه وقت العهد فان لم يصالحوا على شيء فلا تلزمهم الا الجزية وقال أبو حنيفة رحمه الله ان أخذوا من المسلمين اذ ادخلوا بلادهم للتجارة اخذنا منهم اذ ادخلوا بلادنا للتجارة ومنه احمد والله اذ رفع عنكم العشور يعني ما كانت الملوكة تأخذ منهم ومنه ان وفد ثقيف اشتروا ان لا يحشروا ولا يعشروا ولا يجبوأى لا يؤخذ عشر أموالهم اه كلام النهاية وقال الخطابي مثل ما نقله صاحب النهاية في أول كلامه فحصل من جميع هذا ان العشور اما العشر او المال المصالح به او ما يؤخذ من تجار اهل النخعة ان أخذوا من تجارنا او ما يأخذ من الملوكة من الجبايات والضرائب او الخراج كافي بعض روايات الحديث ومع هذا الاحتمال لا ينتهض للاستدلال به والحاصل ان الاصل في اموال الناس مساهم وكافرهم التحريم ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فلا بد من دليل يدل على تحليل المطلوب لانه خارج عن الاقسام المسوغة اذ ليس بجزية ولا مال صلح ولا خراج ولا معاملة ولا زكاة لعدم صحتها منهم لان الكفر مانع واظهر ما يقال في معنى العشور احدا من اهل الخراج لان بعض القاطن الحديث يفسر بعضا او الضرائب التي تضرب عليهم كالجزية ومال الصلح فيكون المراد ان المسلمين ليس عليهم الخراج اى لا يوضع في أموالهم ابتداء وليس عليهم ضريبة في رقابهم او أموالهم كاليهود وحيث لم يتوصل اليه للتمسك به على جواز اخذ نصف عشر اموال تجار اهل الذمة ومما يؤيد ما ذكرناه في معنى العشور ما أخرجه احمد وأبو داود والترمذي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلح قبلتان في ارض وليس على مسلم جزية فيمكن ان يكون مفسرا الحديث ليس على المسلمين عشور ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تقدير ما يؤخذ من اهل الذمة الا ما في حديث معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يأخذ من كل عالم دينارا أخرجه احمد واهل السنن والدارقطني والبيهقي وابن حبان والحاكم وهذا الحديث وان كان فيه مقال فهو لا يخرج به عن صلاحيته للاستدلال فالوقوف على هذا المقدار متعين لا تجوز مجاوزته واما النقص منه اذ اراد الامام او المسلمون فلا بأس به لان الجزية حق لهم يجوز لهم الاقتصار على بعض ما وجب والطاهر انه لا فرق بين الغني والفقير والمتوسط في انهم يستوفون في جواز اخذ هذا المقدار منهم لان الجزية لما كانت عوضا عن الدم كان ذو المال كمن لا مال له وأما من ذهب الى انه يجب على الفقير نصف ما على المتوسط وعلى المتوسط نصف ما على الغني وجعلوا الغني من ثلاث ألف دينار او ما يساويها ويركب الخيل ويقتسم الذهب والمتوسط دونه ثمانمائة دينار عن علي انه كان يجعل على المياسير من اهل الذمة ثمانية واربعين درهما وعلى الاوساط أربعة وعشرين وعلى الفقراء اثني عشر فهذا مع كونه غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم به الحجة لان في اسناده ابا خالد الواسطي ولا يحتج بحديثه اذا كان مرفوعا فكيف اذا كان موقوفا وكذلك لا تقوم الحجة بما أخرجه في الموطأ عن عرائه كان يأخذ على اهل الذهب من اهل الذمة الجزية اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعة دراهم ما لانه فعلا صحابي لا يصلح للاحتجاج به فالأقصر على ما في حديثه ما ذهبتم ويؤيده ما أخرجه البيهقي عن أبي الحويرث مرسل ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح اهل ايلة وكانوا ثلثمائة رجل على



فلما تدينار وأما ما روى عن الشافعي قال سمعت بعض أهل العلم من أهل نجران يذكرون قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار فهدموا ما كان من جرفوع ولا وقف ولا معلوم فأثله لا يتأني ما ذكرنا لأن المأخوذ من أهل نجران إنما كان صلحا بقدر ما من المال على جميعهم ومحل النزاع ما يضرب على كل فرد ابتداء ثم نقول أموال أهل الحرب على أصل الإباحة يجوز لكل أحد أخذ ما شاء منها كيف شاء قبل التأمين لهم فيجوز للسلطان أن يأذن لهم بدخول بلاد المسلمين والتجارة فيها على ما شاء من قبل أو كثير يأخذ من أموالهم إنما الشأن في أخذ مثل ذلك من المسلمين الذين يسافرون للتجارة من أرض إلى أرض فبما أخذ منهم أهل الأرض التي يصعدون إليها شطرا من أموالهم من غير نظر إلى كون ذلك زكاة تجارة ولا غيرها بل لا يعتبرون في استحلال أخذ الأجر ونحو وجههم من سائر البحر وأوصواهم من البر إلى حدود الأرض التي يخرجون إليها فهذا عند التحقيق ليس هو إلا المكس من غير شك ولا شبهة وقد حقت المقام في الكليل الكرامة فليراجع

\*(باب صدقة الفطر)\*

(هي صاع من القوت المعتاد عن كل فرد) الحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكور والإناث والصغير والكبير من المسلمين والاحاديث في هذا الباب كثيرة وفي صحيح مسلم وغيره ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد عمر قوتون وأخرج نحوه الدارقطني من حديث علي وفي أسناده ضعف وله طرق وانطباعات في أخر أجهاء على من ليس بمكلف إنما هي كائنة مع المكلفين وقد ذهب الجمهور إلى أن صاع من البر وغيره ذهب به بعض الصحابة إلى أن الفطرة من البر نصف صاع وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بإسناد صحيح كما قال الحافظ والبيهقي ذهب أبو حنيفة وقد تكلموا بحديث ابن عباس مرفوعا صدقة الفطر مدان من قمح أخرجه الحاكم وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا وفي الباب أحاديث متعددة ذلك وإن كان ليس هذا بابا جامع من الصحابة حتى يكون حجة وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما أن أبا سعيد قال لما ذكروا عنده صدقة رمضان لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط ولكن هذا مع كونه غيره صرح بإطلاق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك ولا تقريره قد قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد وغيره محفوظ ولا أدري عن الوهم وكذلك قال أبو داود وقد روى الحاكم من حديث ابن عباس والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا أيضا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر صارا بمكة ينادي أن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغيرا وكبير ذكرا وأنثى حرا ومملوكا حاضر أو يادم مدان من قمح أو صاع من شعير أو تمر وأخرج نحوه الدارقطني من حديث عصة بن مالك بإفظ مدان من قمح وفي أسناده الفضل بن القنار وهو ضعيف ويؤيده ما عند أبي



داود والنسائي عن الحسن مرسلان بل فقط فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعا  
 من تمر او من شعير او نصف صاع من قمح وأخرج ايضا ابو داود عن حديث عبد الله بن ثعلبة بن  
 عبد الله بن ابي صغير بل فقط قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاع من بر او قمح عن  
 كل اثنين وأخرج سفيان الثوري في جامعه عن علي موقوفا بل فقط نصف صاع بر وهذه الروايات  
 متعاضدة صالحة لتخصيص لفظ الطعام على فرض شهوة لا لبر كما قال بذلك بعض أهل العلم قال  
 في المسوى في الحديث صدقة الفطر فريضة وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة واجبة وفيه انه  
 لا يشترط لها النصاب بل هي فريضة على الفقي والفقر وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة لا تجب  
 الا على من يملك نصابا وان لم يكن تاميا وفيه انها تجب على الصغير والمجنون ومن لم يطق الصوم  
 وعليه أكثر أهل العلم وفيه انها تجب على الرقيق مطلقا سواء كان التجارة والخدمة وعليه  
 الشافعي وقال ابو حنيفة لا تجب عن رقيق التجارة وفيه انها لا تجب عن العبد الكافر وعليه  
 الشافعي وقال ابو حنيفة تجب عنه وفيه انه لا يجوز اخراج الدقيق والسويق ولا الخبز ولا الفجوة  
 وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز كل ذلك وفيه انه لا يجوز اقل من صاع من أى جنس  
 اخرج وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز من البر نصف صاع وفيه ان الواجب مائة در  
 بصاع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو خمسة ارطال وثلاث برطل العراقي وقدرها  
 بالقدح المصري قدحان وقال ابو حنيفة بصاع الجوز وهو ثمانية ارطال وقال الشافعي تجب  
 فطرة المرأة على زوجها وقال ابو حنيفة لا تجب عليه (والجواب على سيدنا العبد ومنه فق الصغير  
 ونحوه ويكون اخرجها قبل صلاة العيد) الحديث ابن عمر في العكفين وغيرهما ان رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر بركاة الفطر ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة  
 فيه دليل على وجوب الانراج في ذلك الوقت وأخرج ابو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم  
 وصححه عن ابن عباس مرفوعا بل فقط فمن أداها قبل الصلاة فهي ركاة مقبولة ومن أداها بعد  
 الصلاة فهي صدقة من الصدقات وهذا يدل على انها لا تجزئ بعد الصلاة لانها حينئذ صدقة  
 كسائر الصدقات التي تصدق بها الانسان وليست بركاة الفطر قال في المسوى السنة عند  
 أهل العلم أن يخرج صدقة الفطر يوم العيد قبل الخروج الى الصلاة ولو جهلها بعد دخول  
 رمضان يجوز ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر عند بعضهم وقال أحمد ارجو ان لا يكون به  
 بأس وفي سفر السعادة وظاهر هذه الاحاديث انها بعد الصلاة لا تجزئ اهـ (ومن لا يجد زيادة  
 على قوت يومه وليلته فلا فطرة عليه) لانه اذا اخرج قوت يومه أو بعضه كان مصرفا لا مضافا  
 لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أغنوه في هذا اليوم أخرجه البيهقي والدارقطني من  
 حديث ابن عمر فاذا ملك زيادة على قوت يومه أخرج الفطرة ان بلغ الزائد قدرها وتؤيده تحريم  
 السؤال على من ملك مائة مدينه ويعشيه كما أخرجه احمد وابو داود عن حديث سهل بن الحنظلية  
 مرفوعا ولان النصوص اطلقت ولم تخص غنيا ولا فقيرا وقد اخرج احمد وابو داود عن عبد الله  
 ابن ثعلبة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع تمر او صاع شعير  
 عن كل رأس أو صاع بر او قمح بين اثنين صغيرا وكبيرا أو عبدا وحر أو غنيا وفقيرا ما غنيكم  
 فيه كبه الله واما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أطلبى وقد وقع الخلاف في تقدير ما يغنيكم



في وجوب زكاة الفطرة فقيل ملك النصاب وقيل قوت عشر أقول التقدير بقوت عشرة أيام  
معرض رأى ليس عليه آثار من علم وليس هو أيضا على أسلوب مناسب باعتبار محض رأى فان  
الرأى اذا لم يكن له علم معقولة سائغة في العقل مقبولة في الطبع فهو مردود عند أهل الرأى  
وقد ورد ما يدل على ان الفقير كالغنى في الفطرة ففي حديث ابن ابي صغير عند ابي داود بلفظ غنى  
او فقير ويؤيده حديث ابن ثعلبة المتقدم لان المراد ان الله يرد عليه من العوض خيرا مما اخرج  
وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل واصحق انه يعتد به ان يكون مخرج الفطرة مالا  
اقوت يومه وليامته والظاهر ان من وجد ما يكفيه ومن يعول ليوم الفطر ووجد صاعا زاد على  
ذلك اخرج حديث أغنوه عن الطواف في هذا اليوم أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن  
عمر مرفوعا وأخرج به ابن سعد ايضا في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد قضاها قوله  
أغنوهم انهم يصيرون أغنيا اذا نالوا ما يكفيهم في يومهم والمراد انهم اغنيا عن الطواف  
وان الغنى في الفطرة من استغنى عن الطواف في يومه والفقير من افتقر الى الطواف في يومه  
فيكون الوجوب متحتما على من وجد ما يغنيه في يومه مع زيادة قدر ما يجب عليه من الفطرة  
ويكون مصرفها من لم يجد ذلك لا كما قالوا ان مصرفها مصرف الزكاة (ومصرفها مصرف  
الزكاة) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد سماها زكاة كقوله فن اذا ما قبل الصلاة فهي  
زكاة مقبولة وقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطرة وقد  
تقدما وانكته فبقي تقديم الفقير للامر باغنائهم في ذلك اليوم فصارا مصرف في سائر الاصناف  
وقال في سفر السعادة وكان يخص المساكين بهذه الصدقة ولا يقسمها على الاصناف الثمانية  
ولم يرد بذلك امر أيضا وبه قال بعض العلماء ويجوز الصرف للاصناف الثمانية بل يخص بها  
المساكين انتهى

### \* (كتاب النجس) \*

(يجب فيما يغني عن القتال) وسيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى في كتاب الجهاد والسير ولا فرق  
بين الاراضي والدور المأخوذة من الكفار وبين المنقولات فان الجميع مغنوم في القتال وأما  
التي هو ما اخذ بغير قتال فحكمه مذكور في قوله تعالى ما افاء الله على رسوله من اهل القرى  
والمراد بقوله تعالى من شئ ما ينه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا كل ما يطاق  
عليه اسم الغنمة بل ما غنم بالقتال كافي النهاية وغيرها ولو بقي على عمومته لاستلزم وجوب  
النجس في الارباح والمواريث ونحوهما وهو خلاف الاجماع وما استلزم الباطل باطل  
(وفي الركاز) النجس لانه يشبه الغنمة من وجه ويشبهه الجبان فجعلت زكاته نجسا لحديث ابي  
هريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الجحما جبار والبئر  
جبار والمعدن جبار وفي الركاز نجس والركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاء قال  
مالك والشافعي الركاز دفن الجاهلية وقال ابو حنيفة والتوري وغيرهما ان المعدن ركاز  
وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال للمعدن ركازواحتجوا بما وقع في هذا الحديث من  
التفرقة بينهم ما بالعطف وان ذلك يدل على المغايرة وفي القاموس تفسير الركاز بالمعدن ودفن  
الجاهلية وقال صاحب النهاية ان الركاز يقع عليهم ما وان الحديث ورد في الدفين هذا معنى كلامه



قال ابن القيم في اعلام الموقعين وفي قوله المعدن جبار قولان أحدهما انه اذا استأجر من يحضر له معدن فاسقط عليه فقتله فهو جبار ويؤيد هذا القول اقتراحه بقوله البتر جبار والمجموع جبار والثاني انه لا زكاة فيه ويؤيد هذا القول اقتراحه بقوله وفي الر كاز الخمس ففرق بين المعدن والر كاز فوجب الخمس في الر كاز لانه مال مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب واسقطها عن المعدن لانه يحتاج الى كلفة وتعب في استخراجها والله تعالى أعلم اه قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت اهل العلم يقولون ان الر كاز انما هو دفن يوجب من دفن الجاهلية ما لم يطلب بمال ولم يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فاما ما طلب بمال وتكلف فيه كبير عمل فاصيب مرة وأخطئ مرة فليس بر كاز قال في المستوى هو أظهر اقوال الشافعي في تفسير الر كاز قوله قول ان المعدن من الر كاز أو بمنزلة الر كاز وعليه أبو حنيفة والمراد بالر كاز على أظهر أقوال الشافعي هو الدفين الجاهلي من النقد واما الاسلام فان علم مالكه فله والا فللقطة وانما يملكه الواحد وتجب فيه الزكاة اذا وجد في موات أو ملك احياه فان وجد في ملك شخص فلك شخص او في مسجد أو شارع فللقطة قال مالك المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع يؤخذ منه اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد العشر ولا ينتظر به ان يحول عليه الحول قلت وبه قال الشافعي في أظهر أقواله ولم يوجب في غير الذهب والفضة وقال الشافعي في حديث معادن القلبية في قول آخر ايس هذا مما يثبت به أهل الحديث ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الاقطاع وأما الزكاة فليست مروية عنه كذا روى عنه البيهقي في سننه أقول ولو كانت الزكاة مروية فليس ذلك نصافي ربع العشر بل يحتمل معنيين آخرين أحدهما ما يؤخذ منه الخمس وهو زكاة وهو قول للشافعي والحصر بالنسبة الى الكل والثاني اذا ملكه وحال عليه الحول تؤخذ منه الزكاة وهو قول يجمع من المحدثين انتهى (ولا يجب فيما عدا ذلك) لعدم الإيجاب الشرعي والبقاء تحت البراءة الأصلية وقال أبو حنيفة الخمس في كل جوهر ينطبع كالحديد والنحاس أقول ان إيجاب الزكاة في جميع المعادن ومجاورة ذلك الى صيد البر والبحر والمسلك والطيب والخشيش كما فعله كثير من المصنفين ليس بصواب لعدم وجود دليل يدل على ذلك والاصل في أموال العباد التي قد دخلت في أملاكهم بوجه من الوجوه المقتضية للملك هو الحرمة ولا يجوز أخذ شيء منها الا بطيبة من نفس مالكها لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه والا كان أكله بالباطل ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل والمتيقن وجوب الخمس في الغنمة عن القتال وفي معدن الذهب والفضة لما أخرجه البيهقي في حديث الر كاز بن زيادة قبل وما الر كاز يا رسول الله قال الذهب والفضة التي خلقت في الارض يوم خلقت وهو وان كان في اسناده سعيد بن أبي سعيد المقبري فهو لا يقصر عن صلاحية حديثه للتفسيـر فليعلم (ومصرفه) أي مصرف الزكاة عند الشافعي ومصرف خمس النبي عند أبي حنيفة (من في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الآية) فان الله خمسها وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وكفى بهاد ليلا على ذلك وفي جهة الله البالغة بوضع سهم الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعده في مصالح المسلمين الا هم فالاهم وسهم ذوي القربى في بني هاشم وبني المطلب



الفقير منهم والغني والذكي والاشقي وعندى انه يخير الامام في تعيين المقادير و كان عمر رضى الله تعالى عنه ينفذ في فرض آل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بيت المال ويعين المدين منهم والذاكح وذو الحاجة ومنهم البتاعي لصغير فقير لأب له ومنهم الفقراء والمساكين لهم يفوض كل ذلك الى الامام يجتهد في الفرض وتقديم الاهم فالاهم ويفعل ما أدى اليه اجتهاده ويقسم أربعة أخماسه في الغنائم يجتهد الامام أولاً في حال الجيش فمن كان نفلة أو فوج بمصلحة المسلمين نقل له وأما التي تصرفه ما بين الله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل الى قوله ورؤف رحيم ولم يقرأها عمر قال هذه استوعبت المسلمين فيصرفه الى الاهم فالاهم وينظر في ذلك الى مصالح المسلمين لا لمصلحته الخاصة واختلقت كيفية قسمة التي فكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أتاه التي وقسمه في يومه فأعطى الأهل حظين وأعطى الأعزب حظاً وكان أبو بكر رضى الله تعالى عنه يقسم للعرو والعبد يتوخى كفاية الحاجة ووضع عمر الديوان على السوابق والحاجات فالرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وعياله والرجل وحاجته والأصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف ان يحمل على انه انما فعل ذلك على الاجتهاد فتوخى كل المصلحة بحسب ما رأى في وقته انتهى حاصله

### \*( كتاب الصيام )\*

( يجب صيام رمضان ) وهو ركن من أركان الدين وضرورى من ضرورياته ( لرؤية هلاله من عدل ) لصيامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمره للناس بالصيام لما أخبره عبد الله بن عمر انه رآه أخرجه أبو داود والدارمي وابن حبان والحاكم وصححه أيضاً ابن حزم من حديث ابن عمر يلفظ تراعى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انى رأيت فصام وأمر الناس بصيامه وأخرج أهل السنن وابن حبان والدارقطنى والبيهقى والحاكم من حديث ابن عباس قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال انى رأيت الهلال يعنى رمضان فقال أشهد أن لا اله الا الله قال نعم قال أشهد أن محمداً رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن فى الناس فليصوموا غداً وأخرج الدارقطنى والطبرانى من طريق طاوس قال شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس فجاء رجل الى واليها وشهد عنده عنى رؤية هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمره ان يجيزه وقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجاز شهادة واحد على رؤية هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الا فطار الا بشهادة الرجلين قال الدارقطنى تفرد به حفص بن عمر الزبلى وهو ضعيف وقد ذهب الى العمل بشهادة الواحد ابن المبالغة وأحمد بن حنبل والشافعى فى أحد قوليه قال النووي وهو الأصح وذهب مالك والليث والاوزاعى والثورى الى أنه يعتبر اثنان واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وفيه فان شهد شاهدان مسلمان فمروا فطروا وأخرجه أحمد والنسائى وفى حديث أمير مكة الحرث بن حاطب قال عهد اليك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان تفسك للرؤية فان لم نره وشهد شاهد عدل نسكت بشهادتهم مما أخرجه أبو داود والدارقطنى وقال هذا الاسناد متصل صحيح وغاية ما فى الحديثين ان مفهوم الشرط يدل على



عدم قبول الواحد ولا يكن أحاديث قبول الواحد أربع من هذا المفهوم وقد حققه المساتن رحمه الله في كتابه اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال ويؤيد وجوب العمل بنحو الواحد الأدلة الدالة على قبول أخبار الآثار على العموم إلا ما خصه دليل فحل النزاع مندرج تحت العموم بعد التنصيص عليه بما في حديث الأعرابي وبما في حديث ابن عمر وأما التأويل باحتمال أن يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل قبل شهادة ابن عمر فلو كان مجرد هذا الاحتمال قادحاً في الاستدلال لم يبق دليل شرعي إلا ما يمكن دفعه بمثل هذا التأويل الباطل في المسوى اختصاراً في هلال رمضان فثبت بشهادة الواحد وعليه أبو حنيفة وقيل لا بد من عدلين وعليه مالك والشافعي قولان كما المذهبين أظهرهما الأول ولا فرق عنده بين أن تكون السماء مصحبة أو مغيمة وقال أبو حنيفة في الصحيح لا بد من جمع كثير وفي المالكية إذا رآوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يقطر وهو من الليلة المستقبلة وفي الأتوار وإذا رآوا الهلال بالنهار يوم الثلاثاء في الليلة المستقبلة (أو أكمال عدة شعبان) حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين والاحاديث في هذا المعنى كثيرة وفي الحجة البالغة لما كان وقت الصوم مضبوطاً بالشهر القمري باعتبار رؤية الهلال وهو ثارة ثلاثون يوماً واثارة تسع وعشرون وجب في صورة الاشتباه أن يرجع إلى هذا الأصل وأيضا مبنى الشرائع على الأمور الظاهرة عند المسلمين دون التعمل بالمحاسبات النجومية بل الشريعة واردة بأحوال ذكرها وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب انتهى (ويصوم ثلاثين يوماً ما لم يظهر هلال شوال قبل أكمالها) وجهه ما ورد من الأدلة العديدة أن الهلال إذا غم صاموا ثلاثين يوماً كحديث أبي هريرة المذ كورومته في صحيح مسلم من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس عند أحمد والنسائي والترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند أحمد وأبي داود والدارقطني بإسناد صحيح وغير ذلك من الأحاديث وفيها التصريح بأكمال العدة ثلاثين يوماً في بعضها عدة شعبان وفي بعضها ما يقيد أنها عدة رمضان وفي بعضها الإطلاق وعدم التقييد بأحد الشهرين قال في الحجة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شهر أعبد لا ينقصان رمضان وذو الحجة قبل لا ينقصان معا وقيل لا يتفاوت أجزاؤا ثلاثين وتسعة وعشرين وهذا لا يخالف بقواعد التشريع كانه أراد سد أن يخطر في قلب أحد ذلك انتهى أقول يمكن أن يقال إن هذا الخبر من الشارع بعد دخول النقص في الشهرين المذكورين فما ورد عنه أنه يكون الشهر تسعة وعشرين عام مخصوص بالشهرين المذكورين وما ورد في خصوص شهر رمضان مما يدل على أنه قد يكون تسعة وعشرين فيمكن أن يقال فيه إن ذلك إنما هو باعتبار ما ظهر للناس من طلوع الهلال عليهم وفي نفس الأمر ذلك الشهر هو ثلاثون يوماً قال بعض المحققين التكليف الشهري علق معرفة وقت برؤية الهلال دخولا وخروجا أو أكمال العدة ثلاثين يوماً فهل في الأكواف أوضح من هذا البيان والتوقيت في الأيام والشهور بالحساب للمنازل القمرية بدخولها في الأمة انتهى أقول إن الرؤية التي اعتبرها الشارع في قوله صوموا لرؤيته هي الرؤية الليلية لا الرؤية



الهمارية فليست بمعتبرة سواء كانت قبل الزوال أو بعده ومن زعم خلاف هذا فهو عن معرفة المقاصد الشرعية بمرآة واحتماج من احتج برؤية الركب الذين أخبروا النبي صلى الله عليه وسلم بأنهم رؤوا بالأمس باطل كاحتجاج من احتج على وجوب الاتمام بقوله تعالى ثم أتموا الصيام الى الليل وكلا الدليلين لادلالة الهماء على محل النزاع أما الاول فانهم انما أخبروا عن الرؤية في الوقت المعتبر وذلك مرادهم باللفظ أمس كما لا يخفى على عالم وأما الثاني فالمراد به وجوب اتمام الصيام الى الوقت الذي يسوغ فيه الافطار تعيينا للوقت الذي لا يكون صوما بدونه والخاصة ان المجادلة عن هذا القول الفاسد وهو الاعتداد برؤية الهلال نهارا ياباه الانصاف وان قال المتخذ ان الاعتبار بالرؤية وقد وقعت الحديث صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته والاعتبار بعموم اللفظ ونحو ذلك من المجادلات التي لا يبجمل صاحبها انه غلط أو معالط ولو كان هذا صحيحا لوجب الافطار عند كل رؤية للهلال في أي وقت من أوقات الشهر وهو باطل بالضرورة الدينية (واذا رآه أهل بلد لم يلزم سائر البلاد الموافقة) وجهه الاحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته والافطار لرؤيته وهي خطاب لجميع الامة فمن رآه منهم في أي مكان كان ذلك رؤية لجميعهم وأما استدلال من استدل بحديث كريب عند مسلم وغيره انه استهل عليه رمضان وهو بالشام فرأى الهلال ليلة الجمعة فقدم المدينة فآخبر بذلك ابن عباس فقال لكنا رأينا ليلة السبت فلانزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه ثم قال هكذا أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وله أنفاظ فغير صحيح لانه لم يصرح ابن عباس بأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرهم بأن لا يعملوا برؤية غيرهم من أهل الاقطار بل أراد ابن عباس انه أمرهم بكمال الثلاثين أو يروه ظنا منه ان المراد بالرؤية رؤية أهل المحل وهذا خطأ في الاستدلال أو وقع الناس في الخلط والخلط حتى تفرقوا في ذلك على ثمانية مذاهب وقد أوضح المسائل في الرسالة التي سماها اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال قال في المسوى لا خلاف في أن رؤية بعض أهل البلد موجبة على الباقين واختلفوا في لزوم رؤية أهل بلد أهل بلد آخر والاقوى عند الشافعي يلزم حكم البلد القريب دون البعيد وعند أبي حنيفة يلزم مطلقا (وعلى الصائم النية قبل الفجر) الحديث حقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال من لم يجتمع مع الصيام قبل الفجر فلا صيام له أخرجه أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان وصحاحه ولا ينافي ذلك برواية من رواه وقوا قال رفع زيادة تبين قبولها على ما ذهب اليه أهل الاصول وبعض أهل الحديث وقد ذهب الى ذلك جماعة من أهل العلم وخالفهم آخرون واستدلوا بما لا تقوم به الحجة أما حديث أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن أصبح صائما أن يتم صومه في يوم عاشوراء فغاية ما فيه ان من لم يتبين له وجوب الصوم الا بعد دخول النهار كان ذلك عذرا له عن التبييت وأما حديث أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دخل على بعض نسائه ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقالوا لا فقال فاني اذن صائم فذلك في صوم التطوع قال في المسوى قال الشافعي يشترط للفرض التبييت ويصح النفل بنية قبل الزوال وقال أبو حنيفة يكفي في الفرض والنفل ان ينوي قبل نصف النهار ولا بد في القضاء والكفارات من التبييت أقول وأما انه يجب تجدد النية لكل يوم فلا يخفى ان النية هي مجرد قصد



الى الشئ أو الارادة له من دون اعتبار أمر آخر ولا ريب ان من قام في وقت السحر وتناول طعامه وشربه في ذلك الوقت من دون عادة به في غير أيام الصوم فقد حصل له القصد المعتبر لان أعمال العقلاء لا تخلو عن ذلك وكذلك الامسالة عن المقطرات من طلوع الفجر الى غروب الشمس لا يكون الا من قام للصوم بالضرورة اذا لم يكن ثم عذر مانع عن الاكل والشرب غير الصوم ولا يمكن وجود مثل ذلك من غير قصد الا اذا كان مجذونا أو ساهيا أو نائما كمن ينام يوما كاملا واذا قرر هذا الفجر والقصد الى الصور قائم مقام تبين النية عند من اعتبر التبييت ومجرد الامسالة عن المقطرات وكف النفس عنها في جميع النامار يقوم أيضا مقام النية عند من لم يعتبر التبييت ومن قال انه يجب في النية زيادة على هذا المقدار فليأت بالبرهان فان مفهوم النية لغة وشرعا لا يدل على غير ما ذكرناه وهكذا سائر العبادات فان مجرد قصد ما كاف من غير احتياج الى زيادة على ذلك مثلا يكفي في نية الوضوء مجرد دخول المكان المعتاد لذلك والاستغسال بغسل الاعضاء المخصوصة على الصفة المشروعة وكذلك في الصلاة يكفي الدخول في المحل الذي تقام فيه والتأهب لها والشروع فيها على الصفة المشروعة فان القصد والارادة لازمان لهذه الاعمال اعدم صدور مثل ذلك من العقلاء لمجرد اللعب والعبث

• (فصل يطل بالاكل والشرب) • عدم الاختلاف في ذلك وأما مع النسيان فلا يمانع في العصمين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فانما الله أطعمه وسقاه وفي لفظ للدارقطني باسناد صحيح فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه وفي لفظ آخر للدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من أفطر يوما من رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة واسناده صحيح أيضا قاله الحافظ ابن حجر وأخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعا عن أبي كل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه قال ابن حجر واسناده وان كان ضعيفا لكنه صالح للمتابعة فأقل درجات هذا الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسنا فيصلح للاحتجاج به انتهى وقد ذهب الى العمل بهذا الجمهور وهو الحق ومن قابل هذه السنة بالرأى الفاسد فرأيه رد عليه مضروب في وجهه (و) ~~هكذا~~

(الجماع) لا خلاف في انه يطل الصيام اذا وقع من عامد وأما اذا وقع مع النسيان فبعض أهل العلم الحق به عن أكل أو شرب ناسيا وتمسك بقوله في الرواية الاخرى من أفطر يوما من رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وبعضهم منع من الالتحاق أقول افساد الصوم بالوطء لا يعرف في مثل هذا خلاف وقد ثبت في العصمين وغيرهما ان الجماع في رمضان قال للنبي صلى الله عليه وسلم هلكت يا رسول الله قال وما أهلك قال وقعت على امرأتى في رمضان فأمره بالكفارة وفي رواية لابي داود وابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال له وصم يوما مكانه وهذه الزيادة مروية من أربع طرق ويقوى بعضها بعضا ويدل على محريم الوطء للصائم واجبا مفهوم قوله سبحانه أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم (والتي عمدا) لحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ذرعه التي فليس عليه قضاء ومن استقاء عمدا فليقض أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم وصححه وقد حكى ابن المنذر الاجماع على ان تعمدا التي يفسد الصيام وفيه نظر فان ابن مسعود وعكرمة



وربيعة قالوا انه لا يفسد الصوم سواء كان غالياً أو مستخفراً بما لم يرجع منه شيء باختياريه واستدلوا بحديث ثلاث لا يطرطن التي والحجامة والاحتلام أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد وفي اسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وعلى فرض صلاحية الاستدلال فلا يعارض حديث أبي هريرة لأن هذا مطلق وذالمة قيد بالعمد أقول حديث أبي هريرة المتقدم هو في عدة من كتب الحديث وله طرق مختلفة ينتهض معها للاستدلال وفيه الفرق بين المتعمد للتي وغير المتعمد ولا يعارض هذا حديث أبي سعيد المتقدم لأنه عام مخصوص بحديث الفرق بين المتعمد وغير المتعمد فيكون معناه أن التي إذا وقع من غير اختيار الصائم بل ذرعه كان غير مطر وهذا الجمع لا بد منه ويؤيده حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال فإفطر فإن بعض الحفاظ فسره بأنه استقام والمراد بالاستقامة تعمد التي كما صرح به أهل العلم (وبحرم الوصال) النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كما في حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الباب أحاديث (وعلى من أفطر عمدا كفارة ككفارة الظهار) لحديث الجامع في رمضان فإن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له هل تجد ما تمترقة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعرق فيه تمر فقال تصدق به إذا قال فهل على أفقة رمانا بخابز لا بتيها أهل بيت أحوج منا فضحك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه وقال اذهب فأطعمه أهلك وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة وقد قيل إن الكفارة لا تجب على من أفطر عمدا بأي سبب بل بالجماع فقط ولكن الرجل انما جامع امرأته فليس في الجماع في شهر رمضان إلا ما في الكل والشرب يكون الجميع حلالا لم يحرم إلا لعارض الصوم وقد وقع في رواية من هذا الحديث إن رجلا أفطر ولم يذكر الجماع أقول إذا ورد ما يدل على وجوب مثل كفارة الظهار وورد ما يدل على أنه يجزئ أقل منها كان ورود الأقل رخصة لمن لا يجد مثل كفارة الظهار وهذا ظاهر لا يمس فيه (ويندب تعجيل الفطر وتأخير السكور) لحديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عملوا الفطر وهو في الصحيحين وغيرهما وعن أبي ذر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال أمي بخير ما أخرت السكور وعجلوا الفطر أخرجه أحمد وفي اسناده سليمان بن عثمان قال أبو حاتم مجهول وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت أنه كان بين تسكوره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودخوله في الصلاة قد راى يقرأ الرجل خمسين آية وفي الباب أحاديث كثيرة

(فصل يجب على من أفطر له مذكور شرعي أن يقضي) كالسافر والمريض وقد صرح بذلك القرآن الكريم فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وقد ورد في الخائض حديث معاذة عن عائشة وقد تقدم ذكره والنساء مثلها (والفطر للمسافر ونحوه رخصة إلا أن يخشى التلف أو الضعف من القتال فعزيمة) الأحاديث في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن شئت فصم وإن شئت فأفطر أسأله حمزة بن عمرو الأسلمي عن الصوم في السفر وهو في الصحيحين من حديث عائشة وفيه دليل على تقويض الفطر في الصوم وعدمه إلى المسافر



ومن حمله على صوم التطوع فلم يصب ثأنه عند أبي داود والحاكم وصححه انه قال رعا صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأما حديث أنه قيل له صلى الله عليه وسلم إن جماعة لم يفتروا في سفر من أسفارهم فقال أو تلك العصاة فقال لا لأنه صلى الله عليه وسلم قد كان أمرهم بالافتار في ذلك اليوم بخصوصه فسماهم عصاة لخالفته أمره لا مجرد الصوم في السفر وأما حديث ليس من البر الصيام في السفر وهو متفق عليه ففي رواية زادها النسائي في هذا الحديث عليكم برخص الله التي رخص لكم فاقبلوا فالتصريح بالرخصة مشعر بأن الصوم عزيمة وهو المطلوب وأما ما روى لمنظ الصائم في السفر كالمفطر في الحضر فقد صحح جماعة من الحفاظ وثقه على عبد الرحمن بن عوف ولا حجة في ذلك وفي الصحيحين من حديث أنس كان سافرا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم وأخرج مسلم وغيره عن حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال يا رسول الله أجسد مني قوة على الصوم فهل على جناح فقال هي رخصة من الله تعالى فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه وفي الصحيحين من حديث جابر قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سفر فرأى رجلا قد ظلم عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر وأخرج مسلم وأحمد وأبو داود من حديث أبي سعيد قال سافرنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى مكة ونحن صيام قال فنزلنا منزلا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فكانت رخصة ففنا من صام ومن آمن أفطرت ثم نزلنا منزلا آخر فقال انكم مصبحو عدوكم والنظر أقوى لكم فافطروا فكانت عزيمة ثم أقدرأ يتنصوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في السفر وقد ذهب إلى كون الصوم رخصة في السفر الجمهور وروى عن بعض الظاهريه وهو محكي عن أبي هريرة أن الفطر في السفر واجب وأن الصوم لا يجزئ والمراد بنحو المسافر الحنبلي والمرضع لما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي من حديث أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحنبلي والمرضع الصوم (ومن مات وعابه صوم صام عنه وليه) الحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من مات وعابه صام عنه وليه وقد زاد البراءة في الجمع الزائد واسناده حسن وبه قال أصحاب الحديث وبعض الشافعية وأبو ثور والاوزاعي وأحمد بن حنبل قال البيهقي في الخلافات هذه السنة ثابتة لأعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب صوم الولي عنه وليه وقال في الحجة ولا اختلاف بين قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من مات وعابه صوم صام عنه وليه وقوله فيه أيضا فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا اذ يجوز أن يكون كل من الأمرين مجزئا قال ابن القيم في اعلام الموقعين رخص عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال من مات وعابه صام صام عنه وليه فطائفة جلت هذا على عمومها وإطلاقه وقالت يصام عنه النذر والقرض وأبى طائفة ذلك وقالت لا يصام عنه نذر ولا قرض وفصلت طائفة فقالت يصام النذر دون القرض الاصل وهذا قول ابن عباس وأصحابه والامام أحمد وأصحابه وهو الصحيح لأن فرض الصيام جار مجرى الصلاة فكأن يصلي أحد عن أحد ولا يصلي



أحد عن أحد فكذلك الصيام وأما النذر فهو التزام في الذمة بمنزلة الدين فيقبل قضاء الولي له كما يقضى دينه وهذا محض الفقه وطرد هذا أنه لا يجمع عنه ولا يترك عنه إلا إذا كان معذورا بالتأخير كما يطعم الولي عن أفطر في رمضان لعذر أو فاما المقطر من غير عذر أصلا فلا يفتقه أداء غيره عنه لفرائض الله تعالى التي قرط فيها وكان هو المأمور به ابتلاء وامتحان نادون الولي فلا ينفع توبة أحد عن أحد ولا إسلامه عنه ولا أداء الصلاة عنه ولا غيرها من فرائض الله تعالى التي قرط فيها حتى مات والله تعالى أعلم أقول الظاهر والله أعلم أنه يجب على الولي أن يصوم عن قريبه الميت إذا كان عليه صوم سواء أوصى أو لم يوص كما هو مدلول الحديث ومن زعم خلاف ذلك فليأت بجحجة تدفعه (والكبير العاجز عن الأداء والقضاء يكفر عن كل يوم باطعام مسكين) لحديث سلمة بن الأكوع الثابت في الصحيحين وغيرهما قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر يفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها وأخرج هذا الحديث أحمد وأبو داود عن معاذ بن نحو مائة قدم وزاد ثم أنزل الله فن شهد منكم الشهر فليصمه فثبت الله صيامه على المقسم الصحيح وخص فيه للمريض والمسافر وأثبت الاطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام وأخرج البخاري عن ابن عباس أنه قال ليست هذه الآية منسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا وأخرج أبو داود عن ابن عباس أنه قال أثبت للجبلي والمرضع أن يفطرا أو يطعما كل يوم مسكينا وأخرج الدارقطني والحاكم وصحهما عن ابن عباس أنه قال رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه وهذا من ابن عباس تفسير لما في القرآن مع ما فيه من الأشعار بالرفع فكان ذلك دليلا على أن الكفارة هي اطعام مسكين عن كل يوم أقول لم يثبت في الكفارة على من لم يطق الصوم شيء من المرفوع في شيء من كتب الحديث وليس في الكتاب العزيز ما يدل على ذلك لأن قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ان كانت منسوخة كما ثبتت عن سلمة بن الأكوع عند أهل الاممات كلهم انها كانت في أول الاسلام فكان من أراد أن يفطر يفتدي حتى نسختها الآية التي بعدها وهي قوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه ومثله ذلك روى عن معاذ بن جبل أخرجه أحمد وأبو داود ومثله عن ابن عمر أخرجه البخاري فالمنسوخ ليس بجحجة بلا خلاف وان كانت محكمة كما رواه أبو داود عن ابن عباس فظاهرها جواز ترك الصوم لمن كان مطيقا غير معذور وجوب الفدية عليه وهو خلاف ما أجمع عليه المسلمون وأما قول ابن عباس المتقدم فكلام غير مناسب لمعنى الآية لانها في المطيقين لا عمن لا يستطيع أن يصوم كما قال وكذلك ما رواه عنه أبو داود انها أثبت للجبلي والمرضع فانه يدل على انها منسوخة فيما عداهما فعلى كل حال ليس في الآية دليل على وجوب الاطعام على من ترك الصوم وهو لا يطيقه وهو محل النزاع وإذا لم يوجد دليل في كتاب الله ولا في سنة رسوله فليس في غيرهما أيضا ما يدل على ذلك فالحق عدم وجوب الاطعام وقد ذهب اليه جماعة من السلف منهم مالك وأبو ثور وداود هكذا الفدية على من حال عليه رمضان وعليه رمضان أو بعده ولم يقضه لانه لم يثبت في ذلك شيء صحيح رفعه وغاية ما فيه آثار عن جماعة من الصحابة من أقوالهم وليس بجحجة على أحد ولا



تعبد الله بهما أحدا من عباده والبراءة الأصلية مستحبة فلا يتقل عنها إلا ناكل صحيح وقد ذهب إلى هذا النخعي وأبو حنيفة وأصحابه وأما التفريق في قضاء رمضان فقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عمر أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن قضاء رمضان فقال إن شاء فرقه وإن شاء تابعه وفي استناده سفيان بن بشر وقد ضعفه بعضهم وقال ابن الجوزي ما علمنا أحدا طعن فيه ثم صحيح الحديث ويؤيد ما دل عليه هذا الحديث من التخيير قوله تعالى فعدة من أيام أخر وهذه العدة تصدق على ما كان محققا ومتفرا قال إنه يحصل من كل واحد منهما عادة والبراءة الأصلية فاضحية بعدم التعبد بهما هو أشق ما يصدق عليه معنى الآية دون ما هو أخف وأما ما يروى من أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه كما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة ففي استناده عبد الرحمن بن إبراهيم بن العاصي وقد ضعفه جماعة من الأئمة وقال البيهقي لا يصح وأنكره أبو حاتم على عبد الرحمن وأما ابن القطان فقال لم يأت من ضعفه بحجة انتهى ولكن مع ذلك لا ينتهز للنقل عن مجرد البراءة الأصلية فضلا عما ضدها

• (باب صوم التطوع) •

(يستحب صيام ست من شوال) الحديث من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فذا له صيام الدهر أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي أيوب وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة والسر في مشروعيتهما أنها بمنزلة السنن الرواتب في الصلاة تكمل فائدتها بالنسبة إلى أمر جلة تتم فائدتها بهم وانما خص في بيان الفضيلة التشبيه بصوم الدهر لأن من القواعد المقررة أن الحسنة بعشر أمثالها وهذه الستة يتم الحساب انتهى أقول ظاهر الحديث أنه يكفي صيام ست من شوال سواء كانت من أوله أو من أوسطه أو من آخره ولا يشترط أن تكون متصلة به لا فاصل بينها وبين رمضان اليوم الفطروا وإن كان ذلك هو الأولي لأن الاتباع وإن صدق على جميع الصور فصدقه على الصورة التي لم يفصل فيها بين رمضان وبين الست اليوم الفطر الذي لا يصح صومه لاشك أنه أولى وأما أنه لا يحصل الاجر إلا إن فعل كذلك فلا لأن من صام ستا من آخر شوال فقد أتبع رمضان بصيام ست من شوال بلا شك وذلك هو المطلوب (وتسع ذي الحجة) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث حفصة عند أحمد والنسائي قالت أربع لم يكن يدعون رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صيام عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من كل شهر وأخرجه أبو داود بلفظ كان يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس وقد أخرج مسلم عن عائشة أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صائما في العشر قط وفي رواية لم يصم العشر قط وعدم رؤيتها وعلمها لا يستلزم عدمه وآكد التسع يوم عرفة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية (و) أما صيام شهر (محرم) فلحديث أبي هريرة عنده مسلم وأحمد وأهل السنن أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل أي الصيام بعد رمضان أفضل فقال شهر الله المحرم وآكد يوم عاشوراء لما ورد فيه من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من جماعة من



الصحابة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صامه وأمر بصيامه ثم قال هذا يوم عاشوراء ولم يكتب  
 عليكم صيامه وأما صائم فمن شاء صام ومن شاء فليطعمه وقد تقدم انه يكفر سنة ماضية وثبت  
 في مسلم وغيره انه لما أمر بصيامه قالوا يا رسول الله انه يوم يظمه اليهود والنصارى فقال اذا  
 كان العام المقبل ان شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قلت وعليه أهل العلم واستحب أكثرهم ان يصوم التاسع والعاشرون في  
 العاشورية ويكره صوم يوم عاشوراء مقردا انتهى وفي الباب أحاديث أخرى أوردها الشيخ  
 عبد الحق الحنفى الدهلوى فيماتت من السنة في أيام السنة أقول أما شهر المحرم فلا ريب  
 انه قد خصه دليل صحيح ناطق بأنه أفضل الصيام المتطوع به ولم يعارضه في هذه الافضية الا  
 ما قيل في صوم يوم عرفة وقد ذكر الجميع الماتن رحمه الله في شرح المنتقى (وشعبان) حديث أم  
 سلمة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما الا شعبان  
 يصل به رمضان أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى وفي الصحيحين من حديث عائشة  
 ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله وفي لفظ  
 وما رأيت في شهر أكثر منه صياما في شعبان (والاثني والخميس) حديث عائشة ان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقصر صيام الاثنين والخميس أخرجه أحمد والترمذى وصححه  
 والنسائي وابن ماجه وابن حبان وصححه وأخرج نحوه أبو داود من حديث اسامة بن زيد  
 وأخرجه أيضا النسائي وفي اسناده مجهول مع انه قد صححه ابن خزيمة وأخرج أحمد والترمذى  
 من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعرض الاعمال كل اثنين  
 وخميس فأحب أن تعرض علي وأما صائم وفي صحيح مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولد فيه وأنزل علي فيه (وأيام البيض) حديث أبي  
 قتادة عنده مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر  
 ورمضان الى رمضان فهذا صيام الدهركاه وأخرج أحمد والنسائي والترمذى وابن حبان  
 وصححه من حديث أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا صمت من الشهر  
 ثلاثة فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة  
 وقد اختلفت الرواية في اختيار تلك الايام فوردنا بأذنا الخ وورد كان يصوم من الشهر السبت  
 والاحد والاثنين ومن الشهر الاثنى عشر والثلاثاء والاربعاء والخميس وورد من غرة كل شهر ثلاثة  
 أيام وورد أنه أمر أم سلمة بثلاثة أولها الاثنين والخميس ولكل وجه انتهى (وأفضل التطوع  
 صوم يوم وافتار يوم) حديث عبد الله بن عمرو في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت فأي أقوى من ذلك فلم يزل يرفعني حتى  
 قال صم يوما وافتار يوما فانه أفضل الصيام وهو صوم أخي داود عليه السلام قال في الحجة  
 البالغة واختلف سني الانبياء عليهم السلام في الصوم فكان نوح عليه السلام يصوم الدهر  
 وكان داود عليه السلام يصوم يوما ويفطر يوما وكان عيسى عليه السلام يصوم يوما ويفطر  
 يومين أو أياما وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر  
 ويفطر حتى يقال لا يصوم ولم يكن يستكمل صيام شهر الا رمضان وذلك ان الصيام ترياقي



والترىاق لا يستعمل الا بقدر المرض وكان قوم نوح عليه السلام شديدي الاخرجة حتى روى عنهم ما روى وكان داود عليه السلام ذا قوة ورزاقته وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان لا يفتر اذا لاقى وكان عيسى عليه السلام ضعيفا في بدنه فارغالا اهل له ولا مال فاختر كل واحد ما يناسب الحال وكان نبينا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عارفا بقوائد الصوم والافطار مطالعا على من اوجه وما يناسبه فاختر بحسب مصلحة الوقت ماشاء (ويكره صوم الدهر) لحديث عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صام من صام الا بد وهو في الصحيحين وغيرهما واخرج أحمد وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا وقبض كفه ولقظ ابن حبان ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين ورجاله رجال الصحيح وهذه الاحاديث من أعظم الأدلة الدالة على ان صوم الدهر مخالف لهدي به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لانه نزل صوم صائم الدهر منزلة العدم في الحديث الاول وفي رواية لا صام من صام الدهر ولا أفطر والحديث صحيح ويؤيده ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من نهي به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لابن عمر ولما أراد أن يصوم الدهر وقال له لا تفعل وقال لما بلغه عن المتكلمين في العبادة انهم سألوا عن عبادته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستقوا ما فقال أحدهم أصوم ولا أفطر وقال الثاني أقوم ولا أنام وقال الثالث لا أتكبح النساء فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اما أنا فاصوم وأفطر وأقوم وأنام وآتى النساء من رغب عن ستنى فليس مني وأما تقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمعزة بن عمرو لما قال له يا رسول الله اني أسرد الصوم أفاصوم في السفر قال ان شئت كما أخرجني الشيخان وغيرهما فليس فيه دليل على صوم الدهر لان السرد يصدق بصوم أيام متتابعة وان كانت بعض سنة فضلا عن أكثر منها ومن جملة الوعيد لمن صام الدهر حديث أبي موسى المتقدم وهذا وعيد شديد ومن زعم انه ترغيب في صوم الدهر فلم يصب (وافراد يوم الجمعة) لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن صوم يوم الجمعة وفي رواية أن يفرد بصوم وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة لا تصوموا يوم الجمعة الا قبله يوم أو بعده يوم وفي لفظ لم لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم وفي الباب أحاديث قال الشافعي يكره افراد الجمعة وفي العالم كبرية يستحب صوم يوم الجمعة بانفراد أو قول الأحاديث الواردة بالنهي عنه وحقيقة النهي التحريم اذا لم يصم يوما قبله ولا يوما بعده وما روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من انه كان يصومه لا يصلح لجعله قرينة صارفة لوجهين الاول انه لم ينقل انه كان يصومه منفردا بل الظاهر انه كان يصومه على غير الصفة التي نهانا عنها الثاني ان فعله لا يعارض قوله الخاص بالامة كما تقرر في الأصول وعلى فرض عدم الاختصاص لقوله بالامة بل شعوله له ولهم فهو مخصص له من العموم وذلك لا يصلح قرينة صارفة للنهي عن معناه الحقيقي (ويوم السبت) لحديث الصماء بنت بسر عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والطبراني والبيهقي وصححه ابن السكن ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم



يجد أحدهم الأعداء عنب أو لحاء شجر فليضعه (ويحرم صوم العيدين) لحديث أبي سعيد في الصحيحين وغيرهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر وقد أجمع المسلمون على ذلك (وأيام التشريق) لنهي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصوم فيها كما ثبت ذلك من طريق جماعة من الصحابة وقد سرد أحاديثه الماتن في شرح المنتقى (واستقبال رمضان يوم أو يومين) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يكون رجل كان يصوم صوما فليصمه ويؤيده حديث أبي هريرة أيضا عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره من فروعنا بل فقط إذا انتصف شعبان فلا تصومه واو في الباب أحاديث والخلاف طويل مبسوط في المطولات أقول وما زال الخلاف في هذه المسئلة من عصر الصحابة إلى الآن وقد صارت مركزا من المراكز التي يتغالى الناس في أمرها ثباتا وتقييلا ولم يحتاج أحد منهم بأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصومه وأما ما احتجوا به من العمومات الدالة على مشروعية مطلق الصوم واستحبابه فمن نقول بوجوبه ونقول هي مخصوصة بأحاديث أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالصوم لرؤية الهلال والافطار لرؤيته أو أكل العدة كما صح في جميع دواوين الإسلام وبأحاديث نهيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن تقدم رمضان يوم أو يومين وهو في الصحيح بل ورد النهي عن صوم النصف الأخير من شعبان وقال عمار من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وهو صحيح بل قال ابن عبد البر لا يختلفون في رفعه وأهل مراده أن له حكم الرفع لأن القائل له هو النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذا إذا لم يصلح لتخصيص العمومات لم يصلح لمخصص قط ومن نظر إلى ما يقع من عوام المساكين بل ومن بعض خواصهم في هذه الأعصار من التجارى على الصوم والافطار مجرد الشك والخيالات التي هي عن الشريعة بعزل قضى المحب وبكى على الدين وانتظر القيامة

\*(باب الاعتكاف)\*

(يشترع) لا خلاف في مشروعية الاعتكاف وقد كان يعتكف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة (ويصح في كل وقت في المساجد) لانه ورد الترغيب فيه ولم يأت ما يدل على انه يختص بوقت معين وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر أن رسال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنت تذر في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فأوف بذكره وأما كونه لا يكون الا في المساجد فلان ذلك هو معنى الاعتكاف شرعا اذا لم يسمى من اعتكف في غيرها معتكفا شرعا وقد ورد ما يدل على ذلك كحديث لا اعتكاف الا في مسجد جماعة أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من حديث حذيفة قال في المسوى الاعتكاف جائز في كل مسجد فان لم يكن المسجد جامعا فالنروح الجمعة واجب عليه فاذا خرج يبطل اعتكافه عند الشافعي فيحتاج إلى نية جديدة لما يستقبله ان كان تطوعا ولا يبطل عند أبي حنيفة كالأخرج لقضاء الحاجة أقول لا ريب أن معنى الاعتكاف الشرعى لا يحصل الا اذا كان في المسجد ولهذا لم يختلف الامة في اعتبار ذلك الا ما يروى عن محمد بن عمار بن لبابة المالكي فانه أجاز في كل مكان



وانما اختلفوا هل يجزى الاعتكاف في كل مسجد أم في الثلاثة المساجد فقط أم في المسجد الحرام فقط والظاهر انه يجزى في كل مسجد قال تعالى وأنتم عاكفون في المساجد ولا حجة في قول عائشة ولا في قول حذيفة في هذا الباب (وهو في رمضان آكد سيما في العشر الاواخر منه) أفضل وآكد لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يعتكف فيها ولم يرد ما يدل على توقيته يوم أو أكثر ولا على اشتراط الصيام الا من قول عائشة وحديث تدر عمر المتقدم برده وكذلك حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه أخرجه الدارقطني والما كرم وقال صحيح الاسناد ورجح الدارقطني والبيهقي وقفه وبالجملة فلا حجة الا في الثابت من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يثبت عنه ما يدل على انه لا اعتكاف الا بصوم بل ثبت عنه ما يخالفه في تدر عمر وقد روى أبو داود عن عائشة مرفوعا من حديث ولا اعتكاف الا بصوم ورواه غيره من قولها ورجح ذلك الملقط أقول اعلم ان كون الشيء شرطاً لشيء آخر أو ركناً له أو فرضاً من فروضه لا يثبت لا بدليل لانه حكم شرعي أو وضعي ولم يأت ما يدل على ان الاعتكاف لا يكون الا بصوم بل ثبت الترغيب منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الاعتكاف ولم ينقل اليما انه اعتبر ذلك ولو كان معتبراً لبيده لامة وأما اعتكافه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صومه فلا يستلزم أن يكون الاعتكاف كذلك لانه أمر اتفاقي ولو كان ذلك معتبراً لكان اعتكافه في مسجده معتبراً فلا يصح من أحد الاعتكاف في غيره وانه باطل وأما قول عائشة المتقدم فظاهر هذا السياق ان لفظ ولا اعتكاف الا بصوم ليس من بيان السنة المذكورة في أول كلامها بل ابتداء كلام منها فقد أخرجه النسائي ولم يذكر فيه قواها من السنة وكذلك أخرجه أيضا من حديث مالك وليس فيه ذلك وقال أبو داود وغيره عبد الرحمن ابن امحق لا ية قول فيه من السنة وجرم الدارقطني بأن القدر الذي من حديث عائشة قولها لا يخرج وما عداه ممن دونها وكذلك رجع ذلك البيهقي كما ذكره ابن كثير في ارشاده ومما يؤيد هذا حديث من اعتكف فواق ناقة وكذلك حديث ليس على المعتكف صيام وفيهما قال أوضعه الماتن رحمه الله في شرح المنتقى وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اعتكف عشرة من شوال ولم ينقل عنه انه صامها بل روى عنه انه اعتكف العشر الاول من شوال ولا يخفى ان يوم الفطر من جلته وليس يوم صوم فالحق عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف لما تقدم ولما ثبت ان عمر سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كتب تدرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال أوف بنذرك وهو متفق عليه وفي رواية لمسلم يوم ما كان ليلة وما في الصحيحين أربع مما في أحدهما اذ لم يمكن الجمع وقد جمع ابن حبان وغيره بأنه نذر اعتكاف ليلة ويوم وفي رواية أبي داود والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اعتكف وصم ولكن في اسناده عبد الله بن بديل وهو ضعيف وقد ذكر ابن عدي والدارقطني انه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار وقال الحافظ في الفتح ان رواية من روى يوم ما شاذة واذا عرفت ما تقدم من عدم انتهاض ما احتجوا به على شرطية الصوم فالحق الحقيقي بالقبول ان الاعتكاف يكون ساعة فما فوقها بل حديث من اعتكف فواق ناقة يدل على انه يكون أقله لحظة محتطفة وهذا الحديث وان لم يكن صالحاً للاحتجاج به فالاصل عدم التقدير بوقت معين والدليل على مدعي



ذلك ثم كون اليوم الكامل شرطا للصوم لا يستلزم أن يكون شرطا للاعتكاف لانه يمكن الاعتكاف بعض اليوم مع الصوم لكل اليوم فالصوم شرط الصوم لا شرط الاعتكاف على تسليم ان الصوم شرط (ويستحب الاجتهاد في العمل فيها) لحديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر احيا الليل كله وأيقظ أهله وشدة المنزرو هو في الصحيحين وغيرهما (وقيام ليالي القدر) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وفي تعيين ليلة القدر احاديث مختلفة وأقوال جاوزت الاربعين ذكرتها في مسك الختام شرح بلوغ المرام بالقارسية وقد استوفاهما الماتن في نيل الاوطار وفي حاشية الشفاء للماتن أقول في تعيينها مذاهب يطول تعدادها وقد بسطتها في شرح المنتقى فكانت سبعة وأربعين قولاً وذكرتها ادلتها وبيئت راجعها من مرجوحها ورجحت انها في أواخر العشر الاواخر لما ذكرته هنالك انتهى قال في الحجة البالغة ان ليلة القدر ايلتان احدهما ليلة يفرق فيها كل أمر حكيم وفيها نزل القرآن جملة واحدة ثم نزل بعد ذلك فجما نجمها وهي ليلة في السنة ولا يجب ان تكون في رمضان نعم رمضان مظنة غالبية لها واتفق انها كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها نوع من انتشار الروحانية ومجيء الملائكة الى الارض فيستق المسلمون فيها على الطاعات فيمتعا كس أنوارهم فيما بينهم ويتقرب منهم الملائكة ويتباعدهم الشياطين ويستجاب منهم أديعتهم وطاقاتهم وهي ليلة في كل رمضان في أواخر العشر الاواخر تتقدم وتتأخر فيها ولا يخرج منها فن قصد الاولى قال هي في كل سنة ومن قصد الثانية قال هي في العشر الاواخر من رمضان وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أرى رؤيا كم قد تواترات في السبع الاواخر فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الاواخر وقال أريت هذه الليلة ثم أنسيتم او قد رأيتم أيتنى أسجد في ماء وطين فكان ذلك في ليلة احدى وعشرين واختلاف الصحابة فيها مبني على اختلافهم في وجدانها ومن أدعية من وجدها اللهم انك عفوتحب العفو فاعف عني وفي المسوى اختلفوا في ليلة هي اربعى والاقوى انها ليلة في أواخر العشرة الاخيرة تتقدم وتتأخر وقول أبي سعيد انها ليلة احدى وعشرين وقال المزني وابن خزيمة انها تنقل كل سنة ليلة جمعا بين الاخبار قال في الروضة وهو قوي ومذهب الشافعي انها لا تلزم ليلة بعينها وفي المنهاج ميل الشافعي الى انها ليلة الحادى والثالث والعشرين وعن أبي حنيفة انها في رمضان لا يدري أية ليلة هي وقد تتقدم وتتأخر وعندهما كذلك الا انها معينة لا تتقدم ولا تتأخر (ولا يخرج المعتكف الا لحاجة) لما ثبت من حديث عائشة في الصحيحين عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان اذا كان معتكفا وأخرج أبو داود عنها قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمر بالمرضى وهو معتكف فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه وفي اسناده ليث بن أبي سليم قال الحافظ والصحيح عن عائشة من فعلها أخرجه مسلم وغيره وقال صحيح ذلك عن علي وأخرج أبو داود عن عائشة أيضا قالت السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع وأخرجه أيضا النسائي وليس فيه قالت السنة قال أبو



داود بن عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة وجرم الدارقطني بأن القدر من حديث عائشة قواها لا يخرج وما عداه من دونها قال في المسوى اتفق أهل العلم على أن المعتكف يخرج للغائط والبول ولا يقصد به اعتكافه ولا يخرج إلا كل والشرب ويجوز له غسل الرأس وترجيل الشعر وما في معناه وأكثرهم على أنه لا يجوز له الخروج لعبادة المريض وصلاة الجنائز إلا أن يخرج لحاجة فيسأل المريض ما راوان شرط في اعتكافه الخروج لشيء من هذا جازله أن يخرج عند الشافعي ولا يجوز عند أبي حنيفة كذا في شرح السنة

\*(كتاب الحج)\*

أقول الحج في اللغة القصد فعني قوله تعالى ولله على الناس حج البيت قصد البيت والقصد لا اجمال فيه وأما قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم فهو أمر بالاعتداء به في أفعاله وأقواله والأمر يقيد الوجوب فتكون المناسك التي بينها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واجبة ولا يخرج عن الوجوب منها إلا ما خصه دليل وأما كونه لا يصح الحج إلا بعمل جميع المناسك أو يحتل باختلال بعضها فلا دليل على ذلك لأن الذي يؤثر عدمه في العدم هو الشرط لا الواجب وليس في أدلة مناسك الحج ما يفيد تأثير عدمه في عدم الحج إلا الوقوف بعرفة ولا ريب أنه نسك من مناسك الحج يختص بمزية لا توجد في غيره من المناسك لحديث الحج عرفة من أدرك عرفة فقد أدرك الحج أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي وابن حبان من حديث عبد الرحمن بن نعيم الدؤلي وأخرج من تقدم ذكره من حديث عروة بن مضر من صلى معنا هذه الصلاة يعني صلاة يوم النحر وأتى عرفات قبل ذلك ليلة أو نهارا فقد تم حجه وقضى نفسه وصح هذا الحديث جماعة من الحفاظ كالحاكم والدارقطني وابن العربي وفي رواية من حديث عبد الرحمن المذكوور من جاء عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج وفي رواية لا ي نعيم ومن لم يدرك جماعة فلا حج له فهذه الروايات تدل على أن الوقوف بعرفة ركن من الأركان التي لا يتم الحج بدونها وما بحث وهو أن الاستدلال ببعض أفعاله على الوجوب وبعضها على التدب تحكم وكذلك القول بأن بعضها نسك وبعضها غير نسك والظاهر أن جميع أفعاله الصادرة عنه في حجته مناسك لأنه لم يبين لنا أن النسك هو هذا الفعل دون هذا ولكن لا بد أن تكون الأفعال مقصودة لذاتها كالأحرام والوقوف بعرفة والطواف والسعي ورمى الجمار لما كان غير مقصود لذاته كالبيت يعني ليالي الرمي أو كان بسبب غير الحج كجمع الصلواتين في مزدلفة ونحو ذلك وقد زعم الجلال في ضوء النهار أن من زعم أن حجه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحل بين بفعله فقد أسرف في الجهل قال لأن اسم الحج ومسماه ظاهرا ثم قال إن تلك التي فعلها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إنما هي أفعال وهي لا تدل على الوجوب حتى يعلم أنه فعلها على وجه الوجوب والافالظاهر القرية فقط وهي لا تستلزم الوجوب ولا الشرطية انتهى ولعله لم يخطر بباله حال تحرير هذا البحث حديث خذوا عني مناسككم وهو حديث صحيح في مسلم وغيره ولا ريب أنه يفيد وجوب مناسك الحج كما قدمنا (يجب على كل مكلف مستطيع) لنص الكتاب العزيز والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا وعليه إجماع الأمة قالوا الحج فريضة محكمة يكفر بجاهدها وقالوا الحرام المكلف القادر إذا وجد الزاد



والراحلة وأمن الطريق يلزمه الحج كذا في المسوى أقول حديث تفسيره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للسبيل بالزاد والراحلة فيه مقال ولكنه قد روى من طريق جماعة من الصحابة وفي جميع الطرق علل لا تمنع تقوية بعضها ببعض ويشهد من عضدها حديث من وجد زادا وراحلة وهو مروي من طريق ثلاثة من الصحابة وفي جميعها مقال فالماصل ان مجموع ما ورد في تفسير السبيل بالزاد والراحلة وترتيب الوجوب عليها ينتهض للاحتجاج به على ذلك فلا وجوب على من لم يجد الراحلة كما انه لا وجوب على من لم يجد الزاد ولا وجه لقصر السبيل على الزاد والراحلة بل السلامة من المرض والامن هما من السبيل وكذلك المحرم للمرأة دلالة الدليل على ذلك ثم التحقيق ان الشروط تنقسم الى قسمين شرط يتعلق بالفعل وشرط يتعلق بالفعل فالاول يتوقف عليه تعلق الخطاب به والثاني يتوقف عليه كونه مطلوباً من فاعله والاول أيضاً هو الذي يقال له شرط الايجاب وشرط الطلب والثاني هو الذي يقال له شرط الواجب وشرط المطلوب وايضاح هذا ان التكليف والاسلام والحرية شروط متعلقة بالفعل والزاد والراحلة والامن والمحرم شروط متعلقة بالفعل بعض شروط الفعل للوجوب وبعض الاداء غير موافق لعقل ولا نقل وانت خبير بأن المرأة منهية عن السفر بدون محرم كما ثبت النهي عن ذلك في الصحيح ولم يثبت النهي عن الحج لمن لم يجد الراحلة مثلاً بل كان الايجاب متعلقاً بوجودها وهذا يقتضي أن تحصيل المحرم أهم من تحصيل الراحلة لان السفر بدون محرم حرام كما يقتضيه النهي بحقيقته وكما يقتضيه لفظ لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر ثلاثة أيام أو يوماً أو ليلة أو بردياً دون محرم على اختلاف الروايات ولم يرد ما يدل على تحريم السفر بدون راحلة فايجاب الوصية بالحج على من مات وإلها زاد وراحلة وليس لها محرم دون من مات وإلها زاد ومحرم وليس لها راحلة ليس بمناسب فان فاقدة المحرم لم تستطع الى الحج سبيلاً كفاقدة الراحلة وزيادة ومعنى كون الشيء شرطاً للتأدية شيء آخر ان التأدية بدونها لا تصح وهذا يعود الى شرط الصحة وهم لا يريدون هذا بل معنى شرط الاداء عندهم أن يكون المكلف قد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق الا التأدية وهي مشروطة بشرط وهذا اصطلاح قليل الثمرة غاية ما فيه ان من مات وقد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق الا شرط الاداء وجب عليه الايصام بالحج وقد تقدم ما هو الحق في ذلك (نورا) لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعجلوا الى الحج فان أحدكم لا يدري ما يعرض له أخرجه أحمد وأخرج أحمد أيضاً وابن ماجه من حديث ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتعجل فانه قد يمرض المريض وتفضل الراحلة وتعرض الحسابة وفي اسناده اسمعيل بن خليفة العباسي أبو اسرائيل وهو صدوق ضعيف الحفظ وأخرج أحمد وأبو يعلى وسعيد بن منصور والبيهقي من حديث أبي امامة مرفوعاً عن لم يحبس مريض أو حاجبة ظاهراً أو مشقة ظاهراً أو سلطان جائر فلم يحج فليمت ان شاعهم ودياً وان شاء نصرانياً وفي اسناده ليث بن أبي سليم وشريك وفيه ما ضعف وأخرجه الترمذي من حديث علي مرفوعاً عن مالك زاد أو راحلة يبلغه الى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت نصرانياً أو يهودياً وذلك لان الله تعالى قال في كتابه والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً قال الترمذي



غريب وفي استناده مقال والحديث بضعف وهلال بن عبد الله الراوي له عن أبي اسحق مجهول وقال العقيلي لا يتابع عليه وقد روى من طريق ثالثة من حديث أبي هريرة عن ابن عدي بنحوه وروى سعيد بن منصور في سننه عن الحسن قال قال عمر بن الخطاب لقد هممت ان أبعث رجالا الى هذه الامصار فينظروا كل من كان له جدة ولم يحج فيضربوا عليهم الجزية ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين وأخرجهم أيضا البيهقي وقد ذهب الى القول بالقول مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي وقال الشافعي والاوزاعي وأبو يوسف ومحمد بن علي الترمذي قال في حجة الله البالغة تحت قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذلك زادوا رحلة الحج أقول ترك ركن من أركان الاسلام يشبه بالخروج عن الملة وانما شبه تارك الحج باليهودي والنصراني وتارك الصلاة بالمشرك لان اليهود والنصارى يصلون ولا يحجون ومشركو العرب يحجون ولا يصلون والمصلحة المرجعية في الحج اعلاء كلمة الله وموافقة سنة ابراهيم عليه السلام وتذكرا لنعمة الله عليه انتهى وفي بعض نسخ المتن وكذلك العمرة وما زاد فهو نافلة وفي حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة قلت الحج المبرور هو الذي لا يخالفه شيء من المأثم وفي تنبيه الغافلين للشيخ محي الدين بن ابراهيم النحاس في ذكر منكرات الحاج وأعظمها قسنة وأجلها مصيبة وأكثرها وجودا وبلية هو تضيق أكثرهم الصلاة في الحج وكثير منهم لا يتركونها بل يضربون أوقاتها ويجمعونها على غير الوجه الشرعي وذلك حرام بالاجماع ومن تحقق ان ذلك نصيبه في حجه حرم عليه الحج وجلا كان أو امرأة قال ابن الحاج وقد قال علماؤنا في المكلف اذا علم انه تقوته الصلاة الواحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه وقد سئل مالك في الذي يركب البحر ولا يجده موضع عابده فيه الا على ظهر أخيه ايجوز له الحج فقال رحمه الله أركب حيث لا يصل ويبلغ لمن ترك الصلاة ويل له وأما النساء فلا يمكن احداهن الصلاة في وقتها المشروع الا في النادر الذي لاحكم له وسبب هذا المنكر العظيم أمره الحاج وتهاونهم في الانسكار وخوف المصلي من فوات الرفقة ومشقة العوقبهم قالوا يجب على الامرأه أن ينفقوا بالحج في أوقات الصلاة اذا دخلت عليهم وهم مسافرون ويتفقون من لم يصل من الجمالين وغيرهم ويشددون عليهم في أمر الصلاة ويمنعون من يتقدم منهم قبل الصلاة فان لم يفعلوا كان اتهم من ترك الصلاة كذلك في أعناقهم ومن تركها تهاونا وكسلا ولم يهلاوا به فاته في عتق نفسه وحكمه مذكور في كتب الفقه انتهى حاصله

من هاهنا الأصل  
وهو طواف واحد أو اثنين عند المنية

(فصل ويجب تعيين نوع الحج بالنية) لان الناس على ما استفاض من الصحابة والتابعين وسائر المسلمين أربعة حج مفرد وعمرة مفردة وتمتع وقران (من تمتع) وهو أن يحرم الاقاق بالعمرة في أشهر الحج فيدخل مكة ويتم عمرته ويخرج من احرامه ثم يتيق حلالا حتى يحج وعليه أن يذبح ما استيسر من الهدى (أو قران) وهو أن يحرم الاقاق بالحج والعمرة معا ثم يدخل مكة ويأتي على احرامه حتى يفرغ من أفعال الحج وعليه أن يطوف طوافا واحدا ويسعى سعيًا واحدا في قول وطوافين وسعين ثم يذبح ما استيسر من الهدى فاذا أراد أن يفر من مكة طواف للوداع (أو افراد) أي حج مفرد أو عمرة مفردة فالجح لحاضر مكة أن يحرم منها ويحتمل في الاحرام الجماع ودواعيه والخلق وتقليم الاظفار ولبس الخيط ونعطيبة الرأس والتطيب



والصيد ويحجب النكاح على قول ثم يخرج الى عرفات ويكون فيها عشية عرفة ثم يرجع منها بعد غروب الشمس ويبيت بمزدلفة ويدفع منها قبل شروق الشمس فبأق من يرى العقبة الكبرى ويهتدي ان كان معه ويحلق أو يقصر ثم يطوف للافاضة في أيام منى ويسعى بين الصفا والمروة وللافاقي أن يحرم من ميعات فان دخل مكة قبل الوقوف طاف للقدوم ورمي فيه وسعى بين الصفا والمروة ثم بقي على أحرامه حتى يقوم بعرفة ويرى ويحلق ويطوف ولا رمل ولا سعى حينئذ والعمرة أن يحرم من الحل فان كان آفاقياً من الميعات فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر وبالجملة فتعين نوع الحج بالنية لما تقدم في الوضوء وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليهل ومن أراد أن يهل بحج فليهل ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل قالت وأهل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالحج وأهل به ناس معه وأهل معه ناس بالعمرة والحج وأهل ناس بعمرة وكنت فيمن أهل بعمرة وفي البخاري من حديث جابر ان اهلال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحلته وفي الصحيحين من حديث ابن عمر قال يبدأوكم هذه التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة وقد وقع الخلاف في المحل الذي أهل منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على حسب اختلاف الرواة فمنهم من روى انه أهل من المسجد ومنهم من روى انه أهل حين استقلت به راحلته ومنهم من روى انه أهل لما علا شرف البيداء وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال انه أهل في جميع هذه المواضع فتقل كل راو ما سمع قال في الطحا بالغة وبين ابن عباس ان الناس كانوا يأتونه ارسالا فأخبر كل واحد بما رآه (والاول) أي التمتع (أفضلها) أي الأنواع الثلاثة واعلم ان هذه المسئلة قد طال فيها النزاع واضطربت فيها الأقوال فمنهم من قال بأن أفضل الأنواع القران لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حج قرانا على ما هو الصحيح وان كان قد ورد ما يدل على انه حج افراد السكن الاحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما من طرق عديدة مصرحة بأنه أهل بحج وعمرة فلولم يرد عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يدل على ان غير ما فعله أفضل مما فعله لكاء القران أفضل الأنواع لكنه ورد ما يدل على ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا أيها الناس أحلوا فلولا آله سدى معي ففعلت كما فعلتم قال فأحلنا حتى وطئنا النساء وفعلنا كما يفعل الحلال حتى اذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج وثبت مثل ذلك في حديث جماعة من الصحابة بالفاظ منها الواسعة قبلت من أمرى ما استذبرت ما سقت الهدي وجعلتها عمرة وقد ذهب الى هذا جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد وهو الحق لانه لم يعارض هذه الأدلة معارض وقد أوضح فيها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نوع التمتع أفضل من النوع الذي فعله وهو القران وقد أوضح الماتن حجج الأقوال وما احتج به كل فريق في شرح المنتقى والعبء الضعيف في شرح بلوغ المرام وكذلك أوضح الماتن فيه ان حجه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان قرانا أقول قد روى الفسخ عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربعة عشر رجلا من الصحابة وأما قول أبي ذر فليس بحجة على أحمد لانه رأى صحابي في الابل جتاد فيه مسرح والحاصل ان هذا البحث يطول الكلام عليه جدا فنراهم العنود على الصواب فعليه



بشرح المنتقى أو بالهدى النبوي للعافظ ابن القيم رحمه الله قال ابن القيم في اعلام الموقعين أفتى  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بجواز فسخهم الحج الى العمرة ثم أفتاهم باستحيابهم ثم أفتاهم بفعله  
حقاً ولم ينسخه شيء بعده وهو الذي ندين الله به ان القول بوجوبه أقوى وأصح من القول  
بإلغائه منه وقد صح عنه صحة لاشك فيها انه قال من لم يكن أهدي فليل بعمره ومن أهدي  
فليل بهج ثم مع عمرة وأما ما فعله هو فانه مع عنه انه قرن بين الحج والعمرة من بضع وعشرين  
رواية عند ستة وعشرين نقسا من أصحابه ففعل القرآن وأمر بفعله من سابق الهدى وأمر  
بنسخه الى التمتع من لم يسق الهدى وهذا من فعله وقوله كأنه رأى عين وبالله التوفيق فان  
قبل كيف وقع اختلاف بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم في صفة حجته صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم وهي حجة واحدة وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدته في قصة واحدة قلت  
قال القاضي عياض قدأكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث فن مجمل منصف ومن مقصر  
متكلف ومن مطيل مكثروا من مقتصر مختصر قال وأوسعهم في ذلك نقسا أبو جعفر الطحاوي  
الحنفي فانه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة وتكلم معه في ذلك أيضاً أبو جعفر الطبري ثم أبو  
عبد الله بن أبي صفرة ثم المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المراتب والقاضي أبو الحسن بن الفصار  
البغدادى والحافظ أبو عمر بن عبد البر وغيرهم قال القاضي عياض وأولى ما يقال في هذا  
على ما خصناه من كلامهم واختارناه من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق  
الأحاديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل  
على جواز جميعها ولو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجزئ فاضيف الجميع اليه وأخير كل  
واحد بما أمر به وأباحه له ونسبه الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم ألاما سره وأما  
اتأويله عليه انتهى أقول انما ذكر المختلفون في أفضل الأنواع نوع حجته صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم لأنهم يقولون ان النوع الذي اختاره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لنفسه لا يكون  
الافاضلا ولا سيما والتأبية كانت عن وحى من الله عز وجل كما في حديث انه نزل جبريل فقال  
قل ليك بحجة وعمرة وقد اختلف في نوع حجته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والحق انهم اقران  
كما قرأنا من ذلك في شرح المنتقى واكنه قال بعد ذلك لو استقبلت من أمرى ما استدبرت  
ما سقت الهدى ولعلتها عمرة يعني كما فعل أصحابه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أمره  
وهذا الحديث متفق على صحته كما تقدم فدل على أن التمتع أفضل من القران بلا ريب ولا  
اعتبار بقول من قال انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما قال ذلك تطييباً لقلوب أصحابه  
حيث حجوا معه العدم الهدى لان المقام مقام تشريع لامقام جبر خواطر وتطبيب قلوب  
فالحق ان التمتع أفضل وأما انه متعين لا يجوز غيره كما رجحه ابن القيم رحمه الله وأطال الكلام في  
تقريره فلا قال في التكميل اختلفوا في نسك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان  
مفرد الحج أو قارناً ومقتعاً سابق الهدى ووجه التطبيق ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم حين جمع الناس وخروج من المدينة المنورة الى مكة المأظمة كان لا يشوى الا الحج فلما  
بات بذى الحليفة في العقيق أمر بالقران فقال لبيك بحجة وعمرة فلما دخل مكة وتذ كرجهالة  
العرب ان العمرة في أشهر الحج من أجرا الفجور وعرف انه في آخر عمره ولا يعيش الى قابل



أراد رد هذا الوهم بأبلغ وجه فأمر الناس بفسخ أحرام الحج وجهه عمرة وقال لو استعجلت من أمرى ما استعجلت ما سقت الهدى وأحلت مع الناس كما حلوا فكان مفردا بحسب ابتداء النية والشهرة وقارنا بحسب تليينته من العقيق حيث أمر صلى في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة وكان مقتضاها ساقى الهدى بحسب الهم والرغبة ولم ينقل تجديد الأحرام للحج يوم التروية ثم عرف تجديد التلبية عند انشاء السفر إلى عرفة من منى فكان قارنا حقيقة مفردا في أول الأمر متمعا في آخره انتهى قال في المسوى والتحقيق في هذه المسئلة أن الصحابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهدوه من أفعال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أنه أحرم من ذي الحليفة وطاف أول ما قدم وهي بين الصفا والمروة ثم خرج يوم التروية إلى منى ثم وقف بعرفات ثم بات بمزدلفة ووقف بالمشعر الحرام ثم رجع إلى منى ورعى ونحر وحلق ثم طاف طواف الزيارة ثم رعى الجمار في الأيام الثلاثة وانما اختلفوا في التعبير عما فعله من الاجتهاد هم وآراهم فقال بعضهم كان ذلك حجام مفردا وكان الطواف الأول للقدوم والسعي لأجل الحج وكان بقاؤه على الأحرام لأنه قصد الحج وقال بعضهم كان ذلك متمعا بسوق الهدى وكان الطواف الأول للعمرة كأنهم هو طواف القدوم والسعي بعد عمرة وإن كان للحج وكان بقاؤه على الأحرام لأنه كان متمعا بسوق الهدى وقال بعضهم كان ذلك قرانا والقران لا يحتاج إلى طوافين وسعيين وهذا الاختلاف سبيله سبيل الاختلاف في الاجتهادات أما أنه سعى تارة أخرى بعد طواف الزيارة سواء قبيل بالتمتع أو بالقران فإنه لم يثبت في الروايات المشهورة بل ثبت عن جابر أنه لم يسع بعده انتهى قال النووي في شرح صحيح مسلم وأما أحرامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بنفسه فاخذ بالافضل فأحرم مفرد الحج وبه تظاهرت الروايات الصحيحة وأما الروايات بأنه كان متمعا فاعلمنا أنها مريبة وأما الروايات بأنه كان قارنا فاعلمنا أنها مريبة الثانية لأن ابتداء أحرامه بل اخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتعلل من جههم وقلبه إلى عمرة لخالفه الجاهلية الأمن كان معه هدى وكان هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم ومن معه هدى في آخر أحرامهم قارنين يعني أنهم أدخلوا العمرة على الحج وفعلا ذلك مواساة لأصحابه وتأييدا لهم في فعلها في أشهر الحج ليكونها كانت منكورة عندهم في أشهر الحج ولم يمكنه التعلل منهم بسبب الهدى واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قارنا في آخر أمره وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس فنعته انتهى (ويكون الأحرام) وهو في الحج والعمرة بمنزلة التكبير في الصلاة فيه تصوير الاخلاص والتعظيم وضبط عزيمة الحج بفعل ظاهر وفيه جعل النفس مندالة خائفة بترك الملاذ والعادات المألوفة وأنواع التجميل وفيه تحقيق معاناة التعب والتمشيع والتغير لله أقول وليس في إيجاب الأحرام على غير من دخل لأحد النساكين دليل أما الآية أعني قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا فانها بيان لما حرمه عليهم من الصيد حال الأحرام في قوله تعالى إلا ما تبلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم وقد علم أنه لا أحرام إلا لأحد النساكين ثم أخبرهم بإباحة الصيد إذا حلوا وأما قول ابن عباس فاجتهاد منه وليس ذلك من الحق في شيء والمقام مقام اجتهاد ولهذا خالفه ابن عمر فجاءوا بالمقات غير محرم كما روى ذلك



عنه مالك في الموطأ وقد كان المسلمون في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يختلفون إلى مكة لحوائجهم ولم ينقل أنه أمر أحد منهم بإحرام مكة قصة الحاج بن علاط وكذلك قصة أبي قتادة لما عرجا إلى الوحن داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله لخصم قبل الحج فجاوز الميقات غير يريد الحج ولا العمرة والبراءة الأصلية مستحبة فلا ينقل عنها إلا ما نقل صحيح يجب العمل به وقد ذهب إلى جواز الجواز من غير إحرام غير الحاج والمعتمر ابن عمر والشافعي في الأخير قولي به وأما إيجاب الدم على من جاوز مع ذلك بأنه ترك نسكاً فساد فان الإحرام ليس بنسك لغير من أراد الحج أو العمرة على أنه لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال من ترك نسكاً فله عليه دم وانما روى ذلك عن ابن عباس كما في الموطأ (من المواقب المعروفة) لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال وقت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الخيصة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلم قال فهن لهن وإن أتى عليهن من غير أهلهن إن كان يريد الحج والعمرة وفائدة التوقيت المنع عن تأخير الإحرام فلو قدم عليها جازاً قول قال قوم إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يوقت لأهل العراق ذات عرق وانما وقته عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت قد ذهب إلى هذا بطاوس ورواه أحمد بن حنبل عن ابن عباس واليه ذهب جماعة من الشافعية كالغزالي والرافعي والنووي وغير هؤلاء ووجه ذلك ما قاله ابن خزيمة وابن المنذر من أنه لم يصح أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت ذات عرق لأهل العراق في حديث صحيح قال الحافظ في الفتح لعل من قال أنه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق من طرقه لا تخلو عن مقال لكن الحديث بمجموع طرقه يقوى انتهى وقد ذكر الماتن رحمه الله في شرح المنتقى من روى حديث توقيت ذات عرق لأهل العراق من الصحابة ومجموع ما روى لا يخرج عن حد الحسن لغيره وهو عما تقوم به الحجة (ومن كان دونهم أهله) من (أهله) وكذلك (حتى أهل مكة) يهلون (منها) ومثله في الصحيحين أيضاً من حديث ابن عمر وفي روايته من حديثه لا جد أنه قال الناس ذات عرق بقرن وفي البخاري من حديثه أن عمر قال لأهل البصرة والكوفة انظروا أحد وقرن من طريقكم قال فخذاهم ذات عرق في المسوى وميقات المكي للحج جوف مكة وللعمرة الحل في العالم كبرية والتعظيم أفضل وفي المنهاج أنضل بقاع الحل الجعرانة ثم اتعظيم ثم الحديبية وأما الغسل للإحرام ففيه حديث خارجة بن زيد حسنه الترمذي وضعفه العقيلي وأما حديث جابر في ولادة أسماء وخسافه فهو صحيح ولكنه قد قيل إن أمرها بذلك ليس للإحرام بل لقتل النفس وكذلك أمره للعائض وقد أخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغتسل ولبس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم أحرم بالحج وفي أسناده يعقوب بن عطاء وهو ضعيف والحديث محتمل فيمكن أن يكون الغسل للإحرام ويمكن أن يكون غيره كإزالة عذاء السفر أو التبريد أو نحوهما ولم يثبت أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر أحد من الناس أن يغتسل للإحرام إلا ما وقع منه الأمر للعائض والنفساء دون غيرهما فدل ذلك على أن اغتسالهما للقدور ولو كان للإحرام لكان غيرهما أولى بذلك من مانع الاحتمال في فعله وعدم صدور الأمر منه لا تثبت



المشروعية أصلاً وأما إزالة التفت قبل الاحرام فلم يرد في هـ. ذاتي يصلح لاثبات مثل هـ. هذا الحكم الشرعي وهو الاستحباب وأما ما قيل من أنه يقاس على تطيبه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقياس فاسد ولا سيما وقد ورد عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الارشاد الى ترك الشعر والبشر بعد رؤية هلال ذي الحجة ان أراد أن يضحي كما في صحيح مسلم وسائر السنن من حديث أم سلمة والحاج أولى بهذه السنة من غيره لانه في شغل شاغل عن ذلك وقد أخرج الترمذي من حديث ابن عمر ان رجلاً قال للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم من الحاج يا رسول الله قال التفت التفل وقد كان ابن عمر اذا أفطر من رمضان وهو عازم على الحج في ذلك العام لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئاً حتى يحج كما في الموطأ والحاصل ان التساهل في الاحكام الشرعية بلا دليل بل اثبات ما قام الدليل على خلافه ليس من دأب أهل الانصاف

«(فصل ولا يلبس المحرم القميص)» الفرق بين الخيط وما في معناه وبين غير ذلك ان الاول ارتفاق وتجميل وزينة والثاني ستر عورة وترك الاول تواضع لله وترك الثاني سوء أدب كذا في الحجة (ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبامسه ورس ولا زعفران ولا الخفين الا أن لا يجدا نعلين فيقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا تنتقب المرأة ولا تلبس الققازين ومامسه الروس والزعفران) لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم فقال لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبامسه ورس ولا زعفران ولا الخفين الا أن لا يجدا نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين قال القاضي عياض أجمع المسلمون على ان ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد ازاراً فليلبس سراويل وفي الصحيحين نحوه من حديث ابن عباس وأخرج أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وصححه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس الققازين زاد أبو داود والحاكم والبيهقي ومأمس الروس والزعفران من الشباب والققاز بضم القاف وتشديد القاء وبعد الالف زاء ما تلبسه المرأة في يدها فتغطي أصابعها وكفها عند معاناة ثني (ولا يطيب ابتداء) ويجوز له أن يسفر على الطيب الذي كان على يده قبل الاحرام فذلك هو الرابع جمع بين الأدلة وقد أوضح الماتن ذلك في شرح المنتقى وحاشية الشفاء وغيرهما قال صاحب سبل السلام في منسكه ولما أراد الاحرام اغتسل لأحرامه ثم طيبته عاتشة بذريعة وطيب فيه مسك في يديه ورأسه حتى كان ويص المسك يرى في مفارقة ولحيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم استدأمه ولم يغسله انتهى (ولا) يأخذ (من شعره وبشره الا العذر) لحديث كعب بن جحرة في الصحيحين وغيرهما قال كان بي أذى من رأسي فحملت الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقمل يتناثر عني وجهي فقال ما كنت أرى ان الجهد قد بلغ منك ما أرى أن تجد شاة قلت لا فنزلت الاية فتدبته من صبيام أو صدقة أو نكاح قال هو صوم ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين نصف صاع نصف صاع طعام الكل مسكين وقد تقدم الكلام على إزالة التفت فلا يرجع (ولا يرفث ولا ينسق ولا يجادل) لنص القرآن الكريم فلا رفت ولا



ولا فسوق ولا جدال في الحج وهذه الامور لا تجعل للعلال ولا كنهها مع الاحرام أغلظ وأخرج  
الشيخان من حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حج ولم يرفث  
ولم يفسق رجس من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال الحافظ المنذري الرفت يطلق ويراد به  
الجماع ويطلق ويراد به الفشاء ويطلق ويراد به خطاب الزيل المرأة فيماتة علق به الجماع وقد  
نقل معنى هذا الحديث كل واحد من هذه الثلاثة عن جماعة من العلماء قلت فيحرم الجميع  
وقال مالك الرفت اصابة النساء والله تعالى أعلم قال الله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفت الى  
نساءكم والفسوق الذبح للانصاب والله تعالى أعلم قال تعالى أوفسقا أهل غير الله به والجدال  
في الحج ان قریشا كانت تقف عند المشعر الحرام بالمزدلفة بقرح وكانت العرب وغيرهم يقفون  
بعرفة فكانوا يتجادلون يقول هؤلاء نحن أصوب ويقول هؤلاء نحن أصوب فقال الله تعالى  
لكل أمة جعلنا منسكهم فاعلموا فلا ينزع عنك في الامر وادع الى ربك انك لعلى هدى مستقيم  
فهذا الجدال في الحج فيماترى والله تعالى أعلم واما فساد الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفة  
فان كان الله لعل على هذا الفساد أقوال الصحابة فمع كون الروايات عنهم انما هي بطريق  
البلاغ كما ذكره مالك في الموطأ وليس ذلك بحجة لو كان في المرفوع فضلا عن الوقوف فقد  
عرفت غير مرة ان قول الصحابي ليس بحجة انما الحجة في اجماعهم عندهم من يقول بحجة الاجماع  
وأما الاستدلال على ذلك بما أخرجه أبو داود في المراسيل باستناد رجاله ثقات ان رجلا جامع  
امرأته وهما محرمان فسألا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اقضيانسككما وهديا  
هديا فالمرسل لا حجة فيه على ما هو الحق وأما الاستدلال بقوله تعالى فلا رفت ولا فسوق ولا  
جدال في الحج فعلى تسليم ان الرفت هو الجماع غاية ما يدل عليه المنع منه لانه يفسد الحج والا  
لزم في الجدال انه يفسد الحج ولا قائل بذلك والمروى في هذا الحديث المرسل هو ايجاب الهدى  
عليه ما والهدى يصدق على الشاة والبقرة والبدنة ولا وجه لايجاب أشد ما يطلق عليه اسم  
الهدى ولا حجة فيما رواه في الموطأ عن ابن عباس انه سئل عن رجل واقع أهله وهو عنى قبل  
أن يفيض فامرأه أن ينحر بدنة ولا يصح تقييد المطلق به ولا تفسير الجمل فالحاصل ان البرامة  
الاصلية مستحبة ولا ينقل عنها الا ناقل صحيح تقوم به الحجة وليس ههنا ما هو كذلك فمن وطئ  
قبل الوقوف أو بعده قبل الرمي أو قبل طواف الزيارة فهو عاص يستحق العقوبة وتغفر له  
بالتوبة ولا يبطل حجه ولا يلزمه شيء ومن زعم غير هذا فعليه الدليل المرضى فليس بين أحد وبين  
الحق عداوة (ولا ينسك ولا ينسك ولا ينسك) لحديث عثمان الثابت في مسلم وغيره ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ينسك المحرم ولا ينسك ولا ينسك وفي الباب أحاديث  
وأما ما في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم فقد  
عارضه ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ميمونة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوجها  
وهو حلال وما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه من حديث أبي رافع ان رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وكان أبو رافع السفيري بن رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم وبين ميمونة وهما أعرف بذلك وعلى فرض صحة خبر ابن عباس ومطابقته  
للاواقع فلا يعارض الاحاديث المصرحة بالنهي بل يكون هذا خاصة بالنبي صلى الله تعالى عليه



وآله وسلم كما قرأنا في موافقاته ان فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خالف ما أمر  
الامة به أو نهاهم عنه يكون مختصا به قال في الحجة البالغة اختار أهل الجواز من الصحابة  
والتابعين والفقهاء ان السنة للمحرم أن لا يتكح ولا يندح واختار أهل العراق انه يجوز له  
ذلك ولا يخفى عليك ان الاخذ بالاحتياط أفضل وعلى الاول السرفية ان التكاح من  
الارتفاقات المطلوبة أكثر من الصيد ولا يقاس الانشاء على الابقاء لان الفرح والطرب انما  
يكون في الابتداء ولذلك يضرب بالعروس المثل في هذا الباب دون البقاء انتهى (ولا يقتل  
صيدا) فان الله تعالى حرم على المحرم صيد البر ما دام حراما والمراد من الصيد عند الشافعي  
كل صيد ما كوله بري فذبح الانعام ليس منه وكذا ما ليس بما كوله وكذا الصيد البحري  
وعند أبي حنيفة غير الماء كوله قد يكون صيدا (ومن قتله فعليه جزاء مثل ما قتل من الذم  
يحكم به ذوا عدل) لما ورد بذلك القرآن الكريم ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل  
من الذم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كذارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما  
ليذوق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام أقول ههنا  
أمران أحدهما اعتبار المماثلة الثاني حكم العدلين وظاهره ان العدلين اذا حكموا بغير المماثل  
لم يلزم حكمهما لانه قال يحكم به أي بالمماثل وحق العدالة أن لا يقع من صاحب الحكم بغير  
المماثل الا غلط أو طرق وشبهة بأن المعتبر في المماثلة هو هذا الوصف دون هذا الوصف  
والواقع بخلافه ثم الظاهر ان العدلين اذا حكموا بحكم في السلف لا يكون ذلك الحكم لازما  
للخلف بل تحكم العدلين ثابت عند كل حادثة تحدث في قتل الصيد اذا تقررت هذه افعال أن  
جعل الظبي مشبها بالشاة دون التيس مخالف للمشاهد المحسوس فان الظبي يشبه التيس في  
غالب ذاته وصفاته ولا مشابة بينه وبين الشاة في غالب ذاته وصفاته وكذلك الحامسة فانها  
لا تشبه الشاة في شيء من الاوصاف وكذلك سائر الطيور ليس بمشابه للشاة في شيء واذا صح عن  
بعض السلف انه حكم في شيء منها بشاة فلا يلزم لنا ما عرفت من أن حكم العدلين لا بد  
أن يكون بالمثل كما صرح به القرآن الكريم (ولا ياكل كل ما صاده غيره) لحديث الصعب بن  
جثامة في الصحيحين وغيرهما انه أهدى الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جارا  
وحشيبا وهو بالابواء أو يودان فردده عليه فلما رأى ما في وجهه قال انالم نرد عليك الا انا حرم  
وأخرج مسلم نحوه من حديث زيد بن أرقم وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي قتادة ان  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أكل من صيده الذي صاده وهو حلال وكان النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم محرما فأكل عضد جبار الوحش الذي صاده وجمع بين حديث  
الصعب وحديث أبي قتادة المتفق عليه بأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما امتنع من أكل  
صيد الصعب لكونه صاده لاجله وأكل من صيده أبي قتادة لكونه لم يصد لاجله ولو كان صيد  
الحلال حراما على المحرم لما أكل منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقررا الصحابة على الاكل  
منه فهذا يدل على جواز كل الحرم اصيد الحلال ويدل على ذلك أيضا حديث جابر عند أحمد  
وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم قال صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم وهذا الحديث



وان كان فيه مقال فهو لا يقدح في انتهاضه للاستدلال وهو نص في الفرق باعتبار القصد وعدمه (الا اذا كان الصائد حلالا ولم يصد له لاجله) ولا بد من ضبط الصيد فان الانسان قد يقتل ما يريد أكله وقد يقتل ما لا يريد أكله وانما يريد به التمرن بالاصطياد وقدية تمل ويريد أن يدفع شره عنه أو عن أبناء جنسه وقد يذبح بهيمة الانعام فأيها الصيد فأخير صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الحرم منه ما صاده الحرم أو صيد لاجله وما لم يكن كذلك فانه حلال كما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صيد البر حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم وفي لفظ أو يصد لكم فما ورد من الأحاديث في ذلك تحريم ما لا يحل على ذلك التفصيل (ولا يعضد من شجر الحرم الا الاذخر) حديث ابن عباس في العيصين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام لا يعضد شجره ولا يختل خلاؤه ولا يقر صيده ولا تلتقط لقطته الا ما عرف قال العباس الا الاذخر فانه لا بداهم منه فانه للقيون والبيوت فقال الا الاذخر وأخرجا نحوه أيضا من حديث أبي هريرة (ويجوز له قتل الفواسق الخمس) حديث عائشة في العيصين وغيرهما قالت أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحيدة والعقرب والفأرة والكلب العقور وفي العيصين أيضا من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خمس من الدواب ليس في قتلها جناح وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر زيادة الحية وكذلك في حديث ابن عباس عند أحمد بإسناد فيه إسناده لثابت بن أبي سليم قال البغوي اتفق أهل العلم على انه يجوز للمسلم قتل هذه الاعيان المذكورة في الخبر ولا شيء عليه في قتلها وقام الشافعي عليها ككل حيوان لا يؤكل لحمه فقال لا فدية على من قتلها في الأحرار أو الحرم (وصيد حرم المدينة وشجره محرم مكة) حديث علي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين عير إلى نور وهو في العيصين وغيرهما وفي العيصين أيضا من حديث عباد بن تميم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة ودعائها وان حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة وفي الباب أحاديث في العيصين وغيرهما عن جماعة من الصحابة قال ابن القيم ردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة التي رواها بضعة وعشرون صحابيا في أن المدينة حرم صيدها ودعوى ان ذلك خلاف الاصول ومعارضتها بالمتشابه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا أيها عير ما فعل النعير وبالله الحب أي الاصول التي خالفها هذه الستة وهي من أعظم الاصول فهلا رد حديث أبي عير لما قلناه لهذه الاصول ونحن نقول معاذ الله أن نرد لرسل الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سنة صحيحة غير معلومة النسخ أبدا وحديث أبي عير بحقل أربعة أوجه قد ذهب إلى كل منها طائفة أحدها أن يكون متقدما على أحاديث تحريم المدينة فيكون منسوخا الثاني أن يكون متاخرا عنها معارضها فيكون ناهضا الثالث أن يكون النعير مما صيد خارج المدينة ثم أدخل المدينة كما هو الغالب من الصيود الرابع أن يكون رخصة لذلك الصيود غير كإرخص لابي بردة في التضحية بالعناق دون غيره فهو متشابه كما ترى فكيف يجعل أصلا يقدم على تلك النصوص الكثيرة المحكمة الصريحة التي لا تتحمل



الاولجها واحدا انتهى (الآن من قطع شجرة أو يخطه كان سلبه حلالا لمن وجده) الحديث  
 سعد بن أبي وقاص انه ركب الى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخطه فسلبه فلما  
 رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال  
 معاذ الله ان أرد شيئا فقلني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي أن يرد عليهم  
 أخرجه مسلم وأحمد وفي لفظ لأحمد وأبي داود والحاكم وصححه ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال من رأى قومه يصيد فيه شيئا فأنكم سلبه أقول عندي انه لا يجب على من قتل صيدا  
 أو قطع شجرة من حرم المدينة لجزاء ولا قيمة بل يأثم فقط ويكون لمن وجده يفعل ذلك أخذ  
 سلبه ولا يجب على الحلال في صيد حرم مكة ولا شجرة شئ الا مجرد الاتم وأما من كان محرما  
 فعليه الجزاء الذي ذكره الله عز وجل اذا قتل صيدا وليس عليه شئ في شجر مكة لعدم ورود  
 دليل تقوم به الحجة وما يروى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال في الدوحة الكبيرة  
 اذا قطعت من أصلها بقرة لم يصح وما يروى عن بعض السلف لأحجة فيه والحاصل انه  
 لا ملازمة بين النهي عن قتل الصيد وقطع الشجر وبين وجوب الجزاء أو القيمة بل النهي  
 يفيد بحقيقته التحريم والجزاء والقيمة لا يجبان الا بدليل ولم يرد دليل الا قول الله تعالى لا تقتلوا  
 الصيد وأنتم حرم الآية وليس فيها الا ذكر الجزاء فقط فلا يجب غيره (ويحرم صيد وج) بفتح  
 الواو وتشديد الجيم اسم واد بالطاء تف (وشجرة) الحديث الزبير ان النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قال ان صيد وج وعضاه حرم محرم لله عز وجل أخرجه أحمد وأبو داود والبخاري  
 في تاريخه وحسنه المنذري وصححه الشافعي وأخرج أبو داود من حديث الزبير بن العوام بلفظ  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صيد وج محرم وحسنه الترمذي وصححه الشافعي  
 وقد ذهب الى ما في الحديث الشافعي وهو الحق ولم يأت من قدح في الحديث بما يصلح لاقـدح  
 المستلزم لعدم ثبوت التكليف بما تضمنه

• (فصل وعند قدوم الحاج مكة يطوف للقدوم) لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما  
 دخل المسجد الحرام بدأ بالطواف ولم يصل تحية المسجد فان تحية المسجد الحرام الطواف  
 بالبيت قداسة قاض عن الصحابة ان أول شئ كانوا يـدون به الطواف بالبيت ثم لا يحلون  
 رواه الشيخان ولا يسن طواف القدوم لمن أحرم من مكة وعليه أهل العلم في المنهاج يختص  
 طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف (سبعة أشواط) الاقرب والله أعلم ان الطواف  
 يوافق الصلاة فمن شك هل طاف ستة أشواط أو سبعة أشواط فليطرح الشك وليتصر بالصواب  
 فان أمكنه ذلك عمل عليه وان لم يمكنه فليبين على الأقل كما ورد بذلك الدليل الصحيح وشرع  
 الطواف في الاصل لا غاظة المشرـكين كما في حديث ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم واصحابه فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حتى يثرب  
 فأمرهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يرموا الاشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين  
 الركبتين ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرموا الاشواط كلها الا لابقاء عليهم متفق عليه وفي  
 الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت  
 الطواف الاول خب ثلاثا ومشى أربعا وفي لفظ رمل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم



من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشي اربعة وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عمران قال فيم  
الرمالان الآن والكشف عن الماكب وقد أطي الله الاسلام ونبي الكفر وأهلهم مع ذلك  
لأنه شيئا كأنه على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد ذهب الجمهور الى  
فرضية الطواف لقدم وقال أبو حنيفة سنة وروى عن الشافعي انه كعبة المسجد  
والحق الاول لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (يرمل في الثلاثة الاولى ويمشي فيما بقي)  
قال في الحجة وأول طواف بالبيت رمل واضطباع وبعده سعي بين الصفا والمروة وكان عمر أراد  
أن يترك الرمل والاضطباع لا تقضاهما ثم تقطن اجمالا ان لهما سببا آخر غير منقضى فلم  
يتركهما (ويقبل الحجر الاسود) لما في الصحيحين من حديث عمران انه كان يقبل الحجر ويقول اني  
لا علم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل ما قبلتك  
وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث ابن  
عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عيمان  
يصريهما ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق وفي الباب أحاديث وأما الابتداء بالحجر  
فلانه وجب عند التشريع أن يعين محل البداية وجهة المشي والحجر أحسن مواضع البيت  
لانه نازل من الجنة واليمين أيمن الجهتين (أو يستلمه) وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
في استلامه ثلاث صفات أحدها تقبيله وثانيها انه وضع يده عليه ثم قبلها وثالثها انه يشير  
اليه باليمين ولم يقبل طوافي لكذا ولا افتحه بالكبير كما يفعله كثير ممن لا علم عنده وذلك من  
البدع المذكورة (بمعجن ويقبل المعجن) لما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال  
طاف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمعجن وأخرج  
نحوه مسلم من حديث أبي الطيب وزاد ويقبل المعجن (ونحوه) أخرجه أحمد من حديث عمران  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له يا عمران انك رجس على قومي لا تراحم على الحجر فتؤذي  
الضعيف ان وجدت خلوة فاستلمه والا فاستقبله وهلل وكبر وفي اسناده مجهول (ويستلم الركن  
اليمني) لما أخرجه أحمد والبيهقي عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان مسح  
الركن اليمني والركن الاسود يحط الخطايا يحط وفي اسناده عطاب بن السائب وفي الصحيحين  
وغيرهما من حديث ابن عمر قال لم أر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمس من الاركان  
الا اليمنين وأخرج البخاري في تاريخه وأبو يعلى من حديث ابن عباس قال كان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل الركن اليمني وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرم وهو  
ضعيف وأخرج أحمد وأبو داود من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقبل  
الركن اليمني ويضع خده عليه قال صاحب السبل السلام وكان يقول عند استلامهما بسم الله  
والله أكبر وكان كلما أتى الحجر يقول الله أكبر ولم يحفظ له دعاء معين في الطواف الا انه أخرجه أبو  
داود وابن حبان انه يقول بين الركنين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب  
النار وفي الطواف اللهم قنني بما رزقتني وبارك لي فيه واخاف على كل غائب لي بخير أخرجه  
الحاكم وفي مصنف ابن أبي شيبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء  
قدير والموضع موضع دعاء فيختر فيه ماشاء انتهى قلت انما يخص الركنين اليمنين بالاستلام كما



ذكر ابن عمر من انهم اباقيان على بناء ابراهيم دون الركنين الاخرين فانهما من تغيرات الجاهلية وانما اشترط له شروط الصلاة كما ذكر ابن عباس لان الطواف يشبه الصلاة في تعظيم الحق وشعائره فعمل عليهما (ويكفي القارن طواف واحد وسعي واحد) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حج قرانا على الاصح واكتفى بطواف واحد للقدوم وبسعي واحد ولادله على وجوب طوافين وسعين وأخرج الترمذي من حديث ابن عمر من فوعا من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد وقد حسنه الترمذي أقول الأدلة القاضية بأن الواجب على القارن ليس الا طواف واحد وسعي واحد ثابتة قولاً وفعلاً أما القول فحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قرن بين حجه وعمرته أجزاء لهما طواف واحد أخرجه أحمد وابن ماجه وأخرج أيضاً الترمذي بالنظر من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد منهما حتى يحل منهما جاعاً وقال هذا حديث حسن وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور وهو لفظ الترمذي وأما علال الطحاوي لهذا الحديث بالوقف فقد رده غيره من الحفاظ لان الطحاوي قال ان الدراويذى أخطأ في رفعه وأنه موقوف فاجابوا عنه بأن الدراويذى صدوق وان رفعه حجة ومن القول حديث طاوس عن عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لهما يسعك طوافك حجك وعمرتك أخرجه أحمد ومسلم وأخرج أيضاً مسلم من طريق مجاهد عن عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لهما يجزي عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك وأما أحاديث الفعل فأخرج الشيخان وغيرهما عن عائشة ان الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً وأخرج مسلم وأبو داود عن جابر انه لم يطف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً وأخرج البخاري عن ابن عمر انه طاف بحجته وعمرته طوافاً واحداً بعد ان قال انه سيقف كما فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس انه حلف ما طاف أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طافاً واحداً واستدل القائلون بأن القارن بطواف طوافين وبسعي سعين بفعل علي رضي الله عنه وقوله رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفعل هكذا أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما وقد روى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر بإسنادين في بعضهما متروك وفي البعض الآخر ضعيف حتى قال بن حزم لا يصح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا عن أحدهما من أصحابه في ذلك شيء وتعقب بان حديثي علي وابن مسعود لا بأس بإسناديهما ولهذا رجع لبيهي وغيره المصير الى الجمع أنه طاف طواف القدوم وطواف الفاضلة قال وأما السعي فلم يثبت فيه شيء وقد حكى الحفاظ في الفتح أنه روى جعفر الصادق عن أبيه انه كان يحفظ عن علي للقارن طوافاً واحداً خلافاً لما يقوله أهل العراق والماصل ان الجمع مما تقدم ان اندفع به النزاع فالمراد والاوجب المصير الى التعارض والترجيح ولا يشك عالم بالحديث ان أدلة الطواف الواحد والسعي الواحد ترجح (ويكون حال الطواف متوضئاً سائر العورة) لما في الصحيحين من حديث عائشة ان أول شيء بدأ به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت وفيه ما أيضاً من حديث أبي



بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال لا يطوف بالبيت عريان في شرح السنة عند الشافعي لا يجزى الطواف الا بما يجزى به الصلاة من الطهارة عن الحدث والنجاسة وستر العورة فان ترك شيئا منها فعليه الاعادة قال في الانوار ولو أحدث في الطواف عمدا أو ناسيا وبني ولا يجب الاستئناف وان طال القصر والكلال في الطواف مباح ويستحب ان لا يتكلم الا بكرا لله أو حاجة أو علم وقال أبو حنيفة اذا طاف جنبا أو محدثا وفارق مكة لا تلزمه الاعادة وعليه دم وفي المالكية ان كل عبادة تؤدي لافى المسجد من المناسك فالطهارة ليست من شرطها كالمسح والوقوف بعرفة وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها كالطواف أقول أما فرضية الوضوء للطواف أو شرطية كما زعم البعض فغاية ما في ذلك حديث انه توضأ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم طاف وهذا مجرد فعل لا ينتمض للوجوب وليس الوضوء يداخل في عموم المناسك حتى يقول انه بيان لقوله خذوا عني مناسككم فان قيل انه شرط المناسك أو فرضه فيكون من جملة بيان المناسك فيجاب بان هذه مصادرة على المطلوب لان كونه شرطا أو فرضا هو محل النزاع ومع هذا ففعله لا يوجب محتمل ان يكون لما يتعقب الطواف من الصلاة ولا سيما وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يدخل المسجد الا متوضئا في غير الحج فلازمته لذلك في الحج أولى وامامنا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للجائز ان تطوف بالبيت فليس فيه دليل على ان المنع اهما لكون الطهارة شرطا أو فرضا للطواف لاحتمال أن يكون المنع اهما لكون الطواف من داخل المسجد وهي ممنوعة من المساجد ولو سلم فغايته ان الطهارة من الحيض هي الشرط لا الوضوء وأما حديث الطواف بالبيت صلاة فمع كونه في اسناده عطائ بن السائب وهو ضعيف فليس التشبيه بمقتضى مساواة المشبه للمشبه به في جميع الاوصاف بل الاعتبار التشابه في اخص الاوصاف وليس هو الوضوء (والجائز تفعله على ما يفعله الحاج غير ان لا تطوف) طواف القدوم وكذا طواف الوداع (بالبيت) لحديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجائز تقضي المناسك كلها الا الطواف أخرجه أحمد وأخرج نحوه ابن أبي شيبة باسناد صحيح من حديث ابن عمر ولحديث عائشة أيضا في الصحيحين وغيرهما انه قال لها النبي صلى الله عليه وسلم لما حضرت افعلى ما يفعله الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تغتسل (ويندب الذكركحال الطواف بالماثور) لحديث عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بين الركن اليماني والجحر بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناع عذاب النار أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم لانه دعاء جامع نزل به القرآن وهو قصير اللفظ يناسب تلك الفرصة القليلة وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكل به يعني الركن اليماني سبعون ملكا فن قال اللهم اني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناع عذاب النار قالوا آمين أخرجه ابن ماجه باسناد فيه اسمعيل بن عياش وهشام بن عمار وهما ضعيفان وأخرج ابن ماجه أيضا من حديثه انه سمعه يقول من طاف بالبيت سبعا ولا يتكلم الا بسم الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله بحيث عنه عشر سياآت وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات وفي اسناده من تقدم في الحديث



الاول وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وصححه من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتعاجع على الطواف بالبيت وبالصفا والمروة لا فامة ذكر الله تعالى وفي الباب أحاديث (وبعد فراغه صلى ركعتين) وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة هما واجبتان (في مقام إبراهيم ثم يعود الى الركن فيستلمه) لحديث جابر عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما انتهى الى مقام إبراهيم قرأ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد الى الركن فاستلمه قلت وجهر فيهما بقراءته نهارا فالجهر فيهما السنة لا ونهارا فلما فرغ منهما أتى الحجر الاسود فاستلمه ثم خرج الى الصفا من الباب الذي يقابله

\*(فصل ويسعي بين الصفا والمروة سبعة أشواط داعيا بالمأثور) والسعي واجب لقوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم وعليه أهل العلم الا أنه عند الشافعي من الاركان فلا يجبر بالدم وذهب الجمهور الى انه فرض وعند أبي حنيفة من الواجبات وعلى من تركه دم كذا في المسوى والسعي هو التسك الثالت لان التسك الاول الاحرام والثاني الطواف فكما تقدم ودليله ما أخرج أحمد والشافعي من حديث حبيبة بنت أبي تيجرة (١) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اسعوا فان الله كتب عليكم السعي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس وأخرج أحمد نحوه من حديث صفية بنت شيبة وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فاعلا عليه حتى نظر الى البيت ورفع يديه فجعل يحمد الله ويدعو ما شاء أن يدعو وأخرج نحوه النسائي من حديث جابر وفي صحيح مسلم من حديث جابر أيضا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما نادى من الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله ابدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي حتى اذا صعد نامشي حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ويجوز السعي راكبا وما شيا وهو أفضل وعليه أهل العلم (واذا كان متمتعا صار بعد السعي حلالا حتى اذا كان يوم التروية أهل بالحج) لقول عائشة حاكية عنهم مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاما من أهل بالعمرة فاحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة وهو في الصحيحين وغيرهما وفيهما أيضا من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أحلوا من احرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقموا حلالا حتى اذا كان يوم التروية فاهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم لها متعة وفي لفظ لمسلم من حديثه أيضا قال أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما أحللتنا أن نحرم اذا توجهنا الى منى فاهللتنا من الابطح أقول الالهلال هو رفع الصوت بلفظ ليسك بحجة وعمرة والظاهر من الادلة انه لا يجب الاتية الاحرام بالحج وليس وراء ذلك أمر آخر هو الاحرام بل هو مجرد النية وأما اشتراط كونها مقارنة لتلبية

(١) وحبيبة بنت أبي تيجرة  
بضم التاء وسكون الجيم  
صحيفة ٨١ قاموس



او تقليد فلم يدل عليه دليل بل التلبية ذكر مستقل وسنة منفردة وكذلك التقليد للهدى ولا كلام في ثبوت مشروعيةهما واما انهما شرط لنية الاحرام بالحج فلا ومن ادعى ذلك فعليه البرهان

\* (فصل ثم يأتي عرفة صبح يوم عرفة مليام كبرا ويجمع العصرين) الظهر والعصر (فيها ويخطب) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه خطب الناس وهو على راحلته خطبة بدعية قرر فيها اقواعد الاسلام وهدم فيها اقواعد الشرك والجاهلية وقرر فيها الحرمات التي اتفقت الملال على تحريمها وهي الدماء والاموال والاعراض وغير ذلك من الاحكام وكانت خطبة واحدة لم تكن خطبتين يجلس بينهما وقال في الخجة انما خطب يومئذ بالاحكام التي يحتاج الناس اليها ولا يسعهم جهلها الا ان اليوم يوم اجتماع وانما تقرر مثل هذه الفرصة لمثل هذه الاحكام التي يراد تبليغها الى جميع الناس انتهى (ثم يفيض من عرفة ويأتي المزدلفة ويجمع فيها بين العشاءين) المغرب والعشاء باذان واقامتين ولا يفسح ههنا كما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ثم يبيت بها) قال النحاس ان كثيرا من الحجاج لا يقف بالمزدلفة وان وقف فلا يبيت وهذه بدعة يجب على الامير ومن قدر ان يمنع منها لان من ترك المبيت بالمزدلفة وجب عليه اراقة دم في الاظهر وذهب ابن تيمية وجماعة من العلماء الى ان المبيت به اركان فعمل هذا اذا تركه فسد حجه ولا يجبر بدم ولا بغيره وشرط المبيت ان يكون في ساعة من النصف الثاني من الليل فلو رحل قبله لم يسقط عنه الدم ولو عاد اليه اقبل الفجر سقط انتهى (ثم يصلي الفجر) حين يتبين له الصبح باذان واقامة (ويأتي المشعر) الحرام تركهم السنة في الوقوف بالمشعر الحرام بدعة ايضا ويستقبل القبلة (فيذكر الله عنده) ويدعوه ويكبره ويهله ويوحده يقول وما أحق الذكرك عند المشعر الحرام بان يكون واجبا أو نكالا به مع كونه مقعولا له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومنذ رجعت قوله خذوا عني مناسككم فيه أيضا النص القرآني بصيغة الأمر فاذا كروا الله عند المشعر الحرام (ويقف به) والوقوف هو النسك الرابع من مناسك الحج (الى قبل طلوع الشمس ثم يدفع حتى يأتي بطن محسر) وهو محل هلاك أصحاب القيسل وبرزخ بين المزدلفة ومنى ليس من هذه ولا هذه من شأن من خاف الله وسطونه أن يستشعر الخوف في ذلك الموطن ويهرب من الغضب (ثم يسلك الطريق الوسطى) بين الطريقين (الى الجرة التي عند الشجرة وهي جرة العقبة فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة) مثل حصي الخذف (ولا يرميها الا بعد طلوع الشمس) وانما كان رمي الجمار يوم الاول غدوة وفي سائر الايام عشية لان من وظيفة الاول النحر والخلق والافاضة وهي كلها بعد الرمي في كونه غدوة توسعة وأما سائر الايام فأيام تجارة وقيام أسواق فالأسهل ان يجعل ذلك بعد ما يفرغ من حوائجه وأكثر ما كان الفراغ في آخر النهار (الا النساء والصبيان فيجوز لهن قبل ذلك ويخلق رأسه) فقد دعا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمعلقين ثلاثا ولا مقصرين مرة واحدة (أو يقصره) وهو النسك الخامس (فيحل له كل شيء الا النساء ومن حاق أو ذبح أو أقاض الى البيت قبل ان يرمى فلا حرج ثم يرجع الى منى فيبيت بها الى التشرىق) وهو النسك السادس والحاصل ان المبيت بمنى ليس بمقصود في ذاته انما هو لاجل الرمي المشروع لانه فعل والزمان والمكان من



ضرورياته فالحق ما قاله الحنفية وبعض الشافعية من عدم وجوبه في نفسه (ويرى في كل يوم من أيام التشريق الجرات الثلاث بسبع حصيات مبدئاً بالجرة الدنياء الوسطى ثم جرة العقبة) لما أخرج أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني من حديث عبد الرحمن بن يعمران النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه منادى فنادى الحج عرفة وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عمر قال غدا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من منى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بئرته وهي منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فاهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضرب له ببئرته فسار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا تشك قريش أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فاجاز رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له ببئرته فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال إن رماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وفي صحيح مسلم من حديث أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في عشيمة عرفة وغدا تجميع للناس حين دفعوا عليكم السكينة وهو كاف ناقته حتى دخل محسرا وفي حديث جابر عنده مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وأقامتين ولم يسبح بينهما شيئا ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وأقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفا حتى اسفر حد الأفق قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر فحرف قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجسرة الكبرى حتى أتى الجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حمى الخذف رمى من بطن الوادي ثم أتصرف إلى المنحرف في الصبيحين وغيرهما من حديث جابر قال رأى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجرة يوم النحر ضحى وأما بعد فإذا زالت الشمس وفيهما أيضاً من حديث ابن مسعود أنه انتهى إلى الجرة الكبرى فجعل البيت عن يساره وعن يمينه ورعى بسبع وقال هكذا رى الذي أنزلت عليه سورة البقرة وفي رواية حتى انتهى إلى جرة العقبة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال أنا من قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة في ضعة أهله وفيهما أيضاً من حديث عائشة قالت كانت سودة امرأة ضمة ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تفيض من جمع بليل وفي الباب أحاديث وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزله بمنى ونحر ثم قال للعلاق خذوا وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعطيه الناس وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اغفر للمسلمين



قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال الله لهم اغفر للمعاقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال  
الله لهم اغفر للمعاقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال وللمقصرين وأخرج أحمد وأبو داود  
والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
إذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال  
سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجرة  
فقال يا رسول الله خلقت قبل أن أرى قال أرم ولا حرج وأتاه آخر فقال ذبحت قبل أن أرى  
فقال أرم ولا حرج وأتاه آخر فقال اني أفضت الى البيت قبل أن أرى فقال أرم ولا حرج وفي  
رواية فيهما ما سئل عن شيء يومئذ الا قال افعل ولا حرج وأخرج أحمد من حديث علي قال  
جاء رجل فقال يا رسول الله خلقت قبل أن انحر قال انحر ولا حرج ثم أتاه آخر فقال اني أفضت  
قبل أن أحلق قال احلق أو قصر ولا حرج وفي لفظ للترمذي وصححه قال اني أفضت قبل أن  
أحلق وفي الصحيحين وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل له في  
الذيح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان  
والحاكم من حديث عائشة قالت أفاض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من آخر يوم  
حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث به الى ايام التشريق يرى الجرة اذا زالت الشمس  
كل جرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى وعند الثانية فيطيل القيام  
ويتضرع ويرمي الثالثة لا يقف عندها وعن ابن عباس قال رمى رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم الجارحين زالت الشمس رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وفي البخاري عن  
ابن عمر قال كنا نحين فاذا زالت الشمس رمينا وأخرج الترمذي وصححه من حديث ابن عمر ان  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا رمى الجار مشى اليها اذا هبوا رجعا وفي لفظ عنه  
انه كان يرى الجرة يوم النحر راكبا وسائر ذلك ما شيا ويخبرهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم كان يفعل ذلك أخرجه أحمد وأبو داود وفي الصحيحين من حديث ابن عباس وابن عمر ان  
العباس استأذن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يبيت بمكة ليسالي مني من أجل سقائه  
فاذن له وفي البخاري وأحمد من حديث ابن عمر انه كان يرى الجرة لذي ناب سبع حصيات يكبر  
مع كل حصاة ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلا ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى  
ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرمي  
الجرة ذات العقب من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفعله وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث  
عاصم بن عدي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص لرعاة الابل في البيتوتة عن  
منى يرمون يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغداة ابومين ثم يرمون يوم النحر وأخرج  
أحمد والنسائي عن سعد بن مالك قال رجعت في الحجة مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وبعضنا يقول رميت بسبع حصيات وبعضنا يقول رميت بست حصيات ولم يعب بعضهم  
على بعض ورجاله رجال الصحيح (ويستحب لمن يحج بالناس ان يخطبهم) بعد الزوال خطبتين  
خفيفتين قائما والاخيرة أخف ويجلس بينهما كالجمعة يعلم فيها المناسك الى اليوم الثاني



واذا زالت الشمس اغتسل ان أحب (يوم النحر) لحديث الهرماس بن زياد قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب الناس على ناقته العضاء يوم الاضحى أخرجه أحمد وأبو داود وأخرج نحوه أبو داود أيضاً من حديث أبي أمامة وأخرج نحوه هو والنسائي من حديث عبد الرحمن بن معاذ التيمي وأخرجه البخاري وأحمد من حديث أبي بكرة وفيه أنه قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام محرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقون ربكم الاهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب قرب مبالغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض (و) يستحب الخطبة (في وسط أيام التشريق) لحديث سراء بنت نهان قالت خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال اليس أوسط أيام التشريق أخرجه أبو داود ورجالهم رجال الصحيح وأخرج نحوه أحمد من حديث أبي بصرة ورجالهم رجال الصحيح وأخرج نحوه أبو داود عن رجال من بني بكر فتضمنت حجته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث خطب يوم عرفة ويوم النحر وثاني أيام التشريق قال الماتن رحمه الله في حاشية الشفاء الخطب المشروعة في الحج أربع كما دلت على ذلك الروايات الصحيحة وقد بيناها في شرح المنتقى فليرجع اليه انتهى (ويطوف الحاج طواف الافاضة وهو طواف الزيارة يوم النحر) لحديث ابن عمر في العمرة وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر عتي وفي صحيح مسلم من حديث جابر نحوه والمراد بقوله أفاض أي طاف طواف الافاضة قال النووي وقد أجمع العلماء ان هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من أركان الحج لا يصح الا به واتفقوا على انه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والخلق فان أخرجه عنه وفعله في أيام التشريق أجزاء ولا دم عليه بالاجماع قال صاحب سبل السلام طواف الزيارة ويقال له طواف الصدر ويسمى طواف الافاضة طاف صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يطف غيره ولم يسع وتضمنت حجته رفع يديه للدعاء ست مرات الاولى على الصفا الثانية على المروة الثالثة بعرفة الرابعة بمزدلفة الخامسة عند الجرة الاولى السادسة عند الجرة الثانية انتهى أقول الادلة تدل على عدم وجوب طواف الزيارة على التعمين فضلاً عن كونه ركناً من أركان الحج التي لا يصح بدونها فعلى المجتهد أن يبحث عن المسائل التي قلدها الاخر الاول وجعل عليها سور لا يستطيع صعوده من كان هيباً بالليل والقال ومحبوطاً بأسواط آرا الرجال وهو دعوى الاجماع فان ما كان كذلك قل ان يكشف عن أصله ومستنده الامن كان من الابطال المؤهلين للنظر في الدلائل القارقين بين العالي منها والسافل وقليل ما هم بل هم أقل من القليل والله المستعان وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند الشيخين وغيرهما من حديث عائشة انه قال لها طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك الحج وعمرتك وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد واللفظ للترمذي وهذا يدل على ان الواجب ليس الا طواف واحد لا ثلاثة طواف القدوم والزيارة والوداع ويدل عليه ما رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عمر انه حج فطاف بالبيت ولم يطف طوافاً غير ذلك (واذا فرغ من اعمال الحج طاف للوداع) لحديث ابن



عباس عنده مسلم وغيره قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينصرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت وفي لفظ للبخاري وم لم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر الناس ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض وفي الباب أحاديث والى وجوب طواف الوداع ذهب الجمهور وقال مالك وداود وابن المنذر وسنة لاشئ في تركه قال في الحجة والسرفية تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الآخر ثم ويرى الكونه هو الماتصود من السفر وموافقة لعامة ستم في توديع الوفود ملاوكها عند النحر وقال في سبل السلام ثم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم طاف طواف الوداع ليلا صرا ولم يرمل في هذا الطواف وصلى القجر بالحرم وقرأ بالطور ثم نادى بلرحيل فارحل راجعا الى المدينة فلما أتى ذا الحليفة بات بها فلما رأى المدينة كبر ثلاثا وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده وعلى كل شئ قدير آتون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دخلها ثم ارا انتهى

(فصل والهدى) هاقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله واتقوا أهل العلم على ان الهدى مستحب للمعاج المرد والمقر المردو واجب على المتق والمقارن وعلى من وجب عليه جزاء الهدى وان على الاسرام ويعتبر في الهدايا ما يعتبر في الفصايا (أفضل له البدنة لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهدى البدن ولانها اتفق الفقهاء (ثم البقرة ثم الشاة) لان البقرة اتفق بالنسبة الى شاة وهذا اذا كان الذي يهدى البدنة والبقرة واحدا اما اذا كانوا جماعة بعدد ما تجزئ عنه البدنة والبقرة فوقع الخلاف هل الافضل سبع البدنة أو البقرة ثم الشاة عن الواحد والظاهر ان الاعتبار بما هو اتفق الفقهاء (وتجزئ البدنة والبقرة عن سبعة) لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما قال أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نشترك في الابل والبقر كل سبعة مائة بدنة وفي لفظ لم يقل بل ابرأ بترك في البقرة ما يشترك في الجزور فقال ما هي الامن البدن وأخرج أحمد وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال ان على بدنة واناموسر ولا اجدها فاشتريه فامر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يبتاع سبع شياه فيذبحهن ورجاله رجال الصبيح ولا يعارض هذا حديث ابن عباس عندهما أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه قال كافي سفر فخر الاضي فذبحنا البقرة عن سبعة والبعية عن عشرة وكذلك لا يعارضه ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم فعدل عشر من الغنم بعير لان تعديل البدنة بسبع شياه هو في الهدى وتعديلها بعشر هو في الاضحية والقسمه وقد ذهب الجمهور الى ان عدل البدنة في الهدى سبع شياه وادعى الطحاوي وابن رشد انه اجماع ولا تصح هذه الدعوى فالخلاف مشهور (ويجوز للهدى أن يأكل من لحم هديه) لحديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر من كل بدنة يذبحه فحمت في قدر فطبخت فأكل كل هو وعلى من لحها وشربها من مرقها أخرجه أحمد ومسلم وفي الصحيحين من حديث عائشة انه دخل عليها يوم النحر بطعم بقر فقالت ما هذا فقيل لمحر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أزواجه قال النووي وأجمع العلماء على ان الاكل من هدى التطوع وافضيته سنة انتهى والظاهر انه



لا فرق بين هدى الطلوع وغيره لقوله تعالى تكاوت منها (ويركب عليه) أي الماهدي على هديه  
 الحديث أنس في الصحيحين وغيرهما قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يسوق بدنة  
 فقال اركبها فقال أنت أبدة قال اركبها قال أنت أبدة قال اركبها أو قيم ما تحو به من حديث أبي  
 هريرة وأخرج أحمد ومسلم من حديث جابر أنه سئل عن ركوب الهدي فقال سمعت رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اركبها بالمعروف إذا بلغت إليها حتى تجد ظهرا (ويستحب  
 له أشعاره وقلائده) الحديث ابن عباس عندهم وغيره أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم حمل على الظاهر بذى الحليفة ثم دعا بنساقته فاشعرها في صفحة سنامها لآمين وسانت الدم عتقا  
 لوقلدها نعلين قال ابن القيم في إعلام الموقعين قالوا إنهم اختلف الأصول إذا اشعرها من ثلثة  
 وأربعة والله أن هذه السنة خلاف الأصول الباطلة وما فرها ذلك شيئا والمثله المحسومة  
 هي الهدوان لا يكون عقوبة ولا تعظيم بالشعر والله فاشق صفحة سنام البعير المستحب  
 والواجب ذبحه ليسيل دمه فلا يظفر شعار الأشلام والقائمة هذه السنة التي هي من  
 أحب الأشياء إلى الله وفي الأصول وأي كتاب أو سنة محرم ذلك حتى يكون خلافا  
 للأصول وقياس الأشعار على المثلة المحسومة من أنفس قبيحة على وجه الأرض فانه قياس  
 ما يحبه الله ويرضاه على ما يكرهه ويحظه وينهى عنه ولولم يكن في كلمة الأشعار إلا تعظيم  
 شعائر الله وإظهارها وعلو علم الناس بأن هذه قرا بين الله عز وجل تساق إلى بيته تذبح له وبتقرب  
 جها إليه عند بيته كما يقرب إليه بالاله إلى يثمه عكس ما عليه أعداؤه المزمعون الذين  
 يتحذرون لأربابهم ويقتلون إيمانهم لا أوليائهم وأهل توحيدهم أن يكون نكهم وصلة لهم لله  
 لو حده وان يظهر واشتهر ما تروخه من غاية الاظلمار إياه لو دبره على كل دين فهو هذه هي الأصول  
 الصحيحة التي جاءت الطائفة بالأشعار على وفقها والله الحمد (ومن بحث بهدي لم يحرم عليه شيء مما  
 يحرم على المحرم) الحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 كان يهدي من المدينة ثم لا يجنب شيئا مما يجنب المحرم أقول لهذا آخر كلام المسائل على  
 المسالك الحجة وأما الحج عن الميت والاستحجاره فاعلم أن الحج من الواجبات المتعلقة ببدن  
 المكلف والظاهر في الواجبات البدنية أنهم لا يلزم بعد دفع قلم التكليف وإتسالي المكلف من  
 هذه الدار التي هي دار التكليف إلى دار الآخرة لأنه لم يبق من طلب منه الفعل فن قال أنه  
 يلزم الميت الإصابت شيء من الواجبات البدنية بأن يقتله عنه غيره بعد موته لم يقبل لأبدليل  
 أو قال من تبرع عن ميت بفعله واجب بدني اجزأه لم يقبل ذلك منه لأبدليل وقد ورد الدليل  
 في أمور منها الصوم الحديث من مات وعلمه صوم صام عنه ولعله ليس في هذا الحديث  
 وجوب على الميت بل الإيجاب على الولي وغاية ما يستفاد من قوله صام عنه أنه يجوز ذلك  
 الصوم عن الميت وأما الحج فلم يرد ما يدل على وجوب الوصية على الميت به بل ورد ما يدل على  
 وقوع الحج من القريب عن قربة الميت كما في الحديث من نذرت أخته أن تحج فماتت قبل أن  
 تحج وكذلك ورد ما يدل على وقوع الحج من الولد لآبائه إذا كان في الحياة عاجزا عن الاتيان  
 بالقربة كذا في خبر المصنوعة وأما إيجاب الوصية بالحج أو أنه يجوز من كل أحد عن كل ميت  
 فلا دليل على ذلك فيما أعلم نعم إذا أوصى بالحج نصيب من ماله فقد جعل الله له ثلث ماله في آخر



عمره يتصرف به كيف يشاء ما لم يكن ضرارا فالوصي بالحلج كنه اوصى بنصيب من ماله لما اذن له بالتصرف في ثلثه فيجب امتثال وصيته وأما كون ذلك في حقه الواجب على الميت فعل تردد عندي ولا سيما اذا كان الذي حج عنه ليس من قرابته فان القرابة لها تأثير في القيام ببعض الواجبات البدنية من الحج عن الميت كما في حديث همام عنه عليه وكافي حديث الذي نذرت أخته أن تحج وأما حديث حج عن نفسك ثم عن شجرة فهو وإن كان في بعض السنن لا يمكن لم يصرح فيه بان المأبى عن شجرة كان أجنبيا عنه بل ورد في رواية وهو أخ له أو صديق ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال وفي القصة انه قال له النبي صلى الله عليه وسلم من شجرة قال أخ لي أو قريب لي وقد أخرج هذه الرواية البيهقي وانظروا ان اعتنا به وتلويحه عن موطنه نفسه بان يكون جهة له لا رابة بينهم الا من البعيد أن يفعل ذلك فغير من ينسب ويخبره رواية ثم ليس في الحديث ان شجرة هذا قد كانت مات لذلالة وأما ما رواه النعابي في نفسه به فليقل من أوصى بحجة كانت أربع حجج ووجه الذي كتبها مع كونه غير مرفوع لا يدري كيف استاده والنعابي ليس من أهل الرواية فقد روى في نفسه غيره الموضوعات وقد أخرج البيهقي مثل ما ذكر عن جابر مرفوعا كاذرا صاحب التصريح في بطلانها في سندها فليقل من أوصى بالحج في هذا البحث ماويل الذي قول متشعب الحلج والنقول فمن رام العثور على الصواب فعليه بالفتح الرباني فتأوى المشوكاني ودليل الطالب على أربع المطلب لهذا العبد العليل الضعيف وليس مقصودنا هنا الا التنبيه على الحق الحقيقي بالقبول وان أباما أكثر العقول وحديث قد بين الله الحق أن يقضى ليس المراد به دفع الاجرة لمن يحج بل المراد ان الحلج عن الولد لا يصح من الولد كما يصح منه قضاء الدين ولا يرد على هذا ان النكاح عام والاعتبار به لا نافي قول العموم ليس هو الاعتبار بفعل فريضة الحلج لا باعتبار دفع المال لمن يحج فهذا الميراث مايل فعرفت به هذا ان ما وصى به الميت من أجرته من يحج عنه يكون خارجا من ثلثه لما اذن له به وأما من قال بوجوب الوصية على من لم يحج فيمكن قياس قوله أن تكون الاجرة الوصى بها من رأس المال لان وجوب الوصية فرع وجوب الاجرة في مال الموصى ولا فرق بين وجوب مثل الاجرة من ماله وبين وجوب مثل الزكاة وأما ما يذكره من الفرق بين ما يملق بالمال ابتداء وانتهاه وبين ما يملق بالبدن ابتداء وبالجمال انتهاه فشي لا مستند له ولا معول عليه

### (باب العمرة المفردة)

وقد تقدمت صفتها (بحرمها ومن الميقات) أي التمتع لان الاحرام لها كالأحرام للحج وقد تقدمت الأدلة في ذكر المواقيت فانها للحج والعمرة (ومن كل في مكة تخرج الى الحل) ما ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج طائفة الى التنعيم فحرم للعمرة منه (ثم يطوف ويسعى ويحلق أو يقصر) ولا خلاف في ذلك وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيحين وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة انه أمر من لم يكن معه هدى بالطواف والسعي والحلق أو التقصير فن فعل ذلك فقد حل الحل كله فواقعوا النساء بعد ذلك (وهي مشروعة) في العالم بكبرية العمرة عند ناسه وليست بواجبة ولا شافعي قولان أنظرهما انها فرض والثاني سنة أقول ولم يأت من قال بوجوبها



بدليل يتمخض للوجوب بل كل ما روى في ذلك متكام عليه مع انه معارض باحاديث اوردها من  
قال بعدم الوجوب مصرحة بذلك وهي لا تخلو عن مقال والواجب العمل على البراءة الاصلية  
حتى يردنا قل يتقل عنها ولم يأت الا ما يفيده مطلق المشروعية لا المقيدة بالوجوب فالحق ما قاله  
من ذهب الى عدم الوجوب (في جميع السنة) لحديث عائشة عند أبي داود ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم اعتمر عمرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال وفي الصحيحين من حديث  
أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمر في ذي القعدة الا التي اعتمر مع حجة  
ومن ذلك عمره عائشة التي أمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبد الرحمن ان يعمرها من  
التنعيم فان ذلك كان مع حجة مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كان أهل الجاهلية  
يحرمون العمرة في أيام الحج فرد عليهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واعتمر وأمر بالعمرة  
فيما روى الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
عمرة في رمضان تعدل حجة أقول ثبت اعتماره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في أشهر الحج بل روى ان عمره  
كأها كانت في أشهر الحج وانما فعل ذلك قصد الرد على المشركين فانهم كانوا يرونه في أشهر الحج  
من أ فجر الفجور واما تعليل بعض الفقهاء للكرهية بان العمرة تشغل عن أعمال الحج فليست  
أعمال الحج بمسرفة لشوال والقعدة وبهذه الحجة بل هي في بعض أيام ذي الحجة فبال من  
ذهب الى كراهة العمرة في أشهر الحج وخالف هدي محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والحاصل ان هذا  
ونحوه صنيع من لا يدري بالمسند انك خفيها وجليها والله المستعان ومن أراد الاطلاع على  
تفصيل أحكام الحج والعمرة على الوجه الثابت المأثور فليرجع الى مفاتيح رحلة الصديق الى  
البيت العتيق والى كتابنا مسك الختام شرح بلوغ المرام

### • ( كتاب النكاح ) •

قال الزمخشري في الكشف النكاح الوطء وتسمية العقد نكاحا ملا يستلزم له من حيث انه  
طريق له ونظيره تسمية الخمر انما سبب في اقرار الانتمائين ولا يشافي هذا كثرة ورود  
النكاح في القرآن بمعنى العقد حتى قال في الكشف انه لم يرد لفظ النكاح في كتاب الله الا في  
معنى العقد لان الكثرة ليست من خواص الحقيقة ولا مخرجة للمجاز عن كونه مجازا كما تقرر  
في موضعه على ان دعوى الكلية التي ذكرها صاحب الكشف مذبذبة فان قوله تعالى حتى  
تسكن زوجا غيره لا يصح ان يراد به العقد كما دل عليه الدليل من السنة وذهب اليه جماهير الامة  
وكذلك ما ورد في كتاب الله من ألفاظ النكاح للمملوكات لا يكون الا للوطء اذ لا عقد هناك  
وبالجملة فمعنى النكاح حقيقة الوطء ومجازا العقد كما صرح به الزمخشري وهو انما يعرف  
اللغة من غيره لاسيما التمييز بين المعاني الحقيقية والمجازية فانه المرجوع اليه في ذلك دون غيره  
من صارت مؤلفاتهم الا ان متداولة بين أهل هذه العصور كما لا يخفى على فطن (يشرع لمن  
استطاع البائة) لما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم يامعشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فانه اغض للبصر واحسن  
للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء والمراد بالبائة النكاح والاحاديث الواردة في  
الترغيب في النكاح كثيرة وقال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم



ذلك أن كراههم أن الله خير بما يصنعون وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن  
 فروجهن (ويجب على من خشي الوقوع في المعصية) لأن اجتناب الحرام واجب وإذا لم يتم  
 الاجتناب إلا بالنكاح كان واجبا وعلى ذلك تحمل الأحاديث المقتضية لوجوب النكاح  
 كحديث أنس في الصبي وغيرهما أن نزل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
 بعضهم لا تزوج وقال بعضهم أصلي ولا تأثم وقال بعضهم أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم لم يقل ما بال أقوام قالوا كذا وكذا الكفى أصوم وأفطر وأصلي وأأثم وأترج النساء  
 فمن رغب عن سنتي فليس مني وأخرج ابن ماجه والترمذي من حديث الحسن عن سمرة أن  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن التبذل قال الترمذي أنه حسن غريب قال وروى  
 الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة ويقال كذا  
 الحديث صحيح انتهى وفي سماع الحسن عن سمرة مقال معروف وأخرج الترمذي عن التبذل  
 أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث أنس وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة أن النبي صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم لم قال النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس مني (والتبذل غير  
 جائز) لما تقدم وقد روى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التبذل على عثمان بن مظعون وكانت  
 المأثوية والمأثومة من النصارى يتقربون إلى الله بترك النكاح وهذا باطل لأن طريقة الأنبياء  
 عليهم السلام التي ارتضاها الله تعالى للناس هي إصلاح الطبيعة ودفع أوجاجها لا إلتها  
 عن مقتضياتها (الالهجز عن القيام بما لا بد منه) لما ثبت في الكتاب العزيز من النهي عن  
 مضارة النساء والأمر بمعاشرتهن بالمعروف فمن لا يستطيع ذلك لم يجوز له أن يدخل في أمر يوقعه  
 في حرام وعلى ذلك تحمل الأدلة الواردة في العزلة والعزلة أقول الحاصل أن من كان محتاجا  
 إلى النكاح أو كان فعله أولى من تركه من دون احتياج فلا ريب أن أقل الأحوال أن يكون  
 في حقه مندوب بالدلالة الواردة فيه ومن لم يكن محتاجا إليه ولا كان فعله أولى كالمصور  
 والعينقة لا يكون في حقه مكروها إذا كان يخشى الاشتغال عن الطاعات من طلب العلم  
 أو غيره مما يحتاج إليه أهله أو كانت المرأة تضر بترك الجماع من دون أن تقدم على المعصية  
 وأما إذا كان في غنية بحيث لا يشتغل عن الطاعات وكانت المرأة لا تضر بترك الجماع ولا  
 يحصل له بالنكاح نفع فيما يرجع إلى الباطنة فالظاهر أنه مباح وإن لم يأت من الأدلة ما يقتضي هذه  
 التفاصيل فثم أدلة أخرى تقتضيها أو قواعد كلية ولو قيل أنه لا يكون في تلك الصورة مباحا بل  
 مكروها لما ورد في العزلة والعزلة آخر الزمان لم يكن بعسدا من الصواب (ويبقى أن تكون  
 المرأة ودوا) لأن تواد الزوجين به تتم المصلحة المترتبة وكثرة النسل به تتم المصلحة المدنية والمالية  
 وود المرأة للزوج هاد إلى صحة من أجهاد قوة طبيعتها مانع لها من أن يطعم بصرها إلى غيره  
 باعث على تحمها بالامتناع وغير ذلك وفيه تحصين فرجه ونظره (ولودا) لحديث أنس عند  
 أحمد وابن حبان وصححه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تزوجوا الولود والودود فاني  
 مكاثركم بالانبياء يوم القيامة وأخرج نحوه أحمد من حديث ابن عمر وفي أسناده جرير بن  
 عبد الله العامري وقد وثق وفيه ضعف وأخرج نحوه أبو داود والنسائي وابن حبان من  
 حديث معقل بن يسار (بكرا) أي في الصبي وغيرهما من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى



عليه وآله وسلم قال لا تزوجت بكرا أم قبيلا قبل نكاحها قلت فهل لا تزوجت بكرا تلاءمها وتلاءمك  
(ذات جمال) فإن الطبيعة البشرية راغبة في الجمال وكثير من الناس تغلب عليهم الطبيعة  
والجمال وما يتبعه من الشباب مقصود من غلب عليه حجاب الطبيعة (وحسب) يعني مفاخر  
آباء المرأة فإن الزوج في الأشراف شرف وجاء (ودين) أي عفة عن المعاصي وبعدها عن  
الريب وتقربها إلى بارئها بالطاعات والدين مقصود من تذب بالقطرة فاحسب أن تعاونه امرأته  
في دينه ورغب في صحبة أهل الخير (ومال) بأن يرغب في المال ويرجى مواساتهم معه في مالها  
وأن يكون أولاده أغنياء لما يحبون من قبل أمهم والمال والجاه مقصود من غلب عليه حجاب  
الرسم ووجهه ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
تسكح المرأة لأربع لماله ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك وفي صحيح  
مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن المرأة تسكح على دينها ومالهها  
وجمالها فلهذا بذات الدين تربت يداك قال في الحجة قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير  
النساء الثلاثي ركن الأبل نسائه قریش احناء على ولده في صغره وارعاء على زوج في ذات يدهما أقول  
يسحب أن تكون المرأة من كورة وقبيلة عادات نسائها صالحة فإن الناس يجلدون كعادن  
الذهب والفضة وعادات القوم ورسومهم غالبة على الانبياء ونزلة الأمر الجبولى هو عليه  
وبين أن نسائه قریش خير النساء من جهة آخر أحسن انسان على ولده في صغره وارعاء على الزوج  
في ماله ورقبه ونحو ذلك وهذا من أعظم مقاصد النكاح وبه ما انتظام تدبير المنزل وإن انت  
فتشت حال الناس اليوم في بلادنا وبلاد ما وراء النهر وغيرهما تجد ما رشح قدما في الأخلاق  
الصالحة ولا أشهد لزومها لمن نسائه قریش انتهى (وتخطب الكبيرة إلى نفسها) لما في صحيح  
مسلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أرسل إلى أم سلمة بخطيبها (والمعتبر حصول الرضا  
منها) لحديث ابن عباس عندهم مسلم وغيره الذيب أحق بنفسها من وليها والبكر نتأذن في  
نفسها وإذا نكحها في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة نحوه وأخرج أحمد  
وأبو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم قال الخافط ورجال اسناده ثقات وروى نحوه من حديث جابر أخرجه النسائي ومن  
حديث عائشة أخرجه أيضا النسائي وأخرج ابن ماجه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال  
جاءت فتاة إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع  
بي خديته قال فجعل الأمر إليها فقالت قد أجرت ما صنع أبي وإن كنت أردت أن أعلم النساء أن  
ليس إلى إلا بما من الأمر شيء ورجال رجال الصحيح وأخرجه أحمد والنسائي من حديث ابن  
بريدة عن عائشة قال في الحجة البالغة أقول لا يجوز أيضا أن يحكم الأولياء فقط لأنهم لا يعرفون  
ما تعرف المرأة من نفسها ولأن حار العقد وقار مرجعها إليها والاستثمار طلب أن تكون هي  
الأمرة صريحا والاستئذان طلب أن تأذن ولا تمنع وأدناه السكوت وانما المراد استئذان  
البكر البالغة دون الصغيرة كيف ولا رأي لها قد زوج أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه  
عائشة من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي بنت ست سنين انتهى (لمن كان كفوا)



لحديث علي بن الترمذي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يتركون الصلاة  
 إذا أتت والحنافة إذا حضرت والايام إذا وجدت لها كفو وأولئك ليس في هذا الحديث ما يدل  
 على اعتبار الكفاية في النسب بل يعمل على أن المرأة إذا وجدت لها كفوا ترضى خلقه ودينه  
 كما سيأتي وأخرج الحاكم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
 العرب أكناء بعضهم لبعض قسيلة وقسيلة وحى ورجل لرجل الأحناف أو بحام وفي أسناده  
 رجل مجهول وقال أبو حاتم أنه كذب لأصل له وذكر الحفاظ أنه موضوع وقد أوضع الكلام  
 عليه المحدثين في كتابه في الموضوعات الذي سماه القوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية  
 ولكن رواه ابن أبي شيبة في مسنده من طريق أخرى عن معاذ بن جبل رآه العرب بعضهم الكفاية  
 لبعض وفيه سليمان بن أبي بلون ويعني عن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي  
 هريرة خياركم في الباهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا أولئك ليس فيه دلالة على المطلوب  
 لأن إثبات كون البعض خياراً من بعض لا يستلزم أن الأدنى غير كفؤ للأعلى وهكذا حديث  
 أن الله تعالى اصطنى كنانة من ولد اسمعيل واصطنى من كنانة قريش واصطنى من قريش بنى  
 هاشم فإن هذا الاصطفاً لا يدل على أن الأدنى غير كفؤ للأعلى وأخرج الترمذي من حديث أبي  
 حاتم المزني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه  
 فأنكحوه إلا تفلحوا فكنتم في الأرض فساداً كبيراً قالوا يا رسول الله وإن كان فيه قال  
 إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات وقد حسنه الترمذي وقال هذا  
 حديث حسن غريب ونقل المناوي عن البزار أنه لم يعهده محفوظاً وعده أبو داود في المراسيل  
 وأعله ابن القطان بالارسال وضمه فتراويه وأبو حاتم المزني له محبة ولا يعرف له عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم غير هذا الحديث وأخرج الدارقطني عن عمر أنه قال لا منعه من تزوج ذوات  
 الأحساب إلا أن الكناء أقول استدل على اعتبار الكفاية في النسب بما أخرجه ابن ماجه  
 بإسناد رجاله رجال الصحيح من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه أن فتاة جاءت إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لم فتات أن أبي زوجها بن أخيها ليرفع بي خبيثته قال فجعل الأمر إلى  
 فتاة قد أبوت ما صنع أبي ولكن أردت أن أعلم النساء أنه ليس إلى الآباء من أمر النساء  
 شيء وأخرجه أحمد والنسائي من حديث ابن بريدة عن عائشة ومحل الحجة منه قولها ليرفع بي  
 خبيثته فإن ذلك مشعر بأنه غير كفؤ لها ولا يخفى أن هذا التماه من كلامها ونماجهل النبي  
 صلى الله عليه وسلم الأمر إليها لكون رضاها ممتنعاً فإذا لم ترض لم يصح النكاح وإن كان  
 المقودله كفواً أو غير كفواً وأيضاً وزوجها ابن أخيها وابن عم المرأة كفواً لها واستدل على  
 اعتبار الكفاية في النسب بأخرجه أحمد والنسائي وصححه وابن حبان والحاكم من حديث  
 بريدة مرفوعاً أن أحساب أهل الدنيا الذين يذهبون إليه المال وبما أخرجه أحمد والترمذي  
 وصححه هو والحاكم من حديث حمزة مرفوعاً إلى عبد الملك والكرام اتقوا ويحتمل أن  
 يكون المراد أن هذا هو الذي يعتبره أهل الدنيا كما مرح به في حديث بريدة وإن هذا كلامه  
 لمن صنفه لهم واغترارهم بالمال وعدم اعتدادهم بالدين فيكون في حكم التوبيخ لهم والتفريع  
 وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم زوج مولاه زيد بن حارثة بن نسيب بنت جحش القرشية وزوج



أسامة بن زيد بقاطمة بنت قيس القرشية وزوج عبد الرحمن بن عوف بلال باخته وأخرج  
أبو داود أن أبا هند بن عدي بن أبي النضر قال يا بني يا ضة أنكحوا أباهند وانكحوا  
إليه وأخرجه أيضا لما كره وحسنه ابن حجر في التلخيص وأخرج البخاري والذائي وأبو داود  
عن عائشة أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكان من شهد بدرا مع النبي صلى الله  
عليه وسلم بنى سائما وأنكحه ابنة أخيه الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى امرأة من الأنصار  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب اليكم من ترصون دينه وخلقه فزوجوه  
إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد عريض أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة قال في  
الحجة البالغة أقول ليس في هذا الحديث أن الكفاءة غير معتبرة كيف وهي مما جبل عليه  
طوائف الناس وكاد يكون القدح فيما أشد من القتل والناس على مراتبهم والشرائع لا تهمل  
مذلل ذلك ولذلك قال عمر لا من النساء إلا من أكفأهن وإكفأه أراد أن لا يتبع أحد  
بمحقرات الأمور نحو قوله المال وورثاته الحال ودماثة الحال أو يكون ابن أم ولد ونحو ذلك من  
الأسباب بعد أن يرضى دينه وخلقه فإن أعظم مقاصد تدبير المنزل الاصطحاب في خلق حسن  
وأن يكون ذلك الاصطحاب سببا صلاح الدين وقال في المستوى في باب الكفاءة قال الله تعالى  
أفمن كان مؤمنا كن كافا قال لا يستوون وقال تعالى أهم يقسمون زوجة ربك فمن قسمنا بينهم  
معيشتهم في الحياة الدنيا أورثنا بعضهم فوق بعض درجات ليخضع بعضهم لبعض فافهم  
ربك خيرا مما يحسبون قالت هذه الآيات تدل على تفاوت مراتب الناس وإن ذلك أمر ثابت  
فيهم ولم يرد الله تعالى فكان تقرير انما اختلافوا في تحديد المعاني التي يتبع بها التفاوت فذهب  
أكثرهم إلى أنها أربعة الدين والحرية والنسب والصناعة والمراد من الدين الإسلام  
والعدالة واعتبر الشافعي السلامة من العيوب المثبتة للخيار أيضا ومعنى اعتبار الكفاءة عند  
أبي حنيفة أن المرأة إذا زوجت نفسها من غير الكفاءة فلا وليا لها أن يشرقا بينهما وعند  
الشافعي أن أحد الأولياء المستوين إذا زوجها برضاها من غير كفاءة لم يصح وفي قول يصح ولهم  
الفسخ إذا زوج الأب بكرة صغيرة وبالغة بغير رضاها وفيه القولان أيضا انتهى أقول قوله  
صلى الله عليه وسلم من ترصون دينه وخلقه فزوجوه دليل على اعتبار الكفاءة في الدين والخلق وقد  
جزم بأن اعتبار الكفاءة مختص بالدين مالا ونقل عن عمرو بن مسعود ومن التابعين عن محمد  
ابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ويدل عليه قوله تعالى أن أكرمكم عند الله اتقاكم واعتبر  
الكفاءة في النسب الجمهور وقال أبو حنيفة قريش أكفأ بعضهم بعضا والعرب كذلك  
وليس أحد من العرب كفو القريش كالألس أحد من غير العرب كفو العرب وهو وجه  
لشافعية قال في الفتح والصحيح تقديم بن هاشم والمطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء أكفأ  
بعضهم لبعض قال الشافعي ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث وإماما أخرجه البزار  
من حديث معاذ بن عمرو بن الجهم أكفأ بعض الموالى بعضهم أكفأ بعض فاستفاده  
ضعيف قال في الفتح واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه فلا تحمل المسألة الكافرا انتهى وأعلى  
الصنائع المعتبرة في الكفاءة في النكاح على الإطلاق العلم حديث العلماء ورثة الأنبياء أخرجه  
أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان من حديث أبي الدرداء وضعفه الدارقطني في العمل قال



المنذرى هو مضطرب الاسناد وقد ذكره البخارى في صحيحه بغير اسناد والقرآن الكريم شاهد  
صدق على ما ذكرناه من ذلك قوله تعالى هل يستوى الذين يعاونون والذين لا يعاونون وقوله تعالى  
يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو  
واللائكة وأولو العلم وغير ذلك من لايات والاحاديث المتكاثرة منها حديث خياركم في  
الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا واوقدوا وقد تقدم وبالحلة اذا تقررت ان هذا عرف ان المعبر  
هو الكفاءة في الدين والخلق لاني النسب ليس له نص في الحديث عليه وسلم لم يأن حسب أهل  
الدنيا المال وأخبر صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الصحيح عنه ان في أمته ثلاثا من أمر الجاهلية  
الفتن بالحساب والظعن في الانساب والاستسقاء بالنجوم والنياحة كان تزوج غير الكفو  
في النسب والمال من أصعب ما ينزل بين المؤمنين بالله واليوم الآخر قال الماتن رحمه الله ومن  
هذا القبيل استثناء الفاطمية من قوله ويغتفر برضا الأعلى والولى وجعل بنات فاطمة رضى  
الله عنها على قدر او اعظم شرفا من بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم اصله نياحها كل  
الحجب من هذه التعصبات الغريبة والتعصبات على أمر الجاهلية واذا لم يتركها من عرف انها  
من أمور الجاهلية من أهل العلم فكيف يتركها من لم يعرف ذلك والتحريك كل الخلق في الانصاف  
والاتقياد لما جاء به الشرع ولهذا اخرج الحاكم في المستدرک وصححه عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه قال اعلم الناس أبصرهم بالحق اذا اختلف الناس فهذا نص في محل الخلاف  
انظر في أمهات العترة الطاهرة الذين هم قدوة السادة واسوة القادة في كل خير ودين من كن  
قام ابي العترة الامام زين العابدين على بن الحسين شهر باقوب بنت يزيد بن شهر ياد بن شيرويه  
ابن خسرو پرويز بن هرم بن نوشيروان ملك القرم وأم الامام موسى الكاظم أم ولد اسمها  
حميدة وأم الامام على الرضا بن موسى الكاظم أم ولد اسمها تكتم وأم الامام على بن محمد  
ابن على المذكور الملقب بالجواد والتقى أم ولد اسمها خيزران وقيل ربحانة وأم الامام على  
ابن محمد الملقب بالهادى والعسكرى أم ولد اسمها سمانة وأم الامام حسن بن على الملقب  
بالزكى والخالص والعسكرى أم ولد اسمها سوسن وأم الامام محمد بن حسن الملقب بالنجبة  
والقائم والمهدى أم ولد اسمها نرجس وهكذا كان شأن التزوج في أصحاب رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم لم يعرج أحد منهم على الكفاءة في النسب وانما أخذ بذلك الجهلة من  
الامة لاسيما أهل القرى والقصبات من نسل العترة والعبادة رضى الله عنهم أجمعين وأكثرهم  
خائضون في الباطل عاقلون عن حلى العلم الموصول الى الحق وكان أمر الله قدرا مقدورا  
(و) بخطب (الصغيرة الى واها) لما في صحيح البخارى وغيره عن عروة ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم خطب عائشة الى أبي بكر (ورضا البكر صماتها) لما تقدم من الاحاديث  
الصحيحة (وتحريم الخطبة في العدة) الحديث فاطمة بنت قيس ان زوجها طلقها ثلاثا لم يجعل لها  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة وقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم اذا حملت فاذينى فاذنته الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره وأخرج البخارى  
عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى فيما عرضتم به من خطبة النساء قال يقول انى أريد التزوج  
ولوددت انه يسرلى امرأه صالحة وأخرج الدارقطنى عن محمد بن على الباقر عليه السلام



انه دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أم سلمة وهي متأخمة من أبي سلمة فقال لقد  
 علمت أني رسول الله وخيرته من خلقه وموضعي من قومي وكانت تله خطبته والحديث  
 منقطع قال في الفتح وافق العلماء على أن المراد به هذا الحكم من مات عنها زوجها واختلافوا في  
 المعتدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها وأما الرجعية فقال الشافعي لا يجوز لأحد  
 أن يعرض لها بالنكاح فيها والحاصل أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات والتعريض  
 مباح في الأولى وحرام في الأخيرة يختلف فيه في البائن (و) الخطبة (على الخطبة) الحديث  
 عقبه بن عامر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المؤمن أخو المؤمن فلا يحل  
 للمؤمن أن يتنازع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذروا وهو في صحيح مسلم وغيره  
 وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح  
 أو يترك وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك  
 الخطب قبله أو يأذن له وقد ذهب إلى تحريم ذلك الجمهور (ويجوز) له (النظر إلى الخطوبة)  
 الحديث المغيرة عند أحمد والشافعي وابن ماجه والترمذي والدارمي وابن حبان وصححه أنه  
 خطب امرأة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما  
 فأتى أبوهم فأخبرهما بقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فكن أيهما كره ذلك  
 فسمعت ذلك المرأة وهي في خدرها فقامت أن كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 أمر أن تنظر فانتظروا إلا فأتى أنشد كنه أعظمت ذلك عليه فنظرت إليها فترجعت فاذكر  
 من موافقة ما ذكره أحمد وأهل السنن وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال كنت عند  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الانصار فقال رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انظرت إليها قال لا قال فاذهب فانظر إليها فإن في عين  
 الانصار شيئا وفي الباب أحاديث (ولانكاح الابولي) الحديث أبي موسى عند أحمد وأبي داود  
 وابن ماجه والترمذي وابن حبان والحاكم وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال لانكاح الابولي وحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وابن  
 حبان والحاكم وأبي عوانة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما امرأة نكحت بغير  
 إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل  
 من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له وفي الباب أحاديث قال الحاكم وقد صححت  
 الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش  
 ثم سرد تمام ثلاثين صحابيا أقول الأدلة الدالة على اعتبار الولي وأنه لا يكون العاقد سواء وان  
 العقد من المرأة لنفسها بدون إذن وليها باطل قد رويت من طريق جماعة من الصحابة فيها  
 الصحيح والحسن وما دونهما فاعتبارهم معتبر وعقد غيره مع عدم عضله باطل بنص الحديث  
 لا فاسد على تسليم أن الفساد واسطة بين الصحة والبطالان ولا يعارض هذه الأحاديث حديث  
 الثيب أحق بنفسها من وليها والبعكر تستأذن ونحوه كحديث ليس للولي مع الثيب أمر  
 واليتيمة تستأمر لان المراد أنها أحق بنفسها في تعيين من تريد نكاحه ان كانت ثيبا والبكر  
 يمنعها الحياء من التعيين فلا بد من استئذانها وليس المراد ان الثيب تزوج نفسها أو توكل من



يرتزجها مع وجود الولي فعقد النكاح أمر آخر وبهذا تعلم أن لا وجه لما ذهب إليه الظاهرية  
 من اعتبار الولي في البكر دون الثيب والولي عند الجمهور هو الأقرب من العصبية وروى عن أبي  
 حنيفة أن ذوى الأرحام من الأولياء أقول الذي ينبغي التعويل عليه عندي هو أن يقال إن  
 الأولياء هم قرابة المرأة الأدنى فالأدنى الذين يلحقهم الغضاضة إذا تزوجت بغير كنه وكان  
 المزوج لها غيرهم وهذا المعنى لا يختص بالعصبات بل قد يوجد في ذوى السهام كالأخ لأم  
 وذوى الأرحام كابن البنت وربما كانت الغضاضة معها أشد منها مع بنى الأعمام ونحوهم فلا  
 وجه لتخصيص ولاية النكاح بالعصبات كما أنه لا وجه لتخصيصها بن يرث ومن زعم ذلك  
 فعليه الدليل أو النقل بأن معنى الولي في النكاح شرعا أولغة هو هذا وأما ولاية السلطان  
 فتأنيده حديث إذا تشاجر الأولياء فالسلطان ولي من لا ولي لها فهذا الحديث وإن كان فيه  
 مقال فهو لا يسقط به عن رتبة الاستدلال وهو يدل على حكمين الأول أن تشاجر الأولياء  
 يوجب بطلان ولايتهم ويغيرهم كالمعدومين الثاني أنهم إذا عدوا كانت الولاية للسلطان  
 وإذا تحررك ما ذكرناه في الأولياء فاعلم أن من غاب منهم عند حضور الكف ورضا المكلنة به  
 ولو في محل قريب إذا كان خارجا عن بلد المرأة ومن يريد نكاحها فهو كالمعدوم والسلطان ولي  
 من لا ولي له اللهم إلا أن ترضى المرأة ومن يريد الزواج بالانتظار أقدم الغائب فذلك حق لهما  
 وإن طالت المدة وأما مع عدم الرضا فلا وجه لا يجاب الانتظار ولا سيما مع حديث ثلاث  
 لا يؤخرن إذا حانت منها الأيم إذا حضر كفوها كما أخرجه الترمذي والحاكم وجميع ما ذكر  
 من تلك التقديرات بالشهر وما دونه ليس على شيء منها إثارة من علم ومع ذلك فالقول بأن غيبة  
 الولي الموجبة لبطلان حقه هي الغيبة التي يجوز الحكم معها على الغائب هو قول مناسب  
 إذا صح الدليل على أنه لا يجوز الحكم على الغائب إلا إذا كان في مسافة القصر فإن لم يصح  
 دليل على ذلك فالواجب الرجوع إلى ما ذكرناه فإن قلت إذا كان ولي النكاح هو أعم من  
 العصبات كما ذكرته فإوجه قلت وجهه أنا وجدنا الولاية قد أطلقت في كتاب الله تعالى على  
 ما هو أعم من القرابة والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ووجدناها قد أطلقت في  
 سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ما هو أخص من ذلك قال صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم السلطان ولي من لا ولي له ولا ريب أنه لم يكن المراد في الحديث ما في الآية والألزم  
 أنه لا ولاية للسلطان إلا عند عدم المؤمنين وهو باطل لأنه أحدهم بل له منزلة عليهم لا توجد في  
 أفرادهم وإذا ثبت أنه لم يكن المراد بالولي في الحديث الأولياء المذكورين في الآية فليس بعض  
 من يصدق عليه اسم الإيمان أو ولي من بعض الأبا القرابة فتعين أن المراد القرابة ولا ريب أن  
 بعض القرابة أولى من بعض وهذه الأولوية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال  
 أو استحقاق التصرف فيه حتى يكون كالميراث أو كولاية الصغير بل باعتبار أمر آخر وهو  
 ما يجده القريب من الغضاضة التي هي العار اللاصق به وهذا لا يختص بالعصبات كما يناهل  
 يوجد في غيرهم ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الأمر من بعض فالأب والأم والأبناء أولى من  
 غيرهم ثم الأخوة لأبوين ثم الأخوة لأب أو لام ثم أولاد البنين وأولاد البنات ثم أولاد الأخوة  
 وأولاد الأخوات ثم الأعمام والأخوال ثم هكذا من بعدهم هؤلاء ومن زعم الاختصاص ببعض



دون البعض قليلا تنابحجة وان لم يكن يسده الا مجرد أقوال من تقدمه فلسنا ممن يقول على ذلك وبالله التوفيق قال في الحجة وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه أمرهم واستبداد النساء بالنكاح وقاحة منهن منشؤها قلة الحياء واقتضاب على الاولياء وعدم اكرامهم وأيضا يجب ان يميز النكاح من السقاح بالتشهير وأحق التشهير ان يحضر أولياءها ولا يجوز ان يحكم في النكاح النساء خاصة لثقة صان عقلمهن وسوء فكرهن فكثيرا ما لا يمتدين للمصلحة وعدم حياية الحسب عنهن غالباً فرعاً عن غير الكف وفي ذلك عار على قومها فوجب ان يجعل للأولياء شيء من هذا الباب لتسد المفسدة وأيضا فان السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة انهم عوان بأيديهم وهو قوله تعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض انتهى قال الشافعي لا ينعقد نكاح امرأة الا بعبارة الولي القريب فان لم يكن فبعبارة الولي البعيد فان لم يكن فبعبارة السلطان فان تزوجت نفسها أو غيرها باذن الولي أو بغير اذنه بطل ولم يتوقف وتأويل قوله لا تنكح المرأة الا باذن وليها الا يزوجهها الا وكيل الولي ويفهم تزويجها بنفسه بالاولي وقال أبو حنيفة ينعقد نكاح المرأة الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي بكر كانت أو ثيباً وتأويل الحديث انه يكره لها ذلك خشية ان تقصر في رعاية الكفاءة وغيرها وتنسب الى الوقاحة وتأويله ان للولي حق الاعتراض في غير الكف فعني قوله لا تنكح أي لا تستقل نكاحها الا باذنه لان له حق الاعتراض في غير الكف وقال محمد ينعقد موقوف على اذنه كذا في المسوى (وشاهدين) لحديث عمران بن حصين عنده الدارقطني والبيهقي في المال وأجد في رواية ابنه عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لانكاح الابولي وشاهدي عدل وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لانكاح الابولي وشاهدي عدل فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له واسناده ضعيف وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير يمينه وصحح الترمذي وقفه وهذه الأحاديث وما ورد في معناها يقوى بعضها بعضا وقد ذهب الى ذلك الجمهور قال في شرح السنة أكثر أهل العلم على ان النكاح لا ينعقد الا ليمينه ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضورا حالة العقد واختلفوا في صفة الشهود قال الشافعي لا ينعقد الا بشهدين رجلين عدلين وقال أبو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين وبفاسقين كذا في المسوى وفي الموطأ في باب لا يحل نكاح السر مالك عن أبي الزبير المكي ان عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجت (الا ان يكون) الولي (عاضداً أو غير مسلم) لقوله تعالى فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ولتزوجنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان من غير وليها لما كان كافرا حال العقد (ويجوز لكل واحد من الزوجين ان يوكل بعقد النكاح ولو واحداً) لحديث عقبة بن عامر عند أبي داود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لرجل أترضى ان أزوجهك فلانة قال نعم وقال للمرأة أترضى ان أزوجهك فلانة قالت نعم فزوج أحدهما صاحب الحديث وقد ذهب الى ذلك جماعة من أهل العلم الاوزاعي وربيعة والثوري



ومالك وأبو حنيفة وأكثرا أصحابه والليث وأبو نوري وحكي في البصر عن الشافعي وزفر أنه لا يجوز  
قال في الفتح وعن مالك لو قالت المرأة لوليها تزوجني عن رأيت فزوجها من نفسه أو بمن اختار  
لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج وقال الشافعي يزوجه السلطان أو ولي آخره مثله أو أقعد منه  
ووافقه زفر وأما استحباب التثارة أقول لا يصح في ذلك شيء كما أوضحه في النيل والسيل ولا بأس  
بتوشى من الماء كولات فهو من جملة الاطعام المندوب انما الشأن في الحكم بعشرة انتباهه  
مع ورود الاحاديث العديدة بالنهي عن التهي والظاهر ان هذا نوع منها ولم يرد ما يدل على  
التخصيص لامن وجه صحيح ولا حسن بل ولا ضعف فيجوز وأما اجابة الولاية فاحاديث الامر  
بالاجابة صحيحة ولم يأت ما يقتضي صرفها عن الوجوب نعم الولاية المشوبة بالنكح كرات مع عدم  
القدرة على التغيير لا يجوز حضورها كما يدل عليه حديث النهي عن الجلوس على المائدة التي  
تدار عليها الخمر وسائر المعاصي تقاس على ذلك

• (فصل ونكاح المتعة) • قال في الحجة رخص فيها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أيا ما تم نهي  
عنها أما الترخيص أولا فلما كان حاجة تدعو اليه كما ذكره ابن عباس فمن يقدم بلده ليس بها  
أهله أشار ابن عباس انهم لم تكن يومئذ استجارا على مجرد البضع بل كان ذلك مغمورا في ضمن  
حاجات من باب تدبير المنزل كيف والاستجار على مجرد البضع انسلاخ عن الطبيعة الانسانية  
ووقاحة يجعها الباطن السليم وأما النهي عنها فلارتفاع تلك الحاجة في غالب الاوقات وأيضا  
ففي جريان الرخصة باختلاف الانساب لانها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون  
الامر بيدها فلا يدري ماذا تصنع وضبط العمدة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد في  
غاية العسر فما ظنك بالمتعة واهمال النكاح الصحيح المعتبر في الشرع فان أكثر الراغبين في  
النكاح انما غالب داعيتهم قضاء شهوة الفرج وأيضا فان من الامر الذي يتميز به النكاح من  
السفاح على التوطين على المعاونة الدائمة وان كان الاصل فيه قطع المنازعة فمما على أعين  
الناس انتهى في شرح السنة اتفق العلماء على تحريم المتعة وهو كالأجتماع بين المسلمين  
(منسوخ) فانه لا خلاف انه قد كان ثابتا في الشريعة كما صرح بذلك القرآن فما استتمت به  
منهن فآتوهن أجورهن ولما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال كان غزو مع رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس معننا نساء فقلنا لا تختصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد  
ان تسكن المرأة بالنوب الى أجل وفي الباب أحاديث وثبت النسخ من حديث جماعة فخرج  
مسلم وغيره من حديث سيرة الجاهلي انه غزاه مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتح مكة فاذن  
اهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في متعة النساء قال فلم يخرج حتى حرمها رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي لفظ من حديثه وان الله حرم ذلك الى يوم القيامة وأخرج  
الترمذي عن ابن عباس انما كانت المتعة في أول الاسلام حتى نزلت هذه الآية الا على  
أزواجهم أو ما ملكت أيما تم وفي الصحيحين من حديث علي ان النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر والاحاديث في هذا الباب كثيرة والخلاف طويل وقد  
استوفاه الماتن في نيل الاوطار ورواية من روى تحريمها الى يوم القيامة هي الحجة في هذا الباب  
وهذا نهى مؤيد وقع في آخر موطن من المواطن التي سافر فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه



وآله وسلم وتعبه موته بعد أربعة أشهر فوجب المصير إليه ولا يعارضه ما روى عن بعض الصحابة أنهم ثبتوا على المتعة في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبعد موته إلى آخر أيام عمر كما زعمه صاحب ضوء النهار فان من علم النسخ المؤبد حجة على من لم يعلم واستمرار من استمر عليها انما كان لعدم علمه بالناسخ وأما ما صار يهول به جماعة من المتأخرين من ان تحليل المتعة قطعي وحديث تحريمها على التأبيد ظني والظني لا ينسخ القطعي حتى قال المقلبي ان الجمهور لم يجدوا جوابا على هذا فيقال ان كان كون التحليل قطعيا لكونه منصوحا عليه في الكتاب العزيز فذلك وان كان قطعي المتن فليس بقطعي الدلالة لآخرين أحدهما انه يمكن حمله على الاستتاع بالنكاح الصحيح الثاني انه عموم وهو ظني الدلالة على انه قد روى الترمذي عن ابن عباس انه قال انما كانت المتعة حتى نزلت هذه الآية الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قال ابن عباس فكل فرج سواهما حرام وهذا يدل على التحريم بالقرآن فيكون ما هو قطعي المتن ناسخا لما هو قطعي المتن وان كان التحليل قطعيا لكونه قد وقع الاجماع من الجميع عليه في أول الامر فيقال وقد وقع الاجماع أيضا على التحريم في الجملة عند الجميع وانما الخلاف في التأبيد هل وقع أم لا وكون هذا التأبيد ظنيا لا يستلزم ظنية التحريم الذي وقع النسخ به فالخاصل ان الناسخ للتحليل المجمع عليه هو التحريم المجمع عليه المقيد بقيد ظني وهو التأبيد فالناسخ والمنسوخ قطعيان هذا على التسليم ان ناسخ القطعي لا يكون الا قطعيا كما قررته جمهور أهل الأصول وان كنت لا أوافقهم على ذلك (والتحليل حرام) لحديث ابن مسعود عندهما أحمد والنسائي والترمذي وصححه قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم الحمل والمحلل له وصححه أيضا ابن القطان وابن دقيق العيد وله طريق أخرى أخرجهما عبد الرزاق وطريق ثالثة أخرجهما اسحق في مسنده وأخرج أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذي وصححه ابن السكن من حديث علي بن مثنى وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحل لعن الله المحلل والمحلل له وفي اسناده يحيى بن عثمان وهو ضعيف وقد أعل بالارسال وأخرج أحمد والبيهقي والبخاري وابن أبي حاتم والترمذي في العلل من حديث أبي هريرة نحوه وحسنه البخاري وأخرج الحاكم والطبراني في الاوسط من حديث عمر بن الخطاب كانوا يعبدون التحليل سفاحا في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين رواه ابن ماجه باسناد رجاله موثقون وصح عن عمر انه قال لا أوتي بمحلل ومحلل له الا رجته ما رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما وابن المنذر في الاوسط وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر انه قال ذلك فقال كلاهما زان والكلام في ذلك عن الصحابة والتابعين طويل قد أطل شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية الكلام عليه وأفرده مصنف اسماء بيان الدليل على ابطال التحليل انتهى أقول حديث لعن المحلل مروي من طريق جماعة من الصحابة باسناد صحيح وبعضها حسن واللعن لا يكون الا على امر غير جائز في الشريعة المطهرة بل على ذنب هو من أشد الذنوب فالتحليل غير جائز في الشرع ولو كان جائزا لم يلعن فاعله والراضي به واذا كان لعن الفاعل لا يدل على تحريم فعله لم يبق صيغة تدل على التحريم قط واذا



كان هذا الفعل حراما غير جائز في الشريعة فليس هو النكاح الذي ذكره الله في قوله حتى  
 تنكح زوجا غيره كما أنه لو قال لعن الله بائع الخمر لم يلزم من لفظ بائع أنه قد جازي به وصار من  
 البيع الذي اذن فيه بقوله وأحل الله البيع والامر ظاهر قال ابن القيم ونكاح المحلل لم يبح في  
 ماله من المثل قط ولم يفعل أحد من الصحابة ولا أفتى به واحد منهم ثم سل من له أدنى اطلاع على  
 أحوال الناس كم من حرة مصونة أنشب فيها المحلل مخالب أرادته فصارت له بعد الطلاق من  
 الاخذان وكان بها ما منقردا يوطئها فإذا هو والمحلل بركة التحليل شريكان فلعن الله كم  
 أخرج التحليل مخدرة من سترها إلى البغاء بين مرأى من العشرة والحرماء ولولا التحليل  
 لكان منازل الثريادون منازلها والتدرع بالاكفان دون التدرع بجمالها وعناق القنادون  
 عناقها والاخذ بذراع الاسد دون الاخذ بساقها وأما في هذه الازمان اتى شكت القروج فيها  
 إلى ربهم من مفسدة التحليل وقبح ما يرتكبه المملون مما هو مرد بل عى في عين الدين وشجافى  
 حلول المؤمنين من قبائح تشمت أعداء الدين به وتمنع كثيرا ممن يريد الدخول فيه بسببه  
 بحيث لا يحيط به تفاصيلها خطاب ولا يحصرها كتاب يراه المؤمنون كلهم من أقبح القبائح  
 ويعتدونهم من أعظم الفضائح قد قلبت من الدين راسه وغيرت منه اسمه وضيع التيس  
 المستعار فيها المطلقة بنجاسة التحليل وزعم أنه قد طيبها التحليل في الله العجب أى طيب أعادها  
 هذا التيس الملعون وأى مصلحة حصلت لها ولطالقتها هذا الفعل الدون إلى غير ذلك انتهى  
 وقد أطال رحمه الله تعالى في تخريج أحاديث تحريم التحليل في اعلام الموقعين اطالة حسنة  
 فليراجع (وكذلك الشغار) لثبوت النهى عنه كما في حديث ابن عمر في الصبيحين وغيرهما ان  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشغار وأخرج مسلم من حديث أبى هريرة  
 قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار ان يقول الرجل زوجتى  
 ابنتك وأزواجك ابنتى أو زوجتى أختك وأزواجك أختى وأخرج مسلم أيضا من حديث ابن  
 عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا شغار في الاسلام وفي الباب أحاديث قال ابن  
 عبد البر أجمع العلماء على ان نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته والجمهور على  
 البطلان قال الشافعى هذا النكاح باطل كنكاح المتعة وقال أبو حنيفة جائز ولكل واحدة  
 منهما مهر مثلها انتهى أقول النهى عن الشغار ثابت بالاحاديث الصحيحة من طرق جماعة من  
 الصحابة وعلى كل حال فكون الشغار من مفسدات العقد غير مناسب لما تقر في الاصول لان  
 النهى عن الشغار يقتضى قبحه أو تحريمه أو فسادة على اختلاف الاقوال وإذا اقتضى ذلك  
 وجب على كل واحد من الزوجين توفير المهر لزوجه بما استحل من فرجها فهو بمنزلة فساد  
 التسمية وفسادها لا يستلزم فساد عقد النكاح والمهر ليس بشرط للعقد فالحكم بأن الشغار  
 يفسد العقد غير مناسب لما تقر في الاصول ولا موافق لقواعد القروج ولو فرض ان النهى  
 عن النكاح الذى فيه شغار لم يكن ذلك مقتضى فساد العقد لان النهى ليس لذات العقد ولا  
 لوصفه بل لامر خارج عنه وقد تقر في الاصول ان ذلك لا يوجب الفساد (ويجب على الزوج  
 الوفاء بشرط المرأة) لحديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 أحق الشروط أن يوفى به ما استحل من فرجها وهو في الصبيحين وغيرهما قلت هو قول أكثر



أهل العلم وقالوا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن أحق الشروط الخ خاص في شرط المهر إذا سمي لها مالا في المذمة أو عيناً عليه أن يوفى بما ضمن لها وفي الحقوق الواجبة التي هي مقتضى العقد وأما ما سوى ذلك مثل أن يشترط في العقد للمرأة أن لا يخرجها من دارها ولا ينقلها من بلدها أو لا ينكح عليها أو نحو ذلك فلا يلزمه الوفاء به وله إخراجها ونقلها وإن ينكح عليها إلا أن يكون في ذلك عين فيلزمه البين كذا في المسوى أقول الوفاء بطلاق الشروط مشروع قال تعالى أو فوا بالعقود وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المسلمون عند شروطهم إلا شرطا أحل حراماً أو حرم حلالاً وهو حديث حسن ولكن هذا المخصص المتصل أعني قوله إلا شرطا الخ يبدل على أن ما كان من الشروط بهذه الصفة لا يجب الوفاء به وكما يخصص عموم أول الحديث كذلك يخصص عموم الآية ويؤيد هذا المخصص الحديث المتفق عليه بلفظ كل شرط ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله فهو باطل ولا يعارض هذا حديث أحق الشروط الخ وهو متفق عليه ووجه عدم المعارضة أن عموم هذا الحديث مخصص بما قبله من الحديثين الدالين على أن الشروط التي تحلل الحرام أو تحرم الحلال مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله لا يجب الوفاء به أسواء كانت في نكاح أو غيره لا كما قاله الجلال في ضوء النهار (الأن يحل حراماً أو يحرم حلالاً) فلا يحل الوفاء به كما ورد بذلك الدليل وقد ثبت النهي عن اشتراط أمور كحديث أبي هريرة في الصبي وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه أو يبيع على بيعه أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها تسكت في ما في صحتها أو أنها فاقما رزقها على الله وأخرج أحمد من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل أن ينكح امرأة بطلاق أخرى (ويحرم على الرجل أن ينكح زانية أو مشركة) لقوله تعالى الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا بطلاق أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين وما أخرج أحمد بإسناد رجاله ثقات والطبراني في الكبير والوسط من حديث عبد الله بن عمرو أن رجلاً من المسلمين استأذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في امرأة يقال لها أم مهزول كانت تسافح وتشترط له أن تنفق عليه فقراً عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والزانية لا ينكحها إلا بطلاق أو مشرك وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه من حديث ابن عمر أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة وكان بمكة يعني يقال لها عناق وكانت صديقته قال فجئت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أنكح عناقاً قال فسكت عني فنزلت الآية والزانية لا ينكحها إلا بطلاق أو مشرك فدعاني فقراًها على وقال لا تنكحها وأخرج أحمد وأبو داود بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزاني المحلول لا ينكح إلا مثله قال ابن القيم أخذ بهذه الفتاوى التي لا معارض لها إلا ما محمد ومن وافقه وهي من محاسن مذهبه فإنه لم يجوز أن ينكح الرجل زوجاً تحبه ويعتد مذهب به بضعة وعشرون دية لا قد ذكرناها في موضع آخر انتهى وأخرج ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد بحجة الوداع مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال استوصوا في النساء خيراً فأنما هن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين



بفاحشة معينة فان فعلن فاهجر وهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سييلا وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال جاء رجل الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان امرأتى لا تمتنع يد لامس قال عزبها قال أخاف ان تتبعها نفسي قال فاستمتع بها قال المتذري ورجال استاده يحتج بهم في الصحيحين قال ابن القيم عورض بهذا الحديث المتشابه الاحاديث المحكمة الصريحة في المنع من تجويز البغايا واختلقت مسائل المحرمين لذلك فيه فقالت طائفة المراد باللامس ملتصق الصدقة لا ملتصق الفاحشة وقالت طائفة بل هذا في الدوام غير مؤثر وانما المانع ورود العقد على الزانية فهذا هو الحرام وقالت طائفة بل هذا من التزام أخف المفسدين لدفع اعلاهما فانه لما امر بمقارقتها خاف ان لا يصبر عنها فيواقعه حراما فامر حينئذ بما سلكها اذ مواقعتها بعقد النكاح أقل فسادا من مواقعتها بالسفاح وقالت طائفة بل الحديث ضعيف لا يثبت وقالت طائفة ليس في الحديث ما يدل على انها زانية وانما فيه أنهم لا تمتنع عن مجسها أو يضع يده عليها أو نحو ذلك فهي تعطى اللسان لذلك ولا يلزم ان تعطيه الفاحشة الكبرى ولكن هذا لا يؤمن معه أجابها الداعي الى الفاحشة فأمره بفراقها تركها ما يريه الى ما لا يريه فلما أخبره بأن نفسه تتبعها وانه لا يصبر له عنها رأى مصلحة امساكها أرجح المسالك والله تعالى أعلم انتهى في المسوى أقول الظاهر عندي ان مبنى اختلافهم هذا اختلافهم في مرجع ذلك في قوله حرم ذلك فقال أحد مرجعه نكاح الزانية والمشاركة وقال غيره مرجعه الزنا والشرك والمراد على هذا أن العادة قاضية بأن الزانية لا يرغب فيها الا زان أو مشرك والزنا والشرك حرام على المؤمنين فنكاحها لا يليق بحال المؤمنين ولا يقولون ان الحديث ناسخ بل يقولون انه مبين لتأويل الآية ومع ذلك فلا يخلو عن بعد في الكافي مذهب أحد الزانية يحرم نكاحها كالمعتدة وأما غير أحد فقوله جواز نكاح الفاحشة وان كان الاختيار غير ذلك لحديث لا ترد يد لامس قال الواحدى عن أبي عبيد مذهب مجاهد ان التحريم لم يكن الا على جماعة خاصة من فقراء المهاجرين أرادوا نكاح البغايا لينتفعن عليهم ومذهب سعدان التحريم كان عاما ثم نسخته الرخصة وأورد أبو عبيد على هذا الحديث أنه خلاف الكتاب والسنة المشهورة لان الله تعالى انما أذن في نكاح المحصنات خاصة ثم أنزل في القاذف آية اللعان وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التفريق بينهم فلا يجتمعان أبدا فكيف يأمر بالاقامة على عاهرة لا تمتنع عن أرادها والحديث مرسل فان ثبت فتأويله ان الرجل وصف امرأته بالخرق وضعف الراى وتضييع ماله فهي لا تمتنع من طالب ولا تحفظه من سارق وهذا أشبه بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرى بحديثه أقول في الاستدلال بحديث لا ترد يد لامس نظرم وجهين أحدهما ان هذا ليس رميا لها بالزنا البتة بل رميا بقله الاحتياط في أمر اللامسة فيحتمل حينئذ أن لا تتورع من اللامس الحرام وتتورع من حقيقة الزنا المقضى الى الحد والمقتضى للعجل الموجب للفضيحة الشديدة وكم من امرأة لا تتورع من النظر واللمس المحرمين وتتورع من موجب الحد وسبب الحبل خوفا من الفضيحة فلما لم يصرح بالزنا لم يوجب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عليه الفراق وثانيهما ان حالة الابتداء تفارق حالة البقاء في أكثر المسائل كالحرم لا يتبدى بالنكاح في حالة



احرامه ولا يضره البقاء فاذا جاز النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امساكها في حالة بقاء  
النكاح من أين لكم انه يجوز ابتداء النكاح انتهى (والعكس) وانما قال بالعكس لان هذا  
الحكم لا يختص بالرجل دون المرأة كما نفيد ذلك الآية الكريمة الزاني لا ينكح الزانية أو  
مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك أقول هذا هو الظاهر من الآية الكريمة ودعوى  
ان سبب نزول الآية فبين سأل الله صلى الله عليه وسلم انه يريد أن ينكح عتقا أو كانت مشركه مدفوعة  
بأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لاسيما والآية الكريمة قد تضمنت نكاح الزانية  
على حدة ونكاح المشرك على حدة وأما حديث ان امرأى لا ترد لأمس فالظاهر أنه كتابة  
عن كونه زانية لا كما قال المقلبي ان المراد انهم ليست تقو وامن الرية لانها زانية ثم استبعد  
أن يقول له صلى الله عليه وسلم استمتع بها وقد عرف انما زانية وان ذلك مناف لاخلاقه الشريفة  
واقول هذا التأويل خلاف الظاهر والاستبعاد لا يجوز اثبات الاحكام الشرعية أو نفيها  
بجردة فالأولى التعويل على شيء آخر هو أن الحديث قد اختلف في وصلة وارسله بل قال  
النسائي انه ليس بثابت وهكذا لا وجه لحمل الحديث على مجرد التهمة فان الرجل لم يقل انه يتهم  
انما لا ترد لأمس أو يشك أو يظن بل قال ذلك جزما (ومن صرح القرآن بتكريره) وهو ظاهر  
لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ  
وبنات الأخت وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم  
ورباتكم اللائي في حجوركم من نسائكم اللائي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح  
عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجهروا بين الأخوين الا ما قد سلف ثم قال  
وأحل لكم ما وراء ذلكم قال في المسوى اتفقت الامة على انه يحرم على الرجل أصوله وفصوله  
وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعده فالأصول هي الأمهات والجدات وان علون  
والفصول هي البنات وبنات الأولاد وان سفلن وفصول أول الأصول هي الأخوات وبنات  
الأخوة والأخوات وان سفلن وأول فصل من كل أصل بعده هي العمات والخالات وان علت  
درجتين انتهى (والرضاع كالنسب) لحديث ابن عباس في العيصين وغيرهما ان النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الرحم وفي لفظ من النسب وفيهما  
أيضا من حديث عائشة مرفوعا يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة وأخرج أحمد والترمذي  
وصححه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله حرم من الرضاع  
ما حرم من النسب قال أهل العلم والمحرمات من الرضاع سبع الأم والأخت بنص القرآن  
والبنات والعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت لان هؤلاء يحرم من النسب فيحرم من  
الرضاع وقد وقع الخلاف هل يحرم من الرضاع ما يحرم من الصهار وقد حقق الكلام في ذلك  
ابن القيم في الهدى قال في المسوى اتفقت الامة على ان كل من عقد النكاح على امرأه تحرم  
المنكوحه على آباء النكاح وان علوا وعلى أبنائه وأبنائه وأولاده من النسب والرضاع جميعا  
وان سفلوا تحريمهم مؤبد بمجرد العقد ويحرم على النكاح أمهات المنكوحه وبناتهن من  
الرضاع والنسب جميعا تحريمهم مؤبد بمجرد العقد فان دخل بالمنكوحه حرمت عليه بناتها  
وبنات أولادها من النسب والرضاع جميعا وان فارقهها قبل أن يدخل بها جاز له نكاح بناتها



واتفقوا على ان حرمة الرضاع كحرمة النسب في المناكح فاذا أرضعت المرأة رضيعا يحرم على الرضيع وعلى أولاده من أقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب ولا تحرم المرضعة على أبي الرضيع ولا على أخيه ولا تحرم عليك أم أختك اذالم تكن أمك ولا زوجة أباك ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب ليس لك أم أخت الا وهي أم لك أو زوجة لا لك وكذلك لا تحرم عليك أم نافلتك اذالم تكن ابنتك أو زوجة ابنك ولا جدة ولدك اذالم تكن أمك أو أم زوجتك ولا أخت ولدك اذالم تكن ابنتك أو ربيبك وحرمة الرضاع تكون بالرجال كما تكون بالنساء وهو قول أكثر أهل العلم انتهى (والجمع بين المرأة وعمتها وأختها) حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تنكح المرأة على عمها وأختها وفي لفظ لهم ما نهى أن يجتمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وأختها وفي الباب أحاديث وقد حكى الترمذي المنع من ذلك عن عامة أهل العلم وقال لا نعلم بينهم اختلافا في ذلك وقال ابن المنذر استأعلم في منع ذلك اختلافا اليوم وقد حكى الإجماع أيضا الشافعي والقرطبي وابن عبد البر قلت اتفقت الأمة على انه يحرم عليه أن يجتمع بين الاختين وبين الأمة وبنت أخيه أو بنت الخالة وبنت أختها من النسب والرضاع جميعا وجملة ان كل امرأتين من أهل النسب لو قدرت احدهما ذكرا حرمت الاخرى عليه فالجمع بينهم ما حرام ولا باس بالجمع بين المرأة وزوجة أيها أو زوجة ابنها لانه لا نسب بينهم ما كذا في المسوي (و) يحرم (ما زاد على الحد المباح للعرو والعبد) حديث قيس بن الحرث قال أسألت وعنده ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال اختر منهن أربعة أخرجه أبو داود وابن ماجه وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة وقال ابن عبد البر ليس له الاحديث واحد ولم يأت من وجه صحيح وبؤيده ما ساق فيمن أسلم وعنده أكثر من أربع وأما الاستدلال بقوله تعالى مشى وثلاث ورباع ففيه ما أوضحه الماتن في شرح المنتقى وفي حاشية الشفاء وقد قيل انه لا خلاف في تحريم الزيادة على الأربع وفيه نظر كما أوضحه هنالك أقول قال الماتن رحمه الله تعالى في كتابه السبل الخرار المتدفق على حدائق الأزهار أما الاستدلال على تحريم الخامسة وعدم جواز زيادة على الأربع بقوله عز وجل مشى وثلاث ورباع فغير صحيح كما أوضحته في شرحي للمنتقى ولكن الاستدلال على ذلك بحديث قيس بن الحرث وحديث غيلان النخعي وحديث نوفل بن معاوية هو الذي ينبغي الاعتماد عليه وان كان في كل أحدهم مقال لكن الإجماع على ما دللت عليه قد صارت به من الجمع على العمل عليه وقد حكى الإجماع صاحب فتح الباري والمهدي في البحر والنقل عن الظاهرية لم يصح فانه قد أنكر ذلك منهم من هو أعرف بذهبهم وأيضاً قد ذكرت في تفسير الذي سمعته فتح القدير تصحيح بعض هذه الأحاديث وأطال المقال في ذلك فليرجع اليه انتهى وقال في نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار حديث قيس بن الحرث وفي رواية الحرث بن قيس في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة قال أبو القاسم البغوي ولا أعلم للحرث بن قيس حديثاً غير هذا وقال أبو عمرو النري ليس له الاحديث واحد ولم يأت به من وجه صحيح وفي معنى هذا الحديث حديث غيلان النخعي وهو عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال



أسلم غيلان النخعي وتحت عشرة نسوة في الجاهلية فأسان معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وحكم أبو حاتم وأبو زرعة بأن المرسل أصح وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما روى عنه معمر بالبصرة قال فإن رواه عنه ثقة خارج البصرة حكمناه بالصحة وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر الحكم وأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل اليمامة عنه قال الحافظ ولا يفيد ذلك شيئاً فإن هؤلاء كلهم انما سمعوا منه بالبصرة وعلى تقدير أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب لانه كان يحدث في بلده من كنيه على الصحة وأما إذا رسل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها اتفق على ذلك أهل العلم كابن المديني والبخاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم وحكى الأثرم عن أحمد أن هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه وأعله بتقدمه في وصله وتحديثه به في غير بلده وقال ابن عبد البر طرده كلها معلولة وقد أطال الدارقطني في العلل تخريج طرقه ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهري مرسلًا ورواه عبد الرزاق عن معمر كذلك وقد وافق معمر على وصله بغير كثير السقاء عن الزهري ولكنه ضعيف وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك ويحيى ضعيف وفي الباب عن نوفل بن معاوية عند الشافعي أنه أسلم وتحت خمس نسوة فقال لما النبي صلى الله عليه وسلم أمسك أربعاً فارق الأخرى وفي أسناده رجل مجهول لأن الشافعي قال حديثنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد الحميد بن منهل عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية قال أسلمت فذكره وفي الباب أيضاً عن عروة بن مسعود وصفوان بن أمية عند البيهقي وقوله اختر منهن أربعاً استدل به الجمهور على تحريم الزيادة على أربع وذهبت الظاهرية إلى أنه يحل للرجل أن يتزوج تسعاً ولعل وجهه قوله تعالى منى وثلاث ورباع ويجمع ذلك لاعتبار ما فيه من العدل تسع وحكى ذلك عن ابن الصباغ والعمراني وبعض الشيعة وحكى أيضاً عن القاسم بن إبراهيم وأنكر الامام يحيى الحكاية عنه وحكاها صاحب البحر عن الظاهرية وقوم مجاهيل وأجابوا عن حديث قيس ابن الحرث المذكور بما فيه من المقال المتقدم وأجابوا عن حديث غيلان النخعي بما تقدم فيه من المقال وكذلك أجابوا عن حديث نوفل بن معاوية بما قدمنا من كونه في أسناده مجهول قالوا ومن هذا الأصل العظيم لا يكتفى فيه بمثل ذلك ولا سيما وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جمع بين تسع أو إحدى عشرة وقد قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وأما دعوى اختصاصه بالزيادة على الأربع فهو محل النزاع ولم يعم عليه دليل وأما قوله تعالى منى وثلاث ورباع قالوا وفيه للجسم لا للتخيير أيضاً لفظ منى معدول به عن اثنين اثنين وهو يدل على تساؤل ما كان متصفاً من الأعداد بصفة الاثنينية وإن كان في غاية الكثرة البالغة إلى ما فوق الألوف فأنك تقول جاءني القوم منى أي اثنين اثنين وهكذا ثلاث ورباع وهذا معلوم في لغة العرب لا يشك فيه أحد فالاية المذكورة تدل بأصل الوضع على أنه يجوز للإنسان أن يتزوج من النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً وليس من شرط ذلك أن لا تأتي الطائفة الأخرى في العدد إلا بعد مفارقتها للطائفة التي قبلها فإنه لا شك أنه يصح لغة وعرفاً أن يقول الرجل لا ألف رجل عنده جاني هؤلاء اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة فينتد الأية



تدل على اباحة الزواج بعدد من النساء كثير سواء كانت الواو للجمع أو للتخيير لان خطاب الجماعة  
 يحكم من الاحكام بمنزلة الخطاب به لكل واحد منهم فكان الله سبحانه قال لكل فرد من الناس  
 انكح ما طاب لك من النساء منى وثلاث ورباع ومع هذا فالبراءة الاصلية مستعصية وهي  
 مجردة عما كانت في الحل حتى يوجد نافي صحيح ينقل عنها وقد يجاب بأن مجموع الاحاديث  
 المذكورة في الباب لا تقصر عن رتبة الحسن لغيره فتتمض بمجموعها للاختصاص وان كان كل  
 واحد منها لا يخلو عن مقال ويؤيد ذلك كون الاصل في الفروج المبرمة كما صرح به الخطاب  
 فلا يجوز الاقدام على شئ منها الا بدليل وأيضا هذا المطلق مسبوق بالاجماع على عدم جواز  
 الزيادة على الاربع كما صرح بذلك في البحر وقال في الفتح ائمة فقهاء العلماء على ان من خصائصه صلى  
 الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهن وقد ذكر الحافظ في الفتح والتطهير المحكمة  
 في تكميل نسائه صلى الله عليه وسلم فليراجع ذلك انتهى وقال في تفسيره فتح القدير وقد  
 استدلل بالآية على تحريم ما زاد على الاربع وبينوا ذلك بأنه خطاب لجميع الأمة وان كل  
 واحد له أن يختار ما أراد من هذا العدد كما يقال للجماعة اقتسموا هذا المال وهو ألف درهم  
 أو هذا المال الذي في البدره درهمين درهمين وثلاثة وثلاثة وأربعة أربعة وهذا مسلم اذا كان  
 المقسوم قد ذكرت جلته أو عين مكانه أو ما لو كان مطلقا كما يقال اقتسموا الدراهم ويراد بها  
 ما كسبوه وليس المعنى هكذا والآية من الباب الآخر لان الباب الاول على ان من قال لقوم  
 بقسمون ما لامعينا كبيرا اقتسموه منى وثلاث ورباع فقسموا بعضه بينهم درهمين درهمين  
 وبعضه ثلاثة ثلاثة وبعضه أربعة أربعة كان هذا هو المعنى العربي ومعناوم انه اذا قال  
 القائل جاءني القوم منى وهم مائة ألف كان المعنى انهم جاؤا اثنين اثنين وهكذا جاءني القوم  
 ثلاث ورباع والخطاب للجميع بمنزلة الخطاب لكل فرد فرد كما في قوله تعالى اقتلوا المشركين  
 أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ونحوها ومنه في قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء منى وثلاث  
 ورباع لينكح كل فرد منكم ما طاب له من النساء اثنتين اثنتين وثلاثا أو أربعة أربعا هذا  
 ما تقتضيه لغة العرب فالآية تدل على خلاف ما استدلو به عليه ويؤيد هذا قوله تعالى في آخر  
 الآية فان خفتن ألا تعدلوا فواحدة فانه وان كان خطابا للجميع فهو بمنزلة الخطاب لكل فرد  
 فرد فالاولى أن يستدل على تحريم الزيادة على الاربع بالسنة لا بالقرآن وأما استدلال من  
 استدلل بالآية على جواز نكاح التسع باعتبار الواو والجماعة وكأنه قال انكحوا مجموع هذا  
 العدد المذكور فهذا جهل بالمعنى العربي ولو قال انكحوا اثنتين وثلاثا أو أربعة كان هذا  
 القول له وجه وأما مع الجبى بصيغة العدل فلا وانما جاء سبحانه بالواو والجماعة دون أولان  
 التخيير يشعر بأنه لا يجوز الا أحدا الاعداد المذكورة دون غيره وذلك ليس بمراد من النظم  
 القرآني وأخرج الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي  
 عن ابن عمر بن عبد الله بن سلة الثقفي سلم وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختر  
 منهن وفي لفظ أسكت منهن أربعة وفارق سائرهن وروى هذا الحديث بالقاطن من طرق وعن  
 نوفل بن معاوية الديلمي قال أسأت وعندي خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أسكت أربعة وفارق الأخرى أخرجه الشافعي في مسنده وأخرج ابن ماجه والتمس في ناصحه



عن قيس بن الحرث الاسدي قال أسلمت وكان يحيى ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال اختر منهن أربعاً وخل سائرهن ففعلت وهذه شواهد للحدِيث الأول كما قال البيهقي وعن المسكيني قال أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المأول لا يجمع من النساء فوق اثنتين انتهى كلامه وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الأمة حيث تين رواه الدارقطني قال الماتن رحمه الله في نيل الأوطار قد علمتكم هذا من قال أنه لا يجوز للعبد أن يتزوج فوق اثنتين وهو مروي عن علي وزيد بن علي والناصر والخنفية والشافعية ولا يخفى أن قول الصحابي لا يكون حجة على من لم يقل بحجته نعم لو صح إجماع الصحابة على ذلك لكان دليلاً عند القائلين بحجية الإجماع ولكنه قد روي عن أبي الدرداء ومجاهد وربيعة وأبي ثور والقاسم بن محمد وسالم أنه يجوز له أن ينكح أربعاً كالحر حكى ذلك عنهم صاحب البحر فالأول الجزم بدخوله تحت قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء والمسلم له وعليه بما لا حرجاً وعليهم إلا أن يقوم دليل يقتضي المخالفة كما في المواضع المعروفة بالتصالف بين حكميها انتهى ويوضح ذلك ما حرره الماتن رحمه الله تعالى في وبل الغمام حاشية شفاء الأوام وعبارته هكذا الذي نقله السنا أئمة اللغة والأعراب وصار كالجمع عليه عندهم أن العبد في الأعداد يقيدان المأول ودلما كان متعة كثيراً يحتاج استيفاءه إلى أعداد كثيرة كانت صبغة العدل المفردة في قوة تلك الأعداد فإن كان محيى القوم مثلاً اثنتين اثنتين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة وكانوا الوفا مائة فقلت جاني القوم مثني أفادت هذه الصبغة أنهم جاءوا اثنتين اثنتين حتى تكاملوا فإن قلت مثني وثلاث ورباع أفادت ذلك أن القوم جاؤا تارة اثنتين اثنتين وتارة ثلاثة ثلاثة وتارة أربعة أربعة فهذه الصبغة بينت مقدار عدد دفعات المحيى لا مقدار عدد دفعات القوم فإنه لا يستفاد منها أصلاً بل غاية ما يستفاد منها أن عدد هذه متعة كثر تكرار الشق الاحاطة به ومثل هذا إذا قلت نكحت النساء مثني فإن معناه نكحت اثنتين اثنتين وليس فيه دليل على أن كل دفعة من هذه الدفعات لم يدخل في نكاحه إلا بعد خروج الأولى كما أنه لا دليل في قولنا جاني القوم مثني أنه لم يصل الاثنان الاخران اليك الا وقد فارقك الاثنان الاولان إذا تقررت هذه أقول تعالى مثني وثلاث ورباع يستفاد منه جواز نكاح النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً والمراد جواز تزوج كل دفعة من هذه الدفعات في وقت من الاوقات وليس في هذا تعرض لمقدار عدد من بل يستفاد من الصبغة الكثرة من غير تعيين كما قد منافي محيى القوم وليس فيه أيضاً دليل على أن الدفعة الثانية كانت بعد مفاارقة الدفعة الأولى ومن زعم أنه نقل السنا أئمة اللغة والأعراب ما يخالف هذا فهذا مقام الاستفاد منه فليست بفضل بهاء علينا وابن عباس أن صح عنه في الآية أنه قصر الرجال على أربع فهو فرد من أفراد الأمة وأما القصة بدعوى الإجماع من المصنف وأمثاله فما أهونها وأيسر خطبها عند من لم تفرعه هذه الجلبة وكيف يصح إجماع خالفته الظاهرية وابن الصباغ والعمراني والقاسم بن إبراهيم بنجيم آل الرسول وجماعة من الشيعة وثلة من محقق المتأخرين وخالفه أيضاً القرآن الكريم كما بيناه وخالفه أيضاً فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صح ذلك وأما من جمعه بين تسع أو أكثر في بعض الاوقات وما آتاكم الرسول



نقدوه لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله  
ودعوى الخصومة ممتنزة الى دليل والبراءة الاصلية مستحبة لا يتقل عنها الا نقل صحيح  
تنقطع عنه المعاذير وأما حديث أمره صلى الله عليه وسلم لغيلان لما أسلم وتحتة عشر نسوة  
بان يختار منهن أربعاً ويقارق سائرهن كما أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان فهو وان  
كان له طرق فقد قال ابن عبد البر كلها معلولة وأعله غيره من الحفاظ بعلل أخرى ومثل هذا  
لا ينتمض للنقل عن الدليل القرآني والقول المصطفوي الذي مات صلى الله عليه وسلم عليه  
والبراءة الاصلية ومن صح لنا هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة أو جاءنا بدليل في معناه  
فجزاه الله خيراً فليس بين أحد وبين الحق عداوة وعلى العالم أن يوفي الاجتهاد حقه لاسيما  
في مقامات التحرير والتقرير كما تفعله في كثير من الابحاث واذا حال في صدره شيء فليكن  
تورعه في العمل لافي تقرير الصواب فإياك ان تصحى التصريح بالحق الذي تبلغ اليه ملكتك  
لقيل وقال ولا سيما في مثل موطن تبين عنها كثير من الرجال فانك لا تستل يوم القيامة  
عن الذي ترتضيه منك العباد بل عن الذي يرتضيه المعبود واذا جاء نهر الله بطل نهر عقل ع  
ومن ورد البصر استقل السواقي انتهى وان دفع بهذا ما في المسوى من قوله قلت اتعقت  
الامة على ان الحر يجوز له أن ينكح أربع حرائر ولا يجوز له أن ينكح أكثر من أربع قال  
الشافعي انتهى الله تعالى بالحرائر الى أربع تحريراً لان يجمع أحد غير النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم بين أكثر من أربع وأما العبد فأكثر الامة على انه لا ينكح أكثر من امرأتين وفي الآية  
ما يدل على انها في الاسرار وهو قوله أو ما ملكك أيمانكم وملك اليمين لا يكون الا للاحرار  
اتمى وأما العبد الذي يحل له العبد فقد حكى البيهقي وابن أبي شيبة انه أجمع الصحابة على انه  
لا ينكح العبد أكثر من اثنتين وكذلك حكى اجماع الصحابة الشافعي وروى الدارقطني عن عمر  
انه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وسيأتي ما ورد في طلاق الامة والعدة في باب  
العدة فن قال بأن اجماع الصحابة حجة كفاء اجماعهم ومن لم يقل بحجة اجماعهم أجاز للعبد  
ما يجوز للحر من العدد وقد أوضح الماتن حكم الاجماع في أول حاشية الشفاء (واذا تزوج العبد  
بغير اذن سيده فنكاحه باطل) لحديث جابر عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان  
والحاكم وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من تزوج بغير اذن سيده فهو  
عاهر وأخرجه أيضاً ابن ماجه من حديث ابن عمر قال الترمذي لا يصح انما هو عن جابر  
وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر أيضاً وفي اسناده منديل بن علي وهو ضعيف وقد ذهب الى  
عدم صحة عقد العبد بغير اذن مولاه الجمهور وقال مالك ان العقد نافذ وليس سيده فسخه ورد بأن  
العاهر الزاني والزنا باطل وفي رواية من حديث جابر يلقظ باطل (واذا عتقت الامة ملكك  
أمر نفسها وخيرت في زوجها) لحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره ان بريرة تخيرها النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم وكان زوجها عبداً وكذا في صحيح البخاري من حديث ابن عباس وفي  
حديث آخر لعائشة عند أحمد وأهل السنن ان زوج بريرة كان حراً وقد اختلفت الروايات  
في ذلك وقد اختلف أهل العلم في ثبوت الخيار اذا كان الزوج حراً فذهب الجمهور الى انه  
لا يثبت وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفاية وقد وقع في بعض الروايات ان النبي صلى الله



تعالى عليه وآله وسلم قال لبريرة ملكتك نفسك فاختاري فان هذا يقيده انه لا فرق بين الحر والعبد والخامل أن الاختلاف في كون زوجها حراً أو عبداً لا يقدح في ذلك لأن ملكها لا امر نفسها يقتضي عدم الفرق ولو كان دعوى ان تمكينها زوجها بعد علمها بالعتق وثبوت الخيار مبطل لخيارها لا دليل عليها وتركه صلى الله عليه وسلم لاستفصال بريرة أو زوجها عن ذلك يقيده انه غير مبطل ولو كان مبطلا لم يتركه (ويجوز فسخ النكاح بالعيوب) لحديث كعب بن زيد أو زيد بن كعب ان رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وآله وسلم تزوج امرأة من بني غفار فلما دخل عليها ووضع ثوبه وقعد على الفراش ابصر بتشعرها يابسا فأنحاز عن الفراش ثم قال خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئا أخرجه أحمد وسعيد بن منصور ورواه ابن عدي والبيهقي وأخرجه من حديث كعب بن عجرة الحاكم في المستدرک وأخرجه أبو نعيم في الطب والبيهقي من حديث ابن عمر وفي الحديث اضطراب وروى مالك في الموطأ والدارقطني وسعيد بن منصور والشافعي وابن أبي شيبة عن عمر أنه قال ايما امرأة غر بها رجل بها اجتون أو جذاً أو برص فلها مهرها بما أصاب منها وصداق الرجل على من غره ورجال اسناده ثقات وفي الباب عن علي بن عيسى وسعيد بن منصور وقد ذهب جمهور أهل العلم الى أن النكاح يفسخ بالعيوب وان اختلفوا في تفاصيل ذلك وروى عن علي وعمر وابن عباس انه لا ترد النساء الا بالعيوب الثلاثة المذكورة والرابع الداء في الفرج وذهب بعض أهل العلم الى أن المرأة ترد بكل عيب ترد به الجارية في البيع ورجحه ابن القيم واحتج له في الهدى بالقياس على البيع وذهب البعض الى ان المرأة ترد الزوج بتلك الثلاثة وبالجب والعنة والخلاف في هذا البحث طويل أقول اعلم ان الذي ثبت بالضرورة الدينية ان عقد النكاح لازم تثبت به أحكام الزوجية من جواز الوطء وجوب النفقة ونحوها وثبوت الميراث وسائر الاحكام وثبت بالضرورة الدينية أن يكون الخروج منه باطلاق والموت فمن زعم انه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الاسباب فعليه الدليل الصحيح المقتضى الانتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية وما ذكره من العيوب لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء منها وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحق بأهلك فالصيغة صيغة طلاق وعلى فرض الاحتمال قالوا يجب الحل على المتيقن دون ما سواه وكذلك الفسخ بالعنة لم يرد به دليل صحيح والاصل البقاء على النكاح حتى يأتي ما يوجب الانتقال منه ومن أوجب ما يتعجب منه تخصيص بعض العيوب بذلك دون بعض لا مجرد دليل فسبحان الله وبحمده (ويقر من أنكحة الكفار اذا أسلموا ما يوافق الشرع) لحديث الضحاك بن فيروز عن أبيه عند أحمد وأهل السنن والشافعي والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال أسلمت وعندي امرأتان اختان فأمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أطلق احدهما وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والشافعي وابن حبان والحاكم وصححه عن ابن عمر قال أسلم غيلان الثقفي وتحتة عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يختار منهن أربعاً وقد أعل الحديث بأن الثابت منه انه ما هو قول عمر كما قال البخاري قال ابن القيم السبعة الصحيحة الصريحة المحكمة فحين أسلم وتحتة اختان أنه يخير في امسالهن من شاء منها وترك الاخرى وردت بأنه خلاف الاصول وقالوا قياس الاصول



يقتضى انه ان نكح واحدة بعد واحدة فنكاح الثانية هو المردود ونكاح الاولى هو الصحيح من غير تخيير وان نكحها معاً فنكاحهما باطل ولا يخير وكذلك حديث من أسلم على عشر نسوة وربما أولوا النصير بتخييره في ابتداء العقد على من شاء من المنكوحات ولفظ الحديث يأبى هذا التأويل أشد الآباء فإنه قال أمسك أربعاً وفارق سائرهن رواه معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان غيلان أسلم فذكره وحديث غيره وزا المتقدم فهذا ان الحديثان هما الاصول التي يرد ما خالفهما من القياس أما أن تعد قاعدة وتقول هذا هو الاصل ثم ترد السنة لاجل مخالفة تلك القاعدة فلعمر الله لهدم ألف قاعدة لم يؤصلها الله تعالى ورسوله اقرض علينا من حديث واحد وهذه القاعدة معلومة البطلان من الدين فان أنكحة الكفار لم يتعرض لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف وقعت وهل صادفت الشر وطا المعتبرة في الاسلام فتصح أم لم تصادفها فتبطل وانما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فان كان ممن يجوز له المقام مع امرأته أقرها ما ولو كان في الجاهلية قد وقع على غير شرطه من الولي والشهم ود وغير ذلك وان لم يكن الآن ممن يجوز له الاستمرار لم يقر عليه كما لو أسلم وتحتته ذات رحم محرم أو أختان أو أكثر من أربع فهذا هو الاصل الذي أصلته سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما خالفه فلا يلتفت اليه والله الموفق انتهى ملخصاً (واذا أسلم أحد الزوجين انفسخ النكاح وتجب العدة) الحديث ابن عباس عند البخاري قال كان اذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح وان جاز زوجها قبل أن تنكح ردت اليه وأخرج مالك في الموطأ عن الزهري انه قال ولم يبلغنا ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الحرب الا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها الا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقض عدتها وانه لم يبلغنا أن امرأة فرق بينها وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والمؤمنين أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم وأهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم فكان اذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح فان هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت اليه (فان أسلم ولم تتزوج المرأة كانا على نكاحهما الاول ولو طالت المدة اذا اختارا ذلك) الحديث ابن عباس عند أبي داود وصححه الحاكم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردت ابنته زينب على أبي العاص زوجها بنكاحها الاول بعد سنتين ولم يحدث شيئاً وفي لفظ ولم يحدث صداقاً وفي لفظ للترمذي ولم يحدث نكاحاً وقال هذا حديث حسن ليس باسناده بأس وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمرو ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردتها على أبي العاص بهرج جديد ونكاح جديد وفي اسناده الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف وروى باسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله قال الترمذي في اسناده مقال وقال الامام أحمد هذا حديث ضعيف والصحيح انه أقرها على النكاح الاول وقال الدارقطني هذا حديث لا يثبت والصواب حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردتها بالنكاح الاول وقال الترمذي في كتاب العلل له سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال حديث ابن عباس في هذا الباب أصح من حديث عمرو بن شعيب قال ابن القيم فكيف يجعل هذا الحديث



الضعيف أصلا ترد به السنة الصحيحة المعلومة وتجعل خلاف الأصول انتهى وقد ذهب إلى ما دل عليه حديث ابن عباس جماعة من الصحابة ومن بعدهم لا كما نقله ابن عبد البر من الإجماع على أنه لا يتيقن العقد بعد انقضاء العدة ولا مانع من جعل حديث ابن عباس وما ورد في معناه مخصوصا لما ورد من أن العدة إذا انقضت فقد ذهب العقد ولم تحل للزوج الإבעث جديد قال ابن القيم في إعلام الموقعين إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يفرق بين من أسلم وبين امرأته إذا لم تسلم معه بل متى أسلم الآخر فالنكاح بحاله مالم تنزوح هذه سنته المعلومة قال الشافعي أسلم أبو سفيان بن حرب بمكة ودار خراعة وبخراعة مسلمون قبل الفتح في دار الإسلام ورجع إلى مكة وهناك بنت عتبة مقيمة على غير الإسلام فأخذت بلهيتها وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم أسأت همد بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الإسلام وأبو سفيان بمكة مسلم وهند كافرة ثم أسلمت بعد انقضاء العدة واستقر على النكاح لأن عدتها لم تنقض حتى أسأت وكان كذلك حكيم بن حزام وإسلامه وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة وصارت دارهما دار الإسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة وهرب عكرمة إلى اليمن وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان إلى مكة وهي دار الإسلام وشهد بنينا وهو كفر ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول وذلك أنه لم تنقض عدتها وقد حفظ أهل العلم بالمغازي أن امرأة من الأنصار كانت عند رجل بمكة فأسأت وهاجرت إلى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح انتهى أقول إن إسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق إذ لو كان كذلك لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدتها الإبرضاها مع تجديد العقد فالخاص أن المرأة المسلمة إن حاضت بعد إسلامها ثم طهرت كان لها أن تنزوح بمن شاءت فإذا تزوجت لم يبق للأول عليها سبيل إذا أسلم وإن لم تنزوح كانت تحت عقد زوجها الأول ولا يعتبر تجديد عقد ولا تراص هذا ما تقتضيه الأدلة وإن خالف أقوال الناس وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين فإنه إذا عاد المرتد إلى الإسلام كان حكمه حكم إسلام من كان باقيا على الكفر

«(فصل المهر واجب) وبه يتحقق التمييز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى أن تبذروا أموالكم مخصصين غير مسلمين فلذلك اتفق النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجوب المهر كما كان ودليل وجوبه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يزوج نكاحا بدون مهر أصلا وفي الكتاب العزيز وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله فلا تأخذوا منه شيئا وقال وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض الآية وقال تعالى فلا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيقنوهن أجورهن وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منع عليا أن يدخل بفاطمة عليها السلام حتى يعطيها شيئا وإنما قال ما عندي شيء قال فأتى بدرعك الخطمية فأعطاه إياها وحديث سهل بن سعد أن في قريش من أعظم الأدلة على وجوب المهر (وتكره المغالاة فيه) لحديث عائشة عند الطبراني في الأوسط أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة وفي أسناده



ضعف وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال  
له اني تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل تطرت اليها فان  
في عيون الانصار شيئا قال قد نظرت اليها قال على كم تزوجتها قال على أربع اواق فقال له النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أربع اواق كأنها تختون النضة من عرض هذا الجبل  
ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى أن يبعثك في بعث تصيب منه قال فبعث بعثا الى بنى عبس بعث  
ذلك الرجل فيهم وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث عقبة بن عامر قال قال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير الصداق أيسره وعن عائشة انه كان صداق النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لازواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ أي نصفاه وهو في صحيح مسلم  
وغيره قال في الحجة ولم يضبط النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المهر بمقدار يزيد ولا ينقص  
اذا العادات في اظهار الاهتمام مختلفه والرغبات لها مراتب شتى ولهم في المشاحة طبقات فلا  
يمكن تحديده عليهم كالأعيان أن يضبط ثمن الاشياء المرغوبة بمقدار مخصوص ولذلك قال  
القس ولو خاتم من حديد غير انه سقى في صداق أزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشأ وقال عمر رضي  
الله تعالى عنه لا تغالوا في صدقات النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا أوتقوى عند الله  
لكان اولاً كم بهاني الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى (ويصح ولو خاتم من حديد  
أو تعليم قرآن) لما أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عامر بن ربيعة أن  
امرأة من بنى قزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ارضيت  
عن نفسك ومالك بنعلين فقالت نعم فأجازه وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر ان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لو ان رجلاً أعطى امرأة صداقاً مل يديه طعاماً كانت  
له حلالاً وفي اسناده ضعف واخرج الدارقطني في حديث لابي سعيد في المهر قال ولو على سواد  
من أرال وفي الصحيحين وغيرهما من حديث بهل بن سعد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقام رجل  
فقال يا رسول الله زوجه ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم هل عندك من شيء تصدقها قال ما عندي الا ازارى هذا فقال له النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم ان اعطيتك ازاراً لم تجلس لا ازار لك فالقس شيئاً فقال ما أجده شيئاً قال القس ولو  
خاتم من حديد فالقس فلم يجد شيئاً فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل معك من  
القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور سماها فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن ولا يعارض ما ذكر حديث لامهر أقل من عشرة  
دراهم عند الدارقطني من حديث جابر لان في اسناده مبشر بن عبيد وحجاج بن ارطاة وهما  
ضعيفان قال ابن القيم ردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في جواز النكاح بما قل من  
مهر ولو خاتم من حديد مع موافقة العجموم القرآن في قوله أن يتنقوا بأموالكم والقياس  
في جواز التراضي بالمعاوضة على القليل والكثير باثر لا يثبت وقياس من أفسد القياس على  
قطع يد السارق وأين النكاح من اللصومية وأين استباحة الفرج به الى قطع اليد في السرقة  
وقد تقدم مراراً ان أصح الناس قياساً أهل الحديث وكلما كان الرجل الى الحديث أقرب كان



قياسه أصح وكلما كان عن الحديث أبعد كان قياسه أفسد انتهى أقول الحاصل ان الأدلة قد دلت على انه يصح أن يكون المهر قليلا يبدون تقييد بقدر بل ما كان له قيمة صح أن يكون مهرافان حديث ولو خاتم من حديد وكذلك حديث المرأة التي تزوجت بنعيلين وأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك حديث انه صلى الله عليه وسلم قال لو ان رجلا اعطى امرأة صداقاً مل يديه طعاماً كانت حلالاً وكذلك حديث عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب يدل على عدم التقييد بحدد في جانب القلة والاحاديث المذكورة هي في الامهات فالأول متفق عليه والثاني أخرجه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه والثالث أخرجه احمد وابوداود والرابع أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه فهذه الاحاديث تدل على انه لا حد للمهر في جانب القلة بل اذا كان له قيمة صح ان يكون مهر او ما في جانب الكثرة فكذلك أيضاً لا حد له ولذلك ذكر الله القنطار وكانت مهور زوجاته صلى الله عليه وسلم لكل واحدة اثنتا عشرة أوقية ونصف عن خمسمائة درهم فنزعم ان المهر لا يكون الا كذا فعليه الدليل الصحيح ولا ريب ان المغالاة في المهور مكروهة كما تقدم (ومن تزوج امرأة ولم يسم لها صداقاً فاقبلها مهر نساءها اذا دخل بها) حديث علقمة عند احمد واهل السنن والخاصكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان قال أتى عبد الله يعني ابن مسعود في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن دخل بها قال فاختلقوا اليه فقال اري لها مثل مهر نساءها ولها الميراث وعليها العدة فشم له عقل بن سنان الاشجعي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بروع ابنة واسق بمثل ما قضى وفي اعلام الموقعين سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً حتى مات فقضى لها على صداق نساءها وعليها العدة ولها الميراث ذكره احمد واهل السنن وصححه الترمذي وغيره قال ابن القيم وهذه فتوى لا معارض لها فلا سبيل الى العدول عنها انتهى (ويستحب تقديم شيء من المهر قبل الدخول) حديث ابن عباس المتقدم قريبا وأخرج ابوداود وابن ماجه من حديث عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها شيئا ولا يعارض هذا حديث ابن عباس فان غاية ما فيه انه يدل على ان تقديم شيء من المهر قبل الدخول غير واجب ولا ينبغي كونهامستحبية (وعليه احسان العشرة) لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة ان المرأة كالضلع ان ذهب تقفيها كسرتم او ان تركتها استقتت بها فاستوصوا بالنساء وأخرج احمد والترمذي وصححه من حديثه ايضا قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكمل المؤمنين ايمانا احسنهم خلقا وخياركم خياركم انفسائهم وأخرج الترمذي وصححه من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خيركم خيركم لاهله وانا خيركم لاهلي وقال في الحجة البالغة الانسان اذا اراد استيفاء مقاصد المنزل منها لا بد ان يجاوز عن محقرات الامور ويكظم الغيظ فيما يجده خلاف هواه الا ما يكون من باب الغيرة المحمودة وتدارك الجور ونحو ذلك والواجب الاصل هو المعاشرة بالمعروف وبينها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالرزق والكسوة وحسن المعاملة ولا يمكن في الشرائع المستندة



الى الوحي ان يعين جنس القوت وقدره مثلا فانه لا يكاد يتفق اهل الارض على شيء واحد وذلك  
انما امر امر مطلقا قال في المسوى اذا عسر الزوج بنفقة امرأته فهل يثبت لها حق الخروج  
من النكاح قال الشافعي اها الخروج عن النكاح وقال ابو حنيفة ليس لها ذلك وكذلك  
الخلاف في الاعسار بالصيد اق الا ان عند الشافعي في الاعسار بالنفقة اذا رضيت مرة ثم  
بدلتها فلها الخروج وفي الاعسار بالصدق اذا رضيت مرة سقط حقها انتهى (وعليها الطاعة)  
لقوله تعالى فان اطعنكم فلا تغوا عليهن سبيلا وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت أن  
تجي فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي  
من حديث عمرو بن الاحوص انه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد  
الله وأثنى عليه وذكر وعظ ثم قال استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عندكم عوان ليس مما يكون  
منهن شيئا غير ذلك الا أن يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن  
ضربا غير مبرح فان اطعنكم فلا تغوا عليهن سبيلا ان لكم من نساءكم حقا ولنساءكم  
عليكم حقا فاما حقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن  
تكرهون الا وحقهن عليكم أن تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن وفي الباب أحاديث كثيرة  
وأما ان عليها خدمته في بيته أم لا فاقول ايجاب ذلك عليها غير ظاهر ولكن قد كان نساء الصحابة  
يعملن الاعمال التي تصلح المعيشة بل ويعملن من الاعمال الخارجية عن ذلك ما هو مستباح  
في المشقة ولم يسمع ان امرأة امتنعت من ذلك وقالت هذا ليس علي أولست عن يعمل هذه  
الاعمال لكوني بمكان من الشرف أو يعمل من الجبال فقد صح في الصحيحين وغيرهما ان الرحي  
أثرت في يد البتول والقربة أثرت في نحرها ولا شرف كثير فها رضى الله عنها وأرضاها فن زعمت  
أنه لا يجب عليها الاتمكين زوجها من الوطء وأرادت الرجوع بأجرة عملها لم تحصل اجابتها الى  
ذلك انما الاشكال اذا امتنعت من المباشرة للاعمال ابتداء قائله هذا لا يجب علي فاجبارها  
على ذلك يحتاج الى دليل فان صح الامر منه صلى الله عليه وسلم للبتول بخدمة زوجها كان ذلك  
صالحا لتمامها به على اجبار المنع وأما استدلال القائلين بعدم الوجوب بقوله تعالى نساءكم  
حرت لكم ونحو ذلك فليس مما يقيد الماطوب وكان يكفيهم أن يقولوا لم نقف على دليل يدل على  
الوجوب ولا يثبت مثل هذا الحكم السابق بدون ذلك وبمجرد تقريره صلى الله عليه وسلم لنسائه  
ونسائه المسلمين على العمل في بيوت الأزواج غاية الجواز لا الوجوب (ومن كان له زوجان  
فصاعدا عدل بينهما في القسمة وما ندعو الحاجة اليه) الحديث أبي هريرة عند أحمد وأهل  
السنن والدارمي وابن حبان والحاكم وقال اسناده على شرط الشيخين وصححه الترمذي عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كانت له امرأتان يميل لأحداهما على الأخرى جاء  
يوم القيامة يجبر أحد شقيه ساقطا وما لا وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
يقسم بين نسائه فكان يجمع كل ليلة في بيت التي يأتها كما في الصحيح وأخرج أهل السنن وابن  
حبان والحاكم وصححه من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تني فيما تملك ولا أملك قال في الحجة البالغة



والظاهر ان ذلك منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان تبرعا واحسانا من غير وجوب عليه لقوله تعالى ترجى من تشاء منهم وتووى اليك من تشاء وأما في غيره فوضع تأمل واجتهاد وليكن جهورا لفقهاء أو جبوا القسم واختلفوا في القرعة أقول وفيه ان قوله فلم يعدل بحمل لا يدري أى عدل أريد به انتهى أقول وأما الامة المدة ودعليها عقد نكاح يصدق عليها انها زوجة ويصدق عليها انها امرأة فيكون الوعيد الوارد فيمن له زوجتان أو امرأتان شاملا لهما فالقول بأن الامة لا تستحق الانصف المرة في القسمة محتاج الى دليل ولم يصح في المرفوع شئ والموقوف على الصحابة وكذلك المرسلات ليس فيها حجة وأما الكلام حال الجماع فقد استدل بعض أهل العلم على كراهة الكلام حال الجماع بالقياس على كراهته حال قضاء الحاجة فان كان ذلك بجماع الاستحباب فباطل فان حالة الجماع حالة مستتلة لا حالة مستحبة وفي المكالمه حالته نوع من احسان العشرة بل فيه لذة ظاهرة كما قال بعض الشعراء

ويجبني منك حال الجماع \* ع لين الكلام وضعف المظهر

وان كان الجماع شيا آخر فها هو فان النبي صلى الله عليه وسلم قد شرع الملاعبة والمداعبة ووقت الجماع أولى بذلك من غيره (واذا سافر أقرع بينهما) دفعا لوسر الصدر لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا أراد أن يخرج سفرا أقرع بين أزواجه فأيتهن خرج سهمهما خرج بها (وللمرأة أن تهب نوبتها أو تصالح الزوج على اسقاطها) لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقسم لها نشفة يومها ويوم سودة وفي الصحيحين عن عائشة في تفسير قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصبيا بينهما ما صلحا والصلح خير قالت هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها أو يتزوج غيرها فتقول له امسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيرة وأنت في حل من النفقة على والقسم لي (ويقسم عند الجديدة البكر سبعا والتيب ثلاثا) لأن البكر الرغبة فيها أتم والحاجة الى تأليف قلبها أكثر فجعل قدرها السبع وقدر التيب الثلاث لحديث أم سلمة عندهم مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام وفي الصحيحين من حديث أنس قال من السنة اذا تزوج البكر على التيب أقام عندها سبعا ثم قسم واذا تزوج التيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم وفي الباب أحاديث (ولا يجوز العزل) يشير الى كراهة العزل من غير تحرير قال في المسوى اختلف أهل العلم في العزل فرخص فيه غير واحد من الصحابة والتابعين وكرهه جمع منهم ولا شك ان تركه أولى وبالجملة فدل عليه حديث جذامة بنت وهب الاسدي انهم سألوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العزل فقال ذلك الوأد الخبيث أخرجه مسلم وغيره وأخرج أحمد وابن ماجه عن عمر قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ان نعزل عن الحرة الا باذنهما وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال وأخرج عبد الرزاق والبيهقي من حديث ابن عباس قال نهى عن عزل الحرة الا باذنهما وقد استدل من جوز العزل بحديث جابر في مسلم وغيره قال كانا نعزل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقرآن ينزل وفي رواية قبله ذلك فلم ينهنا ونعائيه ان جابرا لم يعلم بالنهى وقد علم غيره وأما ما في الصحيحين من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم



وسلم قال لما سأله عن العزل ما عليكم أن لا تفعلوا فان الله عز وجل قد كتب ما هو خالق الى يوم  
القيامة فقد قيل ان معناه النهي وقيل ان معناه ليس عليكم أن تتركوا وغايته الاحتمال ولا  
يصلح للاستدلال وأخرج أحمد والترمذي والنسائي بإسناد رجاله ثقات قال قال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم في العزل أنت تخلفه أنت ترزقه أقرره قراره فأنما ذلك القدر وأخرج  
أحمد ومسلم من حديث أسامة بن زيد ان رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال  
اني أعزل عن امرأتي فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم تفعل ذلك فقال أشفق  
على ولدها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كان ضاراً ضراً قارساً والروم وقد  
حكى ابن عبد البر الاجماع على انه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا بذنبا وتعتب بأن الشافعية  
تقول انه لا ينفق للمرأة في الجماع أقول وفي حديث أبي سعيد الذي أخرجه أهل السنن قال قيل  
لنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زعموا أن العزل هو المؤودة الصغرى فقال كذبت يهود  
لو أراد الله أن يخلق لم تستطع أن تصرفه وأخرج نحوه النسائي من حديث أبي هريرة وجابر  
ويمكن الجمع بحمل الأحاديث القاضية بالمنع على مجرد المكراهة فقط من دون تحريم (ولا  
يجوز اتیان المرأة في دبرها) لحديث أبي هريرة عند أحمد وأهل السنن والبخاري قال قال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ملعون من أتى امرأة في دبرها وفي إسناده الحرث بن مخلد  
لا يعرف حاله وأخرج أحمد والترمذي وأبو داود من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم قال من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل  
على محمد وفي إسناده أبو تيمية عنه قال البخاري لا يعرف لابي تيمية سماع عن أبي هريرة وقال البخاري  
هذا حديث منكر وفي إسناده أيضاً حكيم بن الازهر قال البخاري لا يحتج به وما تفرد به فليس بشئ  
وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث خزيمة بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى  
أن يأتي الرجل امرأته في دبرها وفي إسناده عمر بن أبي حمزة وهو مجهول وفي الباب عن علي بن أبي  
طالب عند أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
لا تأتوا النساء في أعجازهن أو قال في أدبارهن ورجال إسناده ثقات وعن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده عند أحمد والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الذي يأتي امرأته  
في دبرها هو اللوطية الصغرى وفي الباب أحاديث وبعضها يقوى بعضها وحكى عن بعض أهل  
العلم الجواز واستدلوا بقوله تعالى فاتوا حرائكم أنى شئتم والبعث طويل لا يتسع المقام لبسطه  
أقول كان اليهود يضيقون في هيئة المباشرة من غير حكم مماوى وكان الانصار ومن يليهم  
ياخذون سنتهم وكانوا يقولون اذ أتى الرجل امرأته من دبرها في قبائها كان الولد أحول فنزلت  
هذه الآية أى أقبل وأدبر ما كان في صمام واحد وذلك لانه لا شئ يتعلق به المصلحة المدنية  
والمالية والانسان أعرف بمصلحة خاصة نفسه وانما كان ذلك من تعسفات اليهود فكان من  
حظه ان ينسخ قال في اعلام الموقعين وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرأته من الانصار  
عن وطء المرأة في قبائها من ناحية دبرها فتلا عليه ما قوله تعالى نسأؤكم حرائكم فاتوا حرائكم  
أنى شئتم صاماً واحداً ذكره أحمد وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عمر فقال يا رسول الله  
هاتك قال وما أهلكك قال حوات رحلى البارحة فلم يرتدع به شيئاً فأتا وحى الله تعالى الى



رسوله نساؤكم حرث لكم فأنوا حرثكم أنى شئتم أقبل وأدبر واتق الحيفنة والديرد كرم أحمد  
والترمذي وهذا هو الذي أباحه الله تعالى ورسوله وهو الوطء من الدبر لاني الدبر انتهى أقول  
هذه النصوص المذكورة فيها مقالات لائمة الحديث ولكن لها طرق عن جماعة من الصحابة  
وهي منتقاة مجمعة على فرض ان معنى قوله تعالى أنى شئتم أنى شئتم فان كل ما في هذه  
الاحاديث من المقالات لا يبلغ بواحد منها الى حد السقوط عن درجة الاعتبار وقد استوفى  
الماتن رحمه الله البحث في النيل واستوفاه الجلال في ضوء النهار وساق الادلة برصانة ومثانة  
رحمه الله وأعظم ما يستشكل في المقام ما صح عن ابن عمر من طرق انه قرأ نساؤكم حرث لكم  
فقال تدري يا نافع فيم أنزلت هذه الآية قال لا قال في رجل من الانصار اصاب امرأته في دبرها  
فوجد من ذلك وجدا شديدا فأنزل الله سبحانه نساؤكم حرث لكم لكنه قد وهمه خبر الائمة  
ابن عباس في ذلك كما في سنن أبي داود

\*(فصل الولد للفراس)\* وللعاهر الجحر (ولا عبرة لشبهه بغير صاحبه) لحديث أبي هريرة في  
الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الولد للفراس وللعاهر الجحر  
وفيهم أيضا من حديث عائشة قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد الى انه  
ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولد علي فراس أبي فنظر رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى شبهه فرأى شهما يينا بعتبة وقال هو لك يا عبد بن زمعة الولد  
للفراس وللعاهر الجحر واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة (واذا اشترك ثلاثة في وطء أمة في طهر  
ملكها كل واحد منهم فيه فجاءت بولد واحد وعويجه ما فيقرع بينهم ومن استحقه بالقرعة فعليه  
للاثنين ثلثا الدية) لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي من حديث زيد بن أرقم  
قال أنى علي وهو باليمن بثلاثة وقعوا على امرأة في طهر واحد فسأل اثنين وقال أنقران لهذا  
بالولد قال لا ثم سأل اثنين أنقران لهذا بالولد قال لا فجعل كل واحد سأل اثنين أنقران لهذا بالولد  
قال لا فاقرع بينهم فالحق الولد بالذي أصابته القرعة وجعل عليه ثلثي الدية فذكر ذلك للنبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وأخرج به النسائي وأبو داود وموقفا على  
باسناد أجود من الاول لان في الاسناد الاول يحيى بن عبد الله السكندی المعروف بالاجلي وقد  
وثقه يحيى بن معين والهجلى وضعفه النسائي بما لا يوجب ضعفا وقد أخذ بالقرعة مطلقا مالك  
والشافعي وأحمد والجهور حكى ذلك عنهم ابن رسلان في كتاب العتق من شرح السنن وقد  
ورد العمل به في مواضع هذا منها أقول القرعة قد صح الدليل باعتبارها كما وضحت ذلك  
في ظفر الاضى بما يجب في القضاء على القاضي وأوضحه الماتن في شرح المنتقى فاذا أعوز  
الامر ولم يمكن التعمين بسبب من الاسباب الراجعة الى ثبوت الفراس أو اليقينة أو نحوهما فانه  
يرجع الى القرعة فقد اعتبرها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الخلاف مع الاختلاف واعتبرها  
في تعمين من يعتق كما في حديث من أوصى بعتق ستة أعبد فاقرع بينهم وأعتق اثنين وأرق  
أربعة بعد ان جزأهم ثلاثة أجزاء وأعتق الجزء الذي وقعت عليه القرعة وورد أيضا غير ذلك



فالخامس ان القرعة معتبرة شرعا في غير باب

## \* (كتاب الطلاق) \*

هو مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك ومنه طلقت البلاد أي تركتها (هو جازئ) بنصر  
 الكتاب العزيز وتواتر السنة المطهرة واجماع المسايين وهو قطعي من قطعيات الشريعة  
 ولكنه يكثر مع عدم الحاجة وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه من  
 حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إيمان امرأة سالت زوجها  
 الطلاق في غير ما بأس فحرام عليهم أرائحة الجنة وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه  
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبغض الحلال الى الله الطلاق وقال في  
 الحجة البالغة ان في الاكثار من الطلاق وسريان الرسم بعدم المبالاة به مفسد كثيرة وذلك ان  
 ناسا يتقادون لشهوة الفرج ولا يقصدون إقامة تدبير المنزل ولا التعاون في الارتقاعات ولا  
 تحصيل الفرج وانما مطمح أبصارهم التلذذ بالنساء وذوق لذة كل امرأة فيحبهم ذلك الى أن  
 يكثر الطلاق والنكاح ولا فرق بينهم وبين الزناة من جهة ما يرجع الى نفوسهم وان تميزوا عنهم  
 بإقامة سنة النكاح والموافقة لسياسة المدينة وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله  
 الذواقين والذواقات انتهى أقول هذا الحديث ذكره صاحب الحجة تعالى ابن همام من غير  
 تفريع ولم أجده في كتب الحديث بخرجائهم حديث لأحب الذواقين من الرجال والذواقات من  
 النساء رواه الطبراني عن أبي موسى مرفوعا وكذا الدارقطني في الافراد وهو في الجامع الصغير  
 للسيوطي يلفظ ان الله لا يحب الخ قال شراحه وفي سنده را ولم يسم وأما حديث ان الله يكره  
 المطلاق الذواق فقال السخاوي كغيره لا أعرفه كذلك ثم قال في الحجة وأضاف في جريان الرسم  
 بذلك اهمال لتوطين النفس على المعاونة الداعية أو شبه الداعية وعسى ان فتح هذا الباب ان  
 يضيق صدره أو صدرها في شيء من محقرات الامور فيندفع ان الى الفراق وأين ذلك من احتمال  
 اعباء العصبية والاجماع على ادامة هذا النظم وأيضا فان اعتيادهن بذلك وعدم مبالاة الناس به  
 وعدم حزنهم عليه يفتح باب الوقاحة وان لا يجعل كل منهما ضرا لا آخر ضرر نفسه وان يخون  
 كل واحد الآخر يهدأ نفسه ان وقع الاقتراق وفي ذلك ما لا يخفى ومع ذلك لا يمكن سد هذا  
 الباب والتضييق فيه فانه قد يصير الزوجان متساشرين اما سوء خلقهما أو اطموح عين  
 أحدهما الى حسن انسان آخر أو اضيق معيشتهم أو تلحق واحد منهما ونحو ذلك من الاسباب  
 فيكون ادامة هذا النظم مع ذلك بلا عظيم وسر جائز انتهى (مر مكاف مختار) لان أمر  
 الصغير الى وليه وطلاق المكره لاحكامه والادلة على هاتين المسئلتين مقررة في مواضعهما  
 وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا طلاق ولا اعتاق في اغلاق معناه في اكراه وطلاق المكره  
 هدر (ولو هازلا) وهو الذي يشك من غير قصد لوجه وحقيقته بل على وجه اللعب ونقيضه  
 الجاد من الجد بكسر الجيم وهو نقيض الهزل لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن  
 ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ثلاث جد هن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة وفي اسناد عبد الرحمن بن حبيب  
 ابن أزدك وهو مختلف فيه وفي الباب عن فضالة بن عبيد عند الطبراني مرفوعا ثلاث لا يجوز



فبين اللعب الطلاق والنكاح والعق في اسناده ابن لهيعة وعن عبادة بن الصامت عند  
الحارث بن اسامة في مسنده مر فوعا بنحوه وزاد في قالهين فقد وجبت وفي اسناده انقطاع وعن  
أبي ذر عند عبد الرزاق رفعه من طلق وهو لا لعب فطلاقه جائز ومن أعتق وهو لا لعب فعتقه  
جائز ومن نكح وهو لا لعب فنكاحه جائز وفي اسناده أيضا انقطاع وعن علي موقوف عند عبد  
الرزاق أيضا وعن عمر مر فوعا عنده أيضا وهذه الاسانيد بقوى بعضهم أيضا قال ابن القيم  
وأما طلاق الهازل فيقع عند الجمهور وكذلك نكاحه صحيح كما صرح به النضر وهذا هو المحفوظ  
عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور حكاه أبو حنيفة أيضا عن أحمد وهو قول الصحابة  
وقول طائفة من أصحاب الشافعي وذكر بعضهم ان الشافعي نص على ان نكاح الهازل لا يصح  
بخلاف طلاقه ومذهب مالك رواه ابن القاسم عنه وعليه العمل عند أصحابه ان هزل النكاح  
والطلاق لازم بخلاف البيع انتهى (من كانت في طهر لم يجزها فيه ولا طلقها في الحيضة التي قبله  
أو في حل قد استبان) أقول ويشترط في طلاق السنة ان لا تكون المرأة حائضا وهذا الغرض  
بلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ابن عمر لما طلق امرأته في الحيض كما في الصحيحين وغيرهما  
وأما اشتراط ان لا تكون نفساء فلان قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر  
يملكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فاذا بدأه اربطه فليطلقها فهذا فيه ان طلاق السنة  
يكون حال الطهر والنفساء ليس بطهر وأما اشتراط ان يكون في طهر لم يجزها فيه فلقوله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر فليطلقها قبل ان يجزها يعني في ذلك الطهر  
وأما اشتراط ان لا يطلقها في ذلك الطهر أكثر من طلبة فلما رواه الدارقطني من حديث ابن عمر  
انه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد ان يتبعها تطليقتين أخريين عند القرء فبلغ ذلك  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله انك قد أخطأت السنة  
والسنة ان تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء وفي لفظ في كل قرء تطليقة وقد أنكر الحافظ ابن حجر  
هذه الرواية وأخرج النسائي من حديث محمود بن لبيد قال أخبر رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان فقال أيلعب بكتاب  
الله وأما بين أظهركم وأما اشتراط ان لا يطلقها في طهر قد طلقها في حيضه المتقدم فلا مره  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لابن عمر ان يملكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فلولان الطلاق  
في الحيض مانع من الطلاق في الطهر المتعقب له لم يأمره بأمرها كما في الطهر الذي عقب  
الحيضة التي طلقها فيها وجميع ما ذكرناه من حديث ابن عمر متفق عليه الا رواية الدارقطني  
التي ذكرناها وفي رواية من حديث ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم أمره ان يراجعها حتى تطهر ثم ان شاء طلق أو أمسك وفي لفظ لمسلم أيضا  
والترمذي مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا وظاهرهاتين الروايتين ان الطلاق في  
الطهر المتعقب للحيضة التي وقع الطلاق فيها يكون طلاق سنة لا بدعة ولكن الرواية الاولى  
التي فيها ثم يملكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر متضمنة لزيادة يجب العمل بها وهي ايضا  
الصحيحين فكانت أربع من وجهين ويدل قوله أو حاملا ان طلاق الحامل للسنة وأما من كانت  
مغيرة أو آيسة أو منقلا عما حيضها فانظروا انه يكون طلاقها السنة من غير شرط الا مجرد افراد



الطلاق وأما القول بأنه ليس بسنة ولا بدعة كما في البحر وغيره فمأخذ لان الأصل عدم عروض ما يمنع من الطلاق المشروع (ويحرم إيقاعه على غير هذه الصفة) لحديث ابن عمر عند مسلم وأهل السنن وأحمد أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً وفي لفظ أنه قال ليراجعها ثم يسكها حتى يظهر ثم تحيض فتطهر فإن بدله أن يطلقها فليطلقها قبل أن يحبسها ذلك العدة كما امر الله وهو في الصحيحين وغيرهما وفي رواية في الصحيح أنه قرأ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبيل عدتهن وللحديث الفاظ ووقع الخلاف بين الرواة هل حسبت تلك الطلقة أم لا ورواية عدم الحسبان لها أربع وقد أوضح المسائل في شرح المتن وفي رسالة مستقلة والخلاف طويل والأدلة كثيرة والراجح عدم وقوع البدي ما ذكره هذا وقد روى سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس ذلك بشئ وقد روى ابن حزم في المحلى بسنده المتصل إلى ابن عمر أنه قال في الزوج ليطلق امرأته وهي حائض لا يعتد بذلك واسناده صحيح وقد تابعه أبو الزبير الراوي لعدم الحسبان لتطبيق ابن عمر المذكور في الحديث أربعة عبد الله بن عمر العمري ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رواد ويحيى بن سليم وإبراهيم بن أبي حسنة ولولا يمكن في المقام الأول قول الله عز وجل يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقد تقرر أن الأمر بالشئ ينهي عن ضده والنهي يقتضي الفساد وقول الله تعالى فامسكوا أنفسكم فإني أخشى أن تكونوا كفاراً لا يوجب إبطال ما هو عليه من عدم الطلاق بل يوجب إبطال ما هو عليه من عدم الطلاق على غير ما أمر الله تعالى به لم يسرح بإحسان وقد ذهب إلى عدم الوقوع جماعة من السلف كابن عليّة واليه ذهب ابن حزم وابن تيمية وذهب الجمهور إلى الوقوع (وفي وقوعه) أقول هذه المسئلة من المعارك التي لا يجوز في حاقها إلا الإبطال ولا يقف على تحقيق الحق في أبوابها إلا أفراد الرجال والمقام يضيق عن تحريرها على وجه ينتج المطلوب فمن رام الوقوف على سرها فعليه بمؤلفات ابن حزم كالمحلى ومؤلفات ابن القيم كالمهدي وقد جمع السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في ذلك مصنفًا حافلاً وجمع الإمام الشوكلي رسالة ذكر فيها حاصل ما يحتاج إليه من ذيول المسئلة وقرر ما ألهم الله إليه وذكر في شرح المتن أطرافاً من ذلك وخلاصة ما عول عليه القائلون بوقوع الطلاق البدي هو اندراج تحت الآيات العامة وتصريح ابن عمر بأنها حسبت تلك طلقة وأجاب القائلون بعدم الوقوع عنهم بمنع اندراجها تحت العمومات لأنه ليس من الطلاق الذي أذن الله به بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه قال فطلقوهن لعدتهن وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مره فليراجعها وصح أنه غضب عند أن بلغه ذلك وهو لا يعصب عما أحله الله وأما قول ابن عمر أنه حسبت فلم يسر من الحاسب أي بل أخرج عنه أحمد وأبو داود والنسائي أنه طلق امرأته وهي حائض فردّها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم ير لها شيئاً واستأذنه في الرواية صحيح ولم يأت من تكلم عليها بماتل وهي مصرحة بأن الذي لم ير لها شيئاً هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلا يعارضها قول ابن عمر لأن الجمة في روايته لا في رأيه وأما الرواية باللفظ مره فليراجعها ويعتد بتطبيقه فهذه لو صحت لكانت حجة ظاهرة وليكنها ما تصح كما جزم به ابن القيم في المهدي وقد روى



في ذلك روايات في أساسها مجاهيل وكذا يرون لا تثبت الحجة بشئ منها والحاصل ان الاتفاق كائن على ان الطلاق المخالف لطلاق السنة يقال له طلاق بدعة وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان كل بدعة ضلالة ولا خلاف أيضا ان هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه وبينه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر وما خالف ما شرعه الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو بدعة محدثة عاتشة عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل عمل ليس عليه أمر ناهي ورد وهو حديث معتق عليه فمن زعم ان هذه البدعة يلزم حكمها وان هذا الأمر الذي ليس من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقع من فاعله ويعتد به لم يقبل منه ذلك الإبدليل وإذا كان من جملة طلاق البدعة يقع الثلاث دفعة كما سيأتي فهذه الصورة من طلاق البدعة بمخصوصها (ووقوع ما فوق الواحدة من دون تغلغل رجعة خلاف) قال الماتن في رسالته في هذا الباب اختلف أهل العلم فيها على أربعة أقوال: الأول وقوع جميعها وهو مذهب الأئمة وبجمهور العلماء وكثير من الصحابة وفريق من أهل البيت \* الثاني عدم الوقوع مطلقا لواحده ولا مانوقها لانه بدعة محرمة وهذا المذهب حكاه أبو حزم وحكى للإمام أحمد ما يكتفى وقال هو مذهب الرافضة قلت بل هو مذهب جماعة من التابعين كما حكاه الليث ومذهب ابن عليه وهشام بن الحكم وجميع الإمامية ومن أهل البيت عليهم السلام الباقر والصادق والناصر وبيه قال أبو عبيدة وبعض الظاهرية لأن هؤلاء قالوا ان الطلاق البدعي لا يقع والثالث بلفظ واحد أو ألقاظ متتابعة لا يقع \* الثالث وقوع الثلاث ان كانت المطلقة مدخولة وواحدة ان لم تكن كذلك وهذا هو مذهب جماعة من أصحاب ابن عباس واصحاب ابن راهويه \* الرابع انه يقع واحدة رجعية من غير فرق بين المدخول بها وغيرها وهذا مذهب ابن عباس على الأصح وابن ابي عمير وعطاء وعكرمة وأكثر أهل البيت وهذا أصح الأقوال انتهى ثم مرداد له هؤلاء ويرجح القول الرابع فليرجع اليه قال ابن القيم قد صرح عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الثلاث كانت واحدة في عهده وعهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر وغاية ما يقدر مع بعده أن الصحابة كانوا على ذلك ولم يبلغه وهذا وان كان المستحيل فانه يدل على أنهم كانوا يفتون في حياته وحياته الصديق بذلك وقد أفتى هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذه فتواه وعمل أصحابه كانه أخذ باليد ولا معارض لذلك رأى عمر رضي الله تعالى عنه ان يحمل الناس على انفاذ الثلاث عقوبة وزير الهم لتلاير لولها جلة وهذا اجتهاد منه رضي الله تعالى عنه غايته ان يكون سائغا لمصلحة رآها ولا يجوز ترك ما أفتى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان عليه وآله وسلم وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته فاذا ظهرت الحقائق فليقل أمر وما شاء وبالله التوفيق انتهى (الرابع عدم الوقوع) قال الماتن ذهب الجمهور الى أنه يقع وان الطلاق يتبع الطلاق وذهب جماعة من أهل العلم الى أن الطلاق لا يتبع الطلاق بل يقع واحدة وقد حكى ذلك عن أبي موسى وابن عباس وطاوس وعطاء وجابر بن زيد وأحمد ابن عيسى وعبد الله بن موسى ورواية عن علي ورواية عن زيد بن علي واليه ذهب شيخ الاسلام ابن تيمية والحافظ ابن القيم وقد حكاه ابن مغيث في كتاب الوثائق عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير وحكام أيضا عن جماعة من مشايخ قرطبة ونقله ابن المنذر عن



أصحاب ابن عباس واستدل الجمهور بحديث ركانة بن عبد الله أنه طلق امرأته سمية البتة  
فأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك فقال والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والله ما أردت الا واحدة قال ركانة والله ما أردت الا واحدة فردها  
إليه أخرجه الشافعي وأبو داود والترمذي وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم وفي أسناده  
الزبير بن سعيد الهاشمي وقد ضعفه غير واحد وقيل أنه متروك وفي أسناده أيضا نافع بن عجير  
وهو مجهول ومثله أيضا مضطرب كما قال البخاري ففي لفظ منه أنه طلقها ثلاثا وفي لفظ  
واحدة وفي لفظ البتة وقال أحمد طرقه كلها ضعيفة وأما استدلالهم بقوله تعالى الطلاق  
مرتان وبقوله فان طلقها فلا تحل له فليس في ذلك من الحجّة شيء بل هو عليهم لالهسم وقد حقق  
هذا صاحب الهندي بما يشفي وقد ورد ما يدل على ان الطلاق يتبع الطلاق وليس في الصحيح  
شيء من ذلك وأرجح من الجميع والحجة في هذا المقام حديث ابن عباس الثابت في صحيح مسلم  
وغيره ان الطلاق كان على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدر من  
امارة عمر الثلاث واحدة فلما كان في عهد عمر تابع الناس فأجازهم عليه م انتهى وكل رجال  
أسناده آمنة وله ألفاظ وأسانيد وفي لفظ ان أبا الصهباء قال له ألم تعلم ان الثلاث كانت واحدة  
على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدر من امارة عمر قال نعم ولم يأت  
من حارل التخلّص عنه بحجة تنفق والتمسك بما في بعض الروايات من تقييد ذلك بالطلاق قبل  
الدخول لا وجه له فان الطلاق لا يتفاوت الحال فيه قبل الدخول وبعده وإذا ثبت الحكم في  
أحدهما ثبت في الآخر ومن ادعى الفرق فعليه إيضاحه وفي حديث محمود بن لبيد ان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاثا فجاءها فقام غضبان فقال  
أيلعب بك كتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله الأتة له وقد أخرجه  
النسائي بإسناد صحيح وروى البيهقي عن ابن عباس ان ركانة طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد  
فخزن عليها حزنا شديدا فسأله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف طلقها فقال طلقها  
ثلاثا فقال في مجلس واحد قال نعم قال انما تلك واحدة ان شئت فراجعها وأخرج نحوه عبد  
الرزاق وأبو داود من حديثه وهذا خلاصة الحجج في هذه المسئلة وهي طويلة الذيل كثيرة  
النقول متشعبة الاطراف قديمة الخلاف والاحاطة بجميع ما فيها من الاقوال وأدلتها  
وتعجيها بمقتضى ما سئل فامسست فلا وقد جع في ذلك شيخنا العلامة الشوكاني رسالة بسط فيها  
بعض البسط وقد امتحن بهذه المسئلة جماعة من العلماء منهم شيخ الاسلام ابن تيمية وجماعة  
من بعده والحق بأيديهم ولكن لما كان مذهب الاربعة الآمنة ان الطلاق يتبع الطلاق كان  
الخصالف لذلك عند عامة أتباعهم وكثير من خاصتهم كالخالف للاجماع وقد ظهر بحسنة ههنا  
من الأدلة والنقول ان الطلاق ثلاثا بلفظ واحد أو ألفاظ في مجلس واحد من دون تخلل  
رجعة يقع واحدة وان كان بدعيًا فتكون هذه الصورة من صور الطلاق البدعي واقعة مع  
انتم الفاعل دون سائر صور البدعي فلا يقع الطلاق فيه لما قدمنا تحقيقه وأطال ابن القيم  
في تخريج أحاديث الباب والكلام عليها وأثبتته بالكتاب والسنة واللغة والعرف وعمل أكثر  
الصحابية ثم قال بعد ذلك فهذا كتاب الله تعالى وهذه سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله



وسلم وهذه لغة العرب وهذا عرف الخطاطب وهذا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والاصابة كلهم معه في عصره وثلاث سنين من عصر عمر على هذا المذهب فلو عدتهم العادة بأسمائهم واحدا واحدا انهم كانوا يرون الثلاث واحدة اما يقتوى واما باقراره عليها ولو فرض منهم من لم يكن يرى ذلك فانه لم يكن منكرا للقتوى به بل كانوا ما بين مقت ومقربة تبا وسأكت غير منكرو هذا حال كل صحابي من عهد الصديق الى ثلاث سنين من خلافة عمر وهم يزيدون على الالف قطعا كما ذكر يونس بن بكير عن أبي اسحق فشكل صحابي كان على ان الثلاث واحدة يقتوى أو اقرارا أو سكوت ولقد ادعى بعض أهل العلم ان هذا اجماع قديم ولم يجمع الامة ولله الحمد على خلافة بل لم يرل فيهم من يفتى به قريبا بعد قرن والى يومنا هذا فأتى به حبر الامة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس كبار واما جابر بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس اذا قال أنت طالق ثلاثا بغير واحد فهي واحدة وأتى بأنها واحدة الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف حكاه عنهما ابن وضاح واما التابعون فأتى به عكرمة وطاوس واما تابعو التابعين فأتى به محمد بن اسحق وسلاس بن عمرو والحرب العمكلى واما اتباع تابعي التابعين فأتى به داود بن علي وأكثرا صحابه وأتى به بعض أصحاب مالك وأتى به بعض الحنفية وأتى به بعض أصحاب أحمد والمقصود أن هذا القول قد دل عليه الكتاب والسنة والقياس والاجماع القديم ولم يأت بعده اجماع يظاهروا كن رأي أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه ان الناس استهانوا بأمر الطلاق وكثر منهم إيتاءه بجملة واحدة فرأى من مصلحة عقوبتهم بامضائه عليهم فرأى عمر أن هذا مصلحة أهم في زمانه والذي ندين الله تعالى به ولا يسعنا غيره وهو القصد في هذا الباب ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه ان القرض علينا وعلى الامة الاخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا تترك خلاف أحد من الناس كاتساع من كان انتهى حاصله وتعام هذا البحث في اعلام الموقعين واغاثة الله فان للحافظ ابن القيم وفي رسالة مستقلة لاماتن وفي كتابنا مسك الختام فليرجع الطالب اليها ان أراد التفصيل والتحقيق وبالله التوفيق واما التفريق بين المعسر وبين امرأته فاقول اذا كانت المرأة مثالا جائعة أو عارية في الحالة الراهنة فهي في ضرار والله تعالى يقول ولا تضاروهن وهي أيضا غير ممة شرعا بالمعروف والله يقول وعاشروهن بالمعروف وهي أيضا غير ممسكة بمعروف والله يقول فامسك بمعروف وتسريح باحسان بل هي ممسكة بضرار والله يقول ولا تمسكوهن ضرارا والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا ضرر ولا ضرار وقد ثبت في الصحيح بعدم الثقة ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعا قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرجل لا يجد ما يتفق على امرأته يفرق بينهما وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق عن سعيد بن المسيب وقد سأل سائل عن ذلك فقال يفرق بينهما فليل له سنة فقال نعم سنة وما زعمه ابن القطان من توهم الدارقطني فليس بظاهر ثم من أعظم ما يدل على جواز الصلح بعدم الثقة ان الله سبحانه قد شرع الحكمين بين الزوجين عند الشقاق وجعل اليهما الحكم بينهما ومن أعظم الشقاق ان يكون الخصام بينهما في الثقة واذا لم يمكنهما دفع الضرر عنها الا بالتفريق كان ذلك اليهما وما اذا جاز



ذلك منهم ما جواز من القاضي أولى فان قلت تجوز ترك الفسخ للنفقة بتلك الادلة العامة يستلزم جوازها للعيوب اذا كان يحصل الضرر بها على أحد الزوجين قلت النفقة وتوابعها واجبة للزوجة على زوجها وليس ما يفوت بسبب تلك العيوب بواجب لها عليه ثم الضرر بترك النفقة وتوابعها لا يعادله شيء واذا كان العيب في الزوجة كالجنون والجذام والبرص فقد فأت الزوج شيء واجب له لكن قد جعل الله يده الطلاق ثم قد ورد في خصوص الفسخ بعدم النفقة ما قد صا ذكره . وأما التفريق بين المفقود وبين امرأته فاقول قد تشعبت المذاهب في هذه المسئلة الى شعب ليس عليها اثار من علم لاسيما التحديدات بمقادير معلومة من الاوقات منها ما هو رجوع الى مذاهب الطبية كقول من قال انه ينتظر المفقود حتى يعفى له من يوم ولادته مائة وعشرون سنة فان هذا هو عين مذهب جماعة من الطبية قالوا اكثر ما يعيش الانسان مائة وعشرون سنة لان كل طبيعة من الطبائع الاربع اذ لم تعرض لها ما يفسدها تغلب على الانسان ثلاثين سنة فحصل من مجموع الاربع الطبائع مائة وعشرون سنة وهذا مذهب كبرى وكلام بعزل عن الشريعة قال المساتن في حاشية الشفاء وقد رأينا في عمرنا من عاش مائة وسبعة او عشرين سنة ونصف سنة ورأينا وهو في هذا السن في كمال من حواسه وجوارحه بحيث انه لم يفقد منها شيئا وهو يذهب ويحيى ويحضر المساجد وغاب عنا بعد ذلك فآله أعلم كم عاش بعده هذه المدة انتهى أقول وقد رأينا من عاش فوق المائة الى عشرين سنة أو اكثر من ذلك وهم كثيرون وبعنا من عاش فوق المائة الى أربعين سنة بل ازيد من ذلك وهم قليلون والقدرة الالهية صالحة لكل وبالجملة ومن العلماء من قال مائة وخمسون ومنهم من قال مائتان ومنهم من قال أربع سنين ومنهم من قال زيادة على ذلك ومنهم من فرق بين من كاله أهل ومال ومن لم يكن له أهل ومال والكل محض رأي وعندى أن تحريم سكاح المحصنة ورد به النص القرآني وأجمع عليه جميع المسابن بل هو معلوم من ضرورة الدين وامرأة المفقود محصنة فالاصل الاصل في تحريم نكاحها واذا لم يكن لها ما تنفق به وكان امساكها حينئذ والزامها على اسقرار نكاح الغائب فيه اضرار بها كان ذلك وجه الفسخ وهكذا اذا طالت مدة الغيبة وكانت المرأة تنضر بترك النكاح فالفسخ لذلك جائز واذا جاز الفسخ للعنة فجواز الغيبة الطويلة أولى لانه قد علم من نصوص الكتاب والسنة تحريم الامساك ضرارا والامس بالازواج عن الضرر في غيره وضع فوجب دفع الضرر عن الزوجة بكل ممكن واذا لم يمكن الا بالفسخ جاز ذلك بل وجب وأما عدم وقوع طلاق المكره فدل عليه حديث لا طلاق في اغلاق أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم ومصححه من حديث عائشة وضعفه أبو حاتم محمد بن حبيب بن عبيد الله بن أبي صالح ورد عليه بأنه قد أخرجه البيهقي من طريق غيره والاغلاق عند علماء الامعة الاكرام كافي النهاية وغيرها وأما عدم صحة الطلاق قبل ان ينسكها فالاحاديث الواردة في هذا الباب لا تخلو عن مقال لكن لها طرق عدة عن جماعة من الصحابة وهي لا تقصر عن بلوغ رتبة الحسن وغيره فالعمل به امتنع ولم يأت من خالفها بشيء الا بمجرد رأي محض ثم ان السيد لا يطلق عن عبده بل الطلاق الى العبد وذلك هو الاصل في الشريعة المطهرة فمن زعم انه يصح طلاق غير زوج فعليه الدليل



(فصل ويقع بالسكابة مع النية) حديث عائشة عند البخاري وغيره ان ابنة الجون لما ادخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك فقال لها لقد عدت به عظيم الحق يا هلك وفي العصيين وغيرهما في حديث تخالف كعب بن مالك لما قيل له ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمرك ان تعتزل امرأتك فقال أطلقها أم ماذا أفعل قال بل اعتزله افلا تقر بنها فقال لا امرأتها الحق يا هلك فافاد الحسد يشان ان هذه اللفظة تكون طلاقا مع القصد ولا تكون طلاقا مع عدمه (و) يقع الطلاق (بالضمير اذا اختارت الفرقة) لقوله تعالى يا أيها النبي قل لازواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا الآتية وان كنتم تردن الله ورسوله والدار الآخرة الآية وقد ثبت في العصيين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دعا نساء ما تزات الآية فخيرهن وثبت في العصيين وغيرهما عن عائشة قالت خيرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاختارنا فلم يعد لها شيئا وفي المسئلة خلاف وهذا هو الحق وبه قال الجمهور (واذا جعل له الزوج الى غيره وقع منه) لانه لو قيل بالايقاع وقد تقر وجواز التوكيل من غير فرق بين الطلاق وغيره فلا يخرج من ذلك الا ما خصه دليل وقد سئل أبو هريرة وابن عباس وعمر بن العاص عن رجل جعل امرأته يبدأ به فاجازوا طلاقه كما أخرجه أبو بكر البرقاني في كتابه المخرج على العصيين (ولا يقع بالتحريم) لما في العصيين عن ابن عباس قال اذا حرم الرجل امرأته فهي بمن يكفرها وقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وأخرج عنه النسائي انه أتاه رجل فقال اني جعلت امرأتي على حراما فقال كذبت ليست عليك بحرام ثم تلا هذه الآية يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك عليك أغلاظ الكفارة عتق رقبة وأخرج النسائي أيضا باسناد صحيح عن أنس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كانت له أمة بطون فافلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرما على نفسه فانزل الله عز وجل يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية وفي الباب روايات عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكر وفي هذه المسئلة مذاهب قد ذكر الحافظ ابن القيم منها ثلاثة عشر مذهباً وقال انه اتزيد على عشرين مذهباً والذي أربحه منها هو ان التحريم ليس من صرائح الطلاق ولا من كتاباته بل هو عين من الايمان كما سماه الله عز وجل في كتابه فقال يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبقي مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم وهذه الآية مصرحة بان التحريم عين والسبب وان كان خاصا وهو العسل الذي حرمه على نفسه أو الامة التي كان يطؤها فلا اعتبار بغيره من السبب فان لفظ ما أحل الله لك عام وعلى فرض عدم العموم فلا فرق بين الاعيان التي هي حلال وأخرج الترمذي عن عائشة قالت آلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نساءه فجعل الحرام حلالا وجعل في اليمين كفارة أي جعل الذي حرمه حلالا بعد تحريمه وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال اذا حرم الرجل امرأته فهي بمن يكفرها ثم قال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي الباب عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكرناه وبالحق له الحق ما ذكرناه وقد ذهب اليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم وجميع أهل الظاهر وأكثر أصحاب الحديث وهذا اذا أراد تحريم العين وأما اذا أراد الطلاق بلفظ التحريم غير قاصد لمعنى اللفظ



بل قصد التيسر مع فلا مانع من وقوع الطلاق بهذه الكتابة كسائر الكتابات (والرجل أحق  
بأمراته في عدة طلاقه راجعها متى شاء إذا كان الطلاق رجعيا) لحديث ابن عباس عن أبي  
داود والنسائي في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن  
ما خلق الله في أرحامهن الآية قال وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعها  
وان طلقها ثلاثا فنسخ ذلك الطلاق مرتان وفي أسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال  
وأخرج الترمذي عن عائشة قالت كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها وهي امرأته  
إذا راجعها وهي في العدة وان طلقها مائة مرة أو أكثر حتى قال الرجل لامرأته والله  
لا أطلاقك فتبينني متى ولا أريك أبدا وقالت وكيف ذلك قال أطلاقك فكما همت عدتك أن  
تنتقض راجعتك فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكت حتى جاء النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم فأخبرته فسكت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى نزل القرآن  
الطلاق مرتان فامسك به معروف أو تسريح باحسان قالت عائشة فاستأنف الناس الطلاق  
مستقبلا من كان طاق ومن لم يكن طاق وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي والطبراني  
عن عمران بن حصين أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يبع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على  
رجعها فقال طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة أشهد على طلاقها وعلى رجوعها ولا تعد (ولا  
تحل له بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره) لقول الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولم يأت في العحصين  
وغيرهما من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لامرأة رفاعة القرظي لا حتى تذوق عسيلته  
ويذوق عيبك وهو مجمع على ذلك

• (باب الخلع) •

وفيه شناعة ما لان الذي أعطا من المال قد وقع في مقابلة المسيس وهو قوله تعالى وكيف  
تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا واعتبر النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم هذا المعنى في الأمان حيث قال إن صدقت عليها فهو بما استحل من  
فرجها ومع ذلك فربما تقع الحاجة إلى ذلك فذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به  
قلت دلت الآية الأولى على النهي عن الخلع والثانية على جوازها فتسلكم الفقهاء في ترتيبها  
قال البغوي وغيره إذا آذاها بغير بعض حقه وقها حتى فحشرت فاختلعت نفسها فهذا الفعل  
منه حرام ولكن الخلع نافذ لان الله تعالى قال في صورة النهي ولا تعضلوهن لتسذهبن أو يعض  
ما آتينوهن والعضل التضيق والمنع وقال وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وهذا إشارة  
إلى طموح بصره إلى غيرها من غير أن يرى منها التقصير والخلع المباح بلا كراهية أن تنكح  
المرأة مصيبة الزوج ولا يمكنها القيام بأداء حقوقه فتخرج فتخلع نفسها لقوله تعالى الآن  
يخافا ألا يقيم أحدهما الله إلى أن قال فلا جناح عليهما ولتقرير صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
حبيبة بنت سبل على الخلع حين ذكرت الشقاق ولو اختلفت نفسها بلا سبب فجاءت مع  
الكراهية لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه لم يفتشوا عن سبب الاختلاع من  
جانبها وقد ثبت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبغض الخلال إلى الله تعالى  
الطلاق أقول في قولهم هذا الفعل منه حرام وأكن الخلع نافذ نظر لان قوله تعالى لا تأخذوا



منه شيئا تأخذونه بهتنا وإثمنا مينا وقوله ولا يحل لكم نكاح ما أخذ البطل وهو  
 يقتضي بطلان العقد كما في كثير من مسائل البيوع فاما ان يكون العقد باطلا من أصله أو يعضي  
 الطلاق ويرد عليهم مالها كما قال مالك والله تعالى أعلم واتفق أهل العلم على انه ان طلقها على  
 مال فقبلت فهو طلاق باتن واختلقوا في الخلع فقال أبو حنيفة تطلقه بائنة وهو أصح قولي  
 الشافعي وله قول انه فسخ وليس بطلاق ولا ينقص به العدد كذا في المأوى (واذا خلع الرجل  
 امرأته كان أمرها اليها) بعد الخلع (لا ترجع اليه بمجرد الرجعة ويجوز بالقليل والكثير ما لم  
 يجاوز ما صار اليها منه) الحديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان امرأة ثابت بن قيس بن  
 شماس جاءت الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله اني ما أعجب عليه  
 في خلق ولادين ولكني أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 أتردين عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم اقبل الحديث  
 وطلقها وفي رواية لابن ماجه والتمساقى باسناد رجاله ثقات انها قالت لا أطيقه بغضا فقال لها  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم أتردين عليه حديثه قالت نعم فامر رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم ان يأخذ الحديث ولا يزداد وفي رواية للدارقطني بأسناد صحيح ان أبا  
 الزبير قال انه كان أصدقه حديثه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم أتردين عليه حديثه  
 التي أعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا ولكن  
 حديثه قالت نعم فهذه الفرقة انما كانت بسبب ما افتدت به المرأة فلو لم يكن أمرها اليها كانت  
 الفدية ضائعة وقد أفاد ما ذكرناه انه لا يجوز للزوج ان يأخذ منها أكثر مما صار اليها منه  
 وقد ذهب الى هذا علي وطاوس وعطاء الزهري وأبو حنيفة وأحمد واسحق وذهب الجمهور  
 الى انه يجوز ان يأخذ منها زيادة على ما أخذت منه استدلالا بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما  
 افتدت به فانه عام للقليل والكثير ويجاب بان الروايات المتضمنة للنهي عن الزيادة مخصوصة  
 لذلك كحديث أما الزيادة فلا صححه الدارقطني فصلخص تخصيص ذلك العموم كما هو الحق عند  
 الماتن رحمه الله من جواز تخصيص عموم القرآن بالاحكام ومذهب العصاة من بعدهم في  
 هذا مختلفة مبسطة في المطولات وأما ما أخرجه البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال كانت أختي  
 تحت رجل من الانصار فارتفعت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها أتردين  
 حديثه قالت وأزيد عليهما فردت عليه حديثه وزادته فبني اسناده ضعف مع انه لا حجة فيه لانه  
 لم يقررها على تسليم الزيادة وأيضا قوله تعالى ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتوهن شيئا الا أن  
 يخافا ألا يقيما حدود الله يدل على منع الاخذ مما آتوهن الا مع ذلك الامر فلا بأس بان  
 يأخذوا مما آتوهن لا كله فضلا عن زيادة عليه (ولا بد من التراضي بين الزوجين على الخلع  
 أو الزام الحاكم مع الشقاق بينهما) لقوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح  
 خير مما اعتبار الزام الحاكم فلا ارتفاع ثابت وامرأته الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 والزامه بان يقبل الحديث ويطلق واقوله تعالى وان خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله  
 وحكما من أهلها وهذه الآية كما تدل على بحث حكمن تدل على اعتبار الشقاق في الخلع ويدل  
 على ذلك أيضا قوله تعالى ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتوهن شيئا الا أن يخافا ألا يقيما حدود



الله ويدل عليه قصة امرأة ثابت المذكورة وقولها أكره الكفر بعد الإسلام وقولها لا أطيقه  
بغضا فلهذا اعتبرنا الشقاق في الخلع (وهو فسخ) وليس بطلاق ولكن قال الماتن رحمه الله في  
حاشية الشفاء بخلاف ما قال ههنا ويرجع أن الخلع طلاق وليس بفسخ وقال هـ ذاهو الحق  
لأن الله سبحانه ذكر أحكام الخلع بعد قوله الطلاق مرتان والضمائر من آيات الاختلاع  
راجعة إلى ذلك كقوله إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله وقوله فلا جناح عليهما فيما افتدت به  
وقد سمعنا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طلاقا كما في صحيح البخاري وغيره فإنه قال لما ثبت  
ابن قيس أقبل الحديقة وطلقها تطليقة ولا يعارضه ما روي في سنن النسائي أنه صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم أمرها أن تعتد بحيضة وكذلك في سنن أبي داود لأنه لا ملازمة بين الاعتداد  
بحيضة وبين الفسخ بل إذا ورد في بعض المطلقات ما يدل على مخالفة عدتها لعدتها سائر  
المطلقات المصريح به في القرآن كان ذلك مخصوصا لعموم العدة وقد أطال ابن القيم الكلام على  
ذلك ويرجع أن الخلع فسخ ولم يأت ببرهان يشي سوى ما ذكرنا من أمره صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم أنها أن تعتد بحيضة وهو في غير محل النزاع كما عرفت انتهى ثم رجع في فتاواه المسماة  
بالفتح الرباني كون الخلع فسخا وقال الظاهر أنه فسخ لا طلاق وهو قول جماعة من العلماء  
منهم ابن عباس ورواه عنه ابن عبد البر في التمهيد وكذلك رواه عن أحمد وإسحق وداود وهو  
قول الصادق والباقر وأحمد قول الشافعي ومن قال بذلك لم يشترط فيه أن يكون السنة  
وأجازه في الحيض وأوقعه وإن كان لا يرى وقوع الطلاق البسدي واحتجوا بذلك بقول الله  
تعالى الطلاق مرتان ثم ذكر الاقتداء ثم عقبه بقوله فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
زوجا غيره فلو كان الانتداء مطلقا لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا بعد زوج هو الطلاق  
لرابع ومحدث الربيع أنه اختلفت على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو أمرت أن تعتد بحيضة أخرجه الترمذي  
ومحدث ابن عباس الآتي في قصة امرأة ثابت بن قيس قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير  
بحثت عن رجال الحديثين معان فوجدتهم ثقات وسديد رواته مالك عن حبيبة بنت سهل  
الأنصاري أنها قالت للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما ثبت خذ منها فخذ وجلس في أهلها قال ابن عبد البر  
لم يختلف على مالك في هذا الحديث وهو حديث مسند صحيح ووجه دلالة أنه لم يذكر فيه طلاقا  
ولا زاد على القرعة ويدل على ذلك من النظر أنه لا يصح أن يجعل طلاقا ثانيا ولا رجعا أما الأول  
فإنه خلاف الظاهر لأنها تطليقة واحدة وأما الثاني فإنه أهدأ لما لمال المرأة الذي دفعته  
لحصول القرعة ولا يرد على هذا أعني الاكتفاء في العدة بحيضة قول الله تعالى والمطلقات  
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء لأن الخلع عندهم فسخ لا طلاق فلا يتدرج تحت عمومهما سلما  
فلا يثبت في الطلاق الرجعي دليل آخرها وهو قوله تعالى وبعلتن أحق بردهن سلما فالآية  
عامة وأدلتنا خاصة وذهب الجمهور إلى أنه طلاق مستدلين بمحدث ابن عباس عند البخاري  
وأي داود بلفظ طلقها تطليقة قلنا ثبت من حديث المرأة نفسها عند الموطأ وأبي داود  
والنسائي بلفظ دخل سبيلها وعند أبي داود من حديث عائشة بلفظ وفارقتها وصاحب القصة



أخص بها قال ابن القيم رحمه الله لا يصح عن صحابي أنه طلاق البتة وقال الخطابي في معالم السنن أنه أصح ابن عباس على أنه ليس بطلاق بقوله تعالى الطلاق مرتان انتهى ونحو قصة الراوي لما روى دليل على علمه بنسخه لوجوب حله على السلامة قال الترمذي قال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وغيرهم أن عدة المختلعة عدة الطلاق قلت قد عرفت أن ابن القيم قال أنه لم يصح عن صحابي وعرفت الأدلة الدالة على أن العدة بحيضة ولا حجة في أحد غير الشارح قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير وقد استدلل الزيدية في أنه طلاق بثلاثة أحاديث وأجاب عنها بوجوه حاصلها أنها مقطوعة الأسانيد وأنهم معارضة بما هو أرجح وإن أهل الصحاح لم يذكروها واختلف العلماء أيضا في شروط الخلع فالزيدية جعلوا منها النشوز وهو قول داود الظاهري والجمهور على أنه ليس بشروط وهو الحق لأن المرأة اشترت الطلاق بماله ولذا لم يحل فيه الرجعة على القول بأنه طلاق قال العلامة ابن الوزير ثم تأملت فإذا الأمر المشترط فيه خوف أن لا يقيم أحد ود الله هو طيب المال للزوج لا الخلع لقوله تعالى فإن خفتم أن لا يقيم أحد ود الله فلا جناح عليكم ما فيها اقتصدت به ولم يقل في الخلع يوضعه أنه لو ضارها حرم عليه أقوله تعالى ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن انتهى ثم قال في السبل الجرار بعد ذكر أدلة الفريقين الدالة على أن الخلع طلاق أو فسخ مانصه فهذه الأحاديث تدل على أنه فسخ لا طلاق قال والذي ينبغي الجمع به هو أن عدة الخلع حيضة لا غير وليس الغير سواء كان بلفظ الطلاق أو بغيره مما يشعر بتخليص السبل أو بتركها وشأنها من دون أن يجري منه لفظ قط قد يكون الوارد في هذا الطلاق الكائن في الخلع مخصصا لما ورد في عدة المطلقة فتشكون عدة الطلاق ثلاثة قروا إذا كان الطلاق مع الاقتداء فإنه حيضة واحدة ولا تحسب عليه طلقة إلا إذا جاء بلفظ الطلاق أو بما يدل عليه لا إذا لم يقع منه لفظ البتة بل تركها وشأنها فإن هذا لا يحسب عليه طلاقا وبهذا التقرير يجمع الأدلة ويرتفع الاشكال على كل تقدير وأما كونه يمنع الرجعة فلما قدمنا أن الطلاق لا يتبع الطلاق انتهى (وعده حيضة) لحديث الربيع بنت معوذ عند النسائي في قصة امرأة ثابت أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له خذ الذي لها عليك وخل سبيلها قال نعم فأمرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تعتد بحيضة واحدة وتطلق بإهلها ورجال أسناده كلهم ثقات وله حديث آخر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرها أن تعتد بحيضة وفي أسناده محمد بن اسحق وقد صرح بالتصديق وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تعتد بحيضة وأخرج الدارقطني والبيهقي بأسناد صحيح عن أبي الزبير وفيه فأنه دخل سبيلها قال الدارقطني سمعه أبو الزبير من غيره واحد فهذه الأحاديث كما تدل على أن العدة في الخلع حيضة تدل على أنه فسخ لأن عدة الطلاق ثلاث حيض وأيضاً تخليص السبل هي الفسخ لا الطلاق وأما ما وقع في بعض روايات الحديث أنه طلقها بطلاق ففقد أجيب عن ذلك بجوابات طويلة قد أوردناها المسان في شرح المنتقى فليرجع إليه قال ابن القيم واختلف الناس في عدة المختلعة فذهب اسحق وأحمد في أصح الروايتين عنه دليل أنها تعتد



بحيضة واحدة وهو مذهب عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وقد حكى إجماع الصحابة ولا يعلم إجماع مخالف وقد دلت عليه سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصحيحة دلالة صريحة وعذر من خالفها أنهم لم يبلغه أو لم تصح عنده أو ظن الإجماع على خلاف موجبها فهذا القول هو الرابع في الأثر والنظر أما رجحانه أثرا فإن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يأمر المختلعة قط أن تعتد بثلاث حيض بل قدروى أهل السنن عنه من حديث الربيع بنت معوذ وحديث امرأة ثابت بن قيس المتقدمة وهذه الأحاديث لها طرق يصدق بعضها بعضها فيكون في ذلك فتاوى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبو جعفر النحاس في كتاب الناسخ والمنسوخ هو إجماع من الصحابة انتهى حاصله

### \*(باب الإيلاء)\*

(هو أن يحلف الزوج من جميع نسائه أو بعضهن لأقربهن) وهو ظاهر (فإن وقت بدون أربعة أشهر اعتزل حتى يتقضى ما وقت به) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى من نسائه شهرا ثم دخل بهن بعد ذلك (وإن وقت بأكثر منها خير بعد مضيها بين أن ينفى أو يطلق) أقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم - ثم تربص أربعة أشهر الآية وقد أخرج البخاري عن ابن عمر قال إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق قال البخاري ويذكر ذلك عن عثمان وعلي وأبي الدرداء وعائشة وأثنى عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج الأزارقطنى عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كلهم يوقفون المولى وأخرج أيضا عن مهمل بن أبي صالح عن أبيه قال سألت أثنى عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن رجل يولي قالوا ليس عليه شيء حتى يمضي أربعة أشهر فيوقف فإن فاه والاطلاق قال في المسوى اختلافوا فيما إذا انقضت أربعة أشهر وهو لم ينفى قال الشافعى لا يقع الطلاق بمضيها بل يوقف فأما أن ينفى ويكفر عن عيئه أو يطلق فإن طلق فيها والاطلاق عليه السلطان وقال أبو حنيفة إذا مضت أربعة أشهر وقعت عليها طلاق بائنة وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن يقع عليها طلاق رجعية انتهى قال الماتن وقد اختلف في مقدار مدة الإيلاء فذهب الجمهور إلى أنها أربعة أشهر فصاعدا قالوا فإن حلف على انقضاء منها لم يكن مولىا واحتجوا بالآية وهي لا تدل على مطلوبهم لأنهم البيان المدة التي تضرب للمولى لينفى بعدها أو يطلق وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الإيلاء شهرا ودخل على نسائه بعده فلو كان الإيلاء أربعة أشهر فصاعدا ولا يصح أقل منها لم يقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذلك وقد ذهب إلى جواز الإيلاء دون أربعة أشهر جماعة من أهل العلم وهو الحق وأما لزوم الحد إذا نسكت فقد أوضح ابن القيم في الهدى هذا البحث بما لا مزيد عليه فليراجع فإنه لا يستغنى عنه قال في المسوى إيلاء العبد فهو إيلاء الحر وهو عليه واجب وإيلاء العبد شهرا نكحت وعليه مائة إن مدة الإيلاء تنصف برق الرجل وقال أبو حنيفة مدة الإيلاء تنصف برق المرأة وقال الشافعى الحر والعبد في مدة الإيلاء سواء انتهى

### \*(باب الظهار)\*



(وهو قول الزوج لامرأته أنت على كظهر أمي أو ظاهرتك أو نحو ذلك فيجب عليه قبل ان يحسها ان يكفر بعتق رقبة فان لم يجد فليطعم ستين مسكينا فان لم يجد فليصم شهرين متتابعين) وانما جعلت كفارة هذه لان من مقاصد الكفارة ان يكون بين عيني المكاتب ما يكبحه عن الاقحام في الفعل خشية ان يلزمه ذلك ولا يمكن ذلك الا بكونه اطاعة شاقة تغلب على النفس اما من جهة كونها بذل ما تشعب به او من جهة مقاساة جوع أو عطش مفرطين والدليل على ما اشغل عليه هذا الباب من التكفير على هذا الترتيب ما في القرآن الكريم والذين يظاهرون من ذنوبهم ثم يعودون لما قالوا فتكر يربقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذلك اتوا منوا بالله ورسوله وتلك حدود الله والكافرين عذاب اليم وقد بينه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في قصة سلمة بن صخر لما ظاهرها من امرأته ثم وطئها فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعترق رقبة فقال لا والذي بعثك بالحق ما أصبحت أمك غسيرا وضرب صفحة رقبتك قال فصم شهرين متتابعين قال قلت يا رسول الله وهل أصابي ما أصابي الا في الصوم قال فتصدق قال والذي بعثك بالحق لقد بدت باليتيم والناساء قال اذهب الى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها اليك فاطعم منها وسيقام من قرستين مسكينا ثم استعن بسائرهم عليك وعلى عيالك أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه وابن خزيمة وابن الجارود وفي لفظ لابي داود فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كاه أنت وأهلك وأخرج نحوه أهل السنن وصححه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه أيضا الحاكم قال ابن حجر رجاله ثقات لكن أعلاه أبو حاتم والنسائي بالارسال وقال ابن خزمرواته ثقات ولا يضره ارسال من أرسله وللحديثين شواهد وأخرج نحوه أبو داود وأحمد من حديث خولة بنت مالك بن ثعلبة وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث عائشة وأخرجه الحاكم أيضا وقد قام الاجماع على ان الكفارة تجب بعد العود لقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا واختلف أهل العلم هل العلة في وجوبها العود أو الطهار واختلوا أيضا هل المحرم الوطء فقط أم هو مع مقدماته فذهب الجمهور الى الثاني لقوله تعالى من قبل ان يتماسا وذهب البعض الى الاول قالوا لان المسيس كناية عن الجماع واختلوا في العود ما هو فقال قتادة وسعيد بن جبيرة وأبو حنيفة وأصحابه انه ارادة المسيس لما حرم بالظهار لانه اذا اراد فسد عادم من عزم التمسك الى عزم الفحل سواء فعل أم لا وقال الشافعي بل هو اما كها بعد الطهار وقتا يسع الطلاق ولم يطلق اذ تشبهها بالام يقتضي اباؤها واما كها تنقيضه وقال مالك وأحمد بل هو العزم على الوطء فقط وان لم يطأ وقد وقع الخلاف أيضا اذا وطئ المظاهر قبل التكفير فقبل تجب عليه كفارتان وقبل ثلاث وقبل تسقط الكفارة وذهب الجمهور الى ان الواجب كفارة واحدة وهو الحق كما تقدمه الادلة المذكورة واعلم ان الرقبة وان كانت مطلقة في كفارة الظهار فقد ورد ما يدل على اعتبار كونها مؤمنة وليس ذلك الدال على اعتبار الايمان هو ما وقع في القرآن في كفارة القتل لما تقر في الاصول ان المختلفين سببا لا يصح تقييدها أحدهما بالآخر بل الدال على ذلك هو سؤاله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن قال عليه رقبة عن ايمانها وقوله لها ابن الله



ومن أنتم قال اعتقها فانها مؤمنة كافي حديث معاوية بن الحكم السلي ولم يستفصله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن وجوب تلك الرقبة عليه هل هو عن كفارة ظهار أو قتل أو عيب أو غير ذلك وقد تقرر ان ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم اذا كان في مقام الاحتمال (ويجوز للإمام ان يعينه من صدقات المسلمين اذا كان فقيرا لا يقدر على الصوم وله ان يصرف منها لنفسه وعياله واذا كان الظهار مؤقتا فلا يرفعه الا انقضاء الوقت) لتقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سلامة بن مضر لما قال له انه ظاهر من امرأته حتى ينسلخ رمضان وهو في مسند احمد وسنن ابى داود والترمذى وحسنه والحاكم وصححه ابن خزيمة وابن الجارود كما تقدم وظاهر القرآن أنه لا يوجب الكفارة الا العود فالظهار المؤقت اذا انقضى وقتها لم يكن ارادة الوطء عودا فلا تجب فيه كفارة وأما اذا كان الموجب للكفارة قول المنكر والزور فهي واجبة في مطلق ومؤقت لانه قد وقع القول بمجرد ايقاع الظهار (واذا وطئ قبل انقضاء الوقت او قبل التكفير كفى حتى يكفر في المطلق او ينقضى وقت المؤقت) لحديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لله ظاهر الذي وطئ امرأته لا تقربها حتى تفعل ما امرك الله اخرجه اهل السنن وصححه الترمذى والحاكم وظهار العبد نحو ظهار الحر وصيام العبد في الظهار شهران كالحر بالاتفاق

\*(باب اللعان)\*

والاصل فيه انه ايمان مؤكدة تبرئ الزوج من حد القذف وتثبت اللوث عليه ما تحبس لاجله ويضيق عليه اية فان نكل ضرب الحدوا ايمان مؤكدة منها تبرئ فان نكحت ضربت الحد وبالجمله فلا أحسن فيما ليس فيه ينة وايس مما يدر ولا يسمع من الايمان المؤكدة (اذا روى الرجل امرأته بالزنا) حكم اللعان مذكور في الكتاب العزيز قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء الا أنفسهن فشهدات أولئك ان يأتين بأربعة شهداء ان الله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويدرأ عنهم العذاب ان تشهد أربع شهدات بالله انه من الكاذبين واللعنة ان غضب الله عليهما ان كان من الصادقين واستفاض حديث عويمر الجعلافي وهلال بن امية (ولم تقر بذلك ولا رجع من رمية) لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يحث المتلاعنين على ذلك في العيصيين وغيرهما انه وعظ الزوج وذكره وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ثم وعظ المرأة وأخبرها ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فاذا اقرت المرأة كان عليها الحد الزاني المحصن اذا لم يكن هناك شبهة واذا أقر الرجل بالكذب كان عليه حد القذف (لا عنها فيشهد الرجل أربع شهدات بالله انه من الصادقين واللعنة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة أربع شهدات بالله انه من الكاذبين واللعنة ان غضب الله عليهما ان كان من الصادقين) وقد نطق بذلك الكتاب العزيز والسنن المأثورة في ملاءمته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين عويمر الجعلافي وامرأته وبين هلال بن امية وامرأته (ويفرق الحاكم بينهما وتحرم عليه ابدا) لحديث سهل ابن سعد عند ابى داود قال مضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المتلاعنان اذا



نفر قال لا يجتمعان أبدا وأخرج نحوه عنه أبو داود وفي الصحيحين وغيرهما أن عويمرا طلق امرأته ثلاث تطليقات قبل أن يأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ابن شهاب فكانت سنة الملاءمين (ويطلق الولد بأمه فقط ومن رماها به فهو قاذف) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ولد الملاءمين أنه يرث أمه وترثه أمه ومن رماها به جلد ثمانين أخرجه أحمد وفي أسناده محمد بن اسحق وبقية رجاله ثقات ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفراس ولا فراس هنا والأدلة الدالة على وجوب حد القذف والملاءمة داخله في المحصنات لم يثبت عايم بما يحالف ذلك وهكذا من قذف ولدها فإنه كقذف أمه يجب الحد على القاذف

\*(باب العدة)\*

وكانت من المنهورات المسلمة في الجاهلية وكانت مما يكادون يتركونه وكان فيها مصالح كثيرة فأقرها الشارع (هي للامتناع من الحمل بالوضع) لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يرضعن حملهن (ومن الحائض بثلاث حيض) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والقروء هي الحيض كما تقدم في قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دعي الصلاة أيام أقرائك واقري وان كان في الأصل مشتركين كابين الاطهار والحيض لكنه هنا قد دل الدليل على أن المراد أحدهما في المشترك وهو الحيض لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تعد بثلاث حيض وقوله تجلس أيام أقرائهما وقوله وعدتم حيضتان وسيأتي (ومن غيرهما) أي غير الحامل والحائض وهي الصغيرة والكبيرة التي لا حيض فيها أو التي انقطع حيضها بعد وجوده فانها تعد (بثلاثة أشهر) لقوله تعالى واللاتي يمتسن من الحيض من ذنائبكم أن ارتبتم فعدن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن الآية وقد وقع الخلاف في منة طهارة الحيض لعارض فقيل انها تربص حتى يعود فتعد بالحيض أو تياس فتعد بالشهر والحق ما ذكرناه لانه يصدر عليها عند الانقطاع انها من اللاتي لم يحضن (وللوفاء بأربعة أشهر وعشر) لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا هذا في غير الحامل (وان كانت حاملا فبالوضع) لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يرضعن حملهن وقد بين ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكمل بيان في الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة ان امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهي حبلى فخطبها أبو السائب بن بعكك فابت أن تنكحه فقال والله ما يصلح أن تنكحني حتى تعددي آخر الاجلين فكنت قرييما من عشر ليال ثم نفست ثم جاءت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال أنكحني وأخرج البخاري عن ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها وهي حامل قال اتجعدون عليها التفليط ولا تجعلون لها الرخصة انزات سورة النساء القصري بعد الطولي وأولات الاحمال أجلهن أن يرضعن حملهن وقد أخرج أحمد والدارقطني عن أبي ابن كعب رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله وأولات الاحمال أجلهن أن يرضعن حملهن للمطلقة ثلاثا والمتوفى عنها قال هي للمطلقة ثلاثا والمتوفى عنها وأخرج أبو يعلى والاضياء في المختارة وابن مردويه وفي أسناده المثنى بن الصباح وثقه ابن معين وضعفه الجمهور وقد أخرج



ابن ماجه عن الزبير بن العوام انها كانت عندها أم كانوا بنت عتبة فقالت له وهي حامل طيب  
نفسى بطلقة فطلقة فطلقة فطلقة ثم خرج الى الصلاة فرجع وقد وضعت فقال ما لها قد شد عنتى  
خدها الله ثم أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال سبق الكتاب أجله اخطبها  
الى نفسها ورجال اسنادهم رجال الصحيح الا محمد بن عمرو بن هياج وهو صدوق لا بأس به وقد  
تمسك بعض الصحابة بالآيتين فجعل عاينها أطول الاجلين فقال اذا وضعت قبل مضي أربعة  
أشهر وعشر لم تنقض عدتها حتى تمضي أربعة أشهر وعشر وإذا انقضت الأربعة أشهر  
وعشر ولم تضع لم تنقض العددة حتى تضع وبه قال جماعة من أهل العلم والحق ان عدة الحامل  
بالوضع في الطلاق والوفاء للدلة التي ذكرها وهي انصوص في محل النزاع ومبينة للمراد  
قال ابن القيم وقد كان بين السلف نزاع في المتوفى عنها انما تنقض أبعد الاجلين ثم حصل  
الاتفاق على انقضائها بوضع الحمل وأما عدة الوفاة فتجب بالموت سواء دخل بها أو لم يدخل  
كأدل عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة واتفاق الناس انتهى (ولعدة على غير مدخولة)  
لقوله تعالى في غير المموسسات فما لكم علمين من عدة تعتدونها (والامة) أى عدتها  
(كالخبرة) لان حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال طلاق الامة  
تطليقتان وعدتها خمسة اثنان أخرجه الترمذى وأبو داود والبيهقى قال فيه أبو داود وهو  
حديث مجهول وقال الترمذى حديث غريب لا نعرفه من فروع الامن حديث مظاهر بن أسلم  
ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى وأخرج ابن ماجه والدارقطنى ومالك  
في الموطأ والشافعى من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال طلاق الامة  
اثنان وعدتها خمسة اثنان وفي اسنادهم عمرو بن شبيب وعطية الدوفى وهما ضعيفان وصحيح  
الدارقطنى انه موقوف على ابن عمر وأخرج الدارقطنى من حديث ابن مسعود وابن عباس  
الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وقد أعل بالوقف وأخرج أحمد عن علي بن خوذلكم واذا كان  
الصحيح الوقف فيما عدا حديث عائشة فلم يكن في الباب ما تقوم به الحجة لان حديث عائشة  
ضعيف كما عرفت فوجب الرجوع الى أدلة الكتاب والسنة المشتملة على تفصيل العدد وهي  
غير مختصة بالمرأى (وعلى المعتمدة للوفاء ترك التزين) حديث أم سلمة في الصحيحين ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تمسك  
فوق ثلاثة أيام الاعلى زوجها أربعة أشهر وعشرا وفي الباب عن أم حبيبة وزينب بنت  
جحش في الصحيحين وغيرهما وفيها أيضا من حديث أم سلمة ان امرأة توفى زوجها فمضى  
عنها فانوار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستأذنه في التكفل فقال لا تكفل كانت  
احدا كنت غيبك في ثيابها أو شريتها فاذا كان حول فركب رمت بيعة فلا حتى  
تمضي أربعة أشهر وعشر وفي الصحيحين من حديث أم عطية قالت كنا نرى ان نجد على ميت  
فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تكفل ولا تطيب ولا تلبس ثوبا مصبوغا  
الاثوب عصب (١) وقد رخص لنا عند الطهارة اذا اغتسلت احدا منا من محضهم في بيعة من  
كست اظفار وفي الباب أحاديث وقد روى ما يعارض هذه الأحاديث فأخرج أحمد وابن حبان  
وصححه من حديث أسماء بنت عيسى قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

(١) العصب هو في الهندية  
جيزى اه من هامن الاصل



اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب قال لا تحدى بعد يومك هذا وهي كانت امرأته بالاتفاق وقد أجيب بأنه حديث شاذ يخالف الأحاديث الصحيحة وقد وقع الإجماع على خلافه وقيل أنه منسوخ وقد أعله البيهقي بالانقطاع وهذه الأحاديث الموقوفة في الأحكام بأربعة أشهر وعشر هي في غير الحامل وأما هي فعلمنا ذلك حتى تنقضي عدتها بالوضع ثم الأحكام إذا لم يكون للموت لا غيره لأنه التظاهر بما يدل على الحزن والكآبة بالمفارقة الزوج بالموت لا المطاق المفارقة بالطلاق وغيره لأنه لم يرد فيه شيء ولا فعلته النساء في أيام النبوة والخلفاء الراشدين فمن ادعى وجوبه على غير الممثلة فنحن نطالبه بالدليل (والمكث في البيت الذي كانت فيه عند موت زوجها أو بلوغ خبره) حديث فريضة بنت مالك عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم قالت خرج زوجي في طلب علاج له فادرهم في طريق القدوم فقتلوه بأني نعيه وأنا في دار شاسعة من دور أهلي فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقاتل أن نبي زوجي أتاني في دار شاسعة عن أهلي من دور أهلي ولم يدع نفقة ولا مالا ورثته وليس المسكن له فلو تحوأت إلى أهلي واخوتي لكان أرفق بي في بعض شأنه قال تحولي فلما خرجت إلى المسجد أو إلى الجسرة دعاني أو أمرني فدعيت فقال امكثي في بيتك الذي أتاك فيه نبي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا وفي بعض الفاظه أنه أرسل إليهم عثمان بعد ذلك فآخبرته فأخذه وقد أعل هذا الحديث بما لا يقدح في الاحتجاج به وأخرج النسائي وأبو داود وعزاه المنذري إلى البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير أخراج نسخ ذلك بآية الميراث بما فرض الله تعالى إياها من الربع والثلث ونسخ أجل الحول أن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا وقد ذهب إلى العمل بحديث فريضة جماعة من الصحابة فمن بعدهم وقد روى جواز الخروج للمذرة عن جماعة من الصحابة فمن بعدهم ولم يأت من أجاز ذلك بحجة تصلح لمعارضة حديث فريضة وغاية ما هنالك روايات عن بعض الصحابة وليست بحجة لاسيما إذا عارضت المرفوع وأخرج الشافعي وعبد الرزاق عن مجاهد مرسلان رجالا استشهدوا بأحد فقال نسائهم يا رسول الله أنا نستوحش في بيوتنا أفقميت عند أحدنا فإذن لهن أن يفدن عن عند أحداهن فإذا كان وقت النوم تأوى كل واحدة إلى بيتها وهذا مع إرساله لا تقوم به الحجة وأما أنها لا تعتد بما مضى من الأيام قبل العلم وبعد الطلاق أو نحوه فلا وجه له لأن مشروعية العدة لم يشترطها الشارع بعلم المعتدة إنما ضرب العدة مقادير كما في القرآن فإذا مضت تلك المقادير من يوم الطلاق أو الموت انقضت العدة ومن زعم أنه لا يحتسب بجميع العدة أو ببعضها قبل العلم فعليه الدليل لأنه يدعي أما فقه مشرط أو وجود مانع وكلاهما خلاف الأصل ثم الفرق بين بعض المعتدات دون بعض في اعتبار العلم وعدمه كما وقع في كتب القروع لاستندله الأختالات المختلفة

(فصل في وجوب استبراء الأمة المسيمة والمشتراة ونحوهما بحقيقة) أنه ان كانت حائضا والحامل بوضع الحمل) لما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه من حديث أبي سعيدان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في سبائا أو طامس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى



تحيض حيضة ولما أخرجه مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هم أن يلعن  
الرجل الذي أراد وطء امرأة حامل من السبي لعنة تدخل معه قبره وأخرج الترمذي من  
حديث العرباض بن سارية أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرم وطء السبايا  
حتى يضعن مافي بطونهن وأخرج ابن أبي شيبة من حديث علي قال نهى رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم أن يوطأ حامل حتى تضع ولا يوطأ حامل حتى تستبرأ بحيضة وفي أسناده  
ضعف وانقطاع وأخرج أحمد والطبراني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
لا يقعن رجل على امرأة وحملها لغيره وفي أسناده بقية والحاج بن أرطاة وهما مدلسان وهو  
يشمل المسبية وغيرها كالمشترأة والموهوبة وكذلك حديث ربيع بن ثابت عن النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي مائه ولا غيره أخرجه  
أحمد والترمذي وأبو داود وابن أبي شيبة والدارمي والطبراني والبيهقي والضياء المقدسي وابن  
حبان وصححه والبرار وحسنه وهو كما ينقل الحامل المشترأة ونحوها كذلك يتناول من  
يجوز حملها من الغير كاتما من كان لان العلة كونه يسقي بمائه ولا غيره وأخرج الحاكم  
من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن بيع المغنم  
حتى تقسم وقال لا تسق ماءك زرع غيرك وأصله في النساء وأخرج البخاري عن ابن عمر  
إذا وهبت الوليدة التي يوطأ أو بيعت أو اعتقت فلتستبرأ بحيضة ولا تستبرأ العذراء ويبدل  
على استبراء المشترأة التي هي حامل أو يجوز حملها الأدلة الواردة في المسبية لان العلة واحدة  
وأما العذراء والصغيرة فليست بمن تصدق عليه تلك العلة وان كان حمل العذراء البالغة ممكنا  
مع بقاء البكارة ولكنه في غاية الندرة فلا اعتبار به وأما ما أخرجه البخاري وغيره أن النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عليا إلى اليمن ليقبض الخمس فاصطفي على منه سبية فاصبح  
وقد اعتدل ثم بلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم ينكره بل قال في بعض الروايات  
لنصيب علي أفضل من رصيفه فيحصل على أنها كانت صغيرة أو بكر أو عاين الأدلة أو أنه قد  
كان مضى لها من وقت الصبا ما تبين به أنها غير حامل (ومنة قطعة الحيض) تستبرأ (حتى يتبين  
عدم حملها) لانه لا يمكن العلم بعدم الحمل إلا بذلك إذا حيض بل المقر وض انه منقطع لعارض  
أو انما ضهيا (١) وأما من قد بلغت سن الاياس من الحيض فقه صار حملها ما يؤسا كحيضها  
ولا اعتبار بالنادر (ولا تستبرأ بكر ولا صغيرة مطعما ولا يلزم) الاستبراء (على) (البائع ونحوه)  
لعدم الدليل على ذلك لا ينص ولا يقياس صحيح بل هو محض رأي

\*(باب النفقة)\*

(تجب على الزوج للزوجة) لا أعرف في ذلك خلافا وقد أوجبه القرآن الكريم قال الله  
تعالى وارزقوهم فيها واكسوهم وقد قرر دلالة هذه الآية على المطلوب الموزع في تفسيره  
ولحديث أذنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه تدبنت فتبة أن تأخذ من مال زوجها أي  
سعيان ما يكفيها ولدها بالمعروف وهو في الصحيحين وغيرهما ولقوله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم المستل عن حق الزوجة على الزوج أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا  
اكسيت وهو عند أهل السنن وغيرهم قال في المسوى تجب نفقة الزوجة على الزوج

(١) في القاموس والضمها  
كعصب المرأة لا تحيض والتي  
لا ينالها ولا تدى كالضمية  
أو تصرف



موسرا كان أو معسرا قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله وقال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقال تعالى ذلك أدنى ألا تعولوا قالت قال الشافعي أي لا يكتر من تعولون وفيه دليل على أن على الرجل نفقة امرأته وقد أنكر على الشافعي بعض أهل العربية هذا التفسير فأجاب البغوي بأن الكسائي قال يقال عال الرجل يدول إذا كثر عياله واللغة الجيدة أعال وأجاب الزمخشري بأنه بيان حاصل الملقى ووجهه أن يجعل من قول عال الرجل عياله يعولهم كقولهم ما لهم يعولهم إذا انفق عليهم ومن كثر عياله لزمه أن يعولهم وهذا مما اتفق عليه أهل العلم وقال ابن القيم في حديث هذا المقتضى تضمنت هذه القنوى أموراً أحدها أن نفقة الزوجة غير مقدرة بل بالمعروف انتهى تقديرها وإن لم يكن تقديرها معروفاً في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه ولا التابعين ولا تابعيهم الثاني أن نفقة الزوجة من جنس نفقة الولد كلاهما بالمعروف الثالث أنفراد الأب بنفقة أولاده الرابع أن الزوج والأب إذا لم يذل النفقة الواجبة عليه فالزوجة والأولاد أن يأخذوا قدر كفايتهم بالمعروف الخامس أن المرأة إذا قدرت على أخذ كفايتها من مال زوجها لم يكن لها إلى الفسخ سبيل السادس أن ما لم يقدره الله تعالى ورسوله من الحقوق الواجبة فالمرجع فيه إلى العرف السابع أن من منع الواجب عليه وكان سبب ثبوته ظاهراً فلم يستحقه أن يأخذ به إذا قدر عليه كما أفتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا انتهى حاصله أقول هذا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص فنفقة زمن الخصب المعروف فيها غير المعروف في زمن الجلب ونفقة أهل البوادي المعروف فيها ما هو الغالب عندهم وهو غير المعروف من نفقة أهل المدن وكذلك المعروف من نفقة الأغنياء على اختلاف طبقاتهم غير المعروف من نفقة الفقراء والمعروف من نفقة أهل الرياسات والشرف غير المعروف من نفقة أهل الوضاعات فليس المعروف المشار إليه في الحديث هو شيء متحد بل يختلف باختلاف الاعتبار وقد أوضحت المقام في كتابي دليل الطالب فأرجع وقال الماتن رحمه الله في الفتح الرباني في جواب سؤال في الفرض للزوجة ونحوها ما لفظه قد اختلفت المذاهب في تقدير النفقة الواجبة بمقدار معين وعدم التقدير فذهب جماعة من أهل العلم وهم الجمهور إلى أنه لا تقدير للنفقة إلا بالكفاية وقد اختلفت الرواية عن الفقهاء فقال الشافعي على المسكين والمتكسب مدو على الموسر مدان وعلى المتوسط مد ونصف وقال أبو حنيفة على الموسر سبعة دراهم إلى ثمانية في الشهر وعلى المعسر أربعة دراهم إلى خمسة قال بعض أصحابه هذا التقدير في وقت رخص الطعام وأما في غيره فيعتبر بالكفاية انتهى والحق ما ذهب إليه القائلون بعدم التقدير لاختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص فانه لا ريب أن بعض الأزمنة قد يكون ادعى للطعام من بعض وكذلك الأمكنة فان بعضهم قد يتأدأه أن يأكلوا في اليوم مرتين وفي بعضهم ثلاثاً وفي بعضهم أربعاً وكذلك الأحوال فان حالة الجلب تكون مستدعية لمقدار من الطعام أكثر من المقدار الذي تستدعيه حالة الخصب وكذلك الأشخاص فان بعضهم قد يأكل الصاع فما فوقه وبعضهم قد يأكل نصف صاع



وبعضهم دون ذلك وهذا الاختلاف معلوم بالاستقراء التام ومع العلم بالاختلاف يكون التقدير على طريقة واحدة ظاهرا وحقيقا ثم انه لم يثبت في هذه الشريعة المظهرة التقدير بمقدار معين قط بل كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يحيل على الكفاية مقيدا لذلك بالمعروف كافي حديث عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي واحمد بن حنبل وغيرهم ان هذا قال يا رسول الله ان أباسمعيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف فهذا الحديث الصحيح فيه الاحالة على الكفاية مع التقييد بالمعروف والمراد به الشيء الذي يعرف وهو خلاف الشيء الذي ينكر وليس هذا المعروف الذي أرشد اليه الحديث شيئا معيننا ولا المتعارف بين أهل جهة معينة بل هو في كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها المتعارف بينهم مثلا أهل صنعاء المتعارف بينهم الا ان انهم يثقون على انفسهم وأقاربهم الخنطة والشعر والذرة ويعتادون الادام سمنا والجمافلا يحل ان يجعل طعام من تجب نفقته من طعام غير الثلاثة الاجناس المتقدمة كالعبد من والقول ولا من الشعر والذرة فقط ولا بدون ادم ولا بادم غير المعتاد كالزيت والتليينة ونحو ذلك فان ذلك جميعه وان كان يصديق عليه لفظ الكفاية لكنه لا يصدق عليه معنى المعروف والعمل باطلاق واهمال قيده لا يحل وأما أهل البوادي المتصلة بصنعاء والقريبة منها بقدر يريد ودونه وفوقه فالمعروف عندهم هو الكفاية من أى طعام كان من غيرهم ولا لهم الا في أندر الاحوال بل يكتفون تارة بالتليينة وتارة بما يقوم مقامها فالمتوجه شرعا على من وجبت عليه النفقة ان يدفع الى من كان في مثل صنعاء ما هو المعروف لديهم مما قدمنا والى من كان في البوادي ما قدمنا مما هو المعروف لديهم ويعتبر في كل محل بعرف أهله ولا يحل العدول عنه الامع التراضي وكذلك الخا كم يجب عليه مراعاة المعروف بحسب الازمنة والامكنة والاحوال والاشخاص مع ملاحظة حال الزوج في اليسار والاعسار لان الله تعالى يقول على الموسع قدره وعلى المقتر قدره واذا تقرر ذلك ان الحق عدم جواز تقدير الطعام بمقدار معين فكذلك لا يجوز تقدير ادم بمقدار معين بل المعتبر الكفاية بالمعروف وقد حكى صاحب الصر انه قد قدر في اليوم أوقيتان دهنان الموسر ومن العسر أوقية ومن المتوسط اوقية ونصف وفي شرح الارشاد انه يعتبر في ادم تقدير القاضي باجتهاده عند التنازع فيقدر في المدمن ادم ما يكفيه ويقدر على الموسر نصف ذلك وعلى المتوسطين ما يعتبر في اللحم عادة البلد للموسرين والمتوسطين كغيرهم قال الرافعي وقد تغلب القا كهة في أوقاتها فتجب ثم قال وانما يجب ما ذكر لزوجه ان لم توافك حال كونها رشيدة فان واكتته وهي رشيدة سقطت نفقتها ثم ذكر كلاما طويلا وأقول المرجع ما هو معروف عند أهل البلد في ادم جنسا ونوعا وقد راو كذلك في القا كهة لا يحل الاخلال بشئ مما يتعارفون به ان قدر من تجب عليه النفقة على ذلك وكذلك ما يعتاد من التوسعة في الاعياد ونحوها ويدخل في ذلك مثل القهوة والسليط وبالجملة فقد أرشد الشارع الى ما هو معروف من الكفاية وليس بعد هذا الكلام الجامع المقيد بشئ من البيان وأما ما أجاب به عن الحديث بعض من لم يقرن بعلم الادلة ولم يتدرب بمسالك الاجتهاد من انه لم يكن منه صلى الله



تعالى عليه وآله وسلم على طريقة الحكم بل على طريقة الاقتناء فهذه عقلة كبيرة وبعد عن الحقيقة لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يفتي إلا بما هو حق وشرع وقد تقرر أن السنة أقواله وأفعاله وتقريراته لا يجوز أحكامه فقط التي تكون بعد المصلحة وحضور المتخصصين ولو كانت السنة ليست إلا الأحكام الكائنة على تلك الصفة لم يبق منها حاجة على العباد إلا أقل من عشر معشارها لأن صدور الحكم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على تلك الصفة انما وقع في قضايا محصورة كقضية الحضري والزير وعبد بن زمة والمثالا عني فان قلت ما وجه ما يفعله كثير من القضاة في هذه الأزمنة من تقدير النفقة بقدر من الطعام متدوما قلت هو من تقدير الكفاية بالمعروف لأن القدر يكفي غالب الأشخاص شهر الاسمي في مثل صنعاء فيكون الشخص في كل يوم نصف صاع يأني المجموع في ثلاثين يوما خمسة عشر صاعا وهي قدر ينقص صاعا فهذا فيه ملاحظة للمعروف باعتبار الغالب وإن كان إذا انكشف أنه لا يكفي بأن يكون الشخص أ كولا فلا يصلح العمل بذلك الغالب لأن فيه إهمالا لما أرشد إليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الكفاية وهذا ليس فيه كفاية فالخامس أنه لا بد من ملاحظة أمرين أحدهما الكفاية والثاني كونها بالمعروف فإذا علم مقدار الكفاية كان المرجع في صحتها إلى المعروف وهو الغالب في البلد وإذا لم يعلم حال الشخص في مقدار ما يكفيه أو وقع الاختلاف بينه وبين من يجب عليه اتفاقه كان القول قول من يدعي ما هو المتعارف به مثلا إذا قال من له النفقة لا يكفي له الاقدسان وقال من عليه النفقة قدح كان القول قول من عليه النفقة بكونه مدعي لما هو الغالب في العادة وإذا تبين حال من له النفقة وجب الرجوع إلى ذلك لما عرفنا أنه لا يصلح الوقوف على مقدار معين على طريق القطع والبت ثم الظاهر من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف أن ذلك غير مختص بمجرد الطعام والشراب بل يعم جميع ما يحتاج إليه فيدخل تحته الفضلات التي قد صارت بالاستمرار عيالا مألوفة بحيث يحصل الضرر بعقارقتها أو التضرر أو التضرر ~~والتضرر~~ ويختلف ذلك بالأشخاص والأزمنة والامكنة والأحوال ويدخل فيه الادوية ونحوها وإلى يشير قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فان هذا نص في نوع من أنواع النفقات ان الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه اتفاقه والرزق يشمل ما ذكرناه قال في الانتصار ومذهب الشافعي لا تجب أجرة الحمام وعن الادوية وأجرة الطبيب لأن ذلك يراد لحفظ البدن كما لا يجب على المستأجر أجرة إصلاح ما انتم من الدار وقال في الغيث الحجة أن الدواء لحفظ الروح فأشبهه النفقة انتهى قلت هو الحق لدخوله تحت عموم قوله ما يكفيك وتحت قوله رزقهن فان الصيغة الاولى عامة باعتبار لفظها والثانية عامة لانها مصدر مضاف وهي من صيغ العموم والاختصاصه ببعض المستحقين للنفقة لا يمنع من الالتحاق وبمجموع ما ذكرناه يتقرر أن الواجب على من عليه النفقة أن له النفقة هو ما يكفيه بالمعروف وليس المراد تفويض أمر ذلك إلى من له النفقة وأنه يأخذ ذلك بنفسه حتى يرد ما أورد السائل من خشية السرف في بعض الأحوال بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه بعد تبين مقدار ما يكفي بإخبار الخبرين أو تجريب التجربين كما سبق وهو معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم



بالمعروف أى لا يغير المعروف وهو السرف والتقتير نعم اذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه من  
 النفقة جاز لنا الاذن بان له النفقة بان ياخذ ما يكفيه اذا كان من أهل الرشدا اذا كان من  
 أهل السرف والتبذير فانه لا يجوز لنا تمكينه من مال من عايشه النفقة لان الله تعالى يقول  
 ولا تؤنوا السفهاء أموالكم بل ورد ما يدل على عدم جواز دفع أموال من لا رشده لهم اليهم  
 كما في قوله تعالى فان أنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم فجعل الرشدا شرطاً لدفع  
 أموالهم فكيف يجوز دفع أموال غيرهم اليهم مع عدم الرشدا ولكن يجب علينا اذا كان  
 من عليه النفقة مقردا ومن له النفقة ليس بنى رشداً أن نجعل الاخذالى ولى من لا رشده أو الى  
 رجل عدل وأما ما ورد في بعض التفاسير من ان المراد بالسفهاء في قوله تعالى ولا تؤنوا  
 السفهاء أموالكم تمكين المرأة من مال الرجل كما ذكره السائل فذلك انما هو باعتبار ان غالب  
 نوع النساء خال عن الرشدا والافلاش ان عدم الرشدا يوجد في غيرهن كالصبيان والمجانين ومن  
 يتحقق بهم من البله والهموهين وكثير من ينشأ في الخلية وهو في الخصام غير مبين ولا نشك أيضاً  
 أن في النساء من لها من الرشدا والكمال ما لا يوجد في افراد الرجال ومنهن هن بنت عتبة  
 المذكورة في الحديث فانها كانت من سرورات نساء قريش المشهورات بحسن العقل والكمال  
 المطنسة كما يعرف ذلك من عرف اخبارها ومحاو رتها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 عند مبايعته لها فالجواب انه لا ملازمة بين القول بوجوب الكفاية في النفقة وبين حضور  
 السرف بل الامر كما قدمنا والله أعلم (والمطابقة رجبيا) لحديث فاطمة بنت قيس انه قال لها  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجهما عليها الرجعة أنوجه  
 أحمد والنسائي وفي لفظ لا جد فاذا لم يكن عايشا رجعة فلا نفقة ولا سكنى وفي اسناد مجاهد بن  
 سعيد وقد توبع وأعل بالوقف ولكن الرفع زيادة مقبولة اذا صح مخرجها أو حسن وقد أثبت  
 لها القرآن الكريم السكنى قال الله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن  
 واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ويستقدا من الهى عن الانزاج  
 وجوب النفقة مع السكنى ويؤيده قوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ويدل  
 على وجوب النفقة قوله تعالى ولله مطلقات متاع بالمعروف وقوله تعالى في آخر الآية الاولى  
 لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وهو الرجعة فكان ذلك في الرجعية (لابائنا) فالبائنة لا نفقة لها  
 ولا سكنى لحديث فاطمة بنت قيس عند مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 في المطلقة ثلاثا لا نفقة ولا سكنى وفي الصحيحين وغيرهما عنها انها قالت طلقني زوجي ثلاثا  
 فلم يجعل لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نفقة ولا سكنى وقد صح حديثها بالانزاع  
 وقد أخرج أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي انه قال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 لا نفقة لك الا أن تكونى حاملا وقد أنكر عليها عمر وعائشة هذا الحديث وقال عمر لا تترك  
 كتاب الله وسنة نبينا القول امرأة لا تدرى لعلها حفظت أو نسيت وقد قالت فاطمة حين بلغها  
 ذلك يقي وينكم كتاب الله قال الله تعالى فطاهوهن لعدتهن حتى قال لا تدرى لعل الله يحدث  
 بعد ذلك أمرا فأى أمر يحدث بعد الثلاث وقد ذهب الى عدم وجوب النفقة والسكنى  
 بالباينة أحمد واسحق وأبو ثور وداود واتباعهم وحكام في البحر عن ابن عباس والحسن



البصري وعطاء الشعبي وابن أبي ليلى والاوزاعي والامامية وذهب الجمهور الى انه لا نفقة  
لها ولا لها السكنى لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وقد تقدم ما يدل على انها  
في الرجعية وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والثوري وأهل الكوفة الى  
وجوب النفقة والسكنى (ولا في عدة الوفاة فلا نفقة ولا سكنى الا أن تكون حاملا من) لعدم  
وجود دليل يدل على ذلك في غير الحامل ولا سيما بعد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما  
النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها عليها الرجعية فاذا لم يكن عليها رجعية فلا نفقة  
ولا سكنى ويؤيده أيضا تعليل الآية المتقدمة بقوله تعالى لا تدري اعل الله يحدث بعد ذلك  
أمر او هو الرجعية ولم يبق في عدة الوفاة ذلك الامر وية يده أيضا مفهوم الشرط في قوله تعالى  
وان كن اولات حمل فانهن حوامل حتى يضعن حملهن وهي أيضا تدل على وجوب النفقة  
للعامل سواء كانت في عدة الرجعي أو البائن أو الوفاة وكذلك يدل على ذلك قوله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم لفاطمة بنت قيس لا نفقة لك الا أن تكوني حاملا وقد روى البيهقي عن جابر  
يرفعه في الحامل المتوفى عنها قال لا نفقة لها قال ابن حجر ورجالها ثقات لكنه قال المحفوظ وقفه  
فلو صح رفعه لكان ناسا في محل النزاع وينبغي ان يقيد عدم وجوب السكنى لمن في عدة الوفاة  
بما تقدم في وجوب اعتدادها في البيت الذي بلغها موت زوجها وهي فيه فان ذلك يفيد انها  
اذا كانت في بيت الزوج بقيت فيه حتى تنقض العدة ويكون ذلك جمعا بين الأدلة من باب تقييد  
المطلق أو تخصيص العام فلا اشكال قال في المسوى اختلاف أهل العلم في السكنى للمعتدة عن  
الوفاة فقال أبو حنيفة لا سكنى لها بل تمتع حيث شئت وقال مالك لها السكنى وللشافعي  
قولان كالمذهبين ومنشأ ذلك تردده في أويل حديث فريسة فرأى مرة ان اذنه لها  
في الخروج حكم وقوله امكثي في بيتك استحباب ورأى مرة أخرى ان اذنه صار منسوخا بقوله  
آخر امكثي في بيتك أقول يحتمل ان يكون اذنه لها من حيث انها ذكرت أن زوجها لم يتركها  
في مسكن يملكه انتهى أقول الحق ان المتوفى عنها زوجها لا تستحق في عدة الوفاة لا نفقة  
ولا سكنى سواء كانت حاملا أو حائلا لزال سبب النفقة باوت واختصاص آية السكنى بالمطلة  
رجعيا واختصاص آية اتفاق الحامل بالمطقة كما تقدم فإذ ماتت وهي في بيته اعتدت فيه  
لان لها السكنى بل لوجوب الاعتداد عايم في البيت الذي ماتت وهي فيه مع ان في حديث  
الفريسة انها قالت للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان زوجها لم يتركها في منزل يملكه  
فامرها ان تعتد في ذلك المنزل الذي بلغها اني زوجها وهي فيه وهو غير مملوك له وبهذا يتضح  
ان ذلك لا يستلزم وجوب السكنى من تركه الميت بل هو أمر تعبد الله به المرأة فان كان المنزل  
ملكها فذاك وان كان ملك غيرها وجب عليها تسليم الابرة مع الطلب سواء كان ملكا لورثة  
الزوج أو لغيرهم وعلى هذا يحمل قوله تعالى غير اخرج وقوله ولا يخرجن وقوله ولا تخرجوهن  
فتقرر مجموع ما ذكر ان المتوفى عنها مطلقا كالطاقة بائنا اذ لم تكن المطلقة بائنا حاملا  
في عدم وجوب النفقة والسكنى فان كانت المطلقة بائنا حاملا فلا نفقة ولا سكنى لها وأما  
المطلة الرجعية فلا نفقة والسكنى سواء كانت حاملا أو حائلا وأما المطلقة قبل الدخول  
فلا عدة عليها فالنفقة ساقطة بلا ريب وكذلك السكنى والمتعة المذكورة لها في القرآن هي



عوض عن المهر والملاصنة لان نفقة اهلها ولا سكنى لانها ان كانت كالمطلقة بائنا كانت مثلها في ذلك وان كانت كالمتوفى عنها زوجها فكذلك ولا ريب ان فرقتهما أشد من فرقة المطلقة بائنا لان هذه يجوز نكاحها في حال من الاحوال بخلاف تلك (وتجب على الوالد الميسر لولده المعسر والعكس) لحديث هذيل بن عتبة المتقدم ويؤيده ما تقدم في الفطرة من وجوبها على الرجل ومن يعون وأما العكس فلان النفقة هي اقل ما يقبضه قوله تعالى وصاحبهم في الدنيا معروفا وقوله وبالوالدين احسانا وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنت ومالك لبيك أخرجه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن الجارود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ان أطياب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم ويؤيد ذلك حديث من أكره رسول الله قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أبوك وهو في العيصين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال في المسوى تجب على الابن نفقة الأبوين اذا كان موسرا وهما معسران قال تعالى وبالوالدين احسانا وقال وصاحبهم في الدنيا معروفا ومن المعلوم انه ليس من الاحسان ولا من المصاحبة بالمعروف ان يموت جوعا والولد في أرغد عيش قلت على هذا أهل العلم لم الآن الشافعي قال ان كان واحد منهم ما قويا سويا يمكنه تحصيل قوته لا تجب نفقته وان كان معسرا وأوجب سائر الفقهاء نفقتهم عند الاعسار ولم يشترطوا الزمالة وفي اعلام الموقعين وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أحق الناس بحسن صحابي قال أمك قال ثم من قال ثم أمك قال ثم من قال ثم أبوك متفق عليه قال الامام أحمد الطائفة للاب وللأم ثلاثة ارباع البر (وعلى السيد لمن يملكه) لحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للمملوك طعمه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطيق وحديث فليطعمه بما يأكل ويلبسه بما يلبس وهو في العيصين وغيرهما من حديث أبي ذر قلت وذلك انه مشغول بخدمته عن الاشتغال فوجب ان يكون كفاية عليه وعليه أهل العلم (ولا تجب على القريب اقريبه الا من باب صلة الرحم) لعدم ورود دليل يخص ذلك بل جاءت أحاديث صلة الرحم وهي عامة والرحم المحتاج الى نفقة أحق الارحام بالصلة وقد قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهها على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وعند أبي داود ان رجلا سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أبر قال أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك الذي يلي ذلك حق واجب ورحم موصولة أقول ومن جملة ما يدل على نفقة الاقارب قوله تعالى وبالوالدين احسانا وبذي القربى وقوله تعالى وآت ذا القربى حقه فقد أمر الله سبحانه بالاحسان الى القرابة وآتائه حقه ولا ريب ان من كان يتقلب في النعم وقريبه قد أضرب به الجوع أو العري فهو غير محسن اليه ولا قائم بحقه ومن جملة الادلة القرآنية قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك فان جمهور السلف فسروها بان على الرجل الذي يرث ان يتفق على الموروث مثل ما يتفق المولود له على والدته الولد كما في أول الآية ومن الادلة على ذلك ما تقدم من رواية أبي داود وهو في العيصين أيضا وأخرجه النسائي نحوه وزاد ثم أدناك أدناك وقبسه وابدأ بمن تعول وفي العيصين أيضا بلقط من أحق الناس



بحسن صحابي يارسل الله قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال  
أولك ثم أدناك أدناك وأخرجه الترمذي وقال ثم الأقرب فالأقرب وفي المسئلة مذهب  
مختلفة قد بسطها صاحب الهدى وغيره وأما ما قيل من أن المراد بمثل هذه الأدلة صلة الرحم  
فقد أجيب عن ذلك بأن الله سبحانه سماه حقاً على أنه لو سلم لم يكن قادحاً في الاستدلال فإن من  
ترك قريبه بغير نفقة ولا كسوة مع حاجته اليه لم يكن واصلاً لرحمة ولا لغة ولا عرفاً ولا شرعاً  
ومن أنكر هذا فليخبرنا ما هي الصلة التي تختص بها الرحم لأجل كونه رجلاً ويمتاز بها عن  
الاجنبي فإنه لا يمكنه أن يعين مسقطاً للنفقة الا وكان أولى بإسقاط ما عداها فالواصل ان من  
وجد ما يكفيه وكان له زيادة يستغنى عنها وجب عليه أن يتفقه على المحاويج من قرابته  
ويقدم الأقرب فالأقرب كما دللت عليه الأدلة السالفة وهذا هو معنى الفنى أى الاستغناء عن  
فضله بفضل على الكفاية لا ما ذكره الفقهاء من تلك التقديرات التي لا ترجع الى دليل عقل  
ولا نقل (ومن وجبت نفقته وجبت كسوته وسكاته) لما يستفاد من الآيات القرآنية  
والاحاديث العديدة المتقدمة ذكرها

### • (باب الرضاع) •

(انما ثبت حكمه بخمس رضعات) حديث عائشة عنده مسلم وغيره انها قالت كان فيما أنزل  
من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس رضعات فتوفي رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن ولله حديث طرق ثمانية في الصحيح ولا يخالفه  
حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحرم المصة ولا المصتان أنخرجه أحمد  
ومسلم وأهل السنن وكذلك حديث أم الفضل عنده مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان والمصة والمصتان وفي لفظ لا تحرم الاملاجة  
ولا الاملاجتان وأنخرج شعراً أحمد والنسائي والترمذي من حديث عبد الله بن الزبير لان غاية  
ما في هذه الاحاديث ان المصة والمصتين والرضعة والرضعتين والاملاجة والاملاجتين  
لا يحرم من وهذا هو معنى الاحاديث منطوقاً وهو لا يخالف حديث الخمس رضعات لانما تدل  
على ان ما دون الخمس لا يحرم وأما معنى هذه الاحاديث مفهوماً وهو انه يحترم ما زاد على  
الرضعة والرضعتين فدفع بخمس رضعات الخمس وهي مشقة على زيادة فوجب قبولها والعمل بها  
ولاسيما عند قول من يقول ان بناء الفعل على المنكر يفيد التخصيص والرضعة هي ان يأخذ  
الهي الثدي فيمض منه ثم يستقر على ذلك حتى يتركه باختياره لغير عارض وقد ذهب الى  
اعتبار الخمس ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن الزبير وعطاء وطاوس وسعيد بن جبيرة وهرو  
ابن الزبير والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحق وابن حزم وجماعة من أهل العلم وقد روى  
ذلك عن علي بن أبي طالب وذهب الجمهور الى أن الرضاع الواصل الى الجوف يقتضي التحريم  
وان قل قال في المسوى ذهب الشافعي الى انه لا يثبت حكم الرضاع بأقل من خمس رضعات  
مشترقات وذهب أكثر الفقهاء منهم مالك وأبو حنيفة الى أن قليل الرضاع وكثيره محرم  
وقال بعضهم لا يحرم أقل من ثلاث رضعات لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحرم المصة  
ولا المصتان ويحكي عن بعضهم ان التحريم لا يقع بأقل من عشر رضعات وهو قول شاذ



والظاهر ان عائشة وحفصة انما كانتا ذهبان الى عشر رضعات تورعا وتنفيا للشايط لا من جهة حكم الشرع كما ذكرنا في ابن القفل قال البغوي قول عائشة فتوفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهن عمليقرأي القرآن أرادته به قرب عهد النسخ من وفاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى كان بعض من لم يبلغه النسخ يقرأ على الرميم الاول لان النسخ لا يتصور بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجوز بقاء الحكم مع نسخ التلاوة كالرجم في الزنا حكمه باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن أو ان الحكم يثبت باخبار الاحاد ويجب العمل به والقرآن لا يثبت باخبار الاحاد فلم يجز كتبه بين الدفتين انتهى وتمامه في كتابنا افادة الشيوخ بمقدار التاميم والنسخ فليرجع اليه أقول اعلم ان الاحاديث قد اختلفت في هذه المسئلة اختلافًا كثيرًا وكذلك اختلفت المذاهب ونحن نعرفك بما هو الحق الذي يجمع فيه جميع النسخ الادلة فنقول (أما ما ورد من الرضاع مطلقا من دون تقييد بعدد فاحاديث الواردة بذلك العدد تقييد تقييده كما هو شأن المطلق والمقيد وقد أفاد حديث لا تحرم المصاة والمصتان والاملاجة والاملاجان وحديث لا تحرم الرضعة الواحدة ان الرضعة والرضعتين لا تحرمان فلا يلزم رد الا هذا الكانت الثلاث مقتضية للتحريم ولكنه ثبت في الصحيح عن عائشة انها قالت عشر رضعات معلومات يحرم من ثم قالت خمس رضعات معلومات يحرم من وصرحت بأن العشر منسوخة بالخمس وصرحت ايضا بانه توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن وليس من شرط القرآن نواتر النفل على ما هو الحق ولو لم ذلك فالقراءة الاحادية منزلة منزلة اخبار الاحاد ولكن ههنا اشكال وهو ان حديث لا تحرم المصاة والمصتان دل بعمه يوم العدد على ان الثلاث والاربع يثبت بهما التحريم وحديث الخمس دل بعمه يومه على انه لا يحرم انما أقول قد تقررت في علم المعاني والبيان ان الاخبار بالفعل المضارع يقيده الحصر وصرح بذلك الزمخشري في الكشاف ولا سيما اذا بني الفعل على المنكر كما هو مقرر في مواضعه فيكون قد انضم الى مفهوم العدد في الخمس مفهوم الحصر فلا يثبت التحريم بدونها ويؤيد ذلك ما ورد في بعض الفاظ حديث مهلة بنت مهمل انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ارضي سائمة خمس رضعات تحرمي عليه وهذا التركيب في قوة ان ترضيه خمس تحرمي عليه فالضم الى مة هو الحصر والحصر مفهوم الشرط وكما تصح هذه الادلة ثمة مطلق القرآن تصح ايضا لتقييد حديث الرضاع ما أثبت اللحم وأنشر العظم وحديث الرضاعة من الجماعة هذا على فرض أن الرضعة والرضعتين تثبت اللحم فيكون المراد ان المقتضى للتحريم من الرضاع الذي يثبت اللحم والذي في زمن الجماعة هو ما كان على مصفة مخصوصة وهي خمس رضعات هذا تقرير الاستدلال على وجه يجمع فيه الادلة وأما الجواب عن الوجوه التي ذكرناها في دفع ما ذكرناه من الادلة فقد بسطه الماتن رحمه الله في وبل الغمام حاشية شفاء الاوام فمن شاء الاطلاع على ذلك فليراجعه (مع يثق بوجوده) لانه سبب ثبوت حكم الرضاع فلا يلزم وجوده معلوما وارضاع الصبي منه معلوم يمكن لا يثبت حكم الرضاع وجهه مسووخ قال في الحجة البالغة يعتبر في الارضاع شيان أحدهما القدر الذي يمتدح به هذا المعنى فكان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس



معلمات والثاني ان يكون الرضاع في أول قيام الهيكل وتشجع صورة الولد والا فهو غذاء بمنزلة سائر الاغذية الكائنة بعد التشجيع وقيام الهيكل كالشباب يأكل الخبز انتهى (وكون الرضيع قبل الفطام) الحديث أم سلمة عند الترمذي وصححه والحاكم وصححه أيضا قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء في الثدي وكان قبل الفطام وأخرج سعيد بن منصور والدارقطني والبيهقي وابن عدي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا رضاع الا ما كان في الحولين وقد صحح البيهقي وقفه ورجحه ابن عدي وابن كثير وأخرج أبو داود الطيالسي من حديث جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام وقد قال المنذري انه لا يثبت وفي الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت ما دخل علي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعندي رجل فقال من هـ اذ قلت أخى من الرضاعة قال يا عائشة انظرن من اخوانك فاعلم الرضاعة من الجماعة (ويحرم به ما يحرم بالنسب) قد تقدم الاستدلال عليه فبين يحرم نكاحه من كتاب النكاح من أم وأخت وغيرهما (ويقبل قول المروضة) لما أخرجه البخاري وغيره من حديث عقبة بن الحرث انه تزوج أم يحيى بنت أبي اهاب فقامت أمة سوداء فقالت قد أرضعتكما قال فذكر ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأعرض عني قال فتصحت فذكر ذلك له فقال وكيف وقد زعمت انها أرضعتكما فقام في لفظ دعها عنك وهو في الصحيح وفي لفظ آخر كيف وقد قيل فقارقه بعقبه وقد ذهب الى ذلك عثمان وابن عباس والزهري والحسن واسحق والاوزاعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيد روى عن مالك وأما دفع الحجة بانهم اشتهدوا على تقرير فعلها فلهذه قاعدة فقهية لم يذهبها كتاب الله ولا سنة رسوله وهذا الحديث أول حجة يطالبها فكيف يكون الامر بالعكس وحسبنا الله ونعم الوكيل (ويجوز ارضاع الكبير ولو كان ذالحمية لتجوز بالنظر) الحديث زينب بنت أم سلمة قالت قالت أم سلمة لعائشة انه يدخل عليك هذا الغلام الا يفع الذي ما أحب ان يدخل علي فقالت عائشة مالك في رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اسوة حسنة وقالت ان امرأة أبي حذيفة قالت يا رسول الله ان سالما يدخل علي وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أرضعيه حتى يدخل عليك أخرجه مسلم وغيره وقد أخرج نحوه البخاري من حديث عائشة أيضا وقد روى هذا الحديث من الصحابة أمهات المؤمنين ومسلمة بنت سبل وزينب بنت أم سلمة ورواه من التابعين جماعة كثيرة ثم رواه عنهم الجمع الجهم وقد ذهب الى ذلك علي وعائشة وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح واليث بن سعد وابن علية وداود الظاهري وابن حزم وهو الحق وذهب الجمهور الى خلاف ذلك قال ابن القيم أخذ طائفة من السلف بهذه الفتوى منهم عائشة ولم يأخذ بها كثرا هـ بل العلم وقدموا عليها أحاديث توقيت الرضاع المحرم بما قبل الفطام وبالصغر وبالحولين لوجوه أحدها كثرتها وانفراد حديث سالم الثاني ان جميع أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوى عائشة في شق المنع الثالث انه أحوط الرابع ان رضاع الكبير لا يثبت لحما ولا يفسر عظمها فلا يحصل به البعضية التي هي سبب التحريم الخامس انه يحتمل ان هذا كان مختصا بسالم



وحده ولهذا لم يجز ذلك الا في قصته السادس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
دخل على عائشة وعندها رجل قاعد فاشتد ذلك عليه وغضب فقالت انه اخي من الرضاعة  
فقال انظرن من اخوانك من الرضاعة فانما الرضاعة من الجماعة متفق عليه واللفظ لمسلم  
وفي قصة سالم مسالك وهو ان هذا كان موضع حاجة فان سالما كان قد تبناه أبو حذيفة ورباه  
ولم يكن له منه ومن الدخول على أهله بدفاذا دعت الحاجة الى مثل ذلك قال قول به مما يورغ  
فيه الاجتهاد ولعل هذا المسالك أقوى المسالك واليه كان شيخنا يرجح والله تعالى أعلم انتهى  
أقول الحاصل ان الحديث المتقدم صحيح وقدرناه الجمل الفقير عن الجمل الفقير سابقا عن خلف  
ولم يقدح فيه من رجال هذا الشأن أحد وغاية ما قاله من يخالفه انه ربما كان منسوخا وبجواب  
بأنه لو كان منسوخا لوقع الاحتجاج على عائشة بذلك ولم ينقل انه قال قائل به مع اشتها بالخلاف  
بين الصحابة وأما الأحاديث الواردة بأنه لا رضاع الا في الحولين وقبل القطام فع كونهما فيها  
مقالا لمعارضة بينهما وبين رضاع سالم لانها عامة وهذا خاص والخاص مقدم على العام ولكنه  
يختص بمن عرض له من الحاجة الى ارضاع الكبير ما عرض لابي حذيفة وزوجته سبيلة فان  
سالما كان لهما كالأبن وكان في البيت الذي هما فيه وفي الاحتجاب مشقة عليهم ما رخص  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرضاع على تلك الصفة فيكون رخصة لمن كان كذلك وهذا  
لا يخصص عنه قال في المستوي يجب احياء المولود بالارضاع حواين كاملين الا اذا اجتمع رأي  
الوالدين عن تشاور بينهما على ان القطام لا يضره فحينئذ يجوز القطام قبل الحولين والمرضع  
يجوز ان تكون الوالدة أو الظئر المسترضعة فان لم تيسر المسترضعة أولم يقدر الوالد على  
استئجارها تعينت الوالدة فان أرضعت الوالدة فليس لها الا النفقة والكسوة بالمعروف بما  
كان بسبب الزوجية وان أرضعت الظئر فلها أجرها قال تعالى والوالدان يرضعن أولادهن  
حولين كاملين ان أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف  
نفس الا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان أراد انفصالا  
عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وان أردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم  
اذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله قلت الظاهر ان الوالدات تم المطلقات وغيرها وقيل  
تقتصر بالمطلقات لان سياق الآية في قصة المطلقات أقول وحينئذ يؤخذ حكم غير المطلقات  
بالأولى وقوله على المولود له يدل على ان الوالدة ما امت زوجة أو معتدة لا تستحق الابرو عليه  
أبو حنيفة وقوله على الوارث مثل ذلك المراد منه وارث الاب وهو الصبي أي مؤن المرضعة  
من ماله اذا مات الاب قوله فان أراد انفصالا يعني قبل الحولين قوله ان تسترضعوا أي  
المراضع أولادكم أي تأخذوا مراضع لأولادكم قوله ما آتيتكم أي ما أردتم ايتاءه كقوله تعالى  
اذا قمتم الى الصلاة انتهى

\*(باب الحضانة)\*

(الأولى بالطفل أمه مالم تنكح) لحديث عبد الله بن عمرو ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني  
هذا كان يظني له وعاء ويحري له حواء وثدي له سقاء وزعم أبوه انه ينزعه مني فقال أنت أحق به  
مالم تنكح أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه وقد وقع الإجماع على ان الأم



أولى بالطفل من الأب وحكى ابن المذرك بالاجماع على ان حقها يطل بالنكاح وقد روى عن عثمان انه لا يطل بالنكاح واليه ذهب الحسن البصري وابن حزم واجتنبوا بقوله ابن أم سلمة في كفالته انه قد تزوجت بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجاب عن ذلك بان مجرد البقاء مع عدم المنازع لا يوجب به لاحتمال انه لم يبق له قريب غيرها واحتجوا أيضا بما سياتى في حديث ابنة حمزة فان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بأن الحق لخالتها وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقد قال الخالة بمنزلة الام ويجاب عن هذا بان لا يدفع النص الوارد في الام ويمكن ان يقال ان هذا يكون دليلا على ما ذهب اليه الخنفية من ان النكاح اذا كان لمن هو رحم للمغير لا يطل به الحق ويكون حديث ابنة حمزة مقيدا لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يملكتم شيئا من قبل الله تعالى (ثم الخالة) أولى بعد الام عن عداها الحديث البراءة من عازب في الصحيحين وغيرهما ان ابنة حمزة اختصم فيها على وجعفر وزيد فقال على أنا أحق بها هي ابنة عمي وقال جعفر بنت عمي وخالتها تحتي وقال زيد ابنة أخي فقضى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لخالتها وقال الخالة بمنزلة الام والمراد بقول زيد ابنة أخي أن حمزة قد كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آخى بينهما ووجه الاستدلال به في الحديث انه قد ثبت بالاجماع ان الام أقدم الخواصن فيقتضي التشبيه ان تكون الخالة أقدم من غيرها من غير فرق بين الأب وغيره وقد قيل ان الأب أقدم منها اجماعا وليس ذلك بصحيح والخلاف معروف والحديث صحيح من خالته قال في المسوى اذا فارق الرجل امرأته وبينهما ولد صغير فالام وأم الأم أولى بالحضانة من الأب برواية مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الانصار فولدت له عامر بن عمر ثم انه فارقها فجاء عمر بن الخطاب قبله فوجد ابنه عامرا يلعب بقضاء المسجد فاخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فادر كته جعدة الغلام فبازعته اياه حتى ألبسها بأكبر الصديق فقال عمر بن الخطاب وقالت المرأة ابني فقال أبو بكر خذ منها وبيته قال فلما راجعه عمر الكلام (ثم الأب) وان لم يرد ذلك دليل يخصه لكنه قد استفيد من مثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للام أنت أحق به مالم تنكح فان هذا يدل على ثبوت أصل الحق للأب بعد الام ومن هو بمنزلة اوهى الخالة وكذلك اثبات التمييز بينه وبين الام في الكفالة فانه يفيد اثبات حق له في الجلالة وقال في المسوى روى الشافعي باستثاذه عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير فلا مابين أياه وأمه ثم طبق بين الحديث والاثربان المولود اذا كان دون سبع سنين فالام أولى به واذا بلغ سبع سنين وعقل عقل مثله خير بين الابوين سواء كان ذكرا أو أنثى فايهما اختاره يكون عنده وأخذ هذا النوع من التطبيق من قضاء على رضي الله تعالى عنه فانه خير صبيبا كان ابن سبع سنين أو ثمان سنين بين الام والعم وقال لآخيه الصغير منه وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا نظيره وقال أبو حنيفة الام أحق بالغلام حتى يأكل ويلبس وحده وبالجارية حتى تحيض ثم بعد ذلك الأب أحق بهما أقول الحق ان الحضانة للام ثم الخالة للدليل الذي قدمنا ولا حضانة للأب ولا غيره من الرجال والنساء الا بعد بلوغ المصبي سن التمييز فان بلغ اليه بنته فيخبره بين الام والأب واذا عدلما كان أمره الي أوليائه ان وجدوا والا كان الى قرابته الذين ليسوا



بأوليا مو يقدّم الاقرب فالاقرب وليس كذلك بل لان حضانة  
 الصبي وكفالة امرأه لا يقدّمه والقراية أولى به من الاجانب بالارباب وبعض القراية أولى من  
 بعض فاحقهم به بعد عدم من وردت النصوص بثبوت حضنته هو الاوليا لكون ولاية النظر  
 في مصالحه اليهم ومع عدمهم تكون حضنته الى الاقرب فالاقرب هذا ما يقتضيه النظر  
 الصحيح ومن رام الوقوف على جميع المال التي عمل بها المختلفون في التقديم والتأخير في باب  
 الحضانة فعليه بالهدى لابن القيم ولكنه لم يترجح لادى الاما ذكرته ههنا وقد كره المساتن  
 وقد يقال ان حديث أنت أحق به ما لم تنكحني يفيد ثبوت أصل الحق في الحضانة للأب  
 بعد الام ومن هو بمنزلة ما وهي الخالة فتكون أهل الحضانة الام ثم الخالة ثم الاب  
 (ثم يعين الحاكم من القراية من رأى فيه صلاحا) لانه اذا عدت الام والخالة والاب فالصبي  
 محتاج الى من يحضنه بالضرورة والقراية أشق به فيعين الحاكم من يقوم به منهم من يرى فيه  
 صلاحا للصبي وقد أخرج عبد الرزاق عن عكرمة قال ان امرأة عمر بن الخطاب خاصمته الى  
 أبي بكر في ولدها فقالت أبو بكر هي أعطف وألطف وأرحم وأحن وهي أحق بولدها ما لم  
 تتزوج فهذه الاوصاف تفيد ان أبا بكر جعل الله العطف والطف والرحمة والخلو (وبعد  
 بلوغ سن الاستقلال يختار له صبي بين أبيه وأمه) لحديث أبي هريرة عند أحمد وأهل السنن  
 وصححه الترمذي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم خير غلاما بين أبيه وأمه وفي لفظ ان  
 امرأة جاءت فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد  
 نعتني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استمعا عليه قال زوجها من يحاقي في  
 ولدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت فأخذ  
 بيد أمه فانطلقت به أخرج به أهل السنن وابن أبي شيبة وصححه الترمذي وابن حبان وابن  
 القطان وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث عبد الحميد بن  
 جعفر الانصاري عن جده أن جده أسلم وأبت امرأته أن تسلم فجاء ابن صغيره لم يبلغ قال  
 فأجلس النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الأب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم اهده  
 فذهب الى أبيه قال ابن القيم الحضانة قضى فيها خمس قضايا احداها قضى بانه حرة فخلها  
 وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقال الخالة بمنزلة الام فتضمن هذا القضاء أن الخالة فاعمة مقام  
 الام في الاستحقاق وان تزوجها لا يسقط حضنتها اذا كانت جارية القضية الثانية ان رجلا  
 جاء ابنه صغير لم يبلغ فاختم فيه هو وأمه ولم يسلم فأجلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم الأب ههنا وأجلس الام ههنا ثم خير الصبي وقال اللهم اهده فذهب الى أمه ذكره أحمد  
 القضية الثالثة ان رافع بن سنان أسلم وأبت امرأته أن تسلم فأتى النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم وقالت ابنتي فطيم أو شيمه وقال رافع ابنتي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم أعدد ناحية وقال لها أعددني ناحية فأعدد الصبية بينهما ثم قال ادعوا هاتين الى أمها  
 فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اهدها فخلت الى أبيها فأخذها ذكره أحمد  
 القضية الرابعة جاءت امرأة فقالت ان زوجي يريد أن يذهب بابني الخ ذكره أبو داود القضية  
 الخامسة جاءت امرأة فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له



وعاء الخ ذكره أبو داود فعلى هذه القضايا الخمس تدور الحضانة وبالله التوفيق (فإن لم يوجد)  
من له في ذلك حق بنص الشرع (أو كفه من كان له في كفالته مصلحة) لكونه محتاجا إلى ذلك  
فكانت المصلحة معتبرة في بدنه كما اعتبرت في ماله وقد دلت على ذلك الأدلة الواردة في أموال  
اليتامى من الكتاب والسنة

### \* (كتاب البيع) \*

(المعتبر فيه مجرد التراضي) وحقيقة التراضي لا يعاها إلا الله تعالى والمراد ههنا مآثره  
كلايجاب والقبول وكالاتعاطى عند القائل به وعلى هذا أهل العلم (ولو بإشارة) وينعقد بالكتابة  
(من قادر على النطق) لكونه لم يرد ما يدل على ما اعتبر به بعض أهل العلم من ألقاظ مخصوصة  
وأنه لا يجوز البيع بغيرها ولا يقيدهم ما ورد في الروايات من نحو بيعت منك وبعثت فأن لا تنكر أن  
البيع يصح بذلك وإنما النزاع في كونه لا يصح إلا به أو لم يرد في ذلك شيء وقد قال الله تعالى تجارة  
عن تراض فدل ذلك على أن مجرد التراضي هو المناسط ولا بد من الدلالة عليه بالفظ أو إشارة أو  
كتابة بأي لفظ وقع وعلى أي صفة كان وبأي إشارة مفيدة حصل وقال صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه فإذا وجدت طيبة النفس مع التراضي فلا يعتبر  
غير ذلك أقول هذا غاية ما يستفاد من الأدلة أعني أن المعتبر في البيع هو مجرد التراضي والمشعر  
بالرضا لا ينحصر فيما ذكره من الألقاظ مخصوصة المقيدة بقيود بل ما أشعر بالرضا ولو بكتابة  
أو إشارة أو معاطاة من دون لفظ ولا مافي معناه فإن البيع عند وجود المشعر بطلاق الرضا  
بيع صحيح وعلى مدعى الاختصاص الدليل ولا يتقعه في المقام مثل حديث إذا بيعت وحكابة  
مبايعة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للأعرابي وما أشبه ذلك لانا لا نمنع من أشعار لفظ بيعت  
ونحوه بالرضا وإنما نمنع دعوى التخصيص ببعض الأفراد التي لا تستفاد إلا من صيغ مخصوصة  
ومن ههنا يلوح لك أن قولهم لا ربا في المعاطاة باطل وهكذا أخواته والحاصل أن ما نجد في  
الكتاب والسنة بعد ذكر مطلق البيع لا قيد الرضا والأموال المشعرة به أعم من الألقاظ التي  
اصطلح عليها الفقهاء فيندرج تحت الرضا كل ما دل عليه ولو إشارة من قادر وكتابة من حاضر  
(ولا يجوز بيع النحر والميتة والخنزير والأصنام) لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما أنه سمع النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إن الله حرم بيع النحر والميتة والخنزير والأصنام (والكلب  
والسنور) لما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي مسعود قال نهى رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وفيها أيضا من حديث أبي بصير أنه سمع النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم يقول إن الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب  
والسنور وأخرج الشافعي بإسناد رجاله ثقات قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد قال في المسوى اختلافه وفي بيع الكلب فقال  
الشافعي حرام وقال أبو حنيفة جائز ويضمن متلفه (والدم) لحديث أبي بصير أنه سمع النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إن الله تعالى عليه وآله وسلم حرم ثمن الدم (وعسب الفحل)  
وهو ماء الفحل يسكر به صاحبه ليتزى به لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر أن النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن عسب الفحل ومثله في صحيح مسلم من حديث جابر



وفي الباب أحاديث ورخص في الكرامة وهي ما يعطى على عيب الفحل من غير شرط تنى عليه كذا في الحيلة البالغة (وكل حرام) لما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر قيل يا رسول الله أرايت شعوم الميتة فإنه تطلب بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال قاتل الله اليهود إن الله لما حرم شعورهما جعلوه ثم ياعوهوا كلوا منه وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه قال ابن القيم في الاعلام وفي قوله حرام قولان أحدهما أن هذه الأفعال حرام والثاني أن البيع حرام وإن كان المشتري يشتريه لذلك والآخر لأن مبيئان على أن السؤال هل وقع عن البيع لهذا الاتقاع المذكور أو عن الاتقاع المذكور والآخر الاختاره شيخنا وهو الاظهر لانه لم يخبرهم أولا عن تحريم هذا الاتقاع حتى يذكروا له حاجتهم اليه وانما أخبرهم عن تحريم البيع فأخبروه أنهم يتاعونه لهذا الاتقاع فلم يرخص لهم في البيع ولم ينههم عن الاتقاع المذكور ولا تلازم بين جواز البيع وحل المنفعة والله تعالى أعلم انتهى قلت والاقرب الى السنة ما ذهب اليه الماتن (وفضل الماء) لحديث اياس بن عبد الله أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه وقال القشيري هو على شرط الشيخين وحديث جابر عنده مسلم وأحمد وابن ماجه بنصه وقد ورد مقيدا في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعا لا ينع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا وفي لفظ لا يباع فضل الماء ليمنع به الكلا وهو في مسلم (وما فيه غرر) وهو استتار عاقبة الشيء وتردده بين جهتين ممكنتين كببيع الطير في الهواء والسهم في الماء حديث أبي هريرة عنده مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الغرر وأخرج أحمد من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تشتروا السهم في الماء فإنه غرر وفي استاده يزيد بن أبي زياد وقد ربح البيهقي وقفه ولكنه داخل في بيع الغرر قال في المسوى قال مالك ومن الغرر والخاطرة أن يعمد الرجل قد ضلت دابته أو أبق غلامه وضمن ثمن ذلك خمسون دينارا فيقول رجل لي أنا آخذ هذه منك بعشرين دينارا فان وجدته المبتاع ذهب من البائع ثلاثون دينارا وإن لم يجده ذهب البائع من المبتاع بعشرين دينارا قال مالك وفي ذلك أيضا عيب آخر أن تلك الضالة إن وجدت لم يدر زادت أم نقصت أم ما حدثت بها من العيوب وهذا أعظم المخاطرة قال مالك والامر عندنا أن من المخاطرة والغرر اشترا ما في بطون الاناث من النساء والدواب لانه لا يدرى أيخرج أم لا يخرج فان خرج لم يدرى يكون حسنا أم قبيحا أم تاما أم ناقصا أم ذكرا أم أنثى وذلك كله يتفاضل ان كان على كذا فقيمه كذا وان كذا فقيمه كذا انتهى (وحبل الحبله) لنبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كما في مسلم وغيره من حديث ابن عمر وأثن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع حبل الحبله أخرجه مالك وفي الصحيحين كان أهل الجاهلية يتاعون لحوم الجوزر الى حبل الحبله وحبل الحبله أن تلتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تحب فتهاضم عن ذلك وقد قيل انه يبيع ولد الناقة الحامل في الحال وقيل يبيع ولدها كافي الرواية وقد ورد النهى عن شراء ما في



بطون الانعام كما في حديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه والبخاري والدارقطني وفي اسناده  
 شهر بن حوشب وفيه ضعف وروى مالك عن سعيد بن المسيب أنه قال لا ربا في الحيوان وانما  
 نهي من الحيوان عن ثلاثة عن المضامين والملاقيح وحبل الحبله فانما مضامين ما في بطون اناث  
 الابل والملاقيح ما في ظهور الرجال قلت وعليه اهل العلم قال محمد هذه البيوع كلها مكروهة  
 ولا يفتي مباشرتها لانها غرر عندنا وفي المنهاج نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 عن حبل الحبله وهو تناسل التاج بأن يبيع تناسل التاج أو ينمن الى تناسل التاج وعن الملاقيح  
 وهي ما في البطون والمضامين وهي ما في أملاب الفحول (والمناجزة) أن يبيع الرجل الى الرجل  
 ثوبه ويبيع الاخر اليه ثوبه على غير تأمل ويقول كل واحد منهما هذا ثوبي فلهذا الذي نهى  
 عنه (والملازمة) ان يمس الرجل الثوب ولا يفشره ولا يقبض ما فيه أو يتاعه لئلا يعلم ما فيه  
 حديث أبي سعيد في الصحيحين قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الملازمة  
 والمناجزة في البيع وأخرج نحوه مالك في الموطأ من حديث أبي هريرة ونسره ما عايناه تقدم  
 ولفظ الماتن الملازمة لمس ثوب الاخر يده باليسل أو بالنهار ولا يقبله والمناجزة ان يبيع  
 الرجل الى الرجل ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراص كذا في الرواية وفي الباب  
 عن أنس عند البخاري قلت وعليه اهل العلم قال المحلى والمطالع فيهما عدم الرؤية أو  
 عدم الصيغة أو الشرط القاسد أي لا خيار له اذا رآه كذا في المصنف (وما في الضرع والعبد  
 الا بقر والمغانم حتى تقسم والتمر حتى يصلم والصوف في الظهور واليمن في اللبن) حديث أبي  
 سعيد المتقدم في النهي عن شراء ما في بطون الانعام فان فيه النهي عن بيع ما في ضرعها  
 وعن شراء العبد الا بقر وعن شراء المغانم حتى تقسم وقد ورد النهي عن بيع المغانم حتى  
 تقسم من حديث ابن عباس عند الدارقطني ومن حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وقد  
 ورد النهي عن بيع التمر حتى يصلم والصوف على الظهور واللبن في الضرع والسمن في اللبن من  
 حديث ابن عباس أيضا عند الدارقطني والبيهقي وفي اسناده عمر بن قزوح وقد وثقه يحيى بن  
 معين وغيره وأحاديث النهي عن بيع الغرر تشدد من عند جميع ما في هذه الروايات لان الغرر  
 يصدق على جميع هذه الصور وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عمر ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يرد وصلاحها نهى البائع والمبتاع  
 وأخرج نحوه مسلم من حديث أبي هريرة وفي الصحيحين من حديث أنس نحوه قال مالك الا امر  
 عندنا في بيع البطيخ والقشاش والخربز والجزران يبعه اذا بدا صلاحه حلال جائز ثم يكون  
 له مسترى ما ينبت حتى ينقطع ثمره ويهلك وليس في ذلك وقت موقت وذلك ان وقته معروف  
 ورمادخلته العلهة فقطعت غزته فيسل ان ياتي ذلك الوقت فاذا دخلته العلهة يجانحه تبلغ  
 الثلث فصاعدا كان ذلك موضوعا عن الذي ابتاعه (والمحاقلة) بيع الزرع بكيل من الطعام  
 معلوم قاله مالك المحاقلة كراء الارض بالمنطة وقال في المسوى المحاقلة بيع الزرع بعد اشتداد  
 الحب قبا (والمزانية) بيع ثمر النخل بأوساق من القر وقال مالك المزانية اشتراء الثمر بالقر  
 في رؤس النخل وقال في المسوى المزانية بيع الثمر على الشجر بحسنه على الارض قال مالك  
 ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المزانية ونفسه المزانية ان كل شيء من

(٢) قوله أو عدم الصيغة أي بعت  
 واشترت ادم من هاشم الاصل



الجزاف الذي لا يبيع لم كيله ولا وزنه ولا عددها ببيع شيء مسمى من الكيل والوزن والعدد وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المسمى الذي لا يبيع لم كيله من الخنطة والقرأ وما أشبه ذلك من الاطعمة أو يكون للرجل السلعة من الخبط أو الذوى أو القضب أو العصفر أو الكرسف أو السكبان أو القرأ وما أشبه ذلك من السلع لا يبيع لم كيل شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل سلعة هذه أو هر من يكيلها أو وزن من ذلك ما يوزن أو عددهم ما كان يعدد فماتقص من كذا وكذا أصاعا التسمية يسميها أو وزن كذا وكذا وطلا أو عدد كذا وكذا فماتقص من ذلك فعلى غرضه حتى أوفيك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فهو لي أضمن ما نقص من ذلك على أن يكون ما زاد فليس ذلك بيعا ولكنه المخاطرة والقرور والقمار يدخل هذا لأنه لم يشتر منه شيئا بشئ أخرجه ولكن ضمن له ما سمي من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فان نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من مال صاحبه ما نقص بغيره من أعطاه أياه وان زادت تلك السلعة على تلك التسمية أخذ الرجل من مال رب السلعة ما لا يغيره من ولاهبة طيبة بم أفسه فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الاشياء فذلك يدخله قلت في شرح السنة والعمل على هذا عند عامة أهل العلم والعلة في النهي ان المساواة بينهما شرط وما على الشجر لا يحزر به كيل ولا وزن وإنما يكون تقديره بالخبر وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من التفاوت فاما اذا باع بجنس آخر من التمار على الارض أو على الشجر يجوز لان المماثلة بينهما غير شرط والتقابض شرط في المجلس وقبض ما على الارض بالنقل وقبض ما على الشجر بالتقليد أقول ومعنى هذا الكلام ان سبب التحريم هو شبه الربا ومعنى قول مالك ان سبب التحريم معنى القمار وكلا الأمرين صحيح انتهى (والمعاومة) بيع ثمرة النخلة لا أكثر من سنة في عقد واحد والجميع بيع غرور جهالة (والمخاضرة) بيع ثمرة خضرا قبل بدو صلاحها دليل ذلك حديث أنس عند البخاري قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المهاقلة والمخاضرة والمناسبة والملازمة والمزاينة وفي الصحيحين من حديث جابر قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المهاقلة والمزاينة والمعاومة وفي الباب أحاديث (والعربون) هو ان يهطى المشتري البائع درهما أو نحوه قبل البيع على انه اذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع بغير شيء لما أخرجه أحمد والشافعي وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع العربون ولا يهارض هذا ما أخرجه عبد الرزاق في مسنده عن زيد بن أسلم انه سئل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العربان في البيع فأحله لان في إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف وأيضا الحديث مرسل قال في المسوى قال مالك وذلك فيما نرى والله تعالى أعلم ان يشتري الرجل العبد أو الوليدة أو يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشتراه منه أو يتكاري منه أعطيتك دينارا أو درهما أو أقل أو أكثر من ذلك على أني ان أخذت السلعة أو ركبته ما يتكاريه منك فالذي أعطيتك من ثمن السلعة أو من كراء الدابة وان تركت ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك فهو لك بغير شيء قلت وعليه أهل العلم في المنهاج ولا يصح بيع العربون بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن ان رضى الساعه



والأفهي هبة قال المحلى وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة ان لم يرخص السلعة انتهى  
(والعصير الى من يتخذ خيرا) الحديث لعن بائع الخمر وشاربها ومشتريها وعاصرها أخرجه  
الترمذي وابن ماجه ورجاله ثقات من حديث أنس وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه  
وأبو داود وفي أسناده عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي وقد قيل انه غدير معروف وقيل انه  
معروف وهو من أمراء الاندلس وصحح الحديث ابن السكن وأخرج الطبراني في الاوسط  
عن بريده مرفوعا من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه من يهودى أو نصرانى أو من  
يتخذ خرا فقد تقم النار على بصيرة واسناده حسن كما قال الحافظ وأخرجه أيضا البيهقي وزاد  
أبو عن يعلى انه يتخذ خرا ويؤيده حديث أبي امامة عند الترمذي أن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم قال لا تبيعوا القينات المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا خير في  
تجارة نهن وثمن حرام وفي الباب أحاديث وأخرج مالك عن ابن عمر أن رجلا من أهل  
العراق قالوا لهما يا أبا عبد الرحمن اننا ابتاع من ثمر الفضل والعنب فنعصره خرا فنبيعها فقال  
عبد الله بن عمر انى أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والانس انى لا أمركم أن  
تبيعهن ولا تبتاعوهن ولا تعصروهن ولا تسقوهن فانهم ارجس من عمل الشيطان قلت وعليه  
أهل العلم (والكالى بالكالى) أى الممدوم بالممدوم الحديث ابن عمر عند الدارقطني والحاكم  
وصححه ابن النجاشي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالى بالكالى ولكنه اعترض  
على الحاكم بانه وهم في تصحيحه لأن فى أسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف ولكنه قد رواه  
الشافعي بلفظ نهى عن الدين بالدين ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالى بالكالى دين بدين وفي أسناده موسى بن  
عبيدة الزبدي وهو ضعيف وقد قال أحمد فيه لا تحل الرواية عنه عندي ولا أعرف هذا  
الحديث عن غيره وقال ليس فى هذا أيضا حديث يصح ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز  
بيع دين بدين انتهى يعنى روى الإجماع على معنى الحديث فشد ذلك من عضده لانه صار متلقى  
بالقبول ويؤيده النهى عن بيع الملاقح والمضامين وحبل الحبله لان الهبة فى ذلك هى كونه  
بيع ممدوم وتقويه أيضا الأحاديث الواردة فى اشتراط التقابض كحديث اذا كان يدا يده  
وهو فى الصحيح وسديث ما لم تنقر قارى بينك كائى (وما اشتراه قبل قبضه) الحديث جابر عنده لم  
وغیره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا ابتعت طعاما فلا تتبعه حتى  
تستوفيه وأخرج مسلم أيضا وغيره قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تباع  
السلع حتى تستوفى وأخرج أحمد من حديث حكيم بن حزام ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم قال له اذا اشتريت شيا فلا تتبعه حتى تقبضه وفى أسناده العلاء بن خالد الواسطي وأخرج  
أبو داود والدارقطني والحاكم وابن حبان وصححه من حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلع حيث يتباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم وفى  
الباب أحاديث وقد ذهب الى ذلك الجمهور وفى أحطه البالغة قيل مخصوص بالطعام لانه أكثر  
الاموال تعاورا وحاجة ولا ينتفع به الا بالاهلا كه فاذا لم يستوفه فربما تصرف فيه البائع  
فيكون قضية فى قضية وقيل يجزى فى المنقول لانه مظنة ان يتغير ويتعيب قصص الخصوصية فى



الخصومة وقال ابن عباس ولا أحسب كل شيء الأمثلة وهو الأقيس بما ذكرنا في العلة انتهى  
قال في المسوى قال مالك الأمر الجمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه من اشترى طعاما  
برا أو شعيرا أو سلتا أو ذرة أو دخنا أو شيئا من الحبوب القطنية أو شيئا مما يشبه القطنية مما  
تجب فيه الزكاة أو شيئا من الأدم كلها الزيت والسمن والعسل والخل والبن واللبن والشعير  
وما أشبه ذلك من الأدم فإن المبتاع لا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه وفي شرح  
السنة اتفق أهل العلم على أن من ابتاع طعاما لا يجوز له بيعه قبل القبض واختلفوا فيها  
سواء فقال الشافعي ومحمد لا فرق بين الطعام والسمن والعسل قال في أن يبيع نبي منها لا يجوز قبل  
القبض قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز بيع العسل قبل القبض ولا يجوز بيع النخل  
وقال مالك ما عدا المطعوم يجوز بيعه قبل القبض قلت كان الأمر ~~بكتبون~~ للناس  
بأرزاقهم وعطيائهم كتبوا وكان الناس يبيعون ما قبل أن يقبضوها ويعطون المشتري  
الصك لبعضهم به ويقبضه فذلك بيع السكر ~~أنه~~ (والطعام حتى يجري فيه الصاعان) لحديث  
عثمان عند أحمد والبخاري أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له إذا ابتعت فاكتم وإذا  
بعت فسل وأخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من حديث جابر قال نهى رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري  
وفي استناده ابن أبي ليلى وفي الباب عن أبي هريرة بإسناد حسن وعن غيره ما ساند فيه ما قال  
وقد ذهب إلى ذلك الجمهور (ولا يصح الاستثناء في البيع) مثل أن يبيع عشرة أفرق الأشياء  
لأن فيه جهالة مفضية إلى المنازعة والمفسد هو المفضي إلى المنازعة (الا إذا كان معلوما)  
لحديث جابر عنده مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثبثا و زاد  
الشافعي والترمذي وابن حبان وصححه إلا أن تعلم والمراد أن يبيع شيئا ويستثنى منه شيئا  
مجهولا إذا كان معلوما فيصح (ومنه) أي من الثبثا المعلومة (استثناء) جابر (ظهر المبيع)  
أي بجملة إلى المدينة بعد أن يباعه من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في الصحبة  
وغيره ما من حديثه قال النووي في شرح مسلم الثبثا المبطلة للبيع قوله بعتك هذه الصبرة  
الأبعضها أو هذه الأشجار الأبعضها فلا يصح البيع لأن المستثنى مجهول ولو قال بعتك هذه  
الأشجار الأربعة أو الصبرة الأربعة أو بعتك بألف الدرهما صاع البيع  
باتفاق العلماء ولو باع الصبرة الأصاع منها فالبيع باطل عند الشافعي وصحح مالك أن يستثنى  
منها ما لا يزيد على ثلثها وإذا باع ثمة فخلات واستثنى عشرة أصع للبائع فذهب الشافعي وأبي  
حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع وقال مالك وجماعة من علماء المدينة يجوز ذلك ما لم يزد على  
قدر ثلث الثمرة (ولا يجوز التفريق بين الحارم) لحديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدته وولدته فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة  
أخرجه أحمد والترمذي والدارقطني والحاكم وصححه وحديث علي أمرني النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما وفرقت بينهما فذكر ذلك له فقال أدر كهما  
فارتفعهما ولا تبعهما إلا جميعا أخرجه أحمد وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان  
والحاكم وغيرهم وحديث أبي موسى قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فرق



بين الوالد وولده وبين الاخ وأخيه أخرجه ابن ماجه والدارقطني ولا بأس بأسبغاده  
وتحديثي على انه فرق بين جارية وولدها فتمناه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن  
ذلك رزلا لبيع أخرجه أبو داود والدارقطني والحاكم وصححه وقد أعل بالانقطاع  
وفي الباب أحاديث وقد قيل انه يجمع على ذلك وفيه نظر أقول الاختلاف في هذه  
المسئلة أعني بيع أمهات الاولاد بين الصحابة أشهر من ناره على علم وروى عن علي كرم  
الله وجهه الموافقة لعمر ومن معه في عدم جواز بيعهن ثم صح عنه القول بجواز البيع  
وقد ذكر الماتن في شرح المتن في مكان البيع فليرجع اليه والحب عن يزعم أن  
تحريم البيع قطعي وأما المدبرفة دلت الادلة العديدة على جواز بيعه للعاجة كالدين  
والاعواز عن النفقة ونحوهما (ولان يبيع حاضر لباد) حديث ابن عمر قال نهى النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد أخرجه البخاري وأخرج مسلم وغيره من حديث  
جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله  
بعضهم من بعض وفي الصحيحين من حديث أنس قال نهينا أن يبيع حاضر لباد وان كان أخاه  
لايه وأمه قلت وعليه أهل العلم وفي المنهاج يبيع حاضر لباد بان يقدم غريب يتساع ثم  
العاجة اليه لبيعه بسـ مريومة فبقول بلدي اتركه عندي لا يبيعه على التدرج وفي الوقاية  
كره يبيع الحاضر للبادي طمعا في الثمن الغالي زمان القحط انتهى (والتناجش) وهو  
الزيادة في ثمن السلعة عن موطنها لرفع ثمنها وعن ابن عمر عند مالك قال التجش ان تعطيه  
في السلعة أكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراء فيقتدي بك غيره وفي الصحيحين عن أبي هريرة  
أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد وان يتناجشوا وفيها من  
حديث ابن عمر قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن التجش وأخرجه مالك  
أيضا قلت وعليه أهل العلم في المنهاج ومن المنهي عنه التجش بان يزيد في الثمن بالرغبة بل  
ليخدع غيره فيشتريها وفي الوقاية كره التجش (والبيع على البيع) حديث ابن عمر عند أحمد  
والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع أحدكم على بيع أخيه وهو في  
الصحيحين أيضا بنحو ذلك وفيها أيضا من حديث أبي هريرة مرفوعا لا يبيع الرجل على بيع  
أخيه وقد ورد ان من باع من رجلين فهو للاول منهما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي  
والترمذي وحسنه وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم وفي الموطأ من حديث ابن عمر ان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع بعضكم على بعض قلت وعليه الشافعي  
وفي المنهاج ومن المنهي عنه البيع على بيع غيره قبل لزومه بان يأمر المشتري بالقسخ لبيعه  
مشله والشراء على الشراء بان يأمر البائع بالقسخ ليشتره بأكثر وفي شرح السنة عند  
الحنفية المراد بالبيع على بيع أخيه هو السوم لان عنده خيار المكان لا يثبت بالبيع فلا  
يتصور بعد التواجب بيع الغير عليه (وتلقى الركب) بان يتلقى طائفة يحملون متاعا الى  
البلد فيشتريه منهم قبل قدومهم ومعرفة ثمنهم بالسعر وله الخيار اذا عرف الغبن كذا في المنهاج  
حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتلقى الجلب  
قان طلائع انسان فاتباعه فصاحب السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق وفي الصحيحين من



حديث ابن مسعود قال سمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن تلقى اليسوع وفيهما أيضا  
نحو ذلك من حديث ابن عمر وابن عباس وفي الموطأ من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تلقوا الركبان للبيع ولا بيع بعضكم على بعض ولا تنابشوا  
ولا يبيع حاضر لباد ولا تمسروا الأبل والغنم قلت وعليه أهل العلم (والاحتكار) لحديث  
ابن عمر عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبخاري وأبو يعلى مرفوعا عن احتكار الطعام أربعين  
أيلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه وفي إسناده أصح بن زيد وفيه مقال وأخرج مسلم وغيره  
من حديث معمر بن عبد الله مرفوعا لا يحتكر الا خاطئ وأخرج نحوه أحمد والحاكم من  
حديث أبي هريرة قلت وعليه أهل العلم قال الثوري في شرح مسلم قال أصحابنا الاحتكار  
المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة وهو ان يشتري الطعام في وقت الغلاء ولا يبيعه في  
الحال بل يذخره ليغلو ثم يبيعه فاما اذا اشتراه او جاء من قرية وقت الرخص واذخره او ابتاعه في  
وقت الغلاء لم يبيعه الى أكله أو ابتاعه لبيعه في الوقت فليس باحتكار ولا يحرّم فيه وأما  
غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال هذا تفصيل مذهبنا وفي الهداية يكره  
الاحتكار في أقوات الآدمي والبهائم اذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار بأهله ومن احتكر  
غله ضيعته أو جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر أقول الحق ان الأحاديث المطلقة في تحريم  
الاحتكار مقيدة بالطعام فلا يصح ما قيل من تحريم احتكار قوت البهائم والقياس له  
على قوت الآدمي قياس مع الفارق ولا يكون الاحتكار محرما الا اذا كان لقصد ان يغلي ذلك  
على المسلمين كما ورد في حديث أبي هريرة عند أحمد والحاكم فاعتبار هذا القيد لا بد منه فن لم  
يقصد ذلك لم يحرم عليه الاحتكار وظاهره أن القاصد باحتكاره غلاء الاسعار على المسلمين  
داخل تحت النهي والوعيد سواء كان بالمسلمين حاجة أم لا لان هذا القصد مجرد كاف وأما  
اجبار المحتكر على البيع فجائز ان لم يكن واجبا لانه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
وهما واجبان على كل مكلف (والتمسيع) لحديث أنس عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن  
ماجه والدارمي والبخاري وأبو يعلى أن ابا هريرة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم فقالوا يا رسول الله سعلنا فقال ان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق واني لارجو ان  
ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمته في دم ولا مال وصححه ابن حبان والترمذي وفي  
الباب أحاديث وفي الهداية ولا يفتى للسلطان أن يسعر على الناس فان كان أرباب الطعام  
يضمكون ويتعبدون في القيمة تعديا فاحشا ويجوز القاضى عن مائة حقوق المسلمين  
الا بالتمسيع عند غلته لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصيرة انتهى (ويجب وضع الجوائح)  
الجائحة الثلاثة التي تملأ الناس بالأم والاموال لحديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وضع الجوائح أخرجها أحمد والنسائي وأبو داود وأخرجها أيضا مسلم بلفظ أمر بوضع  
الجوائح وفي لفظ مسلم وغيره ان كنت بعت من أخيك ثم عرفها بأمها جائحة فلا يحل لك أن  
تأخذ منه شيئا تأخذ مال أخيك وفي الباب عن عائشة في التميميين وعن أنس فيهما أيضا وقد  
ذهب الى ذلك الشافعي وأبو حنيفة والليث وسائر الكوفيين قلت وهو عند أبي حنيفة على  
الاستحباب وعند الشافعي في القديم على الوجوب وفي الجديد على الاستحباب (ولا يحل سلف



(وبيع) قال مالك وتفسر بذلك أن يقول الرجل للرجل آخذ سلعتك بكذا وكذا على أن تسلفني كذا وكذا فان عقدا بينهما على هذا فهو غير جائز فان ترك الذي اشترط السلف ما اشترط منه كان ذلك البيع جائزا قلت وعليه أهل العلم وفي شرح السنة هو أن يقول أبيعك هذا الثوب بعشرة دراهم على أن تقرضني عشرة دراهم والمراد بالسلف هنا القرض فهذا فاسد لانه جعل العشرة وفق القرض فإبطال الشرط سقط بعض الثمن وصار ما يبقى من المبيع عقابله الباقي مجهولا قال الماتن قال مالك هو أي السلف هنا ان تقرض قرضا ثم يابعه عليه يباع بزيادة عليه وهو فاسد لانه انما تقرضه على ان تصايبه في الثمن وقد يكون السلف بمعنى السلم وذلك مثل أن تقول أبيعك عبدي هذا بألف على أن تسلفني ماله في كذا وكذا انتهى (ولا شرطان في بيع) لحديث عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك أخرجه احمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه وكذلك صحيحه ابن خزيمة والحاكم والشرطان في بيع ان يقول بعتك هذا بألف ان كان نقدا وبألفين ان كان نسيئة وقيل هو ان يقول بعتك ثوبي بكذا وعلى قصارته وخياطته وفي الحجة البالغة ومعنى الشرطين ان يشترط حقوق البيع ويشترط شيئا خارجا منها مثل أن يهبه كذا أو يشفع له إلى فلان أو ان احتاج إلى بيعه لم يبيع الا منه ونحو ذلك فهذا شرطان في صفقة واحدة (ولا بيعتان في بيعه) لحديث أبي هريرة عند احمد والنسائي وأبي داود والترمذي وصححه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين في بيعه وألفظ أبي داود من باع بيعتين في بيعه فله أو كسهما أو الربا وأخرجه احمد من حديث عبد الله بن مسعود قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن صفقتين في صفقة قال مالك هو الرجل يبيع البيع فيقول بنفسه كذا وبثقه كذا ورجاله رجال الصبي وما ذكره مالك هو معنى البيعتين في بيعه وقد تقدم تفسير الشرطين في بيعه بمثل هذا وليس بصحيح بل المراد بالشرطين في بيعه ان البيع واحد شرط فيه شرطان وهذا البيع بيعان قلت وفي شرح السنة فسروا البيعتين في بيعه على وجهين أحدهما أن يقول بعتك هذا الثوب بعشرة نقدا أو بعشرين نسيئة إلى سنة فهو فاسد عند أكثر أهل العلم فاذا بانه على أحد الأمرين في المجلس فهو صحيح لا خلاف فيه والاخر أن يقول بعتك عبدي هذا بعشرين ديناراً على أن تبيعني جاريك فهذا فاسد لانه جعل ثمن العبد عشرين ديناراً وشرط بيع الجارية وذلك شرط لا يلزم واذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن فيصير ما بقي من المبيع في مقابله الباقي مجهولا اما اذا جمع بين شيئين في صفقة واحدة بان باع دارا وعبداً بثلثين واحداً فهو جائز وليس من باب البيعتين في بيعه نعم هي صفقة واحدة جمعت شيئين وأما بيع الشيء بأكثر من سعر يومه مؤجلاً فاقول الزيادة على سعر يوم البيع ليست من الربا في ورد ولا صدر لان الربا زيادة أحد المتساويين على الآخر ولا تساوي بين الشيء وثلثه مع اختلاف جنسهما فلا يصح أن يكون تحريم هذه الصورة لكونها ربا فان قيل ان تحريمها لكون الزيادة في مقابل التنفيس بالاجل فقط فلا يخفى ان تحريم مثل ذلك مقتضى دليل والمسئلة محتملة للبسط وقد أفرد الماتن برسالة مستقلة معاشرة المال في حكم الزيادة لاجل الاجل ولا يمكن يمكن



الاستدلال لهذا المنع بما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا وبما أخرجه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير والأوسط عن معاذ بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صفقةتين في صفقة قال سمعته هو الرجل يبيع المبيع فيقول هو بنساء كذا وهو بنصف كذا قال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات فهذا الحديثان قد دللا على أن الزيادة لأجل النساء ممنوعة وهذا قاله أوكسهما أو الربا والاعيان التي هي غير ربوية داخله في عموم الحديثين وقد ذهب الجمهور إلى جواز بيع الشيء بأكثر من بيع يومه لأجل النساء ونازعوا في دلالة الحديثين المذكورين على محمل النزاع (وريجع ما لم يضمن) لما تقدم في دليل لأجل سلف وبيع وهو أن يبيع شيئا لم يدخل في ضمانه كالبيع قبل القبض (وبيع ما ليس عند البائع) لحديث حكيم بن حزام قال قال رسول الله ياتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي أبيع منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك أخرجه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن ماجه والمراد بقوله ما ليس عندك أي ما ليس في ملكك وقد تركت وفي معنى بيع ما ليس عنده أن يبيع مال غيره بغير إذنه لأنه غير لائذرى هل يجزئه غيره أو لا وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز بيع الفضولي ويكون موقفا على إجازة المالك وبيع القطوط عند أهل العلم لا يجوز حتى تصل إلى من كتبت له فمكث ثم يبيع القط الصك ومنه قوله تعالى حمل لنا قطننا (ويجوز بشرط عدم الخداع) لحديث ابن عمر في الصحيحين قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه يتخذ في البيوع فقال من بايعت فقل لا خلافة وفي الباب أحاديث والخلافة الخديعة وظاهره أن من قال بذلك ثبت له الخيار سواء غبن أو لم يغبن (والخيار في المجلس ثابت ما لم يتفرقا) لحديث حكيم بن حزام في الصحيحين أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وفيهما أيضا نحوه من حديث ابن عمر وأيضاً في الموطأ من حديث ابن عمر يلفظ أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا يبيع الخيار وفي الباب أحاديث وقد ذهب إلى إثبات خيار المجلس جماعة من الصحابة منهم علي وأبو برة الأسدي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم ومن التابعين شريح والشعبي وطاوس وعطاء وابن أبي مليكة نقل ذلك عنهم البخاري ونقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم وبالغ ابن حزم فقال لا يعرف لهم مخالفة من التابعين إلا الشعبي وحده وحكام صاحب البحر أيضاً عن الشافعي وأحمد وأصحق وأبي ثور وذهب الحنفية والمالكية وغيرهم إلى أنها إذا وجبت الصفقة فلا خيار والحق القول الأول

• (باب الربا) •

قال الله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي تضبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا وقال يحق الله الربا ويربي الصدقات وقال وذر ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله



ورسوله واتفق أهل العلم أن الربا من الكائروانه اذا وقع هذا العقد فهو باطل ولا يجب الارجاء  
 رأس المال وان كان ذو عسرة فحكمه الانتظار الى الميسرة أقول هذا الحكم يستفاد من كتاب  
 الله تعالى قال عز وجل وان تبتم فلا حكم رؤس أموالكم ومفهوم الشرط يدل على جواز أخذ  
 مال المرابي مع عدم التوبة ويستدل بهذه الآية أيضا على جواز أخذ ما ربح المرابي من الربا  
 وهو ما زاد على رأس ماله سواء تاب أو لم يتب فالخاصل أنه يجوز أخذ جميع ماله الربح ورأس  
 المال مع عدم التوبة ويجوز أخذ الربح فقط معها (بحرم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة  
 والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح الامثلا بمثل يدا بيد) فاذا اختلفت هذه  
 الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا يدا والستة الاجناس المذكورة هي المنصوص عليها  
 في الاحاديث كحديث أبي سعيد بلفظ الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير  
 والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فن زاد أو ازداد فقد أربى الاخذ والمعطى فيه سواء  
 وهو في الصحيح وسائر الاحاديث في الصحيحين وغيرهما هكذا ليس فيها الا ذكر الستة الاجناس  
 وفي الحجة البالغة وتنظير الفقهاء أن الربا المحرم يجري في غير الاعيان الستة المنصوص عليها  
 وان الحكم متعمد منها الى كل ملحق بشئ منها في شرح السنة اتفق العلماء على أن الربا يجري  
 في هذه الاشياء الستة التي نص الحديث عليها وذهب عامة الى أن حكم الربا غير موصوف عليها  
 باعيانها الثابت لاوصاف فيها ويتعدى الى كل ما يوجد فيه تلك الاوصاف وذهبوا الى أن الربا  
 ثبت في الدراهم والدنانير بوصف وفي الاشياء الاربعة بوصف آخر ثم اختلفوا في ذلك الوصف  
 فقال الشافعي ثبت في الدراهم والدنانير بوصف النقدية وقال أبو حنيفة بعله الوزن حتى ان  
 الربا يجري في الحديد والنجاس والقطن وقال الشافعي في القديم ثبت في الاشياء الاربعة  
 بوصف الطعم مع الكيل والوزن كما قال سعيد بن المسيب وفي الجديد ثبت فيها بوصف الطعم فقط  
 واثبت في جميع الاشياء المطعومة مثل الثمار والقواكه والبقول والادوية وانما قال ذلك  
 في الجديد لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الطعام بالطعام مثلا بمثل علق الحكم باسم الطعام  
 فدل على ان ما اخذ الاشتقاق علة وقال أبو حنيفة ثبت في الاشياء الاربعة بوصف الكيل حتى  
 ان الربا يجري في الجص والنورة وسيأتي ما يدفع ذلك كله (وفي الحاق غيرها بها خلاف) هل يلحق  
 بهذه الاجناس المذكورة غيرها فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والناسا مع  
 الاتفاق في الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة فقالت  
 الظاهرية انه لا يلحق بها غيرها ويرجح في سبل السلام وقال قد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة  
 مستقلة سميناها القول المجتبى انتهى وتفصيل ذلك في مسك الختام وذهب من عداهم الى أنه  
 يلحق بها ما يشاركها في العلة واختلقوا في الدلالة ما هي فقيل الاتفاق في الجنس والطعم وقيل  
 الجنس والطعم وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن والاقنيات وقيل الجنس ووجوب  
 الزكاة وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن وقد يستدل من قال بالالحاق بما أخرج  
 الدارقطني والبخاري عن الحسن من حديث عباد بن رافع أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل بمثل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس به  
 وقد أشار الى هذا الحديث صاحب التلخيص ولم يتكلم عليه وفي اسناده الربيع بن صبيح وثقه



أبوزرعة وغيره وضعفه جماعة قال أحمد لا بأس به وقال يحيى بن معين في رواية عنه ضعيف وفي  
 أخرى ليس به بأس ورجع الدلس وقال ابن سعد والنسائي ضعيف وقال أبوزرعة شيخ صالح  
 وقال أبو حاتم رجل صالح انتهى ولا يلزم من وصفه بالصلاح أن يكون ثقة في الحديث وقال  
 في التقريب صدوق سي الحفظ ولا يخفى أن الحجة لا تقوم بمثل هذا الحديث لا سيما في مثل هذا  
 الأمر العظيم فإنه حكم بالربا الذي هو من أعظم معاصي الله سبحانه وتعالى على غير الاجتناس  
 التي نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يستلزم الحكم على فاعله بأنه مرتكب لهذه  
 المعصية التي هي من الكبائر ومن القطعيات الشرعية ومع هذا فإن هذا الاتفاق قد ذهب إليه  
 الجمع الجهم والسواد الأعظم ولم يخالف في ذلك إلا الظاهرية فقط وهذا الحديث كما يدل على  
 الاتفاق غير الستة بها كذلك يدل على أن العلة الاتفاق في الكيل والوزن مع اتجار الجفاس وما  
 يدل على أن الربا ثبت في غير هذه الاجتناس حديث ابن عمر في الصحيحين قال سمعني رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المزينة أن يبيع الرجل تمر حاطه أن كان فخلا بقر كيلان  
 كان كرمان يبيعه بزيب كيلان كان زرعان يبيعه بكيل طعام سمعني عن ذلك كله وفي لفظ  
 لمسلم وعن كل تمر حرمه فان هذا الحديث يدل على ثبوت الربا في السكرم والزيب ورواية مسلم  
 تدل على أهم من ذلك وما يدل على الاتفاق ما أخرجه مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب أن  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان وأخرجه أيضا الشافعي  
 وأبو داود في المراسيل ورواه الدارقطني في الغريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد  
 وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسلة وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن عمر عند  
 البزار وفي أسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف وأخرجه أيضا من رواية أبي أمية بن يعلى عن  
 نافع أيضا وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الحاكم والبيهقي  
 وابن خزيمة وما يؤيد ذلك حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حمزة عند الترمذي في رخصة  
 العرايا وفيه وعن بيع العنب بالزيب وعن كل تمر حرمه وما يدل على أن الاعتبار بالاتفاق  
 في الوزن حديث أبي سعيد عند أحمد ومسلم بل يفتى لا يبيعوا الذهب بالذهب ولا لوزق بالوزق  
 الاوزن بوزن مثله مثل سواه بسواه وأخرج أحمد ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة  
 الذهب بالذهب ووزن بوزن مثله مثل والفضة بالفضة ووزن بوزن مثله مثل وعند مسلم والنسائي  
 وأبي داود من حديث فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يبيعوا الذهب  
 بالذهب الاوزن بوزن وعمار في اعتبار الكيل حديث ابن عمر المتقدم وفيه وان كان كرمان  
 يبيعه بزيب كيلان وما سياتي في قرية من النهي عن بيع الصبرة لا يعلم كيلها أقول أما اختلاف  
 منبتي القياس في علة الربا فليس على شيء من هذه الأقوال حجة برة انما هي مجرد تظننات  
 وتخمينات انضمت اليها دعاوى طويلة بلا طائل هذا يقول العلة التي ذهب اليها اساقه الى  
 القول بها من مسالك العلة كخروج المماط والاخرية قول ساقه الى ما ذهب اليه مسلك  
 آخر كالسبر والتقسيم ونحن نمنع كون هذه المسالك تثبت بمثلها الاحكام الشرعية بل نمنع  
 اندراج ما زعموه في هذه المقام تحت شيء منها فما أحسن الاقتصار على نصوص الشريعة  
 وعدم التكليف بمجاوزتها والتوسع في تكليفات العباد بما هو تكليف محض وليس من قول



بثني القياس لكثافة قول يمنع التعبدية فيما عدا العلة المنصوصة وما كان طريق ثبوته مخوف  
 الخطاب وليس ما ذكره ههنا من هذا القبيل فليكن هذا المبحث على ذكر منك تنتفع به  
 في مسائل كثيرة قال الماتن رحمه الله في كتابه السيل الجرار ولا يخفى أن ذكره صلى الله عليه  
 وسلم لا كيل والوزن في الأحاديث ليسان ما يتوصل به التساوي في الأجناس المنصوص عليها  
 فكيف كان هذا لذكر سبيل الاتفاق سائر الأجناس المتفقة في الكيل والوزن بهذه الأجناس  
 النابتة في الأحاديث وأي تعبدية حصلت بمثل ذلك وأي مناط استفيد منها مع العلم أن  
 الغرض بذلك هو تحقيق التساوي كما قال مثلاً بمثل سواء بسواء وأما الاتفاق في الجنس  
 ولطم كما قال الشافعي واستدلوا على ذلك بما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث معمر بن  
 عبد الله قال كنت أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام مثلاً بمثل وكان طعامنا  
 يومئذ الشعير فأقول ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الطعام فكان ما ذا وأي دليل على أنه أراد  
 بهذا الذكر الاتفاق وأي فهم يسمي إلى كون ذلك هو العلة المعدية حتى تركب عليها القناطر  
 وتبنى عليها القصور ويقال هذا دليل على أن كل ماله طعم كان يعبه بماله طعم متفاضلاً رافعاً  
 أول ما يدفع هذا الاستدلال الذهب والنضة اللذين هما أول منصوص عليه في الأحاديث  
 المصرحة بذكر الأجناس التي تحرم فيها الربا وما يدفع القواين جميعاً أنه قد ثبت في الأحاديث أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ذكر العدد في حديث عثمان عند مسلم بإفظ لا يبيعوا بالدينار  
 بالدينارين وفي رواية من حديث أبي سعيد ولا درهمين بدوهم ولا يعتبر العدد أحد من أهل  
 هذين القواين ولا من غيرهم وقد وافقت المالكية الشافعي في الطم وزادت عليه الاقذار  
 والاقنيات فوسعوا الدائرة بما ليس بشئ والحاصل أنه لم يرد دليل تقوم به الجمة على الاتفاق  
 ما عدا الأجناس المنصوص عليها (فإن اختلفت الأجناس جازاً متفاضلاً إذا كان يدايداً)  
 لما ثبت في الصحيحين من حديث عباد بن الصامت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
 الذهب بالذهب والنضة بالنضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلاً بمثل  
 سواء بسواء يدايداً فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايدوا في  
 الباب أحاديث (ولا يجوز بيع الجنس بجنسه مع عدم العلم بالتساوي) لما وقع في الأحاديث  
 الصحيحة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثلاً بمثل سواء بسواء ورنابوزن فان هذا يدل  
 على أنه لا يجوز بيع الشئ بجنسه إلا بعد العلم بالمماثلة والمساواة وما يدل على ذلك حديث جابر  
 عند مسلم وغيره قال سمى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم  
 كيلها بالسكيل المسمى من التمر فان هذا يدل على أنه لا يجوز البيع إلا بعد العلم (وان صحبه غيره)  
 أي لا تأثر بمصاحبة شئ آخر لأحد المثلين لحديث فضالة بن عبيد عند مسلم وغيره قال اشتريت  
 قلادة يوم خيبر بياضين عشر ديناراً فيها ذهب وخرز فنصاتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر  
 ديناراً فذكر ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لا تباع حتى تنصل وقد ذهب إلى  
 هذا جماعة من السلف منهم عمر بن الخطاب وقال به الشافعي وأحمد وأصحابهم وذهب جماعة  
 منهم الحنفية إلى جواز التفاضل مع مصاحبة شئ آخر إذا كانت الزيادة مساوية لما قبلها  
 (ولا بيع الرطب بما كان يابساً) لحديث ابن عمر المتقدم في النهي عن أن يبيع الرجل تمر حائطه



ان كان فخلا بتمر كدلا وان كان كرمان يبيعه بزبيب كدلا وكذلك حديث رافع بن خديج وسهل  
ابن أبي حمزة المتقدمان وفي الموطأ حديث سعد قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم يسأل عن اشتراء القرب بالربط فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ينقص  
الربط اذا بيع فقالوا نعم فنهى عن ذلك قلت وعليه الشافعي وهذا الحديث أصيل في أنه  
لا يجوز بيع شيء من المطعوم بجنسه أحد همارطب والاخر يابس مثل بيع الربط بالتمر  
وبيع العنب بالزبيب وبيع اللحم الربط بالقد يدوهذا قول أكثر أهل العلم واليه ذهب  
مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة وجوزة أبو حنيفة وحده ورواه بالتشابه من قوله تعالى  
وأحل الله البيع وحرم الربا وبالتشابه من قياس في غاية الفساد وهو قولهم الربط والتمر اما  
أن يكونا جنسين واما أن يكونا جنسا واحدا وعلى التقديرين فلا يمنع بيع أحدهما بالآخر  
قال ابن القيم واذا نظرت الى هذا القياس رأيته مصادما للسنة أعظم مصادمة ومع أنه فاسد  
في نفسه بل هما جنس واحد أحدهما أزيد من الآخر قطعاً بنية فهو أزيد اجزاء من الآخر  
بزيادة لا يمكن فصلها وتميزها ولا يمكن ان يجعل في مقابلة تلك الاجزاء من الربط ما يتساوىان به  
عند الكمال اذ هو ظن وحسبان فكان المنع من بيع أحدهما بالآخر محض القياس لو لم تأت به  
سنة وحتى لو لم يكن ربا ولا القياس يقتضيه لكان أصلاً قائماً بنفسه يجب التسليم والاعتقاد له  
كما يجب التسليم لسان نصوصه المحكمة انتهى (الاهل العرايا) الحديث يزيد بن ثابت عند  
البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا ان تباع بخرصها  
ككلا وفي لفظ في الصحيح رخص في العربية يأخذها اهل البيت بخرصها عرايا كلونهم اوطيا  
وأخرج أحمد والشافعي ومحمد بن خزيمة وابن جبان والحاكم من حديث جابر قال سمعت  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول حين اذن لاهل العرايا ان يبيعوها بخرصها  
الموسق والموسقين والثلاثة والأربعة وفي الباب أحاديث والمراد أن النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم رخص للفقراء الذين لا تفل لهم أن يشتروا من أهل النخل رطباً يأكلونه في ثمره  
بخرصه تمر أو العرايا جمع عربية وهي في الأصل عطية تمر النخل دون الرقبة وقد ذهب الى ذلك  
الجمهور ومن خالف قالوا حديث ترد عليه قلت العربية فعيلة بمعنى مفعولة من عراه يعرفون اذا  
قصده وهي عقد مقصود أو بمعنى فاعلة من عرى يعرى اذا خلع ثوبه فكانت عريت وهي  
بيع الربط على النخل بعري الارض والعنب في الشجر بزبيب فيما دون خمسة أوسق وقال  
محمد بن داود نأخذ ولفظ البخاري في باب تفسير العرايا قال مالك العربية أن يعرى الرجل  
لرجل النخلة ثم يتأذى بدخوله عليه فخرص له أن يشتريها منه بتمر وقال ابن ادريس العربية  
لا تكون الا بالكيل من القريد اي لا تكون بالجزاف ومما يقويه قول ابن أبي حمزة بالاسق  
الموسقة وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا ان يعرى الرجل  
الرجل في ماله النخلة والتخلتين وقال يزيد بن سفيان بن حسين العرايا تفل كانت توهب  
للمساكين فلا يستطيعون ان يفتكروا بها رخص لهم ان يبيعوها بما شاؤوا من التمر انتهى  
أقول العرايا أصلها ان العرب كانت تطوع على من لا تمر له كما يتطوع صاحب الشاة والابل  
بالمجعة وهي عطية اللبن دون الرقبة قال الجوهري في الصحاح العربية هي النخلة التي يعريها



صاحبها رجلا محتاجا بأن يجعل له ثمرها عامان من عراة اذا قصده انتهى فرض صلى الله عليه وسلم لمن لا تفل لهم ان يشتري الرطب على النخل بخوصها تمرا كما وقع في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت وفي لفظ في الصحيحين من حديثه رخص في العرايا يأخذها أهل البيت بخوصها تمرا كما كنهم سارطبا وفي لفظ أهمان حديثه ولم يرخص في غير ذلك فهذا جابر والذي أخبرنا بتحرير الربا ومنعنا من المزاينة هو الذي رخص لنا في العرايا والكل حق وشريعة واضحة وسنة قائمة ومن منع ذلك فقد تعرض لرد الخاص بالعام ولرد الرخصة بالعزيمة ولرد السنة بمجرد الرأي وهذا كذا من منع من البيع وجوز الهبة كما روى عن أبي حنيفة رحمه الله ولكن هذه الرخصة مقيدة بأن يكون الشراء بالسوق والوسقين والثلاثة والأربعة كما وقع في حديث جابر عند الشافعي واحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم فلا يجوز الشراء من زيادة على ذلك (ولا يبيع اللحم بالحيوان) لما تقدم قريبا من حديث سعيد بن المسيب عندما كان أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم وقال سعيد من ميسر أهل الجاهلية يبيع اللحم بالشاة والشاتين وقال نهى عن بيع الحيوان باللحم وقال أبو الزناد كل من أدركت من أهل العلم ينهون عن بيع الحيوان باللحم أي من جنسه وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره وفي شرح السنة ذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى تحريمه واليه ذهب الشافعي وحديث ابن المسيب وان كان مرسل لا يكتفى به في عمل الصحابة واستحسن الشافعي مرسل ابن المسيب وذهب جماعة إلى إباحته واختارها المزني اذ لم يثبت الحديث وكان فيه قول متقدم عن يكون بقوله اختلاف ولأن الحيوان ليس بمال الربا بدليل انه يجوز بيع حيوان بحيوانين فيبيع اللحم بالحيوان يبيع مال الربا بما لا يباع فيه فيجوز ذلك في القياس إلا ان ثبت الحديث فنأخذ به وندع القياس وقال محمد في الموطأ وبهذا أخذ من باع لحما من لحم الغنم بشاة حية لا يدرى اللحم أكثر أم في الشاة أكثر فالبيع فاسد مكروه ولا ينبغي وهذا مثل المزاينة والمحاولة وكذلك يبيع الزيتون بالزيت ودهن السمسم بالسهمسم أقول والاحسن عندي ان معنى الحديث أن يقول للقصاب كم يخرج من هذه الشاة فيقول القصاب عشرون رطلا فيقول خذ هذه الشاة بعشرين رطلا من اللحم ان خرج أكثر فلك أو أقل فعليك وهذا نوع من القمار ورجع الحديث إلى القياس (ويجوز بيع الحيوان بآتين أو أكثر من جنسه) حديث جابر عند احمد وأهل السنن وصححه الترمذي قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اشترى عبدا بعبدين وأخرجه أيضا مسلم في صحيحه وأخرج أيضا مسلم وغيره من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اشترى صفيية ببيعة أو رأس من دحية الكلبي وأخرج احمد وأبو داود من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمره ان يبعث جيشا على ابل كانت عنده قال فحملت الناس عليها حتى نفدت الابل وبعيت بقيه من الناس قال فقات يارسول الله الابل قد نفدت وبعيت بقيه من الناس لاظهر لهم فقال لي ابتع علينا ابلا بقلاتص من ابل الصدقة إلى محلهما حتى تنفذ ذلك البعث قال وكنت ابتاع البعير بقلوصين وثلاث قلاتص من ابل الصدقة إلى محلهما حتى تنفذ ذلك البعث فلما جاءت ابل الصدقة أذا هار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي اسناده محمد بن اسحق



وفيه مقال وقوى في الفتح اسناده وأخرج احمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن الجارود  
من حديث سمرة قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان  
نسيئة وهو من رواية الحسن عن سمرة ولم يسمع منه وقد جمع الشافعي بين الحديثين بأن المراد به  
النسيئة من الطرفين فيكون ذلك من بيع الكالئ بالكالئ لا من طرف واحد فيجوز في الموطأ  
أن علي بن أبي طالب باع جملته يدعى عصيفر بعشرين بعيرا إلى أجل وإن عبد الله بن عمر اشترى  
راحلة بأربعة أبعرة مضعونة عليه يوفيهما صاحبها بالربذة وسئل ابن شهاب عن بيع الحيوان  
اثنين بواحد إلى أجل فقال لا بأس بذلك قال الشافعي يجوز سواء كان الجنس واحدا أو  
مختلفا كقول اللحم أو غير ما كقول اللحم سواء باع واحدا بواحد أو اثنين وقال أبو حنيفة  
لا يجوز وفي بيع الحيوان بالحيوان نسيئة خلاف (ولا يجوز بيع العينة) لحديث ابن عمر أن  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة  
واتبعوا الذناب البقر وتروكوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاه فلا يرفعونه حتى يراجموا  
دينهم أخرجه احمد وأبو داود والطبراني وابن القطان وصححه وقال الحافظ رجاله ثقات والمراد  
بالعينة بكسر العين المهملة يبيع التاجر سلعته بثمن إلى أجل ثم يشتريها منه بأقل من ذلك الثمن  
ويدل على المنع من ذلك ما رواه أبو اسحق السبيعي عن امرأته أنها دخلت على عائشة فدخلت  
معها أم ولد زيد بن أرقم فقالت يا أم المؤمنين اني بعت غلاما من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم  
نسيئة والى ابنته منه بستمائة نقدا فقالت لها عائشة بثمنها اشتريت وبثمنها شريت أن  
جهاده مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد بطل إلا ان يتوب أخرجه الدارقطني  
وفي اسناده الغالية بنت ارفع وقد روى عن الشافعي أنه لا يصح وقرر كلامه ابن كثير في ارشاده  
وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة وأحمد وجوز ذلك الشافعي وأصحابه  
وقد ورد النهي عن العينة من طرق عديدة لها الميهقي في سنته بابا أقول أما يبيع أعمدة الجور  
وشراؤهم على وجه التجارة مع رعابهم فهذه المسئلة قد دعت وطعت وكاذبة تطبق الأرض  
وقد رأينا في كتب التواريخ حكايات عن ملوك مصر من الجرا كسة وذلك من أشدها وأعظمها  
جرما أنهم إذا أرادوا يبيع شيء لهم أكرهوا التجار على شرائه بأضعاف ثمنه وإذا أراد أحد منهم  
الامتناع ضربوه ضربا مبرحا وأخذوا ماله كرها ومن ذلك أنهم ينعون الناس من الشراء من  
أحد من التجار حتى يتفق بما يريدون يبعه من أموالهم فيرتفع ثمنه لأجل ذلك ويتفق سريعا  
قال الماتن في حاشية الشفاء في الديار اليمنية من هذا القبيل أنواع منها أنهم يسمون صرف  
القرش بمقدار محمد ومن الضربة التي يضربونهم من الفضة المغشوشة بالنحاس المغلوبة  
بالغش على وجه لا تكون الفضة الخالصة المقدار نصف الفضة التي في القرش ثم إن الرعايا  
لا تمثل هذا الرسم بل يتعاملون في المصارفة بزيادة على ذلك إلى مقدار الثلث أو الربع من  
ذلك الرسم فإذا كان النقد خارجا من حال الدولة إلى غيرهم من الاجتراء ونحوهم كان على ذلك  
الرسم الناقص وإذا كان النقد داخلا إلى أموال الدولة من الرعايا لم يقبلوا منهم إلا القروش  
الفرانسة أو الصرف الزائد الذي يتعامل به الرعية فيما بينهم فيأخذون ثلث أموال الرعية أو  
ربعها ظلمًا وإذا تزايد صرف القروش بين الرعايا أمر الأمر بكسر السكة ويضربون ضربة



أخرى مثل المكسورة في الخالص والغش أو أكثر منها غشاً ثم ينعون التعامل بتلك الضربة الأولى فيبيعونها الرعايا وزناً من الدولة فيأتي عن الققلة منها بنصف ققلة من الضربة الأخرى وقد يزيد قليلاً أو ينقص قليلاً ثم يأخذون تلك السكة الأولى ويضربونها على تلك الضربة الأخرى ويدفعونها إلى الرعايا بصرف قدر مسموع فيكون بهذه الذريعة نصف أموال العباد أو قريباً من ذلك والرعايا لا يقدر أن يقدروا على الاستقرار على الرسم الذي يرسمونه لهم في صرف القروش من تلك الضربة لأنهم يحتاجون إلى القروش للقرانسة في كثير من الحالات لكونه لا يتفق لهم في المعاملة لتجار سائر الأرض الأهل ومن الأنواع التي يكون بها أموال الرعايا كالأطهارا ويتصرفون فيهم كتجار أيما أنهم يجعلون ضرائب على الباعة في الأسواق يجبرونهم على تسليمها شأواً أم أبواً ثم يأذنون لهم بالزيادة في الأسعار فيبيعون بما شأواً ويصنعون بالناس ما أرادوا وليس عليهم إلا الوفاء بالضرائب فإذا استغاث مستغيث بالناس من زيادة الأسعار أو أراد منكر أن ينكر على الباعة ما يفعلونه قالوا هذه الزيادات للدولة فيلتمون المنكر والمستغيث حجراً وكم أعد ذلك من هذه الاحبولات الشيطانية التي هي السحت بلا شك ولا شبهة نسأل الله أن يصلح الجميع انتهى ومن هذا القبيل أنواع المكوس على أهل الدور والتجارات والضرائب المتنوعة التي لا تكاد تنحصر على الرعايا في الأشياء المختلفة وكل ذلك من جهة الدول ولا شكوى في ذلك من الكفرة الفجرة الذين استولوا على أكثر البلاد الإسلامية بل من ملوك الإسلام وولاة المسلمين المدعين للتدين بالدين المحمدي والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وانظر في كتابنا كابل الكرامة في بيان مقاصد الإمامة يتضح عليك الحق في هذا الباب من الباطل والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم قال الماتن في حاشية الشفاء اعلم أن باب المصارفة قد صار في هذه الأزمنة بحيث لا يتمكن من التخلص عن الدخول به في الربا البحت أحد كما عرفناك فيما سبق ثم إن الناس يحتاجون إلى التعامل بهذه الضربة في تصرفاتهم ويضطرون إلى المصارفة بها إلى القرض القرضي بذلك المقدار المرسوم لهم فيبيعون الفضة بالفضة مع العلم بالتفاضل وهذا ربا بحت والعارف منهم يستروح إلى حيل قد تراها في كتب الفروع التي لا يرجع غالبيتها إلى دليل وهي لا تغني من الحق شيئاً وما نحن نعرفك بخالب ما يظنونه من الحيل مخلصاً لهم من ورطة الربا فمن ذلك أن بعض المتفقهة الذين لا يعرفون علوم الاجتماع وما قد أقامهم بأنه لا ربا في المعاطاة وإن الصرف الذي يفعله الناس الآن هو معاطاة أعدم وقوع العقد وهذا المقصر لا يدري بأن أدلة الكتاب والسنة مصرحة بتحريم الربا من غير نظر إلى عقد بل لم يعتبر الله في البيع إلا مجرد الرضا ومن ذلك ما قاله أيضاً بعض المصنفين في الفروع أن الغش في كل واحد من البديلين يكون مقابلاً للفضة في الآخر وهذا لا يرضى به عاقل قط وكيف يرضى العاقل أن يبيع تسع أواق فضة بأوقية نحاس فإن كان مرادهم هذا القائل أن ذلك مخلص عن الربا سواء رضى كل واحد من المتبايعين بالبديل أم لم يرض فهذا جهل لا علم ومن ذلك أن الغش في كل واحد من البديلين يكون جريرة مسوغة للصرف وهذا يرده حديث القلادة فإنه قد انضم إلى الفضة غيرها ولم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مسوغاً للبيع بل أمر بالفصل والتمييز بين الفضة وقدر ذكر وغير هذه الأمور مما



هو من السقوط يمكن لا يفتق على من له أدنى فطنة فان قلت فهل من مخلص من هذه الورطة التي وقع الناس فيها قلت نعم ثم مخلص ارشد اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما قاله لمن اشترى قراجيدا بقر رديء أحد التمرين جمع والاخر جنب وأخبره انه اشترى الصاع الجيد بصاعين من الرديء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك ربا فسأل رسول الله كيف يصنع فقال انه يبيع القر الرديء بالدرهم ثم يشتري بها القراجيد فهذه وسيلة شرعية ومعاملة نبوية فمن أراد ان يصرف الدراهم المغشوشة بالقروش القرشجية فليشتري صاحب الدراهم مثالا بقدار صرف القرش سلعة من صاحب القرش ثم يبيعها منه بالقرش ولا مخلص من ذلك الا هذه الصورة ومن ظن ان تم خلاصا في غيرها فهو مخادع بنفسه بما هو صريح الربا المتوعد عليه بحرب من الله ورسوله وعلى الضارب لذلك الدراهم المغشوشة نصيبه من الاثم لانه حمل الناس على الربا والجأهم الى الدخول فيه وسن اهتم هذه السنة المعونة لقصد الخطام وأكل أموال الناس بالباطل ولو كان ممثلا لما أمر الله به من الرفق بالرعية والعدل في القضية لكان له بضرب القضية الخلاصة عن الغش مندوحة وأقل أحوال المسلم ان يكون في رعاية مصالح الرعية كالفرج فيجعل ضربته كضربتهم حتى يرتفع الربا في المصارفة انتهى

\*(باب الخيارات)\*

(يجب على من باع ذاعيب أن يبينه والاثبت للمشتري الخيار) لحديث عقبة بن عامر عن ابن ماجة والدارقطني والحاكم والطبراني قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول المسلم أخو المسلم لا يجلل المسلم بائع من أخيه يباع وفيه عيب الا يبينه وقد حسن اسناده الحافظ في الفتح وأخرج نحوه أحمد وابن ماجة والحاكم في المستدرک من حديث واثله عمر فروعا وفي اسناده أبو جعفر الرازي وأبو سباع والاول مختلف فيه والثاني مجهول وأخرج ابن ماجة والترمذي والنسائي وابن الجارود والبخاري تعليقا من حديث العطاء بن خالد قال كتب لي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا ما اشترى العطاء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله اشترى منه عبدا أو أمة لاداء ولا غالة ولا خبثة بكسر الخاء يبيع المسلم المسلم ويؤيد هذه الاحاديث حديث من غشنا فليس منا وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة فادات هذه الاحاديث على ان من باع ذاعيب ولم يبينه فقد باع بيعا لا يجلل شرعا فيكون المشتري بالخيار ان رضيه فقد اتم المبيع وصرح البيهقي لوجود المناط الشرعي وهو التراضي وان لم يرضه كان له رده لان العلم بالعيب كشف عن عدم الرضا الواقع حال العقد فلم يوجد المناط الشرعي ولما ورد في رد المعيب وسيأتي (والخراج بالضمان) لحديث عائشة عند أحمد وأهل السنن والشافعي وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان وابن خزيمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان الخراج بالضمان وفي رواية ان رجلا ابتاع غلاما فاستغله ثم وجد به عيبا فردمه بالعيب فقال البائع غلام عبدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغلة بالضمان والمراد بالخراج الدخل والمنفعة أي يملك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمان الاصل الذي عليه أي بسببه قال مالك في الرجل يشتري العبد فيؤاخره بالأجرة العظيمة أو القليلة ثم يجده عيبا يرد منه انه يرد بذلك العيب وتكون له اجارته وغلته وذلك الامر



الذي كانت عليه الجماعة يلدنا وذلك لو ان رجلا ابتاع عبدا فبني له دارا قيمة بذيابها ثمن العبد  
اضعا فاقم بوجده عيبا يرد منه رده ولا يحسب للعبد عليه اجارة فيما عمل له ذلك فكذلك تكون  
له اجارته اذا آجره من غيره لانه ضامن له قلت وعليه اهل العلم (وللمشتري الرد بالغرر) لان  
المشتري انما رضى بالمبيع عند العقد قبل علمه بالغرر فاذا تبين له الغرر كشف عن عدم الرضا  
الذي هو المناط الشرعي (ومنه) أي من ذلك الغرر (المصرأة فيردها وصاعا من تمر) فانه ثبت  
الخيار فيها بوجود الغرر الكائن بالتصريه وهو حبس اللبن في الضروع ليخيل المشتري غزارته  
فيغترو وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضىها أمسكها  
وان سخطها ردها وصاعا من تمر وفي رواية مسلم وغيره من اشترى مصراة فهو منها بالخيار ثلاثة  
أيام ان شاء أمسكها وان شاء ردها ووردها صاعا من تمر لاسمراء قلت وعليه الشافعي وفي  
المنهاج التصريه حرام تثبت الخيار على الفور وقيل بثلاثة أيام فان رده بعد تلف اللبن ؟  
رد معها صاع تمر وقيل يكفي صاع قوت والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن وفي شرح السنة  
قال أبو حنيفة لا خير له بسبب التصريه وليس له ردها بالعيب بعدما حلبها وقال ابن أبي ليلى  
وأبو يوسف يردوها ويردها قيمه اللبن قال في الحجة البالغة واعتذر بعض من لم يوفق للعمل بهذا  
الحديث بضرب قاعدة من عند نفسه فقال كل حديث لا يرويه الا غير ثقة اذا انسداد باب الرأي  
فيه يترك العمل به وهذه القاعدة على ما فيها لا تنطبق على صورتنا هذه لانه أخرجه البخاري عن  
ابن مسعود أيضا ونافذ به ولانه بمنزلة سائر المقادير الشرعية يدرك العقل حسن تقدير ما فيه  
ولا يستقل بعرفة حكمة هذا القدر خاصة اللهم الاعقول الراصين في العلم انتهى قال ابن  
القيم ومنهم اردا الحكم الصحيح الصريح في مسئلة المصراة بالمشابهة من القياس وزعمهم ان هذا  
حديث يخالف الاصول فلا يقبل فيقال الاصول كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة والقياس  
الصحيح الموافق للكتاب والسنة فالحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال الاصل يخالف  
نفسه هذا من أطل الباطل والاصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لهما كلام الله تعالى وكلام  
رسوله وما عداهما غرر ودالهما فالسنة أصل قائم بنفسه والقياس فرع فكيف يرد الاصل بالفرع  
قال الامام أحمد انما القياس ان يقبس على أصل فاما ان يجيء الى أصل فيهدمه ثم يقبس فعلى  
أي يقبس وقد تقدم بيان موافقة حديث المصراة للقياس وابطال قول من زعم انه خلاف  
القياس وانه ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح وأما القياس الباطل فالشريعة  
كلها مخالفة له وبالله العجب كيف وافق الوضوء بالنميمة المستند للاصول حتى قبل وخالف خبر  
المصراة للاصول حتى رد انتهى والحاصل انه لم يرد ما يعارض حديث المصراة ولم تصح الرواية  
بلفظ طعام أو بريل الذي صح اصاع من التمر والعنفية أجوبة عن الحديث كثيرة ليس على  
شيء منها اشارة من علم وقد استوفاهما المتان في شرح المنتقى ودفعهما جميعها ولا تؤثر على نص  
الشارع شيئا بل نقول اذا تنازع بائع المصراة ومشتريها في قيمة اللبن المستهلك ورد المشتري صاعا  
من تمر وجب على البائع قبوله ولا يجاب الى غيره ولو كان المثل موجودا نعم اذا عدم التمر كان  
الواجب الرجوع الى قيمته وكذلك اذا تراضى البائع والمشتري على قيمة أخرى كان الرضا له

قوله تلف اللبن أي حلبه  
وعبر به عنه لانه بمجرد  
حلبه يسرى اليه التلف  
أه من ابن حجر على المنهاج



حكمه وتتمام هذا البحث في شرحنا لبوغ المرام فليرجع اليه (أو ما يتراضى بان عليه) لان حق  
الآدمي مفوض اليه فاذا رضى باخذ عوض عنه جاز ذلك كما لو رضى باسقاطه أو أخذ بعضه  
(ويثبت الخيار لمن خدع) فان كان مع شرط عدم الخداع فلا ريب في ذلك لما تقدم من حديث  
ابن عمر أن رجلاً كان يخدع في البيوع فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من يابعت  
فقل لا خلاية وهو في الصحيحين والوطاوز اذ فيه فكان الرجل اذا باع يهول لا خلاية وقد ثبت  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعل الخيار لمن خدع في البيوع فثبت ان خيار  
ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر في رواية منه وكذلك في حديث غيره وأما اذا لم يشترط فالبيع  
الذي وقع ليس هو بيع المسلم الى المسلم بل هو مشق على الخبيث والخداع والغايلة فللمخدوع  
الخيار لكونه كذلك ولكون الخداع كشفاً عن عدم الرضا المحقق الذي هو المناط كما تقدم  
تقريره قلت اختلفوا في تفسير هذا الحديث فقال المحلى لا خلاية عبارة عن اشتراط الخيار  
ثلاثة أيام وفي رواية البيهقي وابن ماجه ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتهتها ثلاث ليال وقال محمد  
نرى ان هذا كان لذلك الرجل خاصة يريد ان خيار الغبن وليس بطرد وفي شرح السنة عند أحمد  
الخبر عام في حق كافة الناس اذا ذكر هذه الكلمة في البيع كان له الرد اذا ظهر في بيعه الغبن  
وسيله سبيل من باع واشترى بشرط الخيار في المنهاج لهما ولا حسم شرط الخيار وانما يجوز  
في مدة معلومة ولا تزيد على ثلاثة أيام (أو باع قبل وصول السوق) الحديث أبي هريرة عنده مسلم  
وغيره قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتلقى الجلب فان تلقاه انسان فابايعه  
فصاحب السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق وتلقى الجلب هو ان يقبض ركب بتجارة فيستلقاه  
رجل قبل ان يدخلوا البلد ويعرفوا السعر فيشتري منهم بأرض من سعر البلد وهذا مظنة  
ضرر للبائع لانه ان نزل بالسوق كان أغلى له ولذلك كان له الخيار اذا عثر على الضرر (ولكل من  
المتبايعين بيعاً منه باعنه الرد) كذلك الصور المتقدمة ووجهه ان النهي ان كان مقتضياً للفساد  
المراد في البطلان كما تقرر في الاصول فوجود العقد كعدمه وهو غير لازم لواحد منهما فالرد  
بالخيار هو بيع الرد لما هو غير لازم وان كان النهي غير مقتض للفساد فوقع العقد على  
صورة من تلك الصور ان رضيه كل واحد منهما فقد حصل المناط الشرعي وهو الرضا وان  
لم يحصل الرضا منهما أو من أحدهما لوقوعه على وجه يخالف الشرع فقد فقد المناط (ومن  
اشترى شيئاً لم يره فله رده اذا رآه) الحديث أبي هريرة مرفوعاً من اشترى ما لم يره فله الخيار اذا رآه  
أخرج به الدارقطني والبيهقي وفي اسناده عن ابن ابراهيم الكندي وهو ضعيف ولكنهما أخرجا  
عن مكحول عن سلا عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نحوه وفي اسناده أيضاً أبو بكر بن  
أبي مریم وهو ضعيف ومثله هذا لا تقوم به الحجة ولكن الخيار في الغالب يمكن الاستدلال  
عليه باحاديث النهي عن الغرر فان ما لم يقف الانسان على حقيقة لا يتخلو عن نوع غرر سواء كان  
بعناية البائع أم لا وأيضاً لا بد من حصول المناط الشرعي وهو التراضي فاذا لم يرض المشتري  
بالمبيع عند رؤيته فقد فقد الرضا وعدم المصحح (وله رد ما اشتراه بخيار) وذلك نحو ان يشتري  
شيئاً على ان له فيه الخيار مدة معلومة لما ورد في الاحاديث الصحيحة الواردة في خيار المجلس بلفظ  
كل بيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا الا يبيع الخيار وفي لفظ الآن يكون صفقة خيار وهما



في الصحيحين وفيهما الفاظ بهذا المعنى ولكنه قد اختلف في تفسير بيع الخيار فقبل هذا وقبل غيره ويؤيد ثبوت خيار الشرط ما تقدم من حديث من كان يخدع في البيوع ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذا بايعت فقل لا خلافة وفي بعض الروايات ذلك الخيار ثلاثة أيام وقد تقدم ذلك (واذا اختلف البيعان فالقول ما يقوله البائع) لحديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم وابن السكيت قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فالقول ما يقول صاحب السلعة أو يتراذان وفي لفظ والمبيع قائم بعينه وفي لفظ اذا اختلف البيعان والمبيع مستهلك فالقول قول البائع وفي لفظ ولا بينة لأحد منهما وفي الباب روايات كثيرة قد استوفاهما المصنف في نيل الاوطار وحاصلها يفيد ان القول قول البائع وقد قيل ان هذا الحديث مخصص لاحاديث ان على المدعي البينة وعلى المنكر اليقين وسيأتي وقبل بينهما عموم وخصوص من وجه فظاهر حديث القول ما يقول البائع ان القول قوله سواء كان مدعيا أو مدعى عليه وظاهر حديث على المدعي البينة وعلى المنكر اليقين ان القول قول المنكر مع عينه سواء كان بائعا أو غير بائع وقد تقرر انه اذا تعارض عمومان كما نحن بصدد وجب المصير الى الترجيح ان أمكن والترجيح ههنا ممكن فان حديث على المدعي البينة وعلى المنكر اليقين أصح من حديث فالقول قول البائع ومقتضى هذا الترجيح ان القول لا يكون قول البائع الا اذا كان منكرا غير مدع من غير فرق بين المبيع الباقي والتالف ولكنه يرشد الى الجمع ما رواه أحمد في زوائد المسند والدارمي والطبراني من حديث ابن مسعود الذي فيه فالقول ما يقول البائع بزيادة والسلعة قائمة ولكن في اسناد هذه الزيادة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف لسوء حفظه فلا يصلح للجمع بين الحديثين بما اوقد اختلف الفقهاء في ذلك اختلفا فاطمولا قال مالك الامر عندنا في الرجل يشتري السلعة فيختلفان في الثمن فيقول البائع بعثكم بأربعة دنانير ويقول المشتري اية تمامك بخمسة دنانير انه يقال للبائع ان شئت فاعطها المشتري بما قال وان شئت فاحلف بالله ما بعثت سلعتك الا بمائة فان حلف قيل للمشتري اما ان تأخذ السلعة بما قال البائع واما ان تحلف بالله ما اشتريتها الا بمائة فان حلف برئ منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه وفي شرح السنة ولا فرق عند الشافعي بين أن تكون السلعة قائمة أو تالفة في أنهما ما يتحالفان ويرد قيمة السلعة وإليه رجع محمد بن الحسن وذهب أبو حنيفة الى أنهما لا يتحالفان بعد هلاك السلعة عند المشتري بل القول قول المشتري مع عينه فاذا اختلفا في الاجل أو الخيار أو الرهن أو الضمين فهو عند الشافعي كالاختلاف في الثمن يتحالفان وقال أبو حنيفة القول قول من يتقيا (١) ولا تحالف عنده الا عند اختلاف الثمن وفي الحجة البالغة القول قول صاحب المال لكن المبتاع بالخيار لان البيع مبني على التراضي

(١) قوله يتقيا أي الاجل والخيار وغيرهما

• (باب السلم) •

(هو) نوع مخصوص من أنواع البيع فلا يجوز ان يكون المالان متوجلين لان ذلك هو بيع الكالئ بالكالئ وقد تقدم المنع منه فلا بد ان يكون راس المال مدفوعا عند العقد (أن



يسلم رأس المال في مجامع العقد) وقد وقع الاتفاق على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس وقد شرط في السلم جماعة من أهل العلم شروطا لم يدل عليها دليل (على أن يعطيه ما يتراض به عليه معلوما إلى أجل معلوم) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم وأخرج أحمد والبخاري من حديث عبد الرحمن بن ابري ومحمد بن أبي أوفى قال كان يصيب المغنم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان يأتينا الباط من اتياب الشام فنسلفهم في الخنطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى قيل أكان لهم زرع أو لم يكن قال ما كنا نسالهم عن ذلك وفي إلفظ لأحمد وأهل السنن الا الترمذي وما نراه عندهم في شرح السنة السلف له معنيان في المعاملات أحدهما القرض والثاني السلم ومعناه عند الشافعي لو كان مؤجلا اشترط معرفة الاجل ولو كان مكفلا أو موزونا اشترط معرفة الكيل أو الوزن وفهم معرفة الجنس والوصف بالاولى وفي الوقاية يصح فيما يعلم قدره وصفته لا فيما لا يعلم قدره وصفته كالحيوان وشروطه بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره معلوما وأجله معلوما وأقله شهر وفي الحجة البالغة قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين والثلاث فقال من أسلف في شيء فليسلف في كيل ووزن إلى أجل معلوم وذلك لترفع المناقشة بدرا لا يمكن وقاسوا عليها الاوصاف التي يميز بها الشيء من غير تضيق ومبنى القرض على التبرع من أول الامر وفيه معنى الاشارة فلذلك جازت النسبة وسرتم الفضل انتهى أقول اما اعتبار الجنس والصفة فليس في الحديث ما يدل عليه وكذلك اشترط تعيين المكان ليس في الحديث ما يدل عليه وانما اعتبر تعيين هذه الامور لرفع التشاجر من بعد ولا ينبغي ان الرجوع الى النوع المعهود أو الصفة المعهودة أو الى الاوسط من ذلك يرفع التشاجر وكذلك يرفع التشاجر في تعيين المكان الى الاصل وهو عدم وجوب الايصال على المسلم اليه والرجوع الى البلدة التي هي وطنه أو بلد اقامته يرفع ذلك أيضا فالحاصل ان شروط السلم تعيين جنس المسلم فيه وكونه معلوما بكيل أو وزن وكونه إلى أجل معلوم فهذه ثلاثة شروط ولم يدل الدليل على اشتراط غيرها (ولا يأخذ الا ما سماه أو رأس ماله) الحديث ابن عمر عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أسلف شيئا فلا يشترط على صاحبه غير قضائه وفي إلفظ من أسلف في شيء فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله قال مالك الامر عندنا فحين أسلف في طعام بغير معلوم إلى أجل مسمى فخل الاجل فلم يجده المبتاع عند البائع وقاه مما ابتاع منه فاقطعه فانه لا يقبض له ان يأخذ الا ورقه أو ذهبه أو الثمن الذي دفع اليه بعينه (ولا يصرف فيه قبل قبضه) لما أخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره وفي استناده عطية بن سعيد العوفي وفيه مقال والمعنى انه لا يحل جعل المسلم فيه ثمنًا في قبض قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض وقد اختلف أهل العلم في ذلك قال مالك لا يشترط منه بذلك الثمن شيئا حتى يقبضه منه وذلك انه اذا أخذ غير الثمن الذي دفع اليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو يبيع الطعام قبل ان يستوفي



قلت وعليه أهل العلم في الوفاية ولم يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه وفي المنهاج ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا الاعتياض عنه

\*(باب القرض)\*

(يجب إرجاع مثله) لأنه إذا وقع التعاطي على أن يكون القضاء زائداً على أصل الدين فذلك هو الرابح وقد ورد ما يدل على أن مجرد الهدية من المستقرض للمقرض ربا كما أخرجه البخاري عن أبي بردة بن أبي موسى قال قدمت المدينة فلقبت عبد الله بن سلام فقال لي أنك بارض فيها الر باقش فإذا كان لك على رجل حق فأهدي اليك حل تبن أو حل شعير أو حل قت فلا تأخذنه فإنه ربا (ويجوز أن يكون أفضل أو أكثر إذا لم يكن مشروطاً) لحديث جابر في الصحيحين قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان لي عليه دين نقضاني وزادني وفي الصحيحين أيضاً من حديث أبي هريرة قال كان لرجل على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن من الأبل فجاء يتقاضاه فقال أعطوه فطلبوا سنه فلم يجدوا إلا سناً فرقها فقال أعطوه فقال أوفيتني أو قال الله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن خيركم أحسنكم قضاء وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث أبي رافع وهذا الحديثان كما يدلان على جواز أن يكون القضاء أفضل يدلان على أنه يصح قرض الحيوان واليسه ذهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيون (ولا يجوز أن يجبر القرض تنفعاً للمقرض) لحديث أنس عند ابن ماجه أنه سئل عن الرجل يقرض أخاه المال فيهدي إليه فقال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدى إليه أو جعله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك وفي أسناده يحيى بن اسحق الهنائي وهو مجهول وفي أسناده أيضاً عتبة بن سعيد الضبي وقد ضعفه أحمد والراوى عنه اسمعيل بن عياش وهو أيضاً ضعيف وقد أخرج البخاري في التاريخ من حديث أنس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أقرض فلا يأخذ هدية وأخرج البيهقي عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس في السنن الكبرى موقوفا عليهم أن كل قرض بر منفعة فهو وجه من وجوه الربا وأخرج البيهقي أيضاً نحو ذلك في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفا عليه وقد تقدم ما أخرجه البخاري عن عبد الله ابن سلام وقد أخرجه الحرث بن أبي أسامة من حديث علي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن قرض بر منفعة وفي رواية كل قرض بر منفعة فهو ربا وفي أسناده سوار بن مصعب وهو متروك وما في الباب من الأحاديث والآثار يشهد ببعضها البعض

\*(كتاب الشفعة)\*

والأصل فيها دفع الضرر عن الجيران والشركاء (سيما الاشتراك في شيء ولو منقولا) اعموم الأحاديث الواردة في ذلك كحديث جابر في البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل مالم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وأخرجه أيضاً نحو هذا اللفظ أهل السنن وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قسمت الدار وحدهت فلا شفعة فيها أخرجه أبو داود وابن ماجه بأسناد رجاله ثقات



وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم وأخرج البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً بالشفعة في كل شيء ورجاله ثقات إلا أنه أعل بالارسال وأخرج الطحاوي له شاهد من حديث جابر بإسناد لا بأس به (فإذا وقعت القسمة فلا شفعة) لما في هذه الأحاديث من التصريح بأنها في الشيء الذي لم يقسم ثم فسر القسمة بقوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فالأحاديث الواردة في مطلق شفعة الجار كأحاديث الجار أحق بسقبة وهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما مقيدة بعدم القسمة لأن الجار كما يصدق على الملاصق يصدق على المخاط وأما مقيدة شفعة الجار باتحاد الطريق كما في حديث جابر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بهم أن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً فهذا الحديث يؤيد ما قلناه من أنه لا شفعة إلا بالخلط لأن الطريق إذا كانت واحدة فالخلطة كائنة فيها ولم تقع القسمة الموجبة لبطلان الشفعة لعدم تصرف الطرق فالحق أن سبب الشفعة هو واحد فقط وهو الشركة قبل القسمة والخلطة الكائنة بين الشريكين في المشترك بينهما أو في طريقهما أو في تجاريه أو متبعه فاقبل من أن من أسباب الاشتراك في الطريق والاشتراك في قرار النهر أو مجاري الماء هو راجع إلى السبب الذي ذكرناه لأن الاشتراك في طريق الشيء أو في سواقيه هو اشتراك في بعض ذلك الشيء والخاص أن هذه الأحاديث مخصصة لذلك العموم لأن الظاهر من قوله فلا شفعة أن القسمة مانعة من ثبوت الشفعة سواء كانت القسمة بين المشتري والشفيع أو متقدمة كما يفيدته الذكرة الواقعة في سياق النفي وقد حقق الماتن المقام في رسالة مستقلة أورد فيها جميع ما ورد في الشفعة من الأدلة وجمع بينها جمعاً نقيباً فليرجع إليها وقد حكى في البحر عن علي وعثمان وعمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيعة بن مالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحق وعبيد الله بن الحسن والامامية أن الشفعة لا تثبت إلا بالخلطة وحكى عن أبي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين أن الشفعة تثبت بالحوار واستدلوا بالأحاديث الواردة في شفعة الجار قال في شرح السنة اتفق أهل العلم على ثبوت الشفعة للشريك في الربع المنقسم إذا باع أحد الشريكين نصيبه قبل القسمة فالباقين أخذوا بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع عليه البيع وإن باع بشئ متقوم من ثوب أو عبد فبأخذ بقيته واختلفوا في ثبوت الشفعة للجار قال الشافعي لا شفعة للجار وذهب أبو حنيفة إلى ثبوت الشفعة للجار وفي المنهاج وكل ما لو قسم بطلت منفعتة المقصودة كحمام ورعى لا شفعة فيه في الأصح وفي الموطأ عن عثمان بن عفان لا شفعة في بئر ولا نخل قال في الحجة البالغة أرى أن الشفعة شفعتان شفعة يجب على المالك أن يعرضها على الشفيع فيما بينه وبين الله وإن يؤثره على غيره ولا يجبر عليها في القضاء وهي الجار الذي ليس بشريك وشفعة يجبر عليها في القضاء وهي الجار الشريك فقط وهذا وجه الجمع بين الأحاديث المختلفة في الباب انتهى والحق ما قدمناه (ولا يحل للشريك أن يبيع حتى يؤذن شريكه) لحديث جابر عند مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم أربعة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء



أخذوا نساء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به (ولا تبطل بالتراخي) لما في الأحاديث الواردة في الشفعة من الإطلاق وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر باللفظ لاشفعة لغائب ولا لصغير والشفعة لكل العقال ففي أسناده محمد بن عبد الرحمن البجلي وهو ضعيف جدا وقال ابن حبان لا أصل للحديث وقال أبو زرعة منكر وقال البيهقي ليس بثابت ولا يصح تأييد هذا الحديث الباطل بما روى من قول شريح فإنه لا حجة في ذلك على أن هذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام نفي شفعة الغائب ونفي شفعة الصغير واعتبار القور وقد هجر ظاهره في الحكمين الأولين فكان ذلك مقيد الترك الاحتجاج به في الحكم الثالث على فرض أنه غير باطل والخاص بل أنه ليس في اشتراط القورية ما يصلح مقسكا كما لا يخفى على عارف وقد ثبتت الشفعة بتلك الأحاديث الصحيحة فتقييد الثبوت بقيد لا دليل عليه مستلزم لإبطال ما يستفاد من أحاديث الثبوت من الإطلاق بدون حجة وذلك باطل فالحق أن الشفعة لا تبطل بالتراخي لأن دفع الضرر الذي شرعت لإجلائه لا يختص بوقت دون وقت وما قيل من أن اثباته مع التراخي يستلزم الإضرار بالمشتري لأن ملكه يكون معلقا بمنوع والسندان ملكه مستقر يتصرف به كيف يشاء غاية ما هنالك أن الشفيع حقا متى طال به وجب وليس ذلك من التعليق في شيء ولا إضرار في ذلك بحال

### \*( كتاب الاجارة )\*

قال الله تعالى في قصة موسى وشعيب عليهما السلام قالت احداهما يا أبت استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين وقال تعالى وان أردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما آتيتم بالعروف في هذه الآية مشروعية الاجارة مطلقا ومشروعية الاجارة بتسليم نفسه للخدمة وعليه أهل العلم وتدل أيضا على أنه أن أطلق الخدمة فهي محمولة على المتعارف ولا يضرها الجاهل في الجملة لأن الارضاع والرعي لا يضبطان حق الضبط (تجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعي) لا إطلاق الأدلة الواردة في ذلك كحديث أبي سعيد قال سمعني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره أخرجه أحمد ورجال أسناده رجال الصحيح وأخرجه أيضا البيهقي وعبد الرزاق وإسحاق في مسنده وأبو داود في المراسم والنسائي في الزراعة وغير مرفوع ولفظ بعضهم من استأجر أجيورا فليس له أجرته ولا إطلاق حديث أبي هريرة عند البخاري وأحمد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول الله عز وجل بل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا وأكل ثمنه ورجل استأجر أجيورا فاستوفى منه ولم يوفه أجره وقد استأجر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دليلا عند هجرته إلى المدينة كما في البخاري وغيره وثبت من حديث أبي هريرة عند البخاري قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت قال نعم كنت أربعاها على قراريط لأهل مكة وأنج أجد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث سويد بن قيس قال جلبت أنا وخرمة العبدى بزمان هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمشي فساومنا سراويل فبعناهم ونم رجل يزن بالاجر فقال له زن وأرجع وفيه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يذ كر قدر أجرته



بل اعطاه ما يعتاده في مثل ذلك وقد كان الصحابة رضي الله تعالى عنهم ينجرون أنفسهم في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويعملون الاعمال المختلفة حتى ان علماء ابرق نفسه من امرأة على ان ينزع لها كل ذنوب بقرة فتزغ ستة عشر ذنوباً حتى مجت يداه فعدت له ست عشرة بقرة فاقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأخبره فأكل معه منها أخرجه أحد من حديث علي بن ابي حمزة وأخرجه أيضاً ابن ماجه وصححه ابن السكن وأخرجه البيهقي وابن ماجه من حديث ابن عباس أن عائلاً أجر نفسه من يهودي يسقى له كل دلو بقرة وأما المانع الشرعي فهو مثل الصور التي سبأ ذكرها (وتكون الابرة معلومة عند الاستخبار) الحديث أبي سعيد المتقدم (فان لم تكن) أجرة (كذلك) أي معلومة (استحق الاجير مقدار عمله عند أهل ذلك العمل) الحديث سويد بن قيس السابق ولكون ذلك هو الاقرب الى العدل وأما أجرة القسام فأقول القسام أجير كسائر الاجراء يستحق أجرة عن عمل له فان كانت مسماة لم يستحق سواها وان كانت غير مسماة كانت له أجرة مثله على حسب العمل ولكنه لا يجعل له من الابرة ما يجعل لمن يزاوِل الاعمال الوضيعة لان مرجع صناعة القسمة الى العلم وهو أشرف صناعة ديناً ودنياً ولا يجعل له ما يجعل للقسامين في هذا العصر من الابرة التي تكاد تباع الى مقدار نصيب بعض المقتسمين فان ذلك من الظلم البحت بل يسلك به مسلكاً وسطاً وتكون الابرة على مقدار الانصبا فليكون على كل واحد من الشركاء بمقدار نصيبه وأما ما يروى عن بعض أهل العلم ان أجرة القسام تكون نصف عشر التركة أو ربع عشرها فجائزة لا ترجع الى دليل بل اعانة لظلمة القسامين على أكل أموال الناس بالباطل ولقد تباحث كثير من الحكماء وتوابعهم في هذا الامر وصنعوا صنيع من لا يخشى تبعه في الدنيا والآخرة نسأل الله السلامة مع أن من كان منهم يأخذ مقرراً من بيت المال لا يستحق على القسمة شيئاً من الابرة لانه قد صار مستغرق المنة فكماله لا يأخذ أجرة على قضائه كذلك لا يأخذ أجرة على القسمة لان الكل من مصالح المسلمين التي أخذ نصيباً من بيت المال في مقابلة القيام بها بحسب طاقته (وقد ورد النهي عن كسب الخجاء ومهر البغي وحلوان الكاهن) الحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن كسب الخجاء ومهر البغي وثن الكلب أخرجه أحد رجال الصحيح وأخرجه أيضاً الطبراني في الاوسط ومثله من حديث رافع بن خديج عند أبي داود والنسائي والترمذي وصححه وهو أيضاً في صحيح مسلم وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي مسعود البدرى قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن (وعسب الفعل) وقد تقدم الكلام على ثمن الكلب وعلى عسب الفعل في البيع والمراد بمهر البغي ما تأخذ الزانية على الزنا والمراد بحلوان الكاهن عطية الكاهن لاجل كهنته والحلوان بضم الحاء المهملة مصدر حلوته اذا أعطيته وقد استدل بما تقدم بعض أهل الحديث فقال انه يحرم كسب الخجاء وقد ورد في معنى ما تقدم أحاديث وفي بعضها التصريح بأنه خبيث وانه مهت وذهب الجمهور الى انه حلال لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احتجهم بحججه أبو طيبة واعطاهم ما عين من طعام وكلموا اليه نخعة واعنه وفيها أيضاً من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى



عليه وآله وسلم احقهم وأعطى الحجام أجره ولو كان سحتم يعطيه والاولى الجمع بين الاحاديث  
بأن كسب الحجام مكروه غير حرام ارشاد الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى معالى الامور  
ويؤيد ذلك حديث محبصة بن مسعود عند أحمد وأبي داود والترمذى وابن ماجه باسناد رجاله  
ثقات انه كان له غلام حجام فزجره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كسبه فقال له  
الاطعمه ايتامالى قال لا قال أفلا تصدق به قال لا فرخص له ان يعاقبه ناضحه فلو كان حراما  
بجهة الميرخص له ان يعاقبه ناضحه ويستفاد منه ان اعطاه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحجام  
لا يستلزم ان يأكله أهله حتى تتعارض الاحاديث فقد يكون مكروها لهم ويكون وصفه  
بالسحت والخبث مبالغته في التنقية وقد يمكن الجمع بأن المنع عن مثل ما منع منه محبصة  
والأذن بمثل ما أذن له ورخص له فيه (وأجر المؤذن) لحديث عبادة بن الصامت ان النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعثمان بن أبي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذنه أجرا  
في لفظ لا اتخذ مؤذنا يأخذ على أذنه اجرا والحديث في الصحيح (وقفة الطحان) لحديث أبي  
سعيد قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن قفة الطحان أن يخرجه الدار قطي  
واليه في وفي اسناده هشام أبو كليب قيل لا يعرف وقد أورده ابن حبان في الثقات وثقه  
مغلطاي وقفة الطحان هو ان يطحن الطعام بجزمته وقيل المنهى عنه طحن المسيرة لا يعلم  
قدرها بجزم منها (ويجوز الاستئجار على تلاوة القرآن) لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره  
ان نفر من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مروا بعماء فيهم لبيع أو سليم فعرض  
لهم رجل من أهل الماء فقال هل فيكم من راق فان في الماء رجلا لينا أو سليما فاطلقوا رجلا  
منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاه فجاء بالشاه الى أصحابه ففكروا ذلك وقالوا أخذت على كتاب  
الله اجرا حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذ على كتاب الله اجرا فقال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم ان أحق ما أخذتم عليه اجرا كتاب الله وفي لفظ من حديث أبي سعيد  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أصبتم قسما واضربوا الى معكم سهماء وضحك  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والحديث في الصحيحين باللفاظ وفي حديث خارجة بن  
الصلت عن ٤٤ في رقية الجنون بفاتحة الكتاب ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
خذها فلعمرى من أكل برقية باطل فقد أكل برقية حق أخرجه احمد وأبو داود والبيهقي  
(لا على تعليمه) لحديث أبي بن كعب قال علمت رجلا القرآن فأهدى لي قوسا فذكرت ذلك للنبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان أخذتها أخذت قوسا من نار فردتها أخرجه ابن ماجه  
والبيهقي وقد اعل بالانقطاع وتهقب وأعل أيضا بجهالة بهض رواه وتهقب وله شاهد عند  
الطبراني من حديث الطفيل بن عمرو الدوسي قال أقرأني أبي بن كعب القرآن فأهدى لي  
قوسا فخذ الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقلدها فقال له النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم تقلدها من جهنم وعلى هذا يحمل حديث عبد الرحمن بن شبل عن النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقروا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا  
تستكثروا به أخرجه احمد بن حنبل الصحيح وأخرجه أيضا البزار وله شواهد وحديث عمران بن  
حصين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقروا القرآن واسألوا الله به فان من بعدكم



قوما يقرؤون القرآن يسألون الناس به أخرجه احمد والترمذي وحسنه وفي الباب أحاديث  
 ووجه المنع من أخذ الاجرة على تعليمه ان ذلك من تبليغ الاحكام الشرعية وهو واجب وقد  
 ذهب الى ذلك احمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة وبه قال عطاء والفضال والزهرى واسحق  
 وعبد الله بن شقيق هذا وقد مال الماتن في حاشيته اشفاقا على ان الجمع مقدم على الترجيح قال  
 لان حديث أحق مما أخذتم عليه أجرا القرآن عام يصدق على التعليم وأخذ الاجرة على الملاوة  
 لمن طلب من القارئ ذلك وأخذ الاجرة على الرقبة وأخذ ما يدفع الى القارئ من العطاء لاجل  
 كونه قارئاً فهو ذلك فيخص من هذا العموم تعليم المكلف ويبقى ما عداه داخل تحت  
 العموم وبعض أفراد العام فيه أدلة خاصة تدل على جوازه كادل العام على ذلك في تلك الأفراد  
 أخذ الاجرة على الرقبة وتعليم المرأة في مقابلته مهرها فكذلك ينبغي تحرير الكلام في المقام  
 والمصير الى الترجيح من ضيق العطن ولا سيما لما لا مدخل له فيما نحن بصدده كما زعمه المصنف  
 والمقبلي وبهمذا تعلم ان ما ساقه في أدلة القاتلين يجوز أخذ الاجرة على التعليم من حديث  
 الرقبة لادلاله فيه على المطلوب (و) يجوز (أن يكرى العين مدة معلومة باجرة معلومة) ما ورد  
 من اكراء الاراضي في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كحديث رافع بن خديج في الصحابين  
 قال كآ كثر الانصار حقل فكان كرى الارض على ان لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه  
 ولم تخرج هذه فنهنا عن ذلك فاما بالورق فلم ينهنا وفي لفظ اسلم وغيره فامان شيء معلوم مصموم فلا  
 بأس به وسائر الاعيان لها حكم الارض وفي شرح السنة ذهب عامة اهل العلم الى جواز كراء  
 الارض بالدرهم والدنانير وغيرها من صنوف الاموال سواء كان مما تثبت الارض أو لا تثبت  
 اذا كان معلوما بالعيان أو بالوصف كما يجوز اجارة غير الارض من العبيد والدواب وغيرها  
 وجملة ما يجوز بيعه جاز أن يجهل الاجرة قال محمد لا بأس بكراء الارض بالذهب والورق  
 وبالحنطة كمال معلوما وضربا معلوما ما لم يشترط ذلك مما يخرج منها فان اشترط مما يخرج منها  
 كمال معلوما فلا خير فيه وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا (ومن ذلك الارض لا بشرط  
 مما يخرج منها) لان أحاديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عامل اهل خيبر بشرط  
 مما يخرج من ثمر أو زرع وان كانت ثابتة في الصحابين وغيرهما فهي منسوخة بمثل حديث رافع  
 المتقدم وما ورد في معناه وفي المسئلة مذاهب متنوعة وأدلة مختلفة واجتماع مضطربة  
 قد أوضحها الماتن في شرح المتن وفي رسالة مستقلة وذكرتها في مسلك الختام ومن أصرح  
 بأحاديث النهي حديث جابر عند مسلم وغيره قال كنا نخبر على عهد رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم فنصيب من القصري ٣ ومن كذا ومن كذا فقال انبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو ليحرقها أو ليأخذها والافليدعها وفي حديث سعد بن أبي وقاص  
 انه نهاهم ان يكرؤا بذلك وقال اكرؤا بالذهب والفضة أخرجه احمد وأبو داود والنسائي ورجاله  
 ثقات وفي الصحابين من حديث أبي هريرة نحو حديث جابر وفي الحجة البالغة اختلاف الرواة  
 في حديث رافع اختلافاً فاحشاً وكان وجوه التابعين يتعاملون بالمزادة وبدل على الجواز  
 حديث معاملته اهل خيبر وأحاديث النهي عنها محمولة على الاجارة بما على الماذنات أو قطعة  
 معينة وهو قول رافع أو على التنزيه والارشاد وهو قول ابن عباس أو على مصلحة خاصة

٢ قوله القصري قال النووي  
 في شرح مسلم هو بقاء  
 مكسورة ثم صادمه حلة  
 سا كفة ثم راء مكسورة ثم  
 يا مشددة على وزن القبطي  
 هكذا ضبطناه وكذا ضبطه  
 الجمهور وهو المشهور قال  
 القاضي هكذا روينا عن  
 أكثرهم وعن الطبري بفتح  
 القاف والراء مقصور وعن  
 ابن الخراساني ضم القاف  
 مقصور قال والصواب  
 الاول وهو ما بقي من الحب  
 في السنبل بعد الدباس اه



بذلك الوقت من جهة كثرة مما قسّمهم في هذه المعاملة حينئذ وهو قول ريد رضي الله تعالى عنه  
والله تعالى أعلم والمزارعة أن يكون الأرض والبذر لواحد والعمل والبقرة من الآخر والمخاربة  
أن يكون الأرض لواحد والبذر والبقرة والعمل من الآخر ونوع آخر يكون العمل من  
أحدهما والباقي من الآخر انتهى (ومن أفسد ما استؤجر عليه أو تلف ما استأجره ضمن)  
مثل حديث علي بن أبي حمزة عن أبيه أن رجلا خرج مع أبيه وأبو داود ابن ماجه والترمذي والحاكم  
وصححه وهو من حديث الحسن بن عرفة في سماعة منه كلام مشهور والمراد أن علي بن أبي حمزة  
ضمن ما أخذت حتى تؤديه وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري من حديث عمرو  
بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من تطيب ولم يعلم منه  
طب فهو ضامن وقد أخرج النسائي مسندا ومنه تطاعا ويؤيده حديث عبد العزيز بن عمر بن  
عبد العزيز قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا علي أبي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم أيما طبيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فأعنت فهو ضامن أخرجه  
أبو داود فالمتطيب انما ضمن لكونه أقدم على بدن المريض غير عالم بما يعلم به أهل هذه الصناعة  
فكان ضامنا وهو كذا من استؤجر على عمل عين فأقدم على العمل فيها غير عالم بالصناعة  
وأفسد هالتعاطيه ضمن وهكذا من استأجر دابة ليركب عليها إلى مكان فسار بها سيرا غير معتاد  
فهلك أو تركت علاقه فاهانت فانه ضامن

### • (باب الاحياء والاقطاع) •

(من سبق إلى احياء أرض لم يسبق إليها غيره فهو أحق بها وتكون ملكا له) الحديث جابر بن  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أحيى أرضا ميتة فهي له أخرجه احمد والنسائي  
والترمذي وابن حبان وصححه الترمذي وفي لفظ من أحاط حائطا على أرض فهي له أخرجه  
احمد وأبو داود وأخرج احمد وأبو داود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الجارود ومن حديث  
الحسن بن عرفة عن فروعا عن أحاط حائطا على أرض فهي له وأخرج احمد وأبو داود والترمذي  
وحسنه والنسائي من حديث سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
من أحيى أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة  
قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من عمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها  
وأخرج أبو داود من حديث اسمر بن مضر قال أقيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
مبايعته فقال من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له نفخ رج الناس يتعادون يخاطون أي  
يجعلون في الأرض خطوطا علامة لما سبقوا إليه وصححه الضياء في المختارة في شرح السنة  
من احياء واتالم يحرق عليه ملك احد في الاسلام يملكه وان لم يأذن السلطان وبه قال الشافعي  
وذهب بعضهم إلى أنه يحتاج إلى إذن السلطان وهو قول أبي حنيفة وخالفه صاحباه وقوله  
ليس لعرق ظالم حق هو أن يختصب أرض الغيرة من قبل أو يزرع فلا حق له ويقطع غراسه  
ويزرعه وفي المنهاج ولو سبق رجل إلى موضع من رباط مسبل أي وقف أو فقهه إلى مدرسة  
أو صوفي إلى خانقاه لم يزعم منه ولم يطل حقه بغيره بجهة اشتراء حاجة ونحوه انتهى في الحجة  
البالغة الأرض كلها بمنزلة مسجد أو رباط جعل وقتما على إنشاء السبيل وهم شركاء فيه فيقدم



الاسبق فالاسبق ومعنى الملك في حق الادى كونه أحق بالانقطاع من غيره انتهى (ويجوز  
للإمام ان يقطع من في اقطاعه مصلحة شيئا من الارض الميتة أو المعادن أو المياه) لما في  
الصحيحين من حديث اسماء بنت أبي بكر من انها كانت تنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم أقطع الزبير حضر قريسه وأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال  
أقطعوه حيث بلغ السوط وفي اسناده عبد الله بن عمر بن حفص وفيه مقال خفيف وأقطع النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأثل بن حجر أرضا بحضر موت كما أخرجه الترمذي وأبو داود وابن  
حبان والبيهقي والطبراني والمذري بإسناد حسن وصححه الترمذي وأخرج أحمد من حديث  
عمرو بن الزبير أن عبد الرحمن بن عوف قال أقطعني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمرو  
ابن الخطاب أرض كذا وكذا وأخرج البخاري وغيره من حديث انس قال دعا النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم الانصار ليقطع لهم البحر من فقالوا يا رسول الله ان فعلت فاكذب  
لاخواننا من قريش يمثلها فلم يكن ذلك عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال انكم  
ستلقون بعدى اثره فاصبروا حتى تلقوني وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس  
قال أقطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلال بن الحرث المزني معادن القبلية جلس بها  
وغوريها وأخرجاه أيضا من حديث عمرو بن عوف المزني وأخرج الترمذي وأبو داود والنسائي  
وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي من حديث أبي بصير بن جمال انه وفد الى النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم استقطع الخيل فقطع له فلما ان ولي قال رجل من المجلس أتدري ما أقطعته له  
انما أقطعته المال العد قال فانتزعه منه وفي الباب غير ذلك قال في المنهاج المعدن الظاهر وهو  
ما يخرج بلا علاج لا يملك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتجبر ولا اقطاع والمعدن الباطن  
وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الاظهر قال  
المحلي والثاني يملك بذلك والسلطان اقطاعه على الملك وكذا على عدده في الاظهر ولا يقطع  
الا قدر ما يتأتى في العمل عليه قال في الحجة البالغة ولا شك ان المعدن الظاهر الذي لا يحتاج  
الى كثير عمل اقطاعه لواحد من المسلمين اضرار بهم وتضييق عليهم انتهى

\*(كتاب الشرك)\*

(الماس شركا في الماء والكلأ) حديث أبي خراش عن بعض اصحاب أبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المسكون شركا في الثلاثة  
في الماء والكلأ والنار أخرجه أحمد وأبو داود وقدره وأبو نعيم في الصحابة في ترجمة أبي  
خراش ولم يذكر الرجل وقد سئل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يذكره النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قال ابن حجر رجاله ثقات وقد أخرجه الحديث ابن ماجه عن ابن عباس وفي اسناده  
عبد الله بن خراش وهو متروك وقد صححه ابن السكن وأخرج ابن ماجه أيضا من حديث أبي  
هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمنع الماء والكلأ قال ابن حجر  
اسناده صحيح وأخرج الخطيب من حديث عمر بن الخطاب في الباب وزادوا الملح وفيه عبد الحكيم  
ابن ميسرة ورواه الطبراني بسند حسن عن زيد بن جبير عن ابن عمر وله عنه طريق أخرى



وأخرجه أبو داود من حديث بهيسة عن أبيها وأخرجه ابن ماجه من حديث عائشة أنها قالت  
 يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الملح والماء والنار واسناده ضعيف وأخرجه  
 الطبراني عن أنس بلفظ خصلتان لا يحل منعهما الماء والنار وأخرجه العقيلي في الضعفاء من  
 حديث عبد الله بن سرجس وأحاديث الباب تنتهض بجموعها وقد خصص الحديث بما وقع  
 من الإجماع على أن الماء المحرز في الجرار ملك قال في الحجة يتأكد استحباب المواصفة في هذه فيما  
 كان يملأه كالماء ليس يملأه أمره ظاهراً انتهى (وإذا نشأ سائر المستحقون للماء كان الإحقاق به  
 الأعلى فالأعلى يسلكه إلى الكعبين ثم يرسله إلى من تحته) الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
 جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في سبل مهزور أن يسلك حتى يبلغ الكعبين  
 ثم يرسل الأعلى إلى الأسفل أخرجه أبو داود وابن ماجه قال ابن حجر في الفتح واسناده حسن  
 وأخرجه الحاكم في المستدرك من حديث عائشة وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالوقف  
 وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ثعلبة بن مالك وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه من  
 حديث أبي حاتم القرظي عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث  
 عبادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في شرب النخل من السيل أن الأعلى يشرب  
 قبل الأسفل ويترك الماء إلى الكعبين ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي  
 الحوائط أو يفيق الماء وأحاديث الباب صالحة للاحتجاج بها قال في المنهاج والمياه المباحة من  
 الأودية والعيون والسيول والأمطار يستوى الناس فيها فإن أراد الناس سقي أرضهم منها  
 فضاقت سقي الأعلى فالأعلى وحسب كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين وقال محمد بن داود أنه  
 كان كذلك الصلح بينهم ولكل قوم ما اصطلموا وأما ما عليه من عيونهم وسيولهم وانهارهم  
 وشربهم (ولا يجوز منع فصل الماء ليعتد به الكلا) الحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء ليعتدوا به الكلا وفي لفظ مسلم  
 لا يباع فضل الماء ليعتدوا به الكلا وفي لفظ البخاري لا تمنعوا فضل الماء ليعتدوا به الكلا وفي  
 الباب أحاديث وفي لفظ لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه وهو أن يتغلب رجل على  
 عين أو واد فلا يدع أحدا يسقي منه ما يشاء إلا بالاجر فإنه يفضي إلى بيع الكلا المباح يعني يصير  
 المرعى من ذلك بازاً مالاً وهذا باطل لأن الماء والكلا مباحان وقبل يحرم بيع الماء الفاضل  
 عن حاجته لمن أراد الشرب أو سقي الدواب وأما ما لا ينفصل لا يمنع من أراد شربه أو سقي بهائمه  
 كما في الموطأ من حديث عمر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
 لا يمنع نفع بئر أي فضل ما فيها قلت وعليه أهل العلم في المنهاج وحافر بئر عوات لا يرتفع أولى  
 بما فيها حتى يرتفع بل والمحفورة أي في أرض موات للملك أو في ملك يتملك ما فيها في الأصح وسواء  
 ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته لزعم ويجب لما شاة قال الهلي في المحفورة لا يرتفع  
 وقبل ارتفعه ليس له منع ما فضل عنه عن محتاج إليه للشرب إذا استسقى بدونه نفسه ولا منع  
 مواشيه ولا منع غيره لسقي الزرع قال محمد بن داود أنا أخذنا بمارجل كانت له بئر فليس له أن يمنع  
 الناس منها أن يستسقوا منها يشاءهم أما لزعمهم وتخلهم فله أن يمنع ذلك وهو قول أبي حنيفة  
 والعمامة من فقهاءنا (وللإمام أن يحبس بعض المواضع لرعي دواب المسلمين في وقت الحاجة)



لحديث ابن عمر عند أحمد وابن حبان أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حبي النقيب للغيل  
 خيل المسابن وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم من حديث الصعب بن جثامة وزاد لحي الله  
 ورسوله وهذه الزيادة في صحيح البخاري وفيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حبي النقيب  
 وإن عمر حبي سرف والربذة قلت وعليه الشافعي في المنهاج والأظهر أن للإمام أن يحكي بقعة  
 موات لرحي نعم جزية وصدقة وضالة وضعيف من النجعة ولا يحكي لغير ذلك انتهى لأن الحكي  
 تضيق على الناس وظلم عليهم واضرار لهم (ويجوز الاشتراك في النقود والتجارات ويقسم  
 الربح على ما تراضوا عليه) لحديث السائب بن أبي السائب أنه قال للنبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم كنت شريكاً في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداري ولا تماري أن يخرجك أبو داود  
 وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه وفيه أن لا يداري ولا يماري أن السائب الخزومي كان  
 شريكاً للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل البعثة فجاء يوم القح فقال مرحبا يا نبي وشريك  
 لا تداري ولا تماري وله طرق غيره - ثم أخرجه البخاري عن أبي المنهال ابن يزيد بن ارقم والبراء  
 ابن عازب كأنما شريكين فاشترى فاقصة بقدونسية فبلغ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 فأمرهم ما كان يدأبوا به فخذوه وما كان نسبته فردوه وأخرج أبو داود والنسائي وابن  
 ماجه عن ابن مسعود قال اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر قال بخامسة دباسيرين  
 ولم آجئ أنا وعمار بشيء وفيه انقطاع وأخرج أحمد وأبو داود عن ربيعة بن ثابت قال إن كان  
 أحدنا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لباخذنضواخيه على أن له النصف مما  
 يغم ولنا النصف وإن كان أحدنا بطيرة النمل والريش وللآخر القدر وأخرجه الدارقطني  
 والبيهقي (وتجوز المضاربة) وهو في لغة أهل المدينة القراض والضرب بمعنى السفر والمضاربة  
 المعاملة على السفر وإيضاً الضرب بمعنى الشراكة والمضاربة المعاملة على الشراكة اتفق أهل  
 العلم على جواز المضاربة ولا تجوز إلا على الدراهم والدنانير وهو أن يعطى شيئاً من الرجل  
 ليعمل ويتجر فالحاصل من الربح يكون بينهما مناصفة أو اثلاً على ما يتشارطان (مالم تشغل  
 على ما لا يحل) لما روي عن حكيم بن حزام أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة  
 بضرب له به أن لا يجعل ماله في كبد رطبة ولا يحمله في بحر ولا ينزل به بطن مسيل فإن فعلت  
 شيئا من ذلك فقد ضمنت مالي وقد قيل أنه لم يصح في المضاربة شيء عن النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم وإنما فعلها الصحابة منهم حكيم المذكور ومنهم علي بن كزار وعبد الرزاق ومنهم  
 ابن مسعود وكارواه الشافعي ومنهم العباس بن كزار والبيهقي ومنهم جابر بن كزار والبيهقي أيضاً  
 ومنهم أبو موسى وابن عمر بن كزار وفي الموطأ والشافعي والدارقطني ومنهم عمر بن كزار والشافعي  
 ومنهم عثمان بن كزار والبيهقي وقد روي في ذلك من المرفوع ما أخرجه ابن ماجه من حديث  
 صهيب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل  
 والمقارضة واختلاط البر بالغير للبيت لا للبيع ولكن في أسناده مجهول أن قول قد صرح  
 جماعة من الحفاظ بأنه لم يثبت في هذا الباب أعني المضاربة شيء مرفوع إلى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بل جميع ما فيه آثار عن الصحابة وقد وقع إجماع من بعدهم على جواز هذه المعاملة  
 كما حكى ذلك غير واحد وصرح الحفاظ ابن حجر بأنها كانت ثابتة في عصر النبوة فقال



والذي تقطع به انها كانت ثابتة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بها واقراها ولو لا ذلك لما جازت البتة انتهى ولا يخفى ان عدم الجواز الذي ذكره على فرض عدم ثبوتها في أيام النبوة مبني على أن الأصل عدم جواز كل معاملة لم يثبت فيها دليل وهو غير مسلم بل الأصل الجواز ما لم تكن على وجه يتلزم ما لا يحل شرعا وعندى أن المضاربة داخل تحت قول الله وأحل الله البيع ونعت قوله تعالى تجارة عن تراض بل كل ما دل على جواز البيع وعلى جواز الاجارة وعلى جواز الوكالة دل عليها ويبان ذلك ان المالك للثقة اذا دفعه الى آخره ووكله بالشراء له بنية مداهمة ما رآه ووكله أيضا ببيعه وجعل له أجرة على تولي البيع وتولي الشراء وهي ما سماه له من الربح فجواز البيع والشراء داخل تحت أدلة البيع والشراء وجواز التوكيل بهما داخل تحت أدلة الوكالة وجواز جعل جرح من الربح للوكيل داخل تحت أدلة الاجارة فعرفت بهذا ان القراض غير خال من دليل يدل عليه العموم بل الذي لم يثبت هو الدليل الذي يدل عليه بخصوصه فلا وجه لما قاله الحافظ ابن حجر انها لو لم تثبت هذه المعاملة بخصوصها في عصر النبوة لما جازت البتة واعلم أن هذه الاسامي التي وقعت في كتب الفروع لانواع من الشركة كالمقاوضة والعنان والوجوه والابدان لم تكن أسماء شرعية ولا لغوية بل اصطلاحات حادثة متعددة ولا مانع للرجلين ان يخطا مالهما ويتجزأ كما هو معنى المقاوضة المصطلح عليها لان للمالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرما مما ورد الشرع بتعريمه وانما الشأن في اشتراط استواء المالين وكونهما نقدا واشتراط العقد فهذه المبرم ما يدل على اعتباره بل مجرد التراضي بجميع المالين والاتجار بهما كاف وكذلك لا مانع من أن يشترك الرجلان في شراء شيء بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب منه بقدر نصيبه من الثمن كما هو معنى شركة العنان اصطلاحا وقد كانت هذه الشركة ثابتة في أيام النبوة ودخل فيها جماعة من الصحابة فكانوا يشتركون في شراء شيء من الاشياء ويدفع كل واحد منهم نصيبا من قيمته ويتولى الشراء احدهما أو كلاهما واما اشتراط العقد والخط فلم يرد ما يدل على اعتباره وكذلك لا بأس ان يوكل احد الرجلين الآخر أن يشتري له مالا ويتجزأ فيه ويشتركا في الربح كما هو معنى شركة الوجوه اصطلاحا ولا يمكن لا وجه لما ذكره من الشروط وكذلك لا بأس بان يوكل احد الرجلين الآخر أن يعمل عنه عملا استو جريا عليه كما هو معنى شركة الابدان اصطلاحا ولا معنى لاشتراط شروط في ذلك والحاصل ان جميع هذه الانواع يكفي في الدخول فيها مجرد التراضي لان ما كان من المالك فمناطه التراضي ولا يهتم اعتبار غيره وما كان منها من باب الوكالة أو الاجارة فيمكن فيه ما يكفي فيها هذه الانواع التي نوعوها والشروط التي اشترطوها وأي دليل عقل أو نقل الجاهم الى ذلك فان الامر أبسر من هذا التهويل والتطويل لان حاصل ما يستفاد من شركة المقاوضة والعنان والوجوه انه يجوز للرجل ان يشترك هو وآخر في شراء شيء وبيعه ويكون الربح بينهما على مقدار نصيب كل واحد منهما من الثمن وهذا شيء واحد واضح المعنى يفهمه العاقل فضلا عن العالم ويقتضي بجوازه المقصر فضلا عن الكامل وهو أعم من أن يستوى ما يدفعه كل واحد منهما من الثمن أو يختلف وأعم من أن يكون المدفوع نقدا أو عرضا وأعم من أن يكون



ما التجرا به بجميع مال كل واحد منهم سماً أو بعضه وأعم من أن يكون المتول للبيع والشراء  
أحدهما أو كل واحد منهما أو هب انهم جعلوا الكل قدس من هذه الأقسام التي هي في الأصل  
شيء واحد اسمها يخصه فلا مشاحة في الاصطلاحات. أمكن ما معنى اعتبارهم لتلك العبارات  
وتكلفتهم لتلك الشروط وطويل المسافة على طالب العلم واتعابه بتدوين ما لا طائل تحسنه  
وأنت لو سألت سرائراً أو بقا الاعن جواز الاشتراك في شراء الشيء وفي ربحه لم يصعب عليه أن  
يقول نعم ولو قلت له هل يجوز العنان أو الوجوه أو الأبدان لحار في فهم معاني هذه الألفاظ بل  
قد شاهدنا كثيراً من المتبحرين في علم الفروع يلتبس عليه كثير من تفاصيل هذه الأنواع  
ويتلعم أن أراد تمييز بعضها من بعض اللهم إلا أن يكون قريباً من فهمه ينظر مختصر من  
مختصرات الفقه فرعاً يسهل عليه ما يمدى به إلى ذلك وليس المجتهد من وسع دائرة الآراء  
العاطلة عن الدليل وقبل كل ما يشق عليه من قال وقيل فإن ذلك هو دأب أسراء التقليد بل  
المجتهدين من قتر الصواب وبطل الباطل ونقص في كل مسألة عن وجوه الدلائل ولم يحمل بينه  
وبين الصدق بالحق مخالفة من يخالفه عن يعظم في صدور المقتصرين فالحق لا يعرف بالرجال  
وأهذا المقتصد سلكنا في هذه الأبحاث مسالك لا يعرف قدرها إلا من صغى فهمه عن التعصبات  
وأخلص ذهنه عن الاعتقادات المألوقات والله المستعان (وإذا تشاجر الشركاء في عرض  
الطريق كان سبعة أذرع) حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم قال إذا اختلفتم في الطريق فاجملوه سبعة أذرع وأخرجوه عنه عبد الله  
ابن أحمد في المسند والطبراني من حديث عباد بن الصامت وأخرجه أيضاً عبد الرزاق من  
حديث ابن عباس وأخرجه أيضاً ابن عدي من حديث أنس (ولا يمنع جار جاره أن يفرز خشبه  
في جداره) حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبه في جداره وروى نحوه أحمد وابن ماجه والبيهقي عن جماعة من  
الصحاب (ولا ضرر ولا ضرار بين الشركاء) حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار ولا رجل أن يضع خشبه في حائط جار وإذا اختلفتم في الطريق  
فاجملوه سبعة أذرع أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن  
كثير أما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى من حديث  
ابن عباس وأبي عبد الله وروى وهو حديث مشهور انتهى بحديث ابن عباس هو المذكور  
في الباب وحديث عباد أخرجه أيضاً البيهقي وحديث أبي عبد الله أخرجه ابن ماجه  
والدارقطني والحاكم والبيهقي وقدرناه من حديث ثعلبة بن مالك القرظي الطبراني في  
الكبير وأبو نعيم (ومن ضار نريك كان للامام عقوبته بقلع شجره أو بيع داره) حديث سمرة  
ابن جندب أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار قال ومع الرجل أهل قال  
وكان سمرة يدخل إلى نخله فينادي به الرجل ويشق عليه فطلب إليه أن يناقله فأبى فأبى النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فطلب إليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
أن يذيعه فأبى فطلب إليه أن يناقله فأبى قال فذهب لي ولك كذا وكذا أمرار غبه فيه فأبى  
فقال أنت ضار فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للأنصار اذهب فاقلع



فعله وهو من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن سمرة ولم يسمع منه وقد روى المحب الطبري  
في أسانيد الأحكام عن واسع بن حبان قال كان لابي إلبابة عذوق في حائط رجل فكلمه ثم  
ذكر نحوه سمرة

\*( كتاب الرهن )\*

(يجوز رهن ما يملكه الراهن في دين عليه) الرهن جائز بالإجماع وقد نطق به الكتاب العزيز  
وتقييده بالسفر خرج مخرج الغالب كما ذهب إليه الجمهور وقال بجاهد والضمالك  
والظاهرية لا يشرع الا في السفر وقد رهن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم درعاه عند  
يهودي بالمدينة وأخذ منه شعير الاله كما أخرجه البخاري وغيره من حديث أنس وهو في  
الصحيحين من حديث عائشة وآخرجه أحمد والترمذي والشافعي وابن ماجه من حديث ابن  
عباس وصححه الترمذي وصاحب الاقتراح وفي ذلك دليل على مشروعية الرهن في الحاضر كما  
قال الجمهور (واظهره ركب والابن يشرب بنفقة المرهون) لما أخرجه البخاري وغيره من  
حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يقول الظهير ركب بنفقته  
إذا كان مروهنا وابن الدريش ركب بنفقته إذا كان مروهنا وعلى الذي ركب ويشرب  
النفقة وللحديث الفاظ والمراد ان المرتهن ينتفع بالرهن ويتفق عليه وقد ذهب الى ذلك  
أحمد وإسحاق والليث والحسن وغيرهم قال اب القيم وأخذ أحمد وغيره من أئمة الحديث  
به هذه الفتوى وهو الصواب وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء لا ينتفع  
المرتهن من الرهن بشئ بل الذوائد للراهن والمؤمن عليه قالوا والحديث ورد على خلاف  
القياس ويجب بان هذا القياس فاسد الاعتبار مبنى على شذوذهما ولا يصح الاحتجاج  
به لما ورد من انه عن أن تغلب ماشية الرجل بغير إذنه كما في البخاري وغيره لان العام لا يرد  
به الخاص بل يبنى عليه وقال ابن القيم في اعلام الموقعين وهذا الحكم من أحسن الأحكام  
وأعداهما ولا يصلح للراهنين غيره وما عداه ففساده ظاهر فان الراهن قد يغيب ويتعذر على  
المرتهن مطالبته بالنفقة التي تحتفظ الرهن ويشق عليه أو يتعذر رفعه الى الحاكم واثبات  
الرهن واثبات غيبة الراهن واثبات أن قدر النفقة عليه قدر حليته وركوبه وطلبه منه الحكم له  
بذلك في هذا من العسر والحرج والمشقة ما ينافي المصلحة السمعة فشرع الشارع بالحكم  
القيم بمصالح العباد والمرتهن أن يشرب لبن الرهن ويركب ظهروه وعليه نفقته وهذا محض  
القياس لو لم نأت به السنة الصحيحة انتهى ثم أطلال في تخريج هذا القياس الى ما لا يسعه هذا  
القرطاس (ولا يغلط الرهن بما فيه) الحديث أي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال لا يغلط الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه أخرجه الشافعي والدارقطني  
والحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وحسن الدارقطني إسناده وقال الحافظ ابن حجر في  
بلوغ المرام ان رجاله ثقات الا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله وأخرجه ابن ماجه من  
طريق أخرى والرفع زيادة وقد خرجت من مخرج مقبول والمراد بالغلق هنا استحقاق  
المرتهن له حيث لم ينفك الراهن في الوقت المشروط وروى عبد الرزاق عن معمر انه فسره  
غلق الرهن بما إذا قال الرجل ان لم آت بك بمالك فالرهن لك قال ثم بلغني عنه انه قال ان هلك



لم يذهب - حق هذا انما ملك من ربح الرهن له غنمه وعليه غرمه وقد روى ان المرتضى في الجاهلية كان يملك الرهن اذا لم يؤد الراهن اليه ما يستحقه في الوقت المضروب فأبطله الشارع والغنم والغرم هنا هو أعم مما تقدم من أن الظاهر يركب بنفقة المرهون والابن يشرب قال في النجاة البالغة ومبنى الرهن على الاستيناق وهو بالقبض فذلك اشترط فيه ولا اختلاف عندي بين حديث لا يعلق الرهن وحديث الظاهر يركب الخ لان الاول هو الوظيفة لكن اذا امتنع الراهن من النفقة عليه وخيف الهلاك وأحياء المرتضى فعند ذلك يتفجع به بقدر ما يراه الناس عدلا انتهى قلت وعليه أهل العلم قال محمد وبهذا أخذوا تفسير قوله لا يعلق الرهن ان الرجل كان يرهن الرهن أي المرهون عند الرجل فيقول ان جنتك بمالك الى كذا وكذا او الا فالرهن لك بمالك قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يعلق الرهن ولا يكون للمرتضى بماله وكذلك نقول وهو قول أبي حنيفة وكذلك فسر مالك بن أنس وفي شرح السنة معناه لا يستغلق بحيث لا يعود الى الراهن بل متى أدى الحق المرهون به افنت وعاد الى الراهن وروى الشافعي هذا الحديث مع زيادة ولفظه لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه قال الشافعي غنمه زيادته وغرمه هلا كوفيه دليل على انه اذا هلك في يد المرتضى يكون من ضمان الراهن ولا يسقط بهلاكه شيء من حق المرتضى وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة قيمته ان كانت قدرا لحق يسقط بهلاكه الحق وان كانت أقل من الحق يسقط بقدره وان كان أكثر من الحق يسقط الحق وعند الشافعي دوام القبض ليس بشرط في الرهن فيستعمل الدابة المرهونة بالنهار وترد الى المرتضى بالليل ولا يسافر عليها ولم يجوزه أبو حنيفة أقول الحق ان الرهن اذا تلف في يد المرتضى بدون جناية ولا تقريطه فهو غير مضمون عليه وان كان بجناية أو تقريطه ضمنه للجناية عليه أو التقريط لا لكونه مستحقا حبه فان الحس للرهن بمجرد ليس بسبب للضمان والمدارك الشرعية واضحة المنار

### \*( كتاب الودعة والعارية )\*

أقول العارية من مكارم الاخلاق ومحاسن الطاعات وأفضل الصلوات لانها اناحة المالك لما نفع ملكه لمن له اليه حاجة ولا ريب ان هذا الفعل داخل تحت نصوص الكتاب والسنة فان قيمه من الترخيب في ذلك ما لا يحيط به الحصر ومن جملة ذلك قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله ويمنعون الماعون والحاصل ان العارية في لسان العرب والشرع هي اباحة المنافع بلا عوض فيما وجد فيه هذا المعنى **ك** كان من العارية وما لا فلا (تجب على الوديع والمستعير تادية الامانة الى من اتقنه ولا يخون من خاته) لقوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ادا لمانة الى من اتقنك ولا تخن من خالك أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة وفي اسناده طلق بن غنام عن شريك وقد استشهد له الحاكم بمحدث أبي التياح عن أنس وفي اسناده أيوب بن سويد وهو مختلف فيه وقد تفرد به كما قال الطبراني وأخرجه ابن الجوزي في العمل المتناهية من حديث أبي بن كعب وفي اسناده من لا يعرف وأخرجه أيضا الدارقطني عنه وأخرجه البيهقي والطبراني عن أبي امامة بسند ضعيف وأخرجه الدارقطني



والعبراني والبيهقي وأبو نعيم من حديث أنس وأخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي عن رجل من  
العصابة وفي إسناده مجهول غير الصحابي (ولا ضمان عليه إذا تافقت) العين المستعارة أو  
المستودعة (بدون جناية وخيانة) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ضمان على مؤتمن أخرجه الدارقطني وفي إسناده ضعف وقد  
وقع الإجماع على أن الوديع لا يضمن إلا الجناية منه على العين لما أخرجه الدارقطني في  
الحديث السابق من طريق أخرى بلفظ ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا المستودع غير  
المغل ضمان والمغل هو الخائن والجاني خائن وأما المستعير فقد ذهب إلى أنه لا يضمن إلا الجناية  
أو خيانة الخفية والمالكية وحكى في القتح عن الجمهور أن المستعير يضمن إذا تلفت في يده  
لا إذا كان التلف على الوجه المأذون فيه وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه  
والحاكم وصححه من حديث الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال على  
اليدهما أخذت حتى تؤديه وفي مصنف الحسن عن سمرة مقال مشهور وأخرج أحمد وأبو داود  
والنسائي والحاكم من حديث صفوان بن أمية أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استعار  
منه يوم حنين دراعا فقال أغص بيا محمد قال بل عارية مضمونة قال الماتن في حاشية الشفاء  
وجميع هذه الأسباب اخلا تحت قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على اليدهما أخذت حتى  
تؤدى أن كان المراد على اليد ضمان مأخذت ولكن الظاهر أن المراد على اليد حفظ  
مأخذت حتى تؤديه وذلك انما يكون في الباقي وليس فيه دليل على ضمان التالف (ولا يجوز  
منع الماعون كالدلو والقدر) لحديث ابن مسعود قال كنا عند الماعون على عهد رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عارية الدلو والقدر أخرجه أبو داود وحسنه المذري وروى  
عن ابن مسعود وابن عباس انهما فسرا قوله تعالى ويمنعون الماعون انه متاع البيت الذي  
يعطاه الناس بينهم من الناس والدلو والحبل والقدر وما أشبه ذلك وعن عائشة الماعون  
الماء والذار والمخ وقيل الماعون الزكاة (واما راق الفعل وحاب المواشي لمن يحتاج ذلك  
والحمل عليها في سبيل الله) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قال ما من صاحب بئر ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى حقها إلا أقعدناها يوم القيامة بفراع  
فرقرطوه ذات الظلف بظلفها وتنطحه ذات القرن بقرنها قلنا يا رسول الله وما حقهما قال  
اطراق لحملها وإعارة دلوها ومضما وحملها على الماء وحمل عليها في سبيل الله والمراد باطراق  
لحملها عارية من يحتاج أن يطرق به على ماشيته والمراد بمضما أن يعطى المحتاج لينتفع بحملها ثم  
يردها وأما الحمل عليها في سبيل الله فإذا طلب ذلك من لا ماشية له من صاحب المواشي التي فيها  
زيادة على حاجته

### \*( كتاب الغصب )\*

ياثم الغاصب) لأنه أكل مال غيره بالباطل أو استولى عليه عدوا ما وقد قال الله تعالى ولا  
تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم  
الابطية من نفسه أخرجه الدارقطني من طرق عن أنس مرفوعا وفي أسانيدنا ضعف  
وأخرجه أحمد والدارقطني من حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه وفي إسناده على بن زيد بن



جدعان وهو متكلم عليه وأخرجه الحماكم من حديث ابن عباس وأخرجه الدارقطني عنه من طريق أخرى وأخرجه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحهما من حديث أبي حميد الساعدي وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث السائب بن يزيد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جادا ولا لعبا وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه وحديث انما أموالكم ودماؤكم عليكم حرام هو ثابت في الصحيحين وغيرهما وهو مجمع على تحريم الغصب عند كافة المسلمين ومجمع على وجوب رد المغصوب إذا كان باقيا وعلى تسليم عوضه ان كان ناقصا (ويجب عليه رد ما أخذ ولا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه) كما تقدم دليله (وليس لعرق ظالم حق ومن زرع في أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء ومن غرس في أرض غيره غرسا رفعا) الحديث رافع بن خديج ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من زرع في أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والبيهقي والطبراني وابن أبي شيبة والطيالسي وأبو يعلى وحسنه البخاري وأخرج أبو داود والدارقطني من حديث عروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أحيا أرضا فهي له وليس لعرق ظالم حق قال واقد أخذتني هذا الحديث ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر فقضى لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال فله قدر أيتها وانما بالتضرب أصولها بالقوس وانما النخل عم وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وأخرجه البخاري تعليقا من حديث سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق أقول الحق الحقيقي بالقبول ان الزرع لمالك الأرض وعليه الغاصب ما أنفقته على الزرع كما ثبت ذلك عند أهل السنن وافظه في رواية انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بني سارة فرأى زراعا في أرض ظهير فقال ما أحسن زرع ظهير قيل ليس اظهير قال أليست أرض ظهير قالوا بلى ولكنه زرع فلان قال فخذوا زرعكم وردوا عليه النفقة الحديث (ولا يحل الانتفاع بالمغصوب) لما تقدم من الأدلة القاضية بأنه لا يحل مال الغير لاعتنا ولا انتفاعا وقد ورد في غصب الأرض التي لا ثمرة لغص بها الا الانتفاع بها بالزرع ونحوه أحاديث منها عن عائشة في الصحيحين وغيرهما ان انبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ظلم شيئا من الأرض طوقه الله من سبع أرضين وفيها أيضا من حديث أبي سعيد نحوه وفي البخاري وغيره من حديث ابن عمر نحوه أيضا وفي مسلم من حديث أبي هريرة نحوه أيضا (ومن أنفقته فعليه مثله أو قيمته) الحديث عائشة انها لما كسرت اناء مصفية الذي أهدت فيه للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يقل لها اناء كافا وطعام كطعام أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وحسنه الحافظ في الفتح وأخرج البخاري وغيره من حديث أنس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان عند بعض نسائه ما أرسلت إحدى امهات المؤمنات مع خادم لها بقصة فيها طعام فضربت يدها فكسرت القصة فضمها وجعل فيها الطعام وقال كلوا ودفع القصة للصبيعة التي أرسلت رسول وجلس



المكسورة ولفظ الترمذي قال أهدت بعض أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اليه طعاما في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها فألقت ما فيه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعام بطعام وأنا بآنا وقد استدل بذلك من قال ان القمي يضمن بمثله ولا يضمن بالقمة الا عند عدم المثل وهو الشافعي والكوفيون وقال مالك ان القمي يضمن بقمته مطلقا قيل لا خلاف في أن المثل يضمن بمثله ولكنه قد ورد في حديث المصراة الثابت في الصحيح ردها وصاعا من تمر والبن مثلي والبحث مستوفى في مواضعه

• ( كتاب العتق ) •

الترغيب في العتق قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الأحاديث الصحيحة كحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضوه عضوا من النار حتى فرجه بفرجه وأخرج الترمذي وصححه من حديث أبي أمامة وغيره من الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلمة كان فكاه من النار يجزى كل عضوه من عضواته وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كاتافكا كاه من النار يجزى كل عضوه من عضواته وفي لفظ أيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاه من النار يجزى كل عضوه من أعضائها عضوا من أعضائها واسناده صحيح وفي الباب أحاديث (أفضل الرقاب أنفسها) لما في الصحيحين من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل قال الإيمان بالله والجهاد في سبيل الله قال قلت أي الرقاب أفضل قال أنفسها عند أهلها وأكثرها غنا (ويجوز العتق بشرط الخدمة ونحوها) لحديث سفينة بن عبيد الرحمن قال أعتقتني أم سلمة وشرطت علي أن أخدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما عاش أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وقال لا بأس بإسناده وأخرجه الحاكم وفي إسناده سعيد بن جهمان أبو حفص الأسدي وقد وثقه ابن معين وغيره وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه ووجه الخجة من هذا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحتج عليه مثل ذلك وقد قيل ان تعليق العتق بشرط الخدمة يصح إجماعا (ومن ملك رجلا عتق عليه) لحديث سمرة عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ملك ذارحم محرم فهو حر ولفظ أحمد فهو عتق وهو من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه مقال مشهور وقال علي بن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح وأخرج النسائي والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ملك ذارحم محرم فهو حر وهو من رواية حمزة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه قال النسائي حديث منكر ولا نعلم أحدا رواه عن سفیان غير حمزة وقال الترمذي لم يتابع حمزة بن ربيعة على هذا الحديث لكنه قد وثقه يحيى ابن معين وغيره وحديثه في الصحيحين وقد صحح حديثه هذا ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وأخرج أبو داود والنسائي عن عمر بن الخطاب موقوفا مثل حديث سمرة وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه أقول الحاصل ان جميع الأخبار الواردة في عتق ذى الرحم لا تخلو عن مقال ولكنها تنتمض بمجموعها للاستدلال ولا يعارضها حديث أبي هريرة الا في عند مسلم وقد ذهب



ذهب الى أن من ملك ذارحم محرم عتق عليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وقال الشافعي وجماعة من أهل العلم أنه يعتق عليه الأولاد والآباء والأمهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته وزاد مالك الآخرة ولا يثنى ما ذكرناه حديث أبي هريرة عنده مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لا يجزى ولد عن والده إلا أن يجده مملوكا يثتريه فيعتقه لأن إيقاع العتق تأكيدا لإثبات وقوعه بالملك وزاد في حاشية الشفاء لأن الاعتاق ههنا وإن كان ظاهرا في الإنشاء بعد الشراء فهو لا يثبت بلزم أن الشرع ينفقه لا يكون سببا لنتهي وقد تمسك بحديث أبي هريرة الظاهرية فقالوا لا يعتق أحد على أحد (ومن مثل مملوك كذم عليه أن يعتقه) لحديث ابن عمر عنده مسلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من أطم مملوكا أو ضربه فكفارته أن يعتقه وفي مسلم أيضا عن سويد بن مقرن قال كُتب في مقرر عن علي عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس لنا إلا خادمة واحدة فلو طمها أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اعتقوها وفي رواية ذالاستغنى عنها فليخلاس بيها وفي مسلم أيضا من حديث أبي سعيد البسدي قال كنت أضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من خلقي إلى أن قال فاذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إن الله أقدر منك على هذا الغلام وفيه قلت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال لو لم تفعل لأفقتك النار وأمسكت النار (والأعتقه الإمام أو الحاكم) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في المملوك الذي حبس سيده هذا كره فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم علي بالرجل فلم يقدر عليه فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذهب فانت حر أخرجه أبو داود وابن ماجه وقد أخرجه أحمد وفي أسناده الجراح بن ارطاة وهو ثقة ولكنه مدلس وبقية رجال أحمد ثقات وأخرجه أيضا الطبراني وقد حكى في البحر عن علي والشافعية والحنفية أنه لا يعتق العبد بمجرد المثلثة بل يؤمر السيد بالعتق فان عجز فالحاكم وقال مالك والليث وداود والأوزاعي بل يعتق بمجردهما قال النووي في شرح مسلم أنه أجمع العلماء على أن ذلك العتق ليس واجبا وانما هو مندوب رجاء الكفارة وإزالة آثم اللطم وذكر من أدلتهم أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بأن يستخدموها كما تقدم ودعوى الإجماع غير صحيحة وأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يدل على عدم الوجوب بل الأمر قد دل على الوجوب والأذن بالاستخدام دل على كونه وجوبا متراخيا إلى وقت الاستغناء عنها انتهى (ومن أعتق شركا له في عبد ضمن لشركائه نصيبهم بعد التقويم والاعتق نصيبه فقط واستدعى العبد) لحديث ابن عمر في العتقين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه العبد فدية عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق عليه ما عتق زاد الدارقطني وورق ماني وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث أبي المليح عن أبيه أن رجلا من قومه أعتق شقيقا له من مملوك فرفع ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجعل خلاصه عليه في ماله وقال ليس لله شريك وفي الصحيحين أيضا من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم



انه قال من أعتق شقيصا من عموك فعليه خلاصه في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة  
عدل ثم استسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن  
عمر بل الجمع ممكن وهو ان من أعتق شركا له في عبد ولا مال له لم يعتق الا نصيبه ويبقى نصيب  
شريكه مملوكا فان اختار العبد أن يستسعى لما بقي استسعى والا كان بعضه سرا وبعضه عبدا  
وأخرج أحمد من حديث اسمعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال كان لهم غلام يقال له طهمان  
أرذ كوان فاعتق جده نصفه فجاء العبد الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم تعتق في عتقك وترق في رقتك قال فكان يخدم سيده حتى مات ورجاله  
ثقات وأخرجه الطبراني قال في المسوي قلت عليه الشافعي أن من أعتق نصيبه من عبد  
مشارك بينه وبين غيره وهو موسر بقيمة نصيب الشريك يعتق عليه ويكون ولاؤه كله للمعتق  
وان كان معسرا اعتق نصيبه ونصيب الشريك رقيق لا يكلف اعتاقه ولا يستسعى العبد  
في فككه قوله فأعطى شركاؤه حصصهم يحتمل معنيين أحدهما انه لا يعتق نصيب الشريك  
بنفس اللفظ ما لم يؤد اليه قيمته وقال به الشافعي في القديم وثانيهما انه يعتق كله عليه بنفس  
الاعتاق ولا يتوقف على أداء القيمة وذلك لان اعطاء القيمة والعتق حكمان لمن أعتق شركاؤه في  
عبد يردان عليه جميعا وقال به الشافعي في الجديد وقال أبو حنيفة ان كان المعتق موسرا  
فالذي لم يعتق بالخيار ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استسعى العبد في قيمة نصيبه فاذا أدى عتق  
فكان الولاء بينهما وان شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه ثم شريكه بعد ما ضمن رجوع على العبد  
استسعاها فاذا أداء عتق وولاؤه ككلاهما وقال صاحباه لا يعتق نصيب الشريك بنفس  
الاعتاق بل يستسعى العبد فاذا أدى قيمة النصف الا يخرج عتق كله والولاء بينهما وما أخذ  
قولهم حديث أبي هريرة مرفوعا من أعتق شقيصا في عبد عتق كله ان كان له مال والا يستع  
غير مشقوق عليه روى الشيخان قوله غير مشقوق عليه أي لا يستغلى عليه في الثمن وتاويل  
هذا الحديث على قول الشافعي ان معنى يستسعى يستخدم لسيده الذي لم يعتق ان كان  
معسرا ومعنى غير مشقوق عليه انه لا يحمل من الخدمة فوق ما يلزمه انما يطالبه بقدر ماله  
وبه من الرق انتهى (ولا يصح شرط الولاء لغير من أعتق) لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما  
انهم ساجات اليها بريرة تستعمن في كتابتها لم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة  
ارجعي الى أهلك فان أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت بريرة  
ذلك لأهلها فأبوا وقالوا ان شئت أن تحتسب عليك فاتفعل ويكون لانا ولاؤك فذكرت ذلك  
لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
أبى اعني فأعتق فانما الولاء لمن أعتق ثم قام فقار ما بل أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب  
الله تعالى من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مرة شرط الله أحق وأوثق  
والحديث طرق وأما ما قال ابن القيم رحمه الله قال شيخنا الحديث على ظاهره ولم يأمرها  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باشتراط الولاء تعديها لهذا الشرط ولا أباحه له ولكن  
عقوبة بشرطه اذا أبي أن يبيع جارية للعرق الا باشتراط ما يخالف حكم الله تعالى وشريعته  
فأمرها أن تدخل تحت شرطهم الباطل يظهر به حكم الله ورسوله في أن الشروط الباطلة



لا تغير شرعه وان من شرط ما يحال فيه لم يجبر بأمر يوفى له بشرطه ولا يطل من البيع به وان  
عرف فساد الشرط وشرطه الغاء اشتراطه ولم يعتبر والله تعالى أعلم قلت وعليه أهل العلم ان  
من أعتق عبدا ثبت له عليه الولاء وبرثه به ولا يثبت الولاء بالخلف والمواالاته وبأن يسلم رجل على  
يدى رجل لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أضاف الولاء الى المعتق بالالف واللام  
فأوجب ذلك قطعه عن غيره كما يقال الدار لزيد فيه ايجاب الملك فيها لزيد وقطعها عن غيره  
وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يثبت الولاء بعقد الموالاة (ويجوز التدبير في معتق بموت  
مالكه واذا احتاج المالك جازله ببيعه) لحديث جابر في العيصين وغيرهما ان رجلا أعتق  
غلاما له عن دبر فاحتاج فأخذ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني  
فاستراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه اليه وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر مرفوعا  
وموقوفًا لفظ المدبر من الثلث ورواه الدارقطني مرفوعا لفظ المدبر لياسع ولا يوجب وهو  
حر من الثلث وفي اسناده عبيدة بن حسان وهو منكر الحديث وقد ذهب الى جواز بيع  
المدبر للعاجلة الشافعي وأهل الحديث ونقله البيهقي في المعرفة عن أكثر أئمة أهل البيت  
عن الجمهور انه لا يجوز بيع المدبر مطلقا وبه قال أبو حنيفة وتعمقه الشافعي بما روى عن  
جابر وقدم وأجيب باحتمال أن يكون تدبيره مقيدا بشرط أو زمان ورد بان اسم التدبير  
اذا أطلق فيه هم منه التدبير المطلق لا غير واقفوا على جواز وطء المدبرة ومن أجاز بيعه  
قال يباع في الجنابة أقول قد دل الحديث على جواز البيع للعاجلة وليس فيه دلالة على عدم  
جوازه مع عدمها ولم يرد ما يدل على ذلك الا ما لا يحجج بمثله فالقاتل بالجواز واقف في موقف المنع  
وعلى مدعى عدمه بيان المانع فان قال المانع العتق فلما التابح وأما المشروط بشرط لم يقع  
فمنوع كونه مانعا (ويجوز مكانة المملوك على مال يؤديه) لقوله تعالى فمكاتبوهم الآية  
وقد كانوا يكتبون في الجاهلية فقرر ذلك الاسلام ولا أعرف خلافا في مشروعيتها قلت  
وعليه أبو حنيفة وقال الشافعي أظهرهما في المسير في العبد بدلالة الكتاب الاكتساب مع  
الامانة فاحب ان لا يمنع من كتابته اذا كان هكذا (فبصير عتق الوفاة او يعتق منه بقدر  
ما سلم) لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يؤدي المكاتب بحصة  
ما أدى دية الحر وما بقي دية العبد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وأخرج أحمد  
وأبو داود والبخاري من حديث علي وقد ذهب الى هذا بعض أهل العلم وذهب آخرون الى أن  
حكم المكاتب حكم العبد حتى يوفى مال الكتابة واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبيع عبدك بكتوب بمائة أوقية ما دأها  
الاعشر أوقيات فهو رقيق رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه وفي  
لفظ لابي داود المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم ولا يعارض هذا ما تقدم فالجمع  
يمكن بحمل هذا على ما لا يمكن تبعضه من الاحكام وفي حديث أم سلمة ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم قال اذا كان لأحد اكن مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلتعجب منه أخرجه  
أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه فثبت له ههنا حكم الحر لان العبد يجوز له أن  
ينظر الى مولاه لقوله تعالى أو ما ملكك أيما نهن قال في المسوى المكاتب عبد ما بقي عليه



شيء وعليه أكثر أهل العلم ولا يثبت من قرينه شيئا وإذا أصاب حدا ضرب حدا العبد (وإذا هجر  
عن تسليم مال الكتابة عادى لرق) لكون المالك لم يمتقه إلا بعوض وإذا لم يحصل العوض لم  
يحصل العتق وقد اشترت عائشة بيرة بعد أن كانت أهلها كما تقدم (ومن استولد أمته  
لم يحل له بيعها) الحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وطئ أمته  
فولدت له فهي معتقة عن دبر منه أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي وفي أسناده  
الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال ذكرت  
أم إبراهيم عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال أعتقها ولدها وأخرجه أيضا  
الدارقطني وفي أسناده الحسين بن عبد الله وهو ضعيف كما تقدم وأخرج الدارقطني والبيهقي  
من حديث ابن عباس أيضا أم الولد حرة وإن كان سقطا واسناده ضعيف وأخرج البيهقي  
من حديث ابن أبي عمير عن عبيد الله بن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال لام إبراهيم أعتقك ولدك وهو مفضل وقال ابن حزم صح هذا بسند رواه ثقات عن  
ابن عباس وأخرج الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه نهى  
عن بيع أمهات الأولاد وقال لا يمين ولا يوهن ولا يورثن يستمتع بها السيد مادام حيا  
وإذا مات فهي حرة وقد أخرجه مالك في الموطأ والدارقطني أيضا من قول ابن عمر وأخرجه  
البيهقي مرفوعا وموقوفا وهذه الأحاديث وإن كان في أسانيد ما تقدم فهي تنهض للاحتجاج  
بها وقد أخذ بها الجمهور وروى من عداهم إلى الجواز وتيسروا بحديث جابر قال كنا نبيع  
سرايا أمهات أولادنا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر فلما كان  
عمرنا نأفانتهينا أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وأخرجه أيضا أحمد وابن حبان والحاكم  
وليس فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أطاع على ذلك والخلاف في المسألة بين  
الصحابة فمن بعدهم معروف مشهور (وعتقت بونه) أي سبدها الذي استولدها بقوله  
في الحديث المتقدم فهي معتقة عن دبر منه أي في دبر حياته (أو بتخييره) أي تخيير مستولدها  
(أعتقها) لأن إيقاع العتق يوجب عتق من لم يوجد أعتقه سبب فنجد له سبب عتقه أولى  
بذلك ولا سيما بعد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتقها ولدها فإنه يدل على أنه قد وقع  
العتق بالولادة ولكن بقي للسيد حق يوجب عليها بعض ما يجب على المملوك حتى يموت فإذا  
تخير العتق فقد رضى بإسقاط ذلك الحق

### \*( كتاب الوقف )\*

قال في الطحطاوي اللغة وهو من التبرعات كان أهل الجاهلية لا يعرفونه فاستنبطه النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم لمصالح لا توجد في سائر الصدقات فإن الإنسان ربما يصرف في سبيل الله  
مالا كثيرا ثم يضيي ف يحتاج أولئك الفقراء نارة أخرى وتجيء أقوام آخرون من الفقراء  
فيبقون محرومين فلا أحسن ولا أنفع للعامة من أن يكون شيء حبسا للفقراء وابن السبيل  
يصرف عليهم منافعه ويبقى أصله على ملك الواقف انتهى (من حبس ما مكنه في سبيل الله صار  
حبسا) قد ذهب إلى مشروعية الوقف ولزومه جمهور العلماء قال الترمذي لا نعلم بين الصحابة  
والمقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الأرضين وجاء عن شريح أنه أنكره وقال



أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه إلا زفر وقد حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال لو باع  
أبا حنيفة يعني الدليل لقال به وقال القرطبي راد الوقف مخالف للإجماع فلا ياتفت إليه وبما  
يدل على صحته ولزومه حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح  
يدعوه وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أن عمر أصاب أرضا بخير فقال يا رسول الله  
أصبحت أرضا بخير لم أصب ما لاقط أنف من عندى منه فإنا أمرنى فقال إن شئت حبست أصلها  
وتصدقت به فتصدق به عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوى القربى  
والرقاب والضييف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ولا يطعم غير  
ممتول وأخرج النسائي والترمذي وحسنه والبخاري تعامقا من حديث عثمان أن النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قدم المدينة وأيسر بها ما يسهل تعذيب غير يثر رومة فقال من  
يشترى يثر رومة فيجعل فيها دلو مع دلاء المسلمين بخير لمتنها في الجنة فاشترى يثما من صلب مالى  
وفي الصحيحين أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أما خالدة فدجس أذراعه واعتمده  
في سبيل الله (وله أن يجعل غلاته لآى مصرف شاء فمما فيه قرينة) لقوله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم لعمر في الحديث السابق إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها فإطلاق الصدقة  
يشعر بأن الواقف أن يتصدق بها كيف شاء فمما فيه قرينة وقد فعل عمر ذلك فتصدق بها على  
الفقراء وذوى القربى والرقاب والضييف وابن السبيل كما تقدم والحاصل أن الوقف الذى  
جاء به الشريعة ورتب فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفعله أصحابه هو الذى  
يتقرب به إلى الله عز وجل حتى يكون عن الصدقة الجارية التى لا ينقطع عن فاعلها ثوابها  
ولا يصح أن يكون مصرفه غير قرينة لأن ذلك خلاف موضوع الوقف المشروع لكن القرينة  
توجد في كل ما أثبت فيه الشرع أجزاؤه كالتماثل كان فن وقف مثلا على أطعمام نوع  
من أنواع الحيوانات المحترمة كان وقفه صحيحا لأنه قد ثبت في السنة الصحيحة أن في كل كبد  
رطوبة أجزاؤه مثل هذا الوقف على من يخرج القذار من المسجد أو يرفع ما يؤذى المسلمين  
في طريقهم كان ذلك وقفا صحيحا لورود الأدلة الدالة على ثبوت الأجزاء على ذلك ففس على  
هذا غيره مما هو مسمو له في ثبوت الأجزاء وما هو آكد منه في استحقاق الثواب  
(وللمتولى عليه أن يأكل منه بالمعروف) لما تقدم في وقف عمر الذى قرره النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم (ولو واقف أن يجعل نفسه في وقفه كسائر المسلمين) لما تقدم في حديث عثمان  
من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيجعل فيها دلو مع دلاء المسلمين (ومن وقف شيئا مضارة  
لوارثه كان وقفه باطلا) لأن ذلك مما يأذن به الله سبحانه بل لم يأذن إلا بما كان صدقة جارية  
ينتفع بها أصحابها لا بما كان أمما جارية وعقبا مستقرا وقضى الله تعالى عن الضرر في كتابه  
العزير عموما وخصوصا ونهى عنه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عموما كحديث لا ضرر  
ولا ضرار في الإسلام وقد تقدم وخصوصا كما في ضرر الجار وضرر الوصية ونحوهما  
والحاصل أن الأوقاف التى يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل ومخالفة فرائض الله عز وجل  
فهى باطلة من أصلها لا تنفع بجمال وذلك كمن يقف على ذكورا ولادة دون أنثاهم وما أشبه



ذلك فان هذا لم يرد التقرب الى الله تعالى بل أراد المخالفة لاحكام الله عز وجل والمعاند لما شرعه لعباده وجعل هذا الوقف الطاغوتي ذريعة الى ذلك المقصد الشيطاني فليكن هذا منك على ذكر فاعلم كثرة وقوعه في هذه الازمنة وهكذا وقف من لا يحمله على الوقف الا محبة بقاء المال في ذريته وعدم خروجه عن أملا كههم فيه فقه على ذريته فان هذا انما أراد المخالفة لحكم الله عز وجل وهو انتقال الملك بالميراث وتقويض الوارث في ميراثه يتصرف فيه كيف يشاء وليس أمر غني الورثة أو فقرهم الى هذا الوقف بل هو الى الله عز وجل وقد توجد القرية في مثل هذا الوقف على الذرية نادرا بحسب اختلاف الأشخاص فعلى الناظر ان يحسن النظر في الاسباب المقتضية لذلك ومن هذا النادر ان يقف على من تمسك بالصلاح من ذريته أو اشتغل بطلب العلم فان هذا الوقف ربما يكون المقصد فيه خالصا وقرية متحققة والاعمال بالنيات وان يمكن تقويض الامر الى ما حكم الله به بين عباده وارتضاه لهم أولى وأحق (ومن وضع مالا في مسجد أو مشهد لا ينتفع به أحد جاز صرفة في أهل الحاجات ومصالح المساكين ومن ذلك ما يوضع في الكعبة وفي مسجد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم) لحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لولا ان قومك حديث شوعه دحجا هلية أو قال بكفر لا تفقت كنز الكعبة في سبيل الله فهو هذا يدل على جواز اتفاق ما في الكعبة اذا زال المانع وهو حدائة عهد الناس بالكفر وقد زال ذلك واستقر أمر الاسلام وثبت قدمه في أيام الصحابة فضلا عن زمان من بعدهم واذا كان هذا هو الحكم في الاموال التي في الكعبة فالاموال التي في غيرها من المساجد أولى بذلك بفعلوى الخطاب فمن وقف على مسجد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو على الكعبة أو على سائر المساجد شيئا يبقى فيها لا ينتفع به أحد فهو ليس بمقرب ولا واقف ولا متصدق بل كانه يدخل تحت قوله تعالى الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله الآية ولا يمارض هذا ما روى أحمد والبخاري عن أبي وائل قال جلست الى شعبة في هذا المسجد فقال جلس الى عمر في مجلسك هذا فقال لقد هممت ان لا أدع فيه اصفراء ولا يضاء الا قسمتها بين المساكين قلت ما أنت بفعل قال لم قلت لم يفعله صاحبك فقال هو ما المرأ ان يقتدي به ما لان هذا من عمر ومن شعبة بن عثمان بن طلحة اقتداء بما رقع من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وقد ابان حديث عائشة السبب الذي لاجله ترك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذلك أقول وفي حاشية الشفاء واما أموال المساجد فان كانت كالاموال التي ينفقها الواقفون عليها فيحصل من غلاتها ما يحتاج اليه من عمارة ونحوها وما يقوم به بحسب ما بالصلاة والتلاوة وتدريس العلوم فلا شك ان هذا من أعظم القرب ولا يحل لمسلم ان يأخذ منه شيئا وان كان ذلك من الامور التي لم يرد الزخرفة التي هي من علامات القيامة أو للمباهاة والمكاثرة فهو من اضاعة المال بل من وضعه في معاصي الله فيكون أخذ هذه وصرفه في مصالح المساكين من باب القيلام واجير احدهما الهوى عن المنكر والذاني توفي اضاعة المال المهمى عنها بالدليل الصحيح واما وضع الحلي في الكعبة والدراهم والدنانير والجواهر النفيسة فلا أسبق بعد ان يكون فاعله من الكائنين الذين قال الله عز وجل فيهم يوم يحمى عليهم ان نار جهنم فتسكروى بها جباههم



وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنتم لاتفسدكم فذوقوا ما كنتم تكتزون ولا أرى على من أخذها المصرفها في مصالح المؤمنين أو يدفع بها مفسدهم بأسا ولم يرد ما يدل على المنع انتهى وقد أوضح الماتن الكلام فيها في شرح المنتقى فليراجع (والوقوف على القبور لرفع سمكها أو ترابها أو فعل ما يجلب على زائرها فتنة باطل) لأن رفعها قد ورد النهي عنه كما في حديث علي أنه أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن لا يدع قبرا مشرفا إلا سواه ولا تمثالا إلا طمسه وهو في مسلم وغيره وكذلك تزيتها وأشد من ذلك ما يجلب الفتنة على زائرها كوضع الستور الفاخرة والأشجار النفيسة ونحو ذلك فان هذا مما يوجب أن يعظم صاحب ذلك القبر في صدر زائريه من العوام فيعقد فيه ما لا يجوز وهكذا إذا وقف للتمتع عند القبور ونحوه فإنه فيه مخالفة لما جاء عن الشارع أما إذا وقف على أطعام من يقبل ذلك القبرا ونحو ذلك فهذا هو وقف على الوافد لا على القبر وما صنع الواقف بوقفه على التبر لا ما يعرضه للاثم فقد يكون ذلك سببا للاعتقادات الفاسدة وبالجمل فلو وقف على القبور مفسدة عظيمة ومنكر كبير إلا أن يقف على القبر مثلا لا صلاح ما أنفد من عمارته التي لا أشرف فيها ولا رفع ولا تزين فقد يكون لهذا وجه صحة وإن كان غير القبر أخرج إلى ذلك كما قال الصديق رضي الله تعالى عنه الخي أولى بالجديد من الأكلان أو كما قال

\*(كتاب الهدايا)\*

جمع هدية قال في الطحفة البالغة انما يتعنى بها إقامة اللفة فيما بين الناس ولا يتم هذا المقصود إلا بان يرد إليه مثله فان الهدية تتجيب المهدى إلى المهدى له من غير عكس وأيضا فان اليد العليا خير من اليد السفلى وإن أعطى الطول على من أخذ فان يجر فليشكره وليظهر نعمته فان الثناء أول اعتداد بنعمته وإظهار محبته وأنه يفعل في إيراد الحب ما تفعل الهدية ومن كنتم فقه خالف عليه ما أرادته وناقض مصلحة الائتلاف ونمط حقه ومن أظهر ما ليس في الحقيقة فذلك كذب انتهى (يشرع قبولها ومكانة فاعلها) حديث أبي هريرة عند البخاري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم قال لو دعيت إلى كراع أو ذراع لا جيت ولو أهدى إلى ذراع أو كراع أقبلت وأخرج أحمد والترمذي وصححه شعوبه من حديث انس وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم الخزاعية قالت قلت يا رسول الله تكره رد الألف قال ما أقصه لو أهدى إلى كراع لقبته وأخرج أحمد ورجال الصحيح من حديث خالد بن عدي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من جاءه من أخيه معروف من غير أشرف ولا مسئلة فليقبله ولا يردنه فانما هو رزق ساقه الله إليه وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها والاحاديث في قبول الهدية والمكانة عليها كثيرة وذلك معلوم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ويجوز بين المسلم والكافر) لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقبل هدايا الكفار ويهدي لهم كما أخرجه أحمد والترمذي والبراز من حديث علي قال أهدى كسرى لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقبل منه وأهدى له قيصرف قبل منه وأهدى له الملوك فقبل منها وأخرج أبو داود من حديث بلال أنه أهدى إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عظيم فقبله وفي



الصحيحين من حديث أنس أن أكيذر دومة أهدى لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 جبة سندس وأخرج أبو داود من حديثه أن ملك الروم أهدى إلى النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم مشقة سندس فلبسها وفيها أيضا من حديث علي أن أكيذر دومة الجندل أهدى  
 إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثوب حرير فأعطاه عليا فقال شققه خرا بين القواطم  
 وأخرج البخاري من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي رغبة في عهد قريش وهي  
 مشركة فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصلها قال نعم قال ابن عيينة فأنزل الله  
 فيها الآية **لَكُمْ** الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين وقد أخرج أحمد والطبراني من حديث  
 أم سلمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها إني قد أهديت إلى النجاشي حلة وألقي  
 من مسك ولا أرى النجاشي إلا قد مات ولا أرى هديتي إلا مردودة فان ردت إلى فهي لك  
 وفي أسناده مسلم بن خالد الزنجي وثقه يحيى بن معين وغيره وضعفه جماعة والاحاديث في قوله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لهدايا الكفار كثيرة جدا وأما ما أخرجه أحمد وأبو داود  
 والترمذي وابن خزيمة وصححه من حديث عياض بن جاد أنه أهدى للنبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسأت قال لا قال إني قد نسييت  
 عن زيد المشركين وأخرج موسى بن عقبة في المغازي عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن  
 عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة قدم على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأهدى  
 له فقال إني لأقبل هدية مشرك قال في الفتح رجاله ثقات إلا أنه مرسل قال الخطابي يشبه  
 أن يكون هذا الحديث منسوخا وقيل أنما رددت إليهم لقصد الاغاطة أو لئلا يعيل إليهم  
 ولا يجوز الميل إلى المشركين وأما بقوله الهدية من تقدم ذكره فهو الكونهم قد صاروا من  
 أهل الكتاب وقيل أن الرد في حق من يريد به دينه التوحد والموالة والقبول في حق من يرجي  
 بذلك نأيه وتأليفه ويعني أن يكون انتهى ليجرد الكراهة التي لا تنافي الجواز بها بين  
 الأدلة وزيد المشركين هو نفع الزاي ويكون الموحدة هدها دال مهسلة قال في الفتح هو  
 الرفد انتهى (ويحرم الرجوع فيها) يكون الهدية هي هبة لغة وشرعا وقد ورد في ذلك  
 حديث ابن عباس عند البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العائد في هبته  
 كالعاثي يعود في قبته وهو في مسلم أيضا وفي لفظ البخاري ليس لما مثل السوء وأخرج أحمد  
 وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها إلا الوالد  
 فيما يعطي ولده ومثل الرجل يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع  
 قائم يرجع في قبته وقد دل قوله لا يحل على تحريم الرجوع من غير نظر إلى التثليل الذي وقع  
 الخلاف فيه هل يدل على الكراهة أو التحريم وقد ذهب إلى التحريم جمهور العلماء الأئمة  
 والاولاد كذا قال في الفتح (وتجب التسوية بين الاولاد) الحديث جابر عنده مسلم وغيره قال  
 قالت امرأة بشير النخيل ابنة غلاما وأشهدني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأتى  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال إن ابنة فلان سألتني أن أنخل ابنها غلامي فقال  
 له اخوة قال نعم قال فكلمهم أعطيت مثل ما أعطيت قال لا قال فليس يصلم هذا واني لأشهد



الاعلى حق وفي لفظ لاجد من حديث النعمان بن بشير لا تشبهني على جوران لبنيك عليك  
من الحق ان تعدل بينهم وفي الصحيحين من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال له اكل ولدك فخلته مثل هذا فقال لا فقال فارجعه وفي لفظ لم من حديثه اتقوا الله  
واعدوا في اولادكم فارجع أبي في تلك الصدقة وكذا في البخاري ولكنه بلفظ العطية وأخرج  
أحمد وأبو داود والنسائي من حديثه قال قال لي الله تعالى عليه وآله وسلم اعدوا بين أبنائكم  
اعدوا بين أبنائكم اعدوا بين أبنائكم وأخرج الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور من حديث  
ابن عباس بلفظ ووا بين أولادكم في العطية ولو كنت مفضلاً أحسب انقضت النساء  
وفي اسناده سعيد بن يوسف وفيه ضعف وقد حسن في الفتح اسناده وهذه الاحاديث تدل على  
وجوب التسوية وان التفضيل باطل بجور يجب على فاعله استرجاعه وبه قال طاووس  
والثوري وأحمد وإسحق وبعض المالكية وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة فقط  
وأجابوا عن الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات اليه والحاصل ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم قد أمر بالتسوية بين الاولاد وقد تولى الله سبحانه كيفية ذلك في محكم كتابه وهي التفضيل  
جوراً فمن زعم انه يجوز التفضيل اسبب من الاسباب كالبر ونحوه فعليه الدليل ولا يفتهه  
الجبى بما هو أعم من هذا الحديث المقتضى للامر بالتسوية والمقام محتمل للتطويل والبسط  
وقد جمع المساتر رجه الله فيه رسالة مستقلة وذكر في شرح المتن ما أجاب به القائلون بعدم  
وجوب التسوية وهي وجوه عشرة وأجاب عن كل واحد منها وأوضحت المقام أيضاً في كتابي  
دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع قال ابن القيم في حديث نعمان بن بشير المتقدم  
هذا الحديث هو من تفاسيل العدل الذي أمر الله به في كتابه وقامت به السموات والارض  
وأثبتت عليه الشريعة فهو أشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو محكم  
الدلالة غاية الاحكام فرد بالمشابه من قوله كل أحد أحق بما لمن ولده والديه والناس أجمعين  
فكونه أحق به يقتضى جواز تصرفه فيه كما يشاء وبقياس متشابه على اعطاء الاجاب ومن  
المعلوم بالضرورة ان هذا التشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبين غاية  
البيان انتهى وفي شرح السنة ذهب الشافعي وأبو حنيفة الى أن تفضيل بعض الاولاد على  
بعض في النحل مكروه ولو فعل نفذ وقد فضل أبو بكر عائشة بحسد عشرين وسقاً فحلها  
ايام دون سائر اولاده وفي الحديث دليل على ان الوالد اذا وهب لولده شيئاً جاز له الرجوع فيه  
وكذلك الامهات والاجداد وأما غير الوالدين فلا رجوع ايهم فيما وهبوا وسلموا القول النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العائذ في هبته كالعائذ في قبضته وهو قول الشافعي وقال أبو  
حنيفة لا رجوع له فيما وهب لولده (والردا غير مانع شرعي مكروه) لما قدمنا في أول البحث  
من الأدلة فان كان ثم مانع شرعي من قبول الهدية لم يحل قبولها وذلك كالهدياء لاهل الولايات  
توصلاً الى ان يميلوا مع المهدي فان ذلك رشوة ومستأنى الأدلة الدالة على تحريمها وقد ورد  
في هدايا الامراء ما يفسد رايها لا يحل وسأني الكلام على طرق حديث هدايا الامراء في كتاب  
القضاء والعلة انها تؤل الى الرشوة اما في الحكم أو في شيء مما يجب قيام الامراء به ومن ذلك  
الهدية الى من يعلم المهدي القرآن وقد تقدم الدليل على ذلك في الاجارات وهكذا حلوان



الكاهن ومهر البقي ونحوهما ومن ذلك الهدية لمن يقضى للمهدي حاجة لحديث أبي امامة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من يشفع ل أخيه شفاعته فأهدى له هدية عليها فقبلها فقد أتى بابا عظيما من أبواب الربا أخرجه أبو داود من طريق القاسم بن عبد الرحمن الأموي مولاهم الشامي وفيه مقال وبالجمله فكل مانع شرعي قام الدليل على مانعته من قبول الهدايا له حكم ما ذكرناه

### \*( كتاب الهبات )\*

( ان كانت بغير عوض فلها حكم الهدية في جميع ما سلف ) ليكون الهدية هبة لغة وشرعا والفرق بينهما ما اعطاهما اصطلاح جديدا فاذا كانت الهبة بغير عوض كانت المكافاة عليها مشروعة وتجوز للكافر ومنه ولا يحل الرجوع فيها وتجب التسوية بين الاولاد ويكره الرد بغير مانع شرعي ( وان كانت بعوض فهي بيع ولها حكمه ) لان المعتبر في التبايع انما هو التراضي والتعاوض وهما حاصلان في الهبة بعوض اذا كان ذلك واقعيا عند التواهب وأما اذا كان في الموهوب له مكافاة غير مراد للتواهب عند الهبة فهي كالهدية وبالجمله فتطبق على الهبة بغير عوض الادلة المتقدمة في الهدية وتنطبق على الهبة بعوض الادلة المتقدمة في البيع وقد تقدمت فلا حاجة الى ايرادها ههنا ( والعمرى ) بضم العين المهملة وسكون الميم مع القصر عند الاكثر وهي مأخوذة من العمر وهو الحماة سميت بذلك لانهم كانوا في الجاهلية يعطي الرجل الرجل الدار ويقول له أعرتك اياها أي أجهمتك مدة عمرك وحياتك فقبل لها عمرى لذلك ( والرقي ) بوزن العمرى مأخوذة من المراقبة لان كل واحد منهم يراقب الآخر حتى يموت اترجع اليه وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة ( نوحبان المثلث للمعمر والمرقب واعقبه من بعده لارجوع فيهما ) لحديث أبي هريرة في الصمصمين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العمرى ميراث لاهلها أو قال جائزة وفيها من حديث جابر قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالعمرى لمن وهبت له وفي لفظ لمسلم فمن أعر عمرى فهي للذي أعر حيا وميتا واعقبه وفي لفظ لاجد ومسلم وأبي داود انما العمرى التي أجازها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقول هي لك واعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانم اترجع الى صاحبها وان كان قد قبل ان ذلك من كلام أبي سارة مدرج في حديث جابر لا تقوم بهذه الرواية لخطأ ولا تصح اتميمه الا حديث المطلقة كالحديثين المتقدمين وحديث زيد بن ثابت عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أعر عمرى فهي لمعمره حياته ومماته لا ترقبوا من ارقب شيئا فهو سبيل الميراث وأخرج أحمد والنسائي من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تعمروا ولا ترقبوا فم أعر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته ورجال اسناده ثقات وورد في محل النزاع ما أخرجه النسائي من حديث جابر بلفظ ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالعمرى ان يهب الرجل للرجل واعقبه الهبة ويستثنى ان حدث بك حدث واعقبك فهي الى والى عتي انما لمن أعطاها واعقبه وهكذا ما أخرجه أحمد من حديث جابر ان رجلا من الانصار أعطى أمه حديقة من نخيل حياتها فماتت







كان أكثر ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحلف لا والله قلب القلوب وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زيد بن حارثة وأيم الله أن كان خلقا للامارة وهكذا ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحلف بقوله والذي نفسي بيده وهو في الصحيح وحكي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن جبرئيل عليه السلام أنه قال وعزتك لا يسمع به أحد إلا دخلها في الجنة وهو في الصحيح أيضا والأحاديث في هذا كثيرة جدا (ويحرم بغير ذلك) أي بغير اسم الله تعالى وصفاته فإن أهل الجاهلية كانوا يعتقدون في أناس أن أسماءهم مباركة عظيمة وكانوا يعتقدون أن الحلف بأسمائهم على الكذب يستوجب حرما في ماله وأهله فلا يقدمون على ذلك ولذلك كانوا يستحلفون المصوم بأسماء الشركاء بزرعهم فنهوا عن ذلك كافي حديث ابن عمر عند مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سمع عمرو بن وهب يحلف بأبيه فقال إن الله هنا كم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت وفي لفظ ومن كان حالفا فلا يحلف إلا بالله وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن حبان والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حلف بغير الله فقد كفر وفي لفظ فقد أشرك وهو عند أحمد من هذا الوجه وفي لفظ للترمذي والحاكم فقد كفر وأشرك وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة وقد فسره بعض المحققين على معنى التغليب والتسديد ولا أقول بذلك وإنما المراد عندى اليمين المنعقدة واليمين الغموس باسم غير الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا وقال في المسوى قال الشافعي من حلف بغير الله فهو عين مكروهة وأخذنى أن يكون معصية قال قيل أليس قد أقسم الله ببعض مخلوقاته فقال والسماوات والبروج والشمس وضحاها أليس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في حديث الأعرابي أفلم وأيمه أن صدق فالجواب يكون بوجهين أحدهما أن فيه ضمرا معناه ورب السماء ورب الشمس ورب الأرض ونحو ذلك حيثما وقع وثانيهما وهو الأصح أن النهي انما وقع عما كان على قصد التعظيم للمحلف باسمه كالحلف بالله يقصد به كره التعظيم دون ما كانت العرب تسمي عمله توكيده كلامها من غير ذلك التعظيم أقول الحلف باسم غير الله تعالى على اعتقاد تعظيمه بحيث يكون الحنث مع ذكر اسمه موجبا عنه للعقوبة في الدنيا والآخرة شرك وبغير هذا التعظيم مكروه لأجل المشابهة مع ما ذكرنا من التفصيل في النهي عن القول بطرنا بئس كذا وكذا انتهى وفي حديث الصحيحين وغيرهما باللفظ من حلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله ولا ريب أن الإنسان انما يحلف بما هو عظيم عنده وإلهه إذ أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحلف بالله أو يصمت فن حلف باللات والعزى كان معظما لهما ومن عظمهما كفر ومن كفر لم يرجع إلى الاسلام إلا بكلمة الاسلام وهي لا اله الا الله (ومن حلف فقال إن شاء الله فقد استثنى ولا حنث عليه) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والنسائي وابن حبان ولفظ ابن ماجه فله ثناء ولفظ النسائي فقد استثنى وأخرجه الحاكم وقد صححه ابن حبان



وأخرج أبو داود عن عكرمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال والله لا غزوة قريشا  
ثم قال إن شاء الله ثم قال والله لا غزوة قريشا ثم قال إن شاء الله ثم قال والله لا غزوة قريشا ثم  
سكت ثم قال إن شاء الله ثم لم يفرزهم قال أبو داود أنه قد أسس منه غير واحد من ابن عباس وقد  
رواه البيهقي موصولا ومرسلا وبؤيد أحاديث الباب ما في الصحيحين أن سليمان بن داود  
قال لا طوقن الآية على سبعين امرأة الحديث وفيه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
لو قال إن شاء الله لم يحنث وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وادعى ابن العربي الإجماع على ذلك  
فقال أجمع المسلمون على أن قوله إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا وفي الموطأ  
عن ابن عمر قال قال والله ثم قال إن شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث قال مالك أحسن  
ما سمعت في الثبوت أن صاحب المال يقطع كلامه وما كان من ذلك أن ياتبع بعضه بعضا قبل  
أن يسكت فإذا سكت وقطع كلامه فلا تنبأ له قلت وعلى هذا أهل العلم أن الاستثناء إذا كان  
موصولا باليمين فلا حنث عليه أقول ثم اعلم أن اعتبار الأعراف في الإيمان لا بد منه فإن  
الحنث عند حنثه من شيء أو على شيء لا يخطر بباله غير العرف الذي غلب عليه في محاوراته  
لو فرض أن عرفه فيما حلف عليه مخالف لاسمه اللغوي أو الشرعي كان العرف مقبولا أما  
إذا كان ممن لا يعرف الشرع أو اللغة فظاهر وأما إذا كان ممن يعرفها فذلك أيضا لأن  
خطو والمعنى العرفي أسبق من خطو وغيره بالبال لأن يقول أردت ذلك فإنه يقبل منه أن  
كان لا يتعلق بالمعنى العرفي حق الغير (ومن حلف على شيء فرأى غيره خيرا منه فليأت الذي هو  
خير وليكفر من يمينه) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن سمرة قال قال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأتها  
هو خير وكفر عن يمينك وفي لفظ فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير وفي لفظ للنسائي وأبي داود  
فكفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير وأخرج مسلم وغيره من حديث عدي بن حاتم ومن حديث  
أبي هريرة في الصحيحين من حديث أبي موسى لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها  
الأنيت الذي هو خير وكفرت عن يميني وفي الباب أحاديث قلت قال الله تعالى واحفظوا  
أيمانكم واختلفوا في وجه الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة فقال أبو حنيفة قوله تعالى  
مخصوص بما إذا كان الملووف عليه معصية أذن المعلوم أن الله تعالى لا يأمر بمعصية فمن  
حلف على معصية كترك الكلام مع أبيه حنث وكفروا وقال الشافعي مخصوص بما إذا حلف  
على معصية أو حلف على ترك مذنب أو فعل ~~مكروه~~ أقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة  
لأيمانكم أن تبروا أي ما نعالكم عن البر قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليكفر عن يمينه  
وله فعل الذي هو خير فقال أبو حنيفة لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث فعنه فليقتصد إذا  
الكفارة كقوله فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقال الشافعي يجوز تقديمها على الحنث يكفر  
بالصوم وعلى قياس هذا كل حق مالي يتعلق بشيئين يجوز تقديمه على الشئين كالزكاة إذا تم  
النصاب ولم يتم الحول (ومن أكره على اليمين فهي غير لازمة ولا يأنم بالحنث فيها) ليكون فعل  
المكروه كالفعل وقد رفع الله تعالى الخطاب به في التكلم بكلمة الكفر فقال تعالى لا آمن أكره  
وقلبه مطمئن بالإيمان والحديث رافع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وهو



حديث فيه مآل طويل وتكليف الحالف بيمينه التي أكرهها من تكليف ما لا يطاق وهو باطل بالأدلة العقلية والنقلية (واليمين الغموس هي التي يعلم الحالف كذبها) لحديث ابن عمر قال جاء عرابي إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما الكافر فذكر الحديث وفيه اليمين الغموس وفيه قلت وما اليمين الغموس قال التي يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب أخرجه البخاري قال مالك وعقد اليمين أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ثم يبيعه بذلك أو يحلف ليضر بن غلامه ثم لا يضره ونحو هذا فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه وليس في اللغو كفارة وأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم ويحلف على الكذب وهو يعلم أن يرضى به أحد أو يعتذره إلى معتذره أو يقطع به ما لا فهذا أعظم من أن يكون فيه كفارة قلت الغموس هي الحلف على ما يعلم بطلانه لا على ما يظن صدقه فانه خارج عن الأقسام الثلاثة والحلف على الظن لا يجوز لأن الله سبحانه قد نهى عن اتباع الظن والعمل به ثم باع ما خصصه صابا لمور ليس الحلف منهم أو من زعم أنه يجوز الحلف على الظن فهو مطلق بدليل صالح تخصيص ذلك ولأنه لم يصدق اسم الاعتقاد على الظن بل هو شخص منسه ولو سلم دخوله تحت المعنى العام فلا نسلم أن الاعتقاد الذي يكون مطابقا صدقه فانه ذلك العام ولو سلمنا أنه العام فلا نسلم أن كل صدق به ذا المعنى يجوز الحلف عليه بل الذي يجوز الحلف عليه هو نوع من أنواع الصدق خاص وهو ما كان معلوما لا ما كان مظنونا ومن زعم غير هذا فاعلمه الدليل (ولامؤاخذه باللغو) لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما أيمانتم في قول الرجل لا والله بلى والله وفيه كلام الرجل في يمينه كلاً والله وبلى والله وأخرجه أيضا البيهقي وابن حبان وصحح الدارقطني الوقف قال أبو داود ورواه غيره واحد عن عطاء عن عائشة موقوفا وذهبت الحنفية إلى أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه وبه قال جماعة وقيل أن يحلف وهو غضبان والخلاف في ذلك طويل وتفسير الصحابة للآية الكريمة مقدم على تفسير غيرهم قلت الأيمان ثلاثة أقسام لغو لا كفارة فيها ومنه عقدة تجب فيها الكفارة أن حنث وغموس واختلوا في كفارتهم قالت عائشة لغو اليمين قول الإنسان لا والله وقال مالك أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجب على غيره ذلك فهو اللغو وذهب الشافعي في تفسير اللغو إلى قول عائشة وأبو حنيفة إلى ما حسنه مالك أقول الأولى أن يقال أن اللغو لما وقعت في كتاب الله عز وجل مقابلة للمعقودة وقد تقرر أن تعقيد اليمين قصدها والمراد عقدها القاب بها كما صرح به صاحب الكشاف فاللغو هي ما لم يقصد كقول الرجل لا والله وبلى والله في محاوراته من غير قصد اليمين سواء كان في حال اليقين أم لا فلم يرد في اللغو الا وقوعها في القرآن مقابلة للمعقودة لكان القول بانها ما ذكرناه متعيننا فكيف وقد فسرت عائشة اللغو المذكور في القرآن بما قلنا (ومن حق المسلم على المسلم ابرار نفسه) لما ثبت في الصحيحين من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك كما في حديث البراء



وغيره وأخرج أحمد من حديث أبي الزاهرية عن عائشة أن امرأة أهدت اليها تمرا فأكات  
بعضه وبقى بعضه فقالت أقسمت عليك ألا أكات بقية فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم أبرئها قال لا ثم على الخنثى ورجاله رجال الصميع (وكفارة ليمين هي ما ذكر الله في  
كتابه العزيز) وهو قوله تعالى ولا يكن يواخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارة طعام عشرة  
مساكين من أوسط ما قطعتمون أهلكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام  
ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم قلت ذهب ابن عمر إلى أن أوهاهنا للقسيم لا للتخيير وتعبه  
عامة أهل العلم بالقياس الجلي على فدية الخلق في الأحرار فقالوا يتخير الرجل بين أن يطعم عشرة  
من المساكين أو يكسوهم أو يعتق رقبة فان عجز عنهما صام ثلاثة أيام وأما قدر الطعام  
والكسوة فكان ابن عمر يكفر عن يمينه باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مئة من حنطة  
مختصر وقال سليمان بن يسار أدركت الناس وهم إذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا مئة من  
حنطة المد الأصغر ورأوا ذلك يحزننا عنهم قال مالك أحسن ما سمعت في الذي يكفر عن يمينه  
بالكسوة أنه أن كسا الرجل كساهم ثوبا وان كسا النساء كساهن ثوبين ثوبا  
ونحوها وذلك أدنى ما يجزئ كلاً في صلاته قلت على هذا الشافعي في الطعام وقال في الكسوة  
أولاً مثل ما قال مالك ثم رجع وقال إن اختار الكسوة فعليه لكل مسكين ثوب واحد من قيص  
أو سراويل أو مقنعة أو أزار يصلح لكبير أو صغير لصحة إطلاق الكسوة على كل ذلك سواء  
وقال أبو حنيفة الاعتاق والطعام كما مر في الظاهر وأما الكسوة فلكل واحد ثوب يستتر  
عامة بدنه فلا يجوز السراويل والأزار ونحوهما قال مالك فاما التوكيد فهو حلف الإنسان  
في الشيء الواحد بدفعه الإيمان يميناً بعد يمين كقوله والله لا أنقصه من كذا وكذا يخلف بذلك  
عمران ثلاثاً أو أكثر من ذلك قال فكفارة ذلك واحدة مثل كفارة اليمين أقول الذي في القرآن  
الكريم اطعام عشرة مساكين ومعناه الحقيقي أن يجعل لهم طعاماً ما يكونه مرة واحدة  
من غير تقدير بمقدار معين ولا على صفة معينة من اجتماعهم أو كونه في وقت مخصوص بل  
ما يصدق عليه معنى اطعام العشرة لغة ولا ريب أنه يقال لمن أطعم عشرة ليلاً أو نهاراً يحق فيه  
أو مقترفين أنه مطعم لذلك القدر فما وقع الجزم به من اعتبار اطعام العشرة مرتين لا وجه له  
وأما الظن من حديث كفارة الظهار فغير ظاهر فانه وقع الاختلاف الطويل العريض في  
مقدار العرق من القمراً والمكئل وهل الاعانة منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقط أو منه  
ومن المرأة ثم هو مسجود الظاهر فانه أمر أو من بن الصامت أن ينقعه على نفسه كما ثبت في  
الصحيح

### • (كتاب النذر) •

(نما يصح إذا ابتغى به وجه الله فلا بد أن يكون قرية ولا نذر في معصية الله) لأنه قد ورد النهي  
عن النذر كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم عن النذر وقال أنه لا يرد شيئاً وإنما يستخرج به من مال البخیل وفيه ما أخص  
حديث أبي هريرة نحوه ثم ورد الأذن بالنذر في الطاعة والنهي عنه في المعصية كما في الصحيحين  
وغيرهما من حديث عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر أن يطيع الله



فأبطله ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه وعلى ذلك يحمل قوله تعالى يوقن بالنذر وقد أخرج  
الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوقن بالنذر قال كانوا ينذرون طاعة الله من  
الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما اقتضى عليهم فسمواهم الله أبراراً وورد بإلفاظه الحصر  
أنه لا نذر إلا فيما يتقى به وجه الله كما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما من حديث عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نذر إلا فيما يتقى به وجه الله  
وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من  
نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين وأخرج أحمد وأهل السنن من حديث عائشة أن النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين والاحاديث في هذا الباب  
كثيرة (ومن النذر في المعصية ما فيه مخالفة للتسوية بين الأولاد) لما قدمنا في كتاب الهدايا (أو  
مفاضلة بين الورثة مخالفة لما شرعه الله) لأن المخالفة لذلك معصية ولا نذر في معصية كما تقدم  
(ومن النذر على القبور) أن يكون ذلك ليس من النذر في الطاعة ولأن النذر الذي يتقى به وجه  
الله تعالى بل قد يكون من النذر في المعصية إذا كان يتسبب عنه اعتقاد باطل في صاحب القبر  
كما يتفق ذلك كثيراً وقد أخرج أبو داود بإسناد صالح عن سعيد بن المسيب أن أخوين من  
الأنصار كان بينهما ميراث فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال إن عدت تسألني القسمة فكل  
مالي في رتاج الكعبة فقال له عمران الكعبة فنية عن مالك كفر عن يمينك ولا نذر في معصية  
الرب ولا في قطيعة الرحم ولا فيما لا تملك وأخرج مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن  
عن عائشة أنها سألت عن رجل جعل ماله في رتاج الكعبة أن كل ما ذاق رايته فقالت يكفر عن  
اليمين وإذا كان هذا في الكعبة فغيرها من المشاهد والقبور بالأولى قلت اختلف أهل العلم في  
النذر إذا خرج مخرج اليمين مثل أن يقول إن كنت فلاناً فله على عتق رقبة أو إن دخلت الدار  
فله على أن أصوم أو أصلي فهذا نذر أخرج مخرج اليمين لأنه قصد به منع نفسه عن الفعل  
كالخالف يقصد بيمينه منع نفسه عن الفعل فاصح قولي الشافعي أنه بمنزلة اليمين عليه الكفارة  
أن حنفت والمشهور من مذهب أبي حنيفة أن عليه الوفاء بما سمى الرتاج الباب وجعل ماله في  
رتاج الكعبة معناه جعله لها كنى عنها بالباب لأنه يدخل إليها منه (وعلى ما لم يأذن به الله)  
كان نذراً على المساجد لا تحرف أو على أهل المعاصي ليستعينوا بذلك على معاصيهم فإن ذلك من  
النذر في المعصية وأقل الأحوال أن يكون النذر على ما لم يأذن به الله خارجاً عن النذر الذي أذن  
الله به وهو النذر في الطاعة وما يتقى به وجه الله فيشمل هذا كل نذر على مباح أو مكروه أو محرم  
(ومن أوجب على نفسه فعلاً لم يشرعه الله لم يجب عليه) لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره  
قال بينا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب أذهو برجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو  
اسرا قبل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم وإن يصوم فقال النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم مروءة لئلا تكلم ولا يستظل وليقعد وليصوم وأخرج أحمد من  
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه فمن نذر أن لا يزال في الشمس حتى يفرغ النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من خطبته فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إنما النذر  
فيما يتقى به وجه الله قلت وعلى هذا أهل العلم (وكذلك أن كان) النذر (مما شرعه الله وهو



لا يطبقه) لم يجب عليه الوفاء به لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رأى شيخا يمد يده إلى ابنه فقال ما هذا قالوا نذران يمشي قال أن الله عن تعذيب هذا نفسه لغنى وأمره أن يركب زاد التمساق في رواية نذران يمشي إلى بيت الله وأخرج أبو داود بإسناد صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر نذرا لم يسمه ف كفرته كفارة عينا ومن نذر نذرا لم يطقه ف كفرته كفارة عينا وأخرجه أيضا ابن ماجه وزاد من نذر نذرا أطلقه ف كفرته ومن ذلك أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن نذر أن يمشي إلى الكعبة بالركوب كما في الصحيحين من حديث عقبة بن عامر وفي مسند أحمد وسنن أبي داود من حديث ابن عباس وفي مسند أحمد من حديث عقبة بن عامر قلت ذهب أبو حنيفة والشافعي في أصح قوليه إلى أن عليه دم شاة وذهب بعضهم إلى أنه لا يجب الأعلى وجه الاحتياط لحديث أنس في مثل هذه الصورة ولم يذكر هديا ولا قضاء (ومن نذر نذرا لم يسمه أو كان معصية أو لا يطبقه فعليه كفارة عينا) لحديث عقبة بن عامر عند ابن ماجه والترمذي رحمه الله قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كفارة النذر إذا لم يسمه كفارة عينا وهو في صحيح مسلم دون قوله إذا لم يسمه وقد تقدم حديث ابن عباس قريبا فبين نذر نذرا لم يسمه وأخرج مسلم من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر نذرا في معصية ف كفرته كفارة عينا كذا نسبه صاحب المنتقى إلى مسلم وفيه نظروا وهو عند أبي داود وابن ماجه وأحمد وأخرج أحمد وأهل السنن أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نذر في معصية وكفرته كفارة عينا وفي أسناده مقال وأخرج أبو داود وابن ماجه بإسناد صحيح من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر نذرا لم يطقه ف كفرته كفارة عينا وهكذا أمر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المرأة التي نذرت أن تمشي وهي لا تطيق بأن تسفر كما أخرجه أحمد وأبو داود أقول النذر بالمباح بصدد عقابه مسمى النذر فيدخل تحت العمومات المتضمنة للأمر بالوفاء به ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود أن امرأة قالت يا رسول الله إلى نذرت إذا انصرفت من غزوتي سلمسا أن أضرب على رأسك بالدف فقال لها أو في بذكرك وضرب الدف إذا لم يكن مباحا فهو أما مكروه أو أشد من المكروه ولا يكون قرية أبدا فان كان مباحا فهو دليل على وجوب الوفاء بالمباح وإن كان مكروها فالأذن بالوفاء به يدل على الوفاء بالمباح بالأولى وكذلك إيجاب الكفارة على من نذر نذرا لم يسمه يدل على وجوب الكفارة بالأولى في المباح فالخلاص أن النذر بالمباح لا يخرج عن أحد القسمين إما وجوب الوفاء به أو وجوب الكفارة مع عدم الوفاء ولا ينافي ذلك ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الأذن لمن نذرت أن تمشي إلى بيت الله ساقية غير محقرة بأن تحتمر وتركب لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرها مع ذلك بصيام ثلاثة أيام وفي رواية أنه أمرها بأن تهدي بدنة ومثل ذلك حديث الشيخ الذي نذر أن يمشي فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه فإنه لا يعارض ما قدمنا لوجهين الأول أن عدم التصريح بوجوب الكفارة عليه لا ينافي الأحاديث المصرحة بوجوبها والثاني أنه رأى بعض الفقهاء عن ذلك كافي الرواية أنه رأى مهادي بين ابنه وله هذا قال أن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه ومحل النزاع من نذر بعبادته من غير تعذيب لنفسه ثم تعذيب لنفسه إن كان من قبيل



المعصية فقد ثبت ان في نذر المعصية كفارة عينية وان كان لكونه يلحق بغير المقدور فقد ثبت ان من نذر فيما لا يعلى فعليه كفارة عينية وما ليس بمقدور للانسان داخل فيما لا يعلى له وقد اخرج أبو داود وحسنه بنو قبة ومن نذر نذرا لا يطيقه فكفارة كفارة عينية والاصل ان النذر ان كان بطاعة مدورة وجب الوفا به سواء كانت تلك الطاعة واجبة أو مندوبة وان كان بغير طاعة فهو امان من المباح أو الحرام أو المكروه فان كان من المباح فقد تقدم وان كان من الحرام فقد ثبت وجوب الكفارة فيه مع المنع من الوفا به وان كان مكروها فهو امان ان يكون لاحقا بالحرام أو بالمباح ان كان الاول وجبت الكفارة ولم يجز الوفا به وان كان الثاني فقد تقدم هذا خلاصة الكلام في انواع النذر ولادليل يبين ان وجب الوفاء ولا الكفارة في المندوب والمباح (ومن نذر بقربة وهو شرك ثم أسلم لزمه الوفاء) لحديث عمر في العصيين وغيرهما انه قال قلت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية ان أعتكف في المسجد الحرام فقال أوف بنذرك وأخرج أحمد وابن ماجه عن عيون بنت كردم ان أباها سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني نذرت ان أنحر يوانة فقال أجهارثن أو طائفة قال لا قال أوف بنذرك ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرج أبو داود ونحوه من حديث ثابت بن الضحالة واسناده صحيح (ولا ينقد النذر الا من الثلث) لحديث كعب بن مالك في العصيين انه قال يا رسول الله ان من توبني ان أنخلع من مالي صدقة الى الله ورسوله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك وفي لفظ لابي داود ان من توبني الى الله ان أخرج من مالي كله الى الله ورسوله صدقة قال لا قلت فصدقة قال لا قلت فثلثه قال نعم وفي اسناده محمد بن اسحق وفي لفظ لابي داود انه قال لا يجزي عنك الثلث وأخرج أحمد وأبو داود من حديث أبي لبابة بن عبد المنذر ان أبا طالب عليه السلام قال يا رسول الله ان من توبني ان أخرج دارقوى واساكنك وان أنخلع من مالي صدقة لله عز وجل ورسوله فقال يجزي عنك الثلاث قلت وهو قول أهل العلم في الجلة ولوحاف الرجل بصدقة ماله أو قال مالي في سبيل الله فقال قوم عليه كفارة عينية وهو من نذر الجاج وعليه الشافعي وقال مالك يخرج ثلث ماله لحديث أبي لبابة المذكور وقال أبو حنيفة ينصرف ذلك الى كل ما يجب فيه الزكاة من عينه من المال دون مال الزكاة فيه من العقار والدواب ونحوها (واذا مات الناذر بقربة ففعلها عنه ولا أجر له ذلك) لحديث ابن عباس ان سعد بن عباد استفتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اقض عنها أخرجه أبو داود والنسائي باسناد صحيح واصل القصة في العصيين وفي البخاري ان ابن عمر أمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقباء ثم ماتت ان تصلي عنها وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس نحو ذلك باسناد صحيح وقد روى عنها خلاف ذلك قلت هو القول القديم للشافعي ان من فاته شيء من رمضان وتمكن من قضائه ثم مات ولم يقض وكذا النذر والكفارة تدارك عنه وإليه اما بالقوم عنه أو الاطعام من تركته قال الترمذي القديم ههنا أظهر وقال محمد ما كان من نذر أو صدقة أو حج قضاها الولي اجر ذلك ان شاء الله تعالى وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا



\*( كتاب الطعمة )\*

(الاصل في كل شئ الحل ولا يحرم الا ما حرمه الله ورسوله وما سكت عنه فهو عفو) لمثل قوله تعالى  
 قل لا اجد في ما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا آية فان النكرة في سياق النفي تدل على  
 العموم ولمثل حديث سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن  
 السم والجن والقر فقال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت  
 عنه فهو عفو **الحكم** أخرجه ابن ماجه والترمذي وفي اسناد ابن ماجه سيف بن هرون  
 البرجي وهو ضعيف وفي الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص ان رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال ان أعظم المسلمين في المساين جرما من سأل عن شئ لم يحرم على الناس  
 فحرم من أجل مسأله وفيهما من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال ذروني ما تركتكم فانما هلك من قبلكم بكثرة سؤاليهم واختلافهم على أنبيائهم فاذا  
 نهيتكم عن شئ فاجتنبوه واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وأخرج البزار وقال  
 بسنده صالح والخامس وصححه من حديث أبي الدرداء ورفع به بإفظ ما أحل الله في كتابه فهو  
 حلال وما حرّم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عاقبته فان الله لم يكن لينسى  
 شيئا وتلاوما كان ربك نسيا وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه ان الله فرض  
 فرائض فلا تضيعوها وحدودا فلا تعدوها وسكت عن أشياء رجوة لكم غير نسيان فلا  
 تبشروا بها وفي الكتاب والسنة مما يتقرر به هذا الاصل الكثير الطيب في توجهه الاقتصار  
 في رفع الحل على ما ورد فيه دليل يخصه ومن التخصيص قوله تعالى في آخر تلك الآية الا ان  
 يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحما خنزيرا وكذلك قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى آخر  
 الآية (فيحرم ما في الكتاب العزيز) وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة أي مامات حنف  
 أنفه والدم وهو المسفوح صرح بذلك في الآية الاخرى والمفسر قاض على الميهم وهذا مما  
 يقتض به قول القائل الميتة على ايمامه والمفسر على تفسيرهم اتفقوا في هذه الآية على  
 التقييد ولحم الخنزير وكل شئ من الخنزير حرام وتخصيص اللحم بالذكور لانه يقصد في العادة  
 والخنزير حيوان مسخ بصورته قوم ولم يزل نوح ومن بعده من الانبياء يحرمون الخنزير  
 ويأمرون بالاتباع عنه الى تنزل عيسى عليه السلام فيقتله ويشبهه ان الخنزير كان يأكله قوم  
 فنطقوا الشرائع بالهوى عنه وهجرا أمره أشد ما يكون وما أهل لغير الله به أي ذكراهم غير الله  
 عند ذبحه والمضقة هي التي تختلق فقوت والمقودة هي المقولة بالعصا المتردية هي التي  
 تنزى من مكان عال فقوت والنطيخة هي التي تنطعها أخرى فقوت وما أكل السبع يريد  
 ما بقي مما أكل السبع لانه ضبط المذبح الطيب بما تصدأزهاق الروح باستعمال الهدى في  
 حلقه أوليته فجر ذلك الى تحريم الاشياء الاماذا كيت أي ما أدركتم من هذه الاشياء وفيه حياة  
 مستقرة فذبحتموه أما ما صار الى حالة المذبح فهو في حكم الميتة وما ذبح على النصب قبل مفرد  
 كعنق وقيل جمع نصاب وهو الشئ المنسوب من حجر ونحوه اشارة للطاغوت والجمع بينه وبين  
 ما أهل لغير الله به يدل على الفرق بينهما وذلك لان المذبح عند النصب قصد به تعظيم الطاغوت  
 دلالة وان لم يلفظ باسمه فهو بمنزلة ما أهل لغير الله به وان تستقصوا بالالزام ذلكم فسق الى



قوله من اضطر في محضة غير متجانة لاثم فان الله غفور رحيم قلت قد اتفق المسلمون على ذلك في الجلالة وان كان لهم في التفاصيل اختلاف (وكل ذي ناب من السباع) نحر وبيع طبيعتها من الاعتدال وبشكاسة اخلاقها وقسوة قلوبهم الحديث أبي ثعلبة الخشني عنده مسلم ومالك وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل ذي ناب من السباع فأكاه حرام وفي الباب أحاديث في الصحيحين وغيرهما والمراد بالناب السن الذي خلفه الرباعية جمعه انساب وكل ذي ناب يتقوى به ويصاد وقال في النهاية هو ما يقتصر الحيوان وبأكل قسرا كالاسد والذئب والنمر ونحوها قال في القاموس السبع بضم الباء المقتصر من الحيوان انتهى وأراد بذي ناب ما يعدو بناه على الناس وأموالهم مثل الذئب والاسد والكلب والقهد والنمر وعلى هذا أهل العلم الا ان الشافعي ذهب الى اباحة الضبع والشعلب وقال أبو حنيفة هما حرامان **كسائر السباع** أقول قد قيل انه لا ناب للضبع وان جميع أسنانه باعظم واحد كصفحة نعل القرس كذا قال ابن رسلان في شرح السنن وعلى تسليم ان لها نابا فيخصصها من حديث كل ذي ناب حديث جابر فانه قيل له الضبع صيد قال نعم فقال له السائل آكلها قال نعم فقال له آكله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال نعم أنخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه وصححه أيضا البخاري وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي ولا يعارض هذا الحديث الصحيح ما أخرجه الترمذي من حديث خزيمة بن بزرة قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الضبع فقال أويأكل الضبع أحد وفي رواية ومن يأكل الضبع لان في اسناده عبد الكريم بن أمية وهو متفق على ضعفه والراوى عنه اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف (وكل ذي مخالب من الطير) الحديث ابن عباس عنده مسلم وغيره قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير والمخالب بكسر الميم وفتح اللام قال أهل اللغة المراد به ما هو في الطير بمنزلة الظفر للانسان ويباح منه الحمام والعصفور لانهم من المستطاب (و) من ذلك (الحمر الانسية) وكان كثير من أهل الطباع المسلمة من العرب يحرمونه ويشبهه الشياطين وهو يرى الشيطان فيمنق وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا سمعتم نقيق الحمار فتعذروا بالله من الشيطان فانه رأى شيطانا يضرب به المشعل في الحق والهوان وقد حرمه من العرب اذ كانوا فطرة وأطيمهم نفسا كما في حديث البراء بن عازب في الصحيحين وغيرهما انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الانسية وفيهما من حديث ابن عمر وأبي ثعلبة الخشني نحوه وفي الباب غير ذلك وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء قلت وأما الحمار الوحشي فاتفقوا على اباحته كذا في المسوى وأهدى له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحمار الوحشي فأكله كذا في الحجة البالغة (و) من ذلك (الجلالة قبل الاستحالة) الحديث ابن عمر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أكل الجلالة والبانم وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس النهي عن أكل الجلالة وشرب لبنها وأخرج أحمد والنسائي والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ذلك وفي الباب غير ذلك وقد ذهب



الى ذلك أحمد بن حنبل والثوري والشافعية وذهب بعض أهل العلم الى الكراهة فقط وظاهر النهي التحريم والعلة تغير لحمها ولبنها فاذا زالت العلة بمنعها عن ذلك حتى يزول الاثر فلا وجه للتحريم لانها حلال بيقين انما حرمت لما منع وقد زال قال في الحجة البالغة الجليفة وما تأثر منها خبيث في جميع الامم والمال فاذا تميز الخبيث من غيره ألقى الخبيث وأكل الطبيب وان لم يكن القبيح حراماً كله ودل الحديث على حرمة كل نجس ومتنجس ونهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أكل الجلالة والبانها لانها مباشرة اعضاءها النجاسة وانتشرت في اجزائها كان حكمها حكم النجاسات أو حكم من يتعيش بالنجاسة أقول الاستحالة مطهر والاولى ان يقال في طهارة ما استحال ان العين التي حكم الشارع بنجاستها لم تبقى اسماً ولا صفة فان حكمه بنجاسة العذرة مقيدها بكونها عذرة فاذا صار رماداً فليست بعذرة فمن ادعى بقاء النجاسة مع ذهاب الاسم والصفة فعليه الدليل (و) من ذلك (الكلاب) ولا خلاف في ذلك يعتمد به وهو مستخبيث وقد وقع الامر بقتله عموماً وخصوصاً وقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أكل غنمه كما تقدم وسيأتي وتقدم ان الله اذا حرم شيئاً حرم غنمه وقد جعله بعضهم داخلاً في ذوات الناب من السباع قال في الحجة البالغة ويحرم الكلب والسنور لانها من السباع ويأكلان الجيف والكلب شيطان (و) من ذلك (الهر) الحديث جابر عند أبي داود وابن ماجه والترمذي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن أكل الهر وأكل كل ثمنها وفي اسناده عمر بن يزيد الضعيف وهو ضعيف لكن يشهد من عهده ما ثبت من النهي عن أكل غن الكلب والسنور وهو في الصحيح وقد تقدم ولا فرق بين الوحشي والاهلي والشافعية وجه في حل الوحشي (و) من ذلك (ما كان مستخبيثاً) لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث فما استخبيثه الناس من الحيوانات لالعله ولا لعدم اعتياد بل بجرده الاستخبات فهو حرام وان استخبيثه البعض دون البعض كان الاعتبار بالاكثركثر كحشرات الارض وكثير من الحيوانات التي تركها الناس أكلها ولم ينهض على تحريمها دليل يخصها فان تركها لا يكون في الغالب الا لكونها مستخبيثة فتندرج تحت قوله ويحرم عليهم الخبائث وقد أخرج أبو داود عن ملائمة بن تلب قال صحبت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم أسمع لحشرات الارض تحريماً وقد قال البيهقي ان اسناده غير قوي وقال النسائي ينبغي أن يكون ملائمة ابن تلب ليس بالمشهور وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف الآية وغايته عدم سماعه لشيء من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو لا يدل على العدم وقد أخرج ابن عدي والبيهقي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن أكل الرخعة وفي اسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف جداً فلا يفتى للاحتجاج به وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عيسى بن نميلة النزارى عن أبيه قال كنت عند ابن عمر فسئل عن أكل القنفذ فقال هذه الآية قل لا أجد فيها أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه الآية فقال شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال خبيث من الخبائث فقال ابن عمر ان كان قاله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو كما قال وعيسى بن نميلة ضعيف فلا يصلح الحديث لتخصيص القنفذ من أدلة الحل العامة وقد قيل ان من أسباب



التحريم الا امر يقتل الشيء كالحبس القواستق والوزغ ونحو ذلك والنهي عن قتله كالغلة  
والخلة والهدد والصدور والضفة مدح ونحو ذلك ولم يأت عن الشارع ما يفيد تحريم أكل  
ما أمر بقتله أو نهى عن قتله حتى يكون الأمر والنهي دليلين على ذلك ولا ملازمة عقلية  
ولا عرفية فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم بل إن كان المأمور بقتله أو المنهى عن  
قتله عمداً دخل في الخبائث كان تحريمه بالآية الكريمة وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً عملاً  
بما أسلفنا من أصالة الحل وقيام الأدلة الكلية على ذلك ولهذا قلنا (وما عدا ذلك فهو حلال)  
قال الشافعي ما لم يرد فيه نص بتحريم ولا تحليل ولا نهى عن قتله فالرجوع فيه إلى  
العرب من سكان البلاد والقرى دون اختلاف البوادي فإن استطابته العرب أو سمته باسم  
حيوان حلال فهو حلال وإن استخبثته أو سمته باسم حيوان حرام فهو حرام فاما ما أمر  
الشرع بقتله أو نهى عن قتله فلا يكون حلالاً فقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خمس  
يقتلن في الحل والحرم الحديث وأمر بقتل الوزغ ونهى عن قتل أربعة من الدواب الغلة  
والخلة والصدور والهدد وبالجمله قتل الطيبات وتحريم الخبائث لقوله تعالى ويحل لهم  
الطيبات ويحرم عليهم الخبائث والطيبات ما تيسر تطيبه العرب وتسهل له من غير أن ورد  
بتحريمه نص من كتاب أو سنة قال الحافظ في حاشية الشفاء إن القول بكراهية كل الأرب  
لا مستند له بخلاف الضب فإنه قد ورد النهى عن أكله كما أخرجه أبو داود وثبت في صحيح مسلم  
أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الله غضب على سبط من بني إسرائيل فسيخفهم دواب ولا  
أدرى لعل هذا منها والنهي حقيقة في التحريم لولا ما ثبت في الصحيحين من حديث جماعة من  
الصحابة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أذن لهم يأكل الضب فقال لهم كلوه فإنه حلال  
ولكن ليس من طعمي فإن هذا الحديث يصرف النهى عن حقيقة أنه إلى مجاز وهو الكراهية  
وحديث تردد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كونه ممسوخاً مؤيداً لذلك وأما كل التراب فلم  
يصح في المنع منه شيء لكنه من أسباب العلل الصعبة التي يتأثر عنها المحلل البنية وقد نهى  
الله سبحانه عن قتل الأنفس

\*(باب الصيد)\*

وكان الاصطفاً بديداً للعرب وسيرة فاشية فيهم حتى كان ذلك أحد المكاسب التي عليها  
معاشهم فأباحه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ما صيد بالسلاح الجوارح والجوارح كان  
حلالاً إذا ذكر اسم الله عليه) الحديث أبي ثعلبة الخشني في الصحيحين قال قلت يا رسول الله  
إننا بارض صيد أصيد به وبي وبكبي المعلم وبكبي الذي ليس يعلم فما يصح لي فقال ما صيدت  
بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت  
بكبك غير المعلم فأدر كذا كانه فكل وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم قال قلت يا رسول  
الله أفأرسل الكلاب المعلمة فيمكن علي وأذكر اسم الله قال إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر  
اسم الله فكل ما أمسك عليك قلت وإن قتلن قال وإن قتلن ما لم يشركها كلب ليس معها  
قال قلت فأنى أرى بالمعروض الصيد فأصيد قال إذا رميت بالمعروض فخرق فكل وإن أصابه  
بمرضه فلا تأكل وفي رواية إذا أرسلت كلبك فأذكر اسم الله فإن أمسك عليك فأدر كته

قوله نخرق قال النووي في شرح  
مسلم وأما خرقة فهو بفتح الخاء المعجمة  
والزاي ومعناه نقب



حيثما قد يصحبه وان أدركته قد قتل ولم يأكل منه وكله فان أخذ الكلب ذكاة وفي لفظ من  
حديثه عند أحمد وأبي داود قلت وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شيئا فانما أمسكه عليك  
وفي الصحيحين من حديثه فكل مما أمسك عليك الا ان يأكل الكلب فلا تأكل فاني أخاف  
ان يكون انما أمسك على نفسه وفي حديث ابن عباس عند أحمد قال قال رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم اذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلا تأكل فانما أمسكه على نفسه  
فاذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فانما أمسكه على صاحبه وقد أخرج أحمد وأبو داود من  
حديث عبد الله بن عمرو ان ابا ثعلبة الخشني قال يا رسول الله ان لي كلابا مكلبة فأتني في  
صيدها قال ان كانت لك كلاب مكلبة فكل مما أمسك عليك فقال يا رسول الله ذكيتي وغير  
ذكيتي قال ذكيتي وغير ذكيتي قال وان أكل منه قال وان أكل منه قال يا رسول الله أفقتي في قوسي  
قال كل ما أمسك عليك قوسك قال ذكيتي وغير ذكيتي قال ذكيتي وغير ذكيتي قال فان تغيب عني قال  
وان تغيب عنك ما لم يصل يعني يتغير أو يتجدد فيه أثر غير سهمك وقد قال ابن حجر انه لا بأس  
بإسناده وفيه نظر لان في إسناده داود بن عمرو الأودي الدمشقي وفيه مقال وخلاف وقد  
أخرج نحو هذا الحديث أبو داود من حديث أبي ثعلبة نفسه ولا ينتهض هذا المعارضة ما في  
الصحيحين من النهي عن أكل ما أكل منه الكلب وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عدي  
ابن حاتم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما علمت من كلب أو يارثم أرسلته  
وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك وقد أكل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حمار  
الوحش الذي صاده أبو قتادة طعنا برحمته وهو في الصحيح وقد تقدم في الحج وقد ذكر الله في  
كتابه العزيز تحليل ما صيد بالجوارح فقال وما علمتم من الجوارح الآية وأباح الأكل فقال  
فكلوا مما أمسكن عليكم وقد دل ما ذكرناه من هذه الأدلة على ما شغل عليه المتن من أن  
ما صيد بالجوارح والجوارح كان حلالا اذا ذكر اسم الله عليه (وما صيد بغير ذلك فلا بد من  
التذكية) وقد نزل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المعراض اذا أصاب فخرق منزلة الجوارح  
واعتبر مجرد الخرق كما في حديث عدي بن حاتم المذكور وفي لفظ لا جد من حديث عدي  
قال قلت يا رسول الله انما قوم نرمي لما يعمل لنا قال يحل لكم ما ذكيتكم وما ذكرتكم اسم الله عليه  
فخرقتم فكلوا فدل على ان المعتبر مجرد الخرق وان كان القتل بمنقل فيحل ما صاده من يرمي  
به هذه البنادق الجديدة التي يرمي بها بالبارود والرصاص لان الرصاص يخرق خرقا زائدا على  
خرق السلاح فلها حكمه وان لم يدرك الصائدها ذكاة الصيد اذا ذكر اسم الله على ذلك  
وعبارة الماتن في حاشية الشفاء أقول ومن جملة ما يحل الصيدية من الآلات هذه البنادق  
الجديدة التي يرمي بها بالبارود والرصاص فان الرصاص يحصل به الخرق زائدا على خرق السهم  
والرمح والسيف ولها في ذلك عمل يفوق كل آلة ويظهر لك ذلك بانك لو وضعت ريشا أو نحوه  
فوق رماد دقيق أو تراب دقيق وغرزت فيه شيئا يسيرا من أصلها ثم ضربتها بالسيف المحدث  
ونحو ذلك من الآلات لم يقطعها وهي على هذه الحالة ولو رميتها بهذه البنادق لقطعها فلا  
وجه لمعلها قاتلة بالصدم لامن عقل ولا من نقل وما روي من النهي عن أكل ما رمي  
بالبنقرة كما في رواية من حديث عدي بن حاتم عند أحمد بلفظ ولاتأكل من البندق الا



ما ذكيت فالمراد بالبندقة هنا هي التي تخذ من طين فيرمي بها بعد ان تبيس وفي صحيح البخاري قال ابن عمر في المقتولة بالبندقة تلك الموقودة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن وهكذا ما صيد بحصى الخذف فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن المغفل ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الخذف وقال انه لا تصيد صيدا ولا تنكي عدوا لکنها تكسر السن وتفقا العين ومنسل هذا ما قتل بالرمي بالجارة غير الهذلة اذا لم تخزق فانه وقيد لا يحل وأما اذا خرقت حل قال في المسوى يحل ما اصطاد بكلبه اذا ذكر اسم الله عليه عند ارساله **وكان الكلب معلما** قال تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمون من مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه والتعليم هو ان يوجد فيه ثلاثة أشياء اذا أشليت استشلت واذا زجرت انزجرت واذا أخذت الصيد أمسكت ولم تأكل فاذا وجد ذلك منها مرارا أو أقله ثلاث مرات كانت معلما يحل صيدها وعلى هذا كله أهل العلم في الجملة وأكثراهل العلم على ان المراد بالجوارح الكواكب من سباع البهائم **ككالفهد والكلب ومن سباع الطير كالبازي والصقر** مما يقبل التعليم فيحل صيدها **والمكاب هو الذي يغري الكلاب على الصيد ويعلمها فكلوا مما أمسكن** أراد ان ايدار حجة المعلمة اذا برحت بارسال صاحبها فاخذت الصيد وقتلته كان حلالا قلت وهذا هو مذهب مالك والقول القديم للشافعي ثم تعقبه الشافعي بحديث عدي بن حاتم المذکور وهو مذهب أبي حنيفة وسمع مالك أهل العلم يقولون في البازي والعقاب والصقر وما أشبه ذلك انه اذا كان معلما يفتقه كما تفتقه الكلاب المعلمة فلا بأس بأكل ما قتلوه مما صادت اذا ذكر اسم الله على ارسالها قال مالك الامر بالجمع عليه عند نال المسلم اذا أرسل كلب الجوسي الضاري فصاد أو قتل انه اذا كان معلما فأكل ذلك الصيد حلال لا بأس به وان لم يذكه المسلم وانما منسل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة الجوسي أو يرمي بقوسه أو يئله فيقتل بها فصيد ذلك وذبيحته حلال لا بأس بأكله قال مالك اذا أرسل الجوسي كلب المسلم الضاري على صيد فأخذه فانه لا يؤكل ذلك الصيد الا ان يذكي وانما مثل ذلك قوس المسلم ويئله يأخذها الجوسي فيرمي بها الصيد فيقتله وبمنزلة شفرة المسلم يذبح به الجوسي فلا يحل أكل شيء من ذلك انتهى (واذا شارك الكلب المسلم **كلب آخر** لم يحل صيدهما) لما تقدم في حديث عدي من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما لم يشركما كلب ليس معها وفي لفظ له في الصحيحين قال قلت يا رسول الله اني أرسل كلبى واسمى قال ان أرسلت كلبك وسميت فأخذت فقتل فكل وان أكل منه فلا تأكل فانما أمسك على نفسه قلت اني أرسل كلبى أجد معه كلبا لا أدري أيهما أخذ قال فلا تأكل فانما سميت على كلبك ولم تسم على غيره وفي لفظ له فان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري أيهما قتله (واذا أكل الكلب المعلم ونحوه من الصيد لم يحل فانما أمسك على نفسه) لما تقدم من الأدلة على ذلك وتقدم أيضا ترجيحها على حديث عبد الله بن عمرو (واذا وجد الصيد بعد وقوع الرمية فيه ميتا ولو بعد أيام في غير ما كان حلالا ما لم يتن أو يعلم ان الذي قتله غير سهمه) لحديث أبي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رميت سهمك فغاب



ثلاثة أيام وأدركته فكله ما لم يمتن أخرجه مسلم وغيره وفي الحديث عن عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصيد قال إذا رميت سهمك فاذا كرام الله فان وجدته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله أو سهمك وفي لفظ من حديثه لا جدوا البخاري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به الا أثر سهمك فكل وان وقع في الماء فلا تأكل وفي لفظ لمسلم نحوه وفي لفظ البخاري من حديثه ان انا رمي الصيد فقتلني أثره اليومين والثلاثة ثم تجده ميتا وفيه سهمه قال يا كل ان شاء وفي لفظ للترمذي وصححه قال قلت يا رسول الله أرمي الصيد فأجد فيه سهمي من الغد قال اذا علمت ان سهمك قتله ولم ترفيه أثره سبع فكل قلت وعلى هذا أهل العلم في الجلة

\*(باب الذبح)\*

(هو ما نهر الدم) أي أساله (وفري) أي قطع (الوداج) وهو ما عرفان بينه ما الحلقوم (وذكر اسم الله عليه ولو بجرا ونحوه) كخشب وغيره (ما لم يكن سنا أو ظفرا) الحديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال قلت يا رسول الله انا ناتي العدو وغدا وليس معنا مدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفرا سأحدثكم عن ذلك اما السن فعظم واما الظفر فذي الحبشة وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس وأبي هريرة قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن شريطة الشيطان وهي التي تذبج فتقطع الجلد ولا تقرى الاوداج وفي اسناده عمر وبن عبد الله الصنعاني وهو ضعيف وأخرج أحمد والبخاري من حديث كعب بن مالك انها كانت لهم غنم ترعى بسلع فابصرت جارية لها بشاة من غنمنا موتا فكسرت حجرانذبحتها فقال لهم لا تأكلوا حتى اسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو أرسل اليه من يسأله عن ذلك وانه سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك أو أرسل اليه فأمره بأكلها وفيه دليل على ان ذبح النساء والرقى جائز وعليه أهل العلم وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث يزيد بن ثابت ان ذبائيب شاة فذبحوها بغير وفرة فخص لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في أكلها وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله انا نصيد الصيد فلا نجد سكيناً (١) الا الظفر وشقة العصا فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر الدم بما شئت واذا كرام الله عليه والظفر ان يجز أو المذروا أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما يأتوننا باللحم لا ندري اذ كرام الله عليه أم لا فقال سمعوا عليه أنهم وكأوا قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر وهذا لا ينافي وجوب التسمية على الذابح بل فيه الترخيص لغير الذابح اذا شاك في اللحم هل ذكر عليه اسم الله عند الذبح أم لا فانه يجوز له ان يسمى ويأكل وأما استقبال القبلة فليس في السنة ما يدل على هذا فان كان الدال على استقبال القبلة هو قوله في الحديث فلما وجهه ما فليس فيه أنه وجهه الى القبلة بل المراد وجهه للذبح وقد تقرر ان حذف المتعلق مشعر بالعموم وان كان الاستدلال بقوله وجهت وجهي فكذلك أيضا ليس فيه دلالة

(١) قوله الظفر هو بالظاء المشالة قال في القاموس في فصل الظاء الظرب بالكسر والظفر والظرة الظفر أو المدر المحذوم منه المراد منه وضبط بالقلم الظفر والظرة بضم ففتح



على ذلك ولا أعلم دليلاً لا يدل على مشروعية الاستقبال حال الذبح قال الماتن في السيل الجرار  
ليس على هذا دليل لامن كتاب ولا من سنة ولا من قياس وما قيل من ان القول بنسب  
الاستقبال في الذبح قياس على الاضحية فليس بصحيح لانه لا دليل على الاصل حتى يصلح للقياس  
عليه بل النزاع فيه كائن كما هو كائن في الفرع والندب حكم من أحكام الشرع فلا يجوز  
اثباته الا بدليل تقوم به الحجة انتهى (ويحرم تعذيب الذبيحة) لحديث شداد بن اوس عن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم  
فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة واحداً احدكم شفرته وليس ذبيحته اخرج  
احمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وأخرج احمد وابن ماجه من حديث ابن عمر ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر أن تحمد الشفار وان توارى عن اليها ثم وقال اذ ذبح احدكم  
فليجهر زأى يمتها وفي اسناده ابن ابي عمير وفيه مقال معروف قلت في اختيار اقرب طريق  
لازهاق الروح اتباع داعية الرحمة وهي خلة يرضى بها رب العالمين ويتوقف عليها أكثر  
المصالح المتزاية والمدينة (والمثلهما) لما ورد في تحريمها من الاحاديث الثابتة في الصحيح  
وغیره وهي عامة (و) تحريم (ذبحها لغير الله) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من لعن  
من ذبح لغير الله كما في صحيح مسلم وغيره وقوله تعالى وما أهل به لغير الله وكان أهل الجاهلية  
يتقربون الى الاصنام والنجوم بالذبح لاجلهم اما بالاهلال عند الذبح باسمائهم واما بالذبح  
على الانصاب المخصوصة لهم فنوا عن ذلك وهذا أحد مظان الشرك وأما الذبح للسلطان  
وهو داخل في عموم ما أهل به لغير الله أم لا فقد أجاب الماتن رحمه الله في بحثه على ذلك بما  
أفطه اعلم ان الاصل الحل كما صرح به العمومات القرآنية والحديثية فلا يحكم بتحريم فرد  
من الافراد أو نوع من الانواع الا بدليل ينقل ذلك الاصل المعلوم من الشريعة المطهرة مثل  
تحريم ما ذبح على النصب والميتة والمتردية والتطيحة والموقوذة وما أهل به لغير الله ولحم  
التنزير وكل شيء يخرج من ذلك الاصل بدليل من الكتاب أو السنة المطهرة كتحريم كل ذي  
ناب من السباع ومخلب من الطير وتحريم الحر الانسية وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى  
ان اصول التحريم الكتاب والسنة والاجماع والقياس أو وقوع الامر بالقنل أو النهي عنه  
أو الاستصحاب أو التحريم على الامم السالفة اذ لم ينسخ فلا بد للقائل بتحريم فرد من الافراد أو  
نوع من الانواع من اندراج تحت أصل من هذه الاصول فان تعذر عليه ذلك فليس له ان  
يقول على الله ما لم يقل فان من حرم ما أحله الله كمن حالى ما حرم الله لافرق بينهما وفي ذلك من  
الاثم ما لا يخفى على عارف ولا شك ان البراءة الاصلية بمجرد كفاية على ما هو الحق فكيف  
اذا انضم اليها من العمومات مثل قوله تعالى قل لا أجد فيها أوصى الى محرما الآية وقوله  
أحل لكم الطيبات وقوله والطيبات من الرزق وقوله كما ومن طيبات ما رزقناكم وقوله هو  
الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وقوله يحل لكم الطيبات والحاصل ان الواجب وقف  
التحريم على المنصوص على حرمة والتحليل على ما عداه وقد صرح بذلك حديث سلمان عند  
الترمذي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم  
الله في كتابه وما سكت عنه فهو معافا عنه وأخرج أبو داود عن ابن عباس موقوفاً كان أهل



الجاهلية يا كلون أشياء ويتركون أشياء تقذرا فبعت الله تعالى نبيه وأنزل كتابه فاحل حلاله  
وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وتلاقل لأجد  
فيما أوصى إلى محرم وأخرج الترمذي وأبو داود من حديث قبيصة بن هلب قال سمعت  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد قال له رجل إن من الطعام طعاما أتخرج منه  
فقال ضارعت النصرانية لا يختلجن في نفسك شيء إذا تقر هذا فاستل السوال أعني ما ذبح  
من الأنعام لقدم السلطان والاستدلال على تحريم ذلك بقوله تعالى وما أهل به لغير الله فاسد  
فإن الإهلال رفع الصوت للصنم ونحوه وذلك قول أهل الجاهلية باسم اللات والعزى كذا قال  
الرحماني في الكشف والذابح عند قدم السلطان لا يقول عند ذبحه باسم السلطان ولو  
فرض وقوع ذلك كان محرما بالاتزان ولكنه يقول باسم الله وقد استدلل على ذلك بما رواه  
أحمد ومسلم والنسائي من حديث أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه أنه سمع النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم يقول لعن الله من ذبح لغير الله الحديث وليس ذلك الاستدلال بصحيح فإن  
الذبح لغير الله كما بينه شراح هذا الحديث من العلماء أن يذبح باسم غير الله كمن ذبح للصنم أو  
للصليب أو لموسى أو إيسى أو لكعبة أو نحو ذلك فكل هذا حرام ولا تحل هذه الذبحة سواء  
كان الذابح مسلما أو يهوديا أو نصرانيا كما نص على ذلك الشافعي وأصحابه قال النووي في  
شرح مسلم فإن قصد الذابح مع ذلك تعظيم المذبح له وكان غير الله تعالى والعبادة له كان ذلك  
كفرا فإن كان الذابح مسلما قبل ذلك صار بالذبح مرتدا انتهى وهذا إذا كان الذابح باسم  
أحد من تلك الأمور لا إذا كان لله وقصد به الأكرام لمن يجوز أكرامه فإنه لا وجه لتحريم  
الذبحة ههنا كما سلف وذكر الشيخ إبراهيم المروزي من أصحاب الشافعي أن ما يذبح عند  
استقبال السلطان تقربا إليه ألقى أهل بخارا بتحريمه لأنه مما أهل به لغير الله قال الرافعي  
هذا الغلط بحونه استبشارا بقدومه فهو كذبح العقيدة لولادة المولود ومثل هذا لا يجب  
التحريم انتهى وهذا هو الصواب وفي روضة الامام النووي من ذبح للكعبة تعظيما لها  
لكونها بيت الله أو لرسول الله لأنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذا لا يمنع  
الذبحة بل تحصل قال ومن هذا القبيل الذبح الذي يذبح عند استقبال السلطان استبشارا  
بقدومه فإنه نازل منزلة الذبح للعقيدة لولادة انتهى وقد أشعر أول كلامه أن من ذبح للسلطان  
تعظيما له لكونه سلطانا لا لكونه كذا كان ذلك جائزا مثل الذبح له لأجل الاستبشار بقدومه  
إذا لفرق بين ذلك وبين الذبح للكعبة تعظيما لها لكونها بيت الله وذكر الدقاري أن من ذبح  
للجن وقصد به التقرب إلى الله تعالى لم يضر عنه شره فهو حلال وإن قصد الذبح لهم فهو  
حرام انتهى وهذا استفاد منه حل ما ذبح لأكرام السلطان بالاولى وذلك هو الحق لما أسلفناه  
من أن الأصل الحل وإن الأدلة العامة قد دلت عليه وعدم وجودنا قل عن ذلك الأصل ولا  
يخص ذلك العموم والله أعلم انتهى كلام الشوكاني وفيه دليل على التفرقة بين ما يذبح  
للتقرب إلى غير الله تعالى وبين ما يذبح لغيره من الاستبشار ونحوه كالذبح للعقيدة والولادة  
والضيافة ونحوها فالاول يحرم والثاني يصل قال ابن حجر المكي في الروايع جعل أصحابنا مما  
يحترم الذبحة أن يقول باسم الله واسم محمد أو محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم



يجرامم الثاني أو محمدان عرف الصوفيا يظهر أو ان يذبح كتابي الكنيسة أو اصيلب أو لومي أو ايعسى ومسلم لا كعبة أو محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو تقر بالسلطان أو غيره أو للجن فهذا كله يحرم المذبح وهو كبيرة قال ومعه ما أهل به لغير الله ماذبح للطواغيت والاصنام قاله جمع وقال آخرون يعني ماذكر عليه غير اسم الله قال القنبر الرازي وهذا القول أولى لانه أشد مطابقة للفظ الآية قال العلماء لو ذبح مسلم ذبيحة وقصد بذبحه التقرب به الى غير الله تعالى صار مرتدا وذبيحته ذبيحة مرتد انتهى كلام الزواجر وقال صاحب الروض ان المسلم اذا ذبح للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كفر انتهى قال الشوكاني في الدرا المنضيد وهذا القائل من أئمة الشافعية واذا كان الذبح لسيد الرسل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كفرا عنده فكيف الذبح لساير الاموات انتهى قال الشيخ القاضل مفتي الديار المصرية عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي في كتابه فتح المجيد شرح كتاب التوحيد في باب ما جاء في الذبح لغير الله قال شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم في الكلام على قوله تعالى وما أهل به لغير الله ان الظاهر انه ماذبح لغير الله مثل ان يقال هذا ذبيحة لكذا واذا كان هذا هو المصود فسواء انقط به أو لم يلقظ وتحريم هذا أظهر من تحريم ماذبحه للحم وقال فيه باسم المسيح ونحوه كان ماذبحناه متقربين به الى الله كان ازكى وأعظم مما ذبحناه للحم وقلنا عليه باسم الله فاذا حرم ما قبل فيه باسم المسيح أو الزهرة فلا نبحرم ما قبل فيه لاجل المسيح أو الزهرة وقصد به ذلك أولى فان العبادة لغير الله أعظم كفر من الاستعانة بغير الله وعلى هذا فلا يذبح لغير الله متقربا اليه يحرم وان قال فيه باسم الله كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الامة الذين قد يتقربون الى الكواكب بالذبح والخود ونحو ذلك وان كان هؤلاء مرتدين لا تنباح ذبيحتهم بحال لكونه يجتمع في الذبيحة ما نعان الاول أنه مما أهل لغير الله به والثاني انه ذبيحة مرتد ومن هذا الباب ما يقع له الجاهلون بمكة من الذبح للجن ولهذا روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه نهى عن ذبايح الجن انتهى قال الزمخشري ~~كانوا اذا اشتروا دارا أو بنوها أو استخروا عينا ذبحوا ذبيحة خوفا~~ ان تصيبهم الجن فاضيفت اليهم الذبايح لذلك انتهى كلام فتح المجيد وقد نقل الشوكاني أيضا العبارة المتقدمة لشيخ الاسلام في رسالته الدرا المنضيد واستدل به على تحريم ماذبح لغير الله تعالى سواء انقط به الذابح عند الذبح أو لم يلقظ وهذا هو الحق (واذا تعذر الذبح لوجه جاز الطعن والرمي وكان ذلك كالذبح) حديث أبي العشر من أبيه قلت يا رسول الله أمان تكون الذكاة في الخلق واللبنة قال لو طعنت في نحرها لاجزأك أخرجه أحمد وأهل السنن وفي استناده مجهولون وأبو العشر اذ لا يعرف من أبوه ولم يرو عنه غير جاد بن سلمة فهو مجهول فلا تقوم الحجة بروايته والذي يصلح للاستدلال به حديث رافع بن خديج في العيصين وغيرهما قال كأمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سفر فمذبح من ابل القوم ولم يكن معهم خيل فرما رجل يسهم لحبه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان لهذه البهائم أو ابد كا وابد الوحم فما فعل منها هذا فافعلوا به هكذا (وذكاة الجنين ذكاة أمه) حديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه وأبي داود وترمذي والدارقطني وابن حبان وصححه







فلانا كلوه وفي اسناده يحيى بن سليم وهو ضعيف الحفظ وقدرى من غير هذا الوجه وفيه ضعف قلت ظاهر القرآن والحديث اباحة ميتات البهائم كلها والمراد منها كل ما يعيش في البحر فاذا اخرج منه كان عيشه عيش المذبوح كالسماك فكل ذلك حلال بانواعه ولا حاجة الى ذبحه سواه يؤكل مثله في البر كالبعرة والغنم اولاً يؤكل كالكاب والخنزير والسكك وان اختلفت الصور بخلاف ما يعيش في الماء فاذا اخرج دام حياته فان كان طائراً كالبط فذبح خلال ولا يحصل ميتته وان كان غيرها كالضفدع والسرطان والسلحفاة وذوات السموم كالحية والعقرب فحرام وعليه الشافعي أقول وعلى هذا فقوله تعالى أحل لكم صيد البحر المراد منه ما يصطاد بالقصد والاختيار وقوله وطعامه المراد منه ميتات البحر مما لم يصيد بالاختيار كني به عن الميتة كراهية ذكر الميتة في مقام التحليل وقوله متاعا لكم اباحته لاهل الحضر وقوله والسيارة المراد منه اباحته لاهل السفن وقال أبو حنيفة جميع حيوانات البحر حرام الا السمك المعروف أقول الحق ان كل حيوان بحري حلال على أي صورة كان أحل لكم صيد البحر هو الطهور وماؤه والحل ميتته فمن جاءه نابدل يصلم لتخصيص هذا العموم قبلناه (وتحل الميتة للمضطر) أقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه وقد ثبت تحليل الميتة عند الجوع من حديث أبي واقد الليثي عند أحمد والطبراني برجال ثقات ومن حديث جابر بن سمرة عند أحمد وأبي داود وباسناد لا مطعن فيه ومن حديث الفجيع العاصري عند أبي داود وقد اختلف في المقدار الذي يحل تناوله وظاهر الآية انه يحل ما يدفع الضرورة لان من اندفعت ضرورته فليس يضطر قال في المسوى اما ذبيحة اهل الكتاب فتصل بنص الكتاب وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامهم حل اهلهم أقول معني الآية باتفاق المفسرين ذبائح اليهود والنصارى حلال لكم وذبائحكم حلال لهم قيل أي فائدة في الحل اهلهم وهم كفار ليسوا من اهل الشرع فقال الزجاج معناه حلال لكم ان تطعموهم وأقول معناه حلال لهم اذا التزموا شريعتنا كأولها وكان اليهود يذبحون ابن بني اسرائيل لايصل اهلهم ذبائح العرب فبين الله تعالى ان الاحكام الشرعية لا تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم وعليه اهل العلم ان ذبائح اليهود والنصارى حلال انما وذبائح الجوس لا تحل وفي الموطأ سئل ابن عباس عن ذبائح نصارى العرب فقال لا بأس بها وتلا هذه الآية ومن يتواهم منكم فانه منهم ذلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي لا تحل ذبيحة المنتصر بعد التصريف والنسخ والمشكوك فيه أقول ذبائح جميع المسلمين على اختلاف فعلهم وتباين طرائقهم حلال لار الله جل جلاله انما نانا عن كل ما لم يذكر عليه اسمه وكل مسلم لا يذبح الا اذا ذكر الاسم الله حقيقة أو تقديرًا على أي مذهب كان وذبائح اهل الكتاب تابعة لتحليل أطعمتهم اما المصدق اسم الطعام عليها ولانها من الادمم الا لاحق للطعام ويؤيدها كله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للشاة التي أهدتها اليه يودية من خير بعد طبخها لها ولا نسلم ان ذبائحهم مما لم يذكر عليه اسم الله فانهم يذبحون لله وليسوا كاهل الكفر من غيرهم فالماصل ان الذبح الذي تحل به الذبيحة ما في حديث رافع بن خديج بلقظ ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا أخرجه الجماعة كلهم وذبيحة المسلم على أي مذهب كان وفي أي بدعة وقع هي مما يذكر عليه اسم الله ومع الالتباس هل وقعت التسمية من المسلم أو لا قد دل الدليل



على الحل لما أخرجه البخاري والنسائي وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة قالت  
 يا رسول الله ان قومًا حديث عهد بجاهلية يأوتوا بالعمان لا تدري اذكروا اسم الله عليها لم  
 يذكروا انا كل منها لم لا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذكروا اسم الله وكأروا  
 فأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإعادة التسمية مشعر بأن ذبيحة من لم يسم سواها كان مسلمًا  
 أو غير مسلم حلال ويحمل قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله تعالى عليه على عدم الذكر الكلي  
 عند الذبح وعند الأكل وهو الظاهر من نفي ذكر اسم الله فالله اذا سمى عليه الأكل عند  
 الأكل والذبح كافر لم يسم يكون مما ذكر عليه اسم الله تعالى وهذا من الوضوح بمكان ولا  
 عبرة بخصوص السبب وهو كون عائشة كان سؤالها عن العمان التي يأتي بها من المسلمين من  
 كان حديث عهد بالجاهلية بل الاعتبار به موم اللفظ كما تقر في الأصول والحق ان ذبيحة  
 الكافر حلال اذا ذكر عليها اسم الله ولم يسم به غير الله كالذبح للوثان ونحوها فان قلت  
 الكافر لا يذبح كرام الله على الذبيحة وقد قال تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقال  
 فكلوا مما أسكن علىكم واذكروا اسم الله عليه وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أضر  
 الدم وذكروا اسم الله عليه فكلوه قلت هذا لا يتم إلا بعد العلم بان الكافر لا يذبح كرام الله على  
 ذبيحته وأما الاحتجاج لعدم اشتراط التسمية بحديث العمان المتقدم فليس فيه دليل على  
 عدم اشتراط التسمية مطلقا بل عدم اشتراطها عند الذبح وأما حديث ذبيحة المسلم حلال ذكر  
 اسم الله أو لم يذبح فهو ما مر سبل أو موقوف فكيف يفتى بعارضه الكتاب العزيز ثم هو  
 خاص بالمسلم والنزاع في الكافر وكذلك الحديث الأول خاص بالمسلم لقوله ان قومًا حديث عهد  
 بالجاهلية فلا يتم الاستدلال به على عدم اشتراط التسمية مطلقا وحاصل البحث انه اذا ذبح  
 الكافر ذكرا لا يسم الله عز وجل غير ذابح غير الله وأنهر الدم وقرى الاوداج فليس في الآية  
 ما يدل على تحريم هذه الذبيحة الواقعة على هذه الصفة فمن زعم ان الكافر خارج من ذلك بعد  
 ان ذبح لله تعالى وهي قاله دليل عليه وأما ذبح الكافر لغير الله فهذه الذبيحة حرام ولو كانت  
 من مسلم وهكذا اذا ذبح غير ذكرا لا يسم الله عز وجل فان أعمال التسمية منه كإعمال التسمية  
 من مسلم حيث ذبحها لغير الله عز وجل واذا عرفت هذا لا حالك ان الدليل على من قال باشتراط  
 اسلام الذابح لا على من قال بانه لا يسقط فلا حاجة الى الاستدلال على عدم الاشتراط بما لا  
 دلالة فيه على المطلوب كالاختجاج بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يسم الله عن ذبائح المنافقين  
 فان المنافقين كان يعاملهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم معاملة المسلمين في جميع الاحكام  
 عملا بما أظهره من الاسلام وجرى على الظاهر وأما ما يقال من حكاية الأجماع على عدم حل  
 ذبيحة الكافر فدعوى الأجماع غير مسلمة وعلى تقدير ان اها وجه صحة فلا بد من حملها على ذبيحة  
 كافر ذبح لغير الله أو لم يذبح كرام الله تعالى وأما ذبيحة أهل الذمة فقد دل على حلها القرآن  
 الكريم طعام الذين آمنوا الكتاب حل لكم ومن قال ان اللحم لا يتناولها طعام فقد قصر في  
 البحث ولم يتطرق في كتب اللغة ولا تطرق في الأدلة الشرعية المصروفة بان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم أكل ذبائح أهل الكتاب كما في كاه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للشاة التي  
 طبختها يهودية وجعلت فيها سمًا والقصة أشهر من ان تحتاج الى التنبية عليها ولا مستند



للقول بتعريض ذبايحهم الا مجرد الشكوك والالوهام التي يتلى بها من لم يرمخ قدمه في علم الشرع فان قلت قد يذبحونه لغير الله أو بغير تسمية أو على غير الصفة المشروعة في الذبح قلت ان صحتي من هذا فالكلام في ذبيحته كالكلام في ذبيحة المسلم اذا وقعت على أحد هذه الوجوه وليس النزاع الا في مجرد كون كقر الكتاب مانعاً لا كونه أخذ بشرطه معتبراً انتهى

\*(باب الضيافة)\*

(يجب على من وجد ما يقرب به من نزل من الضيف أن يفعل ذلك وحده الضيافة الى ثلاثة أيام وما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحمل للضيف أن يشوي عنده حتى يخرج منه واذ لم يفعل القادر على الضيافة ما يجب عليه كان للضيف ان يأخذ من ماله بقدر قراء الحديث عقبة بن عامر في الصبيان قال قلت يا رسول الله انك تبعنا فمنا نزل قوم لا يقرؤنا فأتري قال ان نزلهم يقوم فأمروا الكرم بما ينبغي للضيف فاقبلوا وان لم يفعلوا أخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم وفيهما من حديث أبي شريح الخزاعي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يؤمن بالله واليوم الآخر فيكرم ضيفه جائزته قال وما جائزته يا رسول الله قال يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحمل له ان يشوي عنده حتى يخرج منه أي يضيق صدره وأخرج أحمد وأبو داود ومن حديث المقدم انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ليلة الضيف واجبة على كل مسلم فان أصبح بقائه محروماً كان ديناً عليه ان شاء اقتضاه وان شاء تركه واسناده صحيح وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة نحوه واسناده صحيح وفي الباب أحاديث وقد ذهب الجمهور الى ان الضيافة مندوبة لا واجبة واستدلوا بقوله فيكرم ضيفه جائزته قالوا والجائز هي العطية والصلة وأصلها الذب ولا يخفى ان هذا اللفظ لا يتأني الوجوب وأدلة الباب مقتضية لذلك لان التفرغ لا يكون الاخلال بامر مندوب وكذلك قوله واجبة فانه نص في محمل النزاع وكذلك قوله فما كان وراء ذلك فهو صدقة قال في المسوى وفي قوله جائزته قولان أحدهما ما يكلفه في اليوم الاول بما اتسع له ويقدم له في اليوم الثاني والثالث ما كان بحضورته ولا يزيد على عادة وما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف ان شاء فعل وان شاء ترك والثاني ان جائزته ان يعطيه ما يجوز به مساقرة يوم وليلة (ويحرم أكل طعام الغير بغير اذنه) قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم يتسكم بالباطل وكل ما دل على تحريم مال الغير دل على ذلك لانه مال وانما خص منه ما ورد فيه دليل يخصه كالضيف اذا حرمه من يجب عليه ضيافته كما مر (ومن ذلك حلب ماشيته وأخذ غمرته وزرعه لا يجوز الا باذنه الا أن يكون محتاجاً الى ذلك فليناد صاحب الابل أو الخائط فان أجابه والا فليشرب ولأكل غير متخذ خبنة) للدلالة العامة والخاصة أما العامة فظاهر كالآية الكريمة وحديث خطبة الوداع ونحو ذلك وأما الأدلة الخاصة فتدل حديث ابن عمر في الصبيان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحملن أحدكم ماشية أحد الا باذنه أوجب أحدكم أن يوفي مشربته فيمتثل طعامه وانما تحزن لهم ضرر وعواشيهم أطعمتهم فلا يحملن أحد ماشية أحد الا باذنه وأخرج أحمد من حديث عمر مولى أبي الهم قال أقبلت مع سادتي نريد الهجرة حتى اذا دونا من المدينة قال قد دخلوا وخلقوني في



ظهورهم فأصابني مجاعة شديدة قال فربي بعض من يخرج من المدينة فوالودخلت المدينة  
فأصبت من غمر حوائطها قال فدخلت حائطاً فقطعت منه قنوين فأتاني صاحب الحائط  
وأقنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخبره خبري وعلى ثوبان فقال لي أيهما أفضل  
فاشرت إلى أحدهما فقال خذ وأعط صاحب الحائط الآخر فلي سبيل وفي اسناده ابن  
الهيمة وله طريق أخرى عند أحمد وفي اسنادهما أيضاً أبو بكر بن يزيد بن المهاجر وغير معروف  
الحال وقد أعل هذا الحديث بأن في اسناده عبد الرحمن بن اسحق عن محمد بن زيد وهو  
ضعيف وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يدخل الحائط فقال يأكل غيره فخذ خبثه وأخرج أبو داود  
والترمذي وصححه من حديث سمرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم  
على ماشية فإن كان فيها صاحب فليستأذنه فإن أذنه فليحتلب وليشرب وإن لم يكن فيها أحد  
فليصوت ثلاثاً فإن أجابه أحد فليدله تأذنه فإن لم يجبه أحد فليحتلب وليشرب ولا يحمل وهو من  
سماع الحسن عن سمرة وفيه مقال معروف وأخرج أحمد وابن ماجه وأبو يعلى وابن حبان  
والحاكم من حديث أبي سعيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم  
حائطاً فأراد أن يأكل فليناد صاحب الحائط ثلاثاً فإن أجابه والافليأكل وإذا لم يجرأ أحدكم بابل  
فأراد أن يشرب من ألبانها فليناد صاحب الابل أو ياراعى الغنم فإن أجابه والافليشرب  
وأخرج الترمذي وأبو داود من حديث رافع قال كنت أرى فحول الانصار فأخذوني  
فذهبوا بي إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يارافع لم ترى فحولهم قال قلت  
يارسول الله الجوع قال لا ترم وكل ما وقع أشبعك الله وأرواك وأخرج أبو داود والنسائي  
من حديث شرحبيل بن عباد في قصة مثل قصة رافع وفيها قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم لصاحب الحائط ما علمت إذ كان جاهلاً ولا أطمعت إذ كان جاعاً والمراد بالخبث  
ما يحمل على الإنسان في حقه وهي بضم الخاء المجمة وسكون الباء الموحدة وبعد هاتون ويمكن  
الجمع بين الأحاديث بأن نغريم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يبي اللحم لعدم المنادة  
منه ولو فرضنا عدم صحة الجمع بما كانت الأحاديث الاذن عند الحاجة مع المنادة أريج

باب آداب الاكل \*

وقد علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آداباً يتأدبون بها في الطعام كما ستأتي (تشرع  
للاكل لتسمية) الحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والنسائي والترمذي  
وصححه قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل  
بسم الله فإن نسي في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر  
سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله  
وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال  
الشيطان أدركتم المبيت فإذا لم يذكر الله عند طعامه قال أدركتم المبيت والعشاء وأخرج  
مسلم وغيره من حديث حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن  
الشيطان ليستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه الحديث وأخرج الترمذي عن عائشة



قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا كل طعاما في سنة من أصحابه فجاءه اعرابي  
فأكله بلقمتين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما انه لو سمى لكانت لكم وقال  
حسن صحيح وفي الباب أحاديث قلت وعليه أهل العلم قال النووي الا نضل أن يقول بسم الله  
الرحمن الرحيم فان قال بسم الله حصلت السنة (والا كل بالمين) لحديث ابن عمر عندهم مسلم  
وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يأكل أحدكم بشماله ولا يشرب بشماله  
فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله قلت وعليه أهل العلم (ومن حافى الطعام لامن  
وسطه) لحديث ابن عباس عندهما أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ان النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قال البركة تنزل في وسط الطعام فكلوا من حافيه ولا تأكلوا من وسطه وأخرجه  
أبو داود بلفظ اذا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلى العصفرة ولكن ليأكل من أسفلها  
فان البركة تنزل من أعلاها (ومما يليه) لحديث عمر بن أبي سلمة في الصحيحين وغيرهما قال كنت  
ظالما في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكانت يدي تطيش في العصفرة فقال لي يا غلام  
سم الله وكل بيمينك وكل بيمينك (ويعلق أصابعه والعصفرة) لحديث أنس عندهم مسلم وغيره ان  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا طعم طعاما لعق أصابعه الثلاث وقال اذا وقعت  
لقمة أحدكم فليطع عنها الاذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان وأمرنا ان نسلط القصعة وقال  
انكم لا تدرؤن في أي طعامكم البركة وفي الصحيحين من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم قال اذا أكل أحدكم طعاما فلا يمسخ يده حتى يلعقهها أو يلعقهها وأخرج  
مسلم من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بعلق الاصابع والعصفرة وقال  
انكم لا تدرؤن في أي طعامكم البركة قال في الحجة البالغة وقد اتفق لما انه زارنا ذات يوم  
رجل من أصحابنا فقربنا اليه شيئا فيينا يأكل اذ سقطت كسرة من يده وتدهدت في الارض  
فجعل يتبعها وجعلت تباعد عنه حتى تعجب الحاضرون به من العجب وكابدوه في تتبعها  
به من الجهد ثم انه أخذها فأكلها فلما كان بعد أيام تخبط الشيطان انسانا وتكلم على لسانه  
فكان فيما تكلم الي مررت بفلان وهو يأكل فاجبني ذلك الطعام فلم يطعمني منه شيئا  
فخطفته من يده فنازعني حتى أخذته مني وينايا كل أهل بيتنا أصول الجزر اذ تدهده به فيها  
فوثب اليه انسان فأخذه وأكله فأصابه وجع في صدره ومعدته ثم تخبطه الشيطان فأخبرني  
لسانه انه كان أخذ ذلك المتدهده وقد قرع اسماءنا شيئا كثيرا من هذا النوع حتى علمنا ان  
هذه الاحاديث ليست من باب ارادة المجاز وانما أريد به حقيقة فان العلم الذي أعطاه الله نبيه  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حال الملازمة والسيطرة وانتشارهم في الارض انتهى (والحمد  
عند الفراغ والدعاء) لحديث أبي امامة عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم كان اذا رفع مائدة قال الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكثي ولا مودع ولا مستغنى  
منه ربنا وأخرج احمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي والبخاري في التاريخ من  
حديث أبي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أكل وشرب قال الحمد لله  
الذي أطعمنا وبقانا وجعلنا مسلمين وأخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث  
معاذ بن أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أكل طعاما فقال الحمد لله  
الذي أطعمني هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وأخرج أبو داود



من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا اكل احدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه واطعمنا خيرا منه واذا شرب لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فانه ليس شئ يجزى من الطعام والشراب الا اللين واخرجه الترمذي بنحوه وحسنه ولكن في اسناده على بن زيد بن جدهان وفيه ضعف وقد رواه عن محمد بن حرملة قال ابو حاتم بصري لا يعرفه (ولا يا كل متسكنا) لحديث أبي جحيفة عند البخاري وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اما انا فلا آكل متسكنا قلت لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث في العرب وعاداتهم اوسط العادات ولم يـكـونوا يـكـلفون تكلف الهجم والاخذ بها احسن ولا احسن لاصحاب الملة من ان يتبعوا سيرة امامها في كل تقير وقطمير وما اكل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على خوان ولا في سكرجة ولا شيزله مرقق ولا رأى شاة سميطا بعينه قط وما رأى متخلا كانوا يا كاون الشعير غير منخول

## \* (كتاب الاشربة) \*

(كل مسكر حرام) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فيشمل ذلك جميع أنواع الخمر من الشجرتين وغيرهما فمتناوله قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية وفي افظ لمسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن البتع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل شراب أسكر فهو حرام وفيهما نحوه من حديث أبي موسى وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة وقد استفاض عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه أحاديث كثيرة من طرق لا تحصى وعبارات مختلفة فقال الخمر من هاتين الشجرتين الخل والعنب وكذلك اتفق جميع المال والنحل على قبحه بالمرء وليس الامر كما يظنه من لا بصيرة له من أنه حسن بالنظر الى الحكمة العملية لما فيه من تقوية الطبيعة فان هذا الظن من باب اشتباه الحكمة الطبية بالحكمة العملية والحق انهم سامتا غيرتان وقد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء العنب والتمر والحنطة والشعير والعسل والخمر ما خمر العقل وقال لقد حرمت الخمر حين حرمت وما نجد خمر الا عنب الا قليلا وعامة خمرنا اليسر والتمر وكسر وادنان القضيخ حين نزلت وهو يفتضيه قوانين التشريع فانه لا معنى لمصوصة العنب وانما المؤثر في التحريم كونه من يلا للعقل يدعو قلبه الى كثير فيجب به القول ولا يجوز لاحد اليوم أن يذهب الى تحليل ما اتخذ من غير العنب واستعمل أقل من حد الاسكار نعم كان ناس من الصحابة والتابعين لم يبلغهم الحديث في أول الامر فكانوا معذورين ولما استفاض الحديث وظهر الامر لا كرامة انهم اصرح حديث يشرب ناس من امتي الخمر يسمونها بغيرة ما هم يبق عذرا عاذا الله تعالى والمسلمين من ذلك انتهى وغمام هذا البحث في مسك الختام فليرجع اليه (وما أسكر كثيرا فقليله حرام) لحديث عائشة عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان والدارقطني وأعله بالوقف قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل مسكر حرام وما أسكر الفرق منه قل الكف منه حرام ورجال رجال الصحيح الا عمرو بن سالم الانصاري مولا هم المدني قال المنذري لم أر



أحد أقواله كلاما قال الحاكم هو معروف بكنيته يعني أبا عثمان وأخرج أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وأخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وقال ابن حجر رجاله ثقات من حديث جابر وأخرجه أيضا أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي الباب أحاديث قال في المسوى وعليه الشافعي وأبو حنيفة إلا أن الشافعي يقول كل ما خمر العقل فهو خمر قليله وكثيره حرام يجب منه الحد سواء كان من عنب أو تمر أو عسل أو غيره ذلك وسواء كان نيا أو مطبوخا وفي مذهب أبي حنيفة التي من ماء العنب إذا اشتد هو الخمر والمسكر من فضيخ التمر حرام يحد منه دون ما تر المسكرات انتهى (ويجوز الانتباذ في جميع الآتية) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كنت نهيتكم عن الاشربة الا في ظروف الادم فاشربوا في كل وغاة غير أن لا تشربوا مسكرا وفي لفظ مسلم أيضا وغيره نهيتكم عن الظروف وان ظرفا لا يحل شيئا ولا يحرمه وكل مسكر حرام وفي الباب أحاديث مصرحة بنسخ ما قد كان وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من النهي عن الانتباذ في الدباء والنقيير والمزفت والخنتم ونحوها كما هو مذکور في الأحاديث المروية في الصحيحين وغيرهم أو ذهب قوم الى بقاء الخطرفيها وبه قال مالك وأحمد (ولا يجوز انتباذ جنسين مختلفين) لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعا ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعا وفيه ما من حديث أبي قتادة نحوه ولمسلم نحوه من حديث أبي سعيد وله أيضا نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب أحاديث ووجه النهي عن انتباذ الخليطين أن الاسكار يسرع الى ذلك بسبب الخلط فيظن المنتبذ أنه لم يبلغ حد الاسكار وقد بلغه قال النووي ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه لا للتصريم وإنما يحرم إذا صار مسكرا ولا تخفى علامته وقال بعض المالكية هو للتصريم وقد ورد ما يدل على منع انتباذ جنسين سواء كان مما ذكر في الأحاديث السابقة أم لا وهو ما أخرجه النسائي وأحمد من حديث أنس قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يجمع بين شيئين فينبذ أي يلقى أحدهما على صاحبه ورجال أسامة ثقات قال في المسوى اختلاف أهل العلم فذهب جماعة الى تحريمه وإن لم يكن الشراب المتخذ منه مسكرا لظاهر الحديث وبه قال مالك وأحمد وقال الا كثرون هو حرام إذا كان مشددا ومسكرا إذا لمعنى فيه الاسكار وإنما خص ذكره لأنه كان من عادتهم اتخاذ النبيذ المسكر بذلك وقال الليث انما جاءت الكراهة أن ينبذ جميعا لأن أحدهما يشد صاحبه (ويحرم تخليل الخمر) لحديث أنس عند أحمد وأبي داود والترمذي وصححه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن الخمر يتخذ خلافا لآلوا وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي من حديثه أيضا أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن إتيام ورثوا خمر فقال اهرقها قال أفلا تجعلها خلافا لا وقد عزاه المذري في مختصر السنن الى مسلم وله حديث ثالث نحوه أخرجه الدارقطني وأخرج أحمد من حديث أبي سعيد نحوه قال ابن القيم وفي الباب عن أبي الزبير وجابر وصح ذلك عن عمر بن الخطاب ولا تعلم له في الصحابة مخالفا ولم يرزل أهل المدينة يشكرون ذلك قال الحاكم سمعت أبا



الحسن علي بن عيسى الخبري يقول سمعت محمد بن ابي بصير يقول سمعت قتيبة بن سعيد يقول  
 قدمت المدينة أيام مالك فتقدمت الى قاض فقامت عنده فدخل فخر فقال سبحان الله في حرم  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ثم قدمت بعد موت مالك فذكرت ذلك لهم فلم  
 ينكر علي أحد وأما ما روى عن علي من اصطناعه الخمر وعن عائشة انه لا بأس به فهو دخل الخمر  
 اذا تخلت بنفسها لا يتخذها وفي الحجة البالغة سئل عن الخمر يتخذ خلا قال لا قبل انما  
 أصنعها للدواء فقال انه ليس بدواء ولكنه داء أقول لما كان الناس مولعين بالخمر وكانوا  
 يتحلبون لها حيل لم تتم المصلحة الا بالنهي عنها على كل حال لئلا يبقى عذر لاحد ولا حيلة انهم  
 (ويجوز شرب العصور والنبيذ قبل غليانه) لحديث أبي هريرة عن أبي داود والنسائي وابن ماجه  
 قال علمت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصوم فحسنت فطره بنبيذ صنعته في ديارهم  
 أتتبه به فاذا هو ينش فقال اضرب بهم هذا الطائفة فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر  
 وأخرج أحمد عن ابن عمر في العصور قال اشربه ما لم يأخذ شيطانه قبل وفي كم يأخذ شيطانه  
 قال في ثلاث وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس انه كان ينقع النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقي الخادم أو  
 يهرق قال أبو داود ومعه يسقي الخادم بياديه الفساد (ومظنة ذلك ما زاد على ثلاثة أيام)  
 لحديث ابن عباس المذكور وقد أخرج مسلم وغيره من حديث عائشة انها كانت تتبذل رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غدوة فاذا كان من العشي فتعشى شرب على عشائه وان  
 فضل شئ صبته أو أفرغته ثم تتبذله باليسل فاذا أصبح تغدي فشرب على غدائه قالت تغسل  
 السقاء غدوة وعشية وهو لا يشافي حديث ابن عباس المتقدم انه كان يشربه اليوم والغد وبعد  
 الغد الى مساء الثالثة لان الثلاث مشقة على زيادة غير منافية والكل في الصحيح (وآداب  
 الشرب أن يكون ثلاثة أنفاس) لحديث أنس في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثا وفي لفظ مسلم انه كان يتنفس في الشراب ثلاثا ويقول انه أروى  
 وأمرأ والمراد انه كان يتنفس بين كل شربتين في غير الاناء وأما التنفس في الاناء فهي عنه  
 لحديث أبي قتادة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا شرب  
 أحدكم فلا يتنفس في الاناء وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث  
 ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يتنفس في الاناء أو ينفخ فيه وأخرج  
 أحمد والترمذي وصححه من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن  
 النفخ في الشراب فقال الرجل القذاة أراها في الشراب فقال ارفعها فقال اني لأأروى من نفس  
 واحد قال فابن القسح اذا عن فيك قلت وعلى هذا أهل العلم والنهي عن التنفس فيه من  
 أجل ما يخاف أن يبرز شئ من ريقه أو مخاطه فيقع في الماء وقد تكون الذكبة من بعض من  
 يشرب متغيرة فتتعلق الرائحة بالمطرقة وتطعمه ثم انه من فعل الدواب اذا كرت في الاواني  
 كرت ثم تنفست فيها ثم عادت فتسربت فيكون الاحسن في الادب أن يتنفس بعد ابانة الاناء  
 عن فيه والنفخ فيه يكون لاحد منين فان كان من حرارة الشراب فليبر حتى يبرد وان كان  
 من أجل قذى فليطه باصبع أو خلال وان تعذر فليرفعها كما جاء في الحديث (وباليمين) لما تقدم

قوله فتصنعت بالثاء والطاء  
 كما هو كذلك في أبي داود  
 وغيره أي ترقبت وقت  
 افطاره وقوله نفس أي يغلي



في آداب الاكل (ومن قعود) لان الشرب قاعد من الهيات الفاضلة وأقرب لجوارح النفس والري وان تصرف الطبيعة الماء في محله لحديث أبي سعيد عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائما وأخرج مسلم ايضا من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يشرب أحدكم قائما فنسي فليستقي ولا يعارض هذا حديث ابن عباس في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يشرب من ماء زمزم قائما ولا ما أخرجه البخاري وغيره من حديث علي انه شرب وهو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صنع مثل ما صنعت ولا ما أخرجه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث ابن عمر قال كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام لانه يمكن الجمع بان الكراهة للتنزيه وان كان قوله فنسي فليستقي يشعر بعدم الجواز في حق من قصد مخالفة السنة على ان فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة ويخصص القول الشامل له وللامة فيكون الفعل خاصا به كما تقر في الاصول قلت وعليه اكثر أهل العلم وأما نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب قائما نهى أدب ورفاق ليكون تناوله على سكون وطمانينة فيكون أبعد من ان يكون منه فساد في المعدة كالإكباد وغيره (وتقديم الايمن فالايمن) لحديث انس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتى بلبن قد شيب بقاء وعن عيينه اعرابي وعن يساره أبو بكر فشرب ثم اعطى الاعرابي وقال الايمن فالايمن وفيه ما من حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتى بشراب فشرب منه وعن عيينه غلام وعن يساره الاشياخ فقال للغلام انا اذن لي ان اعطى هؤلاء فقال الغلام والله يا رسول الله لا اؤثر به صبي منك احدا فله اي وضعه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في يده قال في الحجة البالغة اراد بذلك قطع المنازعة فانه لو كانت السنة تقديم الافضل رجاء لم يكن الافضل مسلما بينهم وربما يجدون في أنفسهم من تقديم غيرهم حاجة اه (ويكون الساقى آخرهم شربا) لحديث أبي قتادة عند ابن ماجه وأبي داود والترمذي وصححه وقال المنذرى رجال اسناده ثقات عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ساقى القوم آخرهم شربا وقد أخرجه ايضا مسلم بلفظ قلت لا اشرب حتى يشرب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان الساقى آخرهم شربا (ويسمى في أوله ويحمد في آخره) لحديث ابن عباس عند الترمذي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تشربوا نفسا واحدا كشراب البعير ولكن اشربوا من ثلث وعصوا الله اذا انتم شربتم واحمدوا الله اذا انتم رفعتم واخرج أحمد وابوداود والترمذي وابن ماجه والنسائي والبخاري في التاريخ من حديث أبي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اكل وشرب قال الحمد لله الذي اطعمنا وسقاها وجعلنا مسلمين (ويكره التنفس في السقاء والتفخ فيه) وقد تقدمت ادلة ذلك في الشرب ثلاثه انقاس (والشرب من فيه) لانه اذا شرب من القربة فشرب منه فان الماء يدفق وينصب في حلقه دفعة وهو يورث الإكباد ويضر بالمعدة ولا يتميز عنده في دفق الماء وانصابه الفذاة ونحوها ودليله حديث أبي سعيد في الصحيحين قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن



اختناث الاسقية ان يشرب من اقواها وفي رواية له سما واختناثها ان يقاب رأسها ثم يشرب منه وفي البخاري من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يشرب من في السقاء وزاد احمد قال ايوب فانتبت ان رجلا شرب من في السقاء فخرجت حية وزاد في نسخة البالغة قد دخلت في جوفه وفي البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب من في السقاء وهذا لا يعارضه ما رواه ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث كبشة قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فشرب من في قرية معلاة فأتى فقامت اليه فاقطعته واخرج احمد وابن شاهين والترمذي في الشمائل والطبراني والطحاوي من حديث ام سليم نحوه واخرج ابوداود والترمذي من حديث عبد الله بن بسر نحوه ايضا لان فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد يكون ابيان الجواز فتحمل احاديث النهي على الكراهة لا على التحريم وقد يكون ما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعذر فتحمل احاديث النهي على عدم العذر وقد جزم ابن حزم بالتحريم وروى عن احمد ان احاديث النهي فامضة (واذا وقعت النجاسة في شيء من المائعات لم يحل شربه وان كان جامدا ألقيت وما حولها) الحديث ميمونة عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن قارة وقعت في سمن فماتت فقال اقوها وما حولها وكاواسنكم واخرج ابوداود في لفظهما من هذا الحديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن القارة تقع في السمن فقال ان كان جامدا فالقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه وصححه ابن حبان واخرج احمد وابوداود والترمذي من حديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن قارة وقعت في سمن فماتت فقال ان كان جامدا فخذوها وما حولها ثم كاوا ما بقي وان كان مائعا فلا تقربوه وقد أخرجه ايضا النسائي وحكمكم غير القارة مما هو مثلها في النجاسة والاستقذار حكمها اذا وقع في سمن أو نحوه قلت وعليه أهل العلم ومعناه عندهم اذا كان جامدا فان كان مائعا تنجس كله فلا يجوز أكله بالاتفاق وجوز أبو حنيفة يهه ولم يجوز الشافعي (ويحرم الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة) الحديث حذيفة في الصبيح وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديساج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانهم يهيم في الدنيا ولكم في الآخرة وفيه ما أيضا من حديث أم سلمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في اناه الفضة انما يجرب في بطنه نار جهنم ولفظ مسلم ان الذي يأكل أو يشرب في اناه الذهب والفضة واخرج مسلم من حديث البراء بن عازب قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة واخرج احمد وابن ماجه من حديث عائشة نحوه حديث أم سلمة قلت الحريرة صوت وقوع الماء في الخوف وعليه أهل العلم في حكمها الذهب ورخص الشافعي في تضييب الاناه بقليل من الفضة عند الحاجة لمحدث انس ان قدح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكسر فأتى به كان الشعب سلسله من فضة قال الشيخ محيي الدين بن ابراهيم النخاس في تنبيه الغافلين ومنها استعمال أواني الذهب وفضة للرجال والنساء في الاكل والشرب والادهان والاكتحال ونحو ذلك وكذا قال الشيخ



شمس الدين ابن القيم وغيره ولا فرق بين أن تكون الآية كبيرة كالصن والزبدية ونحوهما أو صغيرة كالمكحلة والميسل والابرة ونحوها وكل يحرم استعماله أو ألقى الذهب والفضة يحرم اتخاذها غير استعماله على الرجال والنساء ويحرم على الصانع عملها ومن قدم اليه طعام في آنية ذهب أو فضة ولم يستطع الإنكار فطريقه أن يأخذ الطعام من الآية ويضعه في وعاء آخر أو على الخبز أو في يده الشمال ثم يأكل منه لأن ذلك ليس يأكل فيها وكذلك إذا أراد ألا كتال من كحل في مكحلة فضة أفرغ منه في شيء ثم اكحل منه والله تعالى أعلم اه أقول استعمال الذهب والفضة في غير الأكل والشرب فيها لم يرد ما يدل على المنع منه ولم يثبت إلا المنع من الأكل والشرب فيها فقط ومن زعم تحريم غيرهما لم يقبل الإبدليل لأن الأصل الحل فلا يتقل عنه إلا بناقل وأما التحلي به بما لم يرد ما يمنع من ذلك إلا في الذهب وأما الفضة فلم يرد شيء بل قال صلى الله تعالى عليه وسلم عليكم بالفضة فالعبدوا بها كيف شئتم هذا خلاصة ما ينبغي القول به في الاستعمال والتحلي وللماتن رحمه الله تعالى أبحاث جلية المقدار راجحة الانظار في ذلك فلتراجع

## \* (كتاب اللباس) \*

(ستر العورة واجب في الملا والخلاء) لحديث حكيم بن حزام عن أبيه عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال قلت يا رسول الله عورتنا ما نأق منها وما نذر فقال احفظ عورتك الامن زوجتك أو ما مديكت عينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في بعض قال ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها فقلت فإذا كان أحدنا خاليا قال فالتف بلباسه وتعالى أحق أن يستحي منه وقد اختلف أهل العلم في حد العورة وكذلك اختلفت الأدلة وقد استوفاهما المتن في شرح المنتقى (ولا يلبس الرجل الخالص من الحرير) لحديث عمر في الصحيحين وغيرهما قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وفيه ما لنحوه من حديث أنس وفيه ما وغيرهما من حديث ابن عمر انه رأى عمر حله من استبرق تباع فأتى به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه قميصا بمل به اللعبد وللوفود فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما هذه لباس من لا خلاق له وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث أبي موسى ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أحل الذهب والحرير للأنث من أمتي وحرم على ذكورها وفي اسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم انه لم يلقه وقد صححه أيضا ابن حزم وروى من حديث علي بن عيسى عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان قال أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حريرا فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال ان هذين حرام علي ذكورا أمتي زاد ابن ماجه حل لآناهم وهو حديث حسن وأخرج البيهقي بإسناد حسن نحوه وأخرج البزار من حديث عمر بن جرير البجلي نحوه أيضا وفي اسناده قيس بن أبي حازم وفي الباب أحاديث وقد ذكر المهدى في البحر انه يجمع على تحريم الحرير للرجال وقال فيه انه خالف في ذلك ابن علية وانعقد الإجماع بعده على التحريم وقال القاضي عياض انه حكى عن قوم أباحتهم وقال أبو داود انه لبس الحرير عشرون نفسا من العصابة وقد اختلف أهل العلم



في الحرير المشوب بغيره واستدل المانعون من لبسه بما ورد من منعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لبس حلة السيرة كما في الصحيحين من حديث علي ولكنه قد وقع الخلاف في تفسير حلة السيرة ما هي فقل إنها ذات الخطوط وقيل المختلفة الألوان وهذا التفسيران لا يدلان على مطلوب من استدلال ذلك على منع من لبس المشوب على أنه قد قيل أنه الحرير المحض واستدل من لم يقل بتحريم المشوب بل حرم الخالص فقط بمثل حديث ابن عباس عند أحمد وإبي داود قال إنما نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من قزوف أسناده ضعيف بن عبد الرحمن وفيه ضعف والمصمت بضم الميم الأولى وفتح الثانية المخففة وهو الذي جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره وهذا البحث طويل الذبول أقول مسئلة تحريم مشوب الحرير من الممارك التي تحتل البسط قال الماتن في حاشية الشفاء وقد طالت المراجعة فيها بيني وبين شيخني المجهد المطلق السيد عبد القادر بن أحمد السكوكاني رحمه الله أيام قرائتي عليه فكان جميع ما حرره وحررته فحوسب مع رسائل وقد خلصت ما ظهر لي في المسئلة في شرح المنتقى باختصار فليرجع اليه قلت وحاصله ترجيح التحريم كما قررته في هداية المسائل إلى أدلة المسائل فليراجع قال في المسوى حلة السيرة التي فيها خطوط كالسيور وهي برود من الحرير أو الغالب فيها الحرير والقسي ثياب مضلعة من الحرير أي منقوشة بصورة الضلاع واشباهه قيل نسبة إلى قس قرية بساحل البحر وقيل إلى القز بالزاي فابدل من الزاي السين وعلى هذا أهل العلم أن الحرير حرام على الرجال دون النساء ويرخص في موضع أصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع من أعلام الحرير ويرخص بعضهم في لبسه لأجل الحكمة والقمل اه وفي حديث علي عند مالك نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من لبس القسي وعليه أهل العلم وفي الأنوار يجوز لبس الكتان والقطن والصوف والخزوان كانت نقيسة (إذا كان فوق أربع أصابع) حديث عمر في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن لبوس الحرير إلا هكذا ورفع لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يديه الوسطى والسبابة وضعهما وفي لفظ مسلم وغيره نهى عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة قال في الحجة البالغة لأنه ليس من باب اللباس ويرى ما تقع الحاجة إلى ذلك ونهى عن لبس الحرير والديباج والقسي والمياثر والأرجوان اه (الالتداوي) حديث أنس في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير بلحكة كانت بهما قال في الحجة البالغة لأنه لم يقصد حينئذيه الإرفاء وإنما قصد به الاستشفاء (ولا يقتصره) أي الحرير حديث حذيفة عند البخاري قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يشرب في آنية الذهب والفضة وأن تأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وأن تجاس عليه وقال هو له سم في الدنيا ولنا في الآخرة وفي معنى ذلك الحديث وهذا نص في محل النزاع وأما الاستدراج بالقياس على جواز اقتراش ما فيه تصاوير فقياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار قال ابن القسيم ولولم يأت هذا النص لكان النهي عن لبسه متناولاً لاقتراشه كما هو متناول للالتصاف به وذلك لبس لغة وشرعاً كما قال أنس قت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس ولولم يأت اللفظ العام المتناول لاقتراشه بالنهي لكان القياس المحض موجباً التحريم



أما قياس المشل أو قياس الأولى فقد دل على تحريم الافتراش النص الخاص واللفظ العام والقياس الصحيح ولا يجوز رد ذلك كله بالتشابه من قوله خلق لكم ما في الأرض جميعاً ومن القياس على ما إذا كان الحرير بطانة القراش دون ظهارته فإن الحكم في ذلك التحريم على أصح القولين والفرق على القول الآخر مباشرة الحرير وعدمها كحشو القراش فإن صح الفرق بطل القياس وإن بطل الفرق منع الحكم وقد تمسك بعموم النهي عن افتراش الحرير طائفة من الفقهاء فحرموه على الرجال والنساء وهذه طريقة الخراسانيين من أصحاب الشافعي وقابلهم من أباحه بنوعين والصواب التفصيل وإن من أباح له ليسه أباح له افتراشه ومن حرم عليه حرم عليه وهذا قول الأكثرين وهي طريقة العراقيين من الشافعية اه وفي تنبيه الغافلين الجالس على الحرير والاتصاف به حرام على الرجال وصحيح الرافعي تحريم افتراشه على النساء وخالفه النووي في ذلك وحكى ابن الرقعة عن بعض العلماء أنه لا ينعقد النكاح بحضور الجالس على الحرير واستبعد وحكم القز في التحريم حكم الحرير على الأصح إذا كان على صبي غير بالغ ثوب حرير قال الغزالي الصحيح أن ذلك منسكري يجب نزعها عنه إن كان عرياناً بعموم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذان حرامان على ذكور أمتي وكما يجب منع الصبي عن شرب الخمر لا لكونه مكلفاً ولكن لكونه يأنس به فإذا بلغ عسر عليه الصبر عنه كذلك شهوة التزين بالحرير وأما الصبي الذي لا تميزه فيضعف يعني التحريم في حقه ولا تخلو عن احتمال والعلم فيه عند الله تعالى هذا كلام الغزالي وصح النووي الجواز مطلقاً والله تعالى أعلم اه وروى عن ابن عباس وأنس أنه يجوز افتراش الحرير وإليه ذهب الحنفية واستدل لهم بأن افتراش الحرير أهانة وليس هذا مما يستدل به على المسائل الشريعية على فرض عدم المعارض فكيف وقد عارضه الدليل الصحيح الصريح (ولا المصروع بالعصفر) لحديث عبد الله بن عمر وعنده مسلم وغيره قال رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ثوبين معصفرين فقال إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها وأخرج مسلم وغيره أيضاً من حديث علي قال نهاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن التختم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المعصفر وفي الباب أحاديث والعصفر يصبغ الثوب صبغاً أجراً على هيئة مخصوصة فلا يعارضه ما ورد في لبس مطلق الاحمر كما في الصحيحين من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يربو عابده ما بين المنسكين له شعر يبلغ شحمة أذنيه رأته في حلة حمراء لم أر شيئاً قط أحسن منه وفي الباب أحاديث يجمع بينها بأن المنوع منه هو الاحمر الذي صبغ بالعصفر والمباح هو الاحمر الذي لم يصبغ به (ولأن ثوب شهرة) لحديث ابن عمر من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذكاة يوم القيامة أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ورجال اسناده ثقات والمراد به الثوب الذي يشهر لابس به بين الناس ويلحق بالثوب غيره من الملبوس ونحوه مما يشهر به اللابس له لوجود العلة (ولا ما يختص بالنساء ولا العكس) لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود والنسائي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل وفي صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء وفي



الباب احاديث (ويحرم على الرجال التحلي بالذهب لا بغيره) لما تقدم من الاحاديث الواردة في  
 تحريم الذهب وهو لا يكون الاحلية اذ لا يمكن لبسه وأما ما يخلط في بعض الثياب بالحرير أو غيره  
 فهو قسرة لا ذهب وان سمي بالناس ذهباً ومن الأدلة على ذلك ما ورد في المنع من خاتم الذهب وما  
 ورد فيمن حلّى جيباً له ولو يجرب بصبغة وقد جمع الماتن رسالة مستقلة في تحريم التحلي بقليل الذهب  
 وكثيره وجمع أيضاً رسالة مستقلة في تحلي النساء بالذهب وهل يجوز ذلك أم لا فليجمع اليهما قال  
 المحقق في القاموس جرب صبغة أي شئ من الحلّى وضوءه في تاج اللغات وفي نهاية الحديث الجرب صبغة  
 الهنة التي تترامى في الرمل لها بصيص كأنها عين جرادة قال في الحجة البالغة ومن تلك  
 الرؤس الحلّى المترفة وهنا أصلان أحدهما أن الذهب هو الذي يفاخر به العجم ويفضي جريان  
 الرسم بالتحلي به إلى الاكثار من طلب الدنيا دون الفضة ولذلك شدد النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم في الذهب وقال ولكن عليكم بالفضة فالعواجم والثاني ان النساء أخرج إلى التزين  
 ليرغب فيهن أزواجهن ولذلك جرت عادة العرب والعجم جميعاً بان يكون تزينهن أكثر من تزينهم  
 فوجب ان يرخص لهن أكثر مما يرخص لهنم ولذلك قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحل  
 الذهب والحرير للاناث من أمي وحرم على ذكورها وقال صلى الله تعالى عليه وسلم في خاتم ذهب في يد  
 رجل يعمد أحدكم إلى جمر من نار فيجعل له في يده ورخص عليه السلام في خاتم الفضة لاسيما الذي  
 سلطان وقال ولا تمه منقلاً ونهى النساء عن غير المقطع من الذهب وهو ما كان قطعة واحدة  
 كبيرة قال من أحب ان يحلق جيبه حلقة من نار فليحلقه من ذهب وذكر على هذا الاسلوب  
 الطوق والسوار وكذا باية التصريح بقلة من ذهب وسلسلة من ذهب وبين المعنى في هذا  
 الحكم حيث قال أما انه ليس ممكن امرأة تحلّ ذهباً تطهره الا عذبت به وكان لام سلامة أوضح  
 من ذهب والظاهر انها كانت مقطعة وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحل الذهب للاناث  
 معناه الحل في الجملة هذا ما يوجب مفهوم هذه الاحاديث ولم أجدها معارضاً ومذهب الفقهاء  
 في ذلك معاً يوم ومنهم من روي وهو التحليل مطلقاً بالفرق بين المقطع وغيره والله تعالى اعلم بحقيقة  
 الحال أقول وأما الختم فقد أخرج أبو داود من حديث عمر والنسائي من حديث أنس ان  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يختم في يساره وأخرج أبو داود والنسائي من حديث علي  
 والترمذي والنسائي أيضاً من حديث أبي رافع انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يختم في يمينه فالكل  
 جائز بدون كراهة ولم يرد النهي الا عن الختم في السبابة والوسطى كما أخرجه مسلم وأهل السنن  
 من حديث علي بلفظ نهاني ان اجعل الخاتم في هذه أو في التي تليها وأشار إلى السبابة

\*(كتاب الاضحية)\*

(تشرع لاهل كل بيت) لحديث أبي أيوب الانصاري قال كان الرجل في عهد رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم يضحي بالشاة عنه وعن اهل بيته أخرجه ابن ماجه والترمذي وصححه  
 وأخرج نحوه ابن ماجه من حديث أبي شريحه بأسناد صحيح وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي  
 من حديث محنف بن سليم انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس على كل  
 أهل بيت في كل عام أضحية وفي اسناده أبو رمله واسمه عامر قال الخطابي مجهول وقد اختلف  
 في وجوب الاضحية فذهب الجمهور إلى أنها سنة غير واجبة وبه قال مالك وقال لا أحب لاحد



عن قوى على ثمنها ان يتركها وعليه الشافعي وذهب ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والليث  
وبعض المالكية الى انهم اوجبوا على الموسر وحكي عن مالك والشافعي وقسك القائلون بالوجوب  
بمثل حديث علي كل أهل بيت أضحية المتقدم وبمثل حديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه  
وصححه الحاكم وقال ابن حجر في الفتح رجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف  
أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد  
سعة فلم يضح فلا يقرب من مصالنا ومن أدلة الموجبين قوله تعالى فصل لربك وانحر والاحمر  
للوجوب وقد قيل ان المراد تخصيص الرب بالنحر لا بالأضحية ومن ذلك حديث جندب بن  
صفوان البجلي في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان  
ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صليت فليذبح باسم الله ومن  
حديث جابر نحوه وجعل الجمهور حديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ضحى عن لم يضح  
من أمته بكذب كما في حديث جابر عند أحمد وأبي داود والترمذي وأخرج نحوه أحمد والطبراني  
والبزار من حديث أبي رافع بإسناد حسن قرينة صادقة لما تفيد أدلة الموجبين ولا يخفى انه  
يمكن الجمع بأنه ضحى عن غير الواحد من من أمته كما يفيد قوله من لم يضح من أمته مع قوله علي  
كل أهل بيت أضحية وأما مثل حديث أمرت بالأضحية ولم يكتب عليكم ونحوه فلا تقوم بذلك  
الجنة لان في أسانيدهم من روى بالكذب ومن هو ضعيف بكرة (وأفله أشاة) لما تقدم وقال الحلي  
العبير والبقرة تجزئ عن سبعة والشاة تجزئ عن الواحد وان كان له أهل بيت حصلت بجميعهم  
وكذا يقال في كل واحد من السبعة يعنى المشتركين في البدنة والبقرة فالأضحية سنة كفاية  
لكل أهل بيت وسنة عين لمن ليس له بيت وعند الحنفية الشاة لا تجزئ الا عن واحد والبقرة  
والبدنة لا تجزئ الا عن سبعة سبعة ولم يفرقوا بين أهل البيت وغيره وتاويل الحديث عندهم  
ان الأضحية لا تجب الا على غنى ولم يكن الغنى في ذلك الزمان غالباً الا صاحب البيت ونسبت  
الى أهل بيته على معنى انه يساعدهونه في التضحية ويا كانوا لهم أويته فعون بها ويصح  
اشتراك سبعة في بدنة أو بقرة وان كانوا أهل بيوت شتى وهو قول العلماء وقالوا الأضحية على  
الهدى ولا أضحية عن الجنين وهو قول العلماء (ووقتها بعد صلاة العيد النحر) لقوله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل ان يصلي فليذبح مكانه أخرى ومن لم يكن ذبح حتى  
صليت فليذبح باسم الله وهو في الصحيحين كما تقدم قريبا وفي الصحيحين من حديث أنس عن النبي  
الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعد قال ابن القيم ولا قول لاحد  
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سأل أبو بردة بن نيار عن شاة ذبحها يوم العيد فقال  
اقبل الصلاة قال نعم قال تلك شاة لحم الحديث قال وهو صحيح صريح في ان الذبح قبل الصلاة  
لا يجزئ سواء دخل وقتها أو لم يدخل وهذا الذي ندين الله به قطعاً ولا يجوز غيره اه وفي الباب  
أحاديث وفيها التصريح بان المعبر صلاة الامام ويعتد (الى آخر أيام التشريق) لحديث جبير  
ابن مطعم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل أيام التشريق ذبح أخرجه أحمد وابن  
حبان في صحيحه والبيهقي وله طرق يقوى بعضها بعضها وقد روى أيضاً من حديث جابر وغيره وقال  
روى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم والخلاف في المسئلة معروف وفي الموطأ عن ابن



عمر الاضحية يومان بعد يوم الاضحية ومثل ذلك من علي بن أبي طالب وعليه الحنفية ومذهب الشافعية انه يمتد وقته الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق لحديث الحاكم الدال على ذلك (وأفضلها) أي الضحايا (أهمها) لحديث أبي رافع ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا ضحى اشترى كبش من سمينين الحديث وهو عند أحمد وغيره باسناد حسن وأخرج البخاري من حديث أبي امامة بن سهل قال كانوا من الاضحية بالمدينة وكان المساكون يسمنون أقول الحق ان أفضل الاضحية الكبش الاقرن كما ورد الحديث بذلك عن عبادة بن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي مر فوعايلفظ خبر الاضحية الكبش الاقرن وأخرجه أيضا الترمذي وأخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي امامة وفي اسناده عفير بن معدان وهو ضعيف والاضحية هي غير الهدي وقد ورد النص فيها فوجب تقديمه على القياس وحديث الكبش الاقرن نص في محله النزاع فان كان خاصا بالفضل فظاهر وان كان شاملا له وللنهي فالأفضلية لا تختص بالخصي وتضحية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالخصي لا تستلزم ان يكون أفضل من غيره بل غاية ما هنالك ان الخصي يجزئ (ولا يجزئ مادون الجذع من الضأن) حديث جابر عند مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تذبحوا الا سنة الا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن وأخرج أحمد والترمذي من حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول نعم أو نعمت الاضحية الجذع من الضأن وأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث أم بلال بنت هلال عن ابيها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من الضأن ضحية وفي الصحيحين من حديث عقبة بن عامر قال قسم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ضحايا بين أصحابه فصارت لعقبة جذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع فقال ضح به وقد ذهب الى انه يجزئ الجذع من الضأن الجمهور ومن زعم ان الشاة لا تجزئ الا عن واحد أو عن ثلاثة فقط أو زعم ان غيرها أفضل منها فعليه الدليل ولا يفيد ما ورد في الهدي فذلك باب آخر (و) لا يجزئ دون (الثني من المعز) وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة لحديث أبي بردة في الصحيحين وغيرهما انه قال يا رسول الله ان عندي داجنا جذعة من المزة فقال اذبحها ولا تصل لغيرك واما ما روي في الصحيحين وغيرهما من حديث عقبة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعطاه غنما يقسمها على صحابته ضحايا فبقى عتود فذكره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ضح به أنت والعتود من ولد المعز ما أتى عليه حول فقد أخرج البيهقي عنه باسناد صحيح انه قال أعطاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم غنما أقسمها ضحايا بين أصحابي فبقى عتود منها فقال ضح به أنت ولا رخصة لاحد فيه بعدك وقد حكى النووي الاتفاق على انه لا يجزئ الجذع من المعز قلت اتفقوا على انه لا يجوز من الابل والبقر والمعز دون الثني والجذع من الضأن تجزئ عندهم ولا تجزئ مقطوعة الاذن الا ان أبا حنيفة قال ان كان المقطوع اقل من النصف فيجوز (ولا الاعور والمريض والاعرج والاعرج وأعصب القرن والاذن) حديث البراء عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربع لا تجوز في الاضحية العوراء البين عورها



والمرضاة البين مرضهم والعرجاء الذين ضلحها والكسيرة التي لا تنق أي التي لا يخرجها وقد وقع في رواية البخاري بدل الكسيرة وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث علي قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن نضحي بأعضاء القرن والأذن قال قتادة العضب النصف فما كثر من ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم والبزار في تاريخهم قال إنما نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المصقرة والمستأصلة والخفاه والمشيمة والكسيرة فالمصقرة التي تستأصل أذنهما حتى يبدو صمخها والمستأصلة التي ذهب قرنهما من أصلها والخفاه التي تجف عيناها والمشيمة التي لا تتبع الغنم بحفا وضعفا والكسيرة التي لا تنق وهذا التقدير هو أصل الرواية وفي الباب أحاديث وأما مسألة الولية فخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال استعريت كبشا ضحى به فعد الذئب فأخذ الولية فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ضح به وفي أسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جدا (ويتصدق منها أو يأكل ويدخر) لحديث عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كلوا وأدخروا وتصدقوا وهو في الصحيحين وفي الباب أحاديث (والذي في المصلي أفضل) أظهرها لشعائر الدين لحديث ابن عمر عن عبد البزاري وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان يذبح ويضرب بالمصلي (ولا يأخذ من له أخصية من شعره وظفره بعد دخول عشرين ذى الحجة حتى يضحي) لحديث أم سلمة عند مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره وفي لفظ لمسلم وغيره أيضا من كان له ذبح يذبحه فإذا هلال ذى الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحق وداود وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذه من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الأضحية وقال الشافعي وأصحابه هو مكره كراهة تنزيه وحكى المهدى في البحر عن الشافعي وغيره أن تركه الخلق والتفكير إن أراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره

### \*(باب الولية)\*

(هي مشروعة) لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة وقد أولم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على نسائه فأولم على صفية بتمرو سويق كما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث أنس وأخرج مسلم وغيره من حديثه أنه جعل وليها القر والأقط والسمن وهو في الصحيحين بخو هذا وفيه التصريح بأنه ما كان فيها من خبز ولا لحم وفي الصحيحين أيضا أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أولم على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة وقد قال بوجوب ولية العرس مالك وقيل إن المشهور عنه أنه مندوبة وروى الوجوب عن أحمد وبعض الشافعية وأهل الظاهر وهو الحق ولم يأت في الأحاديث ما يشعر بصرف الأمر بالولية عن المعنى الحقيقي وأما كونها بشاة فأكثري يمكن أن يكون فعله صلى الله تعالى عليه وسلم صارقا للوجوب على فرض عدم الاختصاص به ويمكن أن يكون الأمر بالشاة فافوقها مقبدا بالتمكن من ذلك فيكون واجبا مع التمكن وذهب الجمهور إلى أنها سنة غير واجبة (وتجيب الإجابة إليها) لحديث

قوله ينفق عيناها قال في القاموس الجف عيناها أي جف عيناها لا يلقى شفر عيناها على حدقه ينفق كقصر ونصر والعين الجفاه والباقعة والبضيق والبضقة العوراء المراد منه



أبي هريرة في العصيين وغيرهم من الطعام طعام الوليمة يدعى إياها الأغنياء ويترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وفيه سمان من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيت إياها وفي لفظ لهما من حديثه إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها وفي آخر مسلم وغيره من حديثه من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك وفي لفظ من حديث أبي هريرة عنده مسلم وغيره إذا دعى أحدكم فليجب فإن كان صائماً فليصل وإن كان مقطراً فليطعم وقد نقل ابن عبد البر والقاضي عياض والنووي الاتفاق على وجوب الإجابة إلى وإيسة العرس قال في القح وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنهم افترض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة أنهم مستحبون وحكي في البحر عن الشافعي أن الإجابة إلى وليمة العرس مستحبة كغيرها والأدلة المذكورة تدل على الوجوب لا سيما بعد التصريح بأن من لم يجب فقد عصى الله ورسوله أقول أحاديث الأمر بإجابة دعوة الوليمة معناها حقيقة الوجوب مقيدة بعدم المانع من منكر أو مباهاة أو حضور الأغنياء فقط أو نحو ذلك ولم يأت ما يدل على صرف تلك الأوامر عن معناها الحقيقي ووقع الخلاف في إجابة دعوة غير العرس هل يجب أم لا فمن قال بالوجوب استدلل بالرواية المطلقة المذكورة ومن قال بعدم الوجوب قال المطلقة محمولة على المقيدة وقد أوضح الماتن ما هو الحق في شرح المنتقى قال البخوي من كان له عذر أو كان الطريق بعيداً لم يلحقه المشقة فلا بأس أن يتخلف وفي الأنوار من شروط وجوب الإجابة إلى الوليمة أن يعم عشيرته أو جيرانه أو أهل حرفته أغنياءهم وفقراءهم فإن خص الأغنياء فلا يجب ولودعاهم أهل حرفته وهم أغنياء لم تتم الإجابة قال في المسوى في كونه شرطاً للوجوب الإجابة نظراً لأن معنى كلام أبي هريرة إثبات الثمرة لهذا الطعام بوجه من الوجوه وإثبات المعصية لمن لم يأتها وذلك صادق بأن يكون تخصيص الأغنياء مكروهاً لا داهياً ولا يكون مانعاً تماماً كد الإجابة (ويقدم السابق ثم الأقرب باباً) لحديث حميد بن عبد الرحمن الجعفي عن رجل من الصحابة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما باباً فإن أقربهم ما باباً أقربهم ما جواراً وإن سبق أحدهما فأجب الذي سبق أخرجه أحمد وأبو داود وفي إسناده زيد بن عبد الرحمن الدالاني وقد وثقه أبو حاتم وضعفه ابن حبان وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة أنها سألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت إن لي جارين فإلى أيهما أهدى فقال إلى أقربهما منك باباً فهذا يشعر باعتبار القرب في الباب (ولا يجوز حضورها إذا اشقت على معصية) لحديث علي بن عبد الله بن ماجه بإسناد رجال الصحيح قال صنعت طعاماً فدعوت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجاء فرأى في البيت تصاوير فرجع وأخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن مطعمين عن الجلوس على مائدة يشرب عليهما الخمر وإن يأكل وهو منبسط على بطنه وفي إسناده انقطاع وقد ورد النهي عن القعود على المائدة التي تدار عليها الخمر من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بإسناد ضعيف ومن حديث جابر عند الترمذي وحسنه وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي والترمذي والحاكم من



حديثه مرفوعا وفي الباب غير ذلك ويؤيده أدلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن ذلك من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وهو في الصحيحين وغيرهما

(فصل في العقيدة المستحبة) يدل على مشروعية حديث سلمان بن عامر الضبي عند البخاري وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع الغلام عقيدة فأهريقوا عنه دما واميطوا عنه الاذى وأنخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي والحاكم وصحبه الدارقطني من حديث الحسن بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته يذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه وقد قيل ان الحسن لم يسمع من سمرة الا هذا الحديث وأنخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العقيدة فقال لا أحب العقوق وكأني كره الامم فقالوا يا رسول الله انما سألنا عن أحدنا يولد له قال من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليقله عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة فكان هذا الحديث دليلا على ان الاحاديث الواردة في رهن الغلام بعقيقته ليست على الوجوب بل للاستحباب فقط ولو كان واجبا لم يكن مقوضا الى الارادة ولما قال من أحب أن ينسك والاولى في نفسه يرقوله من رهن بعقيقته ان العقيقة لما كانت لازمة شئت باعتبار لزومها للمولود بالرهن باعتبار لزومه وقيل ان معنى كونه مرفوعا بعقيقته انه لا يسمى ولا يحلق شعره الا بعد ذبحها وبه صرح صاحب المشارق والنهاية وقال أحمد بن حنبل ابن معناه اذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لآبويه قلت العقيدة سنة عند أكثر أهل العلم الا عند أبي حنيفة فانه قال ليست بسنة (وهي شاتان عن الذكر وشاة عن الانثى) وبذلك قال الشافعي لحديث عمرو بن شعيب المذكور وحديث عائشة عند أحمد والترمذي وابن حبان والبيهقي وصححه الترمذي قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة وأنخرج نحوه أحمد والنسائي والترمذي والحاكم والدارقطني وصححه الترمذي من حديث أم كرز الكعبية والمراد بقوله مكافأتان المستويتان أو المتقاربتان ولا يعارض هذه الاحاديث ما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشا كبشا لان الاحاديث المتقدمة متضمنة للزيادة وهي أيضا خطاب مع الامة فلا يعارضها فله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما تقر في الاصول والزيادة مقبولة اذا كانت غير متناقضة فلا يكون القاعل للعقيقة متسنا الا اذا صح عن الذكر شاتين لاشاة واحدة وقد وقع الاجماع على ان العقيدة عن الانثى شاة وأما الذي ذكره فذهب الجمهور الى أن العقيدة عنه شاتان وقال مالك شاة وقال المحلى يحصل أصل السنة في عقيدة الذكر بشاة وكال السنة شاتان وقال الشافعي العقيدة في الاكل والتصدق كالاضحية ويسن طبخها ولا يكسر عظمها اه أقول ليس على شيء مما ذكره من عدم الكسر والتفصيل من المقاصل وجمع العظام ودفعها وغير ذلك دليل من كتاب ولا سنة ولا من عقل بل هذه الامور خيالات شبيهة بما يقع من النساء ونحوهن من العوام مما لا يورد على فاعله ينفع دنوى ولا



دبني (يوم سابع المولود) لحديث سمرة المتقدم ولأنه لابد من فصل بين الولادة والعقيقة فإن أهله مشغولون بإصلاح الولادة والولادة في أول الأمر فلا يكفون حيث ينبغي أيضا عن شغلهم وأيضا قرب انسان لا يجدها إلا بسعي فلوسن كون في أول يوم لصاق الأمر عليهم والسبعة أيام مدة صالحة للفصل الممتد به غير الكثير (وفيه يسمي) وأحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن كما في الحديث لأنهما أشهر الاسماء ولا يطلقان على غيره تعالى بخلاف غيرهما وانت تستطيع أن تعلم من هذا من استحباب تسمية المولود بمحمد وأحمد فان طوائف الناس أواموا بتسمية أولادهم بالاسماء أسلافهم المعظمين عندهم وكان يكون ذلك تنويها بالدين وبغزلة الاقرار بأنه من أهله وأصدق الاسماء هم أم وحارث وأختاهما ملكة الاملاك (ويحق رأسه) واماطة الاذى للتشبيه بالحاج وقد أذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في اذن الحسن ابن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة والسرفسة ان الاذان من شعائر الاسلام واعلام الدين الحمدي ومن خاصية الاذان ان الشيطان يفر منه والشيطان يؤذي الولد في أول نشأته حتى ورد في الحديث ان اسمها لذلك (ويتصدق بوزنه ذهباً أو فضة) لأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لفاطمة الزهراء عليهم السلام أن تحلق شعر رأس الحسن وتصدق بوزنه من الورق أخرجه أحمد والبيهقي وفي اسناده ابن عقيل وفيه مقال ويشهد له ما أخرجه مالك وأبو داود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده ان فاطمة وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدق بوزنه فضة وأخرج الترمذي والحاكم من حديث علي قال عقر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احلق رأسه وتصدق بزنة شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهماً أو بعض درهم وأخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمي ويحلق ويمسح بيمينه الاذى ويثقب اذنه ويحق عنه ويحق رأسه ويطلق بدم عقيقة ويتصدق بوزنه ذهباً أو فضة وفي اسناده رواد ابن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات وفي لفظه ما يشكر وهو ثقب الاذن والتلطيخ بدم العقيقة وقد أخرج أبو داود والنسائي بإسناد صحيح من حديث بريرة الاسلمي قال كنت في الجاهلية اذا ولد لاهلنا غلام ذبح شاة وأطخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالاسلام كانت ذبح شاة وتلطيخ رأسه وتلطيخ بزعفران وقد أخرج نحوه ابن حبان وابن السكن وصححه من حديث عائشة وقد ذهب الظاهرية والحسن البصري الى وجوب العقيقة وذهب الجمهور الى انهم اسنة وذهب أبو حنيفة الى انهم ليست فرضاً ولا سنة وقيل انهم اعنده تطوع

### \*( كتاب الطب )\*

وحقيقة القسك بطبائع الادوية الحيوانية والنباتية أو المعدنية والتصرف في الاخلاط نقصاً وزيادة والقواعد المللية تعصمه اذ ليس فيه شائبة شر ولا فساد في الدين والدنيا بل فيه نفع كثير وجمع لشمل الناس (يجوز التدوي) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لكل داء دواء فاذا أصيب دواء الداء يرى باذن الله وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما أنزل الله من داء الا أنزل له شفاء وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه أيضاً ابن



خزيمة والحياكم من حديث اسامة قالت الاعراب يا رسول الله لا تتداوى قال نعم عباد الله  
تداؤوا فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء الا داء واحد اقالوا يا رسول الله وما هو قال الهرم  
وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي خزيمة قال قلت يا رسول الله  
أرايت رقي نسترقمها ودواء تشداوى به وثقاة تقيمها هل ترد من قدر الله شيئا قال هي من قدر الله  
قلت وعلى هذا اتفق المساور لا يرون به بأسا (والثقة ويض أفضل ان يقدر على الصبر) لحديث  
ابن عباس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتته امرأة سوداء  
فقلت اني أصرع وأني أنكشف فادع الله لي قال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت  
الله أن يعافيك قالت اصبر وفي الصحيحين أيضا من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم قال يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفا بغير حساب هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا  
يكتوون وعلى ربهم يتوكلون ولا يخالف هذا ما تقدم من الامر بالتداوى فالجمع ~~بين~~ بان  
الثقة ويض أفضل مع الاقتدار على الصبر كما يفيد قوله ان شئت صبرت وأما مع عدم الصبر على  
المرض وسدور المخرج والحرد وضيق الصدر من المرض فالتداوى أفضل لان فضيلة  
التفويض قد ذهبت بعدم الصبر (ويحرم بالمحرّمات) لحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الدواء الخبيث أخرجه مسلم وغيره وأخرج أبو داود من حديث  
أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله أنزل الداء والدواء  
وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تداؤوا بحرام وفي اسنادهما معيل بن عياش وقد ثبت عنه  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النهي عن التداوى بالخمر كما في صحيح مسلم وغيره وفي البخاري  
عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وقد ذهب الى تحريم التداوى  
بالادوية النجسة والمحرمة الجهور ولا يعارض هذا اذنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتداوى  
بأبوالابل كما في الصحيح لانهم لم تكن نجسة ولا محرمة ولو سلمنا تحريمها لكان الجمع ممكنا بين  
العام على الخاص قال في المسوى اختلف أهل العلم في التداوى بالشيء النجس فأباح كثير منهم  
التداوى به الا الخمر لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أباح للرهط العربي شرب أبوال  
الابل وأما الخمر فقال انه ليس بدواء ولكن داء وقال بعضهم لا يجوز التداوى بالنجس لانه  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الدواء الخبيث والمراد به خبث النجاسة وقال آخرون المراد به  
الخبيث من جهة الطعم والسم اه وفي الحجة البالغة الا للمداواة بالخمر ضرر او لا تنقطع  
والمداواة بالخبيث أي السم ما أمكن العلاج بغيره فانه رجاء يفضي الى القتل والمداواة بالكي  
ما أمكن بغيره لان الحرق بالنار أحد الاسباب التي تنضم منها الملائكة اه وقد استوفيت  
الكلام على هذه المسئلة في كتابي دليل الطالب الى أرجح المطالب (ويكره الاكثواء) لحديث  
ابن عباس عند البخاري وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الشفاء في ثلاثة  
في شرطة محجم أو شربة عسل أو كية بنار وأنهى أمتي عن الكي وفي لفظ وما أحب ان  
اكتوى وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمران بن حصين  
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الكي فاكتوى بنا فلما ولا أنجعنا  
وقد ورد ما يدل على ان النهي عن الكي للتنزيه لا للتحريم كما في حديث جابر عن عبد الله بن مسعود وغيره



ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كوى سعد بن معاذ في اكله مرتين وأخرج الترمذي وحسنه من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كوى سعد بن زرارة من الشوك ووجه الكراهة ان في ذلك تعذيب بالنار ولا يجوز ان يعذب بالنار الا رب النار وقد قيل ان وجه الكراهة غير ذلك وقد جمع بين الاحاديث بحسب موعات غير ما ذكرنا (ولاباس بالجمامة) لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان كان في شيء من ادويتكم خير فني شرطة محجم أو شربة عسل أو لذعة نار توافق الداء وما أحب ان اكتوى وقد تقدم حديث ابن عباس مثله وقد ثبت من حديث أنس عند الترمذي وأبي داود بإسناد صحيح قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحجم في الاخذعين والكاهل وكان يحجم لسبع عشرة وتسع عشرة واحد عشر وعشرين وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة واحد عشر وعشرين كان شفا من كل داء ولا بأس بإسناده وفي الباب أحاديث متضمنة لذكر الايام التي يغني فيها الجمامة وليس المراد هنا الا الاستدلال على جوازها قلت وعلى هذا عمل المسلمين (و) لاباس (بالرقية) وحقيقة ما تمسك بكلماتها لتحقيق في المثال وأثر والقواعد الملزمة لا تدفعها ما لم يكن فيها شرك لاسيما اذا كان من القرآن أو السنة أو ما يشبههما من التضرعات الى الله تعالى وكل حديث فيه نهى عن الرقي والتمايم والتولة فعمول على ما فيه شرك أو انه في التسبب بحيث يغفل عن الباري جل شأنه وفي المسوى اختلفت الاحاديث في الاسترقاء ووجه الجمع ان تحمل على الاحوال المتعارفة فالنهى من الرقي ما كان فيه شرك أو كان يذكى فيه مردة الشياطين أو ما كان منها بخير لسان العرب ولا يدري ما هو واعله يدخل فيه صرا أو كسرا وأما ما كان بالقرآن وبذكر الله تعالى فانه مستحب ثم للرقية أنواع بعضها مأثور عن السلف فقد روى عن عائشة انها كانت لا ترى بأسا أن يعوذ في الماء أي يقرأ التعوذ وينث في الماء ثم يبل به المريض وقال مجاهد لا بأس ان يكتب القرآن ويغسله ويسقيه المريض وأما ابن عباس ربه ان يكتب لامرأة تعسر عليها الولادة آيتين من القرآن وكلمات ثم يغسل وتسن وتسل سعد بن المسيب عن العصف الصغار يكتب فيها القرآن تعاق على النساء والصبيان فقال لا بأس بذلك اذا جعل في كبر من ورق أو شئ من الاديم أو يخرز عليه وقد روى الثقف في الاحاديث المرفوعة (بما يجوز من العين وغيرها) لحديث أنس عند مسلم وغيره قال رخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرقية من العين والحمة والنخلة والمراد بالحمة السم من ذوات السموم وبالنخلة القروح تخرج من الجنب وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال كان رقي في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رفاكم لا بأس بالرقي ما لم يكن فيه شرك وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال نهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرقي بخاء آل عمرو بن حزم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انه كانت عندنا رقية ترقى بها من العقرب وانك نهيت عن الرقي قال فعرضوها عليه فقال ما أرى بأسا فمن استطاع منكم ان يتفع أخاه فامتنعه وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات فلما مرض مرضه الذي مات فيه







ورد في الكتاب العزيز ما يدل على جواز التوكيل كقوله تعالى فابعثوا أحداً كم بورقكم هذه وقوله اجعلني على خزائن الأرض وقد أورد البخاري في الوكاله ستة وعشرين حديثاً ستة معلقة والباقية موصولة وقد قام الإجماع على مشروعيتهما (وإذا باع الوكيل بزيادة على ما رسمه موكله كانت الزيادة للموكل) لما ثبت في صحيح البخاري وغيره من حديث عروة البارقي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً يشتري به له شاة فاشترى له به شاتين فباع أحدهما بدينار وجابدينار وشاة فدهاه بالبركة في بيعه فكان لو اشترى التراب لربح فيه وأخرج الترمذي من حديث حكيم بن حزام أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يبعه ليشترى له أضحية بدينار فذكر في صحيح عروة البارقي وفي أسناده انقطاع لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن حكيم ولم يسمع منه وأخرج أبو داود عن حديث أبي حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم فحذو ذلك وفيه هذا الشيخ المذکور وقد ذهب إلى ما ذكرنا الجمهور وقال الشافعي في الجديد وأصحها به أن العقد باطل أي عقد البيع الواقع من الوكيل في مثل الصورة المذكورة لأنه لم يأمره الموكل بذلك (وإذا خالفه إلى ما هو أنفع أو إلى غيره ورضي به صح) **الكون الرضا مناطاً لمسوغاً لذلك** ويجوز له وإذا لم يرض لم يلزمه ما وقع من الوكيل بخلاف ما رسمه له لعدم المناط المعتبر وقد ثبت في البخاري وغيره من حديث معن بن يزيد قال كان أبي خرج بدينارين يصدقهم أفوضهها عند رجل في المسجد فبعت فأخذتها فأتيتها بها فقال والله ما أياك أردت بهما فخاصمته إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد وأنت يا معن ما أخذت ولعل هذه الصدقة صدقة تطوع لا صدقة فرض فقد وقع الإجماع على أنها لا تجزئ في الولد

### \*( كتاب الضمانة )\*

(يجب على من ضمن على شيء أو مبيت تسليم مال أن يغرمه عند الطلب) لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي امامة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الزعيم غارم وفي أسناده إمامه لـ بن عباس وأمكنه ثقة في الشاميين وقد رواه هنا عن شامي وهو شرحبيل بن مسلم فلم يصب ابن حزم في تضعيف الحديث باسمه لـ بن عباس وقد أخرجه النسائي من طريقين أحدهما من طريق عامر الوصالي والأخرى من طريق حاتم بن حريث كلاهما عن أبي امامة وقد صححه ابن حبان من طريق حاتم هذه وحاتم قد وثقه الدارمي وقد أخرج الحديث ابن ماجه والطبراني من طريق سعيد بن أبي سعيد عن أنس وأخرجه ابن عدي من حديث ابن عباس وضعفه باسمه لـ بن زياد السكوني ورواه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق سويد بن جبلة قال الدارقطني لا تصح له صحبة وحديثه مرسل قال وبعضهم يقول له صحبة ورواه الخطيب في التلخيص من طريق ابن أبي عمير عن عبد الله بن حبان الليثي عن رجل عن آخر منهم وأخرج البخاري وغيره من حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امتنع من الصلاة على من عليه الدين فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه صلى عليه وأخرج هذه القصة الترمذي من حديث أبي قتادة وصححه وأخرجها أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم من حديث جابر وفي لفظ من



حديث جابر هذا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لابي قتادة قد آوى الله حقو  
الغريم وبرئ منه الميت قال نعم صلى عليه فلما قضاها قال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم الا نبردت عليه بجلده اخرج ذلك احد وأبو داود والنسائي والدارقطني وصححه ابن  
حبان والحاكم (ويرجع على المضمون عنه ان كان مأمورا من جهته) ليكون الدين عليه والامر  
منه للضمين بالضمانة كالامر له بالتسليم فيرجع عليه لذلك (ومن ضمن باحضار شخص وجب  
عليه احضاره والاغرم ما عليه) انه وم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزعيم غارم والخلاف  
في الضمانة معروف وهذا خلاصة ما ورد به الشرع

\*( كتاب الصلح )\*

(هو جائز بين المسلمين) لقوله تعالى لا خير في كثير من نجواهم الا من أهدى الله صفة أو معروف  
أو اصلاح بين الناس (الاصلاح أصل حرام أو حرم حلالا) لحديث عمرو بن عوف عند أبي داود  
وابن ماجه والترمذي والحاكم وابن حبان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الصلح  
جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أصل حرام ما وفي اسمه كثر بن عبد الله بن عمرو بن  
عوف عن أبيه وهو ضعيف جدا وقد صحح الحديث الترمذي فلم يصب وقد اعتذر له ابن حجر  
فقال كأنه اعتبر بكثرة طرقه وذلك لانه رواه أبو داود والحاكم من طريق كثر بن زيد  
عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال قال الحاكم علي بن شريكهما وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي  
وأخرجه أيضا الحاكم من حديث أسرو من حديث عائشة وكذلك أخرجه الدارقطني (ويجوز  
عن المعلوم والجهول بمعلوم ومجهول) لحديث أم سلمة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه قالت  
جاء رجلان الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مواريت بينهما قد درست ليس  
بينهما مينة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكم تحتمهون الى رسول الله وانما  
أنا بشر ولعل بعضكم الحن ينجته من بعض وانما اقضي بينكم على نحو ما اجمع فن قضيت  
له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار ياتي بها اسطاما في عتقه يوم  
القضامة فبكي الرجلان وقال كل واحد منهما حتى لا نختي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم اما اذا قلتما فاذهبا فاقسمائكم توخيا الحق ثم استمأثم ليحل كل واحد منكما صاحبه  
وفي اسماء هذا الحديث اسماء بن زيد بن اسماء المدني وفيه مقال وان كان أصل الحديث في  
الصحيحين وقد استدل به على جواز الصلح والابرا من الجهول وأخرج البخاري من حديث  
جابر ان أبا قتيل يوم احدهم بدا وعليه دين فاشتد الغرماء في حقه وقهرهم قال فأتيت النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم فسألهم ان يقبلوا ثم حاطوا بي فابوا ولم يعطاهم النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم حاطوا وقال سغدو عليكم فغدأ علينا حين اصبح فطاف في الفضل ودعا  
في ثمرها بالبركة فغددتها فذمتها وبقى لئامن ثم دعا وفيه جواز الصلح عن مالموم مجهول أقول  
اسقاط الشيء فرع العلم به فمن جهل ما يريد اسقاطه فاما ان يعلم بوجهه من الوجوه أو بجهله  
من جميع الوجوه ان علمه بوجهه من الوجوه على صورة تميز عند بعض تميز بحيث يخاف في  
ظنه انه من الجنس القلاني وان مقداره لا يجاوز كذا فهذا يصح اسقاطه وان كان مجهولا  
من جميع الوجوه بحيث لا يعرف جنسه ولا مقداره كيقا ولا كقاه هذا لا يصح اسقاطه لانه



قد يكون على صفة لو علم به لم تطب نفسه بالاستقاط (وعن الدم كالمال باقر من الدية أو أكثر) لكون اللازم في الدم مع عدم القصاص هو المال فهو صلح بمال عن مال يدخل تحت عموم قوله تعالى أو إصلاح بين الناس وتحت قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصلح جائز وأخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا دفع الى أولياء المقتول فان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة وذلك عقل العمد وما صولوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل وفي اسناده على بن زيد بن جهمان وفيه مقال (ولو عن انكار) لعموم الأدلة واندرج الصلح عن انكار قتلها ولم يأت من منعه بمرهان وقد ذهب الى جوازها الجمهور وحكى في البصر عن الشافعي وابن أبي ليلى انه لا يصح الصلح عن انكار وقد ثبت في الصحيح عن كعب في قصة المتخاصمين في المسجد في دين فاشار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى صاحب الدين أن يضع شطر دينه ويتجمل الباقي وهو دليل على جواز الصلح مع الخصام ووضع البعض واستيفاء البعض قال في الطحفة البالغة ومنه وضع جزء من الدين كقصة ابن أبي حنبل وهذا الحديث أحد الأصول في باب المعاملات أقول الظاهر انها تجوز المصالحة عن انكار نحو أن يدعى رجل على آخر مائة دينار فينكره في جميعها فيصالحه على النصف من ذلك المقدار لان مناط الصلح التراضي والمئة مكرهة رضي بان يكون عليه بعض ما أنكره وأي مقتضى يمنع هذا وان كان مثل حديث لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه فهذا قد سلم بعضا عما أنكره طيبة به نفسه وان كان غير ذلك فها هو ثم حديث كعب المتقدم المشغل على وقوع التنازع بين الرجلين ان كان التنازع بينهما في المقدار فهو أيضا صلح عن انكار وقد جوزه الشارع وان كان التنازع بينهما في التجمل والتأجيل فهو أيضا صلح عن انكار لان منكر الأجل قد صولح على ان يتجمل البعض من دينه ويسقط الباقي الى مقابل دعوى صاحبه للأجل

### \*( كتاب الحوالة )\*

وهي جائزة وعليه أهل العلم (من أحيل على ملي فليحتل) ويقبل ذلك لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال مطل الغني ظلم ومن أحيل على ملي فليحتل وفي لفظ لهما وإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبّع وقد أخرج نحوه ابن ماجه وأحمد والترمذي من حديث ابن عمر وفي اسناده ابن ماجه اسمعيل بن نوبة وهو صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وفي شرح السنة قوله أتبع أحدكم بالتخفيف معناه إذا أحيل أحدكم على ملي فليتبّع أي فليحتل أي فليقبل الحوالة يقال أتبعته غريمي على فلان فتبعة أي احلته فاحتال وقوله فليتبّع أي ذلك على طريق الوجوب بل على طريق الإباحة أي التمدد ان اختار قبل الحوالة وان شاء لم يقبل انتهى وقد قيل انه يشترط في صحته ارضا المحيل بالاخلاق والاحتال عند الاكثر والاحتال عليه عند بعض أهل العلم قال في الطحفة هذا أمر استصعب لان فيه قطع المناقشة (وإذا مطل المحتال عليه أو فاس كان للمحال ان يطالب المحيل بدينه) لكون الدين باقيا بذمة المحيل لا يسقط عنه الا بتسليمه الى المحتال من المحتال عليه فإذا لم يحصل التسليم كان دينه باقيا



كما كان قبل الحوالة ويستفاد ذلك من قوله على ملي فان من مطلق أو أفلس ليس بالملي الذي ارشد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صاحب الدين أن يقبل الحوالة عليه قال يحيى سمعت مالكا يقول الامر عندنا في الرجل يحيل الرجل على الرجل بدين له عليه أن أفلس الذي يحيل عليه أو مات ولم يدع وفاء فليس للمحتمل على الذي أحاله شيء وأنه لا يرجع على صاحبه الا في مال ذلك وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا فاما الرجل يحيل له الرجل بدين له على رجل آخر ثم يهلك المحيل أو يفلس فان الذي يحيل له يرجع على غيره الا في مال الاول كذا في الموطأ قلت وعليه الشافعي وفي شرح السنة اذا قبل الحوالة تحول الدين من المحيل الى ذمة المحال عليه ولا يرجع للمحتمل على المحيل من غير عذر فان أفلس المحال عليه أو مات ولم يترك وفاء قال الشافعي لا يرجع له على المحيل بحال وقال أبو حنيفة يرجع اذا أفلس أو مات ولم يترك وفاء

\*( كتاب المقاس )\*

(يجوز لأهل الدين أن يأخذوا جميع ما يبدونه معه) أي مع المقاس (الاما كان لا يستغنى عنه وهو المنزل وستر العورة وما يقيه البرد ويسد رمقه ومن يقول) الحديث أبي سعيد عند مسلم وغيره قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في غمار ابتاعها فكثرت دية فقال تصدقوا عليه فلم يافع ذلك وقاعدته فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وأخرج الدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه من حديث كعب بن مالك أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سجد على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه وأخرج سعيد بن منصور وأبو داود وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسلًا قال كان معاذ بن جبل شابًا ضياعًا وكان لا يسكن شيئا فلم يزل يذبح حتى أغرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فكلّمه ليحكم غرماءه فأوتر كوا لا حصد لتر كوا المعاذ لاجل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فباع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء قال عبد الحق المرسل اصح وقال ابن الطلاع في الاحكام هو حديث ثابت فاقاد ما ذكرناه ان أهل الدين يأخذون جميع ما يبدونه مع المقاس ~~لكنه~~ لم يثبت انهم أخذوا ثيابا التي عليه أو أخرجه من منزله أو تركوه هو ومن يقول لا يجدون مالا بدلهم منه ولهذا ذكرناه يستغنى له ذلك (ومن وجد ماله عنده بعينه فهو أحق به) لانه كان في الاصل ماله من غير من احبته ثم باعه ولم ير ض في بيعه بخروجه من يده الا بالثمن فكان البيع انما هو شرط ابقاء الثمن فلما لم يؤد كان له نقضه مادام المبيع قائما بعينه فاذا فات المبيع لم يمكن أن يرد البيع فصار دية كسائر الديون وداله حديث حسن عن حمزة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به أخرجه احمد وأبو داود وقال ابن حجر في الفتح اسناده حسن ولكن سماع الحسن عن حمزة فيه مقال معروف وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أدرك ماله بعينه عند رجل أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره وفي لفظ لمسلم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الرجل الذي يعدم اذا وجد عند المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذي باعه وفي لفظ لا احمد اي رجل أفلس



فوجد رجل عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا فهو له وأخرج الشافعي وأبو داود وابن  
 ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة أنه قال في مفلس أتوميه لأقضي فيكم بقضاء رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أفلس أومات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به  
 وأخرج مالك في الموطأ وأبو داود من حديث أبي بصير عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام  
 مرسل أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيعا رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه  
 ولم يقتض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب  
 المتاع أسوة الغرماء وقد وصله أبو داود فقال عن أبي هريرة وفي أسناده ما سمع به بن عباس  
 ولكنه ههنا روى عن الحارث الزبيدي وهو شامي وهو قوي في الشافعيين وقد ذهب إلى أن  
 البائع أولى بعينه ماله الموجود عند المفلس الجمهور ونالفت في ذلك الحنفية فقالوا لا يكون  
 أولى به والحديث يرد عليهم وقد ذهب الجمهور أيضا إلى أن المشتري إذا كان قد قضى بعض  
 الثمن لم يكن البائع أولى بماله يسلم المشتري عنه بل يكون أسوة الغرماء كما أفاده ما تقدم في  
 الرواية من قوله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا وقال الشافعي أن البائع أولى به وهكذا إذا مات  
 المشتري والسلعة قائمة فذهب مالك وأحمد إلى أنها تكون أسوة الغرماء وقال الشافعي البائع  
 أولى بها (وإذا نقص مال المفلس عن الوفاء بجميع دينه كان الموجود أسوة الغرماء) لأن ذلك  
 هو العدل لأن الديون اللازمة مستوية في استحقاق قضائهم من مال المفلس وليس بعضها بأولى  
 به من بعض الاختصاص ولا يخص ههنا وقد أشار إلى هذا ما تقدم في الرواية من قوله فصاحب  
 المتاع أسوة الغرماء (وإذا تبين أفلاسه فلا يجوز حبسه) لأنه خلاف حكم الله سبحانه قال  
 تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (و) لفهوم قوله صلى الله عليه وسلم (لن الواجد ظلم)  
 وهو حديث صحيح قد تقدم في الباب الذي قبل هذا والمفلس ليس بواجب (يحل عرضه  
 وعقوبته) وأما إذا لم يتبين أفلاسه ولا كونه واجدا فهذا محل اللبس والواجب البحث عن حاله  
 بحسب الآمال كان حتى يتبين كونه واجدا فيعاقب بالحبس أو نحوه كما دل عليه حديث مطلق  
 الغنى ظلم يحل عرضه وعقوبته وفي لفظ إلى الواجد ظلم والكل في الصحيح أو تبين كونه غير  
 واجد فنظر إلى ميسرة وأما حبس من تبين أفلاسه فلا يحل بوجه فانه ظلم بحت قال في الحجة  
 البالغة إلى الواجد يحل عرضه وعقوبته أقول هو أن يغلظه في القول ويحبس ويحبس على  
 البيع إن لم يكن له مال غيره وفي شرح السنه وهذا قول أهل العلم أن مال المفلس يقسم بين  
 غرمائه على قدر دينهم فإن تقدم ماله وفضل الدين ينظر إلى الميسرة قال مالك إذا كان على رجل  
 مال وله عبد لشيء له غيره فاعتقه لم يجز عتقه وعند الشافعي تصرف المدين نأخذ ما لم يجز عليه  
 القاضى ثم بعد الجح لا ينفذ تصرفه في ماله وفي شرح السنه أيضا ما المعسر فلا حبس عليه بل  
 ينظر فانه غير ظالم بالتأخير وهذا قول مالك والشافعي فإن كان له مال يخفيه حبس وعز وحق  
 يظهر ماله وذهب شريح إلى أن المعسر يحبس وهو قول أهل الرأي (ويجوز لهما كم أن يجبره  
 عن التصرف في ماله ويبيعه لقضائه) فجرحه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على معاذ كما تقدم  
 وكذلك يبيع الحياكم مال المفلس لقضائه كما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مال  
 معاذ (وكذلك يجوز له الجح على المذرو من لا يحسن التصرف) لقوله تعالى ولا تؤثروا



السفهاء أموالكم قال في الكشف السفهاء الميسرون أموالهم الذين يتفقون فيها فيما لا ينبغي ولا يدانهم بأصلاحها وتغييرها والتصرف فيها والخطاب للأولياء وأضاف الأموال إليهم لأنهم من جنس ما يقيم به الناس معاشهم كما قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فمما ملكت أيمانكم من قتيالكم المؤمنات والدليل على أنه خطاب للإولياء في أموال اليتامى قوله وارزقوهم فيها واكسوهم ومما يدل على ذلك عدم انكاره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على قرابة حبان أن يجبر عليه أن يصح ذلك ويدل على ذلك رده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للبيضة التي تصدق بها من لا مال له كما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر وكذلك رده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق بأحد ثوبيه كما أخرجه أهل السنة وصححه الترمذي وابن حبان من حديث أبي سعيد وكذلك رده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عتق من أعتق عبدا له عن دبر ولا مال له غيره كما أشار إلى ذلك البخاري وترجم عليه باب من رد أمر السفية والضعيف العقل وإن لم يكن يجبر عليه الإمام وأخرج الشافعي في مسنده والبيهقي عن عروة بن الزبير قال ابتاع عبد الله بن جعفر بعمارة قال على رضى الله عنه لا تبين عثمان فلا يجبر عليه فاعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال أنا نشر بك في بيعتك فاني عثمان فقال أجبر على هذا فقال الزبير أنا نشر بك فقال عثمان أجبر على رجل شريكه الزبير في هذه القصة دليل على أن الجبر كان عندهم أمرا معروفا ثابتا في الشريعة ولولا ذلك لانكره بعض من اطاع على هذه القصة ولكان الجواب من عثمان على أن هذا غير جائز وكذلك الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الأمر غير جائز لكان لهم ما عن تلك الشركة من دوحه وقد ذهب إلى جواز الجبر على السفية بالجهور وعليه أهل العلم وفي الوقاية الجبر منع فقاذا تصرف قولي وسببه الصغر والجنون والرفق فان اتلفوا شيئا ضمنوا وفي المنهاج ولا يصح من المجبور عليه بسقه يبيع ولا شراء ولا عتاق وهبة ونكاح بغير إذن وليه ويصح باذن الولي نكاحه لا التصرف المالي في الأصح (ولا يمكن اليتيم من التصرف في ماله حتى يؤنس منه الرشد) لقوله تعالى فان آنستم منهم رشدا في المنهاج جبر العبي يرتفع يلوغهم رشدا فلو بلغ غير رشيد دام الجبر وفي الوقاية فان بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمس أو عشر من سنة وصح تصرفه قبله وبعده يسلم إليه ولو بلا رشد (ويجوز لولايه إن يأكل من ماله بالمعروف) لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة أنها قالت نزلت هذه الآية في ولي اليتيم إذا كان فقيرا أنه يأكل منه بالمعروف وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني فقير وليس لي شيء ربي يتييم فقال كل من مال يتييمك غير مسرف ولا مبادر ولا متائل والمراد بقوله ولا مبادر ما في قوله تعالى ولانا كأولها اسرافا وبدارا ان يكبروا أي مسرفين ومبادرين كبرالا يتسام فهذه الآية والحديث مخصصان لقوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا في شرح السنة اختلفوا في ذلك فذهب قوم إلى أنه يأكل ولا يقضى وعليه أحمد وآخرون إلى أنه يأكل ويرد مثله إذا كبر أقول اختاره محمد بن الحسن والولي يجبر في أموال اليتامى ويضارب ويفعل ما فيه الغبطة قال مالك قال



عمر بن الخطاب اتجروا في أموال المتأمنين لا تأكلها الزكاة وكانت عائشة تعطي أموال المتأمنين من يتجرأهم فيها قال مالك لا بأس بالتجارة في أموال المتأمنين لهم إذا كان الولي مأموماً فلا أرى عليه ضماناً قلت وعليه الشافعي في المنهاج وله أي الولي يسع ماله بقرض ونسيئة للمصلحة ويزكي ماله ويتفق عليه بالعرف

\*( كتاب اللقطة )\*

(من وجد لقطة فليعرف عقاصمها) وهو الوعاء الذي تكون فيه من جلد أو خرقة أو غير ذلك من العفص وهو الثني والعطف وبه سمي الجلد الذي يكون على رأس القارورة (ووكاهها) وهو الخيط الذي يشده الوعاء قبل فائدة المعرفة أنه لو ادعاه أحد ووصفه فدفعها إليه وقيل أن لا تختلط بماله اختلاطاً لا يمكن معه التمييز إذا جاء مالكها في شرح السنة قال الشافعي إذا عرف الرجل العقاص والوكاه والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه صادق فله أن يعطيه ولا أجبره عليه إلا بينة لأنه قد يصيب الصفة بأن يسمع الملتقط يصفها وفي الهداية فإن أعطى علامتها حل للملتقط أن يدفعها إليه ويجبر على ذلك في القضاء انتهى (فإن جاء صاحبها فدفعها إليه) لحديث عياض بن حمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليشهد ذوي عدل أو يحفظ عقاصمها ووكاهها فإن جاء صاحبها فلا يمسكتم فهو أحق بها وإن لم يجر صاحبها فهو مال الله يؤتيه من يشاء أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو داود والنسائي وابن حبان وفي الصحيحين من حديث زيد بن خالد قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف ووكاهها وعقاصمها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنقها وتكن وديعة عندك فإن جاء طالبها يوم من الدهر فادها إليه وسأله عن ضالة الأبل فقال مالك وله ادعها فإن معها حذاه أو سقاها ترد الماء وتناكل الشجر حتى يجدها ربه أو سأله عن الشاة فقال خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب وفي لفظ لمسلم إن جاء صاحبها وعرف عقاصمها وعددها ووكاهها فاعطها إياه أو لأهله في لك وفي مسلم وغيره من حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عرفها فإن جاء أحد يخبرك بعثتم أو وعائها ووكاهها فاعطها إياه أو لأهله أو لأهله وسلم قال عرفها فإن جاء صاحبها فدفعها إليه وفي اعلام الموقعين قال يا رسول الله فاللقطة يجدها في سبيل العامة قال عرفها حولاً فإن وجدت باعها فادها إليه أو لأهله في لك قال ما يوجد في الخراب قال فيه وفي الر كازنخس ذكره أحمد وأهل السنن قال ابن القيم والافتاء بما فيه متعين وإن خالفه من خالفه فإنه لم يعارضه ما يوجب تركه انتهى (والاعرف بها حولاً) بعد ذلك يجوز له صرفها ولو في نفسه ويضمن مع مجي صاحبها) يعني إن جاء صاحبها بعد ذلك عرفها له أن كان قد ألقها وأرجعها بعينها أن كانت باقية كما يشهد قوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن جاء طالبها يوم من الدهر فادها إليه وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب التعريف بعد الحول وقد ورد في لفظ البخاري من حديث أبي مايدل على أن التعريف يجب بعد الحول ولفظه قال وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عرفها حولاً فعرفتها فلم أجده من يعرفها ثم أتيتها ثانياً فقال عرفها حولاً فلم أجده ثم أتيتها ثالثاً فقال احفظ وعاءها وعددها ووكاهها فإن جاء صاحبها أو لأهله فاستمعت بها



فلقيه بعد بركة وقد وقع الاختلاف بين الحفاظ في هذه الرواية فمن بعضهم ان الزيادة على  
 اعمام غلط كما حرم بذلك ابن حزم قال ابن الجوزي والذي يظهر لي ان سلة أخطأ فيها ثم ثبت  
 واستمر على عام واحد وجمع بعضهم بان الزيادة على العام محمولة على مزيد الورع والكلام في  
 ذلك يطول والمراد بقوله في الحديث ولتكن ودبعة عندك انه يجب ردها فقبوز بك الودبعة  
 عن وجوب الرد لعوضها بعد الاستنفاق بها قال في المسوى قوله عرف سنة عليه الشافعي  
 وأبو حنيفة وخص منه الحقيير لحديث علي انه التقط دينار في عهد النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم ولم يعرفه وفي المنهاج والاصح ان الحقيير لا يعرف سنة بل زمانا بظن ان صاحبه يعرض  
 عنه غالبا وفي الوقاية عرفت مدة لا تطلب بعدها (واقطة مكة) المكرومة زادها الله شرفا أشد  
 ثم يقامن غيرها) لما ثبت في الصحيح انها لا تحمل لقططة مكة الا يعرف مع ان التعريف لا بد منه  
 في لقططة مكة وغيرها فحمل ذلك على المبالغة في التعريف لان الحاج قد يرجع الى بلده ولا يعود  
 فاحتاج الملتقط لها الى المبالغة في التعريف وقد قيل غير ذلك (ولا بأس بان ينتفع الملتقط  
 بالشيء الحقيير كالعصا والسوط ونحوهما بعد التعريف به ثلاثا) لما أخرجه أحمد وأبو داود من  
 حديث جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العصا والسوط والحبل  
 واشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به وفي اسناده المغيرة بن زياد وفيه مقال وقد وثقه وكيع وابن  
 معين وابن عدي وفي الصحيحين من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صريرة  
 في الطريق فقال لولا اني أخاف ان تسكود من الصدقة لا كانتا وقد أخرج أحمد والطبراني  
 والبيهقي من حديث يعلى بن مرة مرفوعا من التقط لقطعة بسيرة حبلا أو درهما أو شبه ذلك  
 فليعرفها ثلاثة أيام فان كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام زاد الطبراني فان جاء صاحبها والا  
 فليصدق بها وفي اسناده عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وأخرج عبد الرزاق من حديث  
 أنس سعيد ان عليا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بدينار وجده في السوق فقال  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عرفه ثلاثا ففعل فلم يجد أحدا يعرفه فقال كله وأما اذا  
 كان الشيء مأكولا فلا يجب التعريف به بل يجوز أكله في الحال لما تقدم من قوله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم في القرعة (وتلتقط ضالة الدواب الا الابل) للحديث المتقدم عن زيد بن خالد  
 والحاق سائر الدواب بالشاة لسكونها مثلها في معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هي لك  
 أولا خيلك أو للذئب ولا يخرج من ذلك الا الابل كما صرح به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وما يفيد ذلك ما أخرجه مسلم من حديث زيد بن خالد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال لا يأوي الضالة الا ضال ما لم يعرفها فان الضالة تصدق على الشاة وغيرها وقد قدم ذلك  
 بالتعريف فدل على جواز الالتقاط ونجحت الابل بالحديث الاخر في المنهاج والحيوان  
 الممنوع من صغار السباع بقوة أو بعدوا وطيران ان وجد به فارة فلا قاضي التقاطه ويحرم  
 التقاطه للآل وان وجد بقرية فالاصح جواز التقاطه للآل وما لا يمنع منها كشاة يجوز  
 التقاطه في القرية والمفارقة ولا فرق عند أي حنيفة بين ان يكون بجمعة أو غيرها

\*( كتاب القضاء )\*

( انما يصح قضاء من كان مجتهدا ) لما في الكتاب العزيز من الامر بالقضاء بالعدل والقسط و...



أراه الله ولا يعرف العدل الا من كان عارفا بما في الكتاب والسنة من الاحكام ولا يعرف ذلك الا المجتهد لان المقلد انما يعرف قول امامه دون مجتبه وهكذا لا يحكم بما أراه الله الا من كان مجتهدا الا من كان مقلدا انما أراه الله شيئا بل أراه امامه ما يختاره لنفسه ومما يدل على اعتبار الاجتهاد حديث بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ف قضى به ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار أخرجه ابن ماجه وأبو داود والنسائي والترمذي والحاكم وصححه وقد جمع ابن حجر طرقه في جزء مفرد ووجه الدلالة منه انه لا يعرف الحق الا من كان مجتهدا وأما المقلد فهو يحكم بما قال امامه ولا يدري أحق هو أم باطل فهو القاضي الذي قضى للناس على جهل وهو أحد قاضي النار ومن الأدلة على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون ولا يحكم بما أنزل الله الا من يعرف التنزيل والتأويل ومما يدل على ذلك حديث معاذ لما بعثه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن فقال له بما تقضى قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد قال فبرأي قال المساتن وهو حديث مشهور وقد بينت طرقه ومن أخرجه في بحث مستقل ومعلوم ان المقلد لا يعرف كتابا ولا سنة ولا رأى له بل لا يدري بأن الحكم موجود في الكتاب أو السنة في قضى به أو ليس بموجود فيجتهد برأيه فاذا ادعى المقلد انه حكم برأيه فهو يعلم انه يكذب على نفسه لاعتراقه بأنه لا يعرف كتابا ولا سنة فاذا زعم انه حكم برأيه فقد أقر على نفسه انه حكم بالاطاغوت والسيد العلامة محمد بن اسمعيل الامير رسالة مستقلة في تيسير الاجتهاد سماها ارشاد النقاد فارجع اليه أقول الحاصل ان المقلد ليس بمن يعقل حجج الله اذ اجابته فضلا عن ان يعرف الحق من الباطل والصواب من الخطا والراجح من المرجوح بل لا ينبغي ان ينسب المقلد الى العلم مطلقا ولهذا نقل عضد الدين الاجماع على انه لا يسمى المقلد عالما وأما ما صار يستروح اليه من جواز قضاء المقلد من قلة المجتهدين في الزمنة الاخيرة وانه لو لم يل القضاء الا من كان مجتهدا لتعطلت الاحكام فكلام في غاية السقوط فالمجتهدون في كل قطر وانكهم في زمان غربة فثم من يخفى اجتهاده مخافة صولة المقصرين ومنهم من يحتقره المقلدون عن ان يكون مجتهدا الضيق اعطائهم وحقارة عرفانهم وتباعد اذهانهم وجود قرائنهم ونحو ذلك فكارهم ولا يعرف الفضل لاهل الفضل الا اهل له ولقد عرفت مشايخي الذين أخذت عنهم العلم فأكثروا مجتهدون وفي مدينة صنعاء من المجتهدين من يستغنى به عن القضاء المقلدين في جميع الاقطار اليمنية مع انه لا يسلم لهم الاجتهاد الا من كان مثلهم أو مقار بالهم وأما أسراء التقليد فهيها ان يذعن واحد منهم لاحد بالاجتهاد مع ان العلوم المعتمدة في الاجتهاد عند هؤلاء المقلدين هي العلوم الخمسة المدكورة في كتب أصول الفقه وهي بالنسبة الى من يحفظ من وصفناه من المجتهدين شيء يسير قال المساتن رحمه الله ومن غريب ما أحكيه لك انه لما كثرت الخلط من قضاء حضرة الخلافة استأذنت الخليفة بحفظه الله في جمعهم لقصد ترغيبهم في العدل وترهيبهم عن الجور فاجتمع منهم نحو أربعين قاضيا فأسألتهم عن شيء مما يتعلق بشروط القضاء لما قوته في كتب الفروع فلم يجتهد أحد منهم الى الجواب على



وجه الصواب بل اعترفوا جميعا بالقصور عن فهم دقائق التقاليد فضلا عن معرفة علوم  
الاجتهاد أو بعضها وليت انهم اذا قصروا في العلم لم يقصروا في الورع فان الورع يردع  
صاحبه عن المجازفة ويرشده الى ان شفاء العي السؤال ويكفه عن التسلق لاموال المسلمين  
ويرده عن التسرع اليها بادنى شبهة ولعمري ان القاضي اذا جمع بين الجهل وعدم الورع أشد  
على عباد الله من الشيطان لانه يقضي بين الناس بالطاغوت وهو ما لهم انه انما يقضي بينهم  
بالشرعية المطهرة ثم ينصب الحياتل لاقتناص أموالهم ويأكلها بالباطل ولا سيما أموال  
اليتامى والنساء اللهم اصلح عبادك وتداركهم من كل ما لا يرضيك انتهى فان قلت حديث  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عليا الى اليمن قاضيا فقال يا رسول الله بعثني بينهم  
وأنا شاب لا أدري ما القضاء قال فضرب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صدره وقال  
اللهم اهده وثبت لسانه قال علي فوالذي فلق الحبة ما شككت في قضاء بين اثنين أخرجه أهل  
السنن وغيرهم هل يدل على جواز قضاء من ليس بمجتهد لقوله أنا شاب ولا أدري ما القضاء قلت  
من تمسك بهذا فليأتنا برب جل يدعو للقاضي الذي لا علم له بالقضاء بمثل هذه الدعوة النبوية حتى  
لا يشك بعدها كما يشك على كرم الله وجهه بعد تلك الدعوة فاذا فعل هذا فعن لا تخافه  
والكلام على هذه المسئلة يحفل البسط وقد قضينا عنها الوطرى كتابنا ظفر اللضى مما يجب  
في القضاء على القاضي فليراجع فان فيه ما يشفى العليل ويهتدى الى سواء السبيل (متورعا عن  
أموال الناس عادلا في القضية كما بالسوية) اسكون من لم يتورع عن أموال الناس لا يتورع  
عن الرشوة وهي تحول بينه وبين الحق كما سيأتى وهكذا من لم يكن عادلا لحرارة فيه أو مدهانة  
أو محاباة فهو يترك الحق وهو يعلم به فهو أحد قضاة النار لانه عرف الحق وجار في الحكم قال  
في الحجة البالغة أقول لا يستوجب القضاء الامن كان عدلا بريثا من الجور والميل وقد عرف  
منه ذلك وعالم يعرف الحق لاسيما في مسائل القضاء والسرى ذلك واضح فانه لا يتصور وجود  
المصلحة المقصودة الا بها أقول رأما تولى القضاء من جهة الظلمة فالسلطان الذي أوجب الله  
طاعته في كتابه العزيز وتوالت الاحاديث الصحيحة بذلك هو من كان مسلما لم يفعل ما يوجب  
كفرا بواحا وكان مقيما لا عظم أركان الاسلام وأجل شعائره وهو الصلاة فهذا هو السلطان  
الذي تجب على الناس طاعته وامتناله أو امره ويحرم عليهم ان ينزعوا أيديهم من طاعته  
ولكن بشرط أن لا يكون ما يأمر به معصية لما ثبت أن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وان  
الطاعة في المعروف فاذا أمر بما هو من الطاعة وجب الامتنال وأمره للعالم بأن يكون قاضيا  
هو أمر بطاعة يجب امتناله بنص الكتاب والسنة ولا يقدح في ذلك كونه مرتكباً لشيء مما  
لا يحل له أو يظلم الرعية في بعض ما لا يحل له فان ذلك أمر آخر لا يوجب سقوط طاعته ونم  
القدوة السلف الصالح فقد كانوا يعملون اسلاطين بنى أمية الاعمال ويلون لهم القضاء مع  
كونهم في العلم والعمل بكان لا يجهله أحد وسلاطين تلك الأزمنة فيهم من يستحل الدماء بغير  
حقها والاموال بدون حلالها نعم القضاء قد ورد فيه ما يدل على الترغيب تارة والترهيب أخرى  
بل ورد في الامارة التي هي أعم من القضاء ما يشعر بأن تجنبها أولى واجمع بين الاحاديث فيما  
يظهر لي يرجع الى الاشخاص فنعلم من نفسه القيام بالحق والصدق به وعدم الضعف في



الامر وقوة الصلابة في القضاء والعفة عن الاموال والتسوية بين القوي والضعيف فالدخول  
 في القضاء أولى له ان لم يكن واجبا عليه بشرط ان يكون في العلم على الصفة التي قد منازكرها  
 ومن كان يضعف عن هذه الاوصاف فالترك أولى به وقد يجب عليه الترك ومما يرشد الى هذا  
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يذرائي أراك ضعيفا ثم أرشده الى عدم الدخول في  
 الامارة كما ثبت ذلك في الحديث المشهور وقد أوضحت المقام في رسالتي في القضاء وبسطت  
 المقال على مسائل الامامة في كتابي اكمل الكرامة في تبيان مقاصد الامامة وهما هما في  
 هذين البابين والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وهو المستعان وبه التوفيق (ويحرم  
 عليه الحرص على القضاء وطلبه) الحديث عبد الرحمن بن حمزة في الصحيحين وغيرهما قال قال  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يسأل الامارة فانك ان أعطيتها  
 من غير مسألة أعنت عليها وان أعطيتها عن مسألة وكلت اليها وأخرج أحمد وأبو داود وابن  
 ماجه والترمذي وحسنه من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن جبر عليه ينزل عليه ملك يسدده وأخرج البخاري وغيره  
 من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انكم ستعرضون على  
 الامارة وستكون ندامة يوم القيامة فتم المرصعة وبئست الفاطمة ولا ينافي هذه الاحاديث  
 ما أخرجه أبو داود بإسناد لا مطعن فيه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قال من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جورهم فله الجنة ومن غلب جوره  
 عدله فله النار لان اثم الطلب قد لزمه بالطلب وحصل له الثواب بعد ذلك بالغالب على  
 الجور قال الماتن في نيل الاوطار وقد كثرت التتابع من الجهة له في هذا المنصب الشريف  
 واشتروه بالاموال ممن هو أجهل منهم حتى عمت البلوى بهم جميع الاقطار اليمنية اه قلت  
 ومثل ذلك وقع في الحرمين الشريفين من جهة الترك فان الله وانا اليه راجعون (ولا يحل للامام  
 تولية من كان كذلك) أي حريصا على القضاء أو طالبا له الحديث أبي موسى في الصحيحين قال  
 دخلت على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنا ورجلان من بني عدي فقال أحدهما يا رسول  
 الله أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل وقال الآخر مثل ذلك فقال انا والله لا تولي هذا  
 العمل أحد ايسأله أو أحدا يحرص عليه والسرف فيه ان الطالب لا يحلو غالبا من داعية  
 نفسانية من مال أو جاه أو تمسك من انتقام عدو ونحو ذلك فلا يتحقق منه خلوص النية الذي  
 هو سبب نزول البركات أقول وأما أخذ الرزق على القضاء فقال الله موضوع لمصالح المسلمين  
 ولهذا قيل له بيت مال المسلمين ومن أعظم مصالح دينهم ودنياهم القاضي العادل في أحكامه  
 العارف من الشريعة المطهرة ما يحتاج اليه في حله وإبرامه بل ذلك هو المصلحة التي لا توازنها  
 مصلحة لانه يرشدهم الى مناهج الشرع ويفصل خصوماتهم بأحكام الله فهو المتحمل لاعباء  
 الدين المترجم عنهم لمن يحتاج اليه من المسلمين فرزقه من بيت المال من أهم الامور ولا سيما اذا  
 استغرق أوقاته في فصل خصوماتهم فقد ~~كان~~ ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 والخلفاء الراشدون ومن بعدهم من السلف الصالح يقسمون أموال الله بين المسلمين ويجعلون  
 للعلماء نصيبا موقرا فالقاضي اذا كان متورعا عن أموال العباد قائما بمصالح الحاضر منهم



والبلاد فقد استحق ما يكفيه من بيت المال من جهات منها كونه من المسلمين ومنها كونه عالما  
ومنها كونه قاضيا وأما ما اعتاده جماعة من القضاة من أخذ الأجرة من الخصوم على الرقوم  
فمن كان مكفيا من بيت مال المسلمين لا يحل له ذلك لأنه قد قبض أجرته من بيت المال وإن أظهر  
من يأتيه أن نفسه طيبة به فالذي أوجب طيبها كونه قاضيا وكون الأعراف قد جرت بمثل  
ذلك والأفهل ولا يسمع له بماله لولم يكن كذلك وهذا مما لا شك فيه ولا شبهة وأما إذا لم يكن  
مكفيا من بيت المال فشرط الحل أن يأخذ مقدار أجرته بطيبة من نفس من يقصده ويكون  
كالأجرة حكمه لكونه غير مؤجر من بيت مال المسلمين (ومن كان متاهلا للقضاء فهو على  
خطر عظيم) لحديث أبي هريرة عندهما أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي  
والدارقطني وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم من جعل قاضيا بين الناس فتد ذبح بغير سكين قال في الحجة البالغة هذا  
بيان أن القضاء جعل لتقيل وإن الأقدام عليه مظنة للهلاك إلا أن يشاء الله انتهى وأخرج  
أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما من  
حكم يحكم بين الناس إلا حيس يوم القيامة ومالك آخره بقاء حتى يقف به على جهنم ثم يرفع  
رأسه إلى الله عز وجل قال قال ألقه ألقاه في مهوى فهو ي أربعين خريفا وفي إسناده عثمان  
ابن محمد الأحمسي وفيه مقال وأخرج ابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم في المستدرج  
وابن حبان من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم إن الله مع القاضي ما لم يجز فإذا جاز وكله إلى نفسه وفي لفظ الترمذي فإذا جاز فخلع عنه  
وزمه الشيطان وفي الباب أحاديث مشقة على الترهيب وأحاديث مشقة على الترغيب وقد  
استوفاهما المياتن في شرح المنتقى (وله مع الإصابتة أجران ومع الخطأ أجران لم يأل جهدا في  
البحث) يعني بذل طاقته في اتباع الدليل وذلك لأن التكليف بقدر الوسع وانماوسع الإنسان  
أن يجتهد وليس في وسعه أن يصيب الحق البتة ودليله حديث عمرو بن العاص الثابت في  
الصحاح وغيرهما عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران  
وإن اجتهد فأخطأ فله أجر وقد ورد في روايات أنه إذا أصاب فله عشرة أجور (وتحرم عليه  
الرشوة) وفي الأنوار في تفسير الرشوة وجهان الأول أن الرشوة هي التي يشترط على قابلهما  
الحكم بغير الحق أو الامتناع عن الحكم بالحق والثاني بذل المال لأحد ليتوسل بجاهه إلى  
اغراضه إذا كان جاهه بالقضاء والعمل فذلك هو الرشوة ويحرم على الرعية إعطاء الرشوة  
للحكام ليتوسلوا بذلك إلى ظلم ويحرم على الحكام أخذها قال الله تعالى ولأننا كلوا أموالكم  
بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون  
كذا في المشوي وروى مالك بإسناده أن عبد الله بن رواحة قال ليهود خبير فاما ما عرضتم من  
الرشوة فأتعاهي محنت وأنا لانا كلها (والهدية التي أهديت إليه لأجل كونه قاضيا) لحديث  
أبي هريرة عندهما أحمد والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم لعنة الله على الرائي والمرئشي في الحكم وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه  
والترمذي وصححه وابن حبان والطبراني والدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو وكحديث أبي



هريرة وأخرج أحمد والحاكم من حديث ثوبان قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الراشي والمرتشى والرائش يعنى الذى عشى بينهما وفى اسناده نيت بن أبي سليم قال البزار انه تفرد به وفى اسناده أيضا أبو الخطاب قيل وهو مجهول وفى الباب عن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الحماكم وعن عائشة وأم سلمة أشار إليهما الترمذى وقد أجمع أهل العلم على تحريم الرشوة وقد استدلل على تحريم الرشوة بقوله تعالى أكلون السحت كما روى عن الحسن وسعيد ابن جبيرة انهما قسرا الآية بذلك وحكى عن مسروق عن ابن مسعود انه لما سئل عن السحت اهو الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون واسكن السحت ان يستعينك الرجل على مظلته فيهدى لك فان أهدى لك فلا تقبل وقد سبق حديث فى هذا المعنى فى كتاب الهدايا ويدل على تحريم الهدية التى أهديت للقاضى لأجل كونه قاضيا حديث هدايا الامراء غلول أخرجه البيهقى وابن عدى من حديث ابن جهم قال ابن حجر واسناده ضعيف ولعل وجه الضعف انه من رواية اسمعيل بن عياش عن أهل الخجاز وأخرجه الطبرانى فى الأوسط من حديث أبي هريرة قال ابن حجر واسناده أشد ضعفا وأخرجه سديد بن داود فى تفسيره من حديث جابر وفى اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف وأخرجه الخطيب فى تلخيص المتشابه من حديث أنس بلفظ هدايا العمال سحت وأخرج أبو داود من حديث بريدة عن النبی صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ من استعملناه على عمل ففرقناه رزقا فاما أخذ بعد ذلك فهو غلول وقد تبوأ البخارى فى أبواب القضاء باب هدايا العمال وذكر فيه حديث ابن التيمية المشهور وعما يؤيد ذلك ان الهدية للقاضى لأجل كونه قاضيا نوع من الرشوة عاجلا أو آجلا قال ابن القيم اما الهدية ففیه تفصيل فان كانت بغیر سبب الفتوى كمن فادته يهاديه أو من لا يعرف انه مفت فلا بأس بقبولها والاولى ان يكافئ علمه وان كانت بسبب الفتوى فان كانت سببا الى أن يقتضيه بما لا يفتى به غيره عن لا يهدى له لم يجز له قبول هديته لانها تشبه المعاوضة على الاقتناء وأما أخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجا اليه جاز له ذلك وان كان غنيا عنه ففیه وجهان وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل اليتيم فمن ألحقه بعامل الزكاة قال النفع فيه عام فله الأخذ ومن ألحقه بعامل اليتيم منعه من الأخذ وحكم القاضى فى ذلك حكم المفتى بل القاضى أولى بالمنع وأما أخذ الأجرة فلا يجوز لان الفتيا منصب تبلىخ عن الله ورسوله فلا يجوز المعاوضة عليه كما لو قال لأعلمك الاسلام والوضوء والصلاة الأجرة أو سئل عن حلال أو حرام فقال لا أسألك لا أجيبك عنه الأجرة فهذا حرام قطعاً ويلزمه رد العوض ولا يملكه انتهى (ولا يجوز له الحكم حال الغضب) لحديث أبي بكر فى الصحيحين وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان ولا يعارض هذا حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه فى الصحيحين وغيرهما انه اختصم هو وأنصارى فقال النبی صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للزبير اسق يا زبير ثم ارسل الماء الى أخيك فغضب الأنصارى ثم قال يا رسول الله أن كان ابن عمك فتلون وجه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر لان النبی صلى الله تعالى عليه وآله وسلم معصوم فى غضبه ورضائه بخلاف



غيره فان الغضب يحول بينه وبين الحق ويختلط حال الغضب ويتشوش خاطره ويتكدر ذهنه ويذهل عن الصواب فلا يصلح الاستدلال بقضائه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حال غضبه لهذا الفرق فالحق أن حكم الحاكم حال الغضب حرام وأما كونه يصح أو لا يصح فينبغي النظر في نفس الحكم فان كان واقعا على الصواب فالاعتبار بذلك ومجرد صدور حال الغضب لا يوجب بطلانه وهو صواب وان كان واقعا على خلاف الصواب فهو باطل وإذا التمس الأمر هل هو صواب أو خطأ كما يحصل الاشتباه في كثير من مسائل الخلاف فالاعتبار بما رآه الحاكم صوابا لانه متعبد باجتهاده فان وجد حكمه الواقع حال الغضب بعد سكون غضبه صح ما وافق لما يعتقده حقا فهو صحيح لازم للمحكوم عليه وان كان آثما بايقاع الحكم حال الغضب كما تقدم فلا ملازمة بين الاثم وبطلان الحكم ثم ظاهر النهي التحريم وقد ذهب الجمهور إلى أنه يصح حكم الغضبان ان وافق الحق قال ابن القيم ليس للمفتي الفتوى في حال غضب شديد أو جوع مقرط أو هم مقلق أو خوف مزعج أو نعاس غالب أو شغل قلب مستول عليه أو حال مدافعة الأخبثين بل متى أحس من نفسه شيئا من ذلك يخرج عنه حال اعتداله ويكال نيته ونيته أمسك عن الفتوى فان أفتى في هذه الحال بالصواب صحت فتياه ولو حكم في هذه الحال فهل يتقد حكمه أو لا يتقد فيه ثلاثة أقوال المنفوذ وعدمه والفرق بين ان يعرض له الغضب بعد فهم الحكومة فينقذ وبين ان يكون سابقا على فهم الحكومة فلا ينقذ في مذهب الإمام أحمد (وعليه التسوية بين الخصمين الا اذا كان أحدهما كافرا) لحديث علي عند أبي أحمد الحاكم في الكنى انه جلس بجانب شريح في خصومة له مع يهودي فقال لو كان خصمي مسلما جاست معه بين يديك ولكني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تساوهم في المجالس وقد قال أبو أحمد الحاكم بعد اخراجه انه منكروا وأورده ابن الجوزي في العال من هذا الوجه وقال لا يصح ورواه البيهقي من وجه آخر من طريق جابر الجعفي عن الشعبي قال خرج علي السوق فاذا هو بنصراني يبيع درعا فعرف علي الدرع وذكر الحديث وفي اسناده عمرو بن سمرة عن جابر الجعفي وهما ضعيفان وأخرج أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن الزبير قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم وفي اسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو ضعيف (والسمع منهم ما قبل القضاء) لحديث علي عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا علي اذا جلس اليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول فانك اذا فعلت ذلك تبين لك القضاء والحديث طرق (و) يجب عليه (تسهيل الخطاب) لحديث عمرو بن مرة عند أحمد والترمذي والحاكم والبخاري قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ما من امام أو وال يغلق بابه دون ذوى الحاجة والخلة والمسكنة الا غلق الله باب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته وأخرج أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة الأزدي مرفوعا بلفظ من تولى شيئا من أمر المساكين فاحتجب عن حاجتهم وفقروهم احتجب الله عنه دون حاجته قال ابن حجر في الفتح ان سنده جيد وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس



بلفظ أيما أمر احتجب عن الناس فاهمهم احتجب الله عنه يوم القيامة قال ابن أبي حاتم هو حديث منكرو (بحسب الامكان) لان لنفسه عليه حق ولا له عليه حق فلا يلزمه استيعاب كل أوقاته فان ذلك يكدر ذهنه ويشوش فهمه ولا يحتجب كل أوقاته فان ذلك ظلم لاهل الخصومات وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى انه كان يوابا للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما جالس على قف البئر وثبت في الصحيح أيضا في قصة حلقه أن لا يدخل على نسائه شهر أن عمر استأذن له الاسود لما قال له يارباح استأذن لي وقد ثبت في الصحيح أيضا انه كان لعمر حاجب يقال له يرفا (ويجوز له اتخاذ الاخوان مع الحاجة) لما ثبت في البخاري من حديث أنس ان قيس بن سعد كان يكون بين يدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غزاة صاسب الشرطة من الامير وقد يجب عليه ذلك اذا كان لا يمكنه تفاد الحق ودفع الباطل الا بهم (و) يجوز للحاكم (الشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصلح) لحديث كعب بن مالك في الصحيحين وغيرهما انه نقاضى ابن أبي سدر دينا كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهم ما حنى معه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في بيته فخرج اليهم ما حنى كنف فحجف حجرتة فنادى يا كعب فقال ليك يا رسول الله قال ضع من دينك هذا أو ما اليه أي الشرط قال قد فعلت يا رسول الله قال قم فاقضه وهذا الحديث فيه دليل على ما ذكرناه من الشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصلح لانه شفاعة لمن عليه الدين باستيضاع من له الدين بعضه وفيه ارشاد الى الصلح أيضا وقد سبق في كتاب الصلح ما يدل على مشروعيته من الكتاب والسنة والقاضي داخل في عموم الأدلة (وحكمه يتقضى ظاهر فقط) لحديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انما أنا ناسر وانكم تحتصمون الي ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى بضم ما أسمع فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار وقد حكى الشافعي الاجماع على ان حكم الحاكم لا يحلل الحرام قال النووي والقول بأن حكم الحاكم يحلل ظاهرا وباطنا يخالف لهذا الحديث الصحيح وللإجماع المذكور وبالجملة فلا وجه لما ذهب اليه الحنفية من ان حكم الحاكم يتقضى ظاهرا وباطنا ويحل الحرام وقد جاؤا في هذا المقام بما لا يتفق على من له في العلم قدم وتفصيل ذلك في نيل الاوطار ومسك الختام واللعن مقتوحة الماء القطنة يقال لحن الشيء بكسر الحاء ألحن له لحن أي فطنت وأما اللعن يسكون الحاء فهو الخطأ قال في المسوى اتفق اهل العلم على ان القضاء في الدماء والاملا المظلمة لا يتقضى الا ظاهرا واختلفوا في العقود والفوسخ فذهب أبو حنيفة الى أنه يتقضى القضاء فيها ظاهرا وباطنا حتى لو شهد شاهدان زورا ان فلا تطلق امر أنه نقضى به القاضي وقعت الفارقة بينهما بقضائه ويجوز لكل من الشافعيين أن يشكهما وقال الشافعي لا يتقضى باطنا وأما المسائل المختلف فيها مثل أن يقضى حتى بشقعة الجار لرجل لا بعنة ثبوتها أو مات رجل عن جد وأخ نقضى القاضي بالمران للبدع على مذهب الصديق رضي الله تعالى عنه والمحكوم له يرى رأي زيد أو مات رجل عن خال لا يرى توريث ذوي الارحام فتقضى له القاضي بالمال فأكثر أصحاب الشافعي على أنه يتقضى ظاهرا وباطنا لانه أمر مجتهد فيه لا يتصور ظهور الخطا فيه بقينا في الدنيا وفي الحديث دليل على ان كل مجتهد ليس يصيب انما الاصابة لواحد واثم الخطا



موضوع عن الاثر لكونه معذوراً فيه وعليه أكثر أهل العلم وفي الحديث دليل على ان بينة المدعى مسموعة بعد عين المدعى عليه وعليه الثاني انتهى (فمن قضى له بشي فلابد له الا اذا كان الحكم مطابقاً للواقع) لما تقرران حكم الحاكم كمن ظني سواء تعلق بحكم فيه قطعي أو ظني في ايقاع أو وقوع فلا يثبت الا ظاهر الا باطنا فلا يحل به الحرام ولا يحرم به الحلال للمحكوم له والمحكوم عليه ولكنه يجب امتثاله بحكم الشرع ويجبر من امتنع منه فان كان المحكوم له يعلم بان الحكم له بباطل لم يحل له قبوله ولا يجوز له استعلاؤه بمجرد حكم الحاكم من غير فرق ومن قال يثبت حكم الحاكم ظاهر أو باطناً فماتته باطلة وشبهتها اذا حصة وقد دفعها الله عز وجل في كتابه العزيز بقوله ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ودفعها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله فمن قضيت له بشي من مال أخيه فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار هذا على تقدير انهم يعممون المسئلة في الاموال وغيرها والذي في كتبهم تخصيص ذلك بما عدا الاموال ولا يختلف في هذا من يقول بأن كل مجتهد مصيب ومن لا يقول بذلك لان القائل بالتصويب لا يريد بذلك ان المجتهد قد اصاب ما في نفس الامر وما هو الحكم عند الله عز وجل وانما يريد ان حكمه في المسئلة هو الذي كتبه وان كان خطأ في الواقع ولهذا يقول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح اذا اجتمعوا في الحاكم فخطأ فيه اجروا ما اجتمعوا عليه فاصاب فيه اجران فجعله مصيباً تارة ومخطئاً اخرى ولو كان مصيباً اداً ثمال يصح هذا التفسير النبوي وبهذا نعرف ان المراد بقول من قال كل مجتهد مصيب انه اراده من الصواب الذي لا ينافي الخطأ الا من الاصابة التي تنافيها والله أعلم

### • (كتاب الخصومة) •

(على المدعى البينة) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاهدنا أو عيینه كما في الصحيحين من حديث الاشعث بن قيس وأخرج مسلم من حديث واقل بن حجر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للكندى البينة قال لا قال فلا عيینه (وعلى المنكر اليمين) حديث ابن عباس في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى باليمين على المدعى عليه وأخرج به البيهقي بأسناد صحيح بلانظ البينة على المدعى واليمين على من أنكر وأخرج ابن حبان من حديث ابن عمر نحوه وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه وقد ذهب الى ذلك الجهمي وروى عن مالك أنه لا يتوجه اليمين الاعلى من بينه وبين المدعى اختلاطاً لا يثبت ذلك اهل السفة أهل الفضل وهو رد للرواية ببعض الرأي (وبحكم الحاكم بالاقرار) وليس في ذلك خلاف ودلالة الكتاب العزيز على لزوم حكم الاقرار للمقر وقبحه من ذلك الكثير الطيب فان الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز احكاماً وعقوبات على حصول أمور هي اقرارات وان لم يذكر فيها لفظ الاقرار وهو أقوى مستندات الحكم اذا لم يكن معه سلام البطلان ولزوم المقر لما اقربه وجواز الحكم للحاكم باقراره لا يحتاج الى ايراد الادلة عليه فقد كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يسفل به الدماء ويقيم الحدود ويقطع الاموال بل اكتفى به في أعظم الامور وهو الرجم كما وقع من المقر عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما في حديث



واغديا نيس الى امرأة هذا فاربعها وهو في الصحيح كما سيأتي فكيف بالاقرار فيها  
 هو أخف من الرجم (و) الحكم (بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين) لنص القرآن الكريم  
 وليس في ذلك خلاف اذا كان الشهود مرضيين كما قال تعالى عن ترضون من الشهداء (أو رجل  
 وعين المدعي) لحديث ابن عباس عندهما مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قضى بين شاهدين وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والبيهقي من حديث جابر ان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد وهو من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن  
 جابر وقد روى من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن علي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم قضى بشهادة شاهد واحد وبين صاحب الحق أخرجه أحمد والدارقطني وقد جمع حديث  
 جابر أبو عوانة وابن خزيمة وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي هريرة  
 قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باليمين مع الشاهد الواحد ورجال اسناده  
 ثقات وصححه أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجه ابن ماجه وأحمد من حديث سرق ورجال رجال  
 الصحيح الا الراوي له عن سرق فانه مجهول وقد ذكر ابن الجوزي في التحقيق عددا من روى هذا  
 الحديث يعني حكمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالشاهد واليمين من الصحابة فزاد على  
 عشر من صحابيه واليه ذهب الجمهور من الصحابة فمن بعدهم وروى عن زيد بن علي والزهرى  
 والنضى وابن شبرمة والحنفية أنه لا يجوز الحكم بشاهد ويمين وأما حديث هذا الباب ترد عليهم  
 قلت قال مالك في الموطأ مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب  
 الحق مع شاهده ويستحق حقه فان نكل أو أبى أن يحلف أحلف المظلوب فان حلف سقط عنه  
 ذلك الحق وان أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه قال مالك وانما يكون ذلك في الاموال  
 خاصة ولا ينع ذلك في شيء من المالد ودولاني نكاح ولا في طلاق ولا في عتاقة ولا في سرقة ولا  
 في فرية قال مالك ومن الناس من يقول لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويحجج بقول الله  
 تبارك وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان عن ترضون من الشهداء يقول فان لم يأت  
 برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهده قال مالك في الحجة على من قال ذلك القول أن  
 يقال له أ رأيت لو أن رجلا ادعى على رجل مالا ليس يحلف المظلوب ما ذلك الحق عليه فان  
 حلف بطل ذلك عنه وان نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ان حقه الحق وثبت حقه على  
 صاحبه فهذا مالا اختلاف فيه عندا من الناس ولا يولد من البلد ان قبأى شيء أخذ هذا  
 وفي أي كتاب الله وجده فاذا أقربم ذان فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله وانه  
 ليكني ذلك ماضى من السنة ولكن المرقدي يجب أن يعرف وجهه الصواب وموقع الحجة  
 فني هذا يبيح بيان ان شاء الله تعالى قال في المداوى وعلى هذا أهل العلم الامستلة القضاء  
 بالشاهد الواحد مع عين المدعي في الاموال خاصة قال الشافعي يجوز ذلك وقال أبو حنيفة  
 لا يجوز وقد قال تعالى في حد القذف فان لم يأتوا بالشهم را فاولئك عندا قههم الكاذبون وقال  
 في الطلاق واشهدوا ذوى عدل منكم وقال في الدين واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان  
 لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان عن ترضون من الشهداء أن تفضل احداهما فتذكر احداهما  
 الاخرى وقد كتب عمر بن عبد العزيز الى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل



على الكوفة ان اقض باليمين مع الشاهد وان أباسله بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار سقلاهل  
يقضي باليمين مع الشاهد فقالا نعم والحاصل ان شهود الزنا أربعة وشهود سائر الحقوق اثنان  
وشهود الاموال رجلان أو رجل واحد وامرأتان فان لم يتيسر قضى بيمين المدعى مع الشاهد الواحد  
أقول الحق ان الحكم بالشاهد العدل واليمين واجب وقد ثبت ذلك في السنة ثبوتها لا ينكره الا  
من لا يعرف السنة وجلة من رواه من العصاية زيادة على عشرين رجلا وللمانع من ذلك  
أجوبة خارجة عن الانصاف واشتغالها تسكوأبه ان الله تعالى أمر بانهم ادرجلين وقال صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم شاهد الله أو يمينه ولا يحق له ان لا يمين في ذلك ما يقيد الحصر بل غاية ما فيه  
أن مفهومه يدل على عدم قبول الشاهد الواحد مع اليمين ولا حكم لهذا المفهوم مع وجود  
المنطوق وهو القضاء بالشاهد واليمين مع أن هذا المفهوم هو مفهوم لقب وهو مما لا يعمل به  
فصار الاصول كما ذلك معروف وقد استوفى المساتن جميع الجميع في شرح المتن فيلرجع اليه  
(و) يجوز الحكم (بيمين المنكر) لما قدمنا من ان اليمين على المنكر وقد ثبت في حديث مسلم من  
حديث وائل بن حجر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تكفدي ألت بينة قال لا قال  
فقلت يمينه فقال يا رسول الله الرجل قاجر لا يسألني على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال  
ليس لك منه الا ذلك (و) يجوز الحكم (بيمين الرد) لان من عليه الحق قد رضى به اسواء قلنا انها  
تجب على المدعى عند ردها من المنكر أم لا وقد استدلل من لم يجعلها مستندا بمفهوم الحصر في  
قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولكن اليمين على المدعى عليه كافي به في ألقاظ حديث ابن  
عباس عنده مسلم وغيره وقوله في حديث وائل ليس لك منه الا ذلك ولكن هذا انما يقيد انها  
لا تجب على المدعى اذا ردها المنكر وأما انه يقيد بعدم جواز الحكم بيمين الرد اذا طلبها المنكر  
ورضى به او قبل ذلك المدعى فلهذا وأما ما رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث  
ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رد اليمين على طالب الحق فلو صح لكان صالحا  
لتخصيص ما تقدم ولكن في اسناد محمد بن مسروق وهو غير معروف وفي اسناده أيضا اسحق  
ابن افرات وفيه مقال وقد أشار القرآن الكريم الى رد اليمين بقوله ان ترد ايمان بعد ايمانهم  
ولكن فيه احتمال اذ يمكن أن يكون المراد برد اليمين عدم قبولها أو ما النكول فلا يجوز الحكم  
به لان غاية ما فيه أن من عليه اليمين يحكم الشرع لم يقبلها ويقبلها وعدم فعله لها ليس باقرار  
بالحق بل ثلثا جعله الشارع عليه بقوله ولكن اليمين على المدعى عليه فعلى القاضي أن يلزمه  
بعد النكول عن اليمين بأحد الأمرين اما اليمين التي بكل عنها أو الاقرار بما ادعاه المدعى وأيهما  
وقع كان صالحا للحكم به كما مر (و) يجوز الحكم (بعلمه) لان ذلك من العدل والحق اللذين أمر الله  
بالحكم بهما وليس في الادلة ما يدل على المنع من ذلك وحديث شاهد الله أو يمينه لا حصر فيه  
ومما يزيد جواز الحكم بعلم الحاكم ما ثبت من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمدعى ألت بينة  
فان البينة ما يقين بالامر وليس بعد العلم به ان بل هو أعلى أنواع البيان فانه لا يحصل من سائر  
المستندات للحكم الا مجرد الظن بأن المقر صادق في اقراره والحاكف يار في عيینه والشاهد صادق  
في شهادته واذا جاز الحكم بمسند لا يقيد الا الظن فكيف لا يجوز الحكم بالعلم واليقين وفي هذه  
المسئلة مذاهب مختلفة وقد احتج أهل كل مذهب بما لا يصلح ولا تنطبق على محل النزاع



وأقربهما ما أخرجه أحمد والنسائي والحاكم من حديث أبي هريرة قال جاء رجلان يختصمان  
 إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال للمدعي أقم البينة فلم يقدمها فقال للآخر  
 ادفع غاف بالله الذي لا إله إلا هو ما له عنده شيء فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قد فعلت ولكن غفر لك بإخلاص لا إله إلا الله وفي رواية الحاكم يبل هو عنه ذلك إذ دفع إليه حقه  
 وأما أقوال الخصامة فلا تقوم به الحجة إلا إذا أجمعوا على ذلك عند من يقول بحجية الإجماع  
 أقول حكم القاضي بعلوه ما هو الحق ومن منع من ذلك لم يأت بحجة واضحة وليس في الأدلة  
 المقتضية لوجوب الشاهدين أو العيين أو ما يقوم مقام أحدهما دليل يدل على انحصار مستند  
 الحكم فيها ولا ريب أن الحاصل عن مثل الشهادة من عدلين أو عيّن من ثقة أو نكول أو إقرار  
 هو مجرد الظن للماكم فقط لأن من الجائز أن يكذب الشاهدان ويقعرا الحالف في عيّنه ويكذب  
 المقر في إقراره وأما العلم فلا يكون إلا عن مشاهدة أو ما يقوم مقامها وهو أولى من الظن ولا  
 نزاع وقد تقر في الأصول أن أقوى المطالب معمول به عند جميع المحققين وهذا منه فإن العلم  
 أولى من الظن عقلا وشرعا ووجودا والأدلة العامة شاملة له كآيات التي ذكرها وتخصيص  
 الحدود بقول عمر بما لا يرتضيه الانصاف لأن المقام من مجالات الاجتهاد واجتهاد ما ليس بحجة  
 على غيره ودعوى الإجماع هي من تلك الدعاوى التي قد عرفنا أنها غير مبررة وقد حقق المسامحة  
 هذا البحث في شرح المنتقى بما لم أجده لغيره (ولا تقبل شهادة من ليس بهدل) لقوله تعالى  
 وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وقوله تعالى إن جاءكم فاسق  
 بنيا الآية وقد حكى في البحر الإجماع على أنه لا تصح شهادة فاسق التصريح قلت شرط الشاهد  
 كونه مسلما أمكفيا أي عاقلًا بالعاضا بطنا طقاء عدلا ذا مروءة ليست بهتممة وعليه أكثر  
 أهل العلم في الجملة غير أنهم اختلفوا في بعض التفاصيل في شهادة الذي لا تقبل عند الشافعي  
 على الإطلاق وقال أبو حنيفة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض جائزة وإن اختلفت مللهم  
 وشهادة الصبيان لا تقبل عند الأكثرين إلا عند مالك في الجراح فيما بينهم خاصة ما لم يصلوا إلى  
 أهل بيتهم وأثر عبد الله بن الزبير أنه كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح معارض  
 بقول ابن عباس أنه لا تجوز لأن الله تعالى يقول ممن ترضون من الشهداء وحسد العدالة أن  
 يكون محترزا عن الكبار غير مصر على الصغار والرواية هي ما اتصل بأدب النفس مما يعلم أن  
 تاركه قليل الحياء وهي حسن الهيئة والسيرة والعشرة والصناعة فإذا كان الرجل يظهر من  
 نفسه شيئا مما يستحي أمثاله من اظهاره في الأغلب يعلم به قلبه من وده وترد شهادته وإن كان ذلك  
 مباحا (ولا) تقبل شهادة (الخائن ولا ذي العداوة) وإن كان مقبول الشهادة على غيره لأنه منهم  
 في حق عدوه ولا يؤمن أن تحمله عداوته على الحاق ضرره فان شهد لعدوه تقبل إذا لم يظهر في  
 عداوته فسق (والمتهم والقانع لاهل البيت) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند  
 أحمد وأبي داود والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة خائن  
 ولا خائنة ولا ذي غمر على أخيه ولا تجوز شهادة القانع لاهل البيت والقانع الذي يتفق عليه  
 أهل البيت ولا يداود في رواية ولا زان ولا زانية قال ابن حجر في التلخيص وسنده قوي والغمر  
 بكسر الميم وسكون الهم بعد هاراه مهمله الحقد أي لا تقبل شهادة العدو على العدو



وأخرج الترمذي والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً بلا سطر لا تجوز شهادتنا  
ولا خائنة ولا ذي غم ولا خيه ولا ظنين ولا قرابة وفي أسناده يزيد بن زياد الشامي وهو ضعيف  
وقد أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر نحوه وفي أسناده عبد الأعلى وشيخه يحيى بن  
سعيد الفارسي وهما ضعيفان وأخرج أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن  
عوف أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث منادياً أن لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين  
ورواه البيهقي من طريق الأعرج مرسلاً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
لا تجوز شهادة ذي الطئنة والخنعة يعني الذي بينك وبينه عداوة ورواه الحاكم من حديث العلاء  
عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه مثله قال ابن حجر وفي أسناده نظر والمراد بالمتهم هو من يظن به أنه  
يشهد زوراً من بحاييه كالفانع والعبد لسبيده وقد حكى في البحر الإجماع على عدم قبول شهادة  
العبد لسبيده قال في المسوى ولا تجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ويجوز عليهما ما وكذا  
لا تقبل شهادة من جر إلى نفسه نفعاً كمن شهد لرجل بئس راء دار وهو شفيها أو شهد للخصم  
واحد من غمائه بدين على رجل أو شهد على رجل أنه قتل مورثه فهذه كلها مواضع التهمة  
واتفقوا على قبول شهادة الأخ للأخ وسائر الأقارب واختلفوا في شهادة أحد الزوجين  
لصاحبه فلم يجزها أبو حنيفة وأجازها الشافعي أقول الحق أن القرابة بمجرد الها ليست بممانعة  
سواء كانت قرينة أو بعيدة انما المانع التهمة فإذا كان القريب ممن تأخذه حية الجاهلية ولا  
يردعه عن العصية دين ولا حياة فشهادته غير مقبولة وإن كان على العكس من ذلك فشهادته  
مقبولة والأصل في المنع من قبول شهادة المتهم حديث لا تقبل شهادة ذي الطئنة والخنعة والطئنة  
هي التهمة ولم يرد ما يدل على منع شهادة القريب لأجل القرابة (والقاذف) لقوله تعالى ولا  
تقبلوا لهم شهادة أبداً بعد قوله والذين يرمون المحصنات وقد وقع الخلاف في كتب التفسير  
والأصول في حكم التوبة المذكورة في آخر الآية قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا  
أن الذي يجادل الجلد ثم تاب وأصلح تجوز شهادته وهو أحب ما سمعت إلى في ذلك قلت وعائشه  
الشافعي وذهب أبو حنيفة إلى أن شهادة القاذف لا ترد بالقذف فإذا ردت شهادته على  
التأيد وان تاب وأصل المسئلة أن الاستثناء يعود إلى الفسق فقط في قول أهل العراق وإلى  
الفسق وعدم قبول الشهادة جميعاً في قول أهل الجواز وقال الشافعي هو قبل أن يحد شر منه  
حين يحد لان الحدود وكفارات فكيف تردونها في أحسن حاله وتقبلونها في شر حاله وإذا قبلتم  
توبة الكافر والقاتل عمداً كيف لا تقبلون توبة القاذف وهو أيسر ذنباً قبل معنى قول أبي  
حنيفة أن القاذف ما لم يحد يحفل أن يكون صادقا وإن يكون معه شهود تشهد بالزنا فإذا لم يأت  
بالشهادة وأقيم عليه الحد صار مكذبا بحكم الشرع لقوله تعالى فأولئك عند الله هم الكاذبون  
فوجب رد شهادته ثم رد شهادة المحدث ودفع القذف تعبدى عنده لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم  
شهادة أبداً والتأيد ينال التعليق فلا يجري فيه القياس وقال الواحدى أبداً كل إنسان مقدار  
مدته فيما يصل بقصته يقال الكافر لا يقبل منه شيء أبداً معناه مادام كافراً كذلك القاذف  
لا تقبل شهادته أبداً مادام قاذفاً فإذا زال عنه الكفر زال عنه أبداً وإذا زال عنه الفسق زال  
أبداً لا فرق بينهما في ذلك (ولا) تقبل شهادة (بدوى على صاحب قرينة) لحديث أبي هريرة أنه سمع



رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية أخرجه  
 أبو داود وابن ماجه والبيهقى قال المذرى رجال اسنادهم صحيحهم مسلم فى صحيحه قال فى النهاية  
 انما كره شهادة البدوى لما فيه من الخفاء فى الدين والجهالة بأحكام الشرع ولانهم فى الغالب  
 لا يضبطون الشهادة على وجهها وبخبرها قال الخطاى وروى نحوه عن أحمد بن حنبل  
 وذهب الى ذلك جماعة من أصحاب أحمد وبه قال مالك وأبو عيسى وذهب الاكثر الى  
 القبول قال ابن رسلان وجملاوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو والغالب  
 انهم لا تعرف عدالتهم انتهى وهذا توجيه قوى ومحل سوى (وتجوز شهادة من يشهد  
 على تقرير فعله أو قوله اذا اتفقت التهمة) لانه لم يرد ما يمنع من ذلك حتى يخصه من عموم الأدلة  
 وأيضاً حديث قبول خبر المرضعة وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد خبرها كيف وقد  
 قيل ورتب على خبرها التحريم وقد تقدم فى الرضاع وهى شهدت على تقرير فعلها كما لا يخفى ولم  
 يستدل المانع الا على ان الشاهد اذا شهد على تقرير قوله أو فعله لم يخل من تهمة وقد قيدنا ذلك  
 باتقاء التهمة وأما تحليف الشهود عنه. الرية فالظاهر انه من جملة التثبت المأمور به ولا سيما  
 مع فساد الزمان وتوابع كثير من الناس على شهادة الزور وكثيرا ما يتخرج بعض المتساهلين فى  
 الشهادة عن اليمين الفاجرة والبعض بالعكس من ذلك ولم يرد دليل على المنع من تحليف الشهود  
 وأما الاستدلال بقوله تعالى فيقسمان بالله فى انطباقه على محل النزاع خلاف وأما تقريب  
 الشهود فهو من أعظم ما يستعان به على الفرق بين صدق الشهادة وكذبها ولا سيما اذا سألهم  
 الحاكم عن بعض الاحوال التى لا يجوز تواطؤهم عليها قال الماتر رجه الله فى حاشية الشفاء  
 ولقد اتفقت بتقريب الشهود وتنويع سؤالهم وقل ما تصح شهادة بعد ذلك والحاكم لا يخل له  
 لتساهل بل يجب عليه اكمال البحث عن كل ما ينوصل به الى كشف الحقيقة وهذا منه  
 (وشهادة الزور من أكبر الكبائر) لحديث أنس فى الصحابين وغيرهما قال ذكر رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم الكبائر وأوسن عن الكبائر فقال النمر بالله وقتل النفس وعقوق  
 الوالدين وقال ألا أنبشكم بأكبائر الكبائر قول الزور وقال شهادة الزور وفى الصحابين أيضاً من  
 حديث أبى بكر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ألا أنبشكم بأكبائر الكبائر  
 قلنا بلى يا رسول الله قال الاشر بالله وعقوق الوالدين وكان متكئاً فجلس وقال الا وقول الزور  
 وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت ثم أقول المراد بالشهادة الاخبار بما يعلوه  
 الشاهد عند التحاكم بأى لفظ كان وعلى أى صفة وقع ولا يعتبر الا أن يأتى بكلام مفهوم  
 فهمه سامعه فاذا قال مثلاً رأيت كذا وكذا أو سمعت كذا وكذا فهذه شهادة شرعية وقد  
 أحسن الحق ابن القيم رجه الله حيث قال فى فوائده ليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها  
 دليل لا من كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح انتهى وقد تقررت محله ان اشتراط  
 الالفاظ انما هو صريح من لم يعين النظر فى حقائق الاشياء ولا وصل الى أن يعقل ان الالفاظ غير  
 مرادة لذاتها وانما هى قوالب للمعاني تؤدى بها فاذا حصلت التأدية للمعنى المراد فاشتراط  
 زيادة على ذلك لم تدل عليه رواية ولا دراية (واذا تعارض البيتان ولم يوجد وجه ترجيح قسم  
 المدعى) لحديث أبى موسى عن داود والحاكم والبيهقى ان رجلا من ادعياء بني اسرائيل شهد



رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبعث كل واحد منهم ما يشاهد من نفسه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهما نصفين وقد أخرج نحوه ابن حبان من حديث أبي هريرة وصححه وأخرجه ابن أبي شيبة من حديث تميم بن طرفة ووصله الطبراني من جابر بن سمرة وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قصة المدعي إذا لم يكن الخصمين بينة فأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي من حديث أبي موسى أن رجلا اختصما إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها بينهما نصفين وثبتت قصة المدعي عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى المذكور وأولاً بزيادة ذكرها النسائي فقال ادعيا دابة وجداهما عند رجل فأتاهم كل منهما شاهدين فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من يد الثالث ودفعت اليهما (وإذا لم يكن للمدعي بينة فليس له إلا عين صاحبه ولو كان قاجرا) الحديث الأشعث بن قيس في الصحيحين وغيرهما قال كان بيني وبين رجل خصومة في أثر فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال شاهدك أو عينة فقلت أنه أذن بحلف ولا يبالى فقال من حلف على عين يقطع به أمان امرئ مسلم إلى الله وهو عليه غضبان وأخرج مسلم وغيره من حديث وائل بن حجر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تكذبي ألك بينة قال لا قال فقلت عينة فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالى على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال ليس لك منه إلا ذلك (ولا تقبل البينة بعد اليمين) لما يفيد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاهدك أو عينة فاليمين إذا كانت تطلب من المدعي فهي مستند للحكم صحيح ولا يقبل المستند المخالف لها به. فعلها لأنه لا يحصل بكل واحد منهما إلا مجرد ظن ولا ينقص الظن بالظن وقد ذهب إلى هذا بعض أهل العلم والخلاف معروف (ومن أقرب شيء عاقل بالغا غير هازل ولا بحال عقلا أو عادة لزمه ما أقربه كائنا ما كان) لما تقدم وأما تقييده بكون المقر عاقل بالغا فلان المجنون والصبي ليسا بمكلفين فلا حكم لأقرارهما وأما تقييده بكونه غير هازل فليكون أقرار الهازل ليس هو الأقرار الذي يجوز أخذه به وهكذا إذا أقرب بما يحيله العقل أو العادة لأن كذبه معلوم ولا يجوز الحكم بالكذب (ويكفي مرة واحدة من غير فرق بين موجبات الحدود وغيرها كما سياتي) لكون المقر بالشئ على نفسه قد لزمه أقراره واعتبار التكرار في الحدود سياتي أنه لم يثبت عليه دليل يوجب المصير إليه

### • (كتاب الحدود) •

(باب حد الزاني) والزنا من أكبر الكبائر في جميع الأديان قال تعالى ولا تقر بوا الزمانه كان فاحشة وساء سبيلا وعلى هذا اتفق المسلمون وإن كان أهم في حد الزنا اختلاف (أن كان بكر أو جلد مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وفي قوله لا تأخذكم بهما رأفة من شيء عن تعطيل الحدود وقيل من شيء عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به وقوله ليس شهد عذابهما قيل يجب حضور ثلاثة فما فوقهم وقيل أربعة بعد ديهود الزنا وقال أبو حنيفة الإمام والشهود أن ثبت الزنا بالشهود والاحاديث في هذا الباب كثيرة (وبعدا بالمديغرب عاما) الحديث أبي هريرة وزيد بن خالد في الصحيحين وغيرهما أن



وجاء من الأعراب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انشدك الله  
 الا قضيت لي بكتاب الله وقال الخصم الآخر وهو وافقه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله واتذن لي  
 فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قل قال ابن ابي كان عسيقا على هذا فزني بامرأته  
 واني أخبرتك ان علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فآخبروني  
 ان علي ابني جلد مائة وتغريب عام وان علي امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك  
 جلد مائة وتغريب عام واغديا أتيه لرجل من أسلم إلى امرأة هـ اذا فان اعترفت فارجمها  
 قال فعدا عليا فاعترفت فأمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرجمت قال مالك  
 العسيف الاجيري وفي البخاري وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم لم قضى فبين زني ولم يحصن بنى عام واقامة الحد عليه وأخرج مسلم وغيره من حديث عبادة  
 ابن الصامت قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل  
 الله لهن بيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم وقد ذهب  
 إلى تغريب الزاني الذي لم يحصن الجمهور حتى ادعى محمد بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على  
 نفي الزاني البكر الا عن الكوفيين وقد حكى ابن المنذر انه عمل بالتغريب الخلفاء الراشدون  
 ولم ينكروا احد فمكان اجماعا ولم يأت من لم يقل بالتغريب بحجة نيرة وغاية ما تمسكوا به عدم  
 ذكره في بعض الاحاديث وذلك لا يسد لزوم العدم واختلاف من أثبت التغريب هل تغريب  
 المرأة أم لا فقال مالك والاوزاعي لا تغريب على المرأة لانها عورة وظاهر الادلة عدم الفرق  
 قلت والتغريب من جملة الايذاء الذي أمر به القرآن قال فاذوهما وعليه الثاني وقال أبو  
 حنيفة لا يغرب (وان كان ثيبا جلد كما يجلد المبكر) بما تقدم من الادلة وبغيرها كرجعه صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم لما عزر ورجعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لليهودي واليهودية ورجعه  
 للغامدية والكل في الصحيح (ثم يرجم حتى يموت) والرجم كان متلوا ثم نسخت تلاوته وأبضا  
 يتناولها الايذاء وعلى هذا أكثر أهل العلم ونكده وفي ترتيب هذه الدلائل مع حديث عبادة  
 الثيب بالثيب جلد مائة والرجم وجع على كرم الله وجهه بين الرجم والجلد فقالوا بالجلد  
 منسوخ فمن وجب عليه الرجم لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم ماعزا والغامدية  
 واليهوديين ولم يجلدوا احد منهم وقال لا يمس الاسلبي فان اعترفت فارجمها ولم يأمر بالجلد وهذا  
 آخر الامرين لان أباهريرة تدرواه وهو متأخر الاسلام فيكون ناهضا لما سبق من الحدين بالجلد  
 والرجم ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافهما ولم يجعلا بين الرجم والجلد قال في المسوى  
 في حديث عبادة ما يدل على انه من آخر أحكام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لان لفظه  
 خذوا عني الخ فنه إشارة إلى قوله تعالى أو يجعل الله لهن سبيلا فهو متأخر عن هذه الآية وهذه  
 الآية في سورة النساء وهي من آخر ما نزل فلا تدل رواية أبي هريرة آياه على النسخ بل الظاهر  
 عندي انه يجوز للامام ان يجمع بين الجلد والرجم ويستحب له ان يقتصر على الرجم لاقتصار  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الرجم والحكمة في ذلك ان الرجم عقوبة تأتي على النفس  
 فاصل الرجم المطلوب حاصل به والجلد زيادة عقوبة رخص في تركها فهذا هو وجه الاقتصار



على الرجم عندي والعلم عند الله تعالى (ويكنى اقراره مرة وما ورد من التكرار في وقائع الاعيان فلقد صدق الاستنباط) لان أخذ المقرر باقراره هو الثابت في الشريعة من اوجب تكرار الاقرار في فرد من افراد الشريعة كان الدليل عليه ولا دليل ههنا يرد من اوجب ترسيخ الاقرار لا بمجرد ما وقع من ما عزم من تكرار الاقرار ولم يثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه امره أو امر غيره بأن يكرر الاقرار ولا ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان اقرار الزنا لا يصح الا اذا كان أربع مرات وانما لم يعم على ما عزم الحد بعد الاقرار الاول لقصد التثبت في أمره ولهذا قال له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أبك جنون ووقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم السؤال لقوم ما عزم عن عقله وقد اكنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالاقرار مرة واحدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واغديا أليس الى امرأة هذا فان اعترفت فأرجها وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم الغامدية ولم تقر الامر واحدة كما في صحيح مسلم وغيره وكما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث خالد بن الجراح عن أبيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم رجلا أقر مرة واحدة ومن ذلك حديث الرجل الذي ادعت المرأة انه وقع عليها فأمر برجمه ثم قام آخر فاعترف انه القاعل فرجه وفي رواية انه عفا عنه والحديث في سنن النسائي والترمذي ومن ذلك رجم اليهودي واليهودية فانه لم ينقل انهما كررا الاقرار فلو كان الاقرار أربع مرات شرطا في حد الزاني لما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المخالفة له في عدة قضايا فتحمل الاحاديث التي فيها الترانخي عن اقامة الحد بعد صدور الاقرار مرة على من كان أمره ملتبساً في ثبوت العقل وعدمه والصحو والسكر ونحو ذلك واحاديث اقامة الحد بعد الاقرار مرة على من كان معروفاً بصحة العقل ونحوه وأما اعتبار كون الشهود أربعاً فذلك لمزيد الاحتياط في الحد ودلكونهم بالنسبة ولا وجه للاحتياط بعد الاقرار فان اقرار الرجل على نفسه لا يفي بعده رية بخلاف شهادة الشهود عليه وهذا أمر واضح وقد ذهب الى ما ذكرنا جماعة من أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم وحكامهم صاحب البصر عن أبي بكر وعمر والحسن البصري ومالك وجماد وأبي ثور والبقى والشافعي وذهب الجمهور الى التبريع في الاقرار أقول هذه المسئلة من المعارك والحق ان الاقرار الذي يستباح به الجلد والرجم لا يشترط فيه ان يكون زيادة على مرة وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم وأمر بالرجم وجلد بمجرد الاقرار مرة واحدة كما ثبت ذلك في عدة أحاديث وأما سكوتة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مثل قضية ما عزم حق اقرار اربعاً فليس فيها أن ذلك شرط بل غاية ما فيها ان الامام اذا ثبت في بعض الاحوال حتى يقع الاقرار مرات كان له ذلك وقد بسط المسائل في شرح المتقي فليرجع اليه فالمقام حقيق بالتحقيق (وأما الشهادة فلا بد من أربعة) ولا أعلم في ذلك خلافاً وقد دل على ذلك الكتاب والسنة قال في المسوى يثبت الزنا بالاقرار وبأربعة شهداء قال الله تعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا قلت على هذا أهل العلم (ولا بد ان يتضمن الاقرار والشهادة التصريح بإيلاج الفرج في الفرج) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما عزم اهل



قبيلت أو غزت أو نظرت فقال لا يا رسول الله قال أفه كنتم لا يكفي قال نعم فعند ذلك أمر برجه  
 أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود والنسائي والدارقطني من  
 حديث أبي هريرة قال جاء الأسلي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يشهد على نفسه أنه  
 أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه فأقبل عليه في الخامسة فقال انكبتها  
 قال نعم قال كما يغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر قال نعم الحديث وفي أسناده ابن  
 المهدي قال البخاري حديثه في أهل الطحان ليس يعرف إلا هذا الواحد وقد وقع من عمر  
 بعضهم من العصابة في استئصال شهود المغيرة بنحو هذا والقصة معروفة (وبسقط) الحد  
 (بالشبهات المحتملة) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ادروا  
 الحدود عن المسامين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير  
 من أن يخطئ في العقوبة أخرجه الترمذي وقدره الترمذي أبيض من حديث الزهري عن  
 عروة عن عائشة وقد اعل الحديث بالوقف وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرثوما  
 بلفظ ادفعوا الحدود وما وجدتم لها مدفعاً وقد روى من حديث علي مرثوما ادروا الحدود  
 بالشبهات وروى نحوه عن عمر وابن مسعود بإسناد صحيح وفي الباب من الروايات ما يذهب  
 بعضه بعضها ويقويه ومما يؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كنت راجعاً أحد ابغير  
 بينة لرجعها يعني امرأة الجبلاني كما في الصحيحين من حديث ابن عباس (وبالرجوع عن  
 الاقرار) لحديث أبي هريرة عند أحمد والترمذي أن معاوية لما وجد من الطحانة فريشة حتى  
 ضرب رجل معه حتى جعل يضربه به وضربه الناس حتى مات فذكر ذلك لرسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم فقال هلا تركتموه قال الترمذي انه حديث حسن وقد روى من غير وجه  
 عن أبي هريرة انتهى ورجال أسناده ثقات وأخرج أبو داود والنسائي من حديث جابر بنحوه  
 وزاد انه لما وجد من الطحانة صرخ يا قوم ردوني الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 فان قومي قتلوني وغروني من نقمي وأخبروني ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يغير  
 قاتلي فلم تنزع عنه حتى قتلناه فلما رجعنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخبرناه  
 قال هلا تركتموه وجئتوني به وقد أخرجه البخاري ومسلم طرقاً من هذا الحديث وفي الباب  
 روايات وقد ذهب الى ذلك أحمد والشافعية والحنفية وهو مروى عن مالك في قوله وقد  
 ذهب ابن أبي ليلى والقي وأبو ثور ورواية عن مالك وقول الشافعي انه لا يقبل منه الرجوع عن  
 الاقرار (وبكون المرأة عذراء أو ارتقاء بكون الرجل مجبوراً أو عتينا) لكون المانع موجوداً  
 فتبطل به الشهادة أو الاقرار لانه قد علم كذب ذلك فطعا وقد روى انه صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم بعث علياً لقتل رجل كان يدخل على مارية القبطية فذهب فوجدته يغتسل في ماء فأخذ  
 بيده فأخرجته من الماء ليقته فرآه مجبوراً فتركه ورجع الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وأخبره بذلك والقصة مشهورة وهذا معناه قلت وقد أخرجه مسلم وغيره ما حكاه الماتن وذكره  
 جمع من أهل السير (وتحرم الشفاعة في الحدود) لما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم ومسلم  
 من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من حانت شفاعته دون حد من  
 حدود الله فهو مضاد الله في أمره وفي الصحيحين من حديث عائشة في قصة المرأة المخزومية التي



سرق لما شفع فيها اسامة بن زيد فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له تشفع في حد من حدود الله وفي لفظ لا اراك تشفع في حد من حدود الله وأخرج أحمد وأهل السنن ومعهما الحسن وابن الجارودان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له لما أراد ان يقطع الذي سرق رداه فشفع فيه هلا كان قبل ان تأتيني به وفي الباب أحاديث (ويحقر للمرجوم الى الصدر) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بان يحقر للغامدية الى صدرها وهو في صحيح مسلم وغيره انه يحقر لما عز حذرة ثم أمر به فرجم كما في حديث عبد الله بن بريدة في قصة ما عز وأخرجها أحمد وزاد يحقر له حفرة فجعل فيها الى صدره وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث خالد بن الوليد عن أبيه انه اعترف رجل بالزنا فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحصنت قال نعم فأمر برجمه فذهبنا لحفرنا له حتى امكننا ورميناه بالطجارة حتى هددأ وقد ثبت في مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال لما أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نرجم ما عز بن مالك نخرجناه الى البقيع فوالله ما حفرنا له ولا أوثقناه وبؤيد هذا ما وقع في حديث غيره انه هرب كما تقدم ولكن ترك الحفرة لا ينافي ذلك مشروعية الحفر قال ابن القيم بعد تخرجه حديث ما عز المتقدم بالقفا وكل هذه الاقفاط صحيحة وفي بعضها انه أمر لحفرت له حفرة ذكرها مسلم وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر وان كان مسلم روى له في الصحيح فالثقة قد يغلط على ان أحمد وأبا حاتم قد تكلفا فيه وانما حصل الوهم من حفرة الغامدية فسرى الى ما عز والله تعالى أعلم انتهى أقول وجع بين الحديثين بأنه قد كان حفرة حفرة صغيرة ثم خرج منها ورجوه وهو قائم كما تدل عليه رواية أبي سعيد وأما الحفرة للمرأة فثابت وقد اختلف في مشروعية والحق انه مشروع (ولا ترجم الحبلى حتى تضع وترضع ولدها ان لم يوجد من يرضعه) الحديث سليمان بن بريدة عن أبيه عنده مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جاءته امرأة من غامد من الازد فقالت طهرني يا رسول الله فقال وجعلك ارجي فاستغفري الله وتوبى اليه فقالت أراك تريد ان تردني كما رددت ما عز بن مالك قال وما ذلك قالت اني حبلى من الزنا قال أنت قالت نعم فقال لها حتى تضعي ما في بطنك قال فكند لها رجل من الانصار حتى وضعت قال فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال قد وضعت الغامدية فقال اذن لا نرجمها ونضع ولدها صغير السن ليس له من يرضعه فقام رجل من الانصار فقال الى رضاعه ياتي الله قال فرجمها وأخرج مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله اصبت حدا فاقه علي فدعا نبي الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وليها فقال أحسن اليها فاذا وضعت فاتني ففعل فأمر بهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فشدت عليهما ثيابهما ثم أمر بهما فبرجت الحديث وقد رويت هذه القصة من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وجابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وابن عباس وأحاديثهم عندهم وقد اختلفت الروايات في بعضها ما تقدم في حديث بريدة وفي بعضها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرجهما الى النظام فجامت بعد ذلك فبرجت وقد جمع بينهما اجموعات ويجوز الجلد حال المرض بعثكال ونحوه) الحديث أبي امامة بن سهل عن سعيد بن سعد بن عباد قال كان بين ابياتار ويحل ضيف مخدج فلم يرع



الحى الا وهو على أمة من أمتهم ينجبتهم اذ كذا لك سعد بن عباد لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان ذلك الرجل مسلما فقال اضربوه حنفة قالوا يا رسول الله انه اضعف مما تحسب لو ضربناه مائة قتلناه فقال خذوا له عثكالا فيسه مائة شعراخ ثم اضربوه به ضربة واحدة قال ففعلوا رواه أحمد وابن ماجه والشافعي والبيهقي ورواه الدارقطني عن فليح عن أبي سالم عن سهل بن سعد ورواه الطبراني من حديث أبي امامة بن سهل عن أبي سعيد الخدري ورواه أبو داود ومن حديث رجل من الانصار وأخرجه الترمذي من حديث أبي امامة بن سهل ابن حنيفة عن أبيه واسناد الحديث حسن وقد أخرج مسلم وغيره من حديث علي قال ان أمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زنت فأمرني أن أجلدناها فانتم افاذا هي حديثة عهد بنفاس نفثت ان أجلدوها أن أقتلها فاذكرت ذلك لالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال أحسنت اتركها حتى تمائل وقد جمع بين هذا الحديث والحديث الاول بأن المريض اذا كان مرضه مرجوا أمهل كما في الحديث الاخر وان كان مأبوسا جلد كما في الحديث الاول وقد حكى في البصر الاجماع على انه تمهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد والمرض المرجو فان كان مأبوسا فقال أصحاب الشافعي انه يضرب بعشكول ان احقه (ومن لا يطبذ كقتل ولو كان بكرا وكذلك المفعول به اذا كان مختارا) الحديث ابن عباس عندهما أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد غنوه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به قال ابن حجر رجاله موثقون الا ان فيه اختلافا وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقلوا الفاعل والمفعول به أحصنا ولم يحصنا واسياده ضعيف قال ابن الطلاع في أحكام لم يثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم في اللواط ولا انه حكم نفسه وثبت عنه انه قال اقلوا الفاعل والمفعول به رواه عنه ابن عباس وأبو هريرة انتهى وأخرج البيهقي عن علي انه رجم لوطيا قال الشافعي وبهذا أخذ نرجم اللوطي محصنا كان أو غير محصن وأخرج البيهقي أيضا عن أبي بكر ابن جعفر الناس في حق رجل ينكح كاتسكح النساء فسأل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك فكان من أشدهم يومئذ قولا على بن أبي طالب قال هذا ذنب لم تعص به أمة من الامم الا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمت ترى ان تحرقه بالنار فاجتمع أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن يحرقه بالنار فكتب أبو بكر الى خالد بن الوليد ان يحرقه بالنار وأخرج أبو داود عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس في البكر يومئذ على اللوطية يرجم وأخرج البيهقي عن ابن عباس أيضا انه سئل عن حد اللوطي فقال يتطرق على بناء في القرية فيرى به منكسا ثم ينبع الحجارة وقد اختلف أهل العلم في عقوبة اللواط بعد اذ اتفاهم على تحريره وانه من البكائر فذهب من تقدم من الصحابة الى أن حده القتل ولو كان بكرا سواء كان فاعلا أو مفعولا به واليه ذهب الشافعي وحكى صاحب شفاء الاوام اجماع الصحابة على القتل وحكى البغوي عن الشعبي والزهرى ومالك وأحمد واهل الحق انه يرجم محصنا كان أو غير محصن ويروى عن النخعي انه قال لو كان يستقيم ان يرجم الزاني مرتين لرجم اللوطي وقال المنذري حرق اللوطية بالدار أبو بكر وعلى



وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك وذهب من عدم من تقدم الى ان حد اللوطي حد الزاني  
وقال الشافعي في الاظهر ان حد الفاعل حد الزنا ان كان محصنا رجم والاجلد وغرب وحد  
المفعول به الجلد والتغريب وفي قول كالفاعل وفي قول يقتل الفاعل والمفعول به وقال أبو  
حنيفة يعزربا للواط ولا يجلد ولا يرجم أقول قد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
الامر يقتل الفاعل والمفعول به وصح عن الصحابة امتثال هذا الامر وقتلهم لمن ارتكب هذه  
القاحشة العظيمة من غير فرق بين بكر وثيب ووقع ذلك في عصرهم مرات ولم يظهر في ذلك  
خلاف من أحدهم معهم ان السكوت في مثل اوراق دم امرئ مسلم لا يسوغ لاحد من المسلمين  
وكان ذلك الزمن الحق مقبول من كل من جاء به كاتناس كان فان كان اللواط مما يصح اندراج  
تحت عموم أدلة الزاني فهو مخصص بما ورد فيه من القتل لكل فاعل سواء كان محصنا أو غير  
محصن وان كان غير داخل تحت أدلة الزنا في أدلته الخاصة له ما يشفي ويكفي (ويعزربا من نكح  
بهيمة) لكون الحديث المروي عن ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من  
وقع على بهيمة فاقبلوه واقتلوا البهيمة أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والشافعي وابن ماجه  
وقد روى الترمذي وأبو داود من حديث أبي رزين عن ابن عباس أنه قال من أتى بهيمة فلا حد  
عليه وقال أنه أصح من الحديث الأول قال والعمل على هذا عند أهل العلم وقد روى أبو يعلى  
الموصلي من حديث أبي هريرة نحو حديث ابن عباس في القتل ولكن في اسناده عبد الغفار  
قال ابن عدي أنه رجع عنه وذكر أنهم كانوا القنوه وقد وقع الاجماع على تحريم اتيان البهيمة  
كما حكى ذلك صاحب البحر ووقع الخلاف بين أهل العلم فقبل يحتمل كحد الزاني وقيل يعزربا فقط  
اذ ليس بزنا وقيل يقتل ووجه ما ذكرنا من التعزير أنه فعل محرما مجعاعا عليه فاستحق العقوبة  
بالتعزير وهذا أقل ما يعمله به والحاصل ان من وقع على بهيمة فقد ورد ما يدل على أنه يقتل  
ولكن لم يثبت ثبوتاً تقوم به الحجة ولا وقع من الصحابة مثل ما وقع في اللواط وفي النفس شيء  
من دخوله تحت أدلة الزنا العامة فالظاهر التعزير فقط من غير فرق بين بكر وثيب (ويجلد  
المملوك نصف جلد الحر) لقوله تعالى يعلمون نصف ما على الحصان من العذاب ولا قاتل  
بالفرق بين الأمة والعبد كما حكى ذلك صاحب البحر وقد أخرج عبد الله بن أحمد في المسند من  
حديث علي قال أرسلني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى أمة سوداء زنت لاجلدها  
الحد فوجدتها في دمه ما أخبرني بذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اذا تعالت  
من نكاسها فاجلدوها خسين وهو في صحيح مسلم كما تقدم بدون ذكر الخسين وأخرج مالك في الموطأ  
عن عبد الله بن عباس المخزومي قال أمرني عمر بن الخطاب في تبية من قريش فجاءها ولان من  
ولان الامارة خسين خسين في الزنا وذهب ابن عباس الى أنه لا حد على مملوك حتى يتزوج  
تمسكاً بقوله تعالى فادأ حصن الآية وأجيب بأن المراد بالاحصان هنا الاسلام قلت الاحصان  
في كلام العرب المنع ويقع في القرآن والسنة على الاسلام والحرية والعفاف والتزويج لان  
الاسلام بمنع عمالايح له وكذلك الحرية والعفاف والتزويج وقوله تعالى والحصان من  
الفساء أراد المزوجات وقوله تعالى ان يسكن الحصان المؤمنات فاما ملكك أي ما نكحكم أراد  
به الحرائر وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات أراد العفائف وقوله تعالى محصنين غير



مساكين أراد المتروجين وقوله تعالى فاذا أحسن أي تزوجن وعلى هذا أهل العلم (ويجده سيده أو الامام) لعموم الأدلة الواردة في مطلق الحد والحديث أي هريرة في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا زنت أمة أحدكم فتمت زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فليسهها ولو يجب ل من شعر وقد ذهب إلى أن السيد يجلد بمالوك جماعة من السلف قال الشافعي للسيد إقامة الحد على مالوك دون السلطان وقال أبو حنيفة يرفع مالوك إلى السلطان ولا يقيمه بنفسه

### \* (باب السرقة) \*

(من سرق مكلفا مختارا) وقد تقدم وجه اشتراط التكليف والاختيار (من سرق) أي مال محرزا استدلل على ذلك بما أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد سأله رجل عن الحرسية التي تؤخذ من مرأتها قال فيها ثمنها مرتين وضرب نكال وما أخذ من عطنه فقيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن قال يا رسول الله فالتمسوا ما أخذتم من أكنها قال من أخذ بفسمه ولم يتخذ خبنة فليس عليه شيء ومن أحمل فله ثمنه مرتين وضرب نكال وما أخذ من أكرانه فقيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن وقد أخرجه أيضا أحمد والنسائي والحاكم وصححه وحسنه الترمذي والحرسية التي ترمى وعليها حرس وكذا حديث لا قطع في غمولا كثر عند أجد وأهل السنن والحاكم وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث رافع بن خديج وقد ذهب إلى اعتبار الحرز لا كثر وذهب أحمد وإسحاق والظاهرية وطائفة من أهل الحديث إلى عدم اعتباره واستدلوا على عدم الاعتبار وإن كان قيامهم مقام المنع يكفيهم بما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي ومالك في الموطأ والشافعي والحاكم وصححه من حديث صفوان بن أمية قال كنت نائما في المسجد على خيمصة لي فسرق ثيابي فأتانا السارق فرفعهنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأمر بقطعه فقلت يا رسول الله أتى خيمصة ثمن ثلاثين درهما ناهاها له قال ففلا كان قبل أن تأتي به وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قطع بدسارق سرق برنسا من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم وقد أخرج مسلم معناه وقد روى نحو حديث صفوان من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وضعف استاده ابن حجر ويحجب عن الاستدلال بهذه الأحاديث على عدم اعتبار الحرز بأن المساجد حرزا تدخل إليها ولو كان على صاحبه فيكون الحرز أعم مما وقع تعيينه في كتب الفقه ولكنه يشكل على من اعتبر بالحرز حديث قطع جاحد الودعة وسيأتي ويمكن أن يكون ذلك خاصا بما ورد فيه فلا يعارض ما ورد في اعتبار الحرز في غيره قال في المسوى ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا قطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة ولا الخشب ولا الحشيش عملا به وم حديث رافع وتأوله الشافعي على معنى اشتراط الحرز وقال فتمسك المدينة لا حوائط لا كثرة فلا تكون محرزة وإنما خرج الحديث مخرج العادة بوضع ذلك حديث الجرين وقطع عثمان في الترجمة قال في الحجة البالغة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا قطع في غم معلق ولا في حريسة جبل فاذا آواه المراح أو الجرين فالقطع



فيما بلغ ثمن الجمن أقول أفهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الحرز شرط القطع وسبب ذلك ان غير الحرز يقال فيه الالتقاط فيجب الاسترازة عنه قلت والحرز ما يبعد عنه الناس حرزا لمثل ذلك المال فالتين حرز للتين والاصطبل للدواب والمراح للغنم والجريز للثمار وأما اذا كان المال في صحراء أو في مسجد فانما حرزه ان يكون له ناظر بحسب ما جرت العادة من النظر وعليه أهل العلم في الجملة (ربع دينار فصاعدا) لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا وفي رواية لمسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا وفي لفظ لا سجد اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهما وفي رواية للشافعي قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن الجمن قيل لعائشة ما ثمن الجمن قالت ربع دينار وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال قطع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في جمن ثمنه ثلاثة دراهم وقد عرفت ان الثلاثة الدراهم هي صرف ربع دينار كما تقدم في رواية أحمد قال الشافعي وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم وذلك ان الصرف على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اثنا عشر درهما يدينار وهو موافق لما في تقدير الديارات من الذهب بألف دينار ومن الفضة بأثنى عشر ألف درهم وقد ذهب الى كون نصاب القطع ربع دينار أو ثلاثة دراهم الجمهور من السلف والخلف ومنهم الخلقاء الأربعة وفي المسئلة اثنا عشر مذهبا قد أوضحها المسائق في شرح المنتقى وأما ما روى من حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده فقد قال الأعمش كانوا يرون انه يعض الحديد والحبل كانوا يرون ان منهما ما يساوي ثلاثة دراهم كذا في البخاري وغيره قال في الحجة البالغة الحاصل ان هذه التقديرات الثلاث كانت منطبقة على شيء واحد في زمانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم اختلفت بعده ولم يصلح الجمن للاعتبار لعدم انضباطه فاختلف الملمون في الحد يمين الاخيرين فقبل ربع دينار وقبل ثلاثة دراهم وقبل بلوغ المال الى أحد القدرين وهو الاظهر عندي وهذا شرعه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرقابين التافه وغيره لانه لا يصلح للتقدير جنس دون جنس لاختلاف الاسعار في البلدان واختلاف الاجناس تقاسم وخساسة بحسب اختلاف البلاد فباح قوم وتافههم مال عزيز عند آخرين فوجب أن يعتبر التقدير في الثمن وقبل لا يعتبر فيه اوان الحطب وان كان قيمته عشرة دراهم لا يقطع فيه قال في المسوى ذهب الشافعي الى حديث عائشة ان نصاب السرقة ربع دينار وذهب مالك الى حديث ابن عمر والجواب من قبل الشافعي عن حديث ابن عمر ان الشيء التافه قد جرت العادة بتقويمه بالدراهم وكانت الثلاثة الدراهم تبلغ قيمته اربع دنانير يوضح ذلك حديث عثمان فانه يدل على ان العبرة بالذهب ومن أجل ذلك ردت قيمة الدراهم اليه بعد ما قومت الا ترجحة بالدراهم ويوضح ذلك أيضا وقوع اثني عشر ألف درهم موضع ألف دينار في الدينة وقال أبو حنيفة لا تقطع في أقل من عشرة دراهم أقول اصح ما روى ان ثمن الجمن ثلاثة دراهم وهي ربع دينار



وقد ورد التقدير بربع دينار في الروايات الصحيحة والنهي عن القطع فيما دونه فنصاب السرقة ما ثلثة دراهم أو ربع دينار هذا هو الحق وما روى من زيادة عن المجن فقد بين سقوط الاستدلال به في شرح المقتضى (قطعت كفه اليمنى) لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما قلت اتفق أهل العلم على أن السارق إذا سرق أول مرة تقطع يده اليمنى ثم إذا سرق ثانيا تقطع رجله اليسرى واختلفوا فيما إذا سرق ثالثا بعد قطع يده ورجله فذهب أكثرهم إلى أنه تقطع يده اليسرى ثم إذا سرق أيضا تقطع رجله اليمنى ثم إذا سرق أيضا يعزرو ويحبس وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة لا تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى ولا يمكن يعزرو ويحبس (ويكنى الاقرار مرة واحدة) لما قدمنا في الباب الأول وقد قطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يد سارق المجن وسارق ردا مصفوان ولم يتقل أنه أمره بتكرار الاقرار وأما ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قوله للسارق الذي اعترف بالسرق ما أخالت سرقت قال بلي مرتين أو ثلاثا فهذا هو من باب الاستقبات كما تقدم وقد ذهب إلى أنه يكتفى الاقرار مرة واحدة مالك والشافعية والحنفية وذهب ابن أبي ليلى وأحمد واسحق إلى اعتبار المرتين والحق هو الأول (أو شهادة عدلين) لتكون السرقة مندرجة تحت ما ورد من أدلة الكتاب والسنة في اعتبار الشاهدين (ويندب تلقين المسقط) لحديث أبي أمية الخزرجي عند أحمد وأبي داود والنسائي باسناد رجاله ثقات أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بلص اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أخالت سرقت قال بلي مرتين أو ثلاثا وقد روى عن عطاء أنه قال كان من مضى يؤتى اليهم بالسارق فيقول أسرفت قل لا وسمى أبا بكر وعمر أخرجه عبد الرزاق وفي الباب عن جماعة من الصحابة (ويحسم موضع القطع) لئلا يسرى فيه لئلا فإن الحسم سبب عدم السراية لما أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بسارق قد سرق ثمنه فقالوا يا رسول الله ان هذا قد سرق فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أخاله سرق فقال السارق بلي يا رسول الله فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم اتنوني به فقطع فأتى به فقال تب إلى الله فقال قد أتيت إلى الله قال تاب الله عليك (وتعلق اليد في عنق السارق) لما أخرجه أهل السنن وحسنه الترمذي من حديث فضالة بن عبيد قال أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده ثم أمرهم فعلقته في عنقه وفي اسناده الحجاج بن أرطاة قال النسائي هو ضعيف لا يصح بحديثه قال في الحجة البالغة إنما فعل هذا التشهير وليعلم الناس أنه سارق وفرقا بين ما يقطع اليد ظمنا وبين ما يقطع حدا (ويسقط بعقو المسروق عليه قبل البلوغ إلى السلطان لا بعده فقد وجب) لحديث مصفوان المتقدم وأخرج النسائي وأبو داود والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب قلت وعليه أهل العلم ويحرم الشفاعة للسارق إذا بلغ أمره السلطان أن لا يقطع يده (ولا قطع في غم ولا كثر مال يؤوه البحرين إذا أكل ولم يتخذ خبنة ولا كان عليه غن ما حمله مرتين وضرب نكالا) لحديث عمرو بن شعيب ورافع بن خديج المتقدمين في أول الباب



والكثر جوار الخسل أو طلعها والزامه بالثمن مرتين تأديب له بالمال ولم يكتف صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك بل قال وضرب نكال ليجمع له بين عقوبة المال والبدن والخبنة ما يحمله الانسان في حضنه وقد تقدم ضبطها وتفسيرها (وليس على الخائن والمنتهب والمختلس قطع) حديث جابر عند أحمد وأهل السنن وألحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع وأخرج ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف بنحو حديث جابر وأخرج ابن ماجه أيضا والطبراني من حديث أنس بن مالك بنحو قلت وعلى هذا أهل العلم (وقد ثبت القطع في جحد العارية) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث عائشة قالت كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجهده فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقطع يدها وأخرج أحمد والنسائي وأبو داود وأبو عوانة في صحيحه من حديث ابن عمر مثل حديث عائشة وقد ذهب إلى قطع جحد العارية من لم يشترط الحرز وهم من تقدم وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع يد جحد العارية قالوا لأن الجحد العارية ليس بسارق لغة وانما ورد الكتاب والسنة بقطع السارق ويرد بان الجحد إذا لم يكن سارقا لغة فهو سارق شرعا والشرع مقدم على اللغة وقد ثبت الحديث من طريق عائشة وابن عمر كما تقدم وكذا من حديث جابر وابن مسعود وغيره ولا موقد وقع في رواية من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وألحاكم وصححه انه أسرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووقع في امر أسيل حبيب بن أبي ثابت انه أسرقت حيايا فيمكن أن تكون هذه المخزومية قد سجدت بين السرقة وجحد العارية

\*(باب حد القذف)\*

رعى المحصنات بالزنا كبيرة قال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات اغنوا في الدنيا والآخرة واتفق على ذلك المسلمون (من رعى غيره بالزنا وجب عليه حد القذف ثمانين جلدة) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وقد اجمع أهل العلم على ذلك واختلقوا هل ينصف للعبد أم لا فذهب الاكثر إلى الاول وروى مالك عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال ادركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والشافعيهم جرافا رأيت أحدا جلده عدا في قرية أكثر من أربعين وذهب ابن مسعود والليث والزهري والاوزاعي وعمر بن عبد العزيز وابن حزم إلى أنه لا ينصف للعموم الآية أقول الآية الكريمة عامة يدخل تحتها الحر والعبد والغضاضة بقذف العبد للحر أشد منها بقذف الحر للحر وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد لامن الكتاب ولا من السنة ومعظم ما وقع التحويل عليه هو قوله تعالى في حد الزنا فاعين نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يخفى ان ذلك في حد آخر غير حد القذف فالحاق أحد الحدين بالآخر فيه اشكال لاسيما مع اختلاف العلة وكون أحدهما حقا لله محضا والآخر مشوبا بحق آدمي قال في المسوى من رعى انسانا بالزنا فان كان المقدوف محصنا يجب على الساذف جلدة ثمانين ان كان سراقا كان عبدا فجلد أربعين فان كان المقدوف غير محصن فعلى قاذفه التعزير وكذا الاحد في النسبة لغير الزنا انما فيه التعزير وشرايط الاحصان خمسة الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والعفة من الزنا حتى أن



من زنى في أول بلوغه ثم تاب وحسنت حالته وامتد عمره فحذفه فأدفع لاحد عليه وعلى هذا  
 أهل العلم وإذا عفا المقذوف لم يجلد فأدفعه وإذا قذف أبو رجل وقد هلك كانه المطالبة بالحد  
 وفي الأنوار حد القاذف وتعزيره حق إلا دعى يورث عنه ويسقط به قوه وعفو وارثه إن مات  
 أو قذف ميتا وهو حق جميع الورثة وفي الهداية لا يصح عفو المقذوف عندنا وفيها لو قال يا ابن  
 الزانية وأمه ممتة محصنة فطالب الابن بحد القذف حد القاذف لأنه قذف محصنة ولا يطالب  
 بحد القذف لأمت الأمن يقع القذف في نسبه بقذفه وهو الولد والولد ومذهب الشافعية  
 والمنقية أن الولد لا يجلد بقذف ولده وإذا قذف جماعة جلد واحد واحد وعليه أبو حنيفة  
 وقال الشافعي إذا اختلف المقذوف فلا تدخل والتعريض الظاهر ملحق بالصرح وعليه  
 مالك وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلحق به ولا يجحد إلا بالصرح أقول التحقيق أن المراد من رمي  
 المحصنات المذكور في كتاب الله عز وجل هو أن يأتي القاذف بلفظ يدل لغة أو شرعا أو عرفا على  
 الرمي بالزنا ويظهر من قرائن الأحوال أن المتكلم لم يرد إلا ذلك ولم يأت بتأويل مقبول يصح  
 حمل الكلام عليه فهذا يوجب حد القذف بلا شك ولا شبهة وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنا أو  
 يحتمل احتمالا مرجوحا وأقر أنه أراد الرمي بالزنا فإنه يجب عليه الحد وأما إذا عرض بلفظ  
 محتمل ولم يدل قرينة حال ولا مقال على أنه قصد الرمي بالزنا فلا شيء عليه لأنه لا يسوغ إيلامه  
 بمجرد الاحتمال (ويثبت ذلك باقراره مرة) لكون اقرار المرء لازما له ومن ادعى أنه يشترط  
 التكرار مرتين فعليه الدليل ولم يأت في ذلك دليل من كتاب ولا سنة (أو بشهادة عدلين)  
 كسائر ما تعتبر فيه الشهادة كما أطلقه الكتاب العزيز (وإذا لم يتب لم تقبل شهادته) أقوله  
 تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ثم ذكر بعد ذلك التوبة (فإن جاء بعد القذف بأربعة شهود)  
 يشهدون على المقذوف بأنه زنى (سقط عنه الحد) لأن القاذف لم يكن حينئذ قاذفا بل قد تقرر  
 صدور الزنا بشهادة الأربعة فيقام الحد على الزاني (وهكذا إذا أقر المقذوف بالزنا) فلا حد على  
 من رماه به بل يجحد المقر بالزنا وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه جلد أهل الافك كما  
 في مسند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وأشار إلى ذلك البخاري في صحيحه  
 فثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن ووقع في أيام العصاة جلد من شهد على المغيرة بالزنا  
 حيث لم تكمل الشهادة وذلك معروف ثابت

\*(باب حد الشرب)\*

شرب الخمر كبيرة وعليه أهل العلم (من شرب مسكرا مسكرا محتملا) وقد تقدم دليله (جلد على  
 ما يراه الامام أما أربعين جلد أو أقل أو أكثر ولو بالنعال) لما ثبت في الصحيحين من حديث  
 أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر  
 أربعين وفي مسلم من حديثه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلد  
 بجريدتين نحو أربعين قال ونعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخف  
 الحد ودعنا ابن قاهر به عمرو في البضاري وغيره من حديث عقبة بن الحرث قال جى بالنعيمان  
 أو ابن النعمان شاربا فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان في البيت أن  
 بضربه فمكنت فمحن ضربه بالنعال والجريد وفيه أيضا من حديث السائب بن يزيد قال كنا



نوفى بالشارب في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي امرأة أبي بكر وعمر من  
امرأة عمر فنقوم اليه نضربه بأيدينا ونعالنا وارديتنا حتى كان عمر من امرأة عمر فجلدها  
أربعين حتى اذا عتوا فيها وفسقوا بجلده عثمان وفيه أيضا من حديث أبي هريرة نحوه وفي  
الباب أحاديث يستفاد من مجموعها ان حد السكر لم يثبت تقديره عن الشارع وانه كان يقام  
بين يديه على صور مختلفة بحسب ما يقتضيه الحال فالحق ان جلد الشرب غير مقدر بل الذي  
يجب فعله هو اما الضرب باليد أو العصا أو النعل أو التوب على مقدار يراه الامام من قابل أو  
كثير فيكون على هذا من جملة أنواع التعزير وفي الصحاح عن علي انه قال ما كنت لاقم حدا  
على أحد فيموت وأجد في نفسي شيئا الا صاحب الخرقانة لومات وديته وذلك ان رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم لم يستنه قلت وعليه أهل العلم الا ان السافى يقول أصل حد الخمر  
أربعون وما زاده عمر على الأربعين كان تعزير الماروي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
أقْبى بشارب فضر يده بالأيدي والنعال وأطراف الثياب فلما كان أبو بكر سأل من حضر ذلك  
المضروب فقومه أربعين فضر أربعين حياته ثم عمر حتى تتابع الناس فاستشار عمر فضر  
ثمانين ثم قال علي حين أقام الحد على وايد بن عقبة لما بلغ أربعين حسبك جلد النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم أربعين وجلده أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الي قال  
في الحجة البالغة ثم قال اي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمتوه فاقبلوا عليه يقولون  
ما اتقيت الله ما خشيت الله ما استحييت من رسول الله وروى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
أخذ ترابا من الارض فرمى به وجهه انتهى وروى مالك عن ابن شهاب انه سئل عن حد العبد في  
الخمر فقال بلغني ان عليه نصف الحد في الحر وان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن  
عمر قد جلدوا عبيدهم نصف حد الحر في الخمر ولا يجوز لالامام أن يعفو عن حد قال سعيد بن  
المسيب ما من شيء الا يجب الله أن يعفو عنه ما لم يكن حدا قلت وعليه أهل العلم (ويكفي اقراره  
مرة أو شهادة عدلين) لمثل ما تقدم ولعدم وجود دليل يدل على اعتبار التكرار (ولو على  
القي) ليكون خروجها من جوفه يقيدها القطع بانه شر بها والاصل عدم المسقط ولهذا حد  
الصحابه الوليد بن عقبة لما شهد عليه رجلان أحدهما انه شر بها والاخر انه تقيها فقال  
عثمان انه لم يتيقها حتى شر بها كافي مسلم وغيره (وقته في الرابعة منسوخ) لما رواه الترمذي  
والنسائي عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان من شرب الخمر فجلده فان عاد  
في الرابعة فاقتلوه ثم أقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضر به ولم  
يقتله ومثله أخرج أبو داود والترمذي من حديث قبيصة بن ذؤيب وفيه ثم أقى به يعني في  
الرابعة فجلده ورفع القتل وفي رواية لاحد من حديث أبي هريرة قاضي رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم **بسم** ان في الرابعة نخل سبيله أقول قد وردت الاحاديث بالقتل في  
الثالثة في بعض الروايات وفي الرابعة في بعض وفي الخامسة في بعض وورد ما يدل على التسخ من  
فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانه رفع القتل عن الشارب واجمع على ذلك جميع أهل العلم وخالف فيه  
بعض أهل الظاهر

هـ (فصل في التعزير في المعاصي التي لا توجب حدا ثابت بحبس أو ضرب أو نحوهما ولا يجاوز



عشرة أسواط) \* حديث أبي بردة بن نيار في الصحيحين وغيرهما أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يقل لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه وقال الحاكم صحيح الإسناد من حديث بهز بن حكيم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يجس رجلاً في تهمة يوم أو ليلة وقد ثبت أن عمر أبا عبيدة بن الجراح أن يربط خالد بن الوليد بعمامة الساعزلة عن أمارة الجديس كما في كتب السير وسبب ذلك أنه استنكر منه إعطاء شيء من أموال الله وتقدم في باب السرقة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وضرب نكال أقول هذا الفصل يراد به كل عقوبة ليست بحد من الحد والمقدمة والآتية فنها الضرب ولكن يكون عشرة أسواط فإدوون الحديث أبي بردة المتقدم ولا تجوز الزيادة على ذلك ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل على وجوب التعزير بل غاية ما فيه الجواز فقط وقد اطلع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على جماعة ارتكبوا ذنوباً لا توجب حد فلم يضربهم ولا حبسهم ولا نفي ذلك عليهم كالتجامع في نهار رمضان والذي لقي امرأة فاصاب منها ما يصيب الرجل من زوجته غيرها لم يجامعها وغير ذلك كثير ومن أنواع التعزير الحبس ويجوز الحبس مع التهمة وهكذا يجوز حبس من كان يخشى على المسلمين من معرفته واضرارهم لو كان مطلقاً فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجباً بقدر الامكان ولا يمكن القيام بهما في حق من عرف بذلك إلا بالبلولة بينه وبين الناس بالحبس ومنها التي كما فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بجماعة من المختلئين ومنها ترك الكلمة كما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالثلاثة الذين تخافوا عنه حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ومنها الشتم الذي لا خش فيه كقول الله تعالى ما يكأعن موسى عليه السلام فإذا الذي استنصره بالامس يستصرخه قال له موسى انك لغوى مبين ومن ذلك قول يوسف عليه السلام لاختوته انتم شرمكانا بالناس بهوه الى السرقة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يذرا نك امرؤ فيك جاهلية كما في البخاري لما سمعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يسب امرأة في مسلم ان رجلاً أكل بشماله عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يقال كل يمينك فقال لا أستطيع فقال لا استطعت ما منعه إلا الكبر قال فما رفعها الى فيه وفي مسلم من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فابقل لاردها الله عليه فان لمسا جلدتم تبن لهذا وفي مسلم أيضاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له لا وجدت وفي الترمذي إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أبيع الله تجارته وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للخطيب بئس خطيب القوم أنت أخرجهم مسلم وغيره ووقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من هذا الجنس شيء كثير وكذلك وقع من الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح من ذلك ما يرشد الى جوارحه إذا ظن فاعله تأثيره في المرتكب للذنب

\* (باب حد المحارب)

(هو أحد الأنواع المذكورة في القرآن القتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو نفي من الأرض) لقوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزاء في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم قلت أكثر أهل العلم على أن هذه الآية نزلت في أهل



الاسلام لا الكفار بدليل قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدر واعليهم والاسلام يحقن  
الدم سواء اسلم قبل القدرة عليه او بعده او انما اُضيف الحرب الى الله ورسوله ايذا بان حرب  
المسلمين كانه حرب الله تعالى ورسوله اقول ظاهر القرآن الكريم ان من صدق عليه انه محارب  
لله ورسوله ساع في الارض فسادا فان عقوبته اما القتل او الصلب او القطع من خلاف او  
الثقي من الارض من غير فرق بين كونه قتل او لم يقتل والظاهر انه لا يجمع له بين هذه الانواع  
ولا بين اثنين منها ولا يجوز تركه عن احد هاهنا مع ان نظم القرآن في فان قات كيف عقوبة  
الصلب هل يفعل به ما يصدق عليه مسمى الصلب ولو كان قليلا قلت يفعل به ما يصدق عليه انه  
صلب عند اهل اللغة فان كان الصلب عندهم هو الذي يقضي الى الموت فذلك وان كان اعم  
منه فالامثال يحصل بفرد من افرادهم وقال الشافعي المكابرون في الامصار قطع وقال ابو  
حنيفة لا وظاهر مذهب الشافعي في صفة الصلب انه يقتل ويغسل ويصلى عليه ثم يصلب  
ثلاثا ثم ينزل ويدفن وقيل يصلب حيا ثم يطعن حتى يموت مصوبا وقال ابو حنيفة لا يغسل ولا  
يصل على قاطع الطريق ومعنى الثقي عند الحنفية الحبس حتى يرى عليه اثر الصلاح وعند  
الشافعي للامام ان يحبس او يغرب او يطالبه التعزير والطلب ثقي ايضا لانه حامل على هربه  
(يقول الامام منها ما رأى فيه صلاحا لكل من قطع طريقا ولو في المصرا اذا كان قد سعى في  
الارض فسادا) هذا ظاهر ما دل عليه الكتاب العزيز من غير نظر الى ما حدث من المذاهب  
فان الله سبحانه قال انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا فاضم الى  
محاربة الله ورسوله اي معصيته ما السعي في الارض فسادا فكان ذلك ذملا على ان من عصي  
الله ورسوله بالسعي في الارض فسادا كان حده ما ذكره الله في الآية ولما كانت الآية الكريمة  
نازلة في قطاع الطريق وهم العسريون كان دخول من قطع طريقا تحت عموم الآية دخولا  
اوليا ثم حصر الجزاء في قوله ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او  
ينقوا من الارض فغير بين هذه الانواع فكان للامام ان يختار ما رأى فيه صلاحا منها فان لم  
يكن امام من يقوم مقامه في ذلك من اهل الولايات فهذه اما يقتضيه نظم القرآن الكريم ولم  
يات من الاولة النبوية ما يصرف ما يدل عليه القرآن الكريم عن معناه الذي تقتضيه لغة  
العرب واما ما روى عن ابن عباس كما أخرجه الشافعي في مسنده انه قال في قطاع الطريق اذا  
قتلوا واخذوا الاموال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا أخذوا  
المال ولم يقتلوا قطع ايديهم وارجلهم من خلاف واذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا ما لا تقو  
من الارض فليس هذا الاجتهاد مما تقوم به الحجة على احد ولو فرضنا انه في حكم التفسير  
للآية وان كان مخالفا لها غاية المخالفة في اسناد ابن أبي يحيى وهو ضعيف جدا لا تقوم بمثله  
الحجة واما ما روى عن ابن عباس ايضا ان الآية نزلت في المشركين كما أخرجه أبو داود  
والنسائي عنه فذلك مدقوع بانها نزلت في العسريين وقد كانوا اسلموا كافي الامهات ولولنا  
ما روى عن ابن عباس لم تقم به حجة من قال باختصاص ما في الآية بالمشركين لما تقر من ان  
الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على ان في اسناد ذلك على بن الحسين بن واقد وهو  
ضعيف وقد ذهب الى مثل ما ذهبنا اليه جماعة من السلف كالسلف بن البصري وابن المسيب



ومجاهدوا سعد الناس بالحق من كان معه كتاب الله وقد ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العربيين انه فعل بهم أحد الانواع المذكورة في الآية وهو القطع كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس والمراد بالصلب المذكور في الآية هو الصلب على الجذوع أو نحوها حتى يموت اذا رأى الامام ذلك أو يصلبه صلبا لا يموت فيه فان اسم الصلب يصدق على الصلب المفضى الى الموت والصلب الذي لا يفضى الى الموت ولو فرضنا انه يختص بالصلب المفضى الى الموت لم يكن في ذلك تكرار بعد ذكر القتل لان الصلب هو قتل خاص واما النفي من الارض فهو طرده عن الارض التي افسد فيها أو قد قيل انه الحبس وهو خلاف المعنى العربي (فان تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ذلك) لنص القرآن بذلك وهو قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله عفور رحيم قلت معناه عند الشافعي اذا تاب قاطع الطريق قبل القدرة عليه يسقط عنه من العقوبة ما يختص بقطع الطريق فان كان قتل يسقط تحتم القتل ويبقى عليه القصاص قالوا في فيه بالخيار ان شاء استوفاه وان شاء عفا عنه وان كان قد أخذ المال سقط عنه قطع اليد والرجل وقيل في سقوط قطع اليد حكمه حكم السارق في البلد اذا تاب وان كان قد قتل وأخذ المال سقط عنه تحتم القتل والصلب واذا تاب بعد القدرة لا يسقط عنه شيء من العقوبات ولا يسقط سائر الحدود والتوبة قبل القدرة عليه وهذا أظهر قولي الشافعي والقول الثاني ان كل عقوبة تجب حقا لله تعالى مثل عقوبات قاطع الطريق وقطع السرقة وحد الزنا والشرب تسقط بالتوبة لان التائب من الذنب كمن لا ذنب له وأقول الآية ليس فيها الاشارة الى عقوبة الله ورحمته لمن تاب قبل القدرة وليس فيها القطع بمصير المغفرة والرحمة لمن تاب ولو سلم القطع فذلك في الذنوب التي أمرها الى الله فيسقط بالتوبة الخطايا الاخرى والحد الذي شرعه الله واما الحقوق التي لا تميم من دم أو مال أو عرض فليس في الآية ما يدل على سقوطها ومن زعم ان ثم دليلا يدل على السقوط فلما الدليل على هذا الزعم

\*(باب من يستحق القتل حدا)\*

(هو الحربي) ولا خلاف في ذلك لاوامر الله عز وجل بقتل المشركين في مواضع من كتابه العزيز ولما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثبوت امتواتهم من قتالهم وانه كان يدعوهم الى ثلاث ويأمر بذلك من يبعثه للقتال (والمرتد) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه وهو البخاري وغيره من حديث ابن عباس وحديث لا يحمل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان الحديث وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود وحديث أبي موسى في الصحيحين أيضا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذهب الى اليمن ثم اتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه ألقى له سادة وقال انزل واذا رجل عنده موثق قال ما هذا قال كان يهوديا فأسلم ثم تهود قال لا أجاس حتى يقتل قضاء الله ورسوله قال في السوى من ارتد عن الاسلام ان كان في منعة من قومه جمع الامام المسلمين وقتلهم قال تعالى من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أدلة على المؤمنين أعززة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وفي هذه الآية اخبار عما علم الله تعالى وقوعه وقد ارتد أكثر



العرب في زمن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فبعت اليهم المسايين وقاتلهم حتى رجعوا  
وعلى هذا أهل العلم ومن ارتد عن الاسلام وليس له منعة قتل وعليه أهل العلم اذا كان المرتد  
رجلا واختلقوا في المرتدة قال الشافعي تقتل وقال أبو حنيفة لا تقتل وليكن تحبس حتى تسلم  
أقول الأدلة الدالة على قتل المرتدة عامة ولم يرد ما يقتضي تخصيصها أو ما حديث النهي عن قتل  
النساء فذلك انما هو في حال الحرب فان النساء المشركات لا يقتلن وليس ذلك محل النزاع ثم قد  
ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قتل عدة نساء كاللاني أمر بقتلهن يوم الفتح لما كان  
يقع منهن السب له وكذلك قتل امرأتين من بني قريظة وغير ذلك ثم ليس النهي عن قتل النساء  
مستلزما لتركهن على الكفر اذا امتنعن من الاسلام والجزية فانه لا يجوز التفرير على الكفر  
فاذا قالت امرأة لا اسلم أبدا ولا أعطى الجزية وصمت على ذلك كان تركها حينئذ كافر غير  
جائر لاحد من المسلمين ومن ههنا يلوح لك ان النهي عن قتل النساء انما هو لاجل كونهن  
مستضعفات يحصل منهن الاتقياد للاسلام بدون ذلك وليس عندهن غناء في القتال وهذا  
كان سبب النهي عن قتلهن أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رأى امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه  
تقاتل ثم نهى عن قتلها فانظر كيف جعل النهي عن قتلها معللا به عدم المقاتلة واما قول  
بعض أهل العلم ان المتأول كالمترد فهذه تسكب العبرات ويشاح على الاسلام وأهلها بجناها  
التعصب في الدين على غالب المسلمين من التراخي بالكفر لا بسنة ولا قرآن ولا لبيان من الله ولا  
ابرهان بل لما غلبت من اجل العصبية في الدين وتمسك الشيطان الرجيم من تفريق كلمة  
المسلمين لقنهم الزمان بعضهم ببعض بما هو شبه الهباء في الهواء والسراب في البقيعة في الله  
وللمسلمين من هذه الفارقة التي هي أعظم فوارق الدين والريزية التي مارزى بمثلها سبيل المؤمنين  
وانت ان بقي فيك نصيب من عقل وبقيّة من مراقبة الله عز وجل وحصّة من الغيرة الاسلامية  
علت وعلم كل من له علم بهذا الدين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما سئل عن الاسلام  
قال في بيان حقيقته وايضاح مفهومه انه اقامة الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم  
رمضان وشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله والاحاديث بهذا المعنى متواترة فمن جاء  
بهذه الاركان الخمسة وقام بها حق القيام فهو المسلم على رغم أنف من أبي ذلك كائنا من كان  
فن جاك بما يخالف هذا من ساقط القول وزائف العلم بالجهل فاضرب به في وجهه وقل له قد  
تقدم هديانك هذا برهان محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه

دعوا كل قول عند قول محمد \* فما آمن في دينه كخاطر

وكما انه تقدم الحكم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن قام بهذه الاركان الخمسة  
بالاسلام فقد حكم لمن آمن بالله وولاه كتابه وكتبه وورس له والقدر خيره وشره بالايمان  
وهذا منقول عنه نقلا متواترا فمن كان هكذا فهو المؤمن حقا وقد ورد من الأدلة المشتملة  
على الترهيب العظيم من تكفير المسلمين والأدلة الدالة على وجوب ميانة عرض المسلم  
واستراجه ما يدل بقوى الخطاب على تجنب القسح في دينه بأي قاذح فكيف باخراجه عن  
الملة الاسلامية الى الملة الكفرية فان هذه جناية لا تعدلها جناية وجرأة لا تماثلها جرأة  
وأين هذا المجترى على تكفير أخيه من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الثابت



عنه في الصحيح أيضا المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلطه ومن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الثابت عنه في الصحيح أيضا أسباب المسلم فسوق وقتاله كفر ومن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وهو أيضا في الصحيح وم يعد العادم من الأحاديث الصحيحة والآيات القرآنية والهداية بيد الله عز وجل ان لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء هذا ما أفاده الماتن العلامة في السبيل وقال أيضا اعلم ان الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الاسلام ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه الا ببرهان أو وضوح من شمس النهار فانه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة ان من قال لا نبي بعد ما كفر فقد بامها أحدهم ما هكذا في الصحيح وفي لفظ آخر في الصحيحين وغيرهما من دعا رجلا بالكفر أو قال عداوة الله وليس كذلك الا حار عليه أي رجع وفي لفظ في الصحيح فقد كفر أحدهما ففي هذه الأحاديث وما ورد موردها أعظم زاجروا كبروا عظم عن السراخ في التكفير وقد قال عز وجل ولعل من شر بال كفر مسدوا فلا بد من شرح الصدر بالكفر وطمانينة القلب به وسكون النفس اليه فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك لاسيما مع الجهل بمخالفات الطريقة الاسلام ولا اعتبار بصدور فعل كفر لم يرد به فاعله الخروج عن الاسلام الى مله الكفر ولا اعتبار بلفظ بلغة به المسلم يدل على الكفر وهو لا يعتد بمعناه فان قلت قد ورد في السنة ما يدل على كفر من حلف بغير مله الاسلام وورد في السنة المطهرة ما يدل على كفر من كفر مسلما كما تقدم وورد في السنة المطهرة اطلاق الكفر على من فعل فعلا يخالف الشرع كما في حديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ونحوه مما ورد مورده وكل ذلك يفيده ان صدور شيء من هذه الامور يوجب الكفر وان لم يرد قائله أو فاعله به الخروج من الاسلام الى مله الكفر قلت اذا ضاقت عليك سبل التأويل ولم تجد طريقا تسلكها في مثل هذه الأحاديث فعليك أن تقرها كما وردت وتقول من أطلق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم اسم الكفر فهو كافر ولا يجوز اطلاقه على غيره من معاصي رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين كما افرا الامن شرح بالكفر صدرا حينئذ تصوم من معرفة الخطر وتسلم من الوقوع في الهمة فان الاقدام على ما فيه بعض الباس لا يفعله من يشع على دينه ولا يسمع به فيما لا فائدة فيه ولا عائدة فكيف اذا كان على نفسه اذا اخطأ أن يكون في عداد من معاصي رسول الله صلى الله عليه وسلم كافر فهذا يقود اليه العقل فضلا عن الشرع ومع هذا فالجمع بين أدلة الكتاب والسنة واجب وقد أمكن هنا بما ذكرناه من المصير اليه الحكم على كل مسلم أن لا يطلق كلمة الكفر الا على من شرح به صدرا ويقصر ما ورد مما تقدم على مورده

قوله ويأبى الوال للعطف  
وليست من البيت اه

وهذا الحق ليس به خفاء \* فدعني عن بنيات الطريق  
و يا بني الفتي الاتباع الهوى \* ومنهج الحق له واضح  
وكيف يحكم بالكفر على من كفى قولا كفرا يصد من كافر فان القرآن الكريم قد اشتمل على ما يأبى عنه الحصر من حكاية ما هو كفر بواح من أقوال الكفار وهكذا لا يحكم بكفر من كفر مكرها فقد استثناء القرآن الكريم بقوله الامن أكره وقلبه مطمئن بالايمان وكفى به اه



(والساحر) لكون عمل السحر نوعا من الكفر ففاعله مرتد يستحق ما يستحقه المرتد وقد روى الترمذي والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث جندب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حد الساحر ضربة بالسيف قال الترمذي والصحيح عن جندب موقوفا قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وغيرهم وهو قول مالك بن أنس وقال الشافعي إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر فإذا عمل عملا دون الكفر فلم تر عليه قتلا اه وفي اسناد هذا الحديث اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي أن عمر بن الخطاب كتب قبل موته بنهر أن اقتلوا كل ساحر وساحرة ولا ربح ما قاله الشافعي لأن الساحر إنما يقتل لكفره فلا بد أن يكون ما عمله من السحر موجبا للكفر قال في المسوى السحر كبيرة قال تعالى وما ~~كفر~~ سليمان وليكن الشياطين كفرا ويعلمون الناس السحر واختلف في ذلك أهل العلم فقال مالك وأحمد يقتل الساحر وقال الشافعي ما تقدم ولو قتل الساحر رجلا بسحره وأقر أني سحرته وسحري يقتل غالبا يجب عليه القود عند الشافعي ولا يجب عند أبي حنيفة ولو قال سحري قد يقتل وقد لا يقتل فهو شبه عمد ولو قال أخطأت اليه من غيره فهو خطأ يجب فيه الدية المقتضة وتكون في ماله لأنه ثبت باعترافه إلا أن يصدقه العاقله فتكون عليهم أقول لا شك أن من تعلم السحر بعد إسلامه كان بفعله السحر كافرا مرتدا وحده حد المرتد وقد تقدم وقد ورد في الساحر بخصوصه أن حده القتل ولا يعارض ذلك ترك النبي صلى الله عليه وسلم لقتل لبيد بن الأعصم الذي سحره فقد يكون ذلك قبل أن يثبت أن حد الساحر القتل وقد يكون ذلك لأجل خشية مرة اليهود وقد كانوا أهل شوكة حتى أبادهم الله وفل شوكتهم وأقلامهم وأذاهم وقد عمل الخلفاء الراشدون على قتل السحرة وشاع ذلك وذاع ولم ينكره أحد (والسكاهن) لسكون الكهانة نوعا من الكفر فلا بد أن يعمل من كهنته ما يوجب الكفر وقد ورد أن تصديق السكاهن كفر فبالأولى السكاهن إذا كان معه قد ابصحة الكهانة ومن ذلك حديث أبي هريرة عنده مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أتى كاهنا أو عرافا فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي الباب أحاديث (والسابع لله أو لرسوله أو لإسلام أو لأكتاب أو للسنة والطاعة في الدين) وكل هذه الأفعال موجبة للكفر الصريح ففاعلاها مرتد حده حده وقد أخرج أبو داود من حديث علي أن يهودية كانت تشتم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتقع فيه نخعتها رجل حتى ماتت فابطل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دمها ولكنه من رواية الشعبي عن علي وقد قيل أنه ما سمع منه وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقتلها فأهدر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دمها ويرى رجال أسناده ثقات وأخرج أبو داود والنسائي عن أبي برزة قال كنت عند أبي بكر فمغيط علي رجل فاشتد غضبه فقلت أناذن لي يا خليفة رسول الله أضرب عنقه قال فاذهبت كلمتي غضبه فقام فدخل فأرسل إلى فقال ما الذي قلت آتيا قلت أناذن لي أضرب عنقه قال أكنت فاعلا لو أمرت بك قلت نعم قال لا والله ما كان أبشر بعد محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد نقل ابن المنذر الإجماع على من سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجب قتله ونقل



أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بما هو قد فصرح بكفره اتفاق العلماء فلو تاب لم يسقط عنه القتل لان حد قذفه القتل وحد الفذف لا يسقط بالتوبة وخالفه القفال فقال كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام قال الخطابي لأعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما اه واذا ثبت ما ذكرنا في سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبالى من سب الله تبارك وتعالى أو سب كتابه أو الاسلام أو وطن في دينه وكفر من فعل هذا لا يحتاج الى برهان أقول وقرب من هذا من جعل سب الصحابة شعاره ووثاره فانه لا مة تنفي اسبهم قط ولا حامل عليه أصلا الاغش الدين في قلب فاعله وكرهه الاسلام وأهله فان هؤلاء هم أهل على الحقيقة أقاموه بسببهم وحفظوا هذه الشريعة المطهرة ونقلوها للناس كما هي فرضي الله عنهم وأرضاهم وأما المشتغلين بنيلهم وتزييق أعراضهم المصونة وقد رأينا في التواريخ ما صار يفعله أهل مصر والشام والمغرب من قتل من كان كذلك بعد مرافقته الى أحكام الشريعة وحكمهم بسفك دماهم وهذا وان كان عندنا غير جائزا لما عرفناك من عصمة دم المسلم حتى يقوم الدليل الدال على جواز سفكه واكن فيه القيام التام بحقوق أساطين الاسلام (والزنديق) وهو الذي يظهر الاسلام ويبطن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع فهذا كافر بالله وبدينه من تدعى الاسلام أقبح ردة اذا ظهر منه ذلك بقول أو فعل وقد اختلف أهل العلم هل تقبل توبته أم لا والحق قبول التوبة قال في المسوى في باب حكم الخوارج والقدرية وأشباهم قال الشافعي ولو ان قوما أظهر وا رأى الخوارج وتجنبوا الجماعات وا كفروهم لم يحل بذلك قتالهم بلغنا ان عليا رضي الله تعالى عنه سمع رجلا يقول لاحكم الله في ناحية المسجد فقال على كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لانتمكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا تلعنكم التي مما دامت أيديكم مع أيدينا ولا تبدؤكم بقتال وقال أهل الحديث من الخبايا يجوز قتلهم أقول الظاهر عندى رواية ورواية قول أهل الحديث اما رواية فلقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأين لقيتموهم فاقتلوههم وأما قول على فعناء ان الانكار على الامام والطعن فيه لا يوجب قتل حتى ينزع يده من الطاعة فيكون باغيا أو فاطح طريق واذا انكر ضروريان من ضروريات الدين يقتل لذلك لا لانكار على الامام بيان ذلك ان المفتي اذا سئل عن بعض أفعال يزيد حكمه بالجواز اذا سئل عن بعضها الاخر حكمه بالفسق ثم اذا سئل عن بعضها الاخر حكمه بالكفر فههنا لم يظهر هذا الرجل عنده الا الانكار في مسألة التكريم فحكمه بما أظهر ولو انه أظهر انكار الشفاعة يوم القيامة او انكار الخوض الكوثر وما يجري مجرى ذلك من الثابت في الدين بالضرورة لحكمه بالكفر واما حديث اولئك الذين نهانى الله عنهم في المنافقين دون الزنادقة بيان ذلك ان الخائف للدين الحق ان لم يعترف به ولم يذعن له لا ظاهرا ولا باطنا فهو الكافر وان اعترف بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق وان اعترف به ظاهرا وباطنا لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسر الصحابة والتابعون وأجعت عليه الامة فهو الزنديق كما اذا اعترف بان القرآن حق وما فيه من ذكر الجنة والنار حتى لکن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودية والمراد بالنار هي الندامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في الخارج جنة ولا نار فهو الزنديق



وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أولئك الذين نهى الله عنهم في المنافقين دون الزنادقة وأما  
 دراية فلان الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداد ليكون من جزاء المرتدين وذبا عن الملة التي  
 ارتضاها فكذلك نصب القتل في هذا الحديث وامثاله جزاء للزندقة ليكون من جزاء الزنادقة  
 وذبا عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به ثم التأويل تأويلان تأويل لا يخالف قاطعا من  
 الكتاب والسنة واتفاق الأمة وتأويل يصادم ما ثبت بقاطع فذلك الزندقة فكل من أنكر  
 الشفاعة أو أنكر رؤية الله يوم القيامة أو أنكر عذاب القبر وسؤال المنكر والنكير أو أنكر  
 الصراط والمساب سواء قال لا أثق بهؤلاء الرواة أو قال أثق بهم لكن الحديث مؤول ثم ذكر  
 تأويل فاسد لم يسمع من قبله فهو الزنديق وكذلك من قال في الشيخين أبي بكر وعمر مثالا ليسا من  
 أهل الجنة مع تواتر الحديث في بشارتهم ما أو قال إن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خاتم  
 النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسمى بعده أحدا نبي وأما معنى النبوة وهو  
 كون الإنسان مبعوثا من الله تعالى إلى الخلق مفترض الطاعة معصوما من الذنوب ومن  
 البقاء على الخطأ فيما يرى فهو موجود في الأئمة بعده فذلك هو الزنديق وقد اتفق جماهير  
 المتأخرين من المذنبية والشافعية على قتل من يجري هذا الجري والله تعالى أعلم اهـ (بعد  
 استنباهم) الحديث جابر عند الدارقطني والبيهقي أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يعرض عليها الإسلام فان تابت والاقتلت وله طريقان  
 ضعهما ابن حجر وأخرج البيهقي من وجه آخر ضعيف عن عائشة أم المؤمنين أنها ارتدت يوم أحد  
 فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تستتاب فان تابت والاقتلت وأخرج أبو الشيخ  
 في كتاب الحدود عن جابر أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استتاب رجلا أربع مرات وفي أسناده  
 العلامة بن هلال وهو متروك وأخرجه البيهقي من وجه آخر وأخرج الدارقطني والبيهقي أن أبا  
 بكر استتاب امرأة يقال لها أم قرفة كفرت بعد إسلامها فلم تقب فقتلها قال ابن حجر وفي  
 السير أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتل أم قرفة يوم قريظة وهي غير تلك وأخرج  
 مالك في الموطأ والشافعي أن رجلا قدم على عمر بن الخطاب من قبل أبي موسى فسأله عن  
 الناس فأخبره فقال هل من مغربة خبر قال نعم رجل كفر بعد إسلامه قال فما فعلتم به قال قريظناه  
 فضر بنا عنته فقال عمر هـ لا حبستموه ثلاثا وأطعمتموه كل يوم رغبة واستبتموه له ليهيب  
 ويراجع أمر الله أني لم أحضر ولم أرض أذباغني وقد اختلف أهل العلم في وجوب الاستتابة ثم  
 كفيتموها والظاهر أنه يجب تقديم الدعاء إلى الإسلام قبل السيف كما كان رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم يدعو أهل الشرك ويأمر بعتهم إلى إحدى ثلاث خصال ولا يقتلهم  
 حتى يدعوهم فهذا ثبت في كل كافر فيقال للمرتدان رجعت إلى الإسلام والاقبلناك وللأسير  
 والساكن والساب لله أو لرسوله أو للإسلام أو للكتاب أو للسنة أو للطاعة في الدين أو الزنديق  
 قد كفرت بعد إسلامك فان رجعت إلى الإسلام والاقبلناك فهذه هي الاستتابة وهي واجبة  
 كما وجب دعاء الحرب إلى الإسلام وأما كونه يقال للمرتد بأي نوع من تلك الأنواع مرتد أو  
 ثلاثة أو في ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر لم يأت ما تقوم به الحجة في ذلك بل يقال لكل واحد من  
 هؤلاء ارجع إلى الإسلام فان أبي قتل مكانه قال في المسوى اختلفت الروايات عن أبي حنيفة

قوله أم قرفة في الزرقاني  
 على المواهب بكسر القاف  
 وسكون الراء تانيث اهـ



والشافعي في ذلك في المناسخ ويجب استتابة المرتد والمرتدة وهي قول يستحب وهي في الحال وفي قول ثلاثة أيام فان اصر اقتلا في الهداية اذا ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة كشفت عنه ويحبس ثلاثة أيام فان اسلم والاقتل وفي الجامع الصغير يعرض عليه الاسلام فان أبي قتل قبل تاويل الاول انه ان استهل بهل ثلاثة أيام وعن أبي حنيفة وأبي يوسف انه يستحب أن يؤجله طلب ذلك أو لم يطلب اه أقول الأدلة الصحيحة المصرحة بقتل المرتد لم يثبت في شيء منها الاستتابة بل فيها الاصر بالقتل للقور وما ورد عن بعض الصحابة من انكار قتل المرتدين قبل الاستتابة فليس بحجة ولا يصلح لتقييد ما ثبت عن الشارع ودعوى ان ذلك اجماع بواسطة عدم الانكار دعوى باطلة فالحق ان المرتد يقال له ارجع الى الاسلام فان أجاب وجب حقن دمه وان لم يجب تعين قتله في ذلك الوقت وقد حصل الدعاء المشروع بمجرد قوائمه ارجع الى الاسلام (والزاني المحسن واللوطي مطلقا والمحارب) وقد تقدم الكلام فيهم وأما الديوث لم يصح في قتله شيء وأصل دم المسلم العصمة وليس كل معصية مبيحة للقتل بل معاصي مخصوصة ورد الشرع بها ولا سيما بدورود الحصر في حديث لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث وليس هـ ذامنها فالخاصل ان الديوث من أعظم العصاة مع ما في ذلك من الهجنة المتنافية للدين والمرواة وأما انه يقتل فلا ولا كرامة وأما قتل الباطنية فالحق انهم مع تسترهم بالكفر لا يحل قتل أحد منهم الا بعد أن يفعل او يقول ما هو كفر بدون تاويل ولا سيما المشهور عنهم انهم يظهرون اموالهم الاسلام والصلاح ويؤمنونهم انهم على الحق فان صح هـ ذا لجميع عوامهم لا يعلمون انهم على الكفر بل يعقدون انهم على الحق فهم الى تعريفهم بالحق أحوج منهم الى القتل فلا يجوز قتل أحد من الباطنية وهم البواهر في أرض الهند الا بعد أن يظهر منه كفر بواح لان كلمتهم اسلامية ودعوتهم نبوية وان كانوا على شفا يعرف هـ من أمور الدين

• (كتاب القصاص) •

ووجوبه بنص الكتاب العزيز كتب عليكم القصاص في القتلى ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب وبعثوا تر السنة كحديث لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث منها والنفس بالنفس وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود وفي مسلم وغيره من حديث عائشة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين اما ان يقتدى واما ان يقتل واخرجه احمد وابوداود وابن ماجه من حديث أبي شريح الخزاعي قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من اصاب بدم او خيل وانطبل الجراح فهو بالخيار بين احدى ثلاث اما ان يقتص او يأخذ العقل او يعفو فان اراد رابعة فخذوا على يده وفي اسناده مقيان بن أبي العوجاء السلي وفيه مقال وفيه ايضا محمد بن اسحق وقد عني وقد اخرج البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال كان في بني اسرائيل القصاص ولم تكن فيه م الدية فقال الله تعالى اهذه الامة كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر الاتية عن عني له من اخيه شيء قال فالعفو ان يقتل في العمد الدية والاتباع بالمعروف أن يتبع الطالب بعروف ويؤدي اليه المطلوب باحسان ذلك تخفيف من



ربكم ورسالة فيها كتب على من كان قبلكم ولا خلاف بين اهل الاسلام في وجوب القصاص  
عند وجود المقتضى وانتفاء المانع (يجب على المكلف المختار) وقد تقدم وجهه (العامد) لما  
أخرج ابو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث عائشة بلفظ لا يحل قتل مسلم الا في  
احدى ثلاث خصال زان محصن فيرجم ورجل يقتل مسلما عمدا ورجل يخرج من الاسلام  
فصارب الله ورسوله فيقتل أو يصاب أو ينزى من الارض وأخرج الترمذي وابن ماجه من  
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ من قتل متعمدا أسلم الى اولىائه المقتول فان  
احبوا قتلوا الحديث وهو معلوم بالادلة والاجماع من اهل الاسلام ان القصاص لا يجب الا  
مع العمد ولا بد ان يكون عدوانا لان من قتل عمدا مقتولا يستحق القتل ثم عالم يجب القصاص  
عليه قات عند الشافعي القتل على ثلاثة انواع عمد محض وهو ان يقصد قتل انسان بما يقصد  
به القتل غالبا سواء كان عمدا ومنقلا فيجب فيه القصاص عند وجود المكافئ أو الدية مغلظة  
في مال الجاني حالة والثاني شبه العمد وهو ان يقصد ضربه بما لا يموت مثله من مثل ذلك  
الضرب غالبا بان ضربه ببعض خفيف أو جرح صغير ضربة أو ضربتين فمات فلا يجب فيه  
القصاص ويجب به الدية مغلظة على عاقلة مؤجلة الى ثلاث سنين فان كان المضرروب صغيرا  
أو مريضا يموت منه غالبا أو كان قويا غير أن الضارب والى عليه بالضرب حتى مات يجب القود  
والثالث الخطأ المحض وهو ان لا يقصد ضربه وانما قصد غيره فأصابه أو ضرب برأى فتردى فيه  
انسان أو نصب شبكة حيث لا يجوز فتعلق به ارجل ومات فلا قود عليه ويجب الدية مخففة على  
العاقلة في ثلاث سنين ثم القتل يتقسم باعتبار المقتولين الى أقسام ولكل قسم حكم يخصه اما  
في القود واما في الدية واما فيهما جميعا قتل الحر وقتل العبد وقتل الذكروقتل الانثى وقتل  
المسلم وقتل الكافر وقتل الجنين ولا اعتبار ان يكون المقتول شريفا أو وضيعا جليلا أو دميما  
صغيرا أو كبيرا غنيا أو فقيرا وإذا وجب القود على انسان فترك له شيء من الدم بان عفا احد  
الورثة صار موجبه الدية لا آخرين وسيأتي تفصيلها واما انكار القصاص في دار الحرب  
مطلقا فلا وجه له من كتاب ولا سنة ولا قياس صحيح ولا اجماع فان احكام الشرع لازمة  
للمساكين في اى مكان وجدوا ودار الحرب ليست بخاصة للاحكام الشرعية اولى بعضها لها  
أوجبها الله تعالى على المساكين من القصاص ثبت في دار الحرب كما هو ثابت في غيرها مما  
وجدنا الى ذلك سبيلا ولا فرق بين القصاص وثبوت الارض الا مجرد الخيال المبني على الهباء  
فان كل واحد منهما مما حق لا آدمى محض يجب الحكم له به على خصمه وهو مفوض الى اختياره  
وغاية ما ثبت في هذا ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من وضع الدماء التي وقعت في أيام الجاهلية  
وليس في هذا تعرض لدماء المساكين فهي على ما ورد فيها من احكام الاسلام ولا يرفع شيئا من هذه  
الاحكام الادلية بل يصلح للنقل والاجاب البقاء على الثابت في الشرع من لزوم القصاص  
ولزوم الارض (ان اختار ذلك الورثة والا فلهم طلب الدية) لما تقدم من قوله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم من قتل له قتيل فهو بخير النظرين (وتقتل المرأة بالرجل والعكس والعبد بالحر  
والكافر بالمسلم) لما أخرج مالك والشافعي من حديث عمرو بن سوزم ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم كتب في كتابه الى اهل اليمن ان الذكوة يقتل بالانثى ورواه ابو داود والنسائي من



طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مرسل لا يرواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي  
 موصولا مطولا من حديث الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده وفي  
 هذا الحديث كلام طويل وقد صححه ابن حبان والحاكم والبيهقي وقال ابن عبد البر هذا كتاب  
 مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم يستغنى بشهرته عن الاستناد لانه أشبه  
 التواتر في مجيئه لتلقى الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لأعلم في جميع الكتب المنقولة  
 كتابا أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا فان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز وامام عصره  
 الزهري بالصحة لهذا الكتاب وعما استدل به على ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس  
 أن يهوديا رضى راس جارية بين حجرين فقبل لها من فعل بك هذا فلان أو فلان حتى سمى اليهودي  
 فأومات برأسها فجى به فاعترف فأمر به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرض رأسه بين  
 حجرين وقد استوفى الماتن ذلك البحث في شرح المتنق والى ذلك ذهب الجمهور واختلفوا هل  
 تنوف وردة الرجل من وردة المرأة نصف الدية أم لا وقد حكى ابن المنذر الإجماع على قتل الرجل  
 بالمرأة الأرواية عن علي وعن الحسن وعطاء ورواه البخاري عن أهل العلم هذا في قتل الرجل  
 بالمرأة واما قتل المرأة بالرجل فالأمر واضح وهكذا قتل العبد بالحر والكافر بالمسلم والفرع  
 بالأصل وليس في ذلك خلاف وأما العكس من هذه الصور الثلاث فقد قيل انه يقتل الحر بالعبد  
 وهو محكي عن الحنفية وسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي وقتادة والثوري هذا اذا كان  
 العبد مملوكا كغير القاتل وأما اذا كان مملوكا له فقد حكى في البحر الإجماع على انه لا يقتل السيد  
 بعبد الا عن النخعي وهكذا حكى الخلاف عن النخعي وبعض التابعين الترمذي واستدل  
 المثبتون بما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي من حديث الحسن عن سمرة أن رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل عبدا قتلناه ومن جدد عبدا جددناه وفي اسناده  
 ضعف لانه من رواية الحسن عن سمرة وفي معناه منه خلاف مشهور واستدل المتأمنون بقوله  
 تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد وفي الاستدلال بالآية اشكال كالأشكال في استدلال من استدل  
 بقوله تعالى النفس بالنفس واستدلوا أيضا بما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب  
 عن أبيه عن جده أن رجلا قتل عبدا متعمدا بخلاف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وثقه  
 سنة ومحاسبهم من المسلمين ولم يقدره وأمره أن يعثر رقبته وفي اسناده اسمعيل بن عياض  
 ولكنه يرواه عن الأوزاعي وهو شامي واسمعيل قوي في الشاميين وفي اسناده أيضا محمد بن عبد  
 العزيز الشامي وهو ضعيف وأخرج البيهقي وابن عدي من حديث عمر قال قال رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقاد مملوك من مالك ولا ولد من والده وفي اسناده عمر بن عيسى  
 الأسدي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس  
 مرفوعا لا يقتل حر بعبد وفي اسناده جويبر وغيره من المتروكين وأخرج البيهقي عن علي قال من  
 السنة لا يقتل حر بعبد وفي اسناده جابر الجعفي وهو متروك وأخرج البيهقي من حديث علي نحو  
 حديث عمرو بن شعيب وفي الباب أحاديث تشبه هذه وتقويها (لا العكس) أي لا يقتل  
 مؤمن بكافر لحديث علي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الا لا يقتل مؤمن بكافر



وأخرج أحمد والنسائي وأبو داود والحاكم وصححه وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر وأخرج البخاري وغيره عن علي أنه قال له أبو جحيفة هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن فقال والذي تلقى الحبيسة وبرأ النعمة إلا فهم ما يعطيه الله رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة قلت وما في هذه الصحيفة قال المؤمنون تسكفون ماؤهم وفكالك الأسير وان لا يقتل مسلم بكافر وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يقتل المسلم بالكافر الحربي وأما بالذي ذهب إلى ذلك الجمهور وبه قال أبو حنيفة ولم يأت من ذهب إلى قتل المسلم بالذي بما يصلح للاستدلال به قال مالك الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر إلا أن يقتله المسلم قتل غيلة فيقتل به قلت وعليه الشافعي إلا أنه أسقط هذا الاستثناء لأن الأحاديث الصحيحة في هذا الباب مثل حديث علي وعبد الله بن عمر ساكتة عنه (والفرع بالأصل لا العكس) أي لا يقتل الأصل بالفرع لحديث لا يقتل الوالد بالولد أخرجه الترمذي من حديث عمرو في أسناده الطحاوي بن أرطاة ولكن له طريق أخرى عند أحمد والبيهقي والدارقطني ورجال أسناده ثقات وأخرج نحوه الترمذي أيضا من حديث سراقه وفي أسناده ضعف وأخرج أيضا من حديث ابن عباس وقد أجمع أهل العلم على ذلك لم يخالف فيه إلا الباقى ورواية عن مالك (وينبت القصاص في الأعضاء ونحوها والجروح مع الامكان) أقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص وهي وإن كانت حكاية عن بني إسرائيل فقد قرر ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما في حديث أنس في الصحيحين وغيرهما إن الربيع كسرت ثنية جارية فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالقصاص وأما تقييد ذلك بالامكان فليكون بعض الجروح قد يتعذر الاقتصاص فيها لعدم إمكان الاقتصاص على مثل ما في الجنى عليه وخطاب الشرع محمول على الامكان من دون مجاوزة للمقدار الكاشف في الجنى عليه فإذا كان لا يمكن إلا بمجاوزة للمقدار أو بمخاطرة واضرار فالدلالة على تحريم دم المسلم وتحريم الاضرار به بما هو خارج عن القصاص مخصصة لدليل الاقتصاص قلت ان كل طرف له مفصل معلوم فقطعه ظالم من مفصله من انسان اقتص منه كالأصبع يقطعها من أصلها أو اليد يقطعها من الكوع أو من المرفق أو الرجل يقطعها من المفصل يقتص منه وكذلك لو قاع سنه أو قطع أنفه أو أذنه أو فاعينه أو جبذ كره أو قطع أنثيه يقتص منه وكذلك لو منجه موضحة في رأسه أو وجهه يقتص منه ولو جرح رأسه دون الموضحة أو جرح موضعا آخر من يده أو هشم العظم فلا قود فيه لأنه لا يمكن مراعاة المماثلة فيه وكذلك لو قطع يده من نصف الساعد فليس له أن يقطع يده من ذلك الموضع وله ان يقتص من الكوع ويأخذ حكمة لنصف الساعد وعلى هذا أكثر أهل العلم في الجملة وفي التفاصيل لهم اختلاف (ويسقط بإبراء أحد الورثة ويلزم نصيب الآخرين من الدية) لما تقدم من كون أمر القصاص والدية إلى الورثة وانهم بخير النظرين فإذا أبرأوا من القصاص سقط وان أبرأ أحدهم سقط لأنه لا تبعض ويستوفى الورثة تصييمهم من الدية وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وعلى المقتولين ان يخبزوا الأول

قوله أبو جحيفة بفتح الجيم على الحاء اه من هاهنا الأصل



فالاول وان كانت امرأة واراد بالمقتلين اولياء المقتول ويخبروا اي يشكفوا عن  
 القوديعوا احدهم ولو كانت امرأة وقوله الاول فالاول اي الاقرب فالاقرب هكذا فسر  
 الحديث أبو داود وفي اسناده حصن بن عبد الرحمن ويقال ابن حصن أبو حذيفة الدمشقي  
 قال أبو حاتم الرازي لا اعلم من روى عنه غير الاوزاعي ولا اعلم أحدا نسب به وأخرج أحمد  
 وأبو داود والشافعي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان يعقل عن المرأة عصبتها من كانوا ولا يرقون منها الا  
 ما فضل عن ورثتها وان قتلت فمقلها بين ورثتها وهم يقتلون قاتلها وفي اسناده محمد بن راشد  
 الدمشقي المكيكولي وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه غير واحد فله وهم يقتلون قاتلها فيفيدان  
 ذلك حق لهم يسقط باسقاطهم أو اسقاط بعضهم وقد ذهب الى ذلك الشافعي وأبو حذيفة  
 وأصحابه (فاذا كانت فيهم مخير بينة فارق القصاص بلوغه) دليله ما قدمنا من ان ذلك حق لجميع  
 الورثة ولا اختيار للصبي قبل بلوغه (ويمدر ما سببه من الجني عليه) الحديث عمران بن حصين  
 في الصحابين وغيرهما ان رجلا عرض بذكر رجل فترج يده من فيه فوقع ثنيته فاختصموا الى  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال بعض أحدكم يد أخيه كما يعرض الفحل لاديه لك وفيهما  
 أيضا من حديث يعلى بن أمية والى ذلك ذهب الجمهور (واذا أمسك رجل وقتل آخر قتل  
 القاتل وجلس الممسك) الحديث ابن عمر عند الدارقطني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم قال اذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل ويجلس الذي أمسك وهو من  
 طريق الثوري عن اسمعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر ورواه غيره عن اسمعيل قال  
 الدارقطني والارسال أكثر وأخرجه أيضا الديلمي ورجح المرسى وقال انه موصول غير محفوظ  
 قال ابن حجر ورجاله ثقات وصححه ابن القطان وأخرج الشافعي عن علي انه قضى في رجل قتل  
 رجلا متعمدا وامسكه آخر قال يقتل القاتل ويجلس الآخر في السجن حتى يموت وقد ذهب  
 الى ذلك الحنفية والشافعية ويؤيده قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل  
 ما اعتدى عليكم وبالجمله تقتل القاتل منسدرج تحت الادلة المثبتة للقصاص واما حبس  
 الممسك فذلك نوع من التعزير استحققه بسبب امساك المقتول وقد روى عن النخعي ومالك  
 والليث انه يقتل الممسك كالمباشر للقتل لانهم ما شريكان وفي الموطان عمر بن الخطاب قتل  
 نفر خمسة أو سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو عملا عليه أهل صنعاء لقتلهم  
 جميعا قال مالك الامر عندنا انه يقتل في العمد الرجال الاحرار بالرجل الحر الواحد والنساء  
 بالمرأة كذلك والعبد بالعبد كذلك أيضا في المسوى والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم  
 قالوا اذا اجتمع جماعة على قتل واحد يقتلون به قصاصا اه أقول اذا اشتركت جماعة من الرجال  
 أو الرجال والنساء في قتل رجل عمد ابغى حق قتلوا به كلهم وهذا هو الحق لان الادلة القرآنية  
 والحديثية لم تفرق بين كون القاتل واحدا أو جماعة والحكمة التي شرع القصاص لاجلها  
 وهي حقن الدماء وحفظ النفوس مقتضية لذلك ولم يأت من قال بعدم جواز قتل الجماعة  
 بالواحد بحجة شرعية بل غاية ما استدلوا به على المنع تدقيقات ساقطة ليست من الشرع في  
 قبيل ولا دبر كما فعله الجلال في ضوء النهار والمقبلي وقد نقض المسان ذلك في ابحاث اجاب بها على



بعض علماء العصر واستوفى جميع الطبع وقوله قتلوه غيلة أي حيلة يقال اغتالني فلان إذا  
احتال حيلة يتلف بها ماله ويقال الغيلة هي أن يتخذ عهدة حتى يخرج به إلى موضع يخفي فيه ثم يقتله  
تعالى عليه أهل صنهة أي تعاونوا عليه واجتمعوا اليه قال في الهدى وعلى أن قتل الغيلة  
يوجب قتل القاتل حدا فلا يسطر العفو ولا تعتبر فيه المكافأة وهذا مذهب أهل المدينة  
واحمد الوجهين في مذهب احمد اختاره شيخنا وافتى به اه وقال قبل هذا ما لفظه وعلى أن  
حكم ردة المحاربين حكم مباشرتهم فانه من المعلوم أن كل واحد منهم يعني العربيين لم يباشر  
القتل بنفسه ولا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك اه (وفي قتل الخطا الدية والكفارة)  
لنص الكتاب العزيز على ما في النظم القرآني من القيود والتفاصيل وقد وقع الاجماع على  
وجوب الدية والكفارة في الجملة وإن وقع الخلاف في بعض الصور كوجوب الكفارة من مال  
الصغير إذا قتل لأن عمده خطأ والخلاف في وجوب الكفارة من ماله معروف فمن لم يوجبها  
جعل إيجابها من باب التكليف فقال لا تجب الا على مكلف ومن أوجبها جعله من خطاب  
الوضع وهكذا الجنون والكفارة هي ما ذكر الله سبحانه من تحرير الرقبة وما بعده من الاطعام  
والصوم وأما الدية فسميأتى بيانها وبين الخطا المحض والخطا الذي هو شبه العمد (وهو ما ليس  
بعمد او من صبي أو مجنون) قال مالك في الموطأ الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا قود بين الصبيان  
وإن عمدهم خطأ ما لم تجب عليهم الحد ودوي لغوا الحلم وإن قتل الصبي لا يكون الا خطأ قلت  
وعلى هذا أكثر أهل العلم (وهي على العاقلة وهم العصابة) لحديث أبي هريرة في الصحيحين قال  
قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في جنين امرأة من بني لحيمان سقط ميتا بغرة  
عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم بأن ميراثها لزوجها وإن العقل على عصبتها وفي لفظ له ما وقضى بدية المرأة على  
عاقلتها وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على  
كل بطن عقولة وأخرج أبو داود وابن ماجه أن امرأتين من هذيل قتلت احداهما الأخرى  
واكل واحدة منهما زوج وولد فجعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دية المقتولة على  
عاقلة القاتلة وبرأ زوجها وولدها قال فقال عاقلة المقتولة ميراثها لنا فقال رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم لم ميراثها الزوجها وولدها وصححه النووي وفي اسناده بحال وهو ضعيف وقد  
قدم حديث عمرو بن شعيب قريبا وفيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى أن تعقل  
عن المرأة عصبتها الحديث وقد أجمع العلماء على ثبوت العقل وإنما اختلفوا في التفاصيل  
وفي مقدار ما يلزم كل واحد من العاقلة أقول الأدلة قد وردت بما يستفاد منه أن القبيلة  
تعقل عن الجاني منها وإن البطن يعقل عن الجاني منه والقراية يعقلون عن القريب الجاني ولا  
منافاة بين هذه الأحاديث بل يجمع بينهما بأن القراية إذا قدر وأعلى تسليم ما لزم فهم أخص من  
غيرهم وإن احتاج اللازم إلى زيادة عليهم ولم يقدروا على الوفاء لزم البطن ثم القبيلة ومجموع  
ما ورد في العقل يرد على من قال أنه غير ثابت في الشريعة مستدلا بمثل قوله تعالى لا تزروا زرة  
وزرا أخرى ومثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يجني جان الأعلى نفسه لأن أدلة العقل  
أخص مطلقا فالعمل بها واجب والظاهر أن العقل لازم في كل جنائيات الخطا من غير فرق بين



## \* (كتاب الديات) \*

الأصل في الدية أنها تجب أن يكون ما لا عظميا يغلبهم ويتقص من مالهم ويجدون له ما لا عندهم ويكون بحيث يؤدونه به بمقاساة الضيق ليحصل الزجر وهذا التقدير يختلف باختلاف الأشخاص (دية الرجل المسلم مائة من الإبل أو مائتا بقرة أو ألفا شاة أو ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم أو مائتا حلة) تقدير الدية بذلك لحديث عطاء بن أبي رباح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي رواية عطاء عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الخيل مائتي حلة رواه أبو داود ومسندا ومرسلا وفيه عن عنة محمد بن اسحق وأخرج أسد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن من كان عقله في البقرة على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان عقله في الشاة ألفي شاة وفي أسناده محمد بن راشد البمشقي المكحول وقد تكلم فيه غيره واحد وثلاثة جماعة وفي حديث عمرو بن حزم أن في النفس الدية مائة من الإبل وهو حديث صحيح قد تقدم تخريجه في قتل الرجل بالمرأة وفيه أيضا وعلى أهل الذهب ألف دينار وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس أن رجلا من بني عدي قتل فجعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفا وأخرج به الترمذي مرفوعا ومرسلا وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلمين قال فكان كذلك حتى استخفاف عمر فقام خطيبا فقال ألا إن الإبل قد غلت قال ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الخيل مائتي حلة ولا يخفى أن هذا لا يعارض ما تقدم فقد وقع التصريح فيه برفع ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد اختلف أهل العلم في مضادير الدية والحق ما ثبت من تقدير الشارع كما ذكرناه وفي الموطأ أن عمر بن الخطاب قوم الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم قال مالك فاهل الذهب اهل الشام واهل مصر واهل الورق اهل العراق قلت عليه مالك وهو القول القديم للشافعي لأنه قال يقدر بتقدير عمر بن الخطاب عند اعواز الإبل والإبل هي الأصل في باب الديات ثم رجع وقال الأصل فيها الإبل فإذا اعوزت تجب قيمتها بالغة ما بلغت وتناول حديث عمر على أن قيمة الإبل كانت قد بلغت في زمانه اثني عشر ألف درهم وألف دينار لحديث عمرو بن شعيب المتقدم وقال أبو حنيفة الدية مائة من الإبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم وقال صاحباه على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل الذهب والورق ألف دينار أو عشرة آلاف درهم وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى أهل الشاة ألفا شاة وعلى أهل الخيل ألف حلة (وتغلظ دية العمد وشبهه) واتفقوا على أن التغلظ لا يعتبر إلا في الإبل دون الذهب والورق أقول قد اختلفت الأحاديث في الديات



تغلظا وتخفيفا وكل قسم فالدية المغلظة في الخطا الذي هو شبه العمدة والدية المخففة في الخطا الخفض والاحاديث مصرحة بذلك فليرجع اليها والمذاهب مختلفة وليس الحجة الا في الدليل لا في القول والقبول (بان يكون المائة من الابل في بطون أربعين منها أولادها) لحديث عقبة بن اوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خطب يوم فتح مكة فقال ألا وان قتيل خطا العمدة بالسوط والعصا والجرفيه دية مغلظة مائة من الابل منها أربعون من ثنية الى بازل عامها كلهن خلقة أخرجهم أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في تاريخه وساق اختلاف الرواة فيه وأخرجهم أيضا الدارقطني وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عقل شبه العمدة غلظ كعقل العمدة ولا يقتل صاحبه وذلك أن يتزو الشيطان بين الناس فتكون دماء في غير ضغينة ولا حمل سلاح وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في التاريخ والدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الا ان قتيل الخطا شبه العمدة قتيل السوط أو العصا فيه مائة من الابل منها أربعون في بطونهم أولادها وصححه ابن حبان وابن القطان وأخرج هذا الحديث من تقدم ذكره من حديث ابن عمر وفي الباب أحاديث وقبذها جاهر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى أن القتل على ثلاثة أضرب عمد وخطا وشبه عمد ففي العمدة القصاص وفي الخطا الدية وفي شبه العمدة وهو ما كان بما مثله لا يقتل في العادة كالعصا والسوط والابرة مع كونه فاصدا لاقتل دية مغلظة وهي مائة من الابل أربعون منها في بطونهم أولادها ومن ذهب الى هذا زيد بن علي والشافعية والحنفية وأحمد وامحق وقال مالك والليث ان القتل ضربان عمد وخطا فالخطا ما وقع بسبب من الأسباب أو غير مكلف أو غير فاصد للمقتول ونحوه أو لا يقتل بما مثله لا يقتل في العادة والعمدة ما عداه والاول لا قود فيه وقد حكى صاحب البحر الاجماع على هذا مع كون مذهب الجمهور على خلافه (ودية الذي نصف دية المسلم) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عقل الكافر نصف دية المسلم أخرجهم أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن الجارود وصححه وأخرجهم أيضا ابن ماجه بنحوه وأخرج ابن حزم من حديث عقبة بن عامر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية المجوسي ثمانمائة درهم وأخرجهم أيضا الطحاوي والبيهقي وابن عدي وفي اسنادهم ابن لهيعة وهو ضعيف وأخرج الشافعي والدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يجعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ودية المجوسي ثمانمائة وقد ذهب الى كون دية الذي نصف دية المسلم مالك وقال الشافعي ان دية الكافر أربعة آلاف درهم كذا روى عنه والذي في منهاج النور ان دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم قال شارحه الهلي انه قال بذلك عمرو وعثمان وابن مسعود وحكى في البحر عن زيد بن علي وأبي حنيفة ان دية المجوسي كالذي وذهب الثوري والزهري وزيد بن علي وأبو حنيفة الى ان دية الذي كدية المسلم وروى عن أحمد أن دية مثل دية المسلم ان قتل عمدا والا فنصف الدية احيح القاتلون بتنصيف دية الذي بالنسبة الى دية المسلم بما



تقدم واحتج القائلون بانها كدية المسلم بقوله تعالى وان كان من قوم ينسبكم وينتهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله ويحباب بان هذا الاطلاق مقيد بما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كونها على النصف من دية المسلم وعند الترمذي عقل الكافر نصف عقل المؤمن قال ابن القيم هذا حديث حسن يصح مثله أكثر أهل الحديث وعند ابن داود كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم فلما كان عمر رافع دية المسالين وتزل دية أهل الذمة لم يرفعها فصار رفع من الدية انتهى (ودية المرأة نصف دية الرجل والاطراف وغيرها كذلك في الزائد على الثلث) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دية الرجل وأخرج النسائي والدارقطني وصححه ابن خزيمة وأخرج البيهقي من حديث معاذ عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية المرأة نصف دية الرجل قال البيهقي اسناده لا يثبت مثله وأخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن علي أنه قال دية المرأة على النصف من دية الرجل في الكل وأخرج ابن أبي شيبة عن عمرو قد أفاد الحديث المذكور ان دية المرأة على النصف من دية الرجل وان ارشها الى الثلث من الدية مثل أرش الرجل وقد وقع الخلاف في ذلك بين السلف والخلف وأخرج مالك في الموطأ والبيهقي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال سألت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قال عشر من الابل قلت فكيف في اصبعين قال عشرون من الابل قلت فكيف في ثلاث اصابع قال ثلاثون من الابل قلت فكيف في أربع قال عشرون من الابل قلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقابها قال سعيد أعراف أنت قلت بل عالم متثبت أو جاهل متعلم قال هي السنة يا ابن أخي (وتجب الدية كاملة في العينين واليدين والرجلين والبيضتين وفي الواحدة منها نصفها وكذلك تجب كاملة في الانف واللسان والذكر والصلب وأرش المأمومة والجماعة ثلث دية المجنى عليه وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشرها وفي الهاشمية عشرها وفي كل من نصف عشرها وكذا في الموضحة) لحديث عمرو بن حزم الذي تقدم تخريجه وتصحفه وفيه ان في الانف اذا أوعب جدد الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجماعة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الابل وفي كل اصبع من اصابع اليد والرجل عشر من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة خمس من الابل وأخرج أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في الانف اذا جدد كله بالعقل كاملاً واذا جددت أرنبته فنصف العقل وقضى في العين نصف العقل والرجل نصف العقل واليد نصف العقل والمأمومة ثلث العقل والمنقلة خمسة عشر من الابل وقد أخرج أبو داود وابن ماجه بدون ذكر العين والمنقلة وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكعولي وقد تكلم فيه جماعة ووثقه جماعة وأخرج الترمذي وصححه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشر من الابل لكل اصبع وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من



حديث أبي موسى وأخرج أحمد وأبو داود والقسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كل أصبع عشر من الابل وفي كل سن خمس من الابل والاصابع سواء والاستنان سواء وأخرج أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن الجارود وصحاح من حديث عمرو بن شعيب أيضا عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في المواضع خمس من الابل وفي البخاري وغيره من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال هذه وهذه يعني الخنصر والابهام سواء وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الاستنان سواء الثنية والضرس سواء والمراد بالأمومة الجنابة التي بلغت أم الدماغ والجلدة الرقيقة التي عليه والى ايجاب ثلث الدية فيها ذهب على وعرو والخنفية والشافعية والمراد بالجنابة الجنابة التي تبلغ الجوف والى ايجاب ثلث الدية فيها ذهب الجهور والمراد بالثنية الجنابة التي تنقل العظام عن أماكنها وقد ذهب الى ايجاب خمس عشرة ناقة فيها على وزيد بن ثابت والشافعية والخنفية والمراد بالهاشمية التي تهشم العظم وقد أخرج الدارقطني والبيهقي وعبد الرزاق من حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أوجب في الهاشمية عشر من الابل وقد قيل انه موقوف لكن لذلك حكم الرفع في المقادير والمراد بالموضحة التي تبلغ العظم ولا تهشم وقد اختلف في المنقلة والهاشمية والموضحة هل هذا الارش هو بالنسبة الى الرأس فقط أم في الرأس وغيره والظاهر ان عدم الاستئصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقر في الاصول (وما عدا هذه المسماة فيكون ارشها بمقدار نسبتها الى أحد هاتقريضا) لان الجنابة قد لزمت ارشها بلا شك اذ لا يرد دم المحنى عليه بدون سبب ومع عدم ورود الشرع بتقدير الارش لم يبق الا التقدير بالقياس على تقدير الشارع وبيان ذلك ان الموضحة اذا كان ارشها نصف عشر الدية كما ثبت عن الشارع نظرنا الى ما هو دون الموضحة من الجنائيات فان أخذت الجنابة نصف اللحم وبقي نصفه الى العظم كان ارش هذه الجنابة نصف ارش الموضحة وان أخذت ثلثه كان الارش ثلث ارش الموضحة ثم ~~هكذا~~ وكذلك اذا كان المأخوذ بعض الاصبع كان ارشها بنسبة ما أخذ من الاصبع الى جميعها فارش نصف الاصبع نصف عشر الدية ثم كذلك وهكذا الاستنان اذا ذهب نصف السن كان ارشها نصف ارش السن ويسلك هذا في الامور التي تلزم فيها الدية كاملة كالانف فاذا كان الذهاب نصفه ففيه نصف الدية والذكر ونحو ذلك فهذا أقرب المسالك الى الحق ومطابقة العدل وموافقة الشرع أقول اعلم ان كل جنابة فيها ارش مقدر من الشارع كالجنائيات التي في حديث عمرو بن حزم الطويل وفي غيره مما ورد في معناه فالواجب الاقتصار في المقدار على الوارد في النص وكل جنابة ليس فيها ارش من الشارع بل ورد تقدير ارشها عن صحابي أو تابعي أو من بعده ما فليس في ذلك حجة على أحد بل المرجع في ذلك نظر المحقق وعليه أن يتظر في مقدار نسبتها من نسبة الجنابة التي ورد فيها ارش مقدر من الشارع فاذا غلب في ظنه مقدار النسبة جعل لها من الارش مقدار نسبتها مثلا الموضحة ورد في الشرع تقدير ارشها فاذا كانت الجنابة دون الموضحة كالسحق والمتلاحة والباضعة والدامية فعليه أن يتظر مقدار ما بقي من اللحم



الى العظم فان وجد مقدار النجس والجنابة قد قطعت من اللحم أربعة أخماس جعل في الجنابة  
 أربعاً من الابل أو أربعين مثقالاً لان مجموع ارش الموضحة خمس من الابل أو خمسون مثقالاً  
 وان وجد الباقي من اللحم ثلثاً جعل ارش الجنابة بمقدار الثلثين من ارش الموضحة ثم كذلك  
 اذ بقي النصف أو الربع أو الخمس أو العشر وهكذا في سائر الجنابات التي لم يرد تقدير ارشها فانه  
 ينبغي النسبة بينها وبين ما ورد تقدير ارشها من جنسها وحينئذ لا يحتاج الحاكم العالم الى تقليد  
 غيره من المجتهدين كائناً من كان ولا يفتى تقسيم الجنابة الى ما يجب فيه ارش مقدرو ما يجب فيه  
 حكومة (وفي الجنين اذا خرج ميتاً الغرة) لحديث أبي هريرة في الصحيحين ان رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في جنين امرأته من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة وهو ثابت  
 في الصحيحين بنحو هذا من حديث المغيرة ومحمد بن مسالة والغرة بضم المعجمة وتشديد الراء أصلها  
 البياض في وجه القمر وهما في العبد أو الأمة كانه عسر بالغرة عن الجسم كله وأما اذا خرج  
 الجنين حياً ثم مات من الجنابة ففيه الدية أو القود وهذا انما هو في الجنين الحر والخلاف في الغرة  
 طويل قد استوفاه الماتن في شرح المتنقي (وفي العبد قيمته وارشه بحسبها) لا خلاف في ذلك  
 وانما اختلفوا اذا جاوزت قيمة دية الحر هل تلزم الزيادة أم لا والاولى اللزوم وارش الجنابة  
 عليه منسوب من قيمته فما كان فيه في الحر نصف الدية أو ثلثها أو عشرها أو نحو ذلك ففيه في  
 العبد نصف القيمة أو ثلثها أو عشرها أو نحو ذلك أقول وجه قول من قال انها يجب قيمة العبد  
 وان جاوزت دية الحر ان العبد عين من الاعيان التي يصح ملكها فكما يجب على متلف العين  
 قيمتها وان جاوزت دية الحر كذلك يجب على متلف العبد ووجه قول من قال انه لا يلزم ما زاد  
 على دية الحر ان العبد من نوع الانسان وهو دون الحر في جميع الصفات المعبرة بغاية ما ينتمى  
 اليه ان يكون انساناً في السكال فتجب فيه الدية وأما الزيادة على ذلك فلا لان دية الحر هي  
 نهاية ما يجب في الفرد من هذا النوع الانساني والاول ارجح من حيث الرأي وأما من طريق  
 الرواية فلم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وقد روى عن علي مثل القول الاول  
 وروى عنه مثل القول الثاني وأما الدابة اذا قتلها قاتل ففيها قيمتها واذا جنى عليها كان الارش  
 مقداره نقص قيمتها بالجنابة وهذا وان لم يقيم عليه دليل بخصوصه فهو معلوم من الادلة الكلية  
 لان العبد وسائر الدواب من جملة ما يملكه الناس فمن أتلفه كان الواجب عليه قيمته ومن جنى  
 عليه جنابة تنقصه كان الواجب عليه ارش النقص كما لو جنى على عين مملوكة من غير الحيوانات  
 وكان الاولى أن يكون المملوك كسائر الدواب يجب في الجنابة عليه نقص القيمة.

\*(باب القسامة)\*

صورة القسامة أن يوجد قاتل وادعى وادعى عليه رجل أو على جماعة وعليهم لوث ظاهر واللوث  
 ما يغلب على القلب صدق المدعى بأن وجد فيما بين قوم اعداء لا يخالطهم غيرهم كقتيل خبير  
 وجد بينهم والعداوة بين الانصار وبين أهل خيبر ظاهرة أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء  
 وتفرقوا عن قاتل أو وجد في ناحية قاتل وثر رجل محتضب بدمه أو يشهد عدل واحد على ان  
 فلا ناقتله أو قاله جماعة من العبيد والنسوان جاؤا متفرقين بصيحات يؤمن نواطوهم ونحو ذلك  
 من أنواع الموت فيبدأ بين المدعى فيخالف خمسين عينا ويستحق دعواه فان نكل المدعى عن



اليمين رقت الى المدعى عليه فيحلف بخسين عينا على نفي القتل ويجب بها الدية المغلظة فان لم يكن  
هناك لوث فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ~~ص~~ كما في سائر الدعاوى ثم يحلف عينا واحدا  
أو خسين عينا قولان أحدهما الأول فان كان المدعون جماعة توزع الايمان عليهم على قدر  
مواديتهم على أصح القولين ويجبر الكسر والقول الثاني يحلف كل واحد منهم بخسين  
عينا وان كان المدعى عليهم جماعة ووزع على عدد رؤسهم على أصح القولين ان كان الدعوى  
في الاطراف سواء كان اللوث أولم يكن فالقول قول المدعى عليه مع يمينه هذا كله بيان مذهب  
الشافعي وذهب أبو حنيفة الى انه لا يسدأ بين المدعى بل يحلف المدعى عليه وقال اذا وجد  
قتيل في محلة يختار الامام خسين رجلا من صلحاء أهلها ويحلفهم على انهم ما قتلوه ولا عرفوا  
له فالتائم ياخذ الدية من أرباب الخطة فان لم يعرفوا فن سكانها أقول اعلم ان هذا الباب قد  
وقع فيه الكثير من أهل العلم مسائل عاطلة عن الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حسن قط  
ما يقتضي الجمع بين الايمان والدية بل بعض الاحاديث مصرح بوجوب الايمان فقط وبعضها  
مصرح بوجوب الدية فقط والحاصل انه قد كثرت الخبط والخلط في هذا الباب الى غاية ولم يتعبدنا  
الله بآيات الاحكام العاطلة عن الدلائل ولا سيما اذا خالفت ما هو شرع ثابت وكانت تستلزم  
أخذ المال الذي هو معصوم الاجمعه وهذا ذهب جماعة من السلف منهم أبو قلابة وسالم بن عبد  
الله والحكم بن عتيبة وقتادة وسليمان بن يسار وابراهيم بن عليه ومسلم بن خالد وعمر بن عبد  
العزيز الى ان القسامة غير ثابتة لخالفتم الاصول الشريعة من وجوه قد ذكرها الماتن رحمه الله  
في شرح المتقى وذكر ما أجيب به عنها من طريق الجمهور فليراجع (اذا كان القاتل من جماعة  
محصورين ثبتت وهي خسون عينا) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتهربكم اليهود  
بخمسين عينا وهو في الصحيحين من حديث سهل بن أبي حنمة (يختارهم ولي القتل والدية  
ان نكلوا عليهم وان حلفوا سقطت) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن  
وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقد ثبت أنهم في الجاهلية كانوا  
يخبرون المدعى عليهم بين أن يحلفوا بخسين عينا أو يملوا الدية كما في القسامة التي كانت في بني  
هاشم كما أخرجه البخاري والنسائي من حديث ابن عباس وهي قصة طويلة وفيها ان القاتل  
كان معينا وان أباطالب قال له اختر مننا احدى ثلاث ان شئت أن تؤدى مائة من الابل فانك  
قتلت صاحبنا وان شئت حلف خسون من قومك انك لم تقتله فان أبيت قتلنا به فأتى قومه  
فاخبرهم فقالوا ان حلف فأنته امرأة من بني هاشم كانت تحت رجل منهم كانت قد ولدت منه  
فقلت يا أباطالب أحب أن تجيز ابني هذا برجل من الخمسين ولا تصير عينه حيث تصير الايمان  
ففعلم فأنه رجل منهم فقال يا أباطالب أردت خسين رجلا أن يحلفوا مائة من الابل  
فمصيب ~~ص~~ كل رجل منهم بعيران هذان البعيران فاقبلهما مني ولا تصير عيني حيث تصير  
الايمان فقبلهما ما وجاء ثمانية وأربعون فحلفوا قال ابن عباس فوالذي نفسي بيده ما حال الحول  
ومن الثمانية والاربعة عشرين نظرف (وان التيس الامر كانت من بيت المال) لحديث سهل بن  
أبي حنمة قال انطلق عبد الله بن مهمل ومحيصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فتمرقا فأتى



محيصة الى عبد الله بن سهل وهو يتشخط في دمه قتيلا فدفنه ثم قدم المدينة فانطلق عبيد الرحمن  
ابن سهل ومحيصة وحويصة ابن مسعود الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذهب عبد  
الرحمن يتكلم فقال كبير وهو أحدث القوم فسكت فتسكما فقال أحمدة بن ونسحقون  
قاتلكم أو صاحبكم فقالوا كيف تخلف ولم تشهد ولم تر قال فتبرئكم اليهود بخمسين يمينا  
فقالوا كيف تأخذ إيمان قوم كفار فمعه الله النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من عنده وهو في  
الصحيحين وغيرهما وفي لفظ فذكره رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يطل دمه فوداه  
بمائة من ابل الصدقة وقد اختلف أهل العلم في كيفية القسامة اختلافا كثيرا وما ذكره  
الماتن هو أقرب الى الحق وأوفق لقواعد الشريعة المظهرة وقد وقع في رواية من حديث  
سهل المذكور أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تقسم خمسون منكم على رجل منهم  
في دفع برئته فقالوا أمر لم نسمه كيف تخلف وقد أخرج أحمد والبيهقي عن أبي سعيد قال وجد  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتيلا بين قريتين فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم فذرع ما بينهما فوجد أقرب الى أحد الجانبين بشبر فألقى دية عليهم قال البيهقي تفرد  
به أبو امرئيل عن عطية ولا يحتج به وما قال العقيلي هذا الحديث ليس له أصل وأخرج عبد  
الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي عن الشعبي أن قتيلة وجد بين وادعة وشاكر فأمرهم عرب  
الخطاب أن يقتلوا ما بينهما فوجدوه الى وادعة أقرب فأحلقهم خمسين يمينا كل رجل ما قتله  
ولا عات فأتا ثم أغرهمهم الدية فقالوا يا أمير المؤمنين لا إيماننا دفعت عن أموالنا وأموالنا  
دفعت عن إيماننا فقال عمر كذلك الحق وأخرج نحوه الدارقطني والبيهقي عن سعيد بن السبب  
وفيه أن عمر قال انما قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيهقي رفعه  
الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منكرو فيه عمر بن صبيح اجعوا على تركه وقال الشافعي  
ليس بثابت انما رواه الشعبي عن الحرث الاعور وهذا لا تقوم به حجة اضعف اسنادا على فرض  
رفعه وأما مع عدم الرفع فليس في ذلك حجة سواء ورد باسناد صحيح أو غير صحيح والرجوع الى  
قسامة الجاهلية التي قررها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو الصواب وقد تقدم ذكرها  
وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من الانصار  
أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لليهود وابدأهم يخاف منكم خمسون رجلا فأبوا فقال  
للانصار استحقوا فقالوا تخلف على الغيب يا رسول الله فجعلها رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم دية على اليهود لانه وجد بين أظهرهم وهذا اذا صح لا يخالف ما ذكرناه من وجوب  
الدية على المتهمين اذا لم يخافوا ولكنه مخالف لما ثبت في الصحيحين ان كانت هذه القصة هي  
تلك القصة وقد قال بعض أهل العلم ان هذا الحديث ضعيف لا يلتفت اليه

\*( كتاب الوصية )\*

(تجب على من له ما يوصي فيه) الحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين وله شيء يريد أن يوصي فيه الا ووصيته مكتوبة  
عند رأسه وقد ذهب الى الوجوب عطاء والزهرى وأبو جاز وطه بن مصرف وآخرون وحكاها  
البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اصحق وداود وأبو عوانة وابن جرير وذهب الجمهور الى



ان الوصية مندوبة وليست بواجبة ويحجب عنه بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف ونسخ وجوب الوالدين والاقرين لا يستلزم نسخ وجوبها في غير ذلك ويحجب عنه أيضا بحديث الباب فانه يقيس الوصية على ما في المسوى وعليه أهل العلم قال محمد بن داود هذا حسن جميل قال النووي قال الشافعي معنى الحديث الجزم والاحتياط وان المستحب تهجيل الوصية وان يكتبها في صحتها (ولا تصح ضرارا) الحديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الرجل لم يعمل أو المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم حضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله الى قوله وذلك الفوز العظيم أخرجه أبو داود والترمذي وأخرج أحمد وابن ماجه معناه وقال فيه سبعين سنة وقد حسنه الترمذي وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه مقال وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأخرج سعيد بن منصور وموقفا باسناد صحيح عن ابن عباس الاضرار في الوصية من الكفار وأخرجه النسائي صر فوعا باسناد رجاله ثقات والآية الكريمة مغنية عن غيرها ففيها تأكيد الوصية المأذون بها بعدم الضرار وقد روى جماعة من الائمة الاجماع على بطلان وصية الضرار والحاصل ان وصية الضرار ممنوعة بالكتاب والسنة ومن جملة أنواع الضرار تفضيل بعض الورثة على بعض فان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هي ذلك جوازا كما في حديث النعمان بن بشير الصحيح ومن جملة ما ان تكون لخراج المال مضاررة للورثة فان من أوصى بماله أو يجز منه لقربة من القرب يريد بذلك احرام الورثة جميع ميراثهم أو بعضه فوصيته باطلا لانه مضار وظاهر الادلة انه لا يقدّم من وصية الضرار شيء سواء كانت بالثلث أو بعمادونه أو بما فوقيه بل هي رد على فاعلها فتسكون أحاديث الاذن بالثلث مقيدة بعدم الضرار وقد جمع الماتن رحمه الله في هذا رسالة مختصرة (ولا) تصح (لوارث) الحديث عمرو بن خارجة انه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث أخرجه أحمد وابن ماجه والنسائي والترمذي والدارقطني والبيهقي وصححه الترمذي وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي امامة وفي اسناده اسمعيل بن عياش وهو قوي اذا روى عن الشاميين وهذا الحديث من روايته عنهم لانه رواه عن شرحبيل ابن مسلم وهو شامي ثقة وقد حسنه الحافظ أيضا وأخرجه أيضا الدارقطني من حديث ابن عباس قال ابن حجر رجاله ثقات ولقطة لا تجوز وصية لوارث الا أن نشاء الورثة وأخرج الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا وصية لوارث الا أن تجيز الورثة قال في التلخيص اسناده واه في الباب عن انس عند ابن ماجه وعن جابر عند الدارقطني وعن علي بن عيسى أيضا وقد قال الشافعي ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل النسيان ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يهتمون في ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ويأثرونه عن حفظوه عنه عن لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كانه فهو أقوى من نقل واحد انتهى فيكون هذا الحديث مقيد بالقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها وقد ذهب الى ذلك الجمهور



قال مالك في الموطأ السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا يجوز وصية لوارث إلا أن يجيزه ذلك ورثة الميت قلت وعليه أهل العلم (ولا) تصح (في معصية) حديث أبي الدرداء عند أحمد والدارقطني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الله تصدق عليكم بثبات أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليكملها لكم زيادة في أعمالكم وأخرجه ابن ماجه والبرزالي البيهقي من حديث أبي هريرة وفي أسناده ضعف وأخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي من حديث أبي امامة وأسناده ضعيف وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث أبي بكر الصديق وفيه متروك وأخرجه ابن السكن وابن قانع وأبو نعيم والطبراني من حديث خالد بن عبد الله السلمي وهو مختلف في صحبته وهي تنتمض بمجموعها وقد دلت على أن الأذن بالوصية بالثلاث إنما هو لزيادة الحسنات والوصية في المعصية معصية قد نهي الله عباده عن معاصيه في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلا يلزم ما يدل على تقييد الوصية بغير المعصية لكانت الأدلة الدالة على المنع من معصية الله مقيدة بالمنع من الوصية في المعصية (وهي في القرب من الثلث) لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال لو أن الناس غضوا من الثلث فإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم قال الثلث والثلث كثير ومثله حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له الثلث والثلث كثير وأبو بكر لما قال تصدق بثلاثي مالي قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلاث قال الثلث والثلث كثير وكبير أنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس وهو في الصحيحين وغيرهما وقد ذهب الجمهور إلى المنع من الزيادة على الثلث ولو لم يكن للموصي وارث وجوز الزيادة مع عدم الوارث الخفية واصلح وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي وابن مسعود واختصوا بأن الوصية مطلقة في الآية فقيدهم السنة بمن له وارث فبقي من لا وارث له على الإطلاق وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي زيد الأنصاري أن رجلا أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأعتق اثنين وارق أربعة وفي لفظ لابي داود أنه قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين وقد أخرج الحديث مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين وفي لفظ لا أحمد أنه جاء ورثته من الأعراب فأخبروا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بما صنع فقال أرفعل ذلك لو علمنا أن شاء الله ما صلينا عليه أعلم أن الثلث المأذون به أكل أحدهم باعتبار ما يفعله الميت لنفسه من القرب المقربة التي لم تكن قد وجبت عليه بإيجاب الله تعالى فما كان من هذا القبيل فهو من الثلث المأذون به وأما ما كان قد تقدم له وجوب على الميت سواء كان حقا لله عز وجل كالزكاة والكفارات التي يعتقده الميت وجوبها والحج أو حق الآدمي كالديون فإنه يجب إخراجها من رأس المال قبل كل شيء ولا وجه للتفصيل الذي ذكره بين ما يتعلق بالمال ابتداء وما يتعلق به انتهاء فإن ذلك لا تأثير له أصلا فالخاص أن الميت إذا مات وجب إخراج ما قد وجب عليه من حقوق الله وحقوق الآدميين من رأس تركته ثم ينظر فيما بقي فإن كان الميت قد أوصى بقرب لم يتقدم لها وجوب عليه بل أراد التقرب بها وجب إخراجها من ثلث الباقي لأن الله سبحانه قد أذن له أن يصرف بثلاث



ماله كيف شاء بشرط عدم الضرر اذ كتمت قيل بعض الورثة على بعض أو انخراج المال عنهم لا المقصد ديني بل مجرد احرامهم ثم ينظر في تلك القرب التي جعلها الميت لنفسه عند الموت فان استغرقت ثلث الباقي من دون زيادة ولا نقصان فانفاذها واجب وان زادت لم ينفذ الزائد الا باذن من الورثة فاذا اذنا فاقصد رضى اولى ائمة منهم بخروج جزم مما عليه كونه سواء كان قايلا أو كنهيا وان نقصت عن استغراق الثلث كان القاضل من الثلث للورثة فهذا هو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه وأما جعل بعض حقوق الله الواجبة من الثلث وبعضها من رأس المال فلا أصل لذلك الا مجرد خيالات مختلة ثم اعلم ان الظاهر عندي انه لا فرق بين حقوق الله الواجبة وحقوق الآدميين في مخرجها من التركة وانه لا يجب تقسيم حقوق الآدميين على حقوق الله بل جميعها مستوية في ذلك لانها قد اشتركت في وجوبها على الميت ولا فرق بين واجب وواجب ومن زعم ان بعضها أقدم من بعض فعليه الدليل على انه لو قال قائل ان حقوق الله أقدم من حقوق بني آدم مستند لا على ذلك بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فدين الله أحق ان يقضى لم يكن بعيدا من الصواب لولا ان المراد بقوله يقضى أى يفعله الفاعل كاقرب يحج عن قريته ويصوم عنه لان المراد انه يدفع المال ليعمل ذلك فاعل آخر فان ذلك يحتاج الى دليل يدل على انه يصح فضلا عن انه يجب (ويجب تقديم قضاء الديون) لحديث سعد الاطول عند أحمد وابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح ان أخاه مات وترك ثلثمائة درهم وترك عيالا قال قاربت ان أئمة فها على عياله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أخاك محتسب بدينه فاقض عنه فقال يا رسول الله قد أدبت عنه الا دينارين ادعتهم امرأة وليس لها ينه قال فاعطهما فانهم المحقة وليس في ذلك خلاف وقد دل عليه قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين (ومن لم يترك ما يقضى دينه قضاءه الساطن من بيت المال) لحديث أي قريظة في الصحيحين وغيرهما انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في خطبته من خلف مالا أو حقة فلورثته ومن خلف كالا أو دينافسكه الى ودينه على وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والدارقطني من حديث جابر وأخرجه أيضا البيهقي والدارقطني من حديث أي سعد وأخرجه أيضا الطبراني من حديث سليمان وأخرجه ابن حبان في ثقافته من حديث أي أمانة

### \* (كتاب المواريث) \*

(هي مفصلة في الكتاب العزيز) ومعلومة لاهل العلم والتميز قال الماتن لم تعرض ههنا لذكرها واقتصرنا على ذكر ما ثبت في السنة أو الاجماع ولم نذكر ما كان لا مستند له الا محض الرأي كما جرت به عادة في هذا الكتاب فليس مجرد الرأي مستحقا للتدوين فلكل عالم رأيه واجتهاده مع عدم الدليل ولا حجة في اجتهاد بعض اهل العلم على البعض الآخر واذا عرفت هذا اجتمع للمعاني في الكتاب العزيز وما ذكرناه ههنا جميع علم الفرائض الثابت بالكتاب والسنة فان عرض لك من المواريث ما لم يكن فيه ما فاجتهد فيه برأيك مما لا يجد في معاذ المشهور انتهى (ويجب الابتداء بذي القروض المقدرة وما بقي فبالعسبة) لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى



فهو لاول رجل ذكر والمراد بالفرائض هنا الانصبا المقدرة وأهلها هم المستحقون لها بالنص وما بقي بعد اعطائه ذوى الفرائض فرائضهم فهو لاول رجل ذكر (والاخوات مع البنات عصبة) أى يأخذن ما بقي من غير تقدير كما يأخذ الرجل بعد فروض أهل القروض لحديث ابن مسعود عند البخارى وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بنت وبنت ابن وأخت بان البنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فللاخت وقد أفاد هذا ان لبنت الابن مع البنت السدس تكملة الثلثين (ولبنت الابن مع البنت السدس تكملة الثلثين) وقد قيل ان ذلك مجمع عليه (وكذا الاخت لاب مع الاخت لا يوين وللجدة أو الجدات السدس مع عدم الام) لحديث قبيصة بن ذؤيب عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذى وصححه وابن حبان والحاكم قال جاءت الجدة الى أبي بكر فسألتهم ميراثها فقال مالك في كتاب الله شئ وما علمت لك في سنة رسول الله شئ فأرجى حتى أسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطاهما السدس فقال هل معك غيرك فقال نعم فقام محمد بن مسلمة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأنشد لها أبو بكر قال ثم جاءت الجدة الأخرى الى عمر فسألتهم ميراثها فقال مالك في كتاب الله شئ ولكن هو ذاك السدس فان اجتهت بما فهو بينكما وأيكما خلت به فهو لها قال ابن حجر واسناده صحيح لكنه رجاله الا ان صورته مرسل فان قبيصة لا يصح سماعه من الصدوق ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عبد البر وقد اختلف في مولده والصحيح انه ولد عام الفتح فيبعده شهوده القصة وأخرج عبد الله بن أحمد في مسنده وأبو مننذره في مستخرجيه والطبراني في الكبير من حديث عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وهو من رواية امحق بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه وأخرج أبو داود والنسائي من حديث بريدة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعل للجدة السدس اذا لم يكن دونها أم وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى وفي اسناده عبيد الله العتكي وهو مختلف فيه وأخرج الدارقطى عن عبد الرحمن بن يزيد مرسله قال أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث جسدات السدس ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وأخرجه أيضا أبو داود في المراسيل عن ابراهيم التميمى وأخرجه أيضا البيهقى من مرسل الحسن وأخرجه الدارقطى من طرق عن زيد بن ثابت وفي الباب آثار غير ما ذكر قال في البحر مسألة فرضهن يعنى الجسدات السدس وان كثرن اذا استوين وتستوى أم الام وأم الاب لا فضل بينهما فان اختلفن سقط الابعد بالاقرب ولا يسقطهن الا الامهات والاب يسقط الجسدات من جهة والام من الطرفين أقول التفاصيل والتقارير المذكورة في الكتب ينبغي ان يعان النظر في مستنداتها ومجرب اجتهاد فرد من افراد الصحابة ليس بجمعة على أحد وكذلك اجتهاد جماعة منهم لم يبلغوا حد الاجماع (وهو الجدمع من لا يسقطه) لحديث عمران بن حصين ان رجلا أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان ابني مات فقال من ميراثه قال لك السدس فلما أدبر دعاه قال لك سدس آخر فلما أدبر دعاه فقال ان السدس الآخر طعمة رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن الحسن ان عمر سأل عن فريضة رسول الله



1990



نصيب مما ترك الوالدان والاقربون والنساء ما نصيب مما ترك الوالدان والاقربون واففظ الرجال والنساء والاقربين يشمل ذوى الارحام ومما يؤيد ذلك حديث المقدم بن معديكرب عن ابي جهم وأبي داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وابن حبان وصحاحه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ترك مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عرعرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ والخال وارث من لا وارث له وأخرجه به ذا الاقطان من حديث عائشة الترمذي والنسائي والدارقطني وحسنه الترمذي وأعله الدارقطني بالاضطرار وأخرجه عبد الرزاق عن رجل من أهل المدينة وأخرجه العقيلي وابن عساكر عن أبي الدرداء وأخرجه ابن النجار عن أبي هريرة كلها مرفوعة وهو حديث له طرق أقل أحواله أن يكون حسنا غيره ومن ذلك حديث ابن أخت القوم منهم وهو حديث صحيح ومن ذلك ما ثبت من جعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ميراث ابن الملائكة لورثته أمه وهم لا يكونون الا ذوى الارحام والكلام على هذه الاحاديث مبسوط في شرح المنتقى ويمكن أن يقال ان حديث فمأبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر يدل على ان الذكور من ذوى الارحام أولى من الاناث فيكون حديث نفي ميراث العمة والخال مفيدا لهذا المعنى ومقويا له مع حديث الخال وارث وبذلك يجمع بين الاحاديث وقد قال بمنى ذلك أبو حنيفة وقد اختلف في ذلك الصحابة فمن بعدهم والى توريث ذوى الارحام ذهب الجمهور وهذه الأدلة كما تفيد اثبات التوارث بين ذوى الارحام تفيد تقديمهم على بيت المال ومما يؤيد ذلك حديث عائشة عند أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي ان مولى للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرم من صدق نخلة فمات فأتى به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال هل له من نسب أو رحم قالوا لا قال أعطوا ميراثه بعض أهل قريته فقوله أو رحم فيه دليل على تقديم ميراث ذوى الارحام على الصرف الى بيت مال المسلمين وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس قال كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيرث أحدهما من الآخر فتسخ ذلك آية الاتفال فقال وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وفي اسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال وأخرجه أيضا الدارقطني وأخرج نحوه ابن سعد عن أبي الزبير وفي ذلك دليل على ان الآية في توريث ذوى الارحام محكمة وبها نسخ ما كان من الميراث بالخالفه (فان تراجت الفرائض فالعول) وذلك هو الحق الذي لا يمكن الوقوف بما أمر الله به الا بالمصير اليه وقد أوضح الماتن ذلك في رسالة مستقلة سماها ايضاح القول في اثبات مسئلة العول ودفع جميع ما قاله المتأفون للعول وقد أوضحت المقام في دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع (ولا يرث ولد الملائكة والزانية الا من أمه وقرابته والعكس) لحديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرهما في حديث الملائكة ان ابنها كان ينسب الى أمه فحرت السنة انه يرثها وترث منه ما فرض الله لها وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه جعل ميراث ابن الملائكة لأمه ولورثتها من بعدهما وفي اسناده ابن لهيعة وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث وثالة بن الاسقع ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان المرأة تموت ثلاثة موارث عتيقها



واقبها وولدها الذي لا عنت عنه قال الترمذي حسن غريب وفي اسناده حميد بن روية  
التغابي وفيه مقال وقد صحح هذا الحديث الحاكم وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن  
عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا مساعة في الاسلام من ساعى في  
الجاهلية فقد افاقته بعصيته ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورث وأخرج الترمذي  
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
ايمار رجل عاهر بصره أو أمة فالولد ولد زنا لا يرث ولا يورث وفي اسناده أبو حمزة - دعيبى بن موسى  
القرني الدمشقي قال البيهقي ليس بمشهور وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب أيضا  
عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان كل مستلحق ولد زنا هل أمة  
من كانوا حرقة أو أمة وذلك فيما استلحق في أول الاسلام وفي سنده محمد بن راشد المكي  
الشامي وفيه مقال وقد أجمع العلماء على ان ولدا الملاءنة وولد الزنا لا يرثا - من الاب والام  
قرباته ولا يرثون مما وان ميراثهم ما يكون لاهلها ولقرباتها وهما يرثان منهم (ولا يرث المولود الا  
اذا استهل) حديث أبي هريرة عن داود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا  
استهل المولود وورث وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان  
قصصه وأخرج أحمد في رواية ابنه عبد الله في المسند عن المسور بن مخرمة وجابر بن عبد الله  
قالا قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل وأخرجه أيضا  
الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بالفظ اذا استهل السقط صلى الله عليه وورث وفي اسناده  
اسماعيل بن مسلم وهو ضعيف قال الترمذي وروى عن فروعا والموقوف أصح وبه جزم النسائي  
وقال الدارقطني في العمالي لا يصح رفعه والمراد بالاستهلال صدور ما يدل على حياة المولود من  
صباح أو بكاؤه أو نحوه ولا خلاف بين أهل العلم في اعتبار الاستهلال في الارث (وميراث  
العتيق لمعتقه ويسقط بالعصبات وله الباقي بعد ذوى السهام) الحديث الولاء لمن أعتن وهو  
ثابت في الصحيح وأخرج أحمد عن قتادة عن ملي بنت حرة ان مولاه مات وترك ابنته فورث  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث يعلى النصف وكان ابن سلى ورجال  
أحمد رجال الصحيح ولكن قتادة لم يسمع من سلى بنت حرة وأخرجه أيضا الطبراني وأخرج  
الدارقطني من حديث ابن عباس ان مولى الحرة توفي وترك ابنة وابنة حرة فاعطى النبي صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حرة النصف وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث  
ابنة حرة وكذلك أخرجه النسائي وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وقد  
وقع الاختلاف في اسم ابنة حرة فقبل فاطمة وفي الحديث دليل على ان لذوى سهام  
العتيق سهامهم والباقي للمعتق أو لعصبته وقد وقع الخلاف فيمن ترك ذوى أرحامه ومعتقه  
فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس ان مولى العتاق لا يرث الا بعد ذوى  
الارحام وذهب غيرهم الى انه يقدم على ذوى الارحام وياخذ الباقي بعد ذوى السهام ويسقط  
بالعصبات وقد روى انه المولى كالحرة واستدل به من قال انه يكون لذوى سهام المعتق  
الباقي بعد ذوى سهام العتيق والصحيح انه مولى ابنة حرة وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان ميراث الولاء



لا كبر من الذكور ولا ترث النساء من الولاء الاولاء من أعتقن أو أعتقه من أعتقن وأخرج  
 البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء الاولاء من أعتقن  
 وأخرج البرقي عن علي شرط الصحيح عن هذيل بن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله بن  
 الزبير فقال اني أعتقت عبدا لي وجعلته سائبة فمات وترك ما لا ولم يدع وارثا فقال عبد الله ان  
 أهل الاسلام لا يسيبون وانما كان أهل الجاهلية يسيبون وأنت ولي نعمته فلك ميراثه وان  
 تأتت وتخرجت في شيء ففحن تقبله وتجهله في بيت المال (ويحرم بيع الولاء وهبته) لحديث ابن  
 عمر في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع الولاء وهبته  
 وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها منها حديث الولاء لعملة كعملة النسب لا يباع ولا يوهب وقد  
 صححه ابن حبان والبيهقي من حديث ابن عمر أيضا وقد ذهب الجمهور الى عدم جواز بيع الولاء  
 وهبته وخالف في ذلك مالك وتقدمه بعض الصحابة (ولا توارث بين أهل ملتين) لما أخرجه  
 أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني وابن السكن من حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا توارث أهل ملتين شيئا وأخرج الترمذي من حديث جابر  
 مثله بدون لفظ شيء وفي اسناده ابن أبي ليلى وأخرج البخاري وغيره من حديث اسامة عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وهو أيضا في مسلم  
 وأخرج البخاري وغيره حديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وكان عقيل وطالب كافرين وقد  
 أجمع أهل العلم على انه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم والخلاف في توارث الملل  
 الكفرية المختلفة وعموم حديث عبد الله بن عمرو وجابر يقتضي عدم التوارث قال في المسوى  
 والكفر مله واحدة يرث اليهودي من النصراني وبالعكس أقول وأما المرتد فكافر ليس  
 من أهل مله الاسلام فقد شملته الأحاديث المتقدمة فمن زعم انه يرث مال المرتد قرأ به المسلمون  
 فعليه الدليل الصالح للتخصيص (ولا يرث القاتل من المقتول) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه  
 عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يرث القاتل شيئا أخرجه أبو داود  
 والنسائي وأعله الدارقطني وقواه ابن عبد البر وأخرج مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه  
 والنسائي والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال سمعت النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث وفيه انقطاع وأخرج الدارقطني من حديث ابن  
 عباس مرفوعا لا يرث القاتل شيئا وفي اسناده كثير بن مسلم وهو ضعيف وأخرج البيهقي عنه  
 حديثا آخر بلفظ من قتل قتيل لاقاه لا يرثه وان لم يكن له وارث غيره وفي لفظ وان كان والده أو  
 ولده وفي اسناده عمرو بن بريق وهو ضعيف وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة  
 بلفظ القاتل لا يرث وفي اسناده أصح بن عبد الله بن أبي فروة وهو ضعيف وهذه الأحاديث  
 يقوى بعضها بعضها وهي تدل على انه لا يرث القاتل من غير فرق بين العمد والخطأ وبين الدية  
 وغيرها من مال المقتول واليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم وقال مالك والحنفي  
 ان قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية وهو مخصص بغير مخصص ويرد على الخصوص  
 ما أخرجه الطبراني ان عمر بن شبة قتل امرأته خطأ فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اعقباها ولا ترثها وما أخرجه البيهقي ان عبد الجذامي كان له امرأتان اقتلتا فمضى أحدهما



فماتت فلما قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتمه فذكر ذلك له فقال له اعقلها ولا ترثها وأخرج البيهقي أيضا أن رجلا رمى بحجر فأصاب أمه فطالب في ميراثها فقال له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حقت من ميراثها الحجر وأغرمه الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا وفي الباب آثار عن جماعة من الصحابة مصرحة بذلك ساقها البيهقي وغيره قلت وعليه عامة أهل العلم أن من قتل مورثه لا يرثه عمدا كان القتل أو خطأ إلا أن أباحنية قال قتل الصبي لا يمنع الميراث كذا في المسوي وأما ارث المالك من بعضهم البعض أو من موالهم فقد قيل أنه وقع الإجماع على أن الرق من موانع الارث وفي دعوى الإجماع نظر فإن الخلاف في كون العبد مالك أو لا يملك معروف ومقتضى ذلك اثبات الميراث وليس في المقام ما يدل على عدم الارث وقد ورد من حديث ابن عباس أن رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يترك وارثا إلا عبد أقامه ميراثه أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي وقد قيل أنه صرف إليه ذلك صرفا وهو خلاف الظاهر

\*( كتاب الجهاد والسير )\*

(الجهاد) قد ورد في فضله والترغيب فيه من الكتاب والسنة ما هو معروف وقد أفرد ذلك بالتأليف جماعة من أهل العلم وحوت فيه كتاب العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة وهو أجمع ما جمع في ذلك في هذا القطر والعصر وقد أمر الله بالجهاد بالانفس والاموال وأوجب على عباده أن يتقروا إليه وحرم عليهم التناقل عنه وصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال اغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال إن الجنة تحت ظلال السيوف كافي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي موسى وابن أبي أوفى وثبت في صحيح البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أغبرت قدما في سبيل الله حرمه الله على النار وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها كما في الصحيحين من حديث سهل بن سعد وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي من حديث معاذ بن جبل أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة فهاهيك بعمل يوجب الله صاحبه الجنة ويحرمه على النار ويكون مجرد الغدوة إليه أو الروح منه خيرا من الدنيا وما فيها (فرض كفاية) لما أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال لا تنفروا بعد بكم عذابا أليما وما كان لأهل المدينة إلى قوله يعسا لون نسختها الآية التي تليها وما كان المؤمنون وقد حسنه ابن حجر قال الطبري يجوز أن يكون لا تنفروا بعد بكم عذابا أليما خاصا والمراد به من استنفره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فامتنع قال ابن حجر والذي يظهر لي أنها مخصوصة وليست بنسوخة وقد وافق ابن عباس على دعوى النسخ عكرمة والحسن البصري كما روى ذلك الطبري عنهم ما ومن الأدلة الدالة على أنه فرض كفاية أنه كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يغزو وتارة بنفسه وتارة يرسل غيره ويكتفي ببعض المسلمين وقد كانت سراياه وبعوثه متعاقبة والمسلمون بعضهم في الغزو وبعضهم في أهله وإلى كونه فرض كفاية ذهب الجمهور وقال الماوردي أنه كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم وقال السهيلي كان



عينا على الانصار وقال ابر المسيب انه فرض عين وقال قوم انه كان فرض عين في زمن الصحابة  
أقول الادلة الواردة في فرضية الجهاد كتابا وسنة أكثر من أن تكتب ههنا ولكن لا يجب ذلك  
الاعلى الكفاية فاذا قام به البعض سقط عن الباقيين وقبل أن يقوم به البعض هو فرض عين  
على كل مكاتب وهكذا يجب على من استنفره الامام أن يتقروا بتعيين ذلك عليه وهذا توعد الله  
سبحانه من لم يتفرع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويدل على عدم وجوب الجهاد على  
الجميع قوله عز وجل وما كان المؤمنون لينتروا كافة فحسبهم لاهية على أنه قد قام  
بالجهاد من المسلمين من يكفي وان الامام لم يستنفر غير من قد خرج للجهاد وبهم ذات عرف ان الجمع  
بين هذه الآيات ممكن فلا يصار الى القول بالترجيح أو النسخ أو ما غزو الكفار ومناجزة أهل  
الكفر وجاهلهم على الاسلام أو تسليم الجزية أو القتل فهو معلوم من الضرورة الدينية ولا جله  
بعث الله تعالى رسوله وأنزل كتبه وما زال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منذ بعثه الله  
سبحانه الى أن قبضه اليه باعلا لهذا الامر من أعظم مقامه ومن أهم شؤنه وأدلة الكتاب  
والسنة في هذا لا يتسع لها المقام ولا لبعضها وما ورد في موادعتهم أو في تركهم اذا تركوا  
المقاتلة فذلك منسوخ باتفاق المسلمين بما ورد من ايجاب المقاتلة لهم على كل حال مع ظهور  
القدره عليهم والتمكن من حربهم وقصدهم الى ديارهم وأما غزو البغاة الى ديارهم فان كان  
ضررهم يتعدى الى أحد من أهل الاسلام اذا ترك المسلمون غزوهم الى ديارهم فذلك واجب  
دفع الضررهم وان كان ضررهم لا يتعدى فقد أخلاوا بواجب الطاعة للامام والدخول فيما  
دخل فيه سائر المسلمين ولا شك ان ذلك معصية عظيمة لكن اذا كانوا مع هذا مسلمين لا واجبات  
غير متعين من تأدية ما يجب تأديته عليهم تركوا وشأنهم مع تكرير الموعظة لهم واقامة الحجّة  
عليهم وأما اذا امتنعوا من ذلك فقد تظاهروا بالبغي وجاهروا بالمعصية وقد قال الله عز وجل  
فان بغت احداهم على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله وقد أجمع الصحابة على  
العزيمة التي عزمها أبو بكر الصديق رضي الله عنه من المقاتلة لمن فرق بين الصلاة والزكاة  
وسياق الكلام على صفة مقاتلة البغاة في الفصل الذي عده المقاتل لذلك (مع كل بر وفاجر)  
لان الادلة الدالة على وجوب الجهاد من الكتاب والسنة وعلى فضيلته والترغيب فيه وردت غير  
مقدمة بكون السلطان أو أمير الجيش عادلا بل هذه فريضة من فرائض الدين أوجبها الله تعالى  
على عباده المسلمين من غير تقييد بمن أو مكان أو شخص أو عدل أو جور فتخصيص وجوب  
الجهاد بكون السلطان عادلا ليس عليه اثاره من علم وقديلي الرجل الفاجر في الجهاد ما لا يليه  
البار العادل وقد ورد بهذا الشرع كما هو معروف وأخرج أحمد في المسند من رواية ابنه  
عبد الله وابو داود وسعيد بن منصور من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم ثلاث من أصل الايمان الكف عن قال لا اله الا الله لا تكفر بدين ولا تخرجه عن  
الاسلام بعمل والجهاد ما مضى مذ بعثني الله الى أن يقاتل آخر أمي الدجال لا يبطله جور جاتر  
ولا عدل عادل ولا يعتبر في الجهاد الا أن يقصد الجهاد بجهاده أن تكون كلمة الله هي العليا كما  
ثبت في حديث أبي موسى في الصحيحين وغيرهما قال مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقا تل حمية ويقا تل رياء فأي ذلك في سبيل الله فقال من قاتل



لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله (إذا أذن الأيوان) لحديث عبد الله بن عمرو قال جاء رجل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستأذنه في الجهاد فقال أحى والدك قال نعم قال ففهم ما جاهد وفي رواية لأحمد وأبي داود وابن ماجه قال يا رسول الله اني جئت أريد الجهاد معك ولقد أتيت وإن والدي يبكيان قال فارجع إليهما فاضحكهما كما أبكيتم ما وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر وأخرج أبو داود من حديث أبي سعيدان رجلا هاجر إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اليمن فقال هل لك أحد يا يمن فقال أبو أي فقال أذنالك فقال لا فقال ارجع إليهما واستأذنهما فان أذنالك فجاهدوا لافترهما وصحبه ابن حبان وأخرج أحمد والنسائي والبيهقي من حديث معاوية بن جاهمة السلي ان جاهمة أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اردت الغزو وجئتك أستشيرك فقال هل لك من أم قال نعم فقال الزمها فان الجنة عند رجلها وقد اختلف في اسناده اختلافا كثيرا وقد ذهب الجمهور إلى انه يجب استئذان الأيوين في الجهاد ويحرم اذا لم يأذنوا وأحداهما لان بره ما فرض عين والجهاد فرض كفاية قالوا واذا تعين الجهاد فلا اذن ويدل على ذلك ما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمر قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فسأله عن أفضل الاعمال قال الصلاة قال ثم قال الجهاد قال فان لي والدين قال آمر بك بالذي خيرا فقال والذي بعثك نبيا لا جاهدن ولا تتركهما قال فانت أعلم قالوا وهو محمول على جهاد فرض العين أي حيث يتعين على من له أيوان أو أحداهما توفيقا بين الحديثين (وهو مع اخلاص التوبة يكفر الخطايا الا الدين) لحديث أبي قتادة عنده مسلم وغيره ان رجلا قال يا رسول الله أرأيت ان قتلت في سبيل الله يكفر عني خطاياي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر الا الدين فان جبرئيل عليه السلام قال لي ذلك وأخرج مثله أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يذرا الله للشهيد كل ذنب الا الدين فان جبرئيل عليه السلام قال لي ذلك وأخرج الترمذي وحسنه من حديث أنس نحوه (ويطلق به) أي بالدين كل (حقوق الأدميين) من غير فرق بين دم أو عرس أو مال اذ لا فرق بينها (ولا يستعان فيه) أي في الجهاد (بالمشركين الا للضرورة) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن أراد الجهاد معه من المشركين ارجع فلن استعين بمشرك فلما أسلم استعان به وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وأخرج أحمد والشافعي والبيهقي والطبراني نحوه من حديث حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده ورجال اسناده ثقات وأخرج أحمد والنسائي من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تستضيؤا بنار المشركين وفي اسناده أزهر بن راشد وهو ضعيف وبقية اسناده ثقات وقد أخرج الشافعي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استعان بناس من اليهود يوم خيبر وأخرجه أبو داود في مراسيله من حديث الزهري وأخرجه أيضا الترمذي مرسلًا وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ذي مخبر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول سمعنا الحون الروم صلحوا وغزونا انتم وهزم عدوا من ورائكم وقد ذهب جماعة من العلماء إلى عدم جواز



الاستعانة بالمشر كين وذهب آخرون الى جوارها وقد استعان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمشافقين في يوم أحد وانخزل عنه عبد الله بن أبي بن صهباء وكذلك استعان بجماعة منهم في يوم حنين وقد ثبت في السير ان رجلا يقال له قزمان خرج مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم أحد وهو مشرك فقتل ثلاثة من بني عبد الدار حمله لواء المشركين حتى قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله ليأزرها هذا الدين بالرجل القابض وخرجت خراعة مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على قريش عام الفتح وهم مشركون فيجمع بين الاحاديث بان الاستعانة بالمشر كين لا تجوز الا لضرورة لا اذالم تكن ثم ضرورة (وتجب على الجيش طاعة أميرهم الا في معصية الله) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني وعن ابن عباس في قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم قال نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي بعنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سرية أخرجها أجدوا وبوداود وهو في الصحيحين وفيهما أيضا من حديث علي قال بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سرية واستعمل عليهم رجلا من الانصار وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا فعضوا في شيء فقال اجعلوا لي حطبا فحجموا ثم قال أوقدوا نارا فاوقدوا ثم قال ألم يأمركم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تسمعوا وتطيعوا فقالوا بلى قال فادخلوها فتنظر بعضهم الى بعض وقالوا انما فررنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من النار فكانوا كذلك حتى سكن غضبه وطفئت النار فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لو دخلوها لم يخرجوا منها أبدا وقال لا طاعة في معصية الله انما الطاعة في المعروف والاحاديث في هذا الباب كثيرة وفيها التصريح بأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وانما تجب طاعة الامراء ما لم يأمروا بمعصية الله (وعليه) أي على الأمير (مشاورتهم والرفق بهم وكنهم عن الحرام) لدخول ذلك تحت قوله وشاورهم في الامر وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يشاور الزامة معه في كل ما ينوبه ووقع منه ذلك في غير موطن وأخرج مسلم وغيره من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاور أصحابه حين بلغه اقبال ابي سفيان والقصة مشهورة وأجاب عليه سعد بن عبادته بقوله والذي نفسي بيده لو أمرتنا أن نخضع بالبحر لا خضناها واخرج أحمد والشافعي من حديث أبي هريرة قال ما رأيت أحدا قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به وأخرج مسلم أيضا من حديث معقل بن يسار عن أبي بصير عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما من أمير يلى أمور المسلمين ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم الا لم يدخل الجنة وأخرج أبو داود من حديث جابر قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يتخلف في المسير فيرجي الضعيف ويردف ويدعو لهم وأخرج أحمد وأبو داود من حديث سهل بن معاذ عن أبيه قال غزونا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غزوة كذا وكذا فسبق الناس الطريق فبعث رسول الله صلى الله تعالى



عليه وآله وسلم هذا إذا افتادى من ضيق منزلاً أو قطع طريقاً فلا جهاد له وفي أسناده إسماعيل بن  
عبد الله وسهل بن معاذ ضعيف وقد جاءت الأدلة المقيدة للقطع بوجوب الأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر واحق الناس بذلك الأمير (ويشرع للإمام إذا أراد غزواً أن يورى بغير ما يريده)  
الحديث ككعب بن مالك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان إذا أراد غزوة وورى  
بغيرها وهو في الصحيحين وغيرهما (و) يشرع له (أن يذكي العيون ويستطلع الأخبار) الحديث  
جابر في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم قال يوم الأحزاب من يأتيني  
بخبير القوم قال الزبير أنا الحديث وثبت في صحيح مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم بعث عينا يتظر عيرا أبي سفيان وثبت أنه بعث من يأتيه بمقدار جيش المشركين يوم بدر  
 وغيره وكان يأمر من يستطلع أخبار العدو ويقف في المواضع التي بينه وبينهم وذلك مدون في  
الكتب الموضوعة في السيرة والغزوات (و) يشرع له أب (يرتب الجوش ويتخذ الرايات  
والألوية) وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ترتيب جيوشه عند ملاقاته للعدو  
ما هو مشهور وكان يأمر بعضا يقف في هذا المكان وآخرين في المكان الآخر وقال للرملة يوم  
أحد أنهم يقفون حيث عينه أهم ولا يفارقوا ذلك المكان ولو تخطفه هو ومن معه الطير وقد  
كانت له رايات كافي حديث ابن عباس عن الترمذي وأبي داود قال كانت راية رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوداء ولواؤه أبيض وأخرج أبو داود من حديث مالك بن حرب  
عن رجل من قومه عن آخر منهم قال رأيت راية رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
صفراء وفي أسناده مجهول وأخرج أهل السنن والحاكم وابن حبان من حديث جابر أن النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دخل مكة ولواؤه أبيض وفي حديث الحرث بن حسان أنه رأى  
في مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رايات سوداء أخرجه الترمذي وابن ماجه  
ورجاله رجال الصحيح وفي الباب أحاديث (وتجيب الدعوة قبل القتال إلى إحدى ثلاث اتصال  
أما الإسلام أو الجزية أو السيف) الحديث سليمان بن بريدة عن أبيه عنده مسلم وغيره قال كان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أقر أميراً على جيش أو سرية أو صاه في خاصة نفسه  
يقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال اغزوا باسم الله في سبيل الله فأنزلوا من كفر بالله  
اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدوا وإذا لقيت عدوكم من المشركين فادعهم  
إلى ثلاث خصال أو خلال فإتيهم ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم إلى الإسلام فإن  
أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم  
إن فعلوا ذلك فلهم ماله المهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فإن أبوا أن يتحولوا منهم فأخبرهم  
أنهم يكتفون كما راب المسلمين يجرى عليهم الذي يجري على المسلمين ولا يكون لهم في النبي  
والغنيمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا فاسألهم الجزية فإن أجابوك فاقبل منهم  
وكف عنهم وإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم الحديث وفي الباب أحاديث وقد ذهب الجمهور  
إلى وجوب تقديم الدعوة فإن لم تبلغهم الدعوة ولا تجب لمن قد بلغتهم وذهب قوم إلى الوجوب  
مطلقاً وقوم إلى عدم الوجوب مطلقاً (ويحرم قتل النساء والأطفال والشيوخ إلا) أو  
بقتلوا في دفعوا بالقتل (الضرورة) الحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال وجدت امرأة

قوله ذكي العيون قال الجهرى في فصل الدال المجمة وأذ كبت عليه العيون إذا أرسلت عليه الطلائع اه المراد منه



مقتولة في بعض مغازي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فنهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن قتل النساء والصبيان وأخرج أبو داود من حديث أنس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا شيئا قانيا ولا صغيرا ولا امرأة وفي اسناده خالد بن القرز وفيه مقال وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رباح بن ربيع أنه قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقتلوا ذرية ولا عسقا والعسق الاجير وأخرج أحمد من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع وفي اسناده ابراهيم بن اسمعيل بن أبي حنيفة وهو ضعيف وقد وثقه أحمد وأخرج أحمد أيضا والاعمالي في مستخرجه من حديث كعب بن مالك عن عمار بن النخعي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حين بعث الى ابن أبي الحقيق بخيبر نهى عن قتل النساء والصبيان ورجال الرجال الصحيح وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث سمرة مرفوعا بلفظ اقتلوا شيوخ المشركين واستحبوا شرخهم وقد قيل انه وقع الاتفاق على المنع عن قتل النساء والصبيان الا اذا كان ذلك لضرورة كان يترتب بهن المقاتلة أو يقتلون وقد أخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مر بامرأة مقتولة يوم حنين فقال من قتل هذه فقال رجل أنا يا رسول الله غنمتها وأردفتها خلقي فلما رأته الهزيمة فمينا أهوت الى قائم يعني لتقتلني فقتلته فلم ينكر عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووصله الطبراني في الكبير قلت قال الشافعي النهي عن قتل نسائهم وصبيانهم انما هو في حال التميز والتفرد وأما البسات فيجوز وان كان فيه اصابة ذراريتهم ونسائهم (والمثله) لما تقدم قريبا في حديث سليمان بن بريدة عن أبيه عن جده وفيه ولا تمثلوا وأخرج نحو ذلك أحمد وابن ماجه من حديث صفوان بن عسال وأحاديث النهي عن المثلة كثيرة (والا حراق بالنار) لحديث أبي هريرة عند البخاري وغيره قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في بعث فقال ان وجدتم فلانا وذلانا نار جليز فاحرقوهما بالنار ثم قال حين أردنا الخروج اني كنت أهيئكم أن تحرقوا فلانا وذلانا وان النار لا يعذب بها الا الله فان وجدتموهما فاقتلوهما وأما تحريق الشجر والاصنام والمتاع فقد ثبت الاذن بذلك عن الشارع اذا كان فيه مصلحة (و) يحرم (الفرار من الزحف الا الى فتنة) وقد نطق بذلك القرآن الكريم قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرقا لقتال أو متخيلا الى فتنة فقد بداه بغضب من الله وثبت في الصحيحين وغيرهما ان الفرار من الزحف هو من السبع الموبقات ولا خلاف في ذلك في الجملة وان اختلفوا في مسوعات الفرار وقد جوز الله تعالى الفرار الى الفتنة وأما التحرف للقتال فهو وان كان فيه تولية الدبر لكنه ليس بفرار على الحقيقة قال في المسوى قوله متصرفا للقتال هو أن ينصرف من ضيق الى سعة أو من سهل الى علو أو من مكان منكشف الى مستتر ونحو ذلك مما هو أمكن له في القتال قوله أو متخيلا أي يصير الى حيز فتنة من المسلمين يستعملهم ويقاتل معهم وبالجملة يجب ثبات المسلمين يوم الزحف في مقابلة زحفهم من الكفار والفرار حينئذ كبيرة (ويجوز تبني الكفار) لحديث الصعب بن جثامة في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذراريتهم ثم قال هم منهم وأخرج



أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث سامة بن الاكوع قال يمتناهوا وزن مع أبي بكر الصديق وكان أمره علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والبيات هو الغارة بالليل قال الترمذي وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة بالليل وإن يمتناهوا وكرهه بعضهم قال أحمد وأصحق لا بأس به أن يبيت العدو ليلا (والكذب في الحرب) لما ثبت عند مسلم وغيره من حديث جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما بعث محمد بن مسلمة لقتل كعب بن الاشرف قال يا رسول الله فأذن لي فأقول قال قد فعلت يعني يأذن له بأن يخدعه بمقال ولو كان كذبا كما وقع منه في هذه القصة وهي أيضا في البخاري وأخرج مسلم من حديث أم كلثوم بنت عقبة قالت لم اصنع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرخص في شيء من الكذب عما ية قول الناس الا في الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها وهذا الكذب المذكور هنا هو التعريض والتلويح بوجه من الوجوه ليخرج عن الكذب المصراح كما قاله جماعة من أهل العلم (وانخداع) في الحرب لما في الصحيحين من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب خدعة وفيها من حديث أبي هريرة قال سمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب خدعة قال النووي واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن الآن يكون فيه نقض عهد

(فصل وما غنمه الجيش كان لهم أربعة أخماسه وخمسه بصرفه الامام في مصارفه) لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين قلت اتفق أهل العلم على ان الغنمة تخمس فان الخمس للاصناف التي ذكرت في القرآن وأربعة أخماسها للغنائم وقوله تعالى فان لله خمسه ذهب عامة أهل العلم الى أن ذكر الله تعالى فيه للتبرل به واطرافه هذا المال اليه اشرفه ثم بعد ما أضاف جميع الخمس الى نفسه بين مصارفها واختلافوا في سهم ذوى القربى قال أبو حنيفة انما يعطون لفقرهم وقال الشافعي اقربايتهم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالميراث غير أنه أعطى القريب والبعيد من ذوى القربى ولا يفضل عنده فقير على غني ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهما ومن ذلك ما ورد في القرآن في النفي والغنمة وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن عبسة قال صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى بغير من المغنم فلما سلم أخذوا برقة من جنب البعير ثم قال ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا الا الخمس والخمس مردود فيكم وأخرج نحوه أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عبادة ابن الصامت وحسنه ابن حجر وأخرج نحوه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي ومالك والشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحسنه أيضا ابن حجر وروى نحوه ذلك أيضا من حديث جبير بن مطعم والعرباض بن سارية (ويأخذ القارس من الغنمة ثلاثة أسهم والراجل سهمين) لما ورد في ذلك من الاحاديث منها حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما وله ألفاظ فيها التصريح بأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسهم للقارس وفرسه ثلاثة أسهم وللراجل سهمين وفيها معنى ذلك من حديث أنس ومن حديث عروة البارقي ومنها حديث الزبير بن العوف ذلك عند أحمد ورجال رجال الصحيح وحديث أبي رهم عند الدارقطني وأبي يعلى والطبراني وحديث أبي هريرة عند الترمذي والنسائي وحديث جرير عند مسلم وغيره وحديث عتبة بن عبد عند أبي داود



وحديث جابر واسماء بنت يزيد عند أحمد وفي الباب أحاديث وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الفارس يأخذ له واقسه سهمين والراجل سهمين وما وقعوا به حديث مجمع بن جارية عند أحمد وإبى داود وقال قسمت خيبر على أهل المدينة فقسّمها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ثمانية عشر سهمًا وكان الجيش ألفًا وخمسمائة فيهم ثلثمائة فارس فأعطى الفارس سهمين والراجل سهمًا وهذا الحديث في أسناده ضعف وقال أبو داود إن فيه زهراء وأنه قال ثلثمائة فارس وأنهم كانوا مائتين (ويستوي في ذلك القوي والضعيف ومن قاتل ومن لم يقاتل) حديث ابن عباس عند أبي داود والحاكم وصححه أبو الفتح في الاقتراح على شرط البخاري أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم غنائم بدر بالسوى بعد وقوع الخصام بين من قاتل ومن لم يقاتل ونزول قوله تعالى يستألفونك عن الانفال وأخرج نحوه أحمد رجال الصحيح من حديث عبادة بن الصامت وأخرج أحمد من حديث سعد بن مالك قال قلت يا رسول الله الرجل يكون حامية القوم ويكون سهمه وسهم غيره سواء قال تكلتك أمك ابن أم سعد وهل ترزقون وتنصرون الأبطع فائكم وأخرج به البخاري أيضًا والنسائي عن مصعب بن سعد قال رأى سعد أن له فضلًا على من دونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل تنصرون وترزقون الأبطع فائكم وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه قال في الحجة البالغة ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش كالبريد والطليعة والجناسوس يسهم له وإن لم يحضر الواقعة كما كان لعثمان يوم بدر (ويجوز تنقيح بعض الجيش) لما أخرجه مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهم الفارس وسهم الراجل جميعهما له وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعزاه المنذرى في مختصر السنن إلى مسلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نقل سعد بن أبي وقاص يوم بدرية فذهب إلى ذلك الجمهور وحكى بعض أهل العلم الإجماع عليه واختلف العلماء هل هو من أصل الغنمة أو من الخمس وقد ورد في تنقيح السرية حديث حبيب بن مسلمة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نقل الربع بعد الخمس في بدائه ونقل الثالث بعد الخمس في رجعتيه وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابن حبان من حديث عبادة بن الصامت وأخرج أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي من حديث معن بن يزيد قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا نقل إلا بعد الخمس وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان ينقل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش والخمس في ذلك كله وفيه ما أنه نقل بعض السرايا بعيرًا بعيرًا وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة والترمذي أن رأى الإمام أن يزيد لربكان الأبل أو للرمات شيئاً أو يفضل العرب على البراذين أشي دون السهم فله ذلك بعد أن يشاور أهل الرأي ويكون أمر الاختلاف عليه لأجله وبه يجمع اختلاف سير النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه في الباب (والإمام الصنف وسهمه كأحد الجيش) حديث يزيد بن عبد الله بن الشخير عند أبي داود والنسائي وسكت عنه أبو داود والمنذرى قال كتاب المرید أدخل رجل معه قطعة أديم فقرأناها فاذا فيها من محمد رسول الله إلى بني زهير بن



أقبح انكم ان شهدتم أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وأنتم الزكاة وأديتم  
 الخمس من المغنم وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسهم الصفي فأنتم آمنون بآمان الله  
 ورسوله فقلنا من كتب لك هذا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المنذرى  
 ورواه بعضهم عن يزيد بن عبد الله وسمي الرجل الثرى بن ثواب وأخرج أبو داود عن الشعبي  
 رسالة قال كان للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سهم يدعى الصفي ان شاء عبدا وان شاء أمة  
 وان شاء فرسا يختاره قبل الخمس وأخرج أبو داود أيضا من حديث ابن عون رسالة نحوه  
 وأخرج أحمد والترمذي وحسنه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 تنقل سبعة هذا القفار يوم بدر وأخرج أبو داود من حديث عائشة قالت كانت صفة من الصفي  
 وأخرج أبو داود أيضا من حديث أنس نحوه ويعارضه ما في الصحيحين وغيرهما من حديث  
 أنس أيضا قال صارت صفة لخدمة الكلب ثم صارت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وفي رواية انه اشتراها منه بسبعة أرؤس (ويرضخ من الغنمة لمن حضر) الحديث ابن عباس  
 عند مسلم وغيره انه سأل سائل عن المرأة والعبد هل كان لهما سهم معلوم اذا حضر الناس  
 فأجاب انه لم يكن لهما سهم معلوم الا أن يحذيان غنائم القوم وفي لفظ ان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم كان يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ويحذيان من الغنمة وأما السهم فلم يضرب  
 لهن وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمر مولى أبي اللحم انه شهد  
 خيبر مع مواله فأمر له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بشئ من خرفى المتاع وأخرج أحمد  
 وأبو داود والنسائي من حديث حشر بن زياد عن جده أم أيوب انه أخرجت مع النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غزوة خيبر سادسة ست نسوة فبلغ رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم فبعت الينا فحتمنا فرأينا فيه الغضب فقال مع من خرجتن وباذن من خرجتن فقلنا  
 يا رسول الله خرجنا نغزل الشعر ونعين في سبيل الله ومعنا دواء الجرحى وتناول السهم ونسقى  
 السويق فقال قن قن قن فأنصرفن حتى اذا فتح الله عليه خيبر أسهم لهما كما أسهم للرجال قال فقلت لهما  
 يا جدة وما كان ذلك قالت عرا في أسناده رجل مجهول وهو حشرج وقال الخطابي أسناده  
 ضعيف لا تقوم به الحجة وأخرج الترمذي عن الأوزاعي رسالة قال أسهم النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم للصبيان بخيبر وحديث حشرج كما عرفت ضعيف وهذا أمر سل فلا ينتضان  
 لمعارضة ما تقدم وقد سجل الأسهم هنا على الرضخ بما بين الأحاديث وقد اختلف أهل العلم في  
 ذلك فذهب الجمهور الى انه لا يسهم للنساء والصبيان بل يرضخ لهم فقط ان رأى الامام ذلك  
 (ويؤثر المؤلفين ان رأى في ذلك صلاحا) الحديث أنس في البخارى وغيره ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قسم الغنائم في اشراف قريش فألبى عليهم وترك الانصار والمهاجرين  
 وهكذا ثبت في الصحيح من حديث ابن مسعود وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 أعطى الاقرع بن حابس مائة من الابل وأعطى عيينة مثل ذلك وأعطى اناسا من اشراف  
 العرب والقصة مشهورة مذكورة في كتب السير بطواها والمراد باشراف قريش أكابر مسالة  
 الفتح كابي سفيان بن حرب وسهل بن عمرو وحويط بن عبد العزيز وحكيم بن حزام وصفه وان  
 ابن أمية (واذا رجع ما أخذه الكفار من المساكين كان لمساكينه) الحديث عمران بن حصين عند



مسلم وغيره ان العصابة مائة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصيبت فركبت امرأة  
من المسلمين ورجعت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كانت تذر أن تخرها  
ان نجها الله عليها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا وفاء لنذر في مصيبة الله ولا فية  
لا يملك العبد وأخرج البخاري وغيره عن ابن عمر أنه ذهب فرس له فأخذه العدو وظهر عليهم  
المسلمون فرده عليه في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبق عبده فطلق بأرض  
الروم وظهر عليه المسلمون فرده عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وفي رواية لابن داود ان غلاما لابن عمر أبق الى العدو وظهر عليه المسلمون فرده رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم الى ابن عمر ولم يقسم وقد ذهب الشافعي وجماعة من أهل العلم ان  
أهل الحرب لا يملكون بالغلبة شيئا من أموال المسلمين وأصحابه أخذ قبل الغنمة وبعدها  
وروى عن علي والزهرى وعمر بن دينار والحسين انه لا يرذأ أصلا ويختص به أهل المغنم  
وروى عن عمرو سليمان بن ربيعة وعطاء والليث ومالك وأحمد وآخرين ان وجده صاحبه  
قبل القسمة فهو أحق به وان وجده بعد القسمة فلا يأخذه الا بالقيمة وقد روى عن ابن عباس  
الدارقطني مثل هذا التفصيل مرفوعا واسناده ضعيف جدا وروى عن الفقهاء السبعة  
قال في المستوى وعليه أكثر أهل العلم في الجملة ولهم في التفاصيل اختلاف (ويحرم الاتقاع  
بشيء من الغنمة قبل القسمة الا الطعام والعلف) لحديث روي عن ثبات عند أبي داود  
والدارقطني والطحاوي وابن حبان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل لمؤمن  
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتناول مغنما حتى يقسم ولا يلبس ثوبا من في المسلمين حتى اذا  
أخافه رده فيه ولا أن يركب دابة من في المسلمين حتى اذا أجهقه هاردها فيه وفي اسناده محمد بن  
إسحق وفيه مقال معروف وقال ابن حجر ان رجال اسناده ثقات وقال أيضا ان اسناده حسن  
وأخرج البخاري من حديث ابن عمر قال كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فمأكله ولا  
نرفعه زاد أبو داود فلم يؤخذ منهم ما الخس وصححه هذه الزيادة ابن حبان وأخرج أبو داود  
والبيهقي وصححه من حديث ابن عمر أيضا ان جيشا عفوا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم طعاما وعسلا فلم يأخذوا منهم الخس وأخرج مسلم وغيره من حديث عبيد الله بن  
مغفل قال أصيبت جرابان من سهم يوم خيبر فالترمته فقلت لأعطي اليوم أحدا من هذا شيئا  
فالتفت فاذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متبهما وأخرج أبو داود والطحاوي  
والبيهقي من حديث ابن أبي أوفى قال أصبنا طعاما يوم خيبر وكان الرجل يجي فياخذ منه  
مقدار ما يكفيه ثم ينطلق وأخرج أبو داود من حديث القاسم مولى عبيد الرحمن عن بعض  
أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنا كل الجزر في الغزو ولا نقسمه حتى ان  
كنا لترجع الى رحالنا وأخر جتنا مملوءة منه وقد تكلم في القاسم غير واحد وقد ذهب الى  
جواز الاتقاع بالطعام والعلف للدواب بغير قسمة الجهور وسواء أذن الامام أو لم يأذن وقال  
الزهرى لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره وقال سليمان بن موسى يأخذ الا أن ينهي الامام  
قال مالك في الموطأ لا أرى بأسا أن يأكل المسلمون اذا دخلوا أرض العدو من طعامهم  
ما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع في المقاسم وقال أيضا أنا أرى الابل والبقر والغنم بمنزلة



الطعام يأكل منه المساون اذا دخلوا أرض العدو كما يا كلون من الطعام وقال ولوان ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم أضرب ذلك بالجيش قال فلا أرى بأسا بما أكل من ذلك كله على وجه المعروف والحاجة اليه ولا أرى أن يذخر ذلك شيئا يرجع به الى أهله قلت وعليه أهل العلم (ويحرم الغلول) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما في قصة العبد الذي أصابه منهم فقال الصحابة هنيأ له الشهادة يا رسول الله فقال كلا والذي نفس محمد بيده ان الشهادة أتلته عليه نارا أخذها من الغنائم يوم خيبر لم تصبها المقاسم قال فنزع الناس فجاء رجل بشراك أو شرأكين فقال يا رسول الله أصبت هذا يوم خيبر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم شرأك من نارا أو شرأك من نارا وأخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب قال لما كان يوم خيبر قتل نفر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالوا افلان شهيد وفلان شهيد وفلان شهيد حتى مروا على رجل فقالوا افلان شهيد فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كلابي رأيت في النار في بردة غلها أو عبادة وأخرج البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال كان على ثقل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجل يقال له كركرة فمات فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو في النار فذهبوا ينظرون اليه فوجدوا عبادة قد غلها وقد قال الله سبحانه ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة وثبت في البخاري وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته فرس على رقبته شاة الحديث وقد نقل النووي الاجماع على انه من الكفار وقد ورد في تحريق متاع الغال ما أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر سرقوا متاع الغال وضربوه وفي اسناده زهير بن محمد الخراساني وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عمرو بن الخطاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا وجدتم الغال قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه وفي اسناده صالح ابن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد (ومن جلة الغنمة الاسرى) ولا خلاف في ذلك (ويجوز القتل أو القداء أو المن) لقوله تعالى ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الارض وقوله تعالى فاما من اعدوا فدايا فقد ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم القتل للاسرى وأخذ الفداء منهم والمن عليهم ثبوتنا متواترا في وقائع فني يوم بدر قتل بعضهم وأخذ الفداء من غالبهم وأخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في أسارى بدر لو كان مطعم بن عدي حيا ثم كلفني هؤلاء المنقي لتركتهم له وفي مسلم من حديث أنس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخذ الثمانين النفر الذين هبطوا عليه وأصحابه من جبال التنعيم عند صلاة العجرا ليقتلوهم ثم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعقبهم فانزل الله عز وجل وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ميطا مكة الآية وقد ذهب الجمهور الى ان الامام يفعل ما هو الا حوط للاسلام والمسلمين في الاسارى فيقتل أو يأخذ الفداء أو يعين وقال الزهري ومجاهد وطائفة لا يجوز أخذ الفداء من اسرى الكفار أصلا وعن الحسن وعطاء لا يقتل الاسير بل يتخير بين المن والفداء وعن مالك لا يجوز المن بغير فداء



وعن الحنفية لا يجوز المن أصلا لا بقدا ولا بغيره

\*(فصل ويجوز استرقاق العرب)\* لان الأدلة الصحيحة قد دلت على جواز استرقاق الكفار من غير فرق بين عربي وغيره وذ كروا حتى ولم يبق دليل يصلح للتسكك قط في تخصيص أسر العرب بعدم جواز استرقاقهم بل الأدلة قائمة متكاثرة على أن حكمهم حكم سائر المشركين منها حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أنها كانت عند عائشة سبيبة من بني تميم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتقها فانها من ولد اسمعيل وأخرج البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حين جاء وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرد عليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحب الحديث إلى أصدقه فاختاروا إحدى الطائفتين أما السبي وأما المال الحديث وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر ان جويرية بنت الحارث من سبي بني المصطلق كانت عن نفسها ثم تزوجها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن يقضى كآبتها فلما تزوجها قال الناس اصهار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فارسا وما بأيديهم من السبي وأخرجه أحمد من حديث عائشة وقد ذهب إلى جواز استرقاق العرب الجمهور وحكي في البحر عن الحنفية أنه لا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام أو السيف واستدل بقوله تعالى فاذا انسلكوا الأنهر الحرم فاقتلوا المشركين الآية ولا يخفى أنه لا دليل في الآية على المطلوب ولو سلم ذلك كان ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مخصصا لذلك وقد صرح القرآن الكريم بالخيبر بين المن والفداء فقال فاما منابعدوا وما فداء ولم يفرق بين عربي وغيره واستدلوا أيضا بما أخرجه الشافعي والبيهقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم حنين لو كان الاسترقاق جائزا على العرب لكان اليوم انما هو أسرى وفي اسناده الواقدي وهو ضعيف جدا ورواه الطبراني من طريق أخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشد ضعفا من الواقدي وقد أخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم القديعة من ذكور العرب في بدر وهو فرع الاسترقاق اقول قد سبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جماعة من بني تميم وأمر عائشة ان تعتق منهم كما تقدم وبالع صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال من فعل كذا فكاكها عتق رقبة من ولد اسمعيل وقال لاهل مكة اذهبوا فانتم الطلقاء والحاصل أن الواجب لوقوف على ما دلت عليه الأدلة الكثيرة الصحيحة من التخيير في كل مشرك بين القتل والمن والفداء والاسترقاق ان ادعى تخصيص نوع منهم أو فرد من افرادهم فهو مطالب بالدليل وأما أمر نساء العرب فلا مبرر أظهر من أن يذكر الوقائع في ذلك ثابتة في كتب الحديث الصحيحين وغيرهما وفي كتب السير جميعها (وقتل الجاسوس) لحديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره قال أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عين وهو في سفر فخاص عند بعض أصحابه يتحدث ثم انسل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اطلبوه فاقتلوه فسبقتهم اليه فقتلته فنفقاني سلبه وهو متفق على قتل الجاسوس الحربي وأما المعاهد والذي يقال مالك والأوزاعي يتقض عهده بذلك وأخرج أحمد وأبو داود عن فرات بن حيان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بقتله وكان عينا لابي سفيان وحليفه رجل من الانصار ففر بحلقه من الانصار فقال اني مسلم فقال رجل من



الانصار يارسول الله انه يقول انه مسلم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان منكم  
رجلا لا نسلكهم الى ايمانهم منهم قرأت بن حبان وفي اسناده أبو همام الدلال محمد بن محبوب ولا يحتج  
بحديثه وهو يرويه عن سفيان ولكنه قد روى الحديث المذكور عن سفيان بن بشر بن البصري  
البصري وهو عن اتفق على الاحتجاج به البخاري ومسلم ورواه عن الثوري أيضا عباد بن  
الازرق العباداني وهو ثقة (واذا أسلم الحربى قبل القدرة عليه أحرز أمواله) لحديث صخر بن  
عبد الله ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا أسلم الرجل فهو أحرى بأرضه وماله أن يخرجه  
أجدو أبوداود ورجالهم ثقات وفي لفظ ان القوم اذا أسلموا أحرزوا أموالهم ودماءهم وأخرج  
ابو يعلى من حديث أبي هريرة مرفوعا عن أسلم على شئ فهو له وضعة ابن عدى يباسين الزيات  
الراوى له عن أبي هريرة قال البيهقي وانما يروى عن ابن أبي مليكة وعن عروة مرسلا وقد  
أنخرجه عن عروة مرسلا سعيد بن منصور برجال ثقات ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
حاصر بني قريظة فأسلم ثعلبة وأسيد بن سعية فأحرزاهما أسلامهما أموالهما وأولادهما  
الصغار ومما يدل على ذلك الحديث الصحيح ان ثابت من طرق انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال فاذا قالوها عصوا مني دماءهم وأموالهم الا بحقةها وقد ذهب الجمهور الى أن الحربى اذا  
أسلم طوعا كانت جميع أمواله في ملكه ولا فرق بين من أسلم في دار الحرب أو دار الاسلام  
(واذا أسلم عبد الكافر صار حرا) لحديث ابن عباس عن جدو ابن أبي شيبه قال أعتق رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الطائف من خرج اليه من عبيد المشركين وأنخرجه  
أيضا سعيد بن منصور مرسلا وقصة أبي بكر في تدليه من حصن الطائف مذكورة في صحيح  
البخاري ورواها ابوداود عن الشعبي عن رجل من ثقيف قال سألت رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم أن يرد لنا ابابكر وكان مملوكا فأسلم قبلنا فقال لا هو طابق الله ثم طابق رسوله  
وأخرج ابوداود والترمذي وصححه من حديث علي قال خرج عبدان الى رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم يعني يوم الحديبية قبل الصلح فكتب اليه مواليتهم فقالوا والله يا محمد  
ما نرجوا اليك رغبة في دينك وانما نخرجوا هريما من الرق فقال ناس صدقوا يارسول الله  
ردهم اليهم فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال ما أراكم تنتهون يا معشر  
قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا وأبي أن يردهم وقال هم عتقاء الله  
عز وجل وأنخرج أجدو عن أبي سعيد الاعشى قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم في العبد اذا جاء فأسلم ثم جاء مولاه فأسلم انه حر واذا جاء المولى ثم جاء العبد بعد ما أسلم  
مولاه فهو أحرى به وهو مرسلا (والارض المغنومة أمرها الى الامام فيفعل الاصلح من قسمتها  
أو تركها مشتركة بين الغانمين أو بين جميع المسلمين) لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قسم ارض قريظة والنضير بين الغانمين وقسم نصف ارض خيبر بين المسلمين وجعل النصف  
الاخر لمن ينزل به من الوقود والامور ونائب الناس كما أنخرجه أجدو ابوداود من حديث  
بشير بن يسار عن رجال من الصحابة وأنخرج نحوه أيضا ابوداود من حديث سهل بن أبي حنيفة  
وقد ترك الصحابة ما غنموه من الاراضى مشتركة بين جميع المسلمين يقسمون خراجها بينهم  
وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور الصحابة ومن بعدهم وعمل عليه الخلفاء الراشدون وأنخرج



مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما قرية  
أثبتوها فأنتم فيها فاسمكم فيها وأيما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ورسوله ثم هي  
لكم أقول قسمة الاموال المجتمعة للمسلمين من خراج ومعاملة وجزية وصلح وغير ذلك ينبغي  
تقويض قسمتها الى الامام العادل الذي يعض النصح لرعيته ويبدل جهده في مصالحهم  
فيه قسم بينهم ما يقوم بكفايتهم ويدخلوا فيهم ما يقوم بدفعها ولا يلزمه في ذلك سلوك طريق  
معينة سلكها السلف الصالح فان الاحوال تختلف باختلاف الازمنة والامكنة فان رأى  
الصلاح في تقسيم ما حصل في بيت المال في كل عام ففعل وان رأى صلاح في تقسيمه في الشهر  
أو الأسبوع أو اليوم ففعل ثم اذا قاض من بيت مال المسلمين على ما يقوم بكفايتهم وما يدخر  
لدفع ما يتوجبهم جعل ذلك في مناجرة الكفرة وفتح ديارهم وتكثير جهات المسلمين وفي تكثير  
الجيوش والخيول والصلاح فان تقوية جيوش المسلمين هي الاصل الاصيل في دفع المفسد  
وجواب المصالح ومن أعظم موجبات تكثير بيت المال وتوسيع دائرته العدل في الرعية  
وعدم الجور عليهم والقبول من محسنهم والتجاوز عن مسيئتهم وهذا معلوم بالاستقراء في جميع  
دول الاسلام والكفر فما عدل ملك في رعيته الا ونازل بعدله أضعاف أضعاف ما يناله الجائر  
يجوره مع ما في العدل من السلامة من انتقام الرب عز وجل في هذه الدار وفي دار الآخرة  
فانما جرت عادة الله سبحانه بحقوق نظام الظلم وخراب بنيانه وهدم أساسه حتى صارت دول الظلمة  
من أعظم العبر للمعتبرين فانه لا بد أن يحل بهم من كمال الله ومخطئه ما يعرفه من له فطنة  
واعتبار وتفكروا من نظروا في توارخ الدول رأى من هذا ما يقضي منه العجب فالماصل أن  
الظالم من خسر الدنيا والآخرة أما خسران الآخرة فواضح معلوم من هذه الشريعة  
بالضرورة وأما خسران الدنيا فهو وان تم له من انصيب نزر فهو على كدر وتخوف ونقص  
وتجمل ووحشة من رعيته فلا يزال متوقعا لزال ملكه في كل وقت بسبب ما قد فعله بهم وهم  
مع ذلك على بغضه وهو منطوع على بغضهم وينضم الى ذلك كله تناقص الامر وخراب البلاد  
وهلاك الرعية وفقر أغنيائهم في كل عام هو في نقص مع ما جرت به عادة الله عز وجل من قصم  
الظلمة وهلاكهم في أي سرمدة فأقل الملوك مدة أشدهم بطشا وأكثرهم ظلما وهذا هو الغالب  
وما خالفه فتأدرا في حال هؤلاء الظلمة في الدين والدنيا من حال الملوك العادلين بالرعية  
المحبوبين عندهم الممتعين بلذة العدل مع لذة العيش الصافي عن كدر الخوف التي لا يأمن  
الظلمة هجومها عليهم في كل وقت ولولم يكن من ذلك كله الا الامن من عقاب الله واستقامه بل  
الرجاء في ثوابه وجزيل افضاله وما وعد به العادلين في الآخرة مما لا عين رأت ولا أذن سمعت  
ولا خطر على قلب بشر لكان مغنيا (ومن آمنه أحد المسلمين صارا منا) لحديث علي عند أحمد  
وأبي داود والنسائي والحاكم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ذمة المسلمين واحدة  
يسعى بها أدناهم وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جده مرفوعا بلفظ يد المسلمين على من سواهم تنكفأ دماؤهم ويجبر عليهم أدناهم ويرد عليهم  
أقصاهم وهم يد على من سواهم وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر موطولا  
وأخرج ابن ماجه من حديث معقل بن يسار مختصرا بلفظ المسلمون يد على من سواهم



تسكا دأدماؤهم وأخرجهم إلحاكم من حديث أبي هريرة مختصرا أيضا وأخرجهم مسلم من حديث أبي هريرة أيضا بلفظ ان ذمة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلما عليه لعمرة الله والملائكة والناس أجمعين وهو في الصحيحين من حديث علي وأخرج البخاري من حديث أنس وفي الباب أحاديث وقد أجمع أهل العلم على أن من أمنه أحد المسلمين صار آمنا قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة انتهى وأما العبد فأجاز أمانه الجمهور وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز انتهى وأما المجنون فلا يصح أمانه بلا خلاف قلت انما يصح الأمان من آحاد المسلمين إذا آمن واحد أو اثنين فأما عقد الأمان لأهل ناحية على الله - موم فلا يصح الأمان الإمام على سبيل الاجتهاد وتحري المصلحة كعقد الذمة ولو جعل ذلك لآحاد الناس صار ذريعة إلى إبطال الجهاد (والرسول كالمؤمن) الحديث ابن مسعود عند احمد وابي داود والنسائي وإلحاكم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لرسولي مسيلة لو كنت قاتلا رسول ولا قتلتكما وأخرج احمد وابوداود من حديث نعيم بن مسعود الاشجعي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لهما والله لو ان الرسل لا تقتل لضربت اعناقكما وقد أخرج احمد وابوداود والنسائي وابن حبان وصححه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يرفع لمبا به ثم قرئش اليه فقال يا رسول الله لا ارجع اليهم فقال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اني لا اخيس بالعهد ولا احبس البرد ولكن ارجع اليهم فان كان في قلبك الذي فيه الآن يعني الاسلام فارجع (وتجوز مهادة الكفار) ومالوكهم وقيابلهم اذا اجتهد الامام وذو الرأي من المسلمين فعرفوا نفع المسلمين في ذلك ولم يخافوا من الكفار مكيدة (ولو بشرط والى اجل اكثر من عشرين سنين) الحديث انس عند مسلم وغيره ان قريشا صالحوا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاشترطوا عليه ان من جاء منكم لا ترد عليه ومن جاء منكم فاعلموا ان رسول الله اتى بكتاب هذا قال نعم انه من ذهب منا اليهم فأبعده الله ومن جاء منهم سيجعل الله له فرجا ومخرجا وهو في البخاري وغيره من حديث المسور بن مخرمة ومروان مطول لا وفيه ان مدة الصلح بينه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبين قريش عشرين سنين وقد اختلف أهل العلم في جواز مصلحة الكفار على ردم من جاء منهم مسلما وفعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل ذلك على جواز ذلك ولم يثبت ما يقتضي نسخه واما قدر مدة الصلح فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز ان يكون اكثر من عشرين سنين لان الله سبحانه قد امر ببقاء قتلة الكفار في كتابه العزيز فلا يجوز مصلحتهم بدون شيء من جزية او نحوها ولكنه لما وقع ذلك من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان دليلا على الجواز في المدة التي وقع الصلح عليها ولا تجوز الزيادة عليها ارجوعا إلى الاصل وهو وجوب مقاتلة الكفار ومناجرتهم الحرب وقد قيل انها لا تجوز بمجاوزة اربع سنين وقيل ثلاث سنين ولا تجوز بمجاوزة سنتين (ويجوز تأييد المهادة بالجزية) لما تقدم من امره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بدعاء الكفار إلى إحدى ثلاث خصال منها الجزية وحديث عمرو بن عوف الانصاري في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث اباعبيدة بن الجراح إلى البحرين يأمر بجزيتها وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو صالح أهل البحرين







يجوز أن ينقص من دينار وإن الدينار مقبول من الغني والمتوسط والفقير وتأول أبو حنيفة حديث عمر على المؤمنين وحديث معاذ على الفقراء لأن أهل اليمن أكثرهم فقراء فقال على كل مؤسراً أربعة دنانير وعلى كل متوسط ديناران وعلى كل فقير دينار وعن عمر بن عبد العزيز من مراك من أهل الذمة فخذ بما يدبرون به من التجارات من كل عشرين ديناراً ما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئاً أو كتب لهم بما تأخذ منهم كتاباً إلى مثله من الحول قلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي الذي يلزم اليهود والنصارى من العشور وهو ما وصلوا وقت عقد الذمة وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزيرة حين يسلمون قلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي لا تسقط بالأسلام ولا بالموت لأنه دين حل عليه كسائر الديون انتهى (وتنفع المشركون وأهل الذمة من السكون من جزيرة العرب) حديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما ما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بخصومات أجيزهم ونسبت الثالثة والشك من سليمان الأحول وأخرج مسلم وغيره من حديث عمر أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها الأسلماء وأخرج أحمد من حديث عائشة أن آخر ما عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن قال لا يترك بجزيرة العرب دينان وهو من رواية ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن الأربعة هذه قد دلت على إخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان ذمياً أو غير ذمي وقيل انما يمنعون من الجواز فقط استدلالاً بما أخرجه أحمد والبيهقي من حديث أبي عبيدة بن الجراح قال آخر ما تكلم به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرجوا يهود أهل الجواز وأهل شجران من جزيرة العرب وهذا لا يصلح تخصيص العام لما تقر في الأصول من أن التخصيص موافق العام لا يصح وقد حكى ابن حجر في فتح الباري عن الجمهور أن الذي تمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الجواز خاصة قال وهو مكة والمدينة واليامة وما رآها لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم الجزيرة وعن الحنفية يجوز مطلقاً إلا المسجد الحرام وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بأذن الإمام أقول الأحاديث مصرحة بإخراج اليهود من جزيرة العرب وذكر الجواز هو من التخصيص على بعض أفراد العام لأن تخصيصه لأنه قد تقر في الأصول أن مقاهيم القب لا يجوز العمل بها إجماعاً إلا عند الدقائق ولفظ الجواز يدل على أن غيره من مواضع الجزيرة يخالفه في مفهوم لقبه هذا هو الصواب الذي ينبغي التعويل عليه وقد جمع المغربي مؤلف شرح بلوغ المرام رسالة رجع فيها التخصيص وقد دفعها الماتن رحمه الله بأبحاث ليس هذا موضع ذكرها قال في المسوى في باب لا يدخل المسجد الحرام كافر قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله قلت قوله فلا يدخلوا المسجد الحرام معناه المسجد الحرام وما حوله من الحرم يدل عليه قوله تعالى وإن خفتم عيلة وعليه أهل العلم قالوا لا يجوز لكافر أن يدخل الحرم بهال سواء كان ذمياً أو لم



يكن وإذا جاء رسول من دار الكفر إلى الامام وهو في الحرم فلا يأذن في دخوله بل يخرج الامام اليه أو يبعث من يسمع رسالته قلت قد صح في غير حديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أدخل الكفار في مسجده من ذلك ربط ثمامة بن اثال بسارية من سوارى المسجد فقال الشافعي لا يدخلون المسجد الا باذن مسلم وقال آخرون يجوز له الدخول ولو بغير اذن وتأويل الآية على قولهم انهم أخيفوا بالجزية أقول لا ريب ان موطن العبادة المعدة للمسلمين ينبغي تغريمها من ادراك المشركين فهم الذين لا يتطهرون من جنابة ولا يغتسلون من نجاسة فان كان تلويثهم لمساجد المسلمين بالنجاسات أو استهزاؤهم بالعبادة مظنوناً فذلك مفسدة وكل مفسدة ممنوعة ما لم يمارضها مظنة اسلام من دخل منهم المسجد لما يسمعه ويراه من المسلمين فان ذلك المفسدة معتقذة يجب هذه المصلحة التي لا يقادر قدرها وأما اذا كان تلويثهم المسجد غير مظنون فلا وجه للمنع ولا سيما قد تقر رانه صلى الله عليه وسلم كان ينزل ككثيراً من وفود المشركين مسجده الشريف وهو أفضل من غيره من المساجد غير المسجد الحرام ثم قال في المسوى قال مالك قال ابن شهاب ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجلى يهود خيبر قال مالك وقد أجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وذلك قايماً بهود خيبر فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الارض شئ وأما يهود فذلك فكان لهم نصف الثمر ونصف الارض لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان صالحهم على نصف الثمر ونصف الارض فأقام لهم عمر ابن الخطاب نصف الثمر ونصف الارض قيمته من ذهب وورق وابل وحيال واقتاب ثم أعطاهم القيمة وأجلاهم منها قات عليه أهل العلم قالوا الجواز يجوز للكافر دخولها بالاذن ولا يقيم بها أكثر من مقام السفر فان عمر رضى الله تعالى عنه لما أجلاهم أجلى لمن يقدم منهم تاجراً ثلاثاً انتهى

(فصل ويجب قتال البغاة حتى يرجعوا إلى الحق) لقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاحلوا بينهم ما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فأوجب الله سبحانه قتال الطائفة الباغية حتى ترجع الى امر الله ولا فرق بين أن يكون البغي من بعض المسلمين على امامهم أو على طائفة منهم قال في المسوى قال الواحدى والبعغوى وغيرهم انزات هذه الآية في ضرب كان بينهم بالجر يد والايدي والنعال فأصلح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهم والظاهر انها في قتال ومضاربة يكون في الغضب بين المسلمين حيث يكون حكم الله تعالى معلوماً لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله وليست في البغاة وهم الذين لهم منعة وشبهة فنصبوا رؤساً وخرجوا على الامام العدل اذ ليس هناك فاطح يطلب منهم التقي اليه بل كل فرقة منهم ما تدعى ان ما ذهبت اليه هو الحق الموافق لكتاب الله وانما يستفاد حكم البغاة من آثار على رضى الله تعالى عنه حين قاتل أهل البصرة وأهل الشام وأهل الثروان وهذا أحسن ما فهمت في هذه الآية والعلم عند الله تعالى انتهى أقول اعلم ان هذا الفصل مستفاد من اجتهادات الصحابة رضى الله عنهم وأكثر من روى عنه في ذلك على كرم الله وجهه ولم يثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ الا حديث ابن مسعود الا أنى وقد مضى جماعة من المسلمين وقد أجمع المسلمون على بعض الاحكام كعدم جواز سبي



البغاة والحاصل ان أصل دم المسلم وماله العصمة ولم يأذن الله عز وجل بسوى قتال الطائفة  
 الباغية حتى تنفي عقيب الاقتصار على هذا ويكون الجائر قتال من لم يحصل منه النية وان كان  
 جريماً أو من مزمان غير فرق بين من له فتنة ومن لا فتنة له مادام مصراً على بغيه وأما المال فلا  
 يجوز أخذ شيء منه هذا ما عندى في ذلك فان ثبت ما يخالفه فالثابت شرعاً أولى بالاتباع (ولا  
 يقتل أسيرهم ولا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم ولا يغنم أموالهم) لما أخرج الحاكم  
 والبيهقي عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لابن مسعود يا ابن أم عبد ما حكم  
 من بقى من أمي قال الله ورسوله أعلم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتبع  
 مدبرهم ولا يجوز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم وفي لفظ ولا يذوق على جريحهم ولا يغنم منهم  
 سكت عنه الحاكم وقال ابن عدي هذا الحديث غير محفوظ وقال البيهقي ضعيف وقال صاحب  
 بلوغ المرام ان الحاكم صححه فوهم لان في اسناده كوث بن حكيم وهو متروك وصح عن علي من  
 طرق نحوه موقوفاً والصحيح أنه نادى بذلك منادى على يوم صفين ولم يثبت الرفع وأخرج ابن  
 أبي شيبة والحاكم والبيهقي من طريق عبد خير عن علي بلفظ نادى منادى على يوم الجمل الا  
 لا يتبع مدبرهم ولا يذوق على جريحهم وأخرج سعيد بن منصور عن مروان بن الحكم قال  
 صرخ صارخ على يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذوق على جريح ومن أغلق بابه فهو آمن ومن  
 ألقى السلاح فهو آمن وأخرج أحمد في رواية الاثرم واحتج به عن الزهري قال هاجت الفتنة  
 وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متوافرون فأجمعوا أن لا يقاد أحد ولا يؤخذ  
 مال على تأويل القرآن الا ما وجد بعينه وأخرج البيهقي عن أبي أمامة قال شهدت صفين  
 فكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مولياً ولا يسلبون قتيلاً وأخرج البيهقي عن  
 علي أنه قال يوم الجمل ان ظفرت على القوم فلا تطلبوا مدبراً ولا تجيزوا على جريح وانظروا الى  
 ما حضروا به الحرب من آلة فاقبضوه وما سوى ذلك فهو لورائهم قال البيهقي هذا منقطع  
 والصحيح انه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب قتيلاً ويؤيد جميع هذه الآثار ان الأصل في دماء المسلمين  
 وأموالهم الحرم فلا يجعل شيء منها الا بدليل شرعي والمراد بالاجازة على الجريح والاجهاز  
 والتذفيف ان يتم قتله ويسرع فيه وما حكم الزهري من الاجماع على عدم القوديدل على انه  
 لا قصاص في أيام الفتنة وقد أخرج هذا الاثر عن الزهري البيهقي بلفظ هاجت الفتنة الاولى  
 فادركت يعني الفتنة رجالا ذوى عدو من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ممن شهد  
 معه بدر أو باغتنا انهم يرون ان هذا أمر الفتنة لا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن  
 قصاص فمن قتل ولاحد في سبي امرأة سميت ولا يرى عليها احد ولا بين زوجها املاعة  
 ولا يرى أن يذفها احد الا جلد الحد ويرى ان ترد الى زوجها الاول بعد ان نعتت عدتها من  
 زوجها الا تروى ان يرى ان يرثها زوجها الاول انتهى قال في البحر ولا يجوز سبيهم ولا اغتنام ما  
 يجلبوا به اجماعاً بقائهم على الملة وحكى عن النقص الزكية والخنفية والشافعية انه لا يغنم  
 منهم شيء أقول وأما الكلام فيمن حارب علياً كرم الله وجهه فلا شك ولا شبهة ان الحق بيده  
 في جميع مواطنه أما طلبة والزبيرون منهم فلا نهم قد كانوا يابغونه فسيكثروا بعنه بغياً  
 عليه وخرجوا في جيوش من المسلمين فوجب عليه قتالهم وأما قتاله للخوارج فلا ريب في ذلك



والاحاديث المتواترة قد دلت على انهم يبرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية واما اهل صفين فبغيتهم ظاهر لو لم يكن في ذلك الا قوله صلى الله عليه وسلم اعمار تقتل الفئة الباغية لكان ذلك مقيدا للمطلوب ثم ليس معاوية ممن يصلح لمعارضة علي وليكنه أراد طلب الرئاسة والدنيا بين قوم اغتنام لا يعرفون معروفه ولا ينكرون منكر انخادعهم بأنه طلب يدم عثمان فنفق ذلك عليهم وبذلوا بيزيد دماهم وأموالهم ونهضوا له حتى كان يقول على لأهل العراق انه يود أن يصرف العشرة منهم بواحد من أهل الشام صرف الدراهم بالدينار وليس العجب من مثل عوام الشام انما العجب من له بصيرة ودين كبعض الصحابة المائلين اليه وبعض فضلاء التابعين فليت شعري أي أمر اشتبه عليهم في ذلك الأمر حتى نصرروا المبطلين وخذلوا الحقين وقد سمعوا قول الله تعالى فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله وسمعوا الاحاديث المتواترة في تحريم عصيان الأئمة ما لم يروا كفرة أو اوحا وسمعوا قول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعمار انه تقتله الفئة الباغية ولولا عظيم قدر الصحابة ورفيع فضل خير القرون لقاتل حب الشرف والمال قد قتل سلف هذه الامة كما قتل خاتمها اللهم عفرا ثم أعلم انه قد جاء القرآن والسنة بتسمية من قاتل الحقين باغيا كما في الآية المتقدمة وحديث عمار بن ياسر المتقدم فالباغي مؤمن يخرج عن طاعة الامام التي أوجبها الله تعالى على عباده وبقدر ح عليه في القيام بمصالح المسلمين ودفع مفاسدهم من غير بصيرة ولا على وجه المناصحة فان انضم إلى ذلك المحاربة له والقيام في وجهه فقد تم البغي وبلغ إلى غايته وصار كل فرد من افراد المسلمين مطالبا بمقاتلته لقوله سبحانه وتعالى فان بغت احداهما الآية وليس القعود عن نصره الحق من الورع بعد قول الله عز وجل فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي والحاصل انه اذا تبين الباغي ولم يلتبس ولا دخل في الصلح كان القعود عن مقاتلته خلاف ما أمر الله به وأما مع اللبس فلا وجوب حتى يتبين الحق من المبطل لكن يجب السعي في الصلح كما أمر الله به وليس من البغي اظهار ككون الامام سلك في اجتهاده في مسئلة أو مسائل طريق مخالفة لما يقتضيه الدليل فانه ما زال المجتهدون هكذا ولكن ينبغي لمن ظهر له غلط الامام أن ينصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤس الاشهاد بل كما ورد في الحديث انه لاخذ يده ويخلو به ويذلل له النصيحة ولا يذل سلطان الله ولا يجوز الخروج على الأئمة وان باغوا في الظلم أي مبلغ ما أقاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البواح والاحاديث الواردة بهذا المعنى متواترة ولا يمكن على المأموم أن يطيع الامام في طاعة الله ويعصيه في معصية الله فانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقد ابتلى على رضى الله عنه يقتال البغاة على اختلاف أنواعهم واذا كانت الامامة الاسلامية مختصة بواحد والامور راجعة اليه مربوط به كما كان في أيام الصحابة والتابعين وتابعهم فكم الشرع في الثاني الذي جاء بعد ثبوت ولاية الاول أن يقتل اذا لم ينب عن المنازعة وأما اذا بايع كل واحد منهم ما جاعة في وقت واحد فليس أحدهما أولى من الآخر بل يجب على أهل الحل والعقد أن يأخذوا على أيديهم ما حتى يجعل الأمر في أحدهما فان اسقرا على التخالف كان على أهل الحل والعقد أن يختاروا منهم ما من هو أصلح للمسلمين ولا تخفى وجوه الترجيح على المتأهلين لذلك وما بعد انتشار الاسلام واتساع رقعة تباعد أطرافه فلهوم



انه قد صار في كل قطر أو أقطار الولاية الى امام أو سلطان وفي القطر الآخر أو الاقطار كذلك ولا يتخذ بعضهم أمرا ولا نهى في غير قطره أو أقطاره التي رجعت الى ولايته فلا بأس بتعدد الأئمة والساطين وتجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة على أهل القطر الذي يتخذ فيه أو أمره ونواهيته وكذلك صاحب القطر الآخر فإذا قام من ينازعه في القطر الذي قد ثبت فيه ولايته وبإيعه أهله كان الحكم فيه أن يقتل إذا لم يتب ولا يجب على أهل القطر الآخر طاعته ولا الدخول تحت ولايته لتباعد الاقطار فانه قد لا يبلغ الى ما تباعدت منها خبرا مامها أو سلطانها ولا يدري من قام منهم أو مات فالتسكيف بالطاعة والحال هذه تسكيف بما لا يطاق وهذه اعمالهم لسكل من له اطلاع على أحوال العباد والبلاد فان أهل الصين والهند لا يدرون بمن له الولاية في أرض المغرب فضلا عن أن يتمكنوا من طاعته وهكذا العكس وكذلك أهل ما وراء النهر لا يدرون بمن له الولاية في اليمن وهكذا العكس فاعرف هذه أقاليمه المناسبة للقواعد الشرعية والمطابق لما يدل عليه الأدلة ودع عنك ما يقال في مخالفته فان الفرق بين ما كانت عليه الولاية الاسلامية في أول الاسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار ومن أنكره هذا فهو مباهت لا يستحق أن يخاطب بالحجة لانه لا يعقلها والله المستعان

(فصل وطاعة الأئمة واجبة الا في معصية الله) باتفاق السلف الصالح لقوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسوا وأولى الامر منكم ولا احاديث المتواترة في وجوب طاعة الأئمة منها ما أخرجه البخاري من حديث أنس مرفوعا سمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الامير فقد أطاعني ومن يهص الامير فقد عصاني وفي الصحيحين أيضا من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه وآله وسلم على المرأة المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأكره الا أن يؤمر بمعصية فان امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة والاحاديث في هذا الباب كثيرة جدا (ولا يجوز الخروج) بعد ما حصل الاتفاق عليهم ما أقاموا الصلاة ولم يظهر وا كفرة ابوا (الحديث عوف بن مالك عند مسلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول يقول خياركم الذين يحبونهم ويحبونكم ويصلون عليهم ويصلون عليكم وشراركم الذين يبغضونهم ويبغضونكم ويلعنونهم ويلعنونكم قال قلنا يا رسول الله أفأنا نبغضهم عند ذلك قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة الا من ولي عليه وال فرأى بآتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية ولا ينزع عن طاعة وأخرج مسلم أيضا وغيره من حديث حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهدي ولا يستنون بسنتي وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جحيمان انسان قال قات كيف أصنع يا رسول الله ان أدركت ذلك قال تسمع وتطيع وان شرب ظهرك وأخذ مالك فامع وأطع وأخرج مسلم أيضا وغيره من حديث عرجة الاشجعي قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه وفي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت قال بايعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم



في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وان لا تنزع الامر أهله الا ان تروا كفرا  
بواحدة كم فيه من الله برهان والبواح بالموحدة والمهسمة قال الخطابي معنى قوله بواحدة  
ظاهر وأخرج مسلم لم من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من خرج عن  
الطاعة وفارق الجماعة فبنته جاهلية وأخرج نحوه أيضا عن ابن عمر وفي الصحيحين من حديث  
ابن عمر من حل علينا السلاح فليس منا وأخرجاه أيضا من حديث أبي موسى وأخرجه مسلم من  
حديث أبي هريرة وسلمة بن الأكوع والاحاديث في هذا الباب لا يتسع المقام لسطها وقد  
ذهب الى ما ذكرناه جهورا أهل العلم وذهب بعض أهل العلم الى جواز الخروج على الظلة أو  
وجوبه تمسكا بحديث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي أعم مطلقا من أحاديث  
الباب ولا تعارض بين عام وخاص ويحصل ما وقع من جماعة من أفاضل السلف على اجتihad  
منهم وهم أتقى لله وأطوع لسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ممن جاء بعدهم من أهل  
العلم قال في الحجة البالغة ثم ان استولى من لم يجمع الشروط لا ينبغي أن يسادر الى الخيانة لان  
خلعه لا يتصور غالبا الا بحروب ومضايقات وفيها من المفسدة أشد مما يرجى من المصلحة وبالجملة  
فاذا كفر الخليفة بانكار ضروري من ضروريات الدين حل قتاله بل وجب والا لاذ ذلك لانه  
حينئذ فانت مصلحة نصيبه بل يخاف مفسدته على القوم فكان قتاله من الجهاد في سبيل الله  
انتهى (ويجب الصبر على جورهم) لما تقدم من الاحاديث وفي الصحيحين من حديث ابن عباس  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر فانه  
من فارق الجماعة شرا فمات فبنته جاهلية وفيها من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
فان الله سائلهم عما استرعاهم وأخرج أحمد من حديث أبي ذر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قال يا أباذر كيف بك عند ولاية يسنة أثرون عليك بهذا النبي قال والذي بعثك بالحق  
أضع سبني على عاتق واضرب حق الحقت قال أولا أدلك على ما هو خير لك من ذلك تصبر حتى  
تلقني وفي الباب أحاديث كثيرة (وبذل النصيحة لهم) لما ثبت في الصحيحين من ان الدين النصيحة  
لله ورسوله والأئمة المسلمين من حديث عيم الداري بهذا اللفظ والاحاديث الواردة في مطلق  
النصيحة متواترة وأحق الناس بها الأئمة (وعليهم) أي على الأئمة (الذب عن المسلمين وكف يد  
الظالم وحفظ ثغورهم وتبديلهم بالشرع في الابدان والاديان والاموال وتفريق أموال الله  
في مصادرها وعدم الاستئثار بما فوق الكفاية بالمعروف والمبالغة في اصلاح السيرة  
والسريرة) وذلك معلوم من أدلة الكتاب والسنة التي لا يتسع المقام لسطها ولا خلاف  
في وجوبها جميعا على الامام وهذه الامور هي التي شرع الله تعالى نصب الأئمة لها فنأخذ  
من الأئمة والسادات بشيئ منها فهو غير محتمل لرعيته ولا ناصح لهم بل غاش خائن وقد ثبت  
في الصحيحين وغيرهم ما من حديث معقل بن يسار قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم يقول ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه  
الجنة وفي لفظ مسلم ما من أمير يلى أمور المسلمين ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم الا لم يدخل الجنة  
وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
يقول اللهم من ولي من امر أمي شيئا فرفق بهم فارفق به وبالجملة فعلى الامام والسلطان أن



يقتدى برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبالخلق الراشدين في جميع ما يأتي ويذرقانه  
ان فعل ذلك كان له ملائمة العدل من الترغيبات الثابتة في الكتاب والسنة  
وحاصلها الفوز بنعيم الدنيا والآخرة وآخر دعوانا  
ان الحمد لله الذي بنعمته تتم  
الصلوات

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول المتوسل بجاه النبي الخاتم الفقير الى الله تعالى محمد قاسم  
محمدك يا حكيم يا عليم وفقت من تشاء لفقته في دينك القويم ونصلي ونسلم على رسولك  
المبعوث بأشرف الملل صاحب الحنيفية السبعة التي لا اصر فيها ولا ملل سيدنا محمد امام كل  
امام الذي اوضح لنا معالم الاسلام وعلى آله الذين احرزوا من الكمال غاية رتبته وأصحابه  
نجوم الهدى المقتفين لهديه وسنته وسائر الأئمة المجتهدين القائمين بحماية حوزة الدين  
ودقنوا الشرائع والاحكام وأسفروا عن وجوه الحلال والحرام (أما بعد) فان علم الفقه  
أجل العلوم قدرا وأرفع بين الانام شأنًا وذكرا ظهر في سماه العلوم نوره وفرقته وقامت  
بالكتاب والسنة دعائمه وأركانه عليه مدار العبادات البدنية والمالية وبه يستقيم أمر  
المعاملات بين البرية ويأمن به المكلف في عمله الخلل والفساد ويهتدى في سبيله الى سبيل  
الرشاد فكان فيه خير الدارين كما أرشد الى ذلك سيد الكونين بقوله وهو الصادق الامين  
من ير الله به خيرا يفقهه في الدين هـ ذا وان الله تعالى لم يحصر فضائله في أقوام ولم يخصها  
بأيام دون أيام بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وهو أعلم حيث يجعل الحكمة فيمن شاء  
وان من امتطى صهوة العلوم العقلية والنقلية ورفق الى ذروتها الشامخة العلية وجعله الله  
تعالى ملجأ لحل المشكلات وموثلا يرجع اليه في بيان العضلات السيد الامام قدوة  
للاجلة الاعلام نادرة الزمان معدن الدقائق وكثر العرفان شاة الحققين وبقية المجتهدين  
ناصر السنة النبوية ورافع لواء الشريعة الطاهرة المرضية من أتم الله به النعمة وآناه  
الملك والحكمة وأشرقت كواكب فضله أي اشراق وأزهرت طوابع علمه في الاتفاق حولانا  
المؤيد من مولاه الباري أبي العايب مستدق بن حسن علي الحسيني القشوبجي البخاري ملك  
مدينة قم وبألحالا بالقطار الهندي خلدا الله تعالى ملكه وأمد به عنايته القوية فهو أجله  
الله سابق حلبة العلوم ومالك زمام منطوقها والمفهوم ومحبي دوايرها ومعلم مدارسها  
صاحب التأليف الفائقة والتصانيف الحسنة الرائقة فمن يهيج غياضه ونضير رياضه  
الروضة النديه شرح الدرر البهية لا وحده زمانه وفائق أقرانه البصير الامام والخبر الهمام  
الجهيد الحق والمجتهد المدقق شيخ الاسلام نجم العلماء الاعلام سيدى محمد بن علي  
الشوكاني تقدمه الله برضوانه في دار التاني وامرئ انه لشرح تنشرح به صدور الفضلاء  
وتقر به أعين أولى الالباب والنبلاء كيف لا وهو روضة تدفقت أنهارها بسائغ التحقيق  
وأينعت أزهارها بثمار الدقائق والتدقيق عذب غير وريع غزير سلك فيه حفظه الله



تعالى مسلك الانصاف وجانب في الترجيح سبيل الجور والاعتساف وهذب مبادئه وحرر  
 معانيه واعتنى بتقرير الأدلة وأنصب أعلاها وتوضيح وجوه الدلالة واحكامها وذكر  
 مذاهب الأسلاف وما وقع بينهم من الوفاق والخلاف مع ترجيح ما عضده البرهان من غير  
 نظرق في ذلك الى خصوصية انسان را ثبأن الحق أحق بأن يعرض بالنواجد عليه وأن ما سواه  
 يطرح في زوايا الاهمال ولا يعول عليه قد أحسنه صنعا وأتقنه أساوبا ووضعها لله جواهر  
 تلك الالتفات ما أعلاها وأبدعها وقرأت تلك المعاني ما أغلاها وأبرعها قد أوضع سبيل الفقه  
 بأوضح من فلق الصبح ووشح عرائسه بوشاح من التنقيح رضع برفائس النصح منته من الله  
 تعالى صافية جليلة ومنحة ضافية جميلة قد فاق ذلك لا وضا وذهب في مذاهب الفضل الى  
 المقصد الأقصى فلذلك طبع بالطبعة المصرية بولاق ليعم نفعه ويتوسع شذاه في الآفاق  
 وكان تمام طبعه الباهر وحسن وضعه الزاهر في أيام صاحب السعادة وحليف الحمد  
 والسيادة عزيز مصر وأغوج القصر من هو بصدق الشاه عليه تحقيق الخديو المعظم  
 محمد باشا توفيق أعز الله دولته وأدام عزه وبهجته مشمول طبعه الجميل بإدارة ذي الحمد  
 الأئيل من له في ذروة المحاسن أعلى مكانه سعادة حسين حسني بك مدير المطبعة والكاغذ خانه  
 ونظار تذي المعارف التي عليه تنق حضره فوكيله محمد أفندي حسني وطلع بدرعائه وقاح  
 مسلكه ختامه في أواخر الشهر المعظم شهر الله رجب الأتم من عام ستة وتسعين  
 ومائتين وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل خلق وأجل وصف  
 صلى الله وسلم عليه وعلى آله الكرام وأصحابه  
 الأئمة البررة الفقهاء ما تعاقب الليل  
 والنهار وما سال سبيل  
 جراد

























